



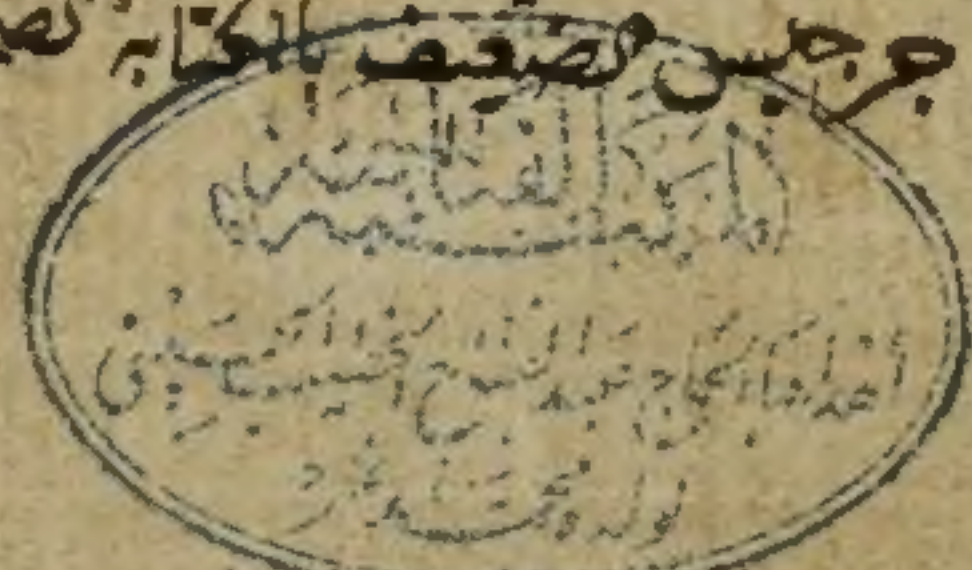
حاشية البرهان
على عم الغاية

حاشية البرهان
على عم الغاية

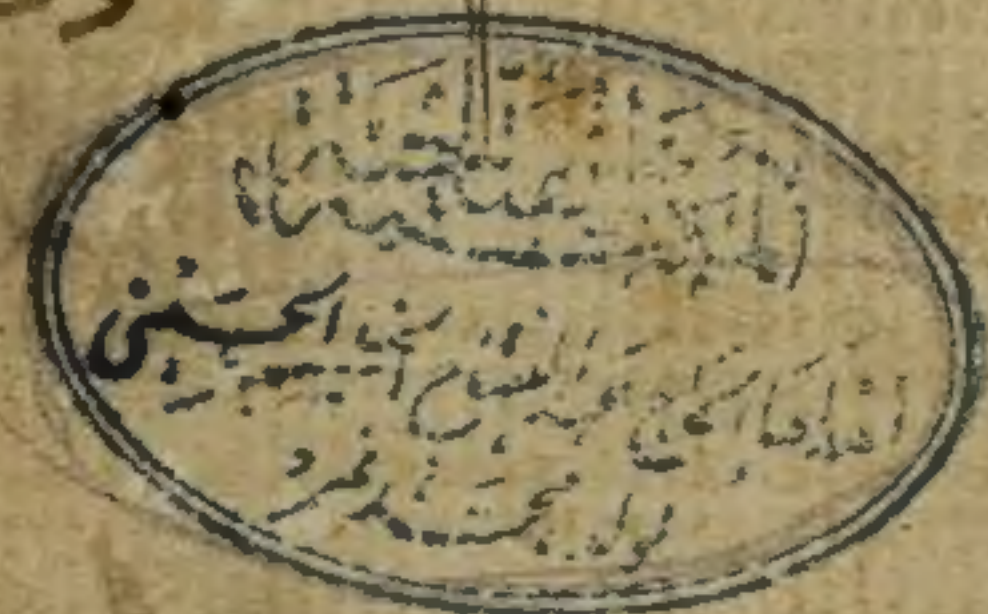
AP An 59

سكى كلام

وقد كتبت هذا الكتاب اللصق^{لشيخ الفقيه} انا يا احدى الكا
جرجيس مصنف بالكتابة تصحفة في ١٢٢٥



هذه حاشية لمولانا العالم العلامة الحبر البحر الفهامة شيخ
الاسلام والسلمين وحيد دهره وفريد عصره
مولانا وليستاذنا الشيخ ابراهيم البرهان
على شرح الفاية للعلامة ابن قاسم
الغزي نعمنا الله ببركاته
في الدنيا والاخرة
امين امين



حاشية البرهان
على شرح الفاية
تلكه في الحل

دفتي ملك الفقير
بالشرا المبيع
عنها

الحمد لله رب العالمين الذي جعل التفقه في الدين من هم المقهورات واجل العلماء
بالتوفيق للخير والطاعة وخصهم بالمعرفة في علم الفقه لانه من اعظم المهتمات وراثة
فضلا وشرفا لديه وضاروا عنده في ارفع الدرجات **احمد** سبحانه وتعالى عما يشركون
عنا البليات **الحمد** على ما من به علينا من نعمة الاسلام فهي من اعظم المنافع
واشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارض والسماوات **قوله** شهدان
سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله الذي حضر يوم القيمة
باستغاثا صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وازواجه وولي الفضاضة والبلدغة
والكرامات **اما بعد** قلنا كان ولدي احمد عن وفقهه الله تعالى للاستفتاء
في العلم وكان في ابتداء امره من احب الله اليه قراءة ومطالعة شرح الغاية
للعامة الفري سألني ان امل عليه حاشية لطيفة يستفهم بها فاجبته الى سؤاله

طالبها

طالبها من الله الثواب راجيا ان يستفهم بها هو والطالب انه على ما يشاء قدير ولعل
لطيف خير **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم فيه كلام في محله وسيأتي بعضه **قوله**
قال اصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاقضار قال ويقال طالش
من القول قاله وقالوا قليا ويقال اقولتي ما لم اقل وقوليتني نسبتها الى رجل
مقول ومقول وقول كثير القول واختار لما ضاع على المضارع رجاء التحقق مراد
فكانه حصل فغير به **قوله** الشيخ في الفقه من جاوز الاربعة وفي الاصطلاح من
بلغ رتبة اهل الفقه ولو صبيا وقيل غير ذلك **قوله** الامام هو في اللغة المتبع
ويطلق على الكتاب المقتدي به الذي هو حجة ويطلق على اللوم المحفوظ كما قال تعالى
وكل شي احصيناه في امام مبين يعني اللوم المحفوظ وقيل براد بر صايف الاعمال
وقيل يطلق على الامام الاعظم كما يأتي وفي الشرح من يصح الاقتداء به والامامة
كبرى وصغرى فالكبرى خلافة الرسول في اقامة الدين وحفظ صورة الملة
بحيث يجب اتباعه على كافة الامة والصغرى ما قد فناه وجمع امام احاد ايضا
كما في القاموس فيكون مفردا جمعا ونظيره هجاء وكثيرا ما يجمع على ائمة والائمة
ايممه على وزن افعله ومع لا حاجة الى ما تكلم به بعضهم في قوله تعالى واحصينا
للمؤمنين اما ما **قوله** العالم هو المنصف بالعالم **قوله** العلامة هو صيغة مبالغة
كتابتة وهو من حاز المعقول والمنقول بان حصل من كل فن طرفا يهتدي
به الى باقية قال بعضهم ولا يخفى ان في وصف المصنف بالعلامة نظر لان هذا
اللفظ انما يغا سبه من العلماء جميع امتسام العلوم العقلية والنقلية وليس
منهم ولهذا لم يخص من بين العلماء بالعلامة سوى قطب الملة والدين الشريفين
حيث سبق العلماء كلهم في جميع امتسام العلوم وما من علم الا وهو فخر او حكمة
وما من عقيدة الا وهو فخر واسع معتدي **قوله** ستمس الدين هو لقب المؤلف

قوله ابو عبد الله هي كنيته **قوله** محمد هو اسم الكرم **قوله** ابن قاسم هو اسم
قوله الشافعي نسبة الى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وسياتي الكلام عليه **قوله**
تقره الله برحمته اي غفره بها وهي في الاصل رقة القلب والطفه وتبست مراده
قوله ورضوانه بكسر الراء وضمها والمراد بها الجنة او عدم السخط والعرب والجنة
او الثواب فيكون عطفه على ما قبله مرادفا ومن عطف لخاص او الهم **قوله** الخ
الله فيه كلام في محله وسياتي بعضه **قوله** تبركا هو مفعول لجلد لعل مقدر اول
من ضميره مؤولا باسم الفاعل اي ذكره الحمد لجل البيرك او متبركا **قوله** بفتح
الكتاب هو متعلق بالمصدر قبله اي بما افاتح الله تعالى به كتابه وهو صيغة الحمد
فما **قوله** لانها صيغة الحمد المذكورة مع زيادة ربا العالمين اخذنا ما بعده **قوله** ابتداء
كل امر الخ اي ليجل الابتداء بها عند اول كل امر ذي بال ابتداء حقيقيا ان لم يستبقها
البسلة كما هو ظاهر كلام المؤلف واذا في ان سبقتها البسلة وكلامه محتمل
لدخولها تحت فائدة الكتاب وهو لا نسب بكلام المصنف ولا يتا فيكون ضميرها
دليلا لصيغة الحمد لان عود الضمير على بعض العام سابق ولا يخصه **قوله**
وخاتمة الخ هو عطف على ابتداء اي ولان صيغة الحمد خاتمة اي يختم بها كل دعا
الخ **قوله** مجاب اي ترجى اجابته وانما علامته على اجابته لما قبل ان كل دعاء مجاب بما
دعا به حاله او مالا او ثواب يحصل للداعي دينوي او اخروي او دفع ضرر عنه **قوله**
واخر الخ هو عطف على ابتداء اي ولان صيغة الحمد المشتملة على ربا العالمين يتركبها
المؤمنون في الجنة عقب دعائهم للطلب ما يشتهون فيها كما اخبر الله عنهم في قوله
واخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين **قوله** دار الخ هي بدل من الجنة واذا
لكونه سببا لدخولها او لكون جزا العمل فيها اذا قبله الله تعالى **قوله** الحمد
جملة فعلية فمادها انشاء الحمد متجدد متجدد لغيره الى ما لا نهاية له فيبلغ من

الجملة الاسمية السابقة المفيدة للانشاء ايضا وان لم يقصدها الا انشاء لكون
مفادها حمدا واحدا وان كان فيها افادة الروام والاستمرار **قوله** ان وفق
بفتح الهمزة لانفاة وجود الحمد المعلق عليه وليكون على لوقوع الحمد في مقابلته
وبكسرهما المتضمن لوجود المعلق عليه والتوفيق المراد به هذا صرف الهمزة والمعنى انه
يحيا الله تعالى لكونه صرف حمد من شاء من الناس الى ملازمة تعلق الحمد على الصفة
التي قد سبق وجودها في الازل **قوله** للتوفيق وهو اخذ الفقه شيئا فشيئا يقال
فقه اذا فهم وزنا ومعنى فقه اذا سبق غيره في الفهم وزنا ومعنى وفقه اذا خلا
الفقه لسببه وطبيعته **قوله** في الدين بكسر الدال المهملة وهو وضع الهيئتي
لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمدي الى ما هو خير لهم بالذات لينا الواب
سعادة سعادة الدارين وهو ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبينا
صلى الله عليه وسلم سمي بذلك لكوننا ندين له وننقاد اليه ويراد فقه الشرعية
لما ذكرنا الملة لا ملايد لنا **قوله** على وفق اي بطابقة **قوله** مراده الضمير فيه
عائيا الى الله سبحانه وتعالى وصلى الخ اخذنا صفة المضارع المفيدة للانشاء من غير اخصا
الى فقد **قوله** خلقه اي مخلوقه **قوله** سيد المرسلين اي ويلزم من سيادة على
المرسلين سيادة على بقية الانبياء وغيرهم بالطريق الاولى **قوله** القائل هو
وصف الحمد صلى الله عليه وسلم **قوله** من يرد الله فيه خيرا الخ اي كما ملا بشهائ
تنوين النقطيم ومفهوم الحديث ان من لم يتفقه في الدين اي قواعد الاسلام و
يتصل به من الفروع قد حرم الخير وقد دفع هذا بقولنا كما ملا لان الخير ايضا
حيث كانت عبادة صحيحة وفي الحديث اعلام بسعادة المستغنى بالفقه لشرط
وقد ورد في فضل العلم والفقه في الدين احاديث كثيرة لا يطيل بذكرها **قوله**
يفقه هو يسكون الهاء الاولى لانها جواب الشرط **قوله** الخ فيها اشارة

الى تعيم الاوقات بالصلاة والسلام **قوله** وسهوا لفاقر الى غير المحسن والمرد
 بعدم الذكر بالسكوت ولو عي **قوله** هذا وفي بعض النسخ وبعد فهدا وهي كلمة
 يوتي بها للدشغال من سلوب الى السلوب اخره قيل واول من تكلم بها داود صلى الله
 عليه وسلم وقيل فتراب ساعة وقيل سميان ابن وايل وقيل كعب بن لوي وقيل ليعز
 ابن قحطان وقد نظم ذلك بعضهم فقال جرى الخلق اما بعد من كان قايلا لها ضمن
 اقوال وداود اقرب وكانت له فضل الخطا وبعده ففسر فنيها وكعب فيموت وقيل
 غير ذلك وكان صلى الله عليه وسلم ياتي بها في كتيبه ومراسلاته وهي طرف قطع عن
 الاضافة وقصده معناها فنيها على الكظم فلم يعصب او لم يقطع مع العصب او دق
 اعرب ولا يخفى بما هو مقدر في معنى الاشارة في محله **قوله** والتهنيت هو
 التصفية والتحليص **قوله** وضيقه اي الفتنة **قوله** المسمى بالقرير هو
 اسمية كياياتي واختار لاجل السجع وهو بالسين المصولة بحية الكلام على قصر
 متوازية **قوله** وليكون الخ يحتمل عطفه على قوله لينتفع به فتقده الدام
 ويحتمل كونه متعلقا بوضيعة بزيادة الواو قائل **قوله** مسيلة وهي في الاصل يكون
 سببا للتحصيل ولما كانت الحياة الخروج من الكبروه اللانزوم لها هذا القول
 بالمطلوب وهو دخول الجنة سماع الاتيان بها فيها **قوله** ونفقا هو اعم مما قبله
 لشمول غير التمام والتقليم **قوله** انه هو بفتح الهيمه وكسر هاء علة **قوله**
 من الاعا قائل **قوله** ومن قصده اي في حوائجه تحصيل او دفعا **قوله** نجيب
 لا يقف زجره **قوله** واذا سالك الخ هو دليل على دعواه القرب والرجاء
 قبله والمرد الى الخلافة قال البيضاوي وهو تحصيل لما علمه بافعال العباد
 واقوالهم واظهاره على احوالهم كمال من قرب مكانه منهم روي ان اعرابا قالوا
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب ربنا فتننا جيدام بعيد فتنا ربه قتر

لصبي

لصبي دعوى الذي اذا دعا في **قوله** واعلم الخ هو لفظ يوتي به لشيء الاعتناء بما
قوله باسمين اي بالحداسين فتاحله **قوله** في شرح هو في اصل الكشف
 والبيان ومن وظائف الشرح ذكر القواعد المحتاج اليها وذكر قيود المسائل وشروطها
 وضمه زيادة لنفسه وغير ذلك مما ذكرناه في حاشية السبط فراجع **قوله** قائل
 الشيخ العلامة تقدم الكلام عليه **قوله** وليست صرا ايضا باي شجاع اي كما يشهد
 بالي الطب فها كيتان له وشجاع بشين معجمة وكني بها غير من الشافعية و
 الحنفية وغيرهم وهو شافعي المذهب كان قاضي بمدينة اصبهان ولما شادهم
 في غلبة الكينة علماء غيره وبعض الملوك ورجل حنفي ظن الجاهلون انه هو
 وليس كذلك **قوله** شهاب هو في الاصل كوكبا وما يفضل عنه والمراد
 هذا النور الناشئ عن العلم **قوله** الملة تقدم بما فيها **قوله** والذين تقدم ما فيه
 ايضا **قوله** الحمد الخ هو في الاصل علم على بنينا صلى الله عليه وسلم ممنوع من الضرب
 العملية ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن ليد من او وان الفعل ومنع الضرب
 هو حذف التنوين والجزم كما قال بعضهم والصحيح انه حذف التنوين فقط
 والجزم تابع له **قوله** ابن الخ اذا وقع بين علمين ولم يكن اول سطر سقطت الفة قال
قوله الحسين الخ هو معروف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا ابنة سيدتنا **قوله**
 ابن الحمد الخ من يتبع الاسماء جدا غالبا ان اسم الابن كاسم الجد **قوله** الاصغر الخ هو
 كما هنا وبالباب كما في بعض النسخ اي مع كسر الهيمه وفتحها والفتح نسبة الى ضمها
 او اصبهان بلده او بلده **قوله** سقى الله ثراه اي انزل عليه ذلك كثيرا حتى
 يعم جسده وينزل الى التراب الذي تحته والشراب بالمثلث التراب **قوله**
 صبيب هو بفتح الصاد وكسر الياء وسكون التحتية ما خوذ من الصبي وهو النزول
 من اعلى الى الاسفل ومنه قوله تعالى انا صبيبا الماء حيا **قوله** اعلى فراديس الخ

فيجازا وتقليبا ليس فيها الا فروس واحد خاص بصله الله عليه وسلم والمواد
بالاعلى الاضافي لانه من مقابلة الجمع بالجمع **قوله** بسم الله الخ هو مشتق من السمع
وهو اعلو ومن السمة وفيه العلامة وفيه كذا في محله لا تظيل بذكره **قوله** الرحمن الرحيم
هما صفتان مستبتان بنينا للبالغة من هم قال السني والكتب المنزلة من السما الى
النياحية واربعه صفتين ستون وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قتل
التوراة عشر والتوراة والرجل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموع في
الفرقان ومعاني كل الفرقان مجموع في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموع في البسملة
ومعاني البسملة مجموع في بايها ومعانيها في كان ما كان وفي يكون ما يكون
وزاد بعضهم ومعاني البا في فقطعها وقيل غير ذلك والمراد بالقطعة اول نقطة
تنزل من القلم لا النقطة التي تحت الباء خلافا لمن توهم والمعنى ان المراد قيل ان
ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود **قوله** ابدء الخ هو بيان لمطلق
البسملة واولي عنه اولها هو بجميع المؤلف والحضور بالتأليف لان كل بادي في شيء
يفهم ما كانت البسملة مبداه لقول المسافر بسم الله اي سا فر وخذ ذلك وهو قول
ومؤخر عن البسملة فاستوفى الوجود الثلاث من كونه قفلا ومؤخره وخالصا
قوله اسم لو قال علم لكان اولى ووصف الذات لواجب الوجود واستحالة
عنها وتاوها ليست للتأنيث **قوله** الواجب الوجود اي لذاته فيخرج واجب
الوجود لغيره وجاز الوجود والعدم وانما لم يقل المستحق بجميع المحامد استأنا
الى ان هذا كان في المعاني **قوله** والرحم ابلغ اي من حيث انه المنعم بجلال النعم
والرحيم المنعم بدقايقها اي لان زيادة البناء تدل على زيادة المعين غاليا **قوله**
الحمد لله لم يعظمها على ما قبلها لا افادة الاستقلال وكيفية صلها الحمد ولو كانت
خبرية على الراجح بل يحصل وان قصد بها الاحياء كما افاده العلامة ابن قاسم

قوله

قوله الشاء هو يتقدمه الثلاثة على النون ممدودا وهو الذكر بالجمل او الكلام
الحسن والوصف الحسن واحا الشاء يتقدم النون على الثلاثة مقصودا وهو الذكر
بالشر **قوله** بالجمل اي لا اختياري بنا على ان الباء بمعنى على فالمراد به المحمود عليه
وان كانت الباء بسببه فالمراد المحمود به ولو غير اختياري وهو حسن **قوله** على
جهة التعظيم اي وبالجملة سواء تعلق بالاضايل ام بالافاضل وعرف فعل يمتني
عن تعظيم المنعم من حيث انه منع على الحامد وغيره والحمد مخصص برتقا كما افادته
الجملة سواء جعلت الالف واللام فيه للاستغراق ام للجنس ام للمصدا وهو غير
اقسام محمد قديم لقديم وهو محله تعالى لنفسه ومحمد قديم كحادث وهو محله تعالى لشيء
ومحمد حادث لقديم وهو محله تعالى له تعالى ومحمد حادث كحادث وهو محله بعضنا لبعض
قوله رب هو باجر صفة ويجوز قطعه الى الرفع او النصب في غير القراء ان
والجمع مربوب وارباب **قوله** اي مالك او سيدا ومطامح او مربية او خالق او مبدؤ
وتختص المحل بال دون المضاف بالله تعالى والرب مقرون بالتحقق بالله
تعالى بخلاف غيره كالمضاف قال السعد لانه محبة الترتيب وهي تبليغ الشيء الى
كالمستأثنا فيثبته وصف بره بالقد وقيل نفت من ربه يريه ولستى به المالك
لان كلفه ما يملكه ويريه هذا هو المشهور وفيه بحث اذ ورد في صحيح مسلم
لا يقبل احدكم زلي بل سيدي ومولاي فلعل الجواز في المعتمد بغير اولى الصام
واما قول يوسف صلى الله عليه وسلم انه زلي الحسن حسني فليح بالوجود في ال
خصاص بزمانه **قوله** اسم جمع الاولى انه جمع له يستوفى شروط الجمع **قوله**
خاص بمن يعقل والراجح ان يشاعل للعقل وغيره خلافا لما ذكره الشارح
تقليبا او تنزيلا قال الشيخان لا يرد على بعضهم انه جمع له حقيقة انه شتم وايت
التفريق بان جمع حقيقة لجامعة منهم شيخ الاسلام في الشافية

+

صريح بان جمع له حقيقة انه **قوله** صلى الله عليه وسلم والصلوة من الله رحمة مقرونة
بالنظم ومن الملائكة استغفار ومن غيرها تصرع ودعاء وقولنا وغيرها الخ
وجعل داخل في جميع الحيوان والجمادات كما صرح به العلامة الحلي في سيرته في ابتداء
النبوة كالعلامة الشنواني في شرح السبلة خلافا لمن منع ثبوت الصلوة عن الجمادات
والجمادات وقرنها بالسلام فرار من كراهة افراد لصددها عن الاخرى والسلام بمعنى
التسليم والتخلة او السلامة من المفاتيح واسم الله تعالى والمغني فيه حادسه
وحافظه قال بعض مشيخنا واثبات الصلوة والسلام بعد السبلة في صدور
الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى المصنف على استحبابه ومن
من ختم بها كتابه كالشارح رحمه الله تعالى **قوله** سيدنا اي بني آدم فهو سيد
بالطريق الاول والمراد بالخلق والسيد من سار في قومه او من كثر سواده اي جيشه
او من تسرع الناس اليه عند الشدايد والحكيم الذي لا يستغفروا غضب ولا خسر
فان هذه جمعت فيه صلى الله عليه وسلم واصله سيور بكسر الواو فقلت بالتحريك
واجماها من اليا الساكنة السابقة عليها ثم ادعيت فيها والجمع سارة **قوله** محم هو
علم متقول على شيئا صلى الله عليه وسلم ويقال لمن كثرت حلاله الحميد حصة الله
تعالى به من بينه كيف لا وهو الذي يحمد الله المحسر كل صمد وبه لا اله الا الله
ادام من دونه وقد قيل لجد عبد المطلب وقسماء في سابع ولادة طوت ابيها
لم سميت اميلا محمدا وليس من اسماء اباؤك ولا قوتك فقال رجوت ان يكون في
السماء والارض وقد حقق الله رجاءه **قوله** وهي بالهجرة اي من البنا محمدي الخير
لان محم بكسر الباء لغيره او بفتحها من الله **قوله** وترحم اي من النبوة وهي الرقة
مرفوعة الرتبة على غيره **قوله** انسان اي حوذر من بني آدم سليم عن نقر طبعها
قوله وان لم يؤمر بتبليغه ذكر الوالاد فادارة النبوة فيموا ولى من سقوطها

هكذا

هكذا قال بعضهم وهو واضح **قوله** فبني ورسول والفرق بين النبوة والرسالة
ان النبوة هي الاضراف من حضرت الخلق الى الحق والرسالة الاضراف من حضرت
الحق الى الخلق وهي افضل من النبوة خلافا لابن عبد السلام وزعم تعلق النبوة بالحق
دون الرسالة بالخالق مردود بان فيها المغلطين كما صرح به العلامة ابن حجر في
شرح الاربعين والكل في نبوة الرسول مع رسالته والا فالرسول افضل من
النبى قطعا **قوله** والمعنى ينشئ الصلوة الخ اي لان الاضراف بالصلوة ليس صلوة
قوله علم اي الوصف **قوله** متقول اي لا مرجح **قوله** من اسم يتقوى اي لوقوع
الحمد عليه والمضعف مكر العين وهي الميم هنا **قوله** وللنبى بذلك منه اي لا
لعدم استفاضة **قوله** وعلى الداعا الى بعلي للرد على الشيعة القائلين بمنعها
ووجه الرد ما ورد في الصحيحين حين سالت الصحابة وقالوا له كيف فضل عليك
يا رسول الله فقال لهم قولوا الله صل على محمد وعلى اله كما ذكره الجليل المحامي في شرح
المنهاج في باب ركان الصلوة عند الكلام على التشهد **قوله** الطاهر
اي الخالصين من المفاتيح الحسية والمعنوية **قوله** المؤمنون هو بالمعنى الشامل
للمؤمنين **قوله** كل مسلم اي في مقام الدعاء كما هنا وما ذكره الشافعي في مقام
لفظ الزكات فتأمل **قوله** ويظهركم تطهير المراد به التطهير المعنوي من الزنا
قوله صحابة بفتح الصا على الاضمح يعني الصحبة اي المعاشرة او بمعنى الاصحاب
قوله جمع صاحب اي معنى الصحابة ومعنى لجمع بفتح الباء صلى الله عليه وسلم بعد نبوته
في حال حياته وهو مؤمن لصحابه عارفا واولو غير محيز او مارة الصدا على الاخر ولونا كما
او اعني وانما ينبغي على الاسلام لان موته على الاسلام شرط بدوام الصحبة فان ارتد
كواليا بالله تعالى انقطع صحبته فاذا عاد الى الاسلام عادت له على الاصح من قبلنا
خلافا للسادرة المالكية رضي الله عنهم فلا حاجة لقول بعضهم وماعلى ذلك وقولنا

من اجتمع الى آخر مثل الانسان والملائكة وعيسى صلى الله عليه وسلم لانه
اجتمع به ليلة الاسرى في بيت المقدس وعظما الصحابة على الاول عام
على القول الاول وخاص على القول الثاني **قوله** تأكيد للصحابة اي ولا
له ايضا **قوله** قال السعد اذا اكد بلفظ اجمعين ينظر فان سبقه
لفظ يدل على الشمول كان المقصود منه الجمعية وان لم يسبقه لفظ يدل
عليه كان المقصود الشمول سواء كان في الانيات او التخييل وحينئذ ربما يحيل
الخلاف انتهى واقرب شيخنا الشيرازي **قوله** ثم هي للترتيب الذكرى و
فائدة كثرة الاعتناء به وبيان احوال السؤال الا في فناء **قوله** سألني
اي طلب مني **قوله** جمع صديق وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وحسنه
العدو والصاحب من طالت عشتك به والتخليل من يفرح لفرحك ويحزن
لحزنك وتخللت مجته في الاعضاء والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك
وتخللت مجته في الاعضاء وتقديسه بمالك **قوله** حفظهم الله انه الضمير
فيه عائد للاصداق وهو افيد ولللبعض نظرا المعناه واستيفاده منه ان
السائل هي وقت الدعاء **قوله** ان اعمل اي اءلف **قوله** وكثر معناه فيه نظر
بل الوجه حذفه للقطع بقلة معنى بعض مختصات كل فقه بل هذا المختصر
كذلك والمختصر اسم مفعول مشتق من الاختصار وهو الايجاز والضم
وقال القاضي الحسين مشتق من الحصر وهو سبب البني وخلاصته قال الخليل
يبسط الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى وتخصيله وقيل الاقلال بلا
اخطال وقيل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقيل حذف الفضول مع
استيفاء الاصول وقيل تقليل المستكثر وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات
الرشيقة وانما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت المحصر مختصرا لا اجتماع

السيور وخص الانسان خصال اجتماعه ووقفه **قوله** في الفقه قاله العلامة
ابن قاسم ان قلت كان يكفي ان يقول مختصرا على مذهب الامام الشافعي
فلم زاد في الفقه قلت اشارة الى مدح مختصر من جهة عموم كونه في الفقه
وخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي ومدح عموم الفقه وخصوص مذهب
الامام الشافعي على ان مذهب الامام الشافعي قد يكون في غير الفقه فنام **قوله**
العلم وهو حكم الذهن المجازم المطابق لدليل اي موجب **قوله** بالاحكام وهي
سبعة كافي الاصول الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح والباطل
والصحيح فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والمندوب ما يثاب
على فعله ولا يعاقب على تركه والحرام ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله
والمكروه ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله والمباح ما لا يثاب على فعله
ولا يعاقب على تركه والباطل بمعنى الفاسد ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتقده
به والصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتقده به فخرج بها العلم بالذات كالا حكام
قوله الشرعية خرج به الحسابية **قوله** العملية هي النسوية للعمل بالاركان
فخرج بها الاعتقادية كعلم الكلام والاعتقاد **قوله** المكتسب هو بالرفع
صفة للعلم لا بالجبر ليكون صفة للاحكام لتذكيره **قوله** من اولها اي الحاصل
منها **قوله** التفصيلية خرج الاجالية واخصر من هذا التعريف ان يقال الفقه
هو العلم بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد اي استنباط الفقيه الواسع
لتفصيل حكمه بظن **قوله** على مذهب اي على مذهب اليه من الاحكام في المسائل
وهو في اللغة اسم مكان الذهاب ثم استعمل فيما يشار اليه من الاحكام مجازا فهو
استعاره بتعبئة مصرحة فاستدل انفق لبعض اولياء الله تعالى ان ذري
رثة في المنام فقال له يارب يا ذا الكذا ذهب استغفر فقال له مذهب الامام

الشافعي نفيس **قوله** الامام تقدم ما فيه **قوله** المجتهد اى اجتهاد اطلاقا
لانه المنصرف اليه وقد فقد منه نحو ثلث مائة سنة وادعى الجمال السيوطي
بقائه الى اخر الزمان وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بعث الله على
راس كل مائة سنة من يجد لهذه الامة امر دينها واجيب بان المراد بالجد
اقامة الشرائع والاحكام وخوفك فخرج به مجتهد المذهب كما سماه
الشافعي القادرين على استنباط الاحكام من قواعد وضوابطه ومجتهدي
الفتوى والقادرين على الترجيح في الاقوال كالنورى رحمه الله والاجتهاد
في الاصل بذل المجهود في طلب القصور ومثله النحرى والنوطى **قوله**
ابى عبد الله هو كنيته رضى الله تعالى عنه **قوله** محمد هو اسم الكرم
قوله ابن ادريس هو اسم ابيه **قوله** ابن العباس هو اسم جده **قوله** ابن
شافع اى ابن الشافى بن عبد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد
مناف وقد نظم بعضهم فقال اباطالبا حفظ اصول الشافعى
بجمع مع ابني الشافعى محمد ادريس عباس ومن فقيه عثمان وشافعى
وسائب ثم عبيد سادس عبد يزيد هاشم الجابى مطلب عبد مناف
عاشر اكرم بهاس نسبة الشافعى **قوله** الشافعى نسبة لشافع المذكور فهو
ابن عمه صلى الله عليه وسلم لانه يلتقى معه في عبد مناف الجد الرابع له
صلى الله عليه وسلم ونسبا اليه لانه اكرم اجداده **قوله** نفرة اى من الشام
وقيل بمسفلان وقيل باليمن وقيل بمصر **قوله** رجب اى احدى ايام رجب
قوله سنة اربع وما يتبع اى وله من العراربع وخمسون سنة ودفن بقرافة
المروفة بعد العصر بترية اولاد عبد الحكم وفضائله لا تحصى وعليه
في العلوم لا يستغنى افره جماعة من محققى العلماء **قوله** مختصر الاول

كتابه يخرج من شبه تحصيل الحاصل **قوله** منها كان الاولى ان يقول
وهي اذ لم يبق ثما وصفه به غير ما ذكر والمراد بجمع الاوصاف ما فوق
الواحد اخذ ما ذكره الشارح **قوله** في غاية الاختصار اى بالنسبة الى ما هو
اطول منه **قوله** والغاية وهي في الاصل المدى البعيد وغاية النشئ ترتيب
الامر على ذلك النشئ كما ان غاية البيع الصبح **قوله** الانتفاع بالمبيع وغاية
الصلاة الصحيحة اجزاؤها متعارفات وقيل مترادفات وقيل الغاية في الازمنة
والنهاية في الذوات **قوله** وكذا الاختصار والايجاز فرق بعضهم بان الاختصار
حذف العرض وهو تكرير الكلام مرة بعد اخرى والايجاز حذف الطول
وهو الاطناب وبعضهم فرق بينهما **قوله** بقرب اى يسهل **قوله** دسه
اى تعلمه من غيره **قوله** على البعدي وهو من لم يصل الى الترجيح والافهم منه
قوله لحفظه الخ الحفظ نقبض النسيان **قوله** ايضا هو مصدر راض اذا
رجع او مفعول مطلق حذف عامله كرجع الى الاخبار بكذا رجوعا او حال
حذف عاملها وصاحبها كخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما استعمل
مع شيئين بينهما توافق ويعنى كل منهما عن الاخر فلا يجوز جازيد ايضا
ولا جازيد وعمر ايضا **قوله** من التقسيمات جمع تقسيم بمعنى المرة من
التقسيم وهو ضم قيود الى امر مشترك ليحصل امور متعددة هي اقسام
له **قوله** ضبط الخصال اى ضبطها بالعدد ومع بيان اعيانها كما في سنة
اى الوضوء عشرون وخوذلك لانه امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها
للاحتياج الى اتقان معرفة كله وملاحظته ليتحقق مطابقة العدد لكن
المراد من الحصر المذكور من غير استيعاب للخصال في الواقع كما في المثال
المذكور فان كلاما من سنن الوضوء نحو يزيد على ما ذكره بكثير فلعلة شاع

بارتكاب ذلك محافظا على المعنى المذكور دلالة اجمع للفكر وامنع لاشارة فهذا
 سهل على المبتدئ قال في التاموس والمصلحة الخلقة والفضيلة والرياسة وقد غلب
 على الفضيلة والنسابة هنا الثانية وهي تشمل السنن والواجبات وان بناورا
 اصطلاحا من الفضيلة السنن وقد اكثر من حصر كل منهما فلا يتجمل على
 احدهما دون الاخر **قوله** في ذلك اى السؤل ولعل المراد من الاختصار
 والتقديم والحق **قوله** طالبا للثواب وهو قد رخص من الجزاء بعله الله تعالى
 الرابع الثواب ما يرجع الى الانسان من جزاء اعماله فسمى الجزاء ثوابا تصويرا
 انه هو الا ترى انه كيف جعل الجزاء نفس الجزاء نفس العمل في قوله تعالى فمن
 يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولم يقل بجزائه والثواب يقال في الجزاء والكسر
 لك اكثر المتعارف في الخير ومثله الجزاء **قوله** من الله اى لان غير
 ما يتعلق بالذنب فهو بيان للمراد عند الاطلاق فتأمل **قوله** الى الله عزه
 بالي لتضمنه معنى القصد **قوله** في الاعانة هو اعلام بما هو معلوم من
 المقام فتأمل **قوله** من فضله فيه رقة على المعتزلة ولمشارة الى مذهب
 اهل السنة لانهم لا يوجبون على الله شيئا **قوله** وفي التوفيق للتصواب
 اى بان اذكر الاحكام موافقة للتصواب فليس المراد به التوفيق المعروف
 وهو خلق **قوله** الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وضد الخذلان
 وهو خلق قد مر الغيبة في العبد وتسهيل سبيل الشر اليه والمراد بالتصواب
 ما وافق الشرع وان لم يكن في الواقع كذلك **قوله** وهو ضد الخطا ما خاف
 منه قتلهم صواب السهم صوابا وصيبا واصاب وقع بالرياسة والتمتع
 الموضوع اسطر ونحو ذلك **قوله** اى يريد انما فسر **قوله** بالارادة
 التي هي تخصيص الحكم ذي الطرفين باحدهما لكونها اظهر في المقصود والمراد

بالطرفين

9
 بالطرفين الوجود والعدم ونحوها كالبياض والسواد والطول والقصر فاذا
 وجد الطول لم يوجد القصر فتعلقها بشئ يبرز من القدرة فتأمل **قوله** اى
 قادر بمعنى تام القدرة التي يتوقف عليها النفع المذكور وما بعده والقدرة صفة
 ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها اى تأثيرها فيها لا يزال قال
 شيخنا وفيه تفسير فاعل بمعنى فاعل لانه المراد لا بمعنى مفعول فتأمل **قوله**
 لطيف من اللطافة وهي في اللغة رقة الغوام او كون الشئ شفافا لا يحجب ما وراءه
 وفي الشرع في جانب الله تعالى ما قاله المصنف **قوله** ومعنى الثانية التي فيها اشار
 الى الشئ بمعنى فاعل ايضا وان لم يصحح به اولا **قوله** ويقال خبرت الشئ اى
 فهو معنى غير الاول وان كان قريبا منه **كتاب المطهارة**
 في ذكره الاحكام اشارة الى انه ليس المراد لفظ الطهارة ولا معناها وكان ينبغي
 ان يقول وكيفيتها ايضا **قوله** والكتاب لغة مصدر ركان الاول ان يقول
 والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة
 تتعلق بمعناه **قوله** الضم والجمع ومنه كتيب الرمل بالمثلثة لما فيه من الجمع و
 اعترضه ابو حيان بان المصدر لا يشتق من الجمع روالا في الجواب
 ان يقال مرادنا بالمصدر المصدر بالجمع لان المزيد فيه مشتق منه لموافقة
 اياه وكقولهم تكتب بنوا فلانا اذا اجتمعوا وانضم بعضهم الى بعض وكتب اذا خط
 بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وجمعه كتب وكتب وقد كتب
 يكتب كتابا وكتابه وكتابا **قوله** واصطلاحا اى في اصطلاح الفقهاء
 اى عرفهم **قوله** والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق
 انصرف اليه **قوله** اسم الجنس من الاحكام اى اسم اللفظ والى على احكام
 واحد او اكثر لان الصحيح ان التراجم اسماء اللفاظ باعتبار دلالتها على المعاني
 وتفسيرها بالجنس لا فائدة شموله لما قلنا او اكثر من المسائل فهم اولى من قول

بعضهم اسم بجملة من الاحكام وزاد بعضهم عليه مشتملة على ابواب وفضول
وفروع ومسائل غالباً فيجوز ان يخلو كل واحد منها عما ذكر فيه قال الديلمي
وقد يطلق ايضا على امور منها مجموع عبارات دالة على علم من العلم ومنها مجموع
مسائل ترجع الى اصله واحد شامل للشرائط والاحكام والاسباب والمقتضيات
واللواحق ككتاب الطهارة هذا وكتاب الصلاة ونحو ذلك وتعرف الباب
والفعل ككتاب اصطلاحا والباب لغة فجة يتوصل منها من داخل الى الخارج
وبعكسه والفعل لغة الخارج بين الشئ وبين غيره ويقابله
الاصل والمسئلة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم
ومراد الشارح بالنوع الذي ذكره في الباب ما سبق لفرض مخصوص مما شمله الكتاب
وكذا يقال في الفعل مع الباب فتأمل **قوله** لغة النظافة اي والخلوص من
الادناس حسية كالانجاس او معنوية كالعيوب من الحقد والحسد ونحوهما يقال
نظف بالماء وهم قوم يتطهرون بالطهارة فسموا عينية وحكيمة فالعينية
هي التي لم تجاوز محل حلول موجهها كالوضوء والغسل من الجنابة فان
الحكيمة هي التي جاوزت محل حلول موجهها كالوضوء والغسل من الجنابة فان
الوجوب لها دخول الحشفة او الانزال وقد جاوز المحل وهو غسل الذكر
قوله فيها تفاسير اي تعاريف كثيرة اما باعتبار الفعل او باعتبار الوصف
الحاصل عن الفعل وهو المقصود اصالته من الشان في قول القاضية انها زوال
المنع المترتب على الحدث والنجس ومن الاول ما ذكره الشارح وكل منهما
خاص بالطهارة الواجبة كالغسل الاول في الحدث والنجس وعرفها
التوحي بالاعتبار الاول بما يشمل المذنب منها وعرفها العلامة بن حجر
بتعريفه مختصرتها فعل ما ترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه او ثواب
مجرد ولو من غير هذا على ما ذكره الشارح لو في المراد ومراده بقوله ولو من بعض الوجوه

ولا نظر لكونها خفيفة او ظاهرة لانهم لم يفرقوا في الوشم بين الظاهر
وغيب ولا بين البسير والكثير وفيه نظر بل الظاهر كما قال بعضهم في
جواب التفصيل المذكور في العفو عنه قليل الدم وكثير في ذلك وانما لم ينظر
في الوشم لذلك لحصوله بفعله وعذابه بخبر الوشم بخلاف ما نحن
فيه فانه في محل الحاجة سيما في حق من يكثر مشيه او معاناة الشوك
بيده وما اتفق به بعضهم من ان زكروا الوشم على العضو لا يمنع صحة الوضوء
ولا النفق بلبسه تعين فرضه فيما اذا صار جزءا من البدن بان تعذر
فصله منه **قوله** قال في شرح المذهب اتفق اصحابنا
على ان من قرض ثمة قطعت يد من محل فرض او رجلك كذا وحلق راسه
او كشطت جلده من وجهه او يده لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسح ما دام على
ذلك الطهارة وهذا خلافاً فيه عندنا **قوله** واذا فرج جمع خضر
فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسرها مع سكون الفاء وكسرها
واظفورا ايضا **قوله** الراس الخ هو المذكور وكذا كلما ليس متعدد واسم الاعضاء
كالانف ونحو **قوله** في حد الراس اي بان لم يخرج عن حده بمده من جهة استر
قوله بل يجوز خرقه اي وغيرها بل يكفي وصول الماء اليها ولو بلا مسد
او من وراء حائل لكن اذا كان من وراء حائل ففيه تفصيل الجرم موق على
المعتمد عند شيخنا كالملازمة ابن قاسم يقال عن الرمي وخالف
العلامة ابن حجر فقال يكفي مطلقا **قوله** جاوز وهل تحصل به
سنة الاستبراء الاوجه نعم لان فيه مسح وزيادة **قوله** وكذا
لو وضع يد الخ هي من افراد المسح اذا لا يعتبر فيه عزك فتأمل ولو تعدد
الواس يكفي جزء من واحدة من الاصلية ويجب جزء من كل ما اشتبه به

قوله غسل الرجلين وفي تعدد دهما ما مر في اليدين فتأمل **قوله**
 مع الكفين الكعبيين وهما العظام المتابعتان من الجناحين عند مفصل الساق و
 القدم فلو لم يكن له كعب اعتبر قدس ولو تشققت رجلاه فجعل في سفوفها
 شمعاً او غير ذلك وجب ازالة عينه ولو كان على العضود هين ما يغفر
 الماء على العضود لم يثبت صح وضوءه **قوله** فلو غسل جنباً بدنه
 الا رجليه مثلاً ثم احدث غسلها للجناية ثم غسل باقي الاعضاء مرتباً
 الا للاصغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاثة وتاخير وتوسط
 وهو وضوء خالف عنه غسل عضو مكشوف بلا وضوء ولو اغتسل الاعضاء
 وضوءه لم يجب عليه ترتيب الاجتماع الحديثين عليها فيندرج الاصغر في الاكبر
 ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهر وما بعده او بعد الفراغ لم يؤثر
 الا في الكنية ما لم يتذكرها الا فلو عكس وهو ساه او مكره او وضاء اربعة
 دفعة واحدة حصل الوجه فقط ان نوى عنده او نكس وضوءه اربعة
 مرات اجزا الحصول غسل كل عضو في مرة ولو انفس نادياً اجزاه وان لم
 يكت حصول الترتيب في الخطاة لطيفة **قوله** باذنه ليس قيداً
 بل الحسبان مفيد بنية عند غسل الوجه **وسنة** عشر اشياء اي
 بحسب ما ذكره وسيأتي زيادة عليها وعدها بعضهم كصاحب الطرز المنهج
 نحو سنة **قوله** واقلها بسم الله اي لعدم حصول التنية بغير كالمجد
 لله لطلبها في الوضوء خصوصاً **قوله** واكملها اي ولو تجنب وحائض
 ونفساً **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم اي ثم الحمد لله على الاسلام
 ونعمة الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً زاد الفرائض بعد هذا رباعون
 بكت من هزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضروا ويسبق الشهود

قد

قلها **قوله** اي بها اي التسمية اقلها واكملها ويزيد على اوله واخره ان شاء الله
 فان فرغ من الوضوء اي من افعاله فليس من الدعاء عقبه **قوله** لم يات بها اي
 لا نقصاً به بخلافه بعد فراغه من الاكل فانه باق بها ليتقيا الشيطان ما اكله ولم
 يحكم بخبائسته الا انه لعدم تحقق التقاضي فيه بل وان تحقق لعدم مشاهدته **قوله**
 وغسل الكفين الخ لو عجز بالنا بدل الواو وكان اولى لافادة الترتيب لانه
 مستحق بين السنتين على الرابع وياق حال غسلها بالتسمية والكنية والاستهات
قوله الى الكوعين اي وانه توصفان بخوارق مثلاً بالكوع هو العظم الذي
 يلما بهام اليد والكرويع هو الذي يلي خنصرها والرسغ ما بينهما وهو بالسبعين
 انصح من الصاد ويسمى الزناديقا في المختار والزند موصل طرف الذراع
 من الكف وهما ذندان الكوع والكرويع والبوع هو العظم الذي بين ابهام الزهر وقد
 ذلك بعضهم فقال
 فكوع بل ابهام يد وما يلي **قوله** تختص الكرويع والرسغ ما وسطه
 وعظم يلى ابهام رجل يلقب **قوله** بوع فخذ بالعلم واحذ من الغلطة
قوله ان ترد ولو قال فان ترد والحق لكان اولى لولان الفل ثلاثاً
 مطلوب مطلقاً والتردد يكونها خارج الماء ومثل كل ما يغتسل في
 ذلك كل ما كرس وطبق في المصاب وافره العلامة الخليل **قوله** كرس
 له غسلها اي لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه
 فلا يفرس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري اين يات بيك **قوله**
 وان يتقى طهرها اي مستند الفلها ثلاثاً والا اتم الثلاث خارج الاناء
 وله اتمام ثلاث الوضوء خارجاً وادخله ولو يتقى نجاستها حرم لنفسه
 الا في ما كثر غير مستبل **قوله** بعد غسل الكفين الخ هو مستند ذلك فتأمل

قوله - الا اى كان ابتلعه **قوله** حجة اى بعد اذ انتهى **قوله** والاكتشاف
وهو افضل من المضمضة لان ابا ثور من امتنا قال بوجوبه ومستند
في ذلك الامر بفصل شعور الوجه والانف لا يخلو غالبا من الشعر لكن الف افضل
من الانف لانه محل الذكر والفرقة **قوله** نشق وجذبه اى والبالغة فيها
مطلوبة الا في حق الصائم فتكرم وانما حرت قبلته الحكة للشهيق لان البالغة
مطلوبة في الجملة واصلا مندوب بخلاف القبلة يلزم عليه فطر شخصي بخلاف
البالغة **قوله** بثلاثة غرف لو قال وبثلاث الخ لكان اولى بغير سنة
ثانية يخرج بها ما لو جمع بينهما في غرفة بتمضمض منها ثلاثا ثم ينشق كذلك
على الاول والحكمة في نذب غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق او معرفة اوصاف
الماء من طعم ولون وريح هل تغير ام لا **قوله** افضل من الفصل بينهما اى انا
بغرفتين واحدة للمضمضة وواحدة للاستنشاق او بت غرات لكل
منها ثلاث متواليات فالكيفيات خمس وما زاد بعضهم كيشفا من كونها
سنة يجعل في الفصل ثلاث كيفيات لم يرد بل فيه كيفيات فقط كما
ذكر **قوله** - ومسح جميع الرأس اى للاتباع وحز وجان خلاف اوجبه
والسنة في كفيته اى يريه على مقدم راسه وبلصق سبابة بالآخرى
وابها به على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب
منه هذا من له شعر ينقلبها لذهبها بالركن ليصل البلل الى جميعه
والا فلا حاجة الى الرد فلورده لم تحسب ثانية ويسن للمرأة ان تمسح
على ذوايتها المسترسلة بعد الرأس وان جاوزت حد الرأس بحيث لا يجزى
المسح عليها وشبهه في ذلك الذكر وعده جميع الرأس من الرأس لا يشاق
وقوع اقل يجزى منه فرضا والباقي محسنة كما لا يخفى **قوله** فلو لم يرد الخ

فلا يتوقف على مشقة **قوله** وغورها كطافئة وده طيلسان **قوله**
كل المسح عليها اى بثلاثة شرط احدها ان لا يكون عليها دم براغيث والثاني
ان لا يمسح الجزء الذي من الرأس قبل العمامة فلو مسح على العمامة اول ما حصل
السنة خلافا للعلامة الخطيب قال العلامة الرملة ويؤخذ من التكميل
انه لا يمسح من العمامة المجاوي لما مسح من الرأس وهو كذلك بالنسبة لاصل
السنة ومسح جميع العمامة اكل الثالث ان لا يرفع يده اليه وضمها على العمامة
قبل تمامها ومحل ما ذكره الرملة بعض بلبسها من حيث اللبس كالحرم فخرج به
بالوكانت منصوبة فانه بكل المسح عليها **قوله** ومسح جميع الاذنين
اى بعد مسح الرأس ولفظ جميع مستدرك **قوله** - ماء جديد اى يحصل
الاكمل والا فاصل السنة يحصل ببلل الرأس في الثانية والثالثة بنه عليه
الركن كشي **قوله** - لغير بلل الرأس الخ هو بيان المراد من الماء الجديد وان
كان على اليد حال مسح الرأس ولم يمسح به اى بعد الرق الاول بخلاف ما لو مسح
الاذنين يد بل الثانية او الثالثة فانه يكتفى بشرطنا خرمهما من
مسح الرأس والالم يجزى وهل تعيم مسح الاذنين شرط لكمال السنة
حتى لو مسح البعض فقط حصل اصل السنة او لا صلها فيه نظرا لاول
اوجه ولا يشترط ترتيب اخذ الماء فلو بل اصابه ومسح راسه
بعضها واذنيه ببعضها كفى ويستحب ان يكون ماء الصماخين غير
ماء الرأس والاذنين **قوله** - في صماخيه الخ هو بكسر الصاد المهملة
وبتال بالسين ايف خرق الاذن **قوله** - ثم يبلصق كفيه اى راحتيه
ويسمى استظهار ويسن غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس فيكمل في
لها رتبا اثني عشر من لا مسح الرقبة خلافا للرافعي بل هو بدعة واما

خبر مسح الرقبة امان من الغل فوضع كما قال العلامة الخطيب كشيخ
الاسلام في شرح التنقيح وانما ابى عمر رضي الله عنه من توضع ومسح عنقه
وفي الغل يوم القيامة غير معروف **قوله** بالاذنين الخ هو نصير في محل
الاضمار ولو ابد له يبطونها كما كان اولى **قوله** وتخليل الحية اي بالمغني
الشامل للعارضين وهي بكسر اللام جمعها لحي بكرها وضمها **قوله** الكثة
بمعنى الكثيفة ومثلها كل شئ يكفى بغسل ظاهره كما مر **قوله** وحية
المرأة والخني اي سلقا ان لم يخرجها عن الوجه كما مر لانها كشعور كما مر
ايضا ويندب اذا انها ان لم تكن مشقة وحمل وجوب تخليلهما
ان لم يصل الماء الى باطنهما الا بالتخليل والا فهو مندوب **قوله**
وكيفيته اي الفاضلة فيكفي غيرها **قوله** ان يدخل الرجل اصابعه
اي واليمنى افضل وشمل كلامه المحرم فيخلل تكن يرفق وهو مقتضى كلام
غيره وبوئيد **قوله** التهذيب وبذلك المحرم راسه في الغل يرفق
لا حتى ينشف شعره ووجه الزركشي وغيره لكن صرح المتولي بانه لا يخلل
وجزم به صاحب الروض فاعتمد العلامة الرملة في قياس ما في الغسل
تقديم التخليل على غسل الوجه لانه ابعد عن الاراف **قوله** وكيفيته تخليل اليدين
اي الفاضلة فيكفي غيرها **قوله** بالتشبيك اي الاكمل فيه ذلك فهو
مندوب هنا ولا ينافيه كراهية التشبيك لان محلها في المسجد تنظر
الصلاة **قوله** مبتدأ الاول كما في التحقيق مبتدأ بالياء بعد الدال
المهمل اي الافضل ان يبدأ باصابع اليدين والرجلين ان غسل بنفسه
فان صب عليه غير بدأ باصابع اليدين والرجلين **قوله** من يديه و
رجليه فلو عكس كره له كما في الام وكذا لو غسلها معا فيما يظهر **قوله** دفعه

واحد

واحدة اما الا من خوائل او قطع يظهر نفسه فيقدم اليمنى ولو من شق
راسه او من خديه والا كره ولورثب السليم فيما ذكر هل يكرم فيه نظرا ولم يثبت
له الا بالترتيب كان اداء غسل كفيه بالصبي من خوابر في فتحة تقديم اليمنى
قوله ثلاثا ثلاثا انما كره لافادة التيمم والزيادة على الثلاث يقينا
مكرهه في غير المسبل ومحرمه فيه ويحصل التثنية في الماء الراكد بالخريل
ثلاث مرات وفي الجاوي مرود ثلاث جريات **قوله** وفي بعض المنع و
التكرار ثلاثا الخ وهي اولى لشمولها تثنية اليمنى والتسمية وغسل ودعا
وغسل الاعضاء والذكر عقبه **قوله** ان لا يحصل بين العضوين اي وكذا بين
اجزاء العضو الواحد **قوله** مع اعتدال الهوى والمزاج والزمان اي ويندر
المسوح مفسولا **قوله** الهواء بالمدايم لليلج للرياح التي تهب وتسير بها
السفوف وقد تطلق على المنصر المملو به **قوله** بالنصر ميل المنصر الى ما يليق شرعا
وقد يطلق على مثل النفس كجبة الاولياء والصالحين وقد اجتمع الهوائ
في قول بعضهم جمع الهوى مع الهوى في مهجتي فكاملت في اضلي نار ان
فحصرت بالمدد ودعيت نيل المناه ومرت بالمقصود في اكفان
والمراد به هنا الاول **قوله** واذا نلت فاعتبارا باخر غسلة وكذا
تعتبر المولات بين كل غسليتين ايضا ويجه اعتبار الشروع فيها قبل جناف
الثانية وفي الثانية قبل جناف الاولى بل واعتبار الشروع في اليسرى قبل
جناف اليمنى بل الا قرب اعتبار المولات في اجزاء العضو الواحد
اذن البعد البعيد تحقق مولات الطهارة لم شرع في غسل باقية وان
وصل به بقية طهارته وايضا في ادلة سنة الوضوء المولات انها
تأثروا والظاهر من المولات بين اجزاء العضو الواحد ايضا كما لا

بجنى وعباد المصطفى شمل جميع ذلك وما ذكره المصطفى من السنن غير مسج
الاذنين فهو من السنن المختصة به دون الفصل **قوله** في غير وضوء
صاحب الضروقة اى مع انشاع الوقت فان ضايق وجت الموالاة
قوله وبقي للوضوء سنة اخرى مذكورة في المطولات منها المألة
الفرج والتجمل ونزل الاستعانة بالصلى عليه بغير غدر ومنها ان يضع التوضؤ
اناء الماء عن يمينه ان كان يغترف منه وعن يساره ان كان يصب منه على
يديه ومنها تقديم النية مع اول الساكن المتقدمة على الوجه ومنها التلطف
بالسوى ومنها استصحاب النية الى اخر الوضوء ومنها البداءة باعلى الوجه ومنها
التلطف ترك الكلام بلا حاجة ومنها تحريك خاتمة ليصل الماء تحت ومنها
نوف الرشاخ ومنها ان يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة رافعا
يديه الى السماء غير متعجب سبابة اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم جعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك
استغفرک وانتوب اليک وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم ويس ان يصلي ركعتين عقب الفراغ منه ونهايتك تنشيف
الاعضاء بلا عذر لانه يزبل ان العباد ولا نه صلى الله عليه وسلم
بعد غسله من الجنابة انتبه يمونة بمندبل فرده وجعل يقول بالماء
هكذا ينفذه بيده ولا دليل في ذلك لا باحة النفث فقد يكون
فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز اما اذا كان هناك عند كبر
او انصاف بخاسة فلا كراهة قطعا او كان يتم عقب الوضوء ليللا
يمنع البلل في وجهه ويديه التيمم حينئذ فان نشف فالاول ان لا يكون

بذيله

بذيله ولا بطرف ثوبه لما قيل انه يورث الفجر والسيان **خاتمة**
يندب اداة الوضوء ويسن لقراءة القرآن وسماعه والحديث وسماعه
وروايته وحمل كتب التفسير والحديث والفقه وكتابتها وقراءة العلم التز
واقرانه والاذان والجلوس في المسجد ودخوله والوقوف بعرفة والسنن
وربما ن قن صلى الله عليه وسلم وغيره والنوم واليقظة ويسن من حمل
البيت ومسه والقصد والحجامة والقي واكل لحم الجوز ورفقة المعيل
ومنه لس الرجل والمرأة بدن الحنثي او احد قبلية وعند القصب وكل كلمة فيج
ومن قص الشارب وحلق الراس وخطبة غير الجمعة والمراد بالوضوء الكفرى
لا اللغوى ولا يندب للبس ثوب وضوم وعقد نكاح وخروج لسفر وقادم
وزيارة والد وصديق وعبادة مريض وتشيع جنازة ودخول سوق
وعلى نحو امير **سئل** في بيان احكام الاستنجاء واداب قاضى
الحاجة ويعبر عنه بالاستطابة من طلب الطيب لان قاضى الحاجة
يطلب طيب نفسه ويعبر عنه ايضا بالاستنجاء من الجمار وهي الحصا
الصغار لكن الاول بعمان الماء والحجر والثالث خاص بالحجر قال
العلامة ابن قاسم بنع الابرارفة وظاهر كلام الاصحاب انه من
خصايض هذه الامة كانفل ابرارفة وغيره ونقل الجلال السيوطي
في الخصايض ان الخصوصية هي الاستنجاء بالحجر واقرب شيخنا الشيرازي
وهو ظاهر والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما انا لكم مشعل
والله اعلمكم اذا ايتتم التنايط فلا يستقبل احدكم القبلة ولا يستدبرها
ويستنجي بثلاثة احوال ليس فيها رونة ولا دنة اى عظم رواه ابن خزيمة
في صحيحه قال العلامة المناوي وشرع مع الوضوء ليلة الاسرى ومثله

العلامة ابن حجر في ثم الارشاد واركانه اربعة مستبني ومستبني منه ومستبني
به ومستبني فيه فالمستبني هو الشخص والمستبني منه هو البول والغايظ و
المستبني به هو الماء او الحجر والمستبني فيه هو المحل القبل او الدبر واخره عن
الوضوء تبعاً للروضة اشارة الى جواز تأخير عنه لغرض صاحب الضرورة وهو
كذلك بشرط ان يكون هناك حائل يمنع النقص ومن قدمه على الوضوء كما
لنووي في المنهاج نظريته للاصل والغالب والاداب جمع ادب وهو
لغة الشئ المستحب والمراد به هنا المطلوب ليشمل الواجب فيدخل فيه
الاستقبال والاستدبار واصطلاحاً عند الصوفية ان لا تنظر الى
من فوقك ولا تحقر من دونك **فصل في الاستنجاء** اي ذاتاً وكيفية واخر
قوله وهو اي لغة واما شرعاً فهو ازالة الخابج الملوث من الفرج عن الفرج
لما بقاء اوجبه بشرطه وقولنا الملوث خرج به غير الملوث سواء بالجنس كالبرص
الجباف او الطاهر كالدود الجاف والخصاة والزع وصرح الجرجاني بانه
يكبر الاستنجاء من التبرج واعتمده الشيخ نظر المقدسي وهو كذلك **قوله**
واجباً اي على الفور لانه من ازالة النجاسة بل عند ارادة القيام الى الصلاة
وخوها وموجبه الخروج بشرط الانقطاع وينتضيق بارادة ما ذكره والواجب
فيه استعمال قدر من الماء بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة وعلامته
ظهور الخشونة **قوله** من خروج البول اي من القبل والغايظ من الدبر
والاقتصار عليهما لكونهما الاصل والمعناد والا فالمراد الخارج من الفرج
مطلقاً ولو نادراً كالدم والمذي حيث كان ملوثاً وان قل ولا يجب في غير
الملوث لكن يندب ويكفي فيه بانح **قوله** بالماء اي وان كان مطعوماً
كلما العذب قال نقا ومن لم يطعمه فانه ميت لان له فوق تدفع النجاسة

من نفسه **قوله** والحجرات الحقيقى الموصوف بالاوصاف المذكورة ولو من حجارة
الحرم او موقوف وان حرم قال شيخنا **الاقول** للمجد المتصل به نفهم
النفصل كذلك ما لم يبيع بيعاً صحيحاً فان بيع بيعاً صحيحاً وانقطعت نسبته
عن المسجد كفي الاستنجاء به كما ذكره العلامة ابن حجر في شرح الباب ونقله
عن الشامل واقص **قوله** وما في معناه اي من حيث البناء عليه
مقصود المقصود منه **قوله** من كل جأمد طاهر قانع غير محترم فخرج
بالجأمد اما يغني عن الماء وبالطاهر النجس والنجس وبالقانع غني عن
غواطم والتراب الرخوي والغصب والحديد الاملسين وبغير المحترم المحترم
كالطعوم ومنه العظم وانه حرق والحيز ما لم يحرق والكت المحترمة لا تحل
واجزاء الاذي ولو مهدوكا كحوي ومنه جزء المسجد كما مر **قوله** ولكن الافضل
اي لربد الاستنجاء ولو من نحو البول على الاوجه **قوله** اولاً اي لانه لما
نزل **قوله** نقا لا تنقم ابداً الاية ذهب النبي صلى الله عليه وسلم الى
اهل مسجد قبا وقال لهم ان الله قد انزل فيكم قرآناً ومدحكم فيه
ماذا تفعلون قالوا انا نستنجي بالاجار ثم نتبعها بالماء هكذا قدر مشائنا
وبه نظر ظاهر لقول النووي هذا الحديث لا اصل له بل قال ابن
الملك في تحفته ان الحديث موضوع ووجه الشنا عليهم ان استعمالهم
الماء لان العرب كانت تقتصر على الحجر **قوله** بالاجار الحج ولا يشترط
فيها جيند طهارة ولا غيرها ما تقدم لكن ليس ذلك لمصوول
الاكمل ولا يصح عكس ما ذكره **قوله** والواجب ثلاث سمحات بفتح
السين جمع سمحة بسكونها قال العلامة الرملي يتبع الشيخ الاستلام
ويجب تقيم المحل بكل سمحة ولم يعمد شيخ شيخنا **قوله** او على

ثلاثة اجزاء الحائض اعتبار الثلاثة لان هذا العدد غاية الشارع في غالب
الاحكام فاعتبره في الاجزاء والطهارة ومدى الخف للمساو والطلاقات
والعدو والمخار والفسم والاحداد وامهال الزوجة للدخول وغيره
قوله اذا كان المستنجى بالحجر قدم الدبر لانه سريخ الجفاف واذا كانت
بالماء قدم القبلة لانه ربما يمس يده شئ من البول لو استنجا
بالماء ثم بعد الفراغ منه شم يده فزاي لها رائحة لم يحكم بنجاسة المحل
ولا يجب اعادة غسله لانه الشارع خفف في ذلك ويجب غسل
اليدين فقط قال بعضهم ما لم يتحقق انها في باطن الاصبع الملائم
للمحل اي فيجب غسل المحل لكن اطلاقهم بخالفه واستبعد العلامة
ابن الوجب في شرحه فتامله **قوله** والا زاد اي وجوبا **قوله**
التثليث اي الاشارة ان يوتر ولو عبر به كما في بعض الشيخ كان اوله لاها
طلب التثليث بعد الانقاسواء حصل بوتر او بتشفيع مع انه اذا حصل
سوا واحدة فقط او بوتر لم يمين بعده شئ ويسن ان يقول بعد
الفراغ منه اللهم طهر قلبي من النفاق وحضن فرجي من الفواحش **قوله**
لا يكفي الحجر في غير الاستنجا ولا في غير الفرج الا صلى **قوله** وشرط
اجزاء الاستنجا بالحجر اي ان اراد الاقتصار عليه كما مر **قوله** ان لا يجف
فان جف تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج اخر ويصل الى ما وصل اليه
الاول ولو من غير جنسه كما قال شيخنا شمر رايته في بعض الهوامش
لبعض الفضلاء ما نصه والراد بالجنس ان يكون الطاري الثاني بحيث
لو خرج ابتدا الكفى فيه الحجر وحج فيكفي **قوله** ونحو مذى وودي ودم وقبح
خرج من مثانة البول اي بعد تباعد جفاف البول في اجزاء الاستنجا

بالحجر

بالحجر وتقييد بعضهم له ما اذا خرج بول للغالب كما اوضحنا ذلك
مع زيادة فيما كتبناه على الجلال المحلى فراجع **قوله** النجس يحتمل
ان تكون فائدة التقييد به اخراج النجس فلا يجب الاستنجاء منه كما مر
واما النجس كالذود والخصي فحكمه حكم النجس وهو بعيد لانه لان
النبي لم يدخل في كلامه والاولة ان يقال ذكره لبيان الواقع **قوله**
ولا ينتقل عن محل خروجه اي عن الموضع الذي اصابه عند الخروج
واستقر فيه وان انتشر حول المخرج فوق عادة الناس ولو مع اتصال
كافال العلامة الرملة وانفصال كافاله العلامة الخطيب
قوله نجس آخر وكذا طاهر رطب ويشترط ان لا يجاوز الحشفة في
البول ولا الصفيحة وهي ما ينضم من الالبين عند الفياض في الغايط
وان انتشر على خلاف العادة **قوله** قاض الحاجة اي من قضاها
قوله استقبال القبلة اي عيها بقينا مع القرب وضامع البعد
قوله ان لم يكن بينه وبين القبلة ساتر فان كان بينه وبينها ساتر
بشرطه كره له ذلك على ما نقله في المجموع عن المنولي وقال في المختار
خلافه اي فهو خلاف الاولى واعتمد العلامة الرملة ولا بد ان يكون
له عرض وارتفاع في حق قاض الحاجة سواء القاييم وغيره وان يكون
ساترا من قد مبه الى سترته كما افق به للعلامة الرملة لانه هذا
حريم العودة **قوله** او كان ولا يبلغ ثلثي ذراع الخ ظاهر تعين التثليث
وان حصل الستر به ومنهما لصغر بدن قاض الحاجة قال العلامة ابن
قاسم ولعل الاكتفاء بادر التثليث عند حصول الستر به اقرب
واقرب شيخنا الشيرازي **قوله** الا البناء المعد الخ ليس فيه قيد ولو

اسقطه لكان اولى لبشمل العبد في الصحراء بتكرار قضاء الحاجة فيه
او يقصد ذلك **قوله** فلا حرمة اي ولا كراهة ولا خلاف الاولة
عند العلامة الرملية وقال العلامة ابن حجر انه خلاف الافضل
حيث امكن الميل عن القبلة بلا مشقة **قوله** مكروه اي ونزول
الكراهة فيه بما تنزول به الحرمة في القبلة **قوله** فاضى الحاجة اي كل
مكلف ونجى ان يندب المولى منع غير المكلف هنا وفي ما يجب
قوله في الماء الراكد اي البياض او الملوك له ولم يتعين عليه التمسك به
به بان دخل الوقت ولم يجد غير فحرم فيه مطلقا وكذا الخياط والبصا
لانه يؤذى الناس لاستقذارهم ولا فرق في الراكد بين التلبد والكثرة كما
يدل له تفصيل الشارع في الجارية لكن يستثنى الكثير المستجر حيث
لا تصافه نفس البتة كالبحر الملح والكبر البرك الكبار فلا كراهة الا ليللا
والكراهة في القليل وبالليل اشد لتنجسه القليل ولما ورد ان الماء
ليلا ماوى الجن **قوله** ومجت الزوى الخ مرجوع الا ان يحمل على اشتغال
على نضج لو بال في البحر مثلا فان نضجت منه رعون
فهي طاهرة خلاف لما في العباب ما لم يتحقق كونها من البول
قوله تحت الشجر المثمر والمراد به هنا ما يقصد من الشجر اكله
كالنخاع او شفا كالبا سمين او مستعلا كالقرظ **قوله** المسلول للناس
اي تحريمه اوردوا نقول الملا عن الثلاث البراز في الموارد وقارعة
الطريق والظل والموارد طرف الماء اما المهور فلا كراهة فيه **قوله**
وفي موضع البطل الخ والمراد منها محل حدث الناس ان كان سباحا وال
فلا يكره بل يندب او يجب ان يفيض الى منع الغضينة **قوله** وفي الثقب

بفتح الثلثة افصح من ضمها ومثله السرب بفتح السين والراء وهو ما
استطال ويقال له الشق وقال العلامة النواوي السرب بفتح
اوله بيت في الارض ومثله الغراب والكهوف والممكن نعم ان غلب
على ظنه اذى له او لما فيه حرم **قوله** على البول والغائط فيه اشارة الى
انه الكراهة حال خروج الخارج فقط وبه قال العلامة الخطيب واعتمد
شيخنا الكراهة فيما قبله وما بعده ما دام في الخلاء وان دخله نحو
كنس او وضع ملان هذا الادب متعلق بالمكان **قوله** لم يكن اي لم يجب
ان تحقق الاذى **قوله** والقرآن ظاهر كلام المصنفين انه لا فرق في كراهة
الغريب الليل والنهار لكن بحث اسمعيل الحضري في قيد هابا الليل وهو كذلك
لانه محل سلطنة بخلاف النهار ويكن استقبال صحن بيت المقدس واستدبا
وقيد القولي بعدم السائر **قوله** ولا يستدبرها الخ مرجوح **قوله** لكن
النوى الخ هو المعتمد **قوله** يندب ان يقول عند دخوله لمحل
فضاء حاجته بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الجنة والجنة وبعد
خروجه غفرانك ثلاثا الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني
والجنة بضم الحاء والباء جمع جنت والجنة جمع جنة والمراد ذكر
ان الشياطين وانهم وبقي له آداب اخر تطلب من المطولات **قوله**
في بيان احكام الاحداث وهي التي شانها ان ينتهي بها الطهر والتعبر بها اول
من التعبير بالنواقض لان الناقض ينقض الشيء اي يزيله من اصله نحو نفقت
الجد اراي ازلته من اصله فيلزم على من عبر بالنواقض ان الوضوء لا
تنقض من اصله فبطل الصلوة وليس كذلك ومن عبر باسباب الحدث
يلزم عليه ان الاسباب غير الحدث الا ان تجعل الاضافة بيانية اي

هي الحدث ومن عبر بالمبطلات يلزم عليه تقديم صحة الطهارة وليس شرط
مع ان كل شخص يولد محدثا فلم يسبق له طهر يطله والاحداث جمع حدث
وهولفة الشيء الحادث زاد بعضهم المنكر الذي ليس بمعناه ولا معروف
وشرعا بطلت الاسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى الامر الاعتباري الذي
يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى المنع المترتب
على ذلك والمراد به هنا الاسباب بدليل عدمها خمسة وتغييره بالنواقض
مراعات لكلام المص وهي للاصغر المراد عند الاطلاق **قوله** باسباب
الجمع سبب وهو لغة ما يتوصل الي غيره وعرفنا ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته كما ياتي ويقال ايضا انه وصف ظاهر منضبط
معرفا لحكم اي نقض الوضوء **قوله** خمسة اشياء اي بعد النوم سببا مستقلا
لاجل الاستثناء منه والافهم داخل ذوالا العقل وعلى النقض بها خاص
بهذه الامة اولاد قضية قولهم ان النوم ليس ناقضا للابنية فينبغي ان
النوم والخارج ناقضا للبينة الامم وذلك لتعليقهم النوم باحتمال
خروج شيء منه فانظر هل كالنوم التمس والتمس وحرره **قوله** ما خرج
اي يقينا في الجميع فلو شك هل حدث امر لا ينقض وضوءه **قوله** ابي
القبيل والديبرها نقسب للسبيلين ولا ينافيه كون القبيل فيه سبيلان
فخرج البول ومخرج المني في الذكر والانتى لان في السبيلين للجنس
قوله من متوضي ليس قيدا ولو اسقطه كان اولي لان المراد ما شأنه
ذلك كما مر **قوله** حتى خرج به الميت فلا ينقض طهارته بالخارج منه **قوله**
كدم اي ولو من الباسور قبل خروجه **قوله** كذه الا مطلقا دخل
فيه الحصى وهو يقتضي تخصيصه بالمنعقد من الجاسة بان اخبر بانقاده

منها

منها عدل لانه طيبان والافهم طاهر وان كان ينقض ايضا **قوله** كدود
اي سواء انفضل او لا فيكفي خروج راس الذودة وان عاده **قوله** الا المني
اي مني الشخص نفسه الخارج منه **قوله** اول من لانه يوجب الغسل ولا
ينقض الوضوء اما لو استدخله ثم خرج فانه ينقض والحاصل ان الذي يوجب
الغسل ولا ينقض الوضوء ستة اشياء نظرها بعضهم فقال
ان الوضوء مع الجنابة يتفق **قوله** في ستة اجزاء هذا لا يقتضي
نظر وفكر ثم دوزر ممكن **قوله** ابلاجهما في خرقة هي تفيض
وكذا في ذكر وفرج بمسحة **قوله** ستة اشياء في روضة لا ينقض
وزاد بعضهم المحرم والصغير **قوله** باحتلام الخ هو مثال فاقبل **قوله**
من متوضي الخ هو توضو بلبقاء الطهارة مع خروج المني لا لكونه غير ناقض
فقال **قوله** والمشكل اما الذي له المنة الرجال من ذكر وانثيين والمنة
الانثى فان كان له ثقبه لا تشبه واحد منها نقض الخارج منها مطلقا كالثقب
المنفتح في موضع من البدن في اسداد الاصل خلقة او من تحت المعدة في
الاسداد المعارض والمراد بالمعدة هنا السرة في اللثة والطب مستقر
الطعام من المكان المنخفض تحت الصدور الى السرة وهي بفتح الميم وكسر العين
وكسرهما معا وفتح الميم وكسرهما مع سكون العين فيها **قوله** النوم
اي لغير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو زوال الشعور من القلب
مع استرخاء العصاب الدماغ بسبب الاجتناع الصاعدة من الجوف ومن
علاماته الروية لونا في الصلاة متمكنا فانه لا يضر الا اذا كان قصيرا وطبا
كما قال العلامة الزملي في بطولات الصلاة وخروج النوم الناس بعد
الجنس وادخل نثر السكر فلا ينقض بهاد من علامات الناس ان يسمع كلام

الحاضرين وان لم يفهمه واما الرقاد فهو المستطاب من النوم
قوله على غير هيئة المتمكن قال شيخنا لو حال على غير هيئة المتمكن
 لكان اوله وقد يقال هو انسب لوجوه الباء في **قوله** بمقعد الخ عالم
 يكن هزيلاً مفرطاً او سميناً بين مقعده ومقرم يخاف فينقض وضوءه وعلى
 غير هيئة المتمكن ما لم يحشوا بنحو قطن نسج لونا غير متمكن ثم اخبر
 معصوم بان لم يخرج منه وجب تصديقه لكن ينقض وضوءه لان النوم
 على هذه الحالة ناقض او نام متمكناً واخبر عدل بان خرج منه شيء فلا
 يجب عليه الوضوء لان الخيزطن والبقين للطهارة افرس هكذا
 قال العلامة الرملة وافرح شيخنا وخالف العلامة بن حجر فقال
 بالوجوب واما لو اخبر معصوم او عدد التواتر بان خرج منه شيء
 حال تمكنه فانه ينقض وضوءه لا فائدة البقين ودخل في المتمكن
 المحتجب فان زالت احدى اليه عن مقعر قبل ان يهاه بقبنا
 انتقض وضوءه والا فلا **قوله** بمقعد الخ هو متعلق بالمتمكن وليس من
 المتن **قوله** والارض ليست بفيد اي يشمل نحرها على نحو دابة فتأمل
قوله ولو متمكناً الخ هذا راجع للقيام ومن على قنائه ولو قال غير
 قاعد لكان اوله واعم **قوله** زوال العقل وهو لغة المنع سمي
 بذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب القواحش ولهذا يقال مرتكب
 القواحش لا عقل له وشرعا يطلق على التميز وهو المراد هنا ويعرف
 بانه صفة تميز بها بين الحسن والقببح وهذا يريله الاغما ونحوه
 على المفريزي ويعرف بانه صفة عزيزية يتبعها العلم بالضروريات
 عن سبلاته الا لا تسمى هنا الحواس الخمس حيث كانت سليمة وهن

لا يزيله

لا يزيله الا المجنون وهو قسمان كسبي ووهبي فالكسبي ما يكتسبه من
 تجارب الدهر والوهبي ما عليه مناط التكليف قال العلامة بن حجر
 وهو افضل من العلم لانه منبعه واسع والعلم يجري منه جري النور من
 الشمس والرؤية من العين ومن عكس اراد استلزامه له وانه تعالى
 يوصف به دون العقل **قوله** اي الغلبة عليه انما فسر بذلك
 اخراج النوم فلا يتكرر **قوله** بسكر اي لانه اما من الاغما او من المجنون
 او مرض بحيث يكون كالاعما **قوله** او جنونا وهو زوال العقل
 الشعور من القلب مع بقاء القوم والحركة في الاعضاء **قوله** او اغما
 وهو زوال الشعور من القلب فتور الاعضاء وعطف على المرض
 خاص لانه منه ولذلك جاز على الابنبا عليهم الصلاة والسلام **قوله**
 او غير ذلك اي ك انواع الكمال الجولي او نحو ساءام ومعتوه ومبرسم
 وموتوس ومصعوق ومدعور وصحور ونخيل وسوا نقد اي شيء
 من ذلك ام لا والتمكن في ذلك مفروض **قوله** ولمس الرجل المرأة
 اي لمس بشره الرجل بشره المرأة او بعض كل منهما ولو سهوا حيث
 سمي بذلك لاجزاء بانه لا يسمى به ولا سن وشعر وظفر
 قال شيخنا لو علم ان تقر بالشارح لفظ الرجل مغيرا لآراء المتن
 اللفظي وهو معيب عندهم وفيه تصور لتغير اضافة المصدر الى فاعله
 وكان محتملا له وللفعله وهذا بناء على ان لفظ الرجل من كلام الشارع
 كانه بعض النسخ وفي غالبها ان لفظ الرجل من كلام المتن فلا حاجة
 لذلك وينقض وضوء كل منهما مع لذة او لا عدا وسهوا **قوله** غير
 المحرم اي ولو احتمل **قوله** ولو ميتة اي وكذا عكسه فلو قال

ولو كان احدهما ميتا لكان اولى واعم فلا ينقض وضوء الميت كما مر
قوله ذكرنا وان شئنا اي يقينا ولو من الحي فبها ان كانا على صوت الادوي
 كما قال شيخنا وقال العلامة بقاسم ولو على غير صورة الادوي
 حيث تحققت المخالفة واقرب شيخ شيخنا **قوله** حد الشهور وهي
 انتشار الذكركل الشايب وقيل القلب كلسا والشيخ الكافي **قوله** عرفا اي عند
 اصحاب الطباع السليمة **قوله** من حرم نكاحها اي على التايب بسبب
 مباح حرمتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها كاجنبية
 فانها تنقض الوضوء ويقولنا على التايب اخت الزوجة وعمتها
 وخالتها ويقولنا بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وامتها ويقولنا
 بحرمتها زوجاته صلى الله عليه وسلم فانهم ينقضون الوضوء وما حرم
 الا حرمة صلى الله عليه وسلم لا لحرمتهم واما زوجات بقية الانبياء
 فهن يجر من على سائر الامم ولا ينفق خلاف ذكرناه فيما كتبنا على الجلاله
 المحلي فراجعوه ودخل في الحرم من شئ في محرماتها كزوجته اذا استلحقها
 ابوه ولم يصدق او اختلطت بغير محصور فلا ينقض بمسها وخالف
 العلامة ابن عبد الحنك الخطيب فقال لا بالنفق فيها **قوله** من غير
 حائل او لو رقيقا يمنع الكس **قوله** وهو اخر النواقض اي من حيث
 الذكر **قوله** من فرج الادوي اي فلو اشل عمد او سهوا متصلا او منفصلا
 فينقض وضوء الكاس فقط والراد بفرج الادوي ولو بها ناحت سمي فرجا
 وهو في الاثنى ملئ شقوقها لا ما بينهما كالبظر وهو اللحية النابتة في اعلى
 الفرج ولا ما فوقهما مما عليه نبات الشعر وفي الرجل جميع الذكر مما لا يثبت
 عليه الشعر ومحل قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضا ناقضا ايضا واما الجوار

فبني

فبني على حل مناكحتهم ان قلنا يجتهد على المعتمد نقض والا فلا **قوله** باطن
 الكف اي ولو شلا او تعددت الازائد يقينا ليت على ست الاصل سواء
 كان الجريح على معصم واحد او اكثر خلافا للعلامة الخطيب ومن يتعه وشمل الكف
 الاصل منها والزائد والسامت وغيره وما في داخل الكف او ظاهره والراجح
 ان الزائد السامت كالاصلي فينقض الباطن منه دون الظاهر والذي
 في الباطن ينقض باطنه دون ظاهره كما قال العلامة ابن قاسم في حاشيته
 على شرح العلامة بن حجر واما الذي في ظاهر الكف ففي شرح العلامة الرمي
 انه لا ينقض لظاهره ولا بطنه وقال شيخنا ينقض باطنه فقط واما
 سبت كفا لانها تكف الاذي اي تمنعه عن البدن **قوله** ولفظ الادوي
 ساقط في بعض النسخ المتى اي ولا يبد منه لخرج اليه **قوله** وكذا
 قوله اي ساقط من بعض نسخ المتى ايضا ولا يبد منه ان لم يكن الفرج شاملا
 له **قوله** ومس حلقه دبر الخ هو يكون اللام على الافصح وحكي بن يونس
 فتحها قال الدمي ومثلها حلقه الذكر والعلم والحد يد **قوله** على
 الجدي وهو المعتمد **قوله** وعلى القديم الخ مرجوع **قوله** والراد بها
 ملئ المتقذ بفتح الفاء اي ما ينضم كضم الكيس لا ما فوقه وما تحته
قوله وخرج بباطن الكف ظاهره فانه لا ينقض خلافا للإمام احمد رضي الله
 عنه ومنه ظهور الاصابع ولو زادت او في باطن الكف كما مر **قوله** اي بعد
 التماس البسيرا اي يعتبر ان يكون التماس في الراحتين بسيرا يقل غير الناقض
 من رؤس الاصابع اذا الناقض هو ما يستتر عند وضع احدها على الاخرى
 وفيه قصور بالنسبة لباطن الايهامين فتأمل **قوله** في بيان
 احكام موجبات الفسل وهو بفتح الفاء افصح لغيره وبضمها اكثر استعمالا

على السنة الفقه للفرق بين الفسل عن الحدث والفسل عن النجاسة ونحوها
ويقال بالضم للماء الذي يغسل منه وبكسر اسم لما يغسل به من اثنان
وصابون ونحوها قال العلامة الرمي ولا يجب على الفور اصاله ولو على
الزاني خلا فلا بين العاد **قوله** في موجب الفسل هو بكسر الجيم المقضي للشي
وطالبه ويعبر عنه بالاسباب التي يترتب عليها طلبه ويفتحها الواجب فعله
ليصح ويعبر عنه بالمسيات **قوله** والفسل لفظة اي بمعنى الفعل ولو حكما **قوله**
على شي اي بدن او غيره **قوله** مطلقا اي بنية او لا **قوله** بنية اي واجبة
او مندوبة من الفاعل او من غيره **قوله** والفصل والذي يوجب الفسل اي يترتب
عليه وجوبه بالخروج شرط الا فطاع وبضيق بارادة خالصا
فتأمل **قوله** ستة اشياء الخ استشكل عذها ستة بان ان اريد بذلك
ما يتوقف على بنية فهي خمسة لان غسل الميت لا يجب فيه بنية وان اريد بذلك
ما لا يتوقف على بنية فهي سبعة بعد من تجسد جميع بدنه او بعضه واشبه واجب
بان المراد الثاني ولا يرد عليه من تجسد جميع بدنه او بعضه واشبه لانه
يكفي فيه ازالة النجاسة ولو بكنش الجلد بخلاف الست المذكورة فانه
لا تكفي فيها كنش الجلد **قوله** تشترك فيها الخ هو بمعنى انه يجب الفسل
على الرجل والمرأة بكل واحد منها **قوله** الرجال والنساء انما اعتبر
بهما لان المني لا يوجد الا منهما **قوله** التقاء الخنايين اي تحاذيهما **قوله**
ويعبر عن هذا الخ اي فهو المعتبر لان التقاء الخنايين يوجد قبل دخول
جميع الحشفة ولا يجب به الفسل وانما عبر بالالتقاء مراعاة للفظ الحديث
في قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الخنايان فقد وجب الفسل
قوله بايلاج جي اي من ادمي ولو غير مميز او غيره كالبهيمة وتعتبر

حشفتها

حشفتها بحشفة الا دمي المعتدل ان لم يكن لها حشفة ولا يخفى انه كان
الاولة اسقاطا لفظ جي فتأمل **قوله** عيب حشفة الذكر اي ولو اشل
او تعدد وفي مرات او مشقوقا نصفين وادخل ثقبه ومبانا بحيث يستمر
ذكر فانه يجب الفسل على المروج فيه لا على صاحب الذكر المقطوع كما قوه
بعضهم وكذا الفرج من المرأة فانه يجب الفسل على الذي اوج فيه لا على
المرأة المقطوع منها قال في الحشفة ما فوق الخنايان انتهى ومثله
في الصحاح فراجع **قوله** منه اي المذكور من ادمي او غيره او من الذكر
قوله او قدرها من مقطوعها اي كبيرة او صغيرة من الملاصق للمقطوع
ان كان متصلا والا فمن اي جهة كان ويعتبر في فاقدها خلفه حشفته
اقرانه **قوله** في فرج اي قبل او دبر من ادمي او جني او بهيمة حي او ميت
صغير او كبير ذكر او انثى مجابيل او لا **قوله** بايلاج فيه اي او بايلاجه
هو كان استدخلة جي **قوله** فلا يغسل عليه اي ولا على غيره ولو اسقط
لفظ لشمها ولو اجتمع ايلاجه في غيره وايلاج غير في قبله وجب عليه
الفسل وكذا الواو ج واضح في دبر **قوله** اي خروج المني اي الى خارج
الحشفة في الرجل والى الظاهر من الفرج في البكر والى محل يفسل في
الاستبراء في الثيب نفسه يحكم بالبلوغ به نزوله الى قصبة الذكر
وان لم يخرج ولا يغسل به وانما سمي مينا لانه يمني اي يصب يقال ابني ومنى
بالتحفيف ومنى مثقلا قال تعالى من نطفة اذا منى **قوله** من شخص
الخ هو قيد لا بد منه **قوله** بغير ايلاج الخ هو قيد لانفراد المني بالايجاب
فتأمل **قوله** كقطر بفتح القاف **قوله** ولو كانت على لون الدم اي
وتعرف كونه مينا بلذ بخروجه او تدفقه او يبرح العجين وطلع الخن

حشفتها

ان كان المني رطباً او بياض البياض ان كان المني جافاً سواء في ذلك الرجل و
 المرأة فان فقدت هذه فليس منياً ولا غنل به **قوله** بجاء الخ كان
 الاول اسقاط هذه لانه نفاها انفا **قوله** او نوم اي وفيه احد الخواص
 المذكورة فلرثك فيه كان ربه ابيض مخيضاً فله ان يختار كونه منياً ويغتسل
 او كونه ودياً ويغسله وله الرجوع من الاخبار الاول الى الثاني ولا يعيد
 ما فعله بالاول **قوله** او غيره اي كصب الرجل ونزاي في الانسداد والعارض
 بشرط ان يكون الخارج مستحكما بكم الكاف بان لا يخرج لعلة او في اي منفذ
 من البدن في الانسداد الخلق لا من المنافذ الاصلية عند العلامة الرمي
 وخالف العلامة بما جرح فقال يجب الغسل بالخارج منها اما لو خرج من
 طريقه المعتاد فطلقاً سواء كان لعلة او لا **قوله** كان انكسر صلبه الخ
 كان الاول عدم ذكره لانه لا يجب الغسل فيها لان خروج لعلة الا
 ان يقال هي تصوير خروجه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن ايجاب
 الغسل فيه او يقال ان الذي خرج لا بسبب الكسر بل عند وجود الشهوة
 وهو قصد **قوله** الموت وهو عدم الحياة وقيل مفارق الروح الجسد وقيل
 عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادها لقوله تعالى خلق
 الموت والحياة والاوّل والآخر ومثله ما يليه وكذلك قال الشهاب
 الرمي في حاشيته على شرح الروض بعد قوله عدم الحياة اي بالغسل
قوله الا في الشهيد اي فلا يجب غسله بل يجرم ولا في الكافر فلا يجب
 بل يجوز **قوله** وهي الحيض اي لقوله تعالى فاعترزوا النساء في الحيض
 اي الحيض لانه الاثر ويطلق ايضاً على زمنه وعلى مكانه فلا دلالة
 في الآية على وجوب الغسل وانما دلت على حرمة القربان الا بعد الغسل

فلا بد ملاحظة ثبوت اخر وهو ان يقال وجه الدلالة على وجوب
 الغسل ان المرأة يلزمها تمكّن زوجها من الوطئ ولا يجوز الا بالغسل
 وما لم يتم الواجب الا به فهو واجب **قوله** والنفس اي وان لم يزل
 للولادة لصحة اضافة النية اليه **قوله** عقب الولادة اي بعدها و
 قبل غيب خمسة عشر يوماً وكالولادة الفاء نحو العلف والمضفة **قوله**
 المصحوبة بالبلل اي ولم يوجد بعدها نفاس **قوله** موجه في الاصح
 اي تغطربها الصائمة وكذا يجرم على زوجها وطؤها عند غير العلامة
 الرمي ولا تنقض الوضوء عند **قوله** في بيان احكام واجبا
 الغسل **قوله** وفرائض الغسل اي من حيث هو واجبا كان او مندوباً
 والحاصل ان الاعمال ثلاثة اقسام اما واجبة فان نوى واحداً
 منها حصل الجميع ولا يكفي نية بعض واحد منها واما مندوبة فان
 نوى واحداً منها حصل الجميع ايضا او البعض واجب والبعض مندوب
 فلا يحصل الا ما نوى **قوله** رفع الجنابة اي وتنصرف النية الى رفع
 حكمها وهو المنع من الصلاة وخوها وان لم يقصده او لا يعرفه كما مر
قوله او الحدث الاكبر اي او الحدث فقط وينصرف للاكبر بقربنة
 كونه عليه **قوله** وعرف ذلك اي كنية استباحة الصلاة او الغسل
 الواجب وهذا يجري في غير الجنبة ولا يكفي نية الغسل فقط لانه قد يكون
 عادة كما مر **قوله** وتنوي الحايض والنفس الخ ظاهر كلامه انه على
 اللث والنشر المرتب ويحتمل ان كلام الحايض والنفس تنوي الحيض
 والنفس ولوع العهد فيوافق العهد عند العلامة الرمي ومن تبعه زاد
 العلامة بن حجر ما لم يقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر كنية الاداء للقضا

وعكسه واما نيته رفع الجنابة من الحائض او عكسه فهي صحيحة مع القلظ
قال العلامة الزملي وان كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية
الرجل رفع حدث الحيض غالطا كما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى خلافاً
لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمداً كما صرح به في المجموع **قوله**
باول الفرض اي باول ما يقع غسله فرضاً بدليل ما بعده **قوله**
فلونوى الخ هو ايضاح فتأمل **قوله** وازالة النجاسة اي ولو معفو
عنها **قوله** وهذا ما رجحه الرافعي الخ مرجح **قوله** وعليه فلا يكفي الخ هو
ربما يفيد الاعتداد بالنية وان وجب اعادة الغسل قال شيخنا وهو
كذلك **قوله** ورجح النووي الخ هو المعتمد **قوله** بفلسة واحدة اي في
غير النجاسة المفلظة لان الشبهة فيها كالواحدة في غيرها **قوله** ومحل اي
ومحل الخلاف بينهما في الحكمة وكذا الغنية التي تنزل اوصافها مع
الفلسة الواحدة فتقيد للاغلب **قوله** وايصال الماء الخ المراد به
الوصول ولو بنفسه **قوله** الى جميع شعره بفتح العين فان بقي بعض شعره
لم يكتفى بالغسل وان قل لها بعد فلا بد من غسل موضعها ولا يضر قلها
بعد غسلها ومثله الظفر ويعفى عنه باطن عقد الشعر وان كثرت
حيث لم تكن بفعل والاعفى عنه القليل فقط **قوله** والبشيت اي
جميعها فلا يكفي مع وجود محاشل كشع او وسخ تحت الاظفار وان
ازاله بعده **قوله** والمراد بالبشيت ظاهر الجلد اي وبالشعر ما عليها
فخرج به شعر نبت في العين او الانف مثلاً **قوله** ومن انف مجدوع
هو بالذال والعين المهملتين ومثله عظم وضع او جلد تقلص او محل
شوكه انفتح او ظاهر انف او اصبع من نقد مثلاً **قوله** الى ما تحت

النجاسة

القلقة

القلقة اي لانها مستحقة الازالة ومن ثم لا ضمان على مزيلها وهي بضم
الغاف واسكان اللام وبفتحها ما يقطع من الحضان من ذكر الغلام ويقا
لها ايضاً غرله بغيرين بحجة مضمومة وراء ساكنة **قوله** المسربة بضم
اليهم مع فتح الراء وضمتها ملتقى المنفذ وفي الصباح انها بفتح اليهم ايضاً
قوله اي الغسل اي من حيث هو كما مر **قوله** حصة اثنا اي باعتبار
المذكور منها هنا **قوله** التسمية اي في اوله او في اثنا كذا كما مر
في الوضوء وقلها بسم الله قال في الجواهر ولا ولا ان يضيف اليها
الرحمن الرحيم لانه قصد القران وقيل تكرار التسمية لانه قرآن
قوله قبله هو قيد للاكمل فقط فتمتصل السنة بالوضوء قبله
او بعده او في اثنا لكن الافضل تقديمه **قوله** على ما وصلت
اليه اي البدن والذي لم تصل اليه يدلكه بعصاة ونحوها لان السنة
المروية على جميع البدن ويندب كونه عقب كل من ان ثلث **قوله**
وسبق معناها الخ اي ويجب ايضاً في حق صاحب الضرورة كما مر
قوله وتقديم اليمن الخ كان الاو كالي ان يقول وتقديم الايمن و
اليسر **قوله** من شقه اي المقدمين ثم الموحزين **قوله** وتخليل
الشعر اي ان وصل الماء الى باطنه من غير تخليل والاوجب التخليل
ومنها ازالة القذر وكحاط ومنى ومنها توجه القبلة وكونه بمحل لا يناله
فيه رشاش والستر في الخلق وان تتبع غير مجدة اشترط خوض مكا بان
تجعله على قطنه وتدخلها فرجها بعد اغتسالها الى المحل الذي يجب
غسله نظيباً للمحل واسراعاً للمحل فان لم يجد مسكاً نظيباً فان لم
يجد نظيباً فان لم يجد فاما كاف اما المحدة فيجزم عليها استعمال

المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من قسط واظا فبر ولا تلحق المحرمة
بها فيمتنع عليها ذلك لقصر زمن الاحرام فتأمل **قوله** في بيان جملة
من الاعمال السنونة وذكرها هنا استطرادا لافادة اجتماعها **قوله**
والاعمال لوقال والاعمال لكان اولى واخص **قوله** السنونة
اي سواء تباكدت اولا ولا يجب بالثذر **قوله** سبعة عشر بتقديم
التي على الموحدة اي على ما ذكره هذا مع عدم غسل الجمار ثلاثا او جمل
الطواف ثلاثا او يكون التابع عشرة اقطا من بعض النسخ وقيل
العلامة الخطيب ولدخول المدينة الشريفة وهي موجودة في
بعض النسخ فيكون هذا هو التابع **قوله** غسل الجمعة اي
لقوله صلى الله عليه وسلم من اغسل يوم الجمعة غفله من الجمعة الى
الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وقدم غسلها على غيره لان الاسام اب
حينئذ رضي الله تعالى عنه قال وجوبه ولا نهى افضل الصلوات وبها
افضل ايام الاسبوع **قوله** لحاضرها اي لمن يريد حضورها ولو غاب
مكلف اوله تلزمه ومن عجز عن الماء فيه وفي بقية الاعمال نهيهم بنية
البدلية عن الغسل المراء وسيدكر المصنف ذلك في بعضها **قوله** ووقته
اي ابتداء وقته **قوله** من الفجر اي الصادق واخره الى الدخول في الصلاة
ولذلك قال الجوهري وينتهي وقت الغسل المذكور بالدخول في الصلاة
وتقريبه من ذهابه اليها افضل لانه ابلغ في زوال الرواج الكرمية
حال الاجتماع ولو تغاض الغسل والتكبير فراعاة الغسل اولى لانه
مختلف في وجوبه **قوله** وغسل العيد اي في يومها فلا يتقيد
بمن يصليها الا يراة للزينة **قوله** بنصف الليل اي لانه اهل البوادي يكونون

اليها

اليها من فراهم فلولم يكن الغسل لها قبل الفجر لثبوت عليهم والافضل غسله
بعد الفجر ويخرج وقت الغروب لانه شرع لليوم وهو لا يخرج الا بالفزوة
قوله ولا استنقاء ويدخل وقته لمن يصلي منفرا ابارادته ولمن
يصلي جماعة باجتماع الناس لها ويخرج بفراغ فعلها **قوله** والخوف
الى اخره اي ويدخل وقته باوله ويخرج بزوال جميعه **قوله** والغسل
من اجل غسل الميت اي سواء كان الغسل طاهرا ام لا كما ينض ولو قدمه
عقب غسل الجمعة لكان اولى لانه يليه في التاكيد ولذلك قال
العلامة ابن حجر اكد هذه الاعمال الجمعة ثم غسل غسل الميت ثم
ما كثر احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صححت احاديثه
ثم ما تعدى نفعه ومن فوائد معرفة الاكد تقديمه في الوضوء او كل
بما لا اول له به **قوله** مسلما كان اي الميت او كافرا فيسن الغسل لتمامه
قوله وغسل الكافراي ولو مرتدا ولو قال وغسل من اسلم لكان
اولى لانه محله بعد الاسلام ولا مع صلى الله عليه وسلم فيس ب
عاصم به لما اسلم لانه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد
نهم سنة تسع من الهجرة فاسلم وانما لم يجب لانه جماعة اسلموا
ولم يامرهم صلى الله عليه وسلم بالغسل ويسن غسله بماء وسدر
واذالة شعره بعد ولوانني لا تخولجيه رجل فتأمل **قوله** ان لم
يجب في كفره الخ لوقال وان اجنب لكان اولى لان الواجب لا يسقط
المندوب فيجتمع عليه غسلات فلا بد من يتنهما ايضا لانه لا تكفي
بنة الواجب عن المندوب ولا عكسه وبفوت المندوب بطول
الزمن او الاعراض عنه **قوله** في الاصح هو المعتمد **قوله** وقيل يسقط

الخ مرجوح **قوله** والمجنون اي وتقطع جنونه ويطلب الغسل بعد كل
 فاقة وكذا الاغما بخلاف النوم لوجود المشقة فيه بتكرره **قوله**
 والمعنى عليه اي ولو لحظة قال شيخنا وفي هذا التعبير ما في الذي قبله
 فراجعته كل غسل تقدم سببه فهو واجب غالبا وكل
 غسل فآخر سببه فهو مندوب ويستثنى من الاول غسل غاسل
 الميت والكافر من الاسلام والمجنون والمعنى عليه اذا افاقا لا سببها متقدما
قوله ولم يتحقق منها انزال اي او نحو ما يوجب الغسل وهو قيد
 لا استقلال المندوب لا سقاطه كما **قوله** بين بالغ اي ذكر او انثى حرا
 اور قيقا **قوله** وغيره اي على البالغ ولو غير مميز وبغسله وليه ومثله
 الجنون المذكور وهذا هو الحكم في ذكر افراد من يطلب له الغسل هنا
 دون ما تقدم وبغسل هذا الغسل بفعل الاحرام **قوله** فان لم يجد
 المحرم اي من يريد الاحرام كما ذكر ولعل ذكر التيمم هنا دون غير لظنة
 قلة الماء فاسفرج دون غيره ولو اسقط لفظ المحرم كان اولى ليعصم
 بقية الاعمال عند فقد الماء **قوله** لدخول مكة اي بذى طوى
 وهو اسم وادسمى باسم يرفيه مطوية اي مبنية ولدخول حرمة ايضا
 واستثنى الماء وروى من خرج من مكة فاحرم بقرى من محل قريب كالشعير
 واعتسل للاحرام فانه لا ينسب له الغسل حينئذ لقرب عهد به
قوله المحرم الخ لو اسقط لكان اولى لانه مطلوب للمحلال ايضا اللهم
 الا ان يقال لما ذكر غسل الاحرام قبله ربما يوهم كون هذا غير المحرم فدفنه
 بذلك **قوله** او عمن الخ او هنا مانعة خلوف قبل **قوله** وللوقوف
 بعرفة في تاسع ذي الحجة الخ وهذا الظرفان متعلقان بالوقوف وفعل

النسب

الغسل **قوله** او غيره ها قال العلامة ابن قاسم كالحطيم والمبته دخوله
 بالعجز كالحجعة ولا فضل لكونه بعد الزوال وتفريره للزوال
 افضل **قوله** والبيت بمزدلفة اي على راي مرجوح وعليه نحل ان لم
 يغسل بعرفة والا فلا لفرقه منه ويندب الغسل للوقوف عند الشعر
 الاحرام فان حل عليه كلام المؤلف كان موافقا للدراج قال العلامة ابن
 قاسم ويدخل وقت غسل الوقوف بالشعر الاحرام بنصف الليل واما
 غسل البيت بمزدلفة على القول به فيدخل بالغروب **قوله** لربي
 كل يوم اي بعد زواله قال العلامة ابن قاسم والتجده دخوله بالعجز
 كغسل الحجعة **قوله** من غسل الوقوف كان الاولى ان يقول من
 غسل مزدلفة اللهم الا ان يقال اراد به الوقوف بالشعر الاحرام
 كما تروى فضيعة انه لو ترك ذلك من هذا الغسل كما قاله العلامة
 بن قاسم **قوله** للطواف اي على القول القديم المرجوح والجديد خلافه
 وهو المعتمد واما بسن الغسل هذه الثلاثة لانه وقتها موسع فلا
 يلزم من اجتماع الناس لفعلها في وقت واحد المقضي ذلك طلب
 التنظيف **قوله** وبقيته الاعمال السنونة مذكورة في المطويات
 منها الغسل لدخول المدينة الشريفة ولدخول حرمة والخراب
 من الاحرام والحجامة ولقن الشارب وحلق العانة والبلوغ بالسنن
 وكل ليلة من رمضان وكل اجتماع من جماع الحيرة وسيلان الوادي
 والتغير راحة البدن وغير ذلك كدخول المسجد ولو غير الاحرام كما قاله
 العلامة بن حجر هذه الاعمال المذكورة كلها ينوي
 سببها الا غسل الجنون والمعنى عليه فيسب في حقهما ان ينوي ارفع الجنابة

المسجد

لقول الامام الشافعي رضي الله عنه قل من جئنا او اغنى عليه الا وانزل
واذا اجتمعت كفى بنية واحد منها كما مر **فصل** في بيان احكام
المسح على الخفين روى ابن المنذر عن الحسن البصري رضي الله عنه
انه قال حدثني سبعين من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي
صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قولا وفعلا ومن ثم قال بعض
الحنفية اخشي ان يكون انكاره كفر اى من اصله وهو دخصة ويرفع
الحديث ويبيح الصلاة من غير حصر وهو من خصايص هذه الامة ويدل
له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في خفافكم فان اليهود لا يصلون
في اخفافهم قال شيخنا البابلي ولم يعلم في اى سنة شرع حتى ان جميع كتب
الحديث سكنت عن ذلك لكن قال الشيرازي يوخذه من جعلهم قراءة
الحجر في قوله تعالى وارجلكم دليلا على المسح ان مشروعية كانت مع الوضوء
فلما راجع ثم رايت في بعض شروح المنهاج ما نصه وشرع اى المسح على
الخفين في رجب في سنة التاسعة من الهجرة في غزوة بدر ولو ذكر
عقب الوضوء لكان اوله وانسب لانه جزء منه ولعله راعى كونه مسحا
كالنيم فضمه اليه وقد مر عليه كونه بالماء وسبا في ما فيه وهو مخصص
في خمسة اطراف الطرف الاول في احكامه والطرف الثاني في
كيفية والطرف الثالث في مدته والطرف الرابع في شروطه والطرف
الخامس فيها تنقطع به المدة **قوله** والمسح على الخفين اى لا على احدها
وان تغسل الاخرى لعله الا ان عدت الاخرى والخف معروف
جميعه خفاف ككتاب وخف البعير جميعه اخفاف كقفل واقفال
قاله في الصحاح ويطلق الخف على الفردين وعلى احدهما واختار الاول

لرفع ايهام جواز المسح على احدها واشاد بذلك لانه الالف واللام في الخفين
للجنس فيشمل ما اذا كانت على رجل واحد بان قطعت الاخرى وبان
كان له اكثر من رجلين ففيه تفصيل فان كانت كلها اصلية وجب
اللبس في الجميع او اصلية وزائدة واشبهت فذلك او اصلية وزائدة
ولا تشبه ولكن على السمت وجب ايضا اللبس في الجميع فان لم تكن
على السمت وجب اللبس في الاصل دون الزائد قال العلامة ابن
قاسم الا ان تعرف لیس الاصل على لبس الزائدة فلا يشترط في لبس
في الزائد ايضا **قوله** جازي اى يجوز العدول عن غسل الرجلين اليه
فلا يشترط انه يقع واجبا دائما وقد يجب العدول اليه لقلة الماء مع
لا يسه او لضيق وقته عن الغسل او لانفاذ غزوة او لاداء عرفة او نحو
ذلك وقد يجوز العدول اليه لكونه مضموبا مثالا وقد يندب كان
رغبت نفسه عنه او شئت فيه لمعارضته دليل او لكونه ممن يقتدى
به وسبا في كونه مكرها فتأمل **قوله** في الوضوء اى ولو مندوبا
بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن حاجة اليه **قوله** لا في غسل الخ الاول
قراءة غسل بالتنوين وجعل ما بعده بدلا منه **قوله** فلو اجتب اى
بحاض او نفست او طلب منه غسل مندوب كغسل الجمعة مثالا
قوله لم يجز بضم اوله وسكون ثانيه **قوله** افضل من المسح
الخ في تعيين بالفعل التفصيل اشعار بان لا يكون مستحبا نعم ان رغبت
نفسه عنه واطمأنت الى الغسل دون او نحو ذلك فهو افضل من الغسل
بل قيل يكن تركه حينئذ كما يكون ترك المسح عليه او غسله فتأمل **قوله**
بند كمال الطهرات اى بعد تمام الغسل والوضوء والنيم ان كان ولو

مع احدهما ومسح الجبين كذلك ان كانت **قوله** لم يكف اي الا ان
ينزع الاولة من موضع القدم ثم يعيرها فلو قطعت قبل نزعها كفاه
عن نزعها **قوله** ولو مع ابتداء لبسهما الخ هذه ليست من مفاد المتن
فتاقل **قوله** قبل وصول الرجل الى الاولة والثانية **قوله** الحائيل
وهو ما يمنع نفوذ ماء الصب الى الرجل لا من محل الخ ومثله **قوله** لا مانع
الروية اي فيمكن الرجاء ونحوه **قوله** من جواب الخفين اي بالمعنى
التامل لا سفلها وعقبها واعلاها غير محل ادخال الرجل المشار اليه
بقوله لا من اعلاها **قوله** مما يمكن تتابع المشي عليها اي يسهل المشي
فيها فخرج ما يعسر فيه ذلك لنقل او تحديد رأس او خشبة او سعة
او ضيق نعم ان اتسع الضيق عن قرب لم يضر قال العلامة الحلبي
ومثله الواسع اذا ضاق واقصره شيخنا ولو ابدل المص لفظه عليها
بعليه لكان اوله واوضح **قوله** لزود مسافر الخ افاد به انه يعتبر في
المقيم حاجات المسافر في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاثة
ايام فان كفي دونها كيوم وليلة صح المسح عليه **قوله** ويؤخذ
من كلام المص اي في قوله مما يمكن تتابع المشي عليها الخ وكذا من تغير
الساكن فما ذكره الشارح كما مرث الاشارة اليه **قوله** بحيث يمنعان
نفوذ الماء اي ماء الصب لا ماء المسح وان يمنعانه عن قريب لا عن بعد
قوله ويشترط ايضا طهارتهما اي وكذا طهارتهما فلا يكفي
نجس ولا متنجس ولا ما فوقه نجاسة على الرجل ولا ما تحته جيت
واجهها المسح نعم لو كان عليه نجاسة بعفوها فصح منه ما لا نجاسة
عليه مع المسح ولا يضر بيان الماء الى النجاسة قال شيخنا وهذه

الشروط

الشروط معتبر عند اللبس قال العلامة بن قاسم او عند اول المسح لا في كل
مسح سكت المص عن كونها حلالين لانه يشترط ذلك على الرجوع
بكفي المسح على الغصوبين والديباج الصفيق والمتخذ من ذهب او فضة
حيث امكن المشي عليه نعم ان حرما لثامهما كحف محرم لا لعذر لم يكف
المسح عليهما **قوله** ولو لبس خفًا فوق خف وهو المسمى بالجرهوف
بضم اوله فارسي معرب **قوله** دون الاعلى ليس قيد بل الحكم
كذلك وان كان الاعلى صالحا للمسح فلو لم يكن واحد منهما صالحا له فيها
كالعدم **قوله** او قصد هما اي معاق **قوله** في الاصح هو العتد
قوله ويمسح المقيم اي ولو عاصيا **قوله** ويمسح المسافر اي سفر قصير كايام
قوله ثلاثة ايام اي ولو ذهابا وايابا كعابدين سفر لغزو طه نجاة
كبابي **قوله** سواء تقدمت او تاخرت اي سواء تقدمت ليلة كل
يوم عليه او تاخرت عنه فمخيب الليلة الاخير هنا للض عليها
في الحديث وبذلك وفارق عدم حسابها في شرط الخيار ثلاثة ايام
ولو وجد الحديث في انشاء يوم او ليلة اعتبر قد والماضي منهما من اليوم
الرابع او الليلة الرابعة **قوله** وابتداء المدة بحسب اي اول المدة
المحسوبة يكون من حين يحدث الخ **قوله** من انقضاء الحدث اي
السابق بجميع افرادة وهذا ما عليه الجمهور والحنفية من المتقدمين و
الناظرين واعتبر العلامة الرمي حساب المدة من اول الحدث الذي
شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختيار وهو النوم والتسكير
والتمس والمسح سواء انفراد وحده او اجتمع مع غيره **قوله** ولا من وقت
المسح الخ لو اسقط وقت لفظ وقت المكان او لانه مراده وجوده

بالفعل لان وقت دخوله معتبر في ابتداءها اتفاقاً **قوله** والهايم الخ
هو عطف خاص على العاصي بسفح فان انضم اليه عدم التزام طهرته
سمى راكب النعاسيف وخرج بها العاصي في سفره فلا يضر في حساب المدة
ثلاثة ايام **قوله** ودايم الحديث اي وكذا من انضم الى طهارته نيم وهذا
تقييد للمدة قبله فتأمل **قوله** فان مسح الشخص اي لا يقيد كونه مسافراً او مقيماً
الموهم رجوع الضمير لهما اي مسح خفيه او احدهما على الراجح كما قاله شيخنا
قوله قبل مضى يوم وليلة الخ هذا قيد في مسح حضرا او سفر المراجعة كلام
المصنف ويخرج به ما لو مضى اليوم والليلة قبل سفح فليس له المسح لفرغ المدة
وما لو مضى له في السفر اكثر من يوم وليلة ثم اقام فبمسح عليه المسح بمجرد اقامته
وما لو سافر قبل مضى يوم وليلة وقبل المسح ثم مسح فله ان يتم مدة مسافره على
العند **قوله** وان كان على ظاهر الخف اي من اعلاه **قوله** خطوط اي فيكرم
استيعابه وغسله وتليته لانه يعيبه قال العلامة الرميلى ويؤخذ
من العلة انه لو كان من حديد او خشب فانه لا يكرم قال شيخنا
كالعلامة الرميلى ولا يندب فيه التجليل وخالف العلامة ابن عبد الخف
كما خطيب فقال يندب فيه التجليل **قوله** ويبطل المسح اي يبطل حكمه
بقطع المدة بواحد ما ذكر فغير عن قطع المدة بلازمه **قوله** وبغيره ما يجب
الفعل اي اصاله لا غسل منته ورامثلا قال في الاحيائها
يسن للابن الخف ان ينفضه قبل لبسه لئلا يكون فيه حبة او عقر
او شوك او غرور ذلك ولما ورد انه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه
فلبس احدهما ثم جاء غراب فاحتمل الاخرى ورجاه فخرجت منه حبة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس

خفيه حتى ينفضهما وروى الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الحاجة ابعد الكشي فانطلق
ذات يوم لحاجته تحت شجرة ثم توضا ولبس احد خفيه فجاء طائر
اخضر فاخذ الخف فارتفع به ثم القاه فخره منه اسود سالح فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذه كرامة اكرمني الله بها اللهم اني اعوذ بك
من شر من يمشی على بطنه ومن شر من يمشی على رجله ومن شر من يمشی على
اربعة **قوله** في بيان احكام النيم والاصل فيه قوله تعالى
وان كنتم مرضى او على سفر الى اخر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت
لبلادي من مجدي وترتها طهورا اي مطهرا وهو من خصايص هذه الامة
لصاحبة هذا الحديث به وهو رخصة على الراجح وقيل عزيمته وقيل ان كان
لقد المأفة عزيمته ولا فرضة وفرض سنة اربع وقيل سنة ست وهو
منحصر في ثلاثة اطراف الطرف الاول في اسبابه والطرف الثاني
في كفيته والطرف الثالث في احكامه **قوله** وفي بعض نسخ المتن
نديم هذا الفصل على الذي قبله اي لكون المسح فيه عن جميع البدن او جملة
اعضائه الوضوء بخلاف الذي قبله والاول انبى لما مر واعلم ان هذا
الكتاب لما كان ناليفه من الطلبة بامالته عليهم اختلفت نسخة كثيرة
في التراجم والتقديم والتاخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير
ذلك **قوله** لغة القصد يقال عجت فلا ناو تيمه وبمته واحمته
اي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الجنبث منه تنفقون **قوله** طهور
اب طاهر **قوله** عن وضوء او غسل ولو مندوبين **قوله** او غسل
عضوي واجب فلا يتيهم عن غسل عضو مندوب استقلالاً لا كتيمة عن

عمل الكف في قبل المضمضة مثلاً **قوله** بشرائط مخصوصة فيه تغليب
 الشرط كدخول الوقت على السبب كالعجز عن استعمال الماء وهذا
 هو سبب النيم والاسباب التي ذكرها اسباب لذلك السبب وقد
 عدها بعضهم كالمص خمسة وسيا في الكلام عليها وعدها النووي ثلاثة
 فقد الماء والحاجة اليه والخوف من استعماله وعدها صاحب الطراز
 المذهب سبعة حيث قال يتيم لأحد اسباب السبعة كنت قديماً
 نظمتها في بيت مفرد فقلت
 يا سائل اسباب حل تيمم هي سبعة بسا عها ترتاح
 فقد وخوف حاجة اضلاله مرض يشق جبين وجراح
 وعدها شيخ الاسلام في تحريم احدا وعشرين وكلها ترجع الى سبب واحد
 وهو العجز عن استعمال الماء حساً او شرعاً **قوله** وجود العذر اى العجز
 عن استعمال الماء فتأمل **قوله** بسفر بيان للعذر الحثي وهو فقد
 الماء **قوله** او مرض هو بيان للعذر الشرعي وهو المنع من استعماله بقول
 لطبيب عدل انه يضطر استعماله في جميع البدن او بعضه من حدوث مرض
 او دوامة او شين فاحش في عضو ظاهر ذاتاً او منفعة ويعمل هو بعلمه
 ومعرفة لا بتجربته وقال العلامة الحلبي كان جرح يعمل بها خصوصاً
 مع عدم الطبيب في محل يطلب منه الماء فيما ياتي ومن العذر الاكثري
 اى يجد جابية مسيلة للشرب مثلاً فانه لا يجوز له الوضوء منها ويتيمم
قوله وحول وقت الصلاة اى قرصاً او نفلاً ان كان لها وقت
 ولا يفترغ الفسل في البيت وبارادة فعل الصلاة الا في نحو الاستنماء
 وتغيير الكوكب في الكسوف وبارادة سجود تلاوة واحرام واستحسان

ونحو ذلك وخطبة الجمعة كصلاتها وهكذا طلب الماء اى لم
 يتبق فقد في محل طلبه وهو فجع اللام على المشهور ويجوز اسكانها ومن
 الطلب شراف بتمن مثله زماناً ومكاناً او بمن اذن له في طلبه
 اى في الوقت او قبله لطلبه او اطلق من رحله وهو مسكن
 الشخص من حجر او مدراو شعر او ويرجع في الكثرة على رحاله وفي القلة
 على ارجل ويطلق ايضا على ما يصح من الاناث ورفقته بتثليث
 الرأى اى المنسوبين اليه بالخط والزحاح معاسموه بذلك لا ارتفاع
 بعضهم ببعض وطلبه ولو بان ينادي فيهم من معه ماء فيجوده او يثمنه
 وهو قادر عليه لان السماع قد يكون بجمله فلا يسمع الا بتمنه
 ونزلت ماء واوصى به الى اولي الناس به فيقدم حتما الظمان ثم
 نيت ثم ذوالنجاسة ثم الحائض والنفساء ثم الجنب ثم ذوالالجملة
 الحديث ان كفى الماء للفعل والا صرف للمحدث فانما كانت
 منفرد الخ كان الاولى اسقاطه لان ذلك النظر عام في المنفرد وغيره
 نظر حواليه وحوليه وحولته وحواله من الجهات
 الاربع هو بيان لحواليه فتأمل ان كان بمسوى من الارض اى ولم
 يكن ثم مانع نرد وقد رنظم اى العتدال وهو قد غلق السهم
 اى غايته رصيته وهذا هو حد الغوث لكونه اذا استغاث برفقته
 لا منزل به اغاقر فالمراد من العبارات الثلاث واحد
 بشرط امنه على نفسه وعضو ومنفعة ومال وان قل واخفاص
 سواء كان ذلك له او لغيره وان يلزمه الذب منه على خروج الوقت
 وهذا كله عند نزوله في وجود الماء في ذلك الحذفان يتقن

وجوده فيه لم يشترط الامن على خروج الوقت ولا الاختصاصات
ولا الماء الذي يجب بذله في الطهارة ولا مال الغير الذي لم يلزمه
الذنب عنه فان تردد في الماء فوق ذلك الى حد القرب وهو فوق
ذلك الى نحو نصف فرسخ من رحله لم يجب طلبه مطلقا فان بقى
وجوده فيه وجب طلبه ان امن على غير اختصاص ومال يجب بذله
في ماء طهارته واما خروج الوقت فاما السنوي بشرط الامن
عليه وقال الرافعي لا يشترط ذلك وجمع العلامة الزيلي بينهما بحمل
كلام الرافعي على ما اذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة بالنيم فيه
وكلام السنوي على خلافه فان كان فوق ذلك وبسبب حد البعد لم
يجب طلبه مطلقا **قوله** او خاف برد الكآوة وعجز عن شتمه في الحال
لكنه يعلم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت
فالذي يظهر انه يجب عليه قصد الحطب بسنن به الماء وان خرج الوقت
قال العلامة بن قاسم وهذا هو الذي استقر عليه كلام شيخنا الرافعي **قوله**
والراجع تعذر الماء استعماله هو بيان لعذر الرض السابق فتأمل
قوله او منعت عضواي كلا وبعضا **قوله** ويدخل في العذر الخ
لم يقل في العذر لان هذا عذر حسي ولو قال سنة من العذر لكان اولي
واحسن لانه ليس من عذر السفر ولا المرض **قوله** ما لو كان بقره بمنزله
ان المراد بقره كونه في حد الفوت او في حد الفرسبر والله عالم بوجوده
او مترد فيه وقد علم حكمها فتأمل **قوله** وهو ما لا يباح قتله كشربه او شرب
دابته او رفقة او بيعه لمؤنة ممونة وهذا من الفقهاء الشرعي فله

النيم

نعيدها واما مسح الوجه فصحيح كما سفي الوضوء **قوله** واما اخذ التراب للوجه
الخ ايج اشتراك مسح الوجه وبعض اليمين في ثقله واحدة فلا يضر **قوله**
كما سفي **قوله** جاز وباحتاج الى ثقله اخرى مسح اليد الباقيه **قوله** سكنوا
عن القصد لانه في ضمن النقل المقارن للنية واما قصد العفو فلا يقدر
خلافا للفتان **قوله** وققد يم اعلى الوجه اسفله هذا ليت من مدخول
كلام المصنف فكان ذكرها بعد اولى وانسب ويندب فيه الفرقة والتحليل
وكما يطلب في الوضوء الا التثنية **قوله** والموا لا اي كما في الوضوء بتقدير
التراب ماء وتجب الموا لا في تيميم ديمة كحدث كما يجب في وضوءه
قوله فيجب نزع الخاتم فيها نعم ان اتسع بحيث يصل الغبار لما تحته
بلا نزاع لم يجب كمن يسن كما هو ظاهر ويندب تخفيف التراب
نبيل المسح ولو بنقصه من اليمين ومنها تفريق اصابعه في كل ضربة
لانه يبلغ في اشارة الغبار وتحليلها ان فرق في الضربتين او في الثانية
فقط والاوجب التحليل ومنها ان لا يرفع يده عن العفو حتى يتم مسح
ومنها توجه القبلة قال النووي وينبغي الشهادتين بعده ومنها السؤال
ومنها غير ذلك **قوله** في بيان احكام ما يبطل به التيميم بالمعنى
الشامل لعدم الانعقاد **قوله** يبطل تيممه نعم لو تيمم الجنب ثم احدث
بطل تيممه بالنية المحذرة الاصفردون الاكبر فيحرم عليه ما يحرم
على المحذرة فقط وينبغي تيممه على الحدث الاكبر حتى يطري ما يبطله
قال النووي ولا يعرف لنا جنب يباح له قرة القرن والكث في السجدة دون
الصلوة ومن المصحف والطواف الا هذا **قوله** روية الماء اي العلم بوجوبه
وان صانق الوقت والمرد بالعلم باشتغال الظن والتردد فيه حيث كان
في محل يجب عليه منه ابتداء **قوله** في غير وقت الصلوة اي فرضا او نقلا
والمرد في غير وقت التلبس بها بان كان قبل تمام الراسن اكبر وخرجه

تنبه

فصل

بالصلوة غيرها كراهة وذكر ونحوها فيبطل التيمم فيها بالروية
 ونحوها لعدم ارتباط بعضها ببعض بخلاف الصلوة **باب** في الجهر
 لو قال واحد بجمع تيممواي كانوا متيممين بالحنك الماء ووجهه لكم
 وقبلوه وهو كفي احدهم بطل تيمم الكل انتهى قال العلامة برقماس
 والظاهر عدم توقف البطالان على القبول **قوله** لفقد الماء الخ اشار به
 الا ان الكلام في العقد الحين لا شرعي كما سيذكره فتأمل **قوله** وقوله
 الخ اي وان زال سريعا ومنه روية السراب وهو ما يروي كانه ماء او روية
 غامة مطبقة بقربه او روية كيك طلع او سحاب او سماع من يقول عندي
 ماء وان اغفبه بقوله جئني فغلب **قوله** بطل تيممه نعم ان اقرب
 وجوده بما منع كعطش او سبغ لم يبطل تيممه **قوله** بعد دخوله فيها اي بان
 كان بعد الدخول من كبر لم يبطل تيممه لكن قطعها بصلتها بالما افضل ان اشعر
 الوقت **قوله** كصلة في عقبه الخ اي انما يغير لان القلب في الاقامة وجود الماء
 فالمراد كصلة محل قلب فيه وجود الماء اذا لاقته في انما سها وجوب عاها
قوله بطلت في الحال اي في وجود الماء لا في تيممه لانه لا يبطلها مطلقا **قوله**
 كصلة سافر الخ انما عبر بعبارة على الغالب من فقد الماء في السفر والمراد
 كصلة محل لا يغلب فيه وجود الماء لانه شرع في المقصود **قوله** الردة اي لان
 التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده ولا في اثنائه فان عاد
 الى الاسلام بني على ما فعله من كل نية جديدة لانها انقطعت النية الاولى
 واذا منع شرعا اي سقط وجوب استعمال الماء في النقذ الشرعي او حرر استعماله
 فيه **قوله** في عضوي سوا انفراد او تعدد **قوله** فان لم يكن عليه اي على
 العفو اي على محل العلة منه وان تعدد **قوله** وجب التيمم اي عند محل
 العلة **قوله** وغسل الصحيح اي ويتسلط في غسل المجاور للعلة **قوله**
 ولا ترتيب بينهما الا في تقديم التراب ليزيل الماء اثره **قوله** وقت دخوله

غسل

غسل العضو العليل اي فلا ترتيب بين التيمم عن عليه وغسل صحيحه
 والاولى تقديم التيمم كما مر ويجب تعدد التيمم بتعدد الاعضاء وان خلت
 فيها الترتيب كالوجه واليدين ويندب ان لم يجب كاليد اليمنى
 مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال في عضو من مرتين او اكثر كفي تيممه
 واحد عنهما حيث نوات **قوله** جمع جيرة الخ سميت بذلك تفاولا
 ولا يجبر الكسر كما سميت لفظة مغفرة مع انها مهلكة تفاولا لا بالفوز والنجاة
 منها وحاصل ما فيها انه اذا لم يكن ثم ساتر وجب عليه اسرار غسل الصحيح
 والتيمم عن الجرح والاعادة مطلقا واذ كان ثم ساتر ولم يكن في اعضاء
 التيمم واخذت بقدر الاستسكان ووضع على طهر والا بان كانت في اعضاء
 التيمم او في غيرهما ولم تكن على طهر او كانت على طهر واخذت زيادة على قدر الاستسكان
 وحيث الاعادة وجبت هذه الصور الثلاثة فحل التيمم الملائمة لاعادة فيها وتلا
 فيها الاعادة **قوله** وهي اي الجيرة التي هي احد الجبار فتأمل **قوله** مسح عليها اي على
 جميعها ان اخذت من الصحيح شيئا والافلا ومسحها واقع عما اخذت منه
قوله وتيمم صاحب الجبار اي ونفعل الصحيح ان كان **قوله** على
 طهر اي من الحدثين الا صغيرا الاكبر فتي وضعها كذلك وطهر كلفه حدث
 الاكبر او اصغر فلا يفرضه **قوله** وهذا الخ هو المعتمد **قوله** لكنه قال الخ
 مرجوح **قوله** ويشترط في الجيرة اي لعدم الاعادة فيما ذكر اخذت زيادة
 على ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله** ونحوها اي كزاد النصف على الجرايم او دم
 نهد عليها **قوله** وتيمم لكل فرضية اي من الصلوة والطواف وخطبة الجمعة فقط
 وعطف المنذرة منها عليها من عطف الخاص لان منذرها غيرها كغسل كافر
قوله ولا بين طوافين نعم من تيمم لطواف فريضا ولم يطف به ان يصلي
 فريضا وفقط ومن تيمم لطواف فريضا ان يصلي به فريضا لا فريضا ومن تيمم
 لخطبة الجمعة ولم يخطب هل له ان يصلي به الجمعة او لا مشي العلامة به جرح شيخ

الاسلام على انه ليس له ذلك لان الخطيئة دون الصلوة وخالفهما العلامة
 الرمي واعتمدان لم يصح به الجملة او غيرها لان الخطيئة بمنزلة ركنين **قوله** ويجمع
 بينه وبين صلاة الخ مرجوح والراجح كما قال بعض شيوخنا انه يتسنع
 عليها اذا تمت لتكميل تحليل صلاة النافلة فضلا عن الفريضة وفضلها عن
 الجمع بينهما انتهى قول ركني تصحيح كلام الشارح وتعليق به ثم تمسك بها
 بحد وان قوله ويجمع بينه وبين صلاة الخ اي بان يتم بقصد الصلوة وتعلق
 به ثم تمسك حيلها بعد فيكون كلامه خوفا ليصح بتقديره وهذا سابع في كلام
 بل هو من دلالة الافتضاء بان يكون في الكلام شي من حروف يجب تقديره لصحة الحكم
 فهذه صورة الحج بمر الصلوة والتكليف وحمله على هذا من تضعيفه **فصل**
 في بيان احكام النجاسة الحسية وهي ما لا يتجاوز محل حلول موجبها عينية كانت
 او حكمية فخرج بها النجاسة المعنوية ويقال لها الحكمية ايضا وهي ما يتجاوز ذلك
 كالمني فانه تجاوز حكمته عن محل خروجه الى جميع البدن وكما حث فيما مر حقيقة
 النجاسة الوصف القام بالحل الملاقي للعين النجسة مع توسط **قوله** رطوبة احد
 الجانبين وتعلق ايضا على نفس العين النجسة وهو المراد هنا ويقال لكل
 منهما مستقذر شرعا يمنع صحة الصلوة حيث الامر حضوي يجوز في لم
 يجد الطورين وحلى عليه نجاسة **قوله** والنجاسة اي باعتبار العين
قوله لغة المستقذر اي ولو طاهر كالعلق والنخاط والمنى **قوله** كل عين الخ قال
 شيخنا او خالف في التعريف لشمول جميع الاقار والقيود المذكورة بعضها
 لا دخال وبعضها لا خراج كما هو مخرج من ما ذكره فتأمل **قوله** حرم تناولها
 اي الا او شربا او غيرها لان تناولها شمل ذلك **قوله** لا حرم تناولها
 قال شيخنا وهذا التعريف خلا منه غالب المطولات فنذكر هنا غير لا يفي
 بهذا المختصر **قوله** ودخل في الاطلاق الخ اي ودخل تحت قوله على الاطلاق
 ما يحرم قليلا وكثيرا دون ما يباح قلبه كمنه الخبيثة فتأمل **قوله** طاهر الجفن

الخ قال شيخنا في جعل ذلك من الضوابط ظاهر **قوله** من البلبس اي
 ومن احدهما مخترع بذلك يقينه النافذ وكان المناسب للشارح ذكرها فالجواب
 منها طاهر الا ان الاصل في المدة وان عاد حالا ولم يتغير ما عدا المتعبد
 الا في الماء الخارج من فم النائم طاهر لان علم انه من المدة كان خروجه مستثنا
قوله والغارظ ما خوذ من تحت ما يغوط اذا نزل وهو اسم لفظة الاذي
 وشبه الغارظ لان الغارظ يشعل البول كما قاله المجلد السيوطي ثم ان الغارظ
 والروت مترادفان وقال النووي الغارظ تحتص بالادوي والروت بالاعم
قوله وخرج بلام الخ مفهوم هذا اللفظ فيه تفصيل فهو اولى في عموم
 النسخة الاخرى ولفظ الماضي اولى في المضارع **قوله** الحيوان الخارج من فم
 الادوي بسبب طرية الكلب طاهر ولا يجب خروجه غسل لانه بمنزلة الدود
 الخارج **قوله** الدودي وكن البيض ولو من غير ما كحل واللبس من ما كحل
 وشبه الحصاة المشهورة ان لم يجب ما نفعها من البول عدلان جليبا
 كما مر **قوله** لا تحل المدة او قال له تحل المدة لكان اوله وانسب اذا مر
 ما لم تقع حالته بالفعل كعظم نزل غيب بلمه حالا وحصوله كذلك
 وجب لوزرع لبنت وبيض لو حضن لفرغ وخرج بقوله متعبد بخروج
 وطعام لم يتغير فانه نجس ولا يجب تبخير الخرج بقوله منه ولو
 كان من مغلط قال شيخنا وخالف العلامة الرمي في هذه كانه نقله
 عنه شيخنا لكن الذي في شرعه خلاف **قوله** ولو كان من ما كحل اللحم
 اي خلا قاله ما ماله رضي الله عنه ولو قال ولو كانت من ما كحل اللحم
 او مما لا يسيل كالقفل والبق والذباب لكان اولى **قوله** واجلي في نور
 ان عصي بالشجب كان لطح الكلف بدنه بشي منها لا حاجة خروجا
 من المعصية والا كان اصابعه لا قصد ولو من مغلط خلا فالله اعلم
 او من تحت قصد او طيئ مستحافة ولو في حال جريان الدم فلا يجب

فور في ذلك ولبس ثوبا مشجبا او عرق فيه يجب عند اذنه نحو لصلوة
 بخلاف الصلوة الغسل من الجنابة فانه لا يجب على الفور وان حصلت الجنابة
 من زنا او اقرب بينهما استقامت العصية في الجنابة بخلاف الجناسه **قوله** فضلا
 على الله عليه ولم طاهره كما خرج به البقوي وصح القاضى وهو المعتمد خلافا
 لما في شرح الصفر لان ركبة الجنسة رضي الله عنها شربت بوله صلى الله عليه
 فقال لها ابن تلج النار بطنكي لما شحبه الدار فطني وكذا فضلات بنية
 الانبياء عليهم تملقوه وكذا بنات على الحاقهم به صلى الله عليه ولم كما قال الزركشي
 لانه لا يقربون ما هم ونازع في ذلك الجوزي **قوله** ان كانت مشاهدة
 قال شيخنا ضاربة ان كانت حسنة ليشمل اللون والطعم والريح لان المراد
 بها ما قابل الحكمة كما سيذكره بعد فتعفى قلت على الجواب بان مراد
 المشارع بقوله ان كانت مشاهدة كوفها بحسنة بليل مقابلتها
 بالحكمة فلا اعتراض **قوله** لزول عنها اي جرحها **قوله** ومحاولة زوال
 او صافها اي ولو بنحو صلب او اشدان فيجب ان توقف في الطعم
 عليه قال شيخنا حيث كان يبرأ ويعتبر كون ثمنه فاضلا عما يعبره الفطرة
 وكذا يقال فيما بقي اللون والريح معا في محل واحد من نجاسة واحدة كجوار
 استعمال دقيق نجوب في غسل لا يرى بقدر الحاجة لجرمان العلة
 به **قوله** اي لم يعرف عند نعم ان تغدو في البر عن غنمه مادام العسر ويجب في اله
 اذا سهل ولا يجب اعادة ما ضلده مع على المعتمد **قوله** اولون او ريح فان بقيا
 معا في محل واحد من نجاسة واحدة فكما في بقا الطعم **قوله** فيكون اجزاء
 الماء على الشمس منها ومن ذلك السكنى اذا لحقت في النار ثم سقيت ماء
 نجسا والنجس اذا وقع في البول حتى انتفخ والدم اذا طهر ببول فيطهر
 باطنه ايضا بصيب الماء على ظاهرها **قوله** من البول كوقال في غسل البول
 لكان اوله واحسن **قوله** البول الصبي الذي لم ياكل الطعام محله اذا كان دون

الحوي

الحوي اما اذا كان كان فوقها فلا يد من الغسل وان لم ياكل مطلقا
قوله على جهة التغذي اي فلا يمنع الرش تحريك يمينه ونحوه ولا تتاونه
 السفر ونحوه للاصلاح **قوله** من شرب الماء عليه اي بعد زوال او صاف قبل
 الرش او بعده ومنهار طوية محل بوله فلا يد من عصره او جفافه والاصل
 في ذلك حديث الشيخين عن ام قيس انها جئت بامر لها الصغير لم ياكل
 الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعا صلى
 الله عليه وسلم بماء فنضجه ولم يغسله وخبرنا الرضا عن قيس من بول الجارية
 وورث من بول الصبي وقيل في حجره صلى الله عليه وسلم اطفال استنفضها
 بعضهم فقال لقيل في حجر النبي اطفال حسن حين بن الرضا قال لو كنت
 سليمان بن وهب اهتم وابن ام قيس جاء في الختام قال في شرح مسلك وفيه
 الحديث نذب حسن العاشرة والدين والتوضيع والرفق بالصغار وورثهم
قوله ولا يشترط في الرش الخ لو قال في غير سبلان لكان اوله اذ هو مع
 كسبلان غسل **قوله** على جهة التغذي اي ولو مرة فقط وان عاد الى
 اللبس ولو لبس مغلطا ولا يشترط العصر حيث طهر المحل ومنه تخفيف
 نحو بلاط من ماء حب عليه بعد زوال الاوصاف **قوله** وخرج بالصبي
 الصبية الخ والفرق بينه ما ان بول الصبي ارق من بولها فلا يلصق بالمحل
 لصوق بولها ولا يتلاف بحمله اكثر تخفيفه بخلاف الصبية وايضا
 اصل خلقه من ماء وطبي وخلقها من دم لان هوى خلقت من صلوة دم
 القصير كما رواه بن ماجه في سننه عنه الامام كشافه وقيل لما كان بلوغ
 الصبي بما هو طاهر وهو المني وبلوغها بما هو كذلك ككثرة نجس وهو الحيض
 جاز ان يفرق في حكم طهارة البول كما قاله الماوروي والحق في الغثي
قوله فان عسكر لم يطهر والحكم في الفسالة انها لا تكون طاهرة الا بشرط

احدهما ان لا تتغير والثاني ان لا يزيد وزنا والثالث ان يظهر للحل والرفع
 ان يكون الماورد المورود **قوله** الا ليس اى قاعه فان لم يلق من
 الشخص ومن غير ما يختلط باجنبى ولو طاهر وخرج بالسبب الكثير
 من القبح فان كان من الشخص نفسه ولم يكن يقوله كعصا ولم يختلط
 باجنبى ولم يجاوز محله عنى عند الافلا ولا يقبل الضديد وما يخرج من القفا
 والدمامل والجروح ونحوها ودم البرغيث ونسيم الذباب نعم لا يعنى عن
 شئ من ذلك من مقلط مطلقا **قوله** اى شئ هو بالجريبات للجودة
 الحل بالعطف على السبب المحرور على البدلية شئ والجرح على البدلية ارجح من
 التنبه على الاستغناء **قوله** الانفس له سائل اى لادم له سائل عند شق
 عفو منكم **قوله** ونمل هو بالميم جمع نملة وجمع نمل وهو اعظم
 الحيوان حيلة في طلب الرزق ومنه عظيم صوره اصره انه اذا وجد وانقل
 انذ الباقي له ويحتكى في راس الصنف للشنا واذا خاف منه العفى اخرجه
 الى الظاهر الارض وقصر شمس ويسر في الحيوان ما يحمل ثقل من الاوص
 والبعر **قوله** في الاناى الذي فيه ماء او ما يع **قوله** والقمة قولنى اخر فيه
 نظر بلا يستقيم لان كلامه في وقوعه فيل موته والطرح فيه كالموت
 وانما يفرط فيه بعد موته لا ينزع كما هو **قوله** واذا كثرت الى اخره قد تكلمت
 هذه في المياه **قوله** الكلب الخ قد تقدم وهذه المياه ايضا وكن الجراد كطاهر
 الا المسكر وقما اشار اليه في ضبط بانه هذا كباب بقوله جمع ماء الكون لما
 جماد وما حيوان والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا اصل حيوان ولا جزء
 حيوان ولا منفصل من حيوان فالحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وخرج
 كل منها بالجماد كله طاهر الا المسكر والاصل حيوان ولا جزء حيوان وهو المني
 والعلقة والمضغة تابع لحيوان طهارة ونجاسة وجزء حيوان كيتهم وكلا

المنفصل عن الحيوان النجس نجس مطلقا وعن الطاهر ان كان رشحا كالوقد والرق
 ونحوها طاهر او ماله استحالة في الباطن فينجس كلبول الاما شئتي كاللبن ان كان
 منه ما يكون غير ادى او من ادى واما البيض فطاهر مطلقا **قوله** مع حيوان طاهر
 الخ شئ المتولد بين نحو كلب وادى فان كان على غير صورة ادى فينجس مطلقا على
 صورة ادى فقل المعلقة الراسي كواله بطاهر لكن جعل احكامه مختلفة
 او كان قياسا كونه طاهر اثبت جميع الاحكام له كالادميين وقال العلامة
 بن حجر هو نجس معفو عنه ومن اراد تحريمه هنا باب فعليه برسائنا
 الشهوة في احكام المتولد **قوله** والميتة كلها نجسة الى اخره فقد تقدم معني
 الميتة وما الحق بالادى غيب الطهارة فراجع **قوله** فانها طاهرة اى قوله
 على اسكتم لم احدث لنا مستان ودمان السمك والجراد والكلب والطحال
 والمراد بالسمك حيوانات البحر الذي لا يعيش خارجه وان لم يكن على الصورة
 المشورة والدليل على طهارة ادى قوله تعالى ولقد كفر منا بنى ادم اذ قضيت
 التكميم انه لا يحكم بنجاسته فالمتى سوا المسلم وغيره وما قوله تعالى
 المشركون نجس فالمراد به نجاسته الاعتقاد واجتنابهم كما لا ينجس لا نجاسته
 الابدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير في السجدة ما خبر الحكم لا
 تنجسوا موتاكم فان السم لا ينجس حيا ولا ميتا قوله ويفسل الانا فهو لو غ
 الكلب والخنزير الخ وجواب ان اريد استعماله مع وجود طوبى قال العلامة
 ابن قاسم وكان تخصيص الانا بالذكر للتبرك بلفظ الحديث انتهى ففر
 الانا وغيره لو غ فنه فضله انه مشهور **قوله** بماء طهور اى لا يمتسح ولا
 بمسح كحما **قوله** احدهما اى ولو بالباقة والاولى اولى **قوله** مصحوبة
 بالتراب اى محروجة به سواء من حها خارج الانا المتنجس او وضع عليه الماء
 اولا والتراب او لا على الررج كفى المزج خارج الانا اولى **قوله** الطهور ومثله الطفل
 ويجزى ايضا الرمل الناعم الذي لا يغسل بالماء والتراب الخ الخ الخ

دفع قبل التخمير ومن المعين المصنعة ما تلوث من دفء فوق بغير غلبانها
كنقلها من محل الى اخر فيعود عليها بالنجيس اذا تخللت فعم ان وضع
عليها اخر ووصل اليه قبل تخللها طهره واعتد البغوي كون وضع الخ
قبل جفاف ذلك قال العلامة الرمي وبما في التاليد حمد الله تعالى **قوله**
واظهرت الخمر اي حكما بطهارة الخمر المنقلب عن الخمر حكما بطهارة
دفعها اي طهرها بالتلايعود عليها بالنجس **قوله** لا يصير العصر
خلا من غير تخمر الا في ثلاث صور احدها ان يصب في الدن المعتق بالخمر
ثانيها ان يصب على العصر من اكثر من دوا وساو ياله قالها اذا تجود
حيات الغيب من عناقيد وملئ منها الدن وطين راسه **فصل**
في بيان احكام الحيض والنقاس والاستحاضة وحقيقتها فقول
مكتوم في بيان الخ يشمل الحكم والذات كما يعلم مما ياتي في الاصل فيه
قوله تعالى يسلونك عن الحيض اي الحيض وخير الصحيح ان هذا
كتبه الله على بنات آدم **قوله** ونخرج من الفرج اي قبل الانثى الادمية لانه لا
عند الاطلاق اما من غير الادمية فان كانت من الحيض فالاصح ان احكامها
حكم الادمية بناء على صحة المناكحة وان كانت من الحيض فانها لا بد من
دم لها لانه حيض حقيقة بل هو من الحيض المفقود ولا يتعلق به حكم
الا في التعليقات بنحو الطلاق والعنق كما افاده العلامة ابن قاسم **قوله**
فالحيض الخ الفاء في جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت ذلك فالحيض
الخ وهو لغة مطلق مبالا يقال حاض الوادي اذا سال وحاض الشجر
اذا سال صغها وهو مصدر حاض حيفا ومحافا ومحافا وشرعاده
جيلة يخرج من اقصى رحم المرأة في اوقات مخصوصة على سبيل الصحة
قال الخاقاني في كتاب حياة الحيوان والذي يحض من الحيوان اربع الادمية
والارنب والضبوع والخفاش وقد نظم ذلك بعضهم فقال ارباب يحض

والنساء

والنساء ضبع وخفاش لها دواء وزيد عليها اربعة اخرى وهو الناقة
والكلبة والوزغة والحجراي الانثى من الخيل لانه يقال حجر فط كما في الخنا
فالخاق الهابة لحسن وجيند فصار ثمانية وقد تضمنوا بعضهم
فقال يحض من ذي الروح ضبع امرأة وارنب وناقة وكلبة خفاشة
الوزغة والحجراي قيد جات ثمان وهذا المعنى وزاد بعضهم عليها ثمانية
وردان وهي المعروفة عند العامة بالحيض وبالحرة ولد عشرة اسماء
وهي حيض ونقاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها
انفت اي حاضت وداس وطس والسبي واصصار وضمها من
قوله تعالى فحكت فبشرناها باسحاق اي حاضت وعراك بالعين الملهة
وزك بالفاء وطس بالثالثة وهو الدم ومنه قوله تعالى لم يحضهن لم يزل
بكارهن وكبار ومنه قوله تعالى فكم ارايه كبر اي حاض له كما قال بعض
المفسرين في فضة يوسف وقد نظمها بعضهم فقال حيض نفاس داس
طس اصصار ضحك فبال عراك طس كبار **قوله** في ثمان سنين
وهو تسع سنين اي قربة هلالية والسنة القمرية عبارة عن ثمانية
اربع وخمسون يوما وسبعين شهرا والسنة الشمسية عبارة عن ثمانية وخمسة
وسين يوما وربع يوم الاجز ثمانية جزو من اليوم والستة العديدة
عبارة عن ثمانية وستين يوما لا تزيد ولا تنقص **قوله** تسع موقوف
على الخبيرة فلا يرد الاعتراض بانها منقوبة على الظرفية فلا يعلم وجوده
في سنة منها **قوله** بل للجيلة اي لطيفة من عرق في اقصى الرحم **قوله** ولونه
اي الدم **قوله** كحند هن نحاسية كسوة بينهما شاة فوق اي
حاد ما خرد من احتقار النهار وهو غندل دحر **قوله** الداع هو
باللغة المعجمة والعين المهملة لا يس من الحيوان كالنار وعسكة لما هو
الحيوان كالغرب ولم يرداها لهما معا ولا انجما معا وقد نظم العلامة

الاجهودي فقال ولدغ لذي سم ياها لاول وفي الثاني بالاهمال الثاني ما عرفا
واعمام في كل والاهمال فيهما من المصل المتروك حقا بلحقا **قوله** ليس
في اكثر نسخ المتن اي وفي اولي الا ان كان تحت سود ثم حمرة ثم صفرة ثم صفرة
ثم كدرة وهي في القوة على هذا الترتيب فانها الاسود وهكذا الى اخرها ثم
ما فيه ربح اقوي مما لا ربح فيه وما فيه تخش اقوي مما لا تخش فيه وما فيه ضعتان قوي
سما فيه صفة واحدة فلا سود والتخشين منه اقوي من غير التخشين والتمنين منه اقوي
من غير التمنين والاسود التخشين المتن اقوي من الاسود التخشين فقط والاسود
التمنين فقط وكذا يقال في بقية الالوان فاذا استوفيت الصفات كاسود
رفيق مع احمر تخشين وكاسود متن مع احمر تخشين منتهى فنقدم السيل
منهما **قوله** وفي الصحيح ان هو يفلج الصاد للهلة اسم الكتاب شهول
في اللغة تالف نسخ ابو النصر اسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري كان
من اعاجيب الدنيا وذلك لانه كان من بلاد الترك وهو امام في اللغة
وخطه يضرب به المثل وله ذكر في الخطوط المستون بخط بن مقلة ونحوه
قوله والنقاس هو كسر النون من النفس وهو الدم او من تنفس الصبح
اذا اظهر ويقال في فعله نفست المراق بضم النون وفتحها او مع كسر
الفاء فيهما والضم فصيح وفي فعل الحيض نفست المراق بفتح النون وكسر الفاء
لانهم ذكره في المجموع كمن في فتح الباري انه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم
كذلك وفيه ايضا ونقل ابو حاتم عن الاصمعي الوجهين في الحيض والولادة
وذكر ذلك غير واحد وهو لغة الولادة لان شرعا ما لم يلقه المضم سمي بذلك
لانه يخرج عقب نفس غالبا **قوله** عقب الولادة اي ولو علقه او مضغه
ولو قال عقب فراغ الرحم من الحمل او في النجس به ما بين التوسين **قوله**
فانما خرج مع الولد او قبله اي حال الطلق **قوله** لا يسمي نقاسا اي لا يفتد
على فراغ الرحم من الحمل بل هو دم حيض ان اتصل بحيض قبله والا قبله فساد

قوله

قوله ولاكثر خذنها اي ليا فيقال عقب المراد به ان يوحى بالدم قبل
مضي خمسة عشر يوما من الولادة والا فهو حيض والانقاس لها كمن لو نزل
بعشره اقام مثله فتحت العشر من النفاس ويجب عليها قضاء الملق
ونحوها كما قاله البلقيين فاعتمدت العدة الرملة **قوله** والاستحاضة وهي
لغة سيلان الدم لعلته في غير وقتها وسيل من عروق فم في ادنى الرحم
سمي العاذل كسر المذال المحجمة على السهور وحكي ان سيد اهلها
والجوهري بدل الدم **قوله** في غير ايام الحيض والنقاس الخ يشمل
ما نراه الاسية والصغيرة فتأمل **قوله** نرى الى اخره انما قدرة كشارع
لبصر قول المتن يوم وليته فلا يقال كيف اخبرنا ان من من الحجة
فانك راى ان اصله واقل من الحيض فتأمل **قوله** اي مقدرة ذلك
الخ انما قدرة ايضا يشمل ما لو طرأ في اثنا يوم وليته وما لو وجد ذلك
المقدرة اكثر من يوم وليته **قوله** على الاتصال الخ اشار به لانه لا يتصور
الاقل الا كذلك ادلوا تحلل نقاء فاما ان يبين مجموع الدماء المتفرقة
يوما وليته او لا فان كان الاولي لزم الزيادة على الاقل لان النقا حنين
حيض وان كان الثاني فلا حيض حيث فتأمل **قوله** المعتاد اي يتيقن
في وجوده وان يكون بحيث او وضعت القطنه ونحوها في فرجها
لتلوث بالدم **قوله** وكنه خمسة عشر يوما اي خلافا بلا ما في حنفية
واسا خبر قل الحيض ثلاثه ايام واكثره عشرة فيضعف كما في المجموع
قوله بل ياتيها اي سوا قد تمت او تاخرة او تلفقت **قوله** فهو اي
الزاي فقط **قوله** ست او سبع اي في الايام وذكر العدد وظوف
المعذرة فتأمل **قوله** والمعتد في ذلك لاستقراره في التبع التام من الايام
ان في دفعه عن الله لانه يتبع نساء العرب رجحت عن احوالهم في
ذلك لو اهدت عادة مرق بخلاف ذلك لم تعتبر **قوله** خطه وفي

العباب انتهى قال شيخنا الشيرازي ومحلها اذا كانت يفهمها كالا حدقا ان خسر
بفهمها الفطنون فلا يحرم **قوله** من المصحف اي ما فيه قرآن لدراسة ولو كان
بحسب بعد مساعرفا وان حل حمله كما ياتي وخرج به التهمة وهو في كنهه في طاشي
من القرآن وتعلق على الرقعة مثله للتبرك فلا يحرم حملها ولا سطا ماله شمر
مصحفا عرفا كما قال العلامة بن قاسم كالمحلي وقال العلامة الخطيب لا يحرم ذلك
وان سميت مصحفا عرفا وتنتقل عن التهمة بقصد الدراسة وعسك والعباد
يقصد الكاتب ان كتب لنفسه والافقهه الى امره والمتاجر وضبطه وضدقه
مثله ان كان فيهما وتفسد كشارع لمراعاة حناه اللغوي وهو مثل الميم قال
قال العلامة الخطيب كل من افتح غريب انتهى والافصح الضم ثم كسر قال العلامة
الناوي واصله الضم كما في الصحاح لانه ما خوذ من مصحفي جمعت منه المصحفي
الكتاب الثاني في القيام للمصحف مستحب كما في البيان خلافا لمضمهم لان
القيام مستحب للعلماء باب الاولي **قوله** الا اذا خاف عليه اي فيجب حمله خوفا
او حرق او نجاسة او قوعه في يد كافر ويجوز الخوف نحو نصب او سرقة
قوله دخوله للسجدة عبوره للفظ حدثها او ما اكدت فخره عليه كالجانب
قوله للحائض الخ مخرج به للايضاح والافصح كونه في الحيض فتأمل **قوله**
ان خافت تلوث يدي ولو بشك او توهم او ما لو امت التلوث فالعبور
لها وخلافا للاولي للجنب ما لم تكن حاجة فان كانت فلا كراهة لها ولا خلافا للاولي
للجنب مطلقا ومثله في ذلك كذا في نجاسة كذلك ومنه السجدة سطحة ورجله
ورؤسها وخرج به غيره كرياضة ودراسة واطاعة فلا يحرم الا التمسك بالفعل
واما ملكت الغرض فيجب لا التمسك بما جرت به العادة دون غيره **قوله** فرضا
ان فلان اي وواجبا كذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم توفض له وقال لتأخذوا عني
مناكم رواه مسلم وخبر الطواف بمنزلة الصلوة الا ان اتفقوا على ان يخطوا
من ينطق فلا ينطق الا بخير رواه الحاكم وصححه **قوله** الوطئ اي وطئ الدبر والوجه

انقطاع

وانقطاع الدم وقبل الغسل ما لم يخف لم يوجب في الزنى فان خاف ذلك جاز له
الوطئ ولو قيل انقطاع الدم ووطئها في الفرج كبير في العالمين بالتحريم المختار
ويكفر منخله اذا واطئها في الزنى المجمع عليه وهو اقل من عشرة ايام اما اذا و
عليها فانما لا يكفر لان ابا حنيفة رضي الله عنه قال اكثر الحيض عشرة ايام
كما تقدم بخلاف الناسي والجاهل والمكرن لخير ان الله تعالى تجاوز عني
الخطايا والسيئات وما استكرهوا عليه **قوله** في اقبال الدم اي من تزايد وادبار
عنه **قوله** التصديق بديناري مثقال اسلامي في الذهب الخالص في ذلك
خبر اذا وقع الرجل اهلها وهي حاضرة ان كان وما امر فليصدق بدينارين
كان اصغر فليصدق بصدق دينار ونفاس النفاس عليه وعلم من قوله ان
لان الموطوء لا يطلب منه التصديق بمثل ذلك كما مر في العلامة بن
مجر في شرح العباب حيث قال ويندب الوطئ دون الموطوءة كما في الجوهر
تصدق بدينار الى اخره ولا فرق في الوطئ بين الرقعة وغيره وغير الزوج
نفس عليه ويكفي التصديق ولو على فقير واحد انما الذبح لا نوطئ
بحر الا يذبح فلا تجب به كفارة كالوطئ ويستثنى من ذلك المتحيرة فلا كانت
بوطئها وان حرم قال في المجمع وليس لكل من فعل معصية التصديق بدينار
وانفسه او ما يساوي ذلك **قوله** الاستمتاع اي المباشر بوطئ او غيره لا ندم
الوطئ **قوله** فلا يحرم الاستمتاع بها اي المسرة والركبة **قوله** ولا بما فوقها
اي ولا بما حاذها ويحرم على المراقب مباشر الرجل بما يحرم عليه ان يباشرها فيه مما
ذكر في **قوله** حكى الغزالي ان الوطئ في الفرج قبل الغسل يورث الجحيم في قوله
وقيل في الوطئ ويحجب على المراقب ان يتعد ما يحتاج اليه من احكام الحيض والنفاث
والاستحاضة فان كان زوجها عالما بزمانه تعليمها ولا فلها الخروج لسؤال العلم
بل يجب عليها ويحرم عليها منعها الا ان يئس هو ونحوها فاستغنى بذلك
وليس لها الخروج الى المجلس ذكر او تعلم خيرا لبرضاة واذا انقطع دم الحيض

والنقاس وطهرت فله ان يطأها في الحال في غير كره هتاف خافت عود به
 له التوقف في الوطئ احتياطا **قوله** ثم استطره الى اخيه الاستطراد ذكر
 الشيء في غير محله مع غير مناسبة بينهما كما اشار اليه في **قوله** وكبر
 على الجنب المسلم ذكر ان كان اذ انشئ في غير بني في القراءة والكتب قال شيخنا
 وكذا في المسح لحرره وانما يسمى جنباً لانّه يجنب الصلوة والمسح في الصلاة
 ونحوها اي يتباعد عنها ويقال جدهن جنب ورجلا جنباً وعلى
 قلّة فيقال جنبه او جنبون وجنبان **قوله** اما اذكار القرآن اي
 بسننهم الرضوخ لم يردت العالمين وسبحان الذي سخر لنا هذه وما
 كنا له مقرنين وان الله ذو النعمان **قوله** لا يقصد قرآن الخ
 موصوح والرائح ان اذكاراً وغيرها على سوا فان قصد القرآن فقط
 او مع الذكر حرم وان قصد الذكر فقط واطلق الحريم **قوله** جنب
 الخ وهو مستدرك لانه المقسم ولكن ذكره فلا يخفى في ما قبل
قوله سلم خرج به الكافر فلا يمنع من اكله في المسجد لانه لا يعتد
 حرمة وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالقروع ويجري مثل ذلك في
 القرائن كما مرّت الاشارة في الحارص **قوله** وتعدّ خروج وجهه وهو يعني
 عدم الامن كما ذكره فليحس المراد به حقيقة التعذر ويجب عليه جنباً
 ان يغسل ما لا يخاف من غسله وان نسيه عن غير ذلوق تراب المسح في تكفي
 وان حرم والمراد به ما دخل في وقفيته بخلاف تهب به الرياح فلا يحرم به
 ويقدم على تراب المسجد ان سهل **قوله** وحمله الخ خرج به حمل حمله
 فلا يحرم به ويقدم على تراب مطلقاً قال العلامة الرمي ومن تبعه قال
 العلامة ابن حجر فيه تفصيل الامتعة انتهى وقال العلامة الطبراني
 ان نسب الحمل اليه حرم والافاد **قوله** وصندوق هو فتحة الصندوق
 ويقال بالسبب والرائي كما حكى عنه ابن سيدة وغيره **قوله** فيها مصفحة

اي ان اعدله عرفاً ولا قابله لالخو فليس وصندوقاً متعة وخزانة ولو في
 غير حائط ومثله جلد المتصل به وكذا المنفصل عنه ان لم يتقطع عنه
 منه كان جعل جلد الكتاب علم مثلاً وما الكرى الذي في حيث اوجبه
 مثلاً اذ وضع عليه المصنف فقال العلامة الرمي كالشيخ عبد الحميد الطبراني
 وقال شيخنا كماله من ابن حجر بحرم مسه وقال شيخنا كماله من الحلبي
 بحرم مسه ما قرب من المصنف دون غيره انتهى واعلم ان اذكره من ملبقه
 في الحديث مع جريانه في الجنب والحائض لتبعيه غير فيه الاختصاص به
 فنامل **قوله** ويجعل محله اي القرآن في مصحف او غيره حيث قصد للذات
 كما مرّ الاشارة اليه **قوله** في امتعة اي لا يقصد القرآن فقط عند العلامة
 الرمي وقال العلامة ابن حجر كالحطيم يحرم قصد المصنف مع المتاع
 والطريقه وجميع الامتعة قيد كما مر في كفا المتاع الواحد ولو صغيراً
 كما قال العلامة الرمي ومنهيه وقال العلامة الخطيب لا بد ان يتبع عرفاً
 او يحمله به سلقاً حذر من المس **قوله** أكثر اي يقينا وتعتبر اكثرية ما
 ليسم الغنماني في المصنف ويرسم قاعدة الخط في التفسير وكلامه
 في الحمل بما ليس فقال العلامة الرمي العبرة في الكثرة وعدمها في جالته
 موضع **قوله** في دنانير اي كالأحذية وهي المنقوش عليها سورة
 الاخلاص وهذيان ونحوه ويجل لبس الثياب والنوم فيها ولو
 للجنب وكثرة كتابة القرآن على سقف وجدران ولو لمسح وطعام
 ونحو ذلك ويجوز هدم الجدران وكل الطعام ولا يضر ملاقاته
 لما في المدة بخلاف اتباع نحو قرطاس عليه اسم الله تعالى فانه يحرم ما لم
 يذبه **قوله** نقش على كل منهما قرآن وكذا التسمية كما مر لانه صلي الله
 عليه وسلم كتب الى هرقل ملك كنانة كتاباً وفيه قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة
 سواء بيننا وبينكم لا اية ولم يامر حامله بالمحافظة على الطهارة وتسميته

كتاب الحروز وتعليقها الا اذا جعل عليها شمساً أو نجوياً ولا يكره كتابة شيء من القرآن
في ثياب لينة ماؤه للشفا خلافا لما وقع ابن عبد السلام في فتاويه ويمكن حرقه
خشب نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصده صيانته فلا يكره كما يؤخذ من كلام
ابن عبد الحكم وعليه يحمل تحرير عثمان المصاحف رضي الله عنه ويكره المشي على
فراش وخشب نقش عليه شيء من القرآن ويندب شكله لو يضافه ونقطة كونه
قوله ولا يمنع المميز أي غير البالغ ذكره كان أو أنشأ الحديث أي ولو حداً أكبر
منه من المصحف لو قال من مس القرآن لكان أولى والحكم كالمس من باب
أولى لئلا يسهو وتعلم قرآن هو عطف عام على خاص ولو قال لئلا يسهو وتعلم
لكان أولى وإنسب ليجز به تعليم غيره اما البالغ فيجوز عليه ذلك مطلقاً
وان تعذر عليه الطهارة فيما ذكره فحتى الحافظ من حجره بان يؤدى الاطفال
المذنب لا يستطوع ان يفهم بلا حشر أكثر من اداة فريضة انه يساهج في مس
الواج الاطفال لما فيه من المشقة ولكن يتم لان من هو اسهل من من هو
فان استمرت المشقة فلا حرج انتهى **خاصة** يكون دور من القرآن فيفهم
وكن العلم واما كتابتها بالجنس فحرم ويندب للقاري ان يتعود للقرآن
وان يستقبل القبلة وان يقرأ بغيره وتخشع وان يرتل وان يسكن
عند القراءة والقراءة نظراً في المصحف افضل منها على ظاهر القلب في افضل
الا ان زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة على ظهر القلب فهي افضل
في صحة وجرم تفسير القرآن بلا علم وكن الحديث ونسائه أو شيء
منه كبيرة والسنة ان يقول انيت كن الاتسبة ويندب جهة اقل
الليل أو النهار وان يكون يوم الجمعة او ليلة وهو في الصلوة المنفردة
افضل وليس الدعاء عقبه وحضوره والشروع بعد في ختمه اخري
واكثره تلاوته قال العلامة المناوي بن قاسم ويتأكد صور يوم ختمه بحمده
والله اعلم **كتاب** بيان احكام **الصلوة** وكيفيتها وما

ب الصلوة

يتعلق

يتعلق بها وهي افضل عبادات البدن الظاهرة وفرضها افضل الفرائض
وتفعلها افضل النوافل وافضل الصلوة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها
ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وافضل الجماعة الجمعة
ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وبعد هذا
الصوم ثم الحج ثم الزكاة وسميت الصلوة الشرعية صلاة لاشتمالها على
الدعاء اطلاقاً لا اسم الجزء على اسم الكل كما قال الجمهور ورواه اهل اللغة وغيرهم
من اهل التحقيق وهي مشتقة من الصلوة وهما عرقان في خاطري لفظ
يحييان عند الخنائين في الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه
وقيل من صليت العود بالنار اذ قومتها الانقطاع والصلوة تقويم
للطاعة ومن ثم ورد في الخبر لم تنهه صلواته عن الفحشاء والمكر فلا
صلاة لاعماله ولا يضر كون لام الصلوة واو وهذا باء لاظم
باخذ ورواه الواو من البيان بالعنكر نحو البيع ما خوذ منه المبيع والاصل
نبيأ قوله تعالى واقموا الصلوة وخبر فرض الله على وعلى امتي خمس صلوات
الحديث وفرضت ليلة الاسد فيلحجر بسنة وقيل ستة اشهر وقيل
بمئة ذلك وان لم يجب صبح تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها فان جبر
لما علمه الصلوة ابتداء بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على بقية
الاديان **قوله** وهي لغة الدعاء اي مطلقاً وقيل الدعاء بخير **قوله** اقوال
وتقال اي واجبة ودخول المندوب فيها تغليب فدخلت صلاة
الجماعة واخرجت سجدة في سجدة والشكر والمروءة وضعت مكان ذلك
فدخلت صلاة الاخرين ونحوه وقد قال بعضهم ان الصلوة تشمل
على خمسة اقوال وخمسة افعال وعقد جامع بينهما في الاقوال التكبير
والقرعة والتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وتكليمه والاقوال
القيام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الذي

بعقبه المسمى والعقد الجامع بينهما النية وسياتي الكلام على الجميع مفصلا
 في فصل الاسكان فرجعه **قوله** مفتحة بالكبير الخ ما يفتح به الشيء او يفتح
 به قد يكون خارجا عنه كما في الحديث مفتحة الصلوة المهور وقد يكون
 منه كما هنا وهو المراد **قوله** بشرط اي مخصوصته وفي بعض النسخ
 الخ وهي المطابقة المستلخبة ولا فائدة بها ان اللام في النسخة الاخرى
 الخمس فتأمل **قوله** خمس اي في كل يوم وليلة كما هو معلوم من الدين
 بالضرورة وجميع الخمس هذه الامة من خصايمها تخطيها لها والا فقد
 ورد ان الصلوة كانت لادم والنظر لادود والعصر لسيما والمغرب ليعقوب
 والعشاء ليعونس وقد تضمن ذلك بعظم فقال لادم صبح والعشاء ليعونس
 وظهر لادود وعصر ليعونس والمغرب يعقوب كذا شرح مسند لعبد
 الكرم فاشكرنا الفضل وغيره من مائة مخالفت لذلك ولم يعول عليه
 قال شيخنا وظاهره هذا ان كانت على هذه الهيئة المعروفة في هذه
 الاوقات فرجعه واعلم ان محل كونها خمسة في اليوم والليلة في غير باب الجال
 اما فيها فقد ورد ان اولها كسنة وثانيها كسنة وثالثها كسنة والبقية
 كايامنا هذه الا ان في اليوم الاول بالتقدير ويقاس بها الاخيرة بانجر
 لوقات الصلوة ويصلي وكذلك الصوم وسائر العبادات الزمانية
 وغير العبادات لحوال الاجال ونحوها ويجري ذلك فيما لو كانت الشمس
 عنه قومه سنة ولطوعها من مفرها لا تمكث ثلاث ليال ولا تزيد الحجة
 الا انها جملة الخمس في يومها فتأمل فانه محتاج اليه واسد للموقف **قوله**
قوله باول الوقت اي وقت المحرود فيجب بدخوله الشروع في فعلها والفرم عليه
 فيه ولا يفتي عنه هذا ما وجب على من بلغ من الفرم على فعل الواجب ترك
 المحرمات لان هذا من عام والكلام في الخاص ولا سم على من لم يكمل
 فعلها لثانيه يخرج وقتها وبذلك فارقت الحج **قوله** اي صلاته

الضمير

الضمير هنا وان شئت فيما بعد اشارة الى جواز التذكير الثانية في كل قتال
قوله لانها ظاهرة وسط النهار اولها اول صلاة ظهرت في الاسلا
 بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لفعل جبريل عليه الصلوة والسلام لاقتدا
 به كما لصحابة رضي الله عنهم وكان كالرابعة لهم لعدم رويتهم لجبريل
 وقد بناه تعالى بها فيقول لادم الصلوة بدلولك الشمس الانية **قوله**
 واول وقتها الخ اي يدخل وقتها بذلك فهو ليس من الاصل في المولى
 في قوله تعالى فاستجاب الله حين تسيرون وحين تصبحون الصبح
 العصر وحين تظهرون صلاة الظهر **قوله** لنفس الاسرائيل لوجود
 الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك الاعظم المحرك
 لغيره يتحرك في قدر النطق بحرق متحرك اربعة وعشرين فرسخا
 ولذلك لما سال النبي صلى الله عليه وسلم جبريل هل نزلت الشمس
 فقال لا نعم لان حين سالت كانت لم تنزل فلما قال لا تحرك الفلك
 اربعة وعشرين فرسخا فزالت فقال نعم **قوله** يتحول الظل اي ان
 يتقدم او يوجد به بعد ذلك يقع في السنة يومين بمكة
 الشرفة وفي بعض البلدان كثير **قوله** ارتفاع الشمس وهو المسمى بالا
 ستوا وظله هو المار بظل الزوال الذي في كلامه انتهى **قوله** الشمس
 عند المتقدمين من ارباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقبل في السابعة
 والاول رجب وهي افضل من القمر كثرة نفعا **قوله** اذا صار ظل كل شيء مثله
 وهو بالنسبة للادي قدر قامه وهي سبعة اقدام وقيل ستة ورضي لكل
 انسان بقدره ولا تناقض بينهما الا ان السبعة شجر الكسرو وما ذكره هو
 جملة الوقت وهو منقسم الى خمسة اوقات فضيلة وهو اول الوقت
 وهو وقت الاشتغال باسبابها وما يطلب فيها اولها ولو كان الاك
 سياني في المغرب وقت اختيار يعني انه يختار ان لا يخرج عنه وهو

قار

الى نحو ربع الوقت ووقت جواز الان يبقى من الوقت ما يسعها
 ووقت حرمة بمعنى حرمة تأخيرها اليه بان كان الباء لا يسعها ووقت
 ضرورة وهو بادراك قدر تكبيره منه ولها وقت عند اهلها هو
 وقت العصر في الجمع ولا يخفى ان من احرم بالصلوة في وقت لا يسعها
 يجب عليه الاقتطار على فرايضها بخلاف من احرم لها في وقت يسعها
 فان كان يمدّها وان اخرج الوقت ولا حرمة عليه ثم اذا وقع ركعة في الوقت
 فهي اذا لا تقطع الوقت ولا حرمة عليه ثم اذا وقع ركعة في الوقت فهي اذا
قوله اي غير ظل الزوال الى الظل الموجود عنده ان كان كما هو المألف
 كما في **قوله** بل هو اي الظل غرافا **قوله** والعصر اي صلاتها وهي صلاة
 الوسطى على الراجح من مذهبنا الصلوة الحديث لذلك من غير ما رضى **قوله**
 لمعاصرها وقت الغروب اي مكانتهال **قوله** على ظل المثل اي وقت
 الزيادة منه لكن بعد زيادة ظل الاستواء على ظل المثل كما مر **قوله**
 والعصر خمسة اوقات الى اخرتها واسقط سادسها وهو الجواز في الركعة
 فيما بين وقت الاضداد والنحر ثم وسابعها وهو وقت الضربة وادراك
 قدر تكبيره من اخرها وقت عند رافضيا وهو وقت الظهر في الجمع
قوله وهو فعلها اول الوقت بما سياتي في المغرب قتال **قوله**
 والثالث وهو الجواز الى لا يخفى ان اذا زاد وقت الجواز بد كراهته فهو
 مكر ربيع الرابع وشامل لوقت الجواز كبراهته والوقت الحرمة وان
 اراد به الجواز ربيع الكراهة فحقه التاخير عن الرابع المذكور ربيع عمولة
 لوقت الحرمة ايضا فتأمل **قوله** الى غروب الشمس بجميع طرقها
 في افق ذلك المحل كما يشي اليه بعد وان تاخرت لمعاصرها بل لو
 عادت بعد غروبها تبين وقت بقاء العصر كما ذكره من العباد
 ففعلها جسيما اذا وجب عادة المغرب على من صلاها وقضا

الصوم على ما افطر **قوله** لفعلها وقت المغرب اي عقيه كما علم مما مر
قوله وقتها واحد اي الاختيار فيه كما في حديث جبريل لا تدرى صلاتك اليوم
 في وقت واحد **قوله** وهو غروب الشمس اي وقت تمام غروبها مع
 عطف عليه ويعرف ذلك في الغمران والصحاري بها جبال بزوال الشفق
 من رؤس الجبال والحيطان والاقبال الظلام من المشرق **قوله** ومقدار
 ما يؤذن أي ويمتد بمقدار ما يسع ذلك بالوسط المعتدل وقسم
 اليه وقت طلب تبين خفيفا وكل لقم يحسرها حدة الجوع عند
 كما في الروضة والمشرحين كنى الراجح كما في التنقيح وغير اعتبار الشيع
 الشرعي **قوله** ويتوضى ولو قال ويتطهر كما في اوله واشتب
 لشمل الغسل والتيمم وانزلت الخ **قوله** وبستر العورة الى الوضوء
 لفظ العورة مكان اوله واحسن ليدخل وقت لبس ثياب تجمل
 وتضم وتتمص وغيرها لا اندر مستحب **قوله** خمس ركعات الى
 كان الا الى ان يقول سبع ركعات لتدخل سننها المنقذة عليها باطل
 اندرس ركعتان قبلها وهو المعتمد والاعتبار في جميع ما ذكر الوضوء
 المعتدل الغالب للناس قال شيخنا ولا يخفى ان المراد اعتبار وقت هذه
 المذكورات وان لم يحتمل الفاعل اليها اوله نطلب منه كاذات
 المارة ونحو **قوله** ساقطة بعض نسخ المتن اي مع انه لا بد منه فقال
قوله وريحه النووي الى هو المعتمد بل قال الجلال المحلى انه جديد
 ايضا لان كشافي رضى الله عنه علق القول بانه في الاملا وهو من
 كتب الجديدة **قوله** الى مغيب الشفق الاحمر الى تمام مغيبه
 وخرج بالاخر المنصرف اليه اسم الشفق اذا اطلق ما بعد من الاضفر
 ثم الابيض حقيقه فلا يمتد وقتها الى مغيبه وما ذكره هو جملة
 الوقت وهو ينقسم الى وقت فضيلة ووقت اختيار وهو وقتها على

القول الجديد وبعده وقت جواز الكراهة الى ما يسم بها ثم وقت حرمة
نعم وقت ضرورية فمعرفة خمسة اوقات ولها وقت عند ايضا وهو وقت
العشاء المجمع **قوله** والعشاء الذي لم يقل اي صلاة تكاثر لاجل المعنى الثقل
الذي ذكره **قوله** اسم الاول للظلام اي اسم للظلام من اول وجوده
قوله اذا غاب الشفق الاحمر اي غلبه **قوله** الذي لا يغيب فيها الشفق
اي مطلق الشفق لان المدة بالليل الذي اذا غاب شفق الليل فيه طلوع شفق
الفجر فليس للعشاء وقت بين **قوله** فوقيتها الى اخره لا يخفى ما في
هذه العبارة من عدم الاستقامة وعدم دلالة المقصود والمراد به كمال
لهو لا وقت عشاء ليهم بنسبة وقت العشاء عند ذلك مثاله
اذا كان ليل هو لا فيما بين غروب وقت الشمس وطلوعها عشرين
درجة وليل الليل الا قرب اليهم فيما بين ذلك ثلاثين درجة منها
وقت العشاء فيما بين الشفقين عشرين درجة في ثلث ليهم فيجعل
ثلث العشرين درجة الاوسط وقت العشاء عند هؤلاء فتأمل فانه ما يقضي
عليه بالنواجز **قوله** ولها اوقات اجمال بل هي في الحقيقة ست فتأمل
قوله واخره اي وقت الاختيار **قوله** الى ثلث التل اي حديث جليل
وشمل وقت الفضيلة وهو اول الوقت على ما مر في المغرب **قوله** وفي
الجواز اي واخر وقت العشاء الجواز **قوله** الى طلوع الفجر وهو آخر
من الانقار وهو الانقار اي المصادق الى اخره شمل هذه وقت الحرمة
وقت الضرورية ولها وقت عند ايضا وهو وقت المغرب المجمع
قوله مفرضا بالا فقاى فيما بين الجنوب والشمال من جهة الشرق
قوله اما الف كاذب الخ وهو المسمى عند علماء الهيئة بالمجرة
بفتح الميم والجيم وهو نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر غالبا **قوله**
وبعقبه ظلمة اي غالبا ونبت الصدق والكذب للفجر بخلاف

اما باعتبار المخيرة او صحة الوقت وعدمها او غير ذلك **قوله** ما بين
الفجر الخ فيه تجوز لما علم من انه قبل الفجر المصادق غالبا فتأمل **قوله**
كنه شمس الغز عشا والعشاء عمة للنهي عن ذلك في الحديث **قوله**
والصبح يضم الصاد وكسرهما **قوله** لفعلها في اوله لو قال بفعلها فيكون
اولى والنسب **قوله** خمسة اوقات الخ وبقي سادس وهو وقت الضرورية
كما علمت من فتايل **قوله** وذكره اي التذكير من الوقتين وصوابه
وذكرهما ولو قدم الرابع على الثالث لكان اوله واسبب والنجفي
ان الخامس داخل في الثالث فتأمل **قوله** الليل والنهار سمان
باللوات يفتح الميم واللام وبالحركات فتأمل **قوله** في بيان
احكامه يجب عليه الصلوة بالفعل وبيان النوافل **قوله** وشروط
الخ اي يشترط فيمن يجب عليه فعل الصلوة **قوله** ثلاثة اشياء وثيق
رابع وهو الطهارة من الحيض والنفاس ولا يصح قضا صلاة ركنها
وقال العلامة الرمي يصح قضاؤها بنا على انها مكروهة كراهة التنزيه
قوله فلا تجب الصلوة على الكافر الاصلي اي وجوب ادي ويجب عليه
وجوب عقاب عليها في الاخر لا انه يجاب بفرض الشريعة **قوله** اذا
اسلم اي فسقط وجوبها عنه رغيبا في الاسلام لقوله تعالى قل
للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلفوا لا يقال العلامة الرمي
ولا يصح منه قضاؤها وقال العلامة الخطيب يجب له قضاؤها
قوله فتجب عليه اي تعليلها التقدم اسلامه **قوله** ان عادلا اسلامه
اي لتعديبه ويجب عليه تفار من جنون وقع فيها حث اليحكم
باسلامه فيها بخلاف من حيض او نفاس وقع فيها لان اسقاط
الصلوة عنه الجنون رخصة وعنه نحو الحيض عزيمة **قوله** قل العلامتين
قاسم الوجيز من لم يبلغه الدعوة ثم بلغه وجوب قضاها فانه قبل

بها

شتمت

فصل

بلوغها وفيمن خلقهما اسم اخر من غير مكلف وان دلوا ردت عليه حواشه
لم يجب عليه قضا ما فات قيل رد حواشه انتهى وقال العلامة الرملي
شبه ببلوغ الدعوة ثم بلغت غير مكلف فلا يلزمه قضا ما فات قبلها **قوله**
مكن يومئذ بها اي الصبي والصبية **قوله** بعد سبعين اي بعد ثمانين
اتفاقا قوله بها اي بالصلوة اي بفعلها ويفعل ما يتوقف عليه وضوء ونحو
قوله ان حصل التميز اي بان يصير لكل وحده وشرب وحده ويستحي
وحده كما قال في شرح البهجة نفلا عن الملهات واقرب وقيل بان يعرف تمامه
منه ومنه وقيل يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل غير ذلك **قوله** وبشران
على تركها اي ضرب تاديب للتوبيخ الا ضرب عقوبة فتأمل **قوله** بعد كما
عشرين ههنا ما اعتمد العلامة ابن حجر وقال العلامة الرملي الخطاب
بشران في اثباتها لانه من طنة البلوغ والامر والضارب له اصوله المذكور والاثبات
على سبيل فرض الكفاية والمعلم انما الامر بالضرب الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته
قال النووي وشرع الدين الضاهر كالصوم لمن اطاعه ونحو السوء كالصلوة
في الامر والضرب وحكمة ذلك التبرع على العبادة ليتعودها ولا يتركها
ان شاء الله وشرب قضا ما قلت في من التميز دون غيره قال السبكي
ولا ينجوا من الضارب ثلاثا وكن المعلم يسر له ان لا ينجوا من الثلاث لقوله
صلى الله عليه وسلم لم يرد اوس المعلم رضي الله عنه اياك وان تضرب فوق
الثلاث فانك ان ضربت فوقها اقتضى الله منك **تنبيه** فقبل الاول
اذا ضربهم الضرب المعتاد فانه يضمن ما تلف به بخلاف ما اذا استأجر دية
وضربها الضرب المعتاد فانه لا يضمن ما تلف به والفرق بينهما ان الاول
تحصيل التاديب فيها بالكلام بخلاف الثانية وايضا الاول شرط فيها
سلامة العاقبة بخلاف الثانية **قوله** فلا تجيب علم محنون اي وكن مغفيا عليه
وسكران ونحوه مالم يوجد منهم تعدي شي من ذلك اما المعتدي فيجب عليه

القضا اتفاقا **قوله** وهو اي المذكور في الاوصاف الثلاثة اذا وجدت في شخص
يقال له مكلف **قوله** حد مكلف اي ضابطه ومداه اي لزمه الشارع
بما فيه كلفة من العبادات او غيرها **قوله** والصلوة السنوية وفي بعض النسخ
السنوات اي التي اشتهرت الفرائض بتاكدها وطيب الجماعة فيها
وزيادة فضلها على غيرها واستقلالها بعدم تبعيةها للمفروضة وفضلها
صلوة عيد الاضحى ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة الكسوف للشخص
ثم صلوة الخسوف للمقر ثم صلاة الاستسقاء **قوله** التابعة الفرائض اي
بطلبها بنية حالها حاضر او سفر حتى للحج مرة لفة **قوله** الرائبة اي
ولو غير موكودة **قوله** سبعة عشر الخ كان الاول عددا اثنا عشر
بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل
العشاء واسقط الترتيب لانه ليس من التابع للفرائض وان سمي رتبة باعتبار
توقف فعله على فعل العشاء ولو كان قابعا لصرح اضافة جنسية العشاء
مع انه لا يصح اتفاقا كما ياتي **قوله** ركعتا الفجر وهما افضل الراتب بعد
الوتر وبعدهما الراتب الموكد وبعد غير الموكد وينوي بهما شجر الفجر
او ركعتا الفجر وسنة الصبح او نحو ذلك وليس تخفيفهما وانما
يقرب في الركعة الاولى البقرة وهي قوله تعالى فويلوا متابا لله الى قوله
مسلمون وفي الثانية اية ال عمران وهي قوله تعالى قل امن بالله الله
مسلمون والانسوة بنحو وهل اتيت والانسوة المنشرح والبر
كيف والاف الكافرون والافلاص للاتباع في ذلك ويسر ان يفصل
بينهما وبين الصبح ولو قضا واحدا بضميمة على شقة الامين
ينفكر فيها ضيقة القير فان لم يفعل فنحو حديث غير وينوي
او نحوه **قوله** واربعة قبل الظهر اي بسلام واحد وتشهد واحد
وشهدتين وسلامين وهو الافضل وفي الاصل انه يستحب التطويل

الاربع ومثل الجمعة في المكوث وغيره ولا بد من نية القبلة والبعدي في كل صلاة لها ذلك وله جميع القبلة في احره واحد كما مر والبعدي كذلك وجها مع الفرض واذ لم يذكر التأكيد انصرفت اليه السنة **قوله** واربع قبل العصر اي سلام واسلامين كما مر **قوله** وركعتان بعد المغرب اي ويسن ان يقرأ في الاولى الكافورين وفي الثانية الاخلاص **قوله** بعد سنة العشاء هكذا في بعض النسخ وفي بعضه استقاط لفظ بعد سنة العشاء وهو الصواب لما يترتب على الاولى في عدم صحة العدد المذكور ولافتطايه ان الثلاثة وتر ليس مراد فتأمل **قوله** وتر بواحدة منهن اي ينوي بها سنة الوتر والوتر فقط **قوله** والواحدة هي قبل الوتر فقل كما دل ثلاث وتحل نية عليها عند اطلاق عند العلامة الرملي وخالف العلامة بن حجر كالخطيب فقال لا تنوي به بعضه وكل **قوله** واكثره احدى عشر ركعة في وترى احره منه بشفع في جازله تشهد في ركعتين واكثر وسمي فضلا وهو افضل منه الوصل ومتى احره بوتر بان ضم الاخيرة اليه ها وسمي وصلا لم يحز له غير تشهدين وكونها عقيب الاخيرة واقتضاه على الاخير وحده افضل للنهي شيعة الوتر بالمغرب فتعديا وفعل فتأمل **قوله** ووقته بين صلاة العشاء اي ولو بمجموعة مع المغرب تعديا وفعله اخر الليل افضل كلا وبعضا فان فعله بعد نوم كان تراويح **قوله** قيل العشاء اي قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها او بعد فواته **قوله** والترتب الموكد الخ اما غير الموكد ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده واربع قبل العصر ركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء والجمعة كالظهر والحكمة في مشروعية السنن التابعة تكميل للفرايض ما نقص منها من نحو خشوع وترك تدبير قارة ويدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بغير الوقت والتي يفعلها يخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض ولو كانت قد سوقت ندب قضاءه **قوله** من ذلك كله اي من التابع للفرايض غير الوتر

قوله قوله

قوله سوكتات اي بعد الرواتب وافضلها صلاة التراويح ثم صلاة الضحى ثم صلاة الليل وعسكرا المقصد الترتيب لاهتمام بما هو اقل وجوده الثاني فتأمل **قوله** صلاة الليل اي التهجيد ولو عبر به لكان اولي وهو لغة رفع النور بالكيف واصطلاحا صلاة بعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويشترط كونه فحيا ففعل بعد فعل العشاء ولو بمجموعة مع المغرب ولا فرق في ذلك بين كون التهجيد نقلا او فرضا قضا او نذرا انما او غيره ومنه سنة العشاء والنقل المطلق كما اشار اليه فتقيد بالنقل جرى على قوله والنقل المطلق الخ وهو ما لا وقت له ولا تب **قوله** في الليل اي وان لم يكن فحيا **قوله** في النهار اي لبعده عن الربا والافضل ان يسلم فيه من كل ركعتين واذ لو يعدم فله الشهادة ركعتين او اكثر ولا يجوز ان يقع منه ركعة بين تشهدين غير ركعة الاخيرة فيبطل بشروعه في الثاني عمدا قال العلامة الرملي وغير النقل المطلق والفرايض كذلك وخالف العلامة ابن حجر في الفرايض **قوله** وهذا من قسم الليل فلدان قسم انصافا فاحرم والسدر والرابع والخامس افضل من قسمه اسد ساريس للتهجد - نوم القيلولة وهي النوم قبل الزوال كما قال بعضهم وعند الحديث انما الرجعة قبل الزوال ولو بلا نوم **قوله** فان روي ان الجعيد شيخ الصوفية رضي الله عنه روي في المنام بعد موته فقبل له ما فعل الله بك ما جئ به فقال طاحت تلك الاشارة وغابت تلك العتات ونيت تلك العلوم ونفدت تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعتان ركعتيها وقت السحر والناس نيام ويكره تركه في من اعتاده بلا عذر ويكره قيام الليل بغير ما قيام ليل لا يضر ولو في ليال كاملة فلا يكره فقد كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر الاخر من رمضان احيا الليل جميعا ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام في يومه الليالي اما احياها بغير صلاة فلا يكره خصوصا بالصدوق

على النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلق فيها **قوله** صلاة الفجر
سميت بأول وقت فعلها وهو الفجر وهي صلاة الاشراف على البرج الذي
افتتح به الشهاب الرمي واعتدل والله ثم قال وان وقع في الجيب الهاجرها
وعلى ما فيه يندب فضاوها اذا كانت لانها ذات وقت **قوله** وكثيرها
اثناعشر **قوله** من جدد والراجح ان اكثرها وافضلها تقادود ليلتان وكما
فلوا حرم ماكثر منها بطل احرام مكة الشتمل على الزايد كان عامدا والوقت
تفلا مطلقا وله ان يجزئ الثمانية في احرام واحد قال بعضهم وليس ان يقرأ
فهما سورة الشمس والفتح للحديث فيه **قوله** نه ارتفع الشمس وهو
المعتمد والاختيار فعلها عند ضي رجب النفا **قوله** صلاة التراويح سميت
بذلك لانها الصلوات رضى الله عنهم كانوا يترججون فيها بعد كل اربع
ويطوفون في ذلك طوافا كاملا وذلك بما جاهدوا به لابلان صلى الله
عليه وسلم ولما نعت الطواف على اهل المدينة الشريفة مع حرصهم على مساندة
اهل مكة لشرفهم بهجرة صلى الله عليه وسلم ودفنه عندهم جدها
فاداهم اجتهدوا الا ان يجعلوا مكان كل طواف اربع ركعات فصلا
عندهم سنة وثلاثين ومع ذلك فعلها اهل المدينة عشرة واربعين افضل والمز
لهم من كان فيها ان في مزارعها وقت فعلها وله قضاءها ولو في غير
المدينة ستا وثلاثين بخلاف عكسه لان العبرة فيها بوقت الاداء وقد روي في فضلها
انما شهيرة منها ما ورد عنه عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من حرج
الليل في رمضان وصل في المسجد فصلى الناس بصلاته وامسوا يتحدثون بذلك
وكثر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الثالثة كثر الناس
حتى ضاق المسجد عن اهل مكة فلم يخرج اليهم حتى خرج الصلوة الفجر فلما صلى الفجر اقبل
عليهم وقال لهم انه لم يحق على شائكم الليلة ولكن خشيت ان تفرض عليكم صلاة
الليل فتعجزوا عنها قال عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يركب

في قيام رمضان من غير ان يامرهم بعزيمة اي توجب عليهم ذلك ثم توفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم والامر على ذلك في خلافة ابى بكر وصدر خلفه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما الرجل على
ابى بكر والنساء على سليمان بن خشيمة رضي الله عنهما الحديث **قوله** وهي عشرة ايام يقرأ
اهل المدينة كما امر وتس الجاعة فيها قال الجليبي والسري نحوها عشرين ركعة ان الرواتب
الموكدة في غير رمضان عشر ركعات ففرضت لان وقت جدد وتعتبر ففعلها
بالقراءة في جميع الشهر افضل من تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من الكتاب
الى المسند كما اعتاده اهل مصر وكذا تكرير سورة الرحمن وهل اتى على الانسان **قوله**
اوقام رمضان اي اوسنة قيام رمضان او نحو ذلك **قوله** لم تصح اي لم ينعقد
او مرد ان كان عامرا على ما والا وقت لا تغلا مطلقا وشبهها بالقريض بطلب
الجاعة فيها لم تغير عما ورد فيها **قوله** ووقتها اي فهي كالوقت ويندب تأخيرها
بين صلاة الغداة ولو كجموعة مع المغرب تقديما **قوله** النفل
ثم ان قسم تسن له الجماعة وقد تقدم في قول المصنف والصلوة السنوية الى
فجر وهو افضل من القسم الذي لا تسن له الجماعة لكن الرتبة افضل من التراويح مع
الجماعة فيها ولو صل القسم الذي لا تسن له الجماعة جماعة كان خلافا لا يري من
القسم الذي لا تسن له الجماعة تحية المسجد غير الحرام لداخله وان لم يركب الجلي
ذلم تشغله عن الجماعة ولا خافت فوت رتبة فيشغل الجماعة والرتبة ويحصل
توب النخبة ان اتواها والا فيسقط عنه الطلب وتكره اذا وجبت التوبة تقام او حل
المسجد الحرام ففعلها قبل الطواف ولا تسن النخبة للخطيب اذا خرج للخطبة
وخرج بالمسجد المندسة فلا تصح فيها التحية وبغير المسجد الحرام اذا دخله
من الطواف فيه فتحية بالنسبة للبيت الطواف وتحية ببيت المسجد الصلوة
فان لم يرد الطواف ندب فحقه تحية المسجد بالصلوة وتكره التحية بتكرار
الدخول ولو عن قربة وحصل بركعتين فاكتر في احرام واحد لان المعقود
يفرد صلاة قبل الجلوس وقد جئت به لان الا ان نقاها فلا يحصل له

توابعها بل يسقط عنه الطلب فقط وان لم تضر فيه النجاسة مع ما ذكرناه سنة غير مقصود بخلاف
 نيته سنة مقصوده مع مثله او فرضا وبذلك علم انها لا تحصل بركعة ولا بصلوة خاتمة
 ولا بسجدة تالية وتكبر وتقف بالجوارح الان يكون سجرا وجهلا وقصر الفصل قال
 قال شيخنا شايخنا والعهد فواتها بالقيام كما في الجوارح في باقي نية التفصيل قبل الاسنوي والنجيات
 اربع نية السجدة بالصلوة ونية الطواف ونية الحرام بالاحرام ونية منى بربح الجمار وزيد
 عليها نية عرفه بالوقوف ونية لقاء المسلم بالسلام ونية الخطيب بالخطبة ومنه صلوة
 السابح وهي اربع ركعات يقول في كل ركعة منها بعد القراءة سبحان الله والحمد لله
 والولادة الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرون وكذا في الرفع منه وفي السجود
 عشرون وكذا في الرفع منه وفي السجدة الثانية عشرون وكذا في الرفع منه فهذه خمس ركعات
 مرة في اربعين اية ومنه صلاة الاوتيين وتسمى صلاة الغفلة الناس عنها بسبب
 ان نوم او نحوه ذلك واقلها ركعتان واكثرها عشرين وغالبها وستة ومنه صلاة
 الاستخارة وهي ركعتان يترا في الاولى بعد لقائه قوله تعالى **وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ**
وَيَخْتَارُ وما كان لهم الخير الى قوله يعلنون او قل يا ايها الكافرون وفي الثانية
 قوله تعالى وما كان لهم الخير لمؤمن ولا مؤمنة الى ما هم او قل هو الله احد ثم
 تشهد وسلامه يدعو اسماء الشهادة وهو اللهم اني استخيرك بعلمك واستفقدك
 بقدرتك واسالك بفضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وتت
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا امر خيري في ديني ودنياي ومعاشي وعآية
 امرى عاجله واجلا فاقده لي ويسئل لي ثم يارك لي فيه ياكريم وان كنت تعلم
 ان هذا امر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعآية امرى عاجله واجلا فاصرفه
 عني واصرف عني وقدر الى الخير حيث كان ثم ارضني به ياكريم ويسمي حاجته
 ثم يقوم على الركعتين فابذل شرح صدره فلها والافلا ويبيدها مرات
 حتى يشرح صدره ومنه ركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء ولو سجد
 او يتبع فيها عقب التيمم والفعل ومنه ركعتا الزوال عقبه وركعتا النوبة

وركعتان

وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند دخوله وركعتان عند الخروج من
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان في المسجد اذا قوم من السفر وركعتان
 عند القتل ان امكنه وركعتان عند العقد على امرأة حال زفها اليه اذ يسكن لكل
 منها قبل الوقاع صلاة ركعتين ومنه غير ذلك ما هو في مطولات وى
 البدع المذمومة صلاة الرغائب وهي اثنتي عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة اول
 جمعة في رجب وصلاة مائة ركعة ليلة النصف من شعبان فلا تفتن من يفعل
 ذلك ولا حصر للنفل المطلق فانه **فصل** في بيان احكام شروط الصلوة
 الصلوة لصحتها في دوامها لان الشروط ما قارب كل معتبر سواء ولو لم
 يذكر المصنف قبل الدخول فيها لكان اولي وانسب وشبهت الصلوة
 بالانسان والركن كراسه والشرط كحياته والقبض كاعضائه والحيات
 كمنه ونحوه ويقال ما وجب للصلوة من اولها الى اخرها فشرط وما وجب في بعضها
 فركب وما سن وجب فبعض وما سن ولم يطلب جبره فنية **قوله**
 والشرط الخ انما عدل عن قول المصنف وشرائط مع استوائها لغيره
 لان شرائط جميع شريطة وليست مرادها لان معناها خصلة مشروطة
 فتأمل جميع شرط الخ قال الشمس البرماوى في شرح الفقه الاصول والشرط في اللغة
 يخفف شرط بفتح الراء هو العلامة وجميع اشرط وجميع الشرط **قوله** وهو لغة على ما
 ومنه شرط والاعية اي علامتها ويطلق لغة على امر بامر كل منهما في المستقبل
 فتدعى هنا صحة الصلوة على وجود شرطها فكانه يقول اذا وجبت الشرط
 صحة الصلوة كالوعلق الانسان طلاق زوجته على دخول الدابة ويصير عنه
 ايضا بالزمن الشيء والمترمة فلا الزام من جهة الشارع والالتزام من جهة الشرط
 عليه وهو الكلف فالشارع الزم اذا اراد الدخول في الصلوة مثلا ان يكون
 متطهرا والكلف الزم ذلك **قوله** وشرعا ما انتوقف صحة الصلوة عليه
 الى هذا تعريف بخصوص المقام وليس ذلك فلك من شأن التعاريف

قال ما انتوقف محبة غير عليه وليس جز منه كالصلوة هناك ان اولي وادعوه
ش مل بعد المانع وهو صحيح ولقرب هذا التعريف وسهولة عدك اليه عن التعريف
بانه ما يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو غير
المانع الذي هو لغة الحابل واصطلاحا ما يلزم من وجوده عدمه ولا يلزم من
عدمه وجود ولا عدم لذاته ويغايرها ما الب لا يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه عدم لذاته **قوله** وخرج بهذا القيد اي الذي ذكره بقوله وليس
جز منها فتأمل **قوله** الركن اي فانه شارك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جز
منها فالاركان ما هيها والشرط صفاتها **قوله** طهارة الاعضاء اي جميع البدن
من الحدث الاكبر واعضاء الوضوء من الحدث الاصغر فلو صلى وهو حدث لم تنفع
صلاته اذا كان قادرا على التطهير قال شيخنا وفي كلامه اي ان المراد بالحدث
الامر الاعتباري فتأمل **قوله** اما فاقد الطهورين اي الماء والتراب **قوله**
فصلاته صحيحة اي بسبب طهارة ما به صل غيرها ولا يصح الا اذا ضاق الوقت لانه
لحرمة نعم ان تيسر منهما في الوقت من اوله فله الصلوة من اوله فلو وجبت له
بعد ذلك وهو في الوقت وجب عليه اعادتها به وان لم تسقط به ثم يعيدها
فالثا والتراب في محل تسقط به **قوله** مع وجوب الاعادة عليه لانه لا يلزم من
كونها صحيحة ان تكون مغنية عن القضا الا ترى انه اذا تيمم بمحل يغلب
فيه وجود الماء فانه يلزم من القضا مع ان صلاته توصف بالصحة وحينئذ يلزم
من كون الصلوة تغني عن القضا ان يكون صحيحا لا عسكرا تقرروا عمل
ان فاقد الطهورين اذا كان جنبا فانه يقتصر في صلاته على قراءة الواجب
الفاتحة او بصلها من سبع ايات مثلا ويحرم عليه ان يقرأ غير الواجب الا اذا
انما الجنب له قراءة الواجب فقط الاجل صحة الصلوة وقراءة الرايد عليه
غير مفتقر اليه والحق العلامة الرمي تبعا لاولئك بقراءة الفاتحة من الجنب
ما لو نذر قراءة سورة مثلا في وقت معين وفقد الطهورين فانه يقرأها

مع

مع الجناية لتعين الوقت بالندى فتأمل **قوله** الذي لا يعفي عنه اما ما
يعفي عنه فلا يشترط الطهارة منه ومنه محل الاستحسانا ليجزوا ان عرق
ورصل الى الثوب ما لم يجاوز الصفي والحشفة كما **قوله** في ثوب اوبى
او سنان قال شيخنا لا يعفي ان لفظ الخمس في كلام المؤلف عطف على الحدث
فكلامه في طهارة البدن منه فاذا خال الثوب والمكان في التودي الى التكرار
منها بقوله بلباس طاهر المشار اليه بقوله وسيد كر المصنف هذه غير مستقيم
فتأمل والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما يلائق بدنه او ملبوسه كما ياتي
فيها وشمل البدن داخل الفم والنفق ونحوها اذا جعل داخلها هنا كظواهرها
بخلاف غسل الجناية لفظا امر النجاسة لا يعلم بها وجب عليها اعلانه ولو
ربنا في ثوب من ريد الصلوة مثلا او في بدنه نجاسة لا يعلم بها وجب عليها اعلانه
لان الامر بالعرف لا يتوقف على العيان كما ان الوراثة صبيبا في بصبية فانه
يجب علينا منعها وان لم يكن عيانا ولا يصح صلاة نحو قابض يده طرف
جبل متصل بنجس وان لم يتحرك بحركة لانه حامل للتصل بالنجس فكانه
حامل له ولا يضر جعل نحو طرفه على رجليه وان تحرك بحركة لعدم جعله لولو
كان طرفه متصل بسا جوار كلب مثلا وهو ما يجعل في عنقه او بحمار به
نجاسة في محل اخر بطئت صلاته على الاصح ان كان الحبل مشدودا بالناجوس
بخلاف ما لو اتقى عليه من غير شد فانها لا تبطل ومثله السيف ان كانت تخر بجره
والافلا **قوله** مستر لونه العورة اي نه اعلاها ولو عن نفسه وجوانبها كذلك
بحيث لا ترى من ذلك لامن اسفلها وان رويت بالفعل وما هنا عسكرا
ما في الحق نظر لاصلها غالبا وحسن ربا للون عن الحجة فقط فانه كرهه ولا
يكفي السترون نحو الحنا قال شيخنا ولعله استغنى عن شرط الجرم بنحو الباس
الا فتأمل **قوله** فان عجز عن سترها اي ولو بغير ثوبه على نجاسة هو
محبوس عليها **قوله** بلباس طاهر الخ هو ظاهر في غير نحو الطين والماء والكل

والصافي المتراكم على خضرة بحيث يمنع الروية ولو من نحو جلد او حبر لرجل وان
حرره عليه القدر على غير ما لا يلزمه فقطع ما زاد على العورة ويحتل شموله وهو
اقيد واذا صلي جازله الخروج الى الشط فيسجد فيه وان لم يشق عليه التجرد في الماء ولو كان
للمسبح راحة خضرة فيبقى الراس بحيث يستران الوقف فيها وجب لستر بذلك
عند فقد غيرهم بخلاف الوقوف في نحو خيمة ضيقة مثلاً فانه لا يكون فان خرجها
واخرج راسه منها وصارت محيطه بكفي الستر لها **قوله** ويجب سترها اي
العورة لا بقيد كونها عورة الصلوة كما هو ظاهر فتأمل ولو اخرج هذه الجملة عن
تقسيم العورة بعدها كان اولى **قوله** عن الناس اي الذين يحرم عليهم النظر اليه
والزمنهم غرض ابصارهم **قوله** في الخلوة اي ولو في ظلمة **قوله** الاحاجة الى هواراجع
الخلوة كما يدل له ما بعد ويجوز صوره الى اعيان الناس فيشمل ما لو اختلف الى
كشفها للاستنجاء بخضرة الناس فانه يجوز بل يجب ان خاف خروج الوقت
الا ان خاف خوض الماء في الجماعة والجمعة **قوله** وعورة الذكر اي الواضح
في الصلوة وكنت عند جنبه ومحاربه وعورته عند الاجانب جميع بدنه في الخلوة
السوتان فقط كما نبه عليه الامام واعلمه الزكي وهو المعتد **قوله** وكذا العورة
اي ولو مبغضة او خشي عورتها في الصلوة وعند المحاربه كالذكر وعند الاجانب
وفي الخلوة كالحرمة **قوله** وهو حرمة اي الكلام في الحرمة ولو خشي **قوله** ما
سوى وجهه وكيفية الخ اي فيجب ستر شعره وسها وقد يسها وكفى ستر
باطنها بالارض فان ظهر من عقبها شيء ولو عند ركوعها بطلت صلاتها
اما عورة المرأة اي ذكرا الامه ولو قال عورة الانثى في هذا وما بعده كان اولى
كما مر **قوله** وعورتها اي الحرمة **قوله** كالذكر اي كعورة في الصلوة وفي
الخلوة فهي ما بين سترها وركبتها وكذا الامه **قوله** والعورة بفتح العين المهملة
قوله لغة التقصير والاستعداد ونحو **قوله** على ما يجب ستره اي في الصلوة
او غيرها وجنبه فقوله وهو المراد هنا بيان لذلك بقريته الشارح في العورة

للصلوة

للصلوة وغيرها فحمل بعضهم له على خصوص الصلوة بعيد مناف كلامه فتأمل
قوله الرقعة على مكان ظاهر الخ الرديه ما يشمل الجلبوس وغيره كما ينشئ اليه
بعد المعنى انه يشترط في حصة الصلوة ان يكون المصلي واقفا على مكان ظاهر
ملاقى لبدنه حتى لو فرش بباطا او نحوه ظاهر على محل يتجسس صحت صلاته ولو
كثرت في الطريق على غير شرط ان يعلم المحل وان لا يتعمد المشي عليه وان لا يحصل
منه احد الجانبين رطوبة **قوله** بلاد في بعض بدنه خرج بلا بالملاقاة غير فانه
لا يضر نعم يغتفر ملاقاته نجاست جافة فارقتها حالا او رطبة والتي ما وقعت
عليه حالا من غير حمل ولو في مسجد لكن ان لم يزل على القاءها يتجسس المسجد واسع
الوقت وجب عليه القاءها خارجا وبطلت صلاته فان ضاق الوقت القاءها
في المسجد وكحل صلاته ثم يغسل المسجد بعد ذلك **قوله** باجتهاد اي بان
كانت مستند اليه علامة كصوت ديك بحرب وخطاطة بان يتأمل جرد
في الخطاطة التي فعلها اهل اسرع فيها عن عادته او لا بان كان ثم علامته يعرف
بها وقت ادائه المعتاد الى غير ذلك وورد بضاعة وسماع مؤذن ونحو ذلك
صحيح ويقدر على الاجتهاد وسماع مؤذن عارف في صحوة او روية الزوال
المعروفة وبينا الابرة لها رتبة **قوله** وان صادف الوقت اي وكذلك
كل عبادة لها رتبة وتعيد بما لا يتعد لها اذا صادف الوقت كالاذان والخطبة ونحوها
قوله استقبال القبلة اي لان اي الكعبة هو بمعنى جوبها وهو انما الجاذي
لجربها ان لم يكن فيها والا فلا بد من جوبها حقيقة او حكما ويشترط كونه
مرتفعا قدر ثلثي ذراع فاكثر ويجب كونه الاستقبال العين يقينا مع
القرب بمس أو روية حيث سهل بلا حائل غير متعبد به ومنه قد لا يعي
على مس حائط المحراب حيث سهل فلا يكفي الاخذ بقوله غير ولا باجتهاده
وطنا مع البعد ومع حائل غير متعبد به ويقدر قول للخبر عن علم نحو حيث
الابرة والمحارب المعتد به بل في بلاد الاسلام بان طرفة عار فلو واقفه

لا يجوز الاحتياط فيها جهة الا انها في معنى المعاينة بل بسبب او منتهى لا فيما ثبت
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى اليه مطلقا ويقدم ذلك على الاحتياط بالعلامة كالنجوم
ومنها القطب المشرق وهو نجم صغيرة بنات نقش الصغرى بين الجدي والقوس
وسمي بنجم الجاد والافرنيس بنجم قال علماء هذا الفن من نقطة تدور عليها هذه
الكواكب بقرب اليك ويختلف باختلاف اقاليم ففي العراق يجعل المصلي خلف
اذنه اليمنى في مصر خلف اذنه اليسرى وفي اليمن في يمينه كما يلي جانبه الايسر
وفي كشمير وراءه وفي حران وراء ظهره ولذلك قيل ان قبلتها اعد للقبلة وتلك
النجم والشمس والرياح فان لم يعرفها فله ان يراها سائلا عن اهل البيت عليه
تعلما حيث لم يكن عارف بحضرة عارف بعلم وحضرة سلم عدل بغير
ان اقرها عليها سلم عدل عارف قال شيخنا وعلمنا ذكر انه لو وقف صف
طويل في المسجد الحرام وفي غيره بحيث يزيد على محاذة حرم الكعبة انما يجب على
من نلاد على محاذة جوفها ان ينحرف في جهة خربها اذا اكتفى الجهة عندنا
فتأمل ذلك ولا تغتر ببعض العبادات الموهمة خلافه والله الموفق الى المصل
يقابلها اي وتقابل فتأمل قوله لا ارتفاعا صوابه لترتيبها واستدراكا
وكذلك قال في القاموس ومكة ربعته قوله واستقبلها بالصدر اي حقيقة
في الواقع والجالس وعرفاء الكعبة والناجدين يجب استقبال بالوجه مع القدرة
في استقباله على رفع راسه وبالاخص حين فيه ان يحجز عنه ذلك فانه يصلي
على حسب حاله لكن تلزمه الاعادة قوله من ذلك اي الاستقبال فتأمل قوله في سنة
الخوف اي النوع الرابع من صلاة الخوف ولو غير الخوف كما ياتي في ذلك التمام
القتال بين الكفار والمسلمين بحيث لا يستطيع احدهم المسلمين ان يترك
القتال فيجوز لهم الصلوة على وجه ليس بمفتقر الى الامن كالصلوة لغنى
القبلة وكالفراش والطعنات والخطوات المتوكيات ونحو ذلك مما ياتي
وذلك لقوله تعالى فان حفرتم فريالا او ركبا فان قال بغير استقبال القبلة وغير

مستقبلا
مستقبلا

مستقبلا قوله في قتال مباح اي كقتال الكفار والبغاة وقطاع الطريق ومثل
القتال المباح الفراء المباح كالطائر من ظالم او سبع او كفار رادوا على ضعفنا
او مقتصرين على عقوبتنا مثل قوله وضاع كائنات الصلوة او نفلها قال بغير
البهجة ويجري مثل ذلك في كل صلاة بخلاف فروعها كصلوة العبد والكسوف بخلاف
صلاة الاستسقاء وقضيتها كما قال الاذري انه لا يجري في الغائبة الا اذا خاف
فوتها بالموت وهو ظاهر فتأمل قوله وفي النافلة اي ولو وقتة وقيد
بها الا انها لا تنفي في الفرض فتأمل قوله على الراحة ليس قيد ولو استقم كان
اولى وهي في الاصل النافذة التي تصلح للرجل وقيل كل ما يركب في الابل ذكر كان
او انشى حكاهما الجوهري وقال الثاني هو من الفقه قوله ولو قصر او اقله
الي محل لا يسع فيه ند الجعة فتأمل قوله صوب مقصد اي فلا بد ان يكون
له مقصد معلوم فان الخوف لغیر القبلة عاملا لا يختار ابطلت صلاته
قوله ومن جبال الدابة اي في غير نحو هو دج او محمل واسع او محفة او نحوها
اما هؤلاء فان اتموا جميع الاركان واستقبلوا القبلة في جميع الصلوات جاز
لهم الفصل والواجب عليهم ترك كركب السفينة غير الملاح الذي له
دخل في سيرها ولا تصح صلاة الاخذ بزمام الدابة ان كان بها نجاسة ولو على
غير مخرجها واذا طيت نجاسة بطيبة بطلت صلاته وكذا نجاسته جافة
او تقارفا حال فتأمل قوله في ركوعه وسجوده اي وكذا جلوسه بين سجدة
ويستقبل القبلة فيها اي في ركوعه وسجوده وكذا جلوسه المذكور لشهوه
ذلك عليه وفي اهله كما رتبته بمعنى الترخي فتأمل قوله الا في قيامه اي ومنه
الاعتدال فتأمل قوله وتشهد اي وسلامه ربما ذكر انتظم قولهم انه يستقبل
في اربع وعشرين في اربع فصول في بيان اركان الصلوة وحقيقتها وما يتبعها
قوله ثمانية عشر بلسان هذا طريقه من عند الطائفة في محالها لا بوجوبه
الخارج وعدلها ان كان كصاحب البيت وعداها في الروضة سبعة عشر

باستفادته الخروج وعدا بعضها تسعة عشر يجعل الخشوع دكنا وبعضهم عشر
 بعد المصلي دكنا والمعتد الها لبت الكافا وانما نية الخروج سنة والطمانينة هيئة
 قاجم لكن واجبة للاعتد به فتلخص فيها ثلاثة عشر كما في المنهاج وغيره وهو
 المعتد وعلى كل فلا بد من الطمانينة وحسينة فالخلاف لغضبي فتأمل **قوله** وهي اي
 النية شرعا وما لغة فهي مطلق القصد كما مر وانما بدلها لان الصلوة لا تنفقد
 الا بها ولذلك قيل انها شرط لان الشرط مكان خارج الماهية ودرجاتها وان كانت
 محصلة لغوها فهي محصلة لنفسها كالشاة ناربعين فانها تظهر نفسها وغيرها
قوله ومحملها القلب وهي فلا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما فيه كان نوى الظهور
 فسوق لسانه الى غيره وسمي قلبا لتقلبه في الامور كلها اولانه خالص ما في اليدين
 وخالص كل شيء قلبه اولانه وضع في الجسد مقلوبا وهو لم ضويري الشكل قبل
 في الجانب الايسر في القلب فتأمل **قوله** لو قال شخص لا خير من فضلك ولا على
 دينار مثلا فيصل هذه النية صحة صلاته ولم يستحق الدينار ولو نوى الصلوة
 ودفع الغريم مثلا صحة صلاته ولم يستحق لان دفعه حاصل وان لم ينو بخلاف
 ما لو نوى بصلاته فرضا ونفلا غير نية سنة وضو لتشريكه بين عبادتين
 لا تندرج احدهما في الاخرى ولو قال صلى ثواب الله والله رب من عتاقه صحت
 صلاته بخلاف الفخر الرزي **قوله** فان كانت الصلوة فرضا الخ هذا فان الفرض
 من الصلوة لا الخمسة ومثله في ذلك فرض الكفاية لما اذا كان عارضا كذا في اختيار
 بين نية الفريضة او النذر **قوله** وجبت نية الفريضة اي ولو في المعادة وصلاته
 الصبي واعتمدا العلامة الرمي عدم وجوبها في صلاة الصبي ورفق بين النية والقيام
 بان ترك القيام بمحو صورها فتأمل **قوله** وقصد فعلها اي تنميين اي
 تنميين عن سائر الافعال **قوله** وتعينها اي لتنميين عن سائر الصلوات
قوله وتعينه اي لا منه القلبية والبعدية فلا بد منها كسرها ما النفل
 المطلق فغير قصد الفعل فقط للحصول بها وليحق به ذر سبب يعني عنه

غير

غير كنية مسجد وسنة وضو واستحارة واحرام ودخول منزله وخروج منه
 وغير ذلك ويصح الادانية القضا وعكسك لفدرا وبقصد غير معناه وتندب
 الاضافته اليه تعالى خروجه جنة الخلافة ذكر اليوم والشهر وعدد الركعات
 ولو غلط في ذلك لم يضر الا في عدد الركعات فقط وفيه فوات لا يشترط
 وحقق ان يتوب ظهر يوم كذا او عصر مثلا بل كنية نية الظهور والعصر مثال
قوله لانية النقلية اي لا يجب بل تيسر خلا فالتن اوجيها **قوله** القيام اي
 في الفرض ولو مندلا وعلى صورته كالمعادة وصلاح الصبي والمروء بان يكون
 منصبا بحيث لا يكون ما يلا الى احد شقيه ولا منحيا الى جهة امامه او خلفه
 بان يصير الى اقل الركوع اقرب تحقيقا في الامام وتقديره في غير وجهه
 فيصير ان كان في القيام اقرب منه الى اقل الركوع او على حوسوا قال المشاعر
 في اي للغير نية على فرض **قوله** وترك الفرض ما هو مستقيم عجيبت لم لا عقل وفهم
 يري هذا الكمال ولا يقوم ويجب ما يتوقف عليه كعصا ونحوها ولو باجرة فاصلة
 عما يعتد به في الفطرة ولا يضر استناؤه الى نحو الموازين لسقط بخلاف ما استند الى
 شيء بحيث تكون رجلاه من فوعتين فانه لا يفتح وهو افضل الاركان ثم التجرد
 ثم الركوع فان قلنا لم قدم النية على القيام ومعلوم انه لا ينوي الا بعد القيام قلت
 اجيب عنه بان النية في الصلوة كذا مطلقا وهو ليس كمن الا في الفرض فقط فلان
 قدمت عليه وايضا القيام لا يكون ركنا لا بعد النية وقبله يكون شرطا للركنا
 فتأمل **قوله** فان عجز عن القيام اي بحيث تحصل له شقة تذهب خشوعه
 او كماله وهي المرادة بقول بعضهم بحيث تحصل له مشقة شديدة **قوله**
 فعلى كيف شافانه عجز عند صلى مستلقا ويجب عليه ان يترك راسه الى
 ركوعه وسجوده فان عجز عنه حرك اجفان عينه فان عجز عنه ذلك اجري
 اركان الصلوة على قلبه لا تسقط عنه ما دام عقله ثابتا **قوله** وقصوده
 مغترشا افضل له من تربيعه وتربعه افضل من تدرج عليه مثلا **قوله** تيكرة الاحرام

الحق لو قدمها على العام كان أولى وانسب وسميت بذلك لانه يحرم بها على المصلي
مكان حلاله قبلها من مفسدات الصلوة كالأك والشرب ونحو ذلك **قوله**
الله اكبر اي يقطع الحزقة ويجوز وصلها ان سكن ما قبلها والله اكبر والله الجليل
اكبر ولو لم يقطع الحزقة من الله ومن اكبر لم تنعقد صلاته لانه ينقلب لفظ الخبر
الانشائي الى الاستفهام ولو قال الله اكبر بزيادة او ساكنة او متحرك
بين الكافين لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو اكبر لم تنعقد ايضا كما في الكفا
ولو زاد الف بعد الباء ان قال قل اكبار لم يقطع ايضا سواء فتح الحزقة او كسر
لان اكبار بالكسر اسم من أسماء الحيف والفتح جمع كبير يفتح الباب والكاف وهو اسم
الكبير ومنه قال ذلك منعه الكفر والعبادة بالله ولو شذبا الباء اكبر من كافي القضاة
بن رزين في تناوبها لا تنعقد ولو كرر الراء اكبر فمقتضى كلام اهل اللغة عدم الاعمال
لان الراء عندهم حرف تكرير كما قال الزجاج وهو المقتدر وابد الحزقة اكبر وانقرض
العام دون الجاهل ولا يضر الفصل بين الكلمتين بادة التعريف ولا يوصف لم يصلح
قوله ونحوه اي من كل ما فيه تغير احد اللفظين كما الله اكبر واعظم **قوله** الله اكبر الخ
اي يلفظ اكبر قائما صح ان قصد عند لفظ الله الابد والافلا ولا يندب تكرار التكبير فان
كرره فقال صاحب التخليص رتبة القاضى ابو الطيب والبقوى ونقله عن النجاشي وامام
الحرمين والقرني في البسيط ومحمد بن يحيى عن الصحاح كافة انه يدخل بالاول وتارة يخرج بالا
شقاع وصورتها ان ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلوة ولا ينوي الخروج منها من كل
تكبيرتين فيما الاولى دخل في الصلوة وبالثانية خرج منها وبطلت فلولا ينوي بالتكبير
الثانية وما بعدها افتتاحا ولا دخول ولا خروج ولا قول بالاولى وتكون مائة التكبيرات
ذكر لا تبطل به الصلوة ولا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله لا بقصد التبرك فقط **قوله**
ترجم عنها اي بخلاف الفاتحة فلا يترجم عنها لان القرآن محض والعجاء متعلق بالغة
العربية فلا يجوز العدول بها الى غيرها **قوله** باي لغة وان لم تكن لغة النازي **قوله** ترجمته
التكبير بالفارسية حذاي بزرگ ولا يفي حذاي بزرگ لانه لا يترجم التكبير الى الله اكبر قال

العلامه الخطيب وقال بعضهم ترجمته بالعجمية حذاي بزرگ ترست **قوله** ويجب ان
النية اي ما وصفها السابقة **قوله** بالتكبير الخ قال شيخنا اي بجزئ منه ويكفي تفرقة
الاصناف على الجدة انتهى قال العلامة الرافعي بعد قول المنهاج بالتكبير اي بجميع تكبير
النحو لم لانه اول فعل الصلوة فوجب مقارنتها لذلك **قوله** فاختار الكتاب اي اقتد
بالاولين في تسامحهم بذلك قال العلامة ابن الرفعة وهو الحق وصوبه البكي انتهى قال
العلامه الخطيب ولها السورة **قوله** الوسوسة عند تكبير الاحرام من تلاعب الشيطان
وهي تدل على خيل العقل بقصص الذين **قوله** مستحضر للصلوة الخ قال شيخنا
هو بمعنى الاكتفاء باقتراها بالجن المتقادم والوجه انه غير ذلك فراجعه وقابل **قوله**
قراءة الفاتحة اي المنفردة وغيره في حال الانتصاب للقيام ولو نقل حقا او نقلها ونظرا
في المصحف ان نحو ذلك كما في شرح الروض وغيره فلا يقطع قراءة شيء منها قبله ولا بعده
وتجب قراتها في كل ركعة من الصلوة السرية والجهرية فمقتضى كلام امام يجمع تحمله عن
مسبوق بجميعها وبعضها وذلك لخبر الاصله لمن يقرأ بفاتحة الكتاب **قوله** اوها
الخ وقال شيخنا والآخر هذه الجملة غني ما بعدها كان اولي مع انما ياتي تكرارها لها الا ان
يقال انما ياتي تفصيلها فاقام **قوله** ان لم يحفظها الخ ليس قيدا بل مثله وجود
المقضى او النظر في المصحف ونحوه فتعبد بالحفظ جري على الغالب او يقال
مراده بعد الحفظ عام من غيرها باي طريق في الطرف فاقبل **قوله** اية منها
اي الفاتحة لما روي انه صلى الله عليه وسلم علم عبد الفاتحة سبع ايات واعدها اية منها وهي
اية من كل سورة الا اية الاحماج الصبابة رضي الله عنهم على اثباتها في المصحف بخطه اقول
السور سورة براءة دون الاعتذار وترجم السور فلولا لم تكن فراثلا اجاروا
ذلك ولو كانت للفصل كما قيل لتثبت في اول براءة ولم تثبت في الفاتحة قال
العلامه بن حجر كابن عبد الحق والخطيب وتحريم التسمية اوها وتكره في اثباتها
فان قلت القرآن لا يثبت الا بالتواتر قلت محله فيما ثبت قرانا نطقا اماما ثبت
قرانا حكما فيسكني فلفظي وايضا اثباتها في المصحف بخطه من غير تكرير **قوله**

كالتواتر فان قيل كانت قرأنا لكفرنا فها قلنا ولولم تكن قرأنا لكفرنا مثبتا وايضا لا
 لا يكون بالظنيات فتأمل **قوله** او شديدا الخ هو عطف خاص كما قال شيخنا وفيه نظر
 لانه يقتضي ان الشديدا جزء من الفاتحة وليس كذلك بالشديدات هيئات لها
 ولذلك قال في المحرر ويجب رعاية تشديد بدايتها وجيئة فالمناسب ان يكون عطفها
 فتأمل **قوله** ثم تصح اي ويجوز ايضا ان كان عامدا على ما سوا غير المعنى ولا **قوله** ولا
 اي وان لم يتعمدا ولم يغير المعنى وجب عليه اعادة القراءة اي قبل ركوعه فان ركع
 قبل اعادتها بطلت صلاته ان كان عامدا عاملا ولا لم تحب دكته **قوله**
 ويجب ترتيبها الخ اشار به الى بعض شروطها وهي التعيين والترتيب والترتيب وسماع
 النفس والاستيعاب والمقارنة وغير ذلك **قوله** وجبتهما الخ هذا ادخل فيه في رواية
 الترتيب ولذلك هو ساقط في بعض نسخ المتن فتأمل **قوله** على نظمها فلو قدم كلمة
 منها على الاخرى وجب استيفاء جميع الفاتحة ثم لو قدم نصفها الثاني ثم ابدأ
 بالاول ولم يقصد به التكيل على النصف الذي بدأ به واستمر فيها الى اخرها اعتدائها
قوله في غير فصل اي بسكوت طويل عمدا ما لم يكن لعذر بان نسي اية فكت
 طويلا عمدا لا يتذكرها فانه لا يضر على المعتمد وقصيرة قصد به قطع القراءة قل
 شيخنا او يذكر ولو منها في غير ما ثابتي **قوله** بين ما والاها كان الاولي ان يقال بين
 اياتها او كفها **قوله** قطعها مع العذر وان قل الذكر كما طس حمدتها فكانت اشارة
 فيندب له الحمد ويستأنف قراتها وجوبا كما بين المأموم وكان فتحه عليه اذا توقف
 واستصحب عليه مع قصد القرآن وحده اوسع الفتح وكسوا لجنة اذا سمع من امامه
 ايتها والاستعاذة من النار والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع منه اية اسمه
 او نحو ذلك **قوله** ومن جهل الفاتحة او لم يعرفها اي لم يحسنها وقت صلاته
 وتعدت عليه الى اخره هو عطف تفسير فتأمل **قوله** لعدم معلوم بان لم
 يوجد لم يقدر على ما يصلح اليه قبل خروج الوقت بما يجب حرفة الخ ولم يقدر على
 اجرة طبها منه **قوله** مثالا الخ اشار به الى عدم نحو مصحف فتأمل **قوله** او يذكر

اوسعة انواع منه ليكون كل نوع مكان اية منها نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشرنا
 لم يكن هكذا اوردوا ليعلموا ان الذكر يجب عليه تقديم ما يتعلق بغيره الاخره بالعبودية
 فبهم على ما يتعلق بالدنيا حتى لو كان يحسن ما يتعلق بغيره الاخره بالعربية وما يتعلق
 بغير العربية قدمه **قوله** عن حروفها اي الفاتحة والبدل شامل للقرآن والذكر والدعاء
 ولا يشترط مساوات الايات والانواع المذكور والدعاء ولو شرع في البدل وقد عرفت على الفاتحة
 قبل فراغه لزم منه كماله في العباد وغيره وحروفها مائة وتسعة وخمسون بقراءة مالك
 بالالف كما قال الحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالالفاتح والوصل والحرف
 المشدد من البدل كالحرف المشد منها والحرف من منه كالحرف المشد منها لا عكسه ولو
 قدر على بعضها وبعض غيرها التي بعضها في محله وبالبدل في محل العجز عنه سوا
 تقدم او تاخر او توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كرهه وكذا على بعض القرآن
 قال شيخنا بخلاف بعض المذكور وهو رافع فتأمل **قوله** وقف تعد الفاتحة اي
 توسط القعدة فظنه لان الميسور لا يسقط بالمعسور ومثله الشهد والقنوت ويندب
 ان يقف بعدها ايضا لسورة كما قال الاسنوي وهو ظاهر وانظر هل يجب على الوقف
 تحريك لسانك في الاحرام او لا قال شيخنا الشبر المسمى لا يجب التحريك فراجع
 الركوع وهو لغة مطلق لا حنا وقيل الخضوع وهو من خصا يصرفه الله كما
 قال العلامة بن حجر في شرح العبادات الحمزية لان الاسم السابقة لم يكن في صلاتهم كقول
 وغيره رضي الله عنه قال اول صلاة ركعتها فيها العصر نقلت بارسول الله ما هذا
 فقال هذا امرت رواه البزار والطبراني في الاوسط ووجه الاستدلال منه انه صلى
 الله عليه وسلم صلى قبل ذلك الظهر وقيل في صلاة يومه لا قبل فتكون الصلاة
 السابقة منه ونقله الجلال السيوطي ايضا في الخصائص الصغير وما قوله تعالى في حق
 من عليه السلام ذكرني مع الركعتين فصلاه صل مع الصلدين كما قال المفسرون
قوله لقيام خرج به القاعدة فاعل ذكره ان ينبغي بحيث يحاذي جهته امام يمينه

واكمل ان يحاذي جهته موضع سجوده فتأمل **قوله** معتدل الخلفه اي بالفعل
ويعتبر غيره **بقوله** ولوراد الخ قال شيخنا الاحاجه اليه مع لفظ قد فتأمل
انتهى واقر العله دفع به توهم وجوب الوضع المذكور فتأمل **قوله** وكل الخ
اي كل ركع الاكل كونه او ما بطرفه اي ان يحجز عن الاخذ مطلقا **قوله** وكل
الركوع الخ فلو ترك الاكل كره له تركه كما قال العلامة الخطيب ونصب سابقه
كان لا بد ان يقول ونصب ركنه الملازم لنصب سابقه فتأمل **قوله** ويجي
سكون بعد حركة اي بحيث ينفصل رفعه من ركوعه عنه هو به ولو قال في
سكون بين حركتين كان اولي واظهر ولكن المراد من العبارتين واحد فتأمل
قوله يجعلها هئية الخ هو القدر كما مر في الاشارة اليه **قوله** الرفع الخ لو اسقطه
لكان اولي ونصب لان ليس في الاعتدال فتأمل اللهم الا ان يقال صرح
به للزومه للاعتدال فتأمل **قوله** والاعتدال وهو لغة المساواة **قوله** وقصود
عاجز الخ لو اسقط لفظ عاجز كان اولي واظهر اذ اعتدال القادر ونية النقل
اذا صلي قاعدا او مضطجعا كذلك لان يقال يدي بالاعاجز لان القادر يجب
عليه انه يصلي النقل نقيض فتأمل **قوله** السجود وهو لغة الانخفاض والتواضع قيل
التطامن والميل وقيل الخضوع والتذلل **قوله** مثنى الخ انما كرر دون غيره من
الاركان لانه موضع تواضع بوضع اشرف الاعضاء على اسافلها وهذا كان نقل
من الركوع ولانه محل اجابة الدعاء وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات **قوله** وقوله
مباشرة الخ فادبصر مع حائل لغيره عند ولا على متصل به يتحرك كركعة في قيام او
تعود ولا على جز به مطلقا او غيرها ومنه قطي آيتين او نحوها **قوله** لو خلق له اليدين
واربع ايدي واربع ارجل فليجب عليه في السجود وضع بعض حل في الجهتين ما
بعد ما اول الذي يظهر انه في نظره ذلك فان عرف الزايد فلا اعتبار به والاكتفا
في الخروج من عهدة الواجب بوضع بعض احدى الجهتين وبعض يدين وركبتين
واصابع رجلين اذ كانت كلها فان اشتبه الزايد بالاصلي وجب جزاءه كل منهما

هكذا

هكذا قال بن حجر الخطيب ونقل العلامة بن قاسم في شرحه في حاشي التلخيص انه قرر
في درسه ان التشبهين يكفي وضع احدهما لان المأثور به السجود على سبعة اظفار
وهو حاصل بذلك ونقله عنه فتدبري والده ايضا **قوله** هو به الخ هو بضم الهاء هو
هو كضرب يضرب بخلاف الهوى بهوى لعلم يعلم فهو معنى احب **قوله** ثم
جهته الخ وليس ان يضع جبينه ايضا **قوله** وانقر الخ اخره انما عبر بالواو اشارة
الا انه ليس وصفه مع الجهة وكشفه ايضا كما قال العلامة الراسي كان حجر وجنين
فلا يكفي وضع الانف وحده لان المقتر هو الجهة ولو طال وصار يمنعه من وقوع الجهة
على الارض مثلا وجب عليه وضع نحو خذعة تحت الجهة ليجد عليها حيث كان
التيكس بذلك والاكتفاء بالسجود على الانف وحده والاعادة عليه كما قالوا في نحو
الحبلى في القائل لا تتمكن من السجود لا بوضع نحو خذعة وسادة مثلا ومير عليها
ذلك ان حصل منه التيكس والا فلا وهذا فتدبر في رتب العبادي **قوله**
بحث يقال الخ تفسير الطمانينة بذلك لا يستقيم لان في التحامل المذكور بعد
والانقد تقدم انها سكون بعد حركة او سكون بين حركتين وخرج بالجهة
بقية الاعضاء فلا يجب التحامل فيها على المقدر ولا كشفها اتفاقا بل كره كشف
الركبتين للذكر **تنبيه** الجهة من شعر الراس الى شعر الحاجبين عرضا وما بين
الصغين طولا **قوله** واقوله الخ هو تفسير الطمانينة وليس هو عين الجوارح
فتأمل **قوله** بالذات الوارد فيه وهو رتبة اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني
وهذه في وعافين زاد الغزالي واعف عني والمتولي يد هبلي قلبا تقيا تقيا ومنه
الشرك بربا الكافر ولا شقيقا **قوله** فلو لم يجلس اي خلافا للامام الخ اي يثوي
بدليل ما بعده **قوله** لم يصح اي خلافا للامام اي حنيفته في النقل وشي عليه لم يقر
في روضة وهو مرجوح **قوله** والثالث عشر الخ قال له ما بيني وفي المعنى انه يقع اثنا
عشر ركع مع عشر ركعتين الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاثرين وطال
في بيانه فراجع **قوله** الجلوس لا يضري في فرض او نقلا بخلاف الجلوس الاول فان رتبته

كما يأتي قوله الذي بعقبه السلام دفع ماله في سبيل الله في سبيل غير فيد عليه السلام
والجدة مثلا فادبا الاخير ما يقبضه السلام المعبر سوا قبله غير او لا قوله الشهد
فيه الخ سمي بذلك لاشتماله على الشهادتين في باب تسمية النبي باسم جبريل وفرض
في السنة الثانية من الهجرة وقيل غير ذلك **قوله** واقل الشهد الخ فلا يجوز حرفه ولا
تشديده فلو اسقط التنوين من سلام عليكم فانه يضر خلافا للعلامة بمجرى الابدال
كلمة منه في غيرها ويجب ترتيبه فان لم يترتب لم يقصد به ان اختل به المعنى ويجب سماع النفس
به كالفاتحة وقرآنه قاعدا لا العذر ويجب ان يكون بالعربية حيث كان قادرا عليها
ولو بالتعلم ويجب سوا الله فان تخلله غير لم يقصد به ايضا الا ما ورفيه الاكل ولا
يضر زيادة بآية الله قيل انما لا الهم في عليك ولا وسعه لا شريك بعد شهادة
استقام **قوله** واشهد الخ زيادة الواسع اشهد في الاكل فيكون احدهما انما قال شيئا
وفي حاشية شيخنا انه لا بد من الواسع **قوله** رسول الله في زيادة لفظ الواسع لا اكل
فيكون رسول قال شيئا ولا يضر سقاه شدة الرابح خلق شدة لا الله الا الله فنام
قوله التحيات الخ وهي ما يحيى به من قول او فعل والقصد بذلك التنازع على الله تعالى
بانه ماله لجميع التحيات في الخلق لان كل ملك من ملوك الارض كان يحيى بنحية من بنحية
مخصوصة قال شيخنا في معارج وقركات تحية العرب بالسلام وتحية الكاس في سجود
وتحية الفرس بوضع اليد على الارض وتحية الحبشة بوضع اليد على الصدر وتحية الجبل
بتنكيس الراس في قول بان يسرى وتحية النوبة برفع الاصبع مع الدعاء وغير ذلك
وجعلت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميع ما دون غيره **قوله** اما البركات اي النيات
قوله الصلوة الخ المراد بها الصلوة المحسنة وقيل كل صلوة وقيل الرحمة وقيل الدعاء
الطيبات الله المراد بها الاموال الصالحة وقيل بالطيب ضد الخبيث **قوله** ذكر الغشني
في شرح الاربعين انه ورد ان الجنة مشجرة اسمها التحيات وعليها طائر اسمه المباركة وتحتها
عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك الطائر على تلك الشجرة
وانفس في تلك العين ثم يخرج منها وهو يفيض اجنته فيقطر الماء من عليه فيخلق الله

مكمل

في كل صلاة ملك سينفخ لها الى يوم القيامة **قوله** السلام عليك الخ معناه اسم الله
تعالى عليك او السلامة من التقليل او غير ذلك من تقدم في الخطبة من جمع **قوله** وبركاته
اي عليك **قوله** السلام علينا اي الحاضر من امام وماموم وملائكة وانس وجن وغيرهم
وعلى عباد الله جمع عبد **قوله** الصالحين جمع صالح وهو القائم بما هو عليه من حقوق
الله وحقوق عباد الله وما قول البيضاوي هو الذي صرفه عمر في طاعة الله تعالى وما الذي
رضاه ليس على ما ينبغي لاقتضائه ان من طرف عمر لانه عمر في عمل المعاصي ثم تاب توبته
صحيحة وسلك طريق السلوك واقام بحق ملك الملوك لا يسمى صالحا ومنه البين انه زجه
السقوط فنام **قوله** قال القطب الرباني سيدي عبد الوهاب الشافعي في كتابه المنى
بالكبريت الاحمر واعلم اننا لم نقف على رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في حكم تشهد
الذي كان يقول في الصلوة هل كان يقول مثلنا السلام عليك ايها النبي والسلام على اهل
لا يقول شيئا من ذلك ويكتفي بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فان كان
يقول مثلنا وامرنا ان نقول ذلك فله وجهان احدهما ان يكون المسلم عليه هو الحق
عز وجل وهو من صرح عنه كما في سماعه من حماد والثاني انه يقام في صلواته مقام الملائكة
ثم يحاطب نفسه في حيث المقام الذي اقيم فيه من حيث كونه نبيا فيقول السلام عليك
ايها النبي مثل فعل الاجنبي فكان جرد من نفسه شخصا اخر كما قال ان محمدا رسول الله فلم
يقول في الصلاة الاصلية انما هو من النبوة كما هو من النبوة كما هو من النبوة كما هو من النبوة
اذكر الرسالة بعد النبوة لينظر اختصاصه على من ليس له مقام الرسالة في عباد الله تعالى
النبيين وما قوله في شهد بن عباس رضي الله عنهما سلام عليك ايها النبي بالتمكين فهو
انه راعي خصوص حال كل مصل في اسلام منكر ياخذ كل مصل منه على حسب حاله في مقام
السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ومقام السلام على نفسه وعلى الصالحين من عباد الله تعالى
وكذلك اختص بترك تكرار لفظ الشهادة في الرسالة واكتفى بالواو وما فيها من قوة الاشهاد
واسقط في هذه الرواية ذكر لفظ العبودية لتضمن الرسالة لها قائل يا اخي هل الحل
فلك لا تكرر تجده في كتاب الله يقول هك **قوله** الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم

اي لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلو على النبي صلى الله عليه وسلم وعلو على محمد صلى الله عليه وسلم
 على محمد ويحوز هذا ايدل محمد النبي صلى الله عليه وسلم والرسول لا يغيرها واكمل اللهم صلى على محمد وعلى
 محمد كما بركاتك على ابراهيم وعلم ابراهيم وبارك على محمد وعلى محمد كما بركاتك على ابراهيم وعلم ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد والابراهيم اسماعيل اسحق وادهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 بالذكر لان الرحمة والبركة لم يجمعها النبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت
 وحميد بمعنى محمود وفواهم وافعالهم ومجيد بمعنى ماجد وهو من كل شرفا وكما
 كل الايمان بعد ابراهيم عليه السلام ولد اسحق واسماعيل فلم يكن من نسله الانبياء
 عليهما السلام قال ابن ابي بكر الرزي ولعل الحكمة في ذلك تفريده بالفضل
 فهو افضل الجميع قال العلامة بن قاسم نقلا عن المهدي واشهر هذا زيادة سيدنا محمد
 وفي كونه افضل نظر في حفظي ان الفريدين عبد السلام نباه على افضل سلوك الادب
 امر مثقال الامر فعل الاول يستحب دون الثاني واعتمد الجليل المحلي في غير الرابع والشرع
 الافضل زيدا وكذا قال في حديث لا تسيد في صلاةكم بالمثل تنهي قول روجيه
 ذلك ان فيه امثال الامر وزيادة **قوله** وهو كذلك هو المعنى **قوله** وقوله السلام عليكم
 ولا يجوز اسقاط حرف من هذا وايدل حرف من غيره ولا وجوب تقاضا بين الكلمتين
 لا نحو السلام نعم ان قال المسلم بكسر السين او فتحها مع سكون اللام او فتحه مع صد
 به السلام كفي **باب** يحكي السلام الحسن عليكم او عليكم او عليهم او عليهم
 او عليها او عليهم بل في صور الخطاب تبطل ان تهن ويحوز والسلام لانه سبق شي
 يعطف عليه بخلاف التكبير فانه لا يتبع وهل معنى السلام عليكم الله معكم او الله
 عليكم وسلمت منكم وامنتم منكم وامنتم منكم وامنتم منكم وامنتم منكم وامنتم منكم وامنتم منكم
 او اتمتم في امان الله ونحو ذلك افعال ثمانية اصحها الاول **قوله** بيمين اي في الاصل والاول
 اي في الثانية مستديرة كل منها لجهة القبلة وينتهي بها مع استنهاها الالتفات وجوبا
 والثانية ندبا ويسجد للسجود **قوله** نية الخروج الى سر جوحا كما قال الشافعي **قوله** هذه
 الوجه اي عدم نية الخروج فتأمل **قوله** هو الاصح اي قياسا على سائر العبادات والال

النية لا تشمل وهو المعتمد فتكون مندوبة عند ابتداء الاولى رعاية للقول بوجوبها
 فان نوى قبل الاولى بطلب صلاته او مع الثانية او في انشاء الاولى فانت لنية ولو قصد
 الخروج من صلاة غير الذي فيها بطلت ان كان عامدا **قوله** ترتيب الاركان وفي بعض النسخ
 ترتيبها بالظهير بدل الاركان فلو قدم ركنا منها على محله وجبت اعادته فيه ان لم
 يبلغ مثله والاقام مقامه وتدارك البداية من صلاته ولا تبطل الا اذا قدم ركنا فقلنا
 على غير عالما عامدا **قوله** عما ذكرناه اي على الوجه الذي ذكرناه في عدها المشتمل
 على وجوب قرن النية بالتكبير سيأتي منه الخ كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء
 لان ما ذكره المعتمد مشتمل عليه صريحا او ضمنا ولو قال المشتمل على كذا كان أولى من
باب التكبير الاحرامى وجعلها مع القيام قبلها من تيب فالقيام بقدر
 الطائفة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط الاعتناء بقراءة الفاتحة ولا يضر
 قراءة بعضها في الركن فالترتيب مرد فيها عند ذلك **قوله** الاذل هو بالذال
 المعجمة ويقال له الاذنين والتاذين وهو ما خوذ من الاذن بفتح الذ والهمزة
 وهو الاسماع الناشئ من الاذن التي هي الال السمع لانه يلقى الشيء فيها وهو
 افضل من القامة ولوجع الامامة والاصل فيه قوله تعالى واذا نادى اليك الصلوة
 الية وخبرني داود ياسنا وصحبه عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنه
 انه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يقولوا لله فاعلموا ان الله
 لجمع الصلوة طاف في دارنا ثم وجعل يحمل ناقوسا في يده فقلعت له يا عبيد
 تبسع هذا الناقوس فقلت وما تفعل به قلت ندعو اليه الصلوة فقال الله
 على ما هو خير لك من ذلك فقلت بلى قال تقول الله اكبر الى اخر الاذان ثم
 تاخر عن غير بعيد ثم قال ونقول اذا اتممت الصلوة الله اكبر الله اكبر الى اخر
 الاقامة فلما اصبحت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاجبتني بما ريت فقال لها
 لربنا حق وان شاء الله تعالى ثم مع بدل فالق عليه ما ريت فلما انزل
 امنوا فانك فقلت مع بلال وجعلت القية عليه كلمة كلمة وهو يؤذن به

فسمع عمر بن الخطاب ذلك وهو في بيته فخرج يجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق
يخبر القدر رب مثل ما راي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعله محمد بن الحنفية لا يقال
ليشكل عليه ان الاحكام لا تثبت بالرواية الا فانقول ليس مستندا الاذن الرواية وثم
واقفنا زول الوحي فالحكم ثبت به الالهام وهو الاقامة من خصايس هذه الامة كما ذكره
الحلال السيوطي وشرع في السنة الاولى للهجرة وقيل في الثانية قال شيخنا الشيرازي
ويكفر جماعة عنه لانه معلوم من الدين بالضرورة وهو سنة كفاية في حق الرجال
وقد يكون سنة عين وذلك في حق المنفرد وان بلغه اذان غير حيث لم يكن
موعدا به بان سمعه من مكان واراد الصلوة فيه وصلى بالفعل فلا يندب له الا
اذ لا معنى له واذ السن للمنفرد والاذات سن لرفع صوته به لا بموجب دفع
فيه جماعة فلا يرفع صوته وان لم يرفع فوا على المعتمد عند العلامة الرضائي قالوا وانما
لم يجب لانه اعلام بالصلوة ودعا اليها ولانه صلى الله عليه وسلم لم يذكر في الثانية الجمع
ولكونه واجبا لما ترك بالجمع الذي ليس بواجب واقل ما تحصل به السنة ان يشر
جميع اهل ذلك الموضع حتى اكتمل اذان كل جانب واحد لينتشر في جهته فاذا اذن
واحد فقط حصلت السنة في جانب السامعين دون غيرهم **قوله** وهو لغة اعلام
ومنه قوله تعالى واذن في الناس بالحق اي اعلام الحق وقديس في صوته
منها الاذان في اذن المصوم والغيبان ما يزيل الهم والغيب ومنه سائر خلقه والحمد لله
وعند من هم الجيب وكذا اذا تلوئت السجدة الجنب والنياطين في صور مختلفة لانه
يدفع شرهم ومنه الاذن عند الحريق وفي اذن المصروع وليس الاذان امضا في الاذان
اليمنى والاقامة في اذن اليسرى قال العلامة في محرم ويسن الاذان والاقامة خلف
المسافر ايضا وليس الاذان عند انزال الميت القبر لكنه ان وقف انزاله فان لا يزال
بدخول صوته مفروضة اي اصاله فلا بد من المندوبة وقوله المفروضة اي في قول بعضهم
مكتوبة لانها تشمل الواجب والمندوب وهو كما قال نقاضي عياض كلمة جماعة السنة
الايمان شتملة على جميع العقليات والسيك فان لها انبات الذنات له تعالى وما شئت

من الكمال

من الكمال والتنزيه ثم انبات الوجدانية وفي صند هامة الشكر ثم انبات الرسالة والنبوة
ر صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء الى الصلوة وجعلها عقبا ثبات له لا معرفة وجوبها
في جهة الامن لامن جهة العقل ثم الدعاء الى الفلاح فيه اشعار بأسر الاخرة من البعث
والجن ثم كبر ذلك باقامة الصلوة باعلام بالشرع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان
كما قاله العاتق بن جعفر في كفاية الاعلام **قوله** والاقامة شئني الى اخره فهو خمسة عشر
كلمة وينيب فيه الترتيب وهو ذكر الشهادتين مرتين ساقبل ذكرهما جهرا فهو به
تسع عشرة كلمة والنشوب في اذان الصبح وهو قوله بعد الحجة عشرين الصلوة في
في النوم وليس القيام في على عال كمنارة ووسطح الاذيان ولزيادة الاعلام به والتوجه
للقبلة لانه منقول سلفا وخلفا والنفات بعنقه يمينا ويسارا لانه غير محلي بصد
في القبلة وقد مر عن مكانها وليس الترتيل فيه ايضا فيجمع بين كل تكبير بين صوته
واحد بقر بناية كل كلمة للاسب بوليس ان يكون المؤذن حيث اي عاليا الصوت
وان يكون حسنا وان يجعل اصبعه في صمائه لانه اجمع للصوت وليس ان يكون
للسجد ونحوه مؤذنان ومنه فوايد هو ان يؤذن كل منهما للصبح قبل الفجر والاخر
بعده ومعنى قول المؤذن الله اكبر من كل شئ او من ان ينسب اليه ما لا يليق بحاله
وقوله حتى على الصلوة اي قبلها عليها والفلاح الفوز والبقاء اي هلموا الى انب
ذلك **قوله** وهي مصداق امر اي بغير اقامته **قوله** لانه يقيم الى الصلوة الى اخره
شاربه الى معناه الشرعي وهو ذكر شخص من الاستصحاب في الحاضرين وبها
الاستقبال وكونها على عال ان احسن اليه بكر المسجدين كما في المجموع وليس الالتفات
فيها اي الحيلة في كالاذان وان يكون قائما مع القدرة فتأمل **قوله** وانما يرفع
اي يطلب **قوله** المكتوب من الخمس ولو نابتة منها حق للصلوة على الرجح والاقامة
احدى عشر كلمة وكلها فرادى اللفظ التكبير والاقامة اولها واخرها **قوله**
واما غيرها اي من كل نفل نطلب فيه الجماعة ونفل جماعة سوا الصلوة المنارة وكذا
المندوبة والنفل الذي لا تنس فيه كالفتح رخص وكذا النفل الذي تنس له الجماعة

اذ لم يفعل جماعة والنداء المذكور بدل من الإقامة على المشهور بخلاف العلامة برحمة
والمراد يكون بدلا من الإقامة اي حاله فلا يرد عدم طلبها المنفرد **قوله** في شرط المؤذن
والإقامة الاسلام مطلقا والتميز بشرط المؤذن المذكور يقينا وشرطها الوقت
والمكان والواقع وترتيبها وسوالها بحيث يجعل بعض كلماتها الى بعض ويكره ان
منه جنب ومحدث والإقامة اشتقاقها من الصلوة وبين السامع المؤذن والمقيم يقول
مثلها قولها الا في الجعليين والتثويب وكلمتين الإقامة فيقول في الاول بان
يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قوله** والثاني بان يقول صدقت وبررت بحسب
التي فتحتها في الثالث اقامها الله وادها وجعلني من الصالحين ههنا الورد في خبر
ابي داود والقبائل ان ياتي به مرتين كما قاله شيخ الاسلام وبين كل من المؤذن والمقيم
والسامع والسميع ان يصلي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منها ثم يقول
بعد ذلك اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ات سيدنا محمد الوسيلة
والدعوة العالية الرفيعة وابعثه مقاما محمدا الذي وعدته زاد بعضهم وورد في قوله
حوضه واسقنا منه شرية هنيئة سرية لا تقطأ بعده ابدا يا ارحم الراحمين
والثامة السلة من نظير النقص اليها والفائنة هي ستقام والوسيلة اسم المذلة في
والفان المحمود هو مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يوم القيمة والذي منسوب بلله
سابقه او يتقدمه اي من فروع خبر لم يندم المحذوف قال في شرح البهجة وبين ان
يتحول الإقامة من محل الاذان ولا يقعد بينهما بقدر ما يجتمع الناس لا في المغرب
فلا يوزعها الضيق وقتها ولا اجتماعهم لها عادة قبل وقتها نعم بين فصل بين
بينها ما تجزئها لا يرد بين الاذان والإقامة وكذا كما في العيب سؤل العافية في
الذبا والآخر **قوله** الصلوة جامعة اي خبر الصحيحين عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
رضي الله عنهما انه قال لما انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
نودي للصلوة الصلوة جامعة ويقاس بها ما في معناها من كل فعل تسنله الجماعة
وصلي جماعة والجنان منصوبان الاول على الآخر والثاني على الحالية ويجوز دفعها

على الابتداء والخبر احدهما على انه مبتدأ حذف خبره او عكسه ونصب الآخر على الاخر في
الجزء الاول وعلى الحالية في الجزء الثاني وكبره الخروج من المسجد بعد الاذان قبل
الصلوة **قوله** سيان اي تحسب الجنب والمراد بها الابعاض التي يجبر
تركها او ترك شيئا منها وتغيير كلمة منها باخرى بالجمود **قوله** الشهد الاول
الجمود بالمعنى الشامل للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والمطلوب فيها ما يحل في الآخرة
وتعويدها تابع لها فيها اربعة ابعاض ولا يندب فيه لصلوة على الاول ولا يسجد
منها بل يكره ان يزيد فيه على الفاظه وعلى الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لسانه
على التحقيق فان لهاله بدعا او نحو لم يتطلى صلاة نعم قال العلامة ابن قاسم لو فرغ
من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفرغ الامام من
الصلوة على الاول وتوابعها وفاطمة افتت به الشهاب الرمي **قوله** والقنوت الخ
قال شيخنا ان ارد به ما يشمل الصلوة وكلمة على النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليه
فيما ماتها التابعة لها فهو اربعة جعنا والافهوا اثنان وبقي من الابعاض الصلوة
على الالة الشهد الاخير وقعودها فجلها عشرون بعضا وقد ينصون السجود وترك
هذا الاخير فتأمل **قوله** في البتة الخ قال جمع ونص عليه في المختصر واعتمده بن الرفعة ولا
زعمي وغيرهما انه بعد سماع الله لمحمد ربنا لك الحمد وان رضي به المحضون قال
افزون الله بعدالة كماله مرتب وهو الي من ينسب بعد صوبه الاستوى لنقل النقي
عن النقل انتهى قال العلامة الرمي ويمكن حمل الاول على المنفرد وامام من مر والثاني
على خلافة **قوله** وهولعة الدعاء اي خبر وقيل الدعاء مطلقا كما في الصلوة **قوله** ذكر مخصوص
اي ذكر مخصوص كما عرفت وليس مقدمة لغيره ولا اباغاله ولا يشترط خارج الصلوة
ويجوز فلا يرد دعا الافتتاح ولا التسليم والتسليم في الركوع والسجود فتأمل **قوله**
وهي اي القنوت لا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم جزم به الورد عن ابن عمر وهو اللهم اتنا
سنتك ونستهد بك ونستغفرك ونؤمن بك ونستوكل عليك ونشفي عليك
الخبر كله شكرك ولا تكفرك وتخضع لك وتخضع وتترك من يعجزك اللهم اياك

نصبت ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخفد لك نرجو رحمتك ونخشى عذابك
ان عذابك لجد بالكفار ملحق اللهم عذاب الكفر والمشركون اعداء الذين الذين
يصعدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقا تلون اوليائك اللهم اغفر لهم
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم صلح ذات بينهم
بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وارزهم
ان يوفو بعهدك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوكهم الى الحق واجعل
منهم وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ثم فانه يكفي ايضا وخرج به ما
شتمل على دعاؤنا وحينئذ فالخبر في كلام الشارع محمول على الوارد فتمام **قوله**
اللهم اهدني الى هدي حق المنفرد لما الامام فينبذ في حقه ان يكون قنوته بلفظ
الجمع في اهدنا وابعده وان يجهر به ولو في السرية والغاية بخلاف المنفرد واما
فان سمع الامام من جهر الدعاء منه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وشاكر
سرا في الشاؤ وهو من فانك سبحانه تقضي الخ لو يستمع له بلا مشاركة فهو اول
وان لم يسمعه قنت سرا **قوله** الخ وهو وتولي فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت
وقتي شر ما قضيت فانك سبحانه تقضي ولا يقضي عليك وانما لا يذلل في وقت
ولا يعز في عايت تباركت ربي وتعاليت فلك الحمد ما قضيت استغفرك واتوب
اليك وصلي اللهم على سيدنا محمد النبي الاي وعلى آله وصحبه ومسلم والطرفه يعني
المعية ولو ابد لها سجد وهكذا بنية الفاعل كما مر ويسر رفع بطن كفيه فيما فيه
تحصيل وظهرها فيما فيه رفع وكذا سائر الادعية ولا ينسج الوجه بقنوت
بل الاولى تركه وجزم في التحقيق بانه سجد الدعاء خارج الصلوة وهو ظاهر
القنوت في بقية الصلوة للنس ويجوز في غيرها للنازلة كحط وعذر لانه صليته
عليه ولم قنت شبرا يدعو على قاتلي اصحابه الغياير مهونة ويقاس غير الهدية
ويكون اطالة القنوت كالشهد الاول قال اهلنا واستحب الجمع بين قنوتين
وما نقله وان اقتصر فليقتصر على الاول واستحب في حق المنفرد واما قوله

نفي

محفوظ ليسوا حرارا والارقا ولا متروجا رضوا بالتطويل **قوله** في نصف
الاخير وفي بعض النسخ الثاني فلو تسمى الوتر في النصف الاخير الى او ترك في النصف
الاخير كره له ذلك للسهو ومحل اعتداله الركعة الاخيرة **قوله** سكنو على اللفظ
وهو **قوله** بانه قنوت البصير لكن قال العلامة بن حجر النبي ينظر في كلامهم
التمه كذا الاسر في ذلك الى المصلي فيدعو في كل صلاة بما يناسبها وهو حسن
وفي مشروعه عند هيجان الطاعون خلاف والوجه ندبه وان كان الموت به شهادة
فياسا عا ما لو نزل بنا كفار مثلا فانه يشرع وان كان ميتا شهيدا والقنوت
للنازلة ليس في الابعاض فلا يسجد السجود لتركه **قوله** ولا تتقيد كلمات القنوت اي اذ لم
يشرع فيها ولا لا تقتد ويندب السجود لترك شيء منها كما مر **قوله** فلو قنت الخ اتي
لو قال فلو اتي بما يتقن دعاؤنا نحو اللهم اغفر لي يا غفور لكان اولي وانسب وتقي
الشهاب الرمي وقضيه انه يشترط في الية ان تكون متضمنة لدعاؤنا وهو كذلك
تقنن دعاؤنا كما مر **قوله** حصلت سنة القنوت لكن الافضل القنوت بملود
وهو اللهم اهدني الى **قوله** وهياها اي سنطا غير الابعاض فلا يجبر ترك شيء بالسجود
سها كما مر **قوله** خمسة عشر اي على ما ذكره المصنف والافهي اكثر من ذلك **قوله** رفع اليدين
اي مع ابتداء التكبير ويندب ابتداءهما ايضا **قوله** حذ ومنكبيه هو بالذال اللجي
اي مقابلها وكذلك ما تصرف منه ولو امرأة او مضطجعا وقيل المرأة ترفع اليديها
وسمى حذنا منكبيه ان تحاذي طرفا صابو عدا ذنيه واعلاما شحيتها
وكناه منكبيه **قوله** عند الركوع اي عند ابتداءه ويحيد التكبير بعد الرفع ايضا
ولو شق عليه الرفع اتي بمقدوره ويندب رفع اليدين ايضا عقب القيام من
الشهد الاول **قوله** ووضع اليدين اي ورفع بطن كفي اليدين على ظهر الشاؤ ولا
فصل يقبض بهما مفصل اليسار وبعض ساعدها ورسفها للاتباع في ذلك
وقيل يتخير بين سط اصابع اليدين في عرض المفصل وبين نشرها صوب
السعد والقصد ثم ذلك تسكين اليدين فان ارسلها ولم يبعث فلا بأس

به وفي ذلك إشارة الى حفظ الايمان في القلب ولان الانسان اذا خاف عيشه حفته
بيده **قوله** فوق سرته اي ما يلا الى جهة يساره لان القلب في جهة **قوله** المصلي غير صلاة
الجنابة ولو على الفير ولغيره سبق لم يظن ادراك الفاتحة **قوله** عقب التحريم
اي بعده وقيل التقوى لله والقرعة لا يفوت بها دعاء الافتتاح مستحب في الفرض
والنفل والامام والمأموم وان شرع امامة في الفاتحة او امن هو لنا مينة قبل شرعه
فيه لان شرع هو في التقوى والقرعة ولو سهوا وادراك امامة في غير القيام بالمسلم
او يقيم قبل ان يحلس وخاف فوت بعض الفاتحة لواني به او فوت الوقت اي وقت الصلوة
وقت الاداء ان لم يبق منه وقتها قدر ما يسع ركعة فانه ين في هذه الصور كلها
قوله وجهتي وجهي يا قبلت بنا في ومعني فطري او جدي النبي عما غير مثاله سابق
قوله الا وهو التمسك والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي
ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت واخاف من المسلمين ولا
يقصد بقوله وانا اول المسلمين حقيقة لانه كفر بالعبادة لله تعالى والاولى بها
من **قوله** اتما جمع التمسك واورد الارضين وهن مثلهن لانتفاعنا بجميعها لان السبعة
نحو السيارة مشبهة فيها بخلاف الارض فان التمسك بالطبقة العليا منها فقط واختلف
العلماء هل السماء افضل من الارض او عكسه الذي اعتمد شيخنا تقي الدين العلامة السبكي ان الارض
افضل من السماء لانها محل الانبياء والعلماء وخوفهم واعتمد شيخنا الشافعي في تكملة العلامة بن
حجر ان السماء افضل من الارض لانه لم يعمد الله فيها قط ولا خلقت في غير البقعة التي خلت
اعضائه صلى الله عليه وسلم ما هي في افضل من السموات والارضين والعرش والكرسي
قال الحافظ بن حجر وكذا بقية الاخبار ومعني حنيفا اي ما يلا الى الحق والملك
العبادة وعظم على الصلوة عام والمحيي والمراد الاحياء والامامة **قوله** والمراد
الى اي اتجاه التوجه في الاصل هو اقبال على النبي وهو يشمل التوجه الى القبلة وهو
اظهر نبي ما ورد في الافتتاح نحو كان الله وحده لا اله الا الله والله اكبر
ومنه الله اكبر والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا اللهم باعد بيني

وبيني خطايي كما يا عت بين مشرق والمغرب اللهم تقني عن الخطايا كما تبني الثوب
الايض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والنج والبرد وافضله وجهتي وجهي
الى ويستحب ان يزيد المنفرد وامام قوم مخصوصين وضو بالتطويل اللهم
انت الملك لا اله الا انت انت المجربني وانا عبدك طمعت نفسي واعتزيت ببني فاغفر لي
فانه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني للحسن الاخلاق فانه لا يهدي لاحسنها
الا انت واصرف عني سبها الا انت ولبيك وسعديك وخير كلمه فيك
والشر ليس اليك انا بك واليك تباكت ربي وقعايت فلك الحمد على ما قضيت
استغفرك وانا بليك **قوله** والاستعاذه وهي استجاره وبحسب على ذي منعة على
جهة الاعتصام به الكره وهي تحصل بكل ما تشتمل على المعنى وان خالف اللفظ
كما قال الشارح والافضل عند جمهور سواك لفظ القرآن وعنه بعض اصحابنا زيادة
لجميع العلم بعد اعوذ بالله الخبر الناي بعد التوجه والاستعاذه ولو في الجهرية
يتعدو في ركعة ويسن الفصل بين التمجيد والتوجه والاستعاذه وبسبب
اخر الفاتحة وامين وبين اخر السورة وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ السورة فصل بينها
وبين امين والركوع ويسن للامام ان يكسب في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة
وان يستقل في هذه لكونه بدعاء اقامة والقرعة اولى ولو لم يعمد او شرع في التقوى
قبل الافتتاح فانه الافتتاح من الشيطان هو ما خون من الشيطان بمعنى جود عن الرحمة
والصلوة او نشاط بمعنى احتراق قيل والمراد به هنا الجنس وقيل ليس وقيل
القرين والمعنى المنجا الى الله تعالى في كل متر دعاء من مطرو **قوله** الرجيم بمعنى المجرم
باللغة والرجيم بالوسوسة والصفة للذم والتحقيق **قوله** والجهر بالقراءة اي
للامام والمنفرد وهو ان يزيد على اسماء نفسه بحيث يسبح من بقره **قوله** في موضع
اي الجهر وهو اللين وقت الصبح مطلقا ولو في غارية مقصية ومنه صلوة الاستسقاء
والخشوف والتلاويح وترد مضان ولكنها الطواف ليلاد فم ينسب للمأموم الاسرار
مطلقا والامامة والخشي حيث سمي اجنبي ويسن اسرار الانثى بحضرة الخشي

لا احتمال ذكره واسرار الخشبي بحضرة الخشبي الاحتمال انوثة الاول ذكره
 الثاني ويندب التوسط في نوافل الليل ويجزء الجهر عند من يتأدي به واعتمداً
 شيخنا انه مكروه ولو ترك الجهر في اول العشاء مثلاً لم يتداركه في الباقي لان السنة
 فيه الاسرار في الجهر تغير صفة بخلاف ما لو ترك السورة في اول الرابعة مثلاً
 فانه يتداركها في الباقي لعدم تغير صفة في وصفه اي الاسرار وهو صلاة المأموم
 مطلقاً وما عدا ما تقدم للامام والمنفرد ومنه الرواب مطلقاً حتى لا يخلط
 ونوافل النهار المطلقة وقال بعضهم والتوسط بين الجهر والاسرار فيعرف بالمكان
 بها كما ان اثاره قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت نها قال الزركشي والاحسن
 في تفسيره كما قال بعض الشيعة انه يجهر نارة ويسره اخرى ولا يستقيم بغير ذلك
 لعدم تعلق الواسطة بينهما بغيرها السابق والعبارة بالجهر والاسرار في الفريضة المقتضية
 بوقت القضا لا بوقت الاداء فيجهر في قضا الظهر ليلاً ويسره في قضا العشاء فاعاد ولو ادرك
 ركعة ثم القى مثلاً في وقتها والاخرى خارجة جهر في اول ركعة الثانية قال الاذري
 وشيخه ان يلحق بها العيد والمفرد خلافة فيجهر به مطلقاً لان الشرع ورد بالجهر بصلاة
 في محل الاسرار فيستحب فلو قضا العيد بعد الزوال جهر وقد علم مناس
 ان الامور اذا ادرك ركعة في الجمعة مع الامام انه يجهر في الثانية لانه صار منفرداً
 بعد سلام الامام وحيث اسرته موضع السكينة له الا بعد **قوله** امين هو
 بالمد وتخفيف اليم مع الامالة وعدمها وبالقصر كذلك لكن المد افضل
 ويجوز تشديد اليم مع المد وهو اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح
 عقب القاعة اي بعد سكتة لطيفة ما لم يشتغل بغيره فان اشتغل بغيره
 ولو سهوا وان قصر الفصل قات ولم بعد **قوله** مع تامين امامه اي لا قبل
 والبعده لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام فامنوا فاقوا تامين تامين
 الملايكه غفر له ما تقدمه ذنبه وفي رواية وما تاخره والملايكه تومى مع تامين
 الامام والمردب الملايكه كما قاله العلامة بن حجر في شرح الارشاد وسائرهم لا

يختص

يختص بالحفظة على الاقرب انتهى قال العلامة بن حجر في شرح الارشاد ويظهر
 ان الملايكه يشهد تلك الصلوة من الملايكه سمى في السماء والارض وقال العلامة
 الرمي هم الحفظة وقيل غيرهم لخبر فوقف قوله قوله اصل التما وجاب الاول
 بله ما اذا قلها الحفظة قالها من فوقهم حتى تنهي في السماء ولو قبل بالهم الحفظة
 وسائر الملايكه كان اقرب وهل الملايكه يقولون لفظ امين او ما هو بمعناه قال
 شيخنا البايعي نقله عن بعض شيوخ النجاشي انهم يقولون هذا اللفظ وسائر
 ما قبله اسم تامين تامين تامين فانه التامين مع تامين امامه عقب تامينه هو
 فان ترك الامام التامين واخره عن وقت المندوب فيه امين هو ولو قرأ مع امين
 وزعموا كفي تامين واحد منهما او قبله من هو لنفسه ثم للتابعه ويجهر به
 اي كل من الامام والمأموم **قوله** السورة وهي القطعة من القرآن واقل ثلاث ايات
 المراد بها هنا الاصح من ذلك والسورة الكاملة افضل من بعد سورة لا يزيد
 عليها والا فهو افضل وبين كون القراءة على ترتيب الصحف ونوايه ومن
 المنفرد واما ما نوله محصور من قراءة طوال الفصل بجزء واحد او اوله
 من الخرافات على المعنى لكثرة قصور في الصحيح وقريب من طائفة الظهور في ساطع
 العصر والعشاء وقصاره وفي المغرب وخرج بقراءة السورة قراءة الفاتحة مرة ثانية
 فانها لا تسن نعم ان لم يحفظ غير حسن له اعادها على الاوجه قال العلامة البرسي
 في السورة بالهجر وتركه وترك اشهر وبعده القرآن **قوله** لا امام ومنفرد وكذا المأموم
 لم يسمع قراءة الفاتحة مرة ثانية فانها لا تسن نعم ان لم يحفظ غير حسن له اعادها
 على الوجه قال العلامة قراءة امامه فان سمعها فلا يستلزم له بل يكره فان لم
 يسمعها لقم او بعد از سماع صوت لم يفهمه او سر امامه ولو جهر به قرا
 سورة لا تسن المصل قراءة بحمد بقصد التجود فتكره في غير وقت الكراهة وكثر
 فيه ومن سجد بطلت صلاته نعم ثبت في صحيح يوم الجمعة بالنسبة لالم السجدة عند
 العلامة الرمي ومطلقاً سجدة عند شيخنا كماله العلامة بن حجر **قوله** او اولي غيرها

وكذا الجمعة ونحو العيد وكذا ركعتا التطوع لكن محله اذا قصر على تشهد والامر
 يسر ايضا بعد التشهد الاول على وجه الوجهين فان سبق المأمور بالا ولتين من صلاة
 امامه بان لم يدركها سمع تراها في باقي صلاته اذا تدارك ولم يكن ترها في ادركم ولا
 سقطت عنكم كون مسبوقة لا تخلو اصلاته من سورة بله عند ويست ان يطول
 من يست له السورة قراءة اول على الثانية فتم ان ورد نص على تطويل الثانية على الاولى
 كما في مسألة الرخام من انه يست بالامام تطويل الثانية للحقة منتظر السجود وكما
 في الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة **قوله** بعد الفاتحة اي بعد سكتة تسع فاتحة
 المأمور ويست سكتة لطيفة بعد السورة وقبل الركوع فهذه ثلاث سكتات و
 ينبغي هنا ايضا ثلاث سكتات بعد التحميم وبعد الافتتاح وبعد التقويد
 فالثلاث ست **قوله** لم تحب اي ويحبها بعد ان اراد عند الخفض اي عند
 ابتداء السجود للركوع والسجود وفيد الشارح الخفض بالركوع ولو اطلق وعمله
 للسجود لكان اولي واحسن **قوله** والرفع اي ابتداءه وفيه السجود والتشهد الاول
 وسن في التكبيرات الى الركن المتقل اليه وان فصل بجلسته استراحة للتلاخيول
 جزء صلاة عنه الذكر بخلاف تكبيره التحريم فانه يندب الاسراع به لتدوير
 النية وسن الجهر بالتكبيرات ان كان اماما باسم المأمور او مطلقا ان احتج اليه
 بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين اما المنفرد والمأمور غير المبلغ فانه لا يجهر
 بل يكره لها الجهرات مرة نسا رفعت صوتها بالتكبير اقل من رفع الرجل بحيث
 لا يسمعها الجنبى كما قال الجوهري اخذ اسماء في القصة **قوله** اي رفع الصلابة
 الى كان الاول ان يقول اي رفع الرأس اللهم الان يقال هو لازم **قوله** في الركوع
 صوابه من السجود لان الرفع من الركوع فيه التسميع الا ان فليس هو مرد المصنف
 اللهم الان يقال اعلم سقط من قلم المتأخر ومن بعض النسخ لفظ غير اي غير
 الركوع حين رفع راسه اي يشرع فيه اي حين يشرع في الرفع قال شيخنا وكان
 الوجه ايضا ان يجعل الخفض شاملا للسجود ولينم بذلك التكبيرات في كل

ركعة وينوب في سن ذلك الامام والمنفرد والمأمور ولما خبر اذا قال الامام سمع الله
 لي حمده فقولوا ربنا لك الحمد فعناه قولوا لك فما علم سمع الله لي حمده **قوله** وقول
 المصلي الخ صرح به هنا وحذف من الاول عكر القاعدة من انه يحذف من الثاني دلالة
 الاول الابهام الاضافة هنا فاسل **قوله** ربنا لك الحمد والحمد للربنا والحمد للربنا والحمد
 لربنا زيادة ملك السموات والارض وملا ما شئت من بعد اي بعد ما كالتسبيح قال تعالى
 وسبح كبرياء السموات والارض ويزيد المنفرد وامام قوم مخصوصين وضو النقول
 اهل الشا والمجد الحق ما قاله العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا عطي لما
 منعت زاد بعضهم ولا اراد لما قضيت ولا ينفع ذل الجداي الفنا منك اي عندك
 الجداي الفنا ايضا غناه لا ينفعه عندك وانما ينفعه رضاك ورحمتك **قوله**
 اذا انتصب اي قايا اي ارجس قاعدا **قوله** وادنى الكمال الى اخره واكمل من خسر ثم
 سبع ثم تسع ثم احد عشر كن الزيادة على الثلاث انما نسق للمنفرد وامام قوم مخصوصين
 بقيد هم السابق كما سبق لها ايضا زيادة اللهم لك ركعت وبك امنت ولك
 اسلمت فسمع لك سمعي ورجري ومنحى وعظمي وعصبي يد بعضهم وشعري
 وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين وسجد وجهي للذي خلقه وحسب
 وشق سمع بحوله وقوته تبارك الله احسن الخالقين او غيرها فاذا اراد
 الاقتصار على احدهما فالسبج افضل **قوله** ربي الاعلى انما خسر الاعلى بالسجود
 والعظيم بالركوع لان الاعلى افضل تفضيل والسجود في غاية التواضع فجعل الاعلى
 مع الابلغ **قوله** من دوام على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته
 كذا ذكره العلامة بن قاسم في باب الشهادة **قوله** على الفخذين اي طرفيهما ومن
 رفع شرايبه اي يدين صوب القبلة وضعا كما في السجود ويندب ذلك
 ايضا في السجود الجلوس للاستراحة بين السجدين وانما اقتصر الشارح على الجلوس
 الاول والاخير لاجل قول المتن بسط الى اخره قال العلامة بن قاسم وهل تست
 هذه السنوات لم يحسن التشهد الاول والاخير نعم وهل تست ايضا للمصلي

مضطجها ان اسكن اول الوجه ايضا لان الميسر لا يقط بالعسور والتشبيها بالثوب
 فتأمل **قوله** ويقبض اليد اليمنى اي بعد وضعها على الفخذ **قوله** الا اليسرى كجسديا
 وهي التي يمس الابهام والوسطى سميت بذلك لانه يشانها عند التسبيح وتسمى اليسرى
 ايضا لانه يشتر بها عند البت والخاصة وتسمى الشاهدة لانه يشانها عند الشهادة
 فانه يشير بها وينوي بالاشارة الاخلاص بالتوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه
 وجوارحه والافضل قبض الابهام بجانبها بان يصفها تحتها على طرف راحة اليد لا يباع
 في ذلك فلو اسلها معها او قبضا فوق الوسطى او حلق بينهما او وضع انملة الوسطى
 بين عقده الابهام اتي بالسنة لكنه خلاف الاولى **قوله** وقبضها اي باصبعها مقصدا مع
 ميل راسها قليلا الى القبلة ويدبر رقبته وخضعة المسبحة بذلك لان اتصالها بالقلب
 فكانها سبب حضوره بخلاف الوسطى فان عرقها متصلة بالذکر ولهذا
 يحصل الغبط عند الاشارة بها ولو قطعت بمناء كرهت الاشارة بيسره لانه في
 السنة المطلوبة في اليسرى البسط **قوله** ولا يحركها اي للاتباع رواه مسلم قال ابن
 تاسم قيل يستحركها رواه البيهقي قال ويجوز ان يكون المراد يتحرك بها في خبر
 رفعها لا التكرير تحريكها ويؤيد ان فيه جمعا بين الخبرين وان عدم التحريك انب
 بالصلوة المطلوبة فيها سكون الاعضاء والخشوع الذي قد يذهب او يضعف التحريك
 فان حركها كثر ولم تنزل صلواته **قوله** في الاصحاح هو المقعد في جميع الجلسات
 هو يفتح اللام فيصير كسر **قوله** وجلسوا للشهادة الاولى وكذا جلوس للصلوة
 قاعد للمقعدة **قوله** واليسار وهو من طلب سجود السهو وتركة عمد او سهوا
 ولم يقصد تركه فان قصد فعله بعد تركه عاد للافتراء وعكسه على الوجه
 المقعد **قوله** والتسليم الثانية اي لان يعرض له عقب الاولى ما ينافي في صلاته فيجب
 الاقتصاد على الاولى وذلك كان خرج وقتا مجمعة بعد الاولى وانقضت مدة السجود
 او شك فيها او تحرقا لحقا ونحو ذلك وليس للمسلم ان يسلم بعد تسليما
 لاسمه فان فات سلامه مع سلام امامه جاز مع الكراهة كما قال الشهاب الرمي في فتح

الزبد **فصل** في بيان ما تطلب فيه الخاتمة بين الذكر والانثى في في الصلوة اي في حيز
 الهيئة والصفة **قوله** والمرأة اي الانثى ولو صغيرة حرة كانت او رقيقة وازدادت الخاتمة للمرأة
 شرف الرجل على المرأة **قوله** فالرجل اي الذكر ولو صغير ومسلما او كافرا كان سائر العورة فما لم يصل
 عاريا يصح بضم بعضه الى بعض وانما قدم ما يتعلق بالذكر على ما يتعلق بالانثى من الحكم
 اهتماما بانثائه **قوله** وتغل الخ هو ضم حرف المضارعة فتأمل وحكمة ذلك انه ان شرط للعباءة
 بالغة في تكميل الجهة والانف من محل التجود وبعد عن هيئة الكسالى كما في شرح المعلم
قوله في التجود والركوع الخ هو ما يتعلق بالفعلين قبله ولو عمدا كان اولي
 ونسب **قوله** شيئا اي مباحا كان كاذبا استاذنه في الدخول او متدبرا كتنبيهه لانه
 انتهى او اجبا كان اذا رخص الخو اعني لو غافلا من مهلك يقع به **قوله** او اطلق الخ يرجع
 الى الخ انما تبطل في حالة الاطلاق خلافا للشارح ومن تبعه قال شيخنا وكفى
 قصد الذكر والاعجوبة من الصلوة عند العلامة الخطيب ويشترط ذلك في كل
 كبرية عند العلامة الرمي **قوله** فليس من العورة لكن يجب ستر جزء منها ليحقق
 به **قوله** وعورة الرجل اي في الصلوة كما من فصول يطبقها وكان امر قبيحا
 بحسبها لانه استدلها قال شيخنا وكان من حق الشارح ذكره فتأمل **قوله** بحضرة
 ثلث الحائض **قوله** الرجال اي الجانب دفعا للفتنة وان كان الاصح ان صورها
 ليس بعورة **قوله** صفقت اي وانكشرت فتواي عند حاجتها اليه ورفق
 به ويمن دفع الماء ونفاذ نحو الغريق فان الفعل فيها خفيف فاشبه تحريك
 الاصبع في سبحة ونحوها والحاصل ان القدر المحتاج اليه للاعلام وان كثر
 كالافعال الخفيفة قال في التحقيق والتبليغ والتصديق مندوبان للمقعدة
 وبما قال للمباح انتهى والوجه ان يقال مندوبان للمندوب وبما قال للمباح
 واجبا للموجب فالمراد بكونها مندوبين بين التفرقة بين الرجل التسبيح
 بغير المرأة بمعنى ان المطلوب في حق المرأة التصديق وفي حق الرجل التسبيح
 جارا او نداء او جوابا كما تقدم الرجل لبيان حكم التنبيه فتأمل **قوله** يفر

بعض اليمين على اليسار ليس فيه بل عكس ذلك كذلك وهو في بعض النسخ ايضا وكذا
يضرب ظهر احدهما على ظهر الاخر **قوله** بقصد اللعب الخ فلوله تقصد به اللعب المتجمل
صلاها وباقي ذلك هيمنة الكيفيات واهل تخصيصه بهذه اللفظيات وان صفق
الرجل وسجت المرأة كالعكس وان كره من حيث المخالفة للسنة انتهى **قوله** ولو
الخ اشارة الى ان الفعل القليل اذا قارنه منافي له فخر قال شيخنا كالعلامة التي لا يحرم
التصفيق جازع الصلوة بقصد اللعب ويحرم ان لم يقصد به اللعب انتهى المتقول
عن ابن حجر انه مكره مطلقا وفعل عنه في الشرح انه حرم مطلقا **قوله** كالمرأة اجنبة الغم
تمام ولو غير بالغ لانه احوط له ومنه التضييف المذكور **قوله** الحشيش كالانثى رقابة
فان اقتصر الحشيش على ما بين يديه وركبته لم تنقض صلاته في الرقبة والافقة في الجموع
للتك في الستر وصرح في التحقيق الصحة وتقل في الجموع في نوافضا الوضوء عن البغوي
كثير انقطع اليه الشك في عورته قال الاسوي وعليه الفتوى انتهى وعلى الاول يجب
القضاء وان بان ذكر الشك حال الصلوة والا لم يحد الاول على ما ذكرنا في الشرع في الصلوة
وهو سائر ما بين السرة والركبة والثاني على ما ذكرنا في الصلوة وهو سائر ما بين
والكتف ما عدا بين السرة والركبة لان صلاته انقضت وشكنا في المبطول والاهل
عدمه وهذا الجمل وان كان بعيدا ولي من التاخير هكذا قال العلامة الخطيب في
شيخنا كشيخة واعتمد العلامة الرطبي البطلان مطلقا وقد في الاشارة اليه في سرة
العورة في شروط الفتوى في الصلوة **قوله** وجميع بدن الحق الخ هو مستدرك
كما في **قوله** والامة كالرجل اي في الصلوة لا في الخلق اما فيها فهي كالرجل في هذا
من الاطلاق السابق تنازل **قوله** في بيان احكام مبطلات الصلوة فرضا او نقلا وكذا
تجدة تلاوة ونحوها ولو سكت عن لفظ كان اولها حسن وذكرنا الاحكام
كما في بعض النسخ تقريرا كما يعلم مما ياتي **قوله** في الاجابة اليه بل هو مضر لان يخرج
عن الامر لان لفظ يبطل مبني على الفاعل المشرع في كلام المصنف والصلوة منفعول
بزيادة الشارح لفظه يجعل الصلوة فاعلا واخرج المتن عن امر به معيت عندهم

وهذا كله مبني على ان اللفظ من كلام الشارع فان كان من كلام المصنف كما في بعض النسخ
فيكون قوله يبطل باننا المشاة فوق والصلوة فاعلا فتأمل **قوله** الكلام العوي
كلام اليسير غير المذكور والحوالي يحذف منهم نحو في الوقاية وعي في الوعا او يرد
او المد الف او او حرفين قوليا مطلقا فيبطل بلكل ذلك ولو كان حصوله بغير
او كما ولو في الامر الاخر او في او يبين او ضحك او تنحنح سبيل الواجب القوي
الا اذا غلبت كل ذلك فيبعد ربح العلة قال شيخنا وقيل العمل محتاج اليه في القيل
وهو استكملت عرقية فاعلا ما الكثير فيبطل جهلا وهو الا اذا صار النقص
ونحوه مرضا ملاذ ماله ولا يغير في سبيل التنحج للجهل فانه سنة وكذا سائر
السنة كقراءة الفاتحة والقنوت وشكيرة الانتفال فيبطل بخو قال الله تعالى
والنبي كذا وباستعنا بالله الا اذا قصد به الدغلي الاوجه وكسح الدغاطين
نحو ما للذهب كم احسن الى واسات انا ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل صلاته
لانه شافا قال العلامة بن قاسم وخرج بالكلام مجرد الصلوة فلا يبطلان به كما افتي
به البلقيني حيث قال لا يبطل صلاته الا من المصنف بشك فيه سواء اتم كلامه
اللفظ او غير بشرط ان لا يظهر من ذلك حرفان او حرف مفهم واذا الحق الحار
بما اوصاه كالفرس او شيئا من الحيوان او من الطيور او من غيرها ولم يظهر
من ذلك حرف مفهم او حرفان لم يبطل ما لم يقصد به اللقب لوجهل بصلاتها
بالتنحج مع علمه تجزئ جنس الكلام بمعذرة الحق حكمه على العوام ولو علم
تجزئ الكلام ووجهل كونه مبطلا لم يعذر كما علم نحن من شرب الخمر دون
الاجابة والحد فانه يحذر من بعد العلم بالتنحج كالكف عنه ولو تكلم ناسيا
نحو الكلام في الصلوة بطلت صلاته كنيان النجاسة على ثوبه ولو جهل
تجزئ ما اتى به منه مع علمه تجزئ جنس الكلام فعذر ان امر به
بالاسلام او تشاياديه بعيدة عن العلم ولو تنحنح امامه فبان منه حرفان
لم ينافره جهلا على العذر لان الظاهر تحركه عن المبطول والاصل بقاء العباد ولو

الحسن في الفاتحة طنا بغير العني وجبت مفارقة لكن لا يجب في الحال حتى يركع الجوازانه
الحسن ساهيا وقد ندد كرفيد الفاتحة قال العلامة الرمي بل يجب بعضهم عدم الازمة
بعد ركوعه ايضا لجواز سهوه كالوقوف لحاسة او سجد قبل ركوعه انتهى وجنين
فاذا سلم امامه اتى بما بقى عليه ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهم كما يجزي
الكتاب فيها به استاذن ان ياخذ شيئا فانه ان تصدح التفهيم قراءة لم تبطل
صلاته ولا بطلت وتبطل بمسوخ التلاوة وان لم ينسخ حكمه لا ينسخ الحكم دون
التلاوة **قوله** الصالح الخطا الاديبين اي الذي شأنه ان يقع بين الاديبين في محام
ورائهم ومنه التوراة والخبيل ونحوهما والاحاديث ولو قدسية وخطاب الله ورسوله
ولو غيرهما القروية من القرآن اذا قارنه صارف عنه ولم يقصد به القرآن ولو مع غير كالفصح
على الامام والذكر والحقا كالقرآن في ذلك وكالتبليغ ولو شك طويلا عمدا في غير
ركن قصير لم تبطل لان ذلك لم يحرم هيئة الصاوغ ولعل مرادنا من بقوله
الصالح الخطا الاديبين اخرج الذكر ولما اذا اذيعا وضعا شيئا من تقدم فانه
لا يضر الا اذا طاب اذعا لقوله لعاطس برحمتك الله بخلاف بخلاف حرمته ومنه
القرآن حيث لم يعارضه حيث لم يعارضه شيئا من تقدم فانه لا يعترض جوابه صلى الله عليه
وسلم ولو بعد موته ممن دعاه واجيب ولا تبطل به الصاوغ وجوب غير من الانبياء
واجب وتبطل به الصلوة كما قاله شيخنا كالملازمة الكبرى في حاشيته على المنهاج حيث
قال وهل الحق اجابة عليه وقت نزوله اجابة بغيرنا صلى الله عليه وسلم ولا قاله في
الاشبه نعم انتهى ونقل عن العلامة الخطيب ايضا قال العلامة من قاسم تبطل اجابة
عيسى صلى الله عليه وسلم والذكر ينبغي ان تسن ونقل عن العلامة الرمي واقرب شيخنا النور
المسني وجواب الولدين ممنوع في الفرض جاز في النفل ان سقى عليها عدمه وتبطل
باجابة ايضا ولو سلم امامه سلم معتمهم سلم الامام ثانيا فقال له الامام ومكن نيت
له سجود السهو لانه تكلم بعد انقطاع القعدة ولا تبطل الصلوة بالتلفظ بالعتي
قال العلامة بن حجر شيخ الاسلام والاندلس والوقف ونحوهما وخالقهما الصلاة

الرمي

الرمي واعتمد البطلان الا بالتلفظ بالنذر والتبر فقط بشرط ان لا يعلقه وان
لا يجا طيب **قوله** سوى تعلق بمصلحة الصلوة الى كما اذ حصل الامانة سهو فقال
له الا ان اذ قصد **قوله** والعمل الكثير اي ولو باعضا كان حرك راسه ويديه معا
ويحسب في هاب اليد وعوده مرة واحدة مالم تكن جنبها وكذا دفع الرجل سواما
لموضعها ولا والواحدة الفاتحة كاعمل الكثير المذكور عمدا وسهوا وجعل يستثنى
منه ما كان ذلك في شدة الخوف شدة وكذا الشغل في السفر اذا شغل او حرك يده
او رجلا على الرحلة لحاجة وفارق الفعل القول حيث استوى قليله وكثيره في الابطال
لان الفعل يتبعه روي عن الحسن الاحمر لا عنه فعفى عن القدر الذي لا يخل بالصلوة بخلاف
القول فتأمل **قوله** المتولي الخ هو قيد يخرج به خطوات جنبها يمكن فانها لا
تفرد ان طالت وكثرت جدا **قوله** كذلك خطوات الخ جميع خطواته وهي بفتح الخ المارة
الواحدة ويعني عنها برقع القدم وبضعا اسم لما بين القدمين نعم جوابه الاخبار
عليهم الصلوة والسلام بالفعل جزئي فيه مائة القول فتأمل **قوله** اما العمل القليل اي
كالخطوة والخطوتين فانه لا يضر ومنه الكثير الخفيف كتحريك اصابعه بلا حركة كفي كان
في يد مسجدة مثلا او في عقده وحل ونحو ذلك كتحريك لسانه او تحريك جفانه او شففيه
او ذكره او شفتيه فانها لا تبطل بذلك لانها لا يخل بهيئة الخشوع والتعظيم ورجوع
النية والكثرة العرف فالتلاوة كالكثير وما دونها قليل ولو شك في فعل او قليل
او كثير فلا يبطلان به وهذا كله اذا كان من غير جنب الصلوة اما اذا كان من جنبها
كزيادة ركوع فانها تبطل به ان تعمد فعل يستثنى من ذلك لو زاد قعدة قصيرة
بما هو يكتفي به للتحجج وجلس حصة خفيفة ثم سجد فلا تبطل صلا
والفرق بينهما ان العقود كما علم وكونه غير كني في الصلوة جلوس تشهد
الاول والجلوس للاستراحة لم يكن القصير منه قاطعا لتضمنه بخلاف الركب
نحوه فانه لم يعهد في الصلوة الا كذا مستقلا فكان تغيير كظم الصلوة ان ارد
فكان قاطعا فتأمل **قوله** فلا تبطل الصلوة به اي ولو عمدا الا اذا قصد به اللعب

من قوله والحديث اي عمدا وسهوا ومنه نفي غير ممكن بان احدث قبل التسليم الاول
 اذا احدث بعد ما كان لا يورث كذا من غير كلهم فاذا طهرت بين فتبطل صلاته خلافا
 لما جري عليه السنوي **قوله** لو صلى ناسيا للحديث اشبه على قصده لا على فعله الا القراءة
 ونحوها مما لا يتوقف على نية فانه يتأب على فعله ايضا **قوله** وحدوث النجاسة اي على
 لباسه وان لم يتحرك بحركة كطرف عمامته المتصل بنجاسة وفيه ولو دخل في رانفه او عينيه
 او اذنه وانما جعل داخل هذا كالمطهرة عند غسل الحنابلة لقطع امر النجاسة كما مر قال
 شيخنا ولا حاجة الى اللفظ **قوله** الا اجل مرعا البطلان قتال **قوله** ولو وقع في ثوبه ركة
 رطبة القاهها بما وقعت من غير قبض عليه او حمل له نعم يحرم القاءها في المسجد ان تسقط الوقت
 وحصل نجاسة لها فنفس ثوبه اي بلا حمل والقاءه بها كذلك فلو خاها بيده بطلت
 صلاته او بعدد ركنه اوجه الوجهين وهو المقدم واكتشف اي المودة اي الكثرة
 مما يجبرها للصحة قتال **قوله** واكتشف اي المودة اي الكثرة فان كشفها الزجر ليس
 فيبطل الزجر كالادي مثله الا اذا كشفها بنفسه عمد فانه يضر ولو دعه لغيره
 وتغيير النية اي ملو الى صلاة اخرى **قوله** لو كان ينوي الخروج من الصلوة اي او يتردد في ان يعلق
 قطعها شيئا وان لم يعلم وجوده فيها لمافاته موجب النية وهو المقدم وكتعليق
 قطع الايمان وهذا خلاف ما لو نوى الطائم والمعتكف والحاج والعمرة القلح اي الخروج
 من الصوم والاعتكاف والحج والعمرة فلا يبطل شيئا منها بذلك لان الصلوة اصيل وانها
 افعال وهي احوى الى النية من المترك ولو شك في النية فان لم يصل من شك فعليا كان
 او قوليا بطلت صلاته وان لم يطل الزمان او طال الزمان شك بطلت صلاته ايها
 وان لم يمضي لكن الانقطاع نظم الصلوة وندرة مثله فعلم ان مضي بعض الزمان لا
 يبطل مع قصر زمن الشك ومحل القول في اعادة ما قرأه من الشك ولو نوى بطلا
 في الصلوة كان نوى ان يتكلم فيها وان يات بشك خطو مثله لم يبطل صلاته في الحال
 بالمشروع بالنوى والفرق بين هذا وبين ما تقدم ان المصلي ما سوي بالحيث بالنية
 حقيقة ابتداء الصلوة وحكاما واداءا وهو في الصلوة المتقدمة ليس بجازم لها حقيقة

ولا حكم بخلافه نوى الفعل فانه جازم بها كما مالم يشرع فيه وقد تقدم انه لو عقب النية
 بالفظ ان شاء الله او لولاها او قصد بها التبرك وان الفعل واقع بمشينة لم يضر والتعليق
 او اطلق لم يصح لمافاته ولو قلبه في صلاته مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد
 فسلمه كعتيبي ليدركها صحت ذلك اما لو قبلها تفلا عينا الركني الصلوة مثله فانه لا يصح
 لانفكان الى التعيين او لم تشرع الجماعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر
 فلا يجوز له القطع كاذكره في المجموع فراجع **قوله** واستدبار القبلة اي الخروج عن محاذة
 عن يمينه من غير قصد ولو يمينه او يسرى وحسين فالاستدبار ليس فيه **قوله** والاكل
 والشرب مما يعنى المأكول والمشروب كالشارب الى الشارع واما المصنع فهو الانفعال المذكور
 انما يبطل بكتيبي مطلقا وان لم يصل الى الجوف من شيء كما مر قتال **قوله** او قليلا الى
 اخره فلو كان في فقه حكمه مثله فثبت فيبلغ دونها بطلت صلاته اذا القاعدة ان كان
 ما يبطل الصوم ابطال الصلوة غالبا **قوله** هذه الصورة اي صورة المأكول والمشروب
 لتليل قتال **قوله** جاهل اي عذره بان اسلم بادية بعيدة عن العلم او كذا الوشي
 كونه في الضلوع فانه يعذر مع الغلة لعدم ساداته للصلوة اما الكثير فيجلب مع النسيان
 او الجهل والضابط ان يقال تبطل بالفطر والكثير عر فامطلقا وفاق الصوم في هذه
 لا عدد هيته تذكره في بطلانه ثم هذا لا يصلح فرقا في جعل التحريم والفرق ان الصلوة
 له ان الصلوة ذات افعال منقولة والمفعل الكثير منقطع نظما بخلاف الصوم فانه
 كف والمكروه هاكثيره لندرة الاكراه قتال **قوله** وبالفمك اي تبطل به ان ظهر منه
 حران اوصف مفهم وكذا البكا ولو من خشية لله ولا نبي لا لم يرضى بعد رعليه
 دفعه والتعذر كفتلك نعم بعدد من يسير عرفا القلبية ولتعذر واجب كالفا
 وان كثر هو او حروفه لا لندب بطلان وهذا من افراد الكلام السابق كما مر الاشك
 الى بعضه فراجع **قوله** او فعل لا عزم **فصل** في بيان ما تشمل عليه الصلوة من عدد
 الركعات وغيرها وما يجب من القيام فيها وقد علم اكثرها ما تقدم **قوله** المفروضة
 اي بحسب الاصل في بعض النسخ الفريض **قوله** سبعة عشر كان ان اليفظة

في اليوم والليله سبع وعشرون ساعه لانها الفاعل المعتدل اثني عشر ساعه وسطر الانسان
 من اول الليل ثلاث ساعا وفي اخره ساعا من طلوع الفجر ليجعل كل ساعه ركعة تكفر الذنوب
 الواقعة فيها **قوله** اربع وثلاثين سجدة اي لان كل ركعة سجدتين قال شيخنا وصي
 مادكره المصنف منزل على كون الركعات سبعة عشر وسبع مائة الجمعة والمسا في كل
 واربعه تسعون تكبيرة اي منها خمسة في كل ركعة في هوي الركوع وفي السجود والرفع
 منها وجنتين فجملة ما في الصبح احدى عشر تكبيرة وفي المغرب سبعة عشر تكبيرة وفي
 كل من الرابعة اثنتان وعشرون تكبيرة **قوله** تسع تشهدات اي في اثني عشر في كل
 من الاربعه الباقية ومعلوم ان الاول من الثلاثه مندوب والخمسة الباقية واجبة **قوله** عشر
 تسليما اي في كل من الخمس تسليتين ومعلوم ان خمسة منها اركان وخمسة مندوب
 ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة اي اعتبارا بادي الكمال لان كل ركعة تسع تسبيحات
 لان كل ركعة الركوع والسجدة تسبيحات في الجملة ما ذكر في الصبح ثمان وعشرون
 تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون تسبيحة وفي كل من الرابعة ستة وثلاثون
 تسبيحة **قوله** في الصلوة اي المفروضة من الخمس بناء على انها سبعة عشر كما في **قوله** ما ذكره
 وعشرون ركنا اي يجعل السجود ركنتين على خلاف ما تقدم وباسقاط كل
 الترتيب على ما هو كونه لا يقتصر في الرابعة على واحد منها ان يعدل ما بين
 واربعه وثلاثون ركنا او اثنين وتسعة وثلاثون ركنا بعد الترتيب لان
 في كل ركعة اثني عشر ركنا القيام وفيه الفاتحة والاعتدال والسجود والاول والجلوس
 بعد السجود الثاني والطائفة الخمسة وفي كل تشهد اربعة اركان التشهد
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم الاولى والجلوس لها وفي كل صلاة
 اركان اخرى الية وتكبيرة الاحرام والترتيب وعلى هذا ففي الصبح احدى وثلاثون
 ركنا ويزاد عليها للمغرب اثني عشر ركنا للركعة الثالثة ويزاد عليها اثني عشر ركنا
 وفي رابعة الركعة الركعة المصنوعة في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنتان
 واربعون ركنا وفي الرابعة اربعة وخمسون ركنا ويزاد في بني على اسقاط الترتيب

والاعتطار

والاعتطار على واحدة من الرباعيات **قوله** ظاهره في الشرح لعله بالنسبة لما ظهر له والا
 في كلام المصنف ما يفسر فيه ذلك قال شيخنا لا يجوز للشاهد فتأمل **قوله** في الفريضة
 اي ولو فائتة في الصلوة فله قضاءها على حسب حاله فتأمل **قوله** لم يشغف لمحق اي بحيث
 تذهب خشوعه وكما **قوله** افضل من تربيم ليس قبل افترقه منه افضل من تربيم غير من
 الحاشا فله فيكون لا فتراش افضل من الرابع ان يكون افضل من بقية الحاشا فتأمل
قوله في الاظهر الخ هو المعتدل **قوله** صلي مضطجعا اي وعلى جنبه الايمن افضل فان اضطجع
 على يساره حتمه في مضطجعا على الايمن كره لذلك ويجب جلوسه للسجود وان لم
 يشق عليه **قوله** الخ هو بالمرق فتأمل وجنتين فقد اسقط الشارع مرتبة قبله وهي
 الايام ليسه وكون السجود اخفض من الركوع فتأمل **قوله** او ما باجفانه الخ هو لازم للايمان
 بطريقه فلا حاجة اليه مع قوله او لا او ما بطريقه ونوى بقلبه كما قال العلامة الرمي قال
 وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا اما للسجود اخفض من الركوع وهو متجه خلافا للجمهور
 ومنهم لظهور التمييز بينهما في الايمان بالاس دون الطرف انتهى فبهذه يعلم ما في
 كلامه من خارج من التناقض والتحليل وعدم الاستقامة لانما تامل **قوله** اجري اركان
 الصلوة اي وسنها كذلك قال العلامة ابن قاسم وجوبه في الواجب ونسبته للمندبة
 في الاعادة عليه نعم ان كان العجز لا كونه مثلا اجتهد الاعادة لندته فتأمل **قوله** ولو المصلي فاعدا
 ليس قبل ذلك من مضطجعا واستلقيا او موصيا الرضد ومن مضطجعا لغير القبلة
 فله نصف اجر القيام الخ قال شيخنا هذا قيمته تساوت صفاء صلته بان لم يزد
 من خشوع او تدبر قراءة او ذكر او نحو ذلك واعلم العلامة الرمي بقا لافنا والله ان
 عشر ركعات من قيام افضل من عشر ركعات من قعود فحول على النفل الخ هذا
 في حقنا اما في حق صلي الله عليه وسلم فشقوا بنقله فاعدا مع قدرته كشوايه كما
قوله لو قدرنا ثلثا صلواته على القيام والقعود او عجز عنها اتي بمقدار من بني
 طهرته ولو للسكوت ويندب اعادتها في الاربعين لتقع حال الكمال وان قدر على القيام

والقعود قبل القراءة قرأها او قاعدا او لا تجزئ في تركه في نهوضه لغيره فيها هو
أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا اعاده وتجايزه في هو العاجز لانه اكل بما بعده ولو قد عي
القيام بعد القراءة وجب عليه القيام بلا طمانينة بنية فيه لانه غير مقصود لنفسه
وان قد عي في الركوع قبل الطمانينة او تقع لها الى حد الركوع عن قيام فان انتصب
ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع او بعد الطمانينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال
الى حد الركوع عين ولو قد عي الاعتدال قبل الطمانينة قام والطمان وكذا بعد ما
ان اراد قنونا في محله والافلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن فصير فلا يخلو
وتقصية العلل جواز القيام لان الاعتدال ركن وقصية التعليل منه وهو وجه
فان قنتا عدا بطلت صلاته **فصل** في بيان احكام ما يطلب من ترك شيئا
من الصلوة قولا او فعلا ويعد من هذا الفصل سجود السهو وشرع لجبر السهو تارة
وارغا ما للشيطان اخري ولم يجب لجبر الحج لانه لم يشع لترك واجب بخلاف
والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحا الغفلة عن شيء مخصوص
في الصلوة قايا ما يستحق عند ترك ما سوره من الصلوة او فعل منهي عنه فيها ولو
شك فيها ما عدا احصاء الجنازة اما هي فلا يشع فيها سجود السهو بخلاف
سجود التلاوة والشكر فانه يشع فيها على المعتد ولا يصح كون الجا بر كثر من الجنب
قوله والترك اي ما يقع تركه من المصلي عند السهو او ما شمله كلامهم
وسنة اي بعضه وهو ما يجبر بسجود السهو **قوله** وهي اي السنة والهيئة فالفرض ان
سهو او عمد فبطل الصلوة بتركه **قوله** لا ينوب عنه اي لا يكفي عنه سجود السهو كما
سيفكر **قوله** بل ان ذكره الى المرد بذكره علمه بتركه خذره به الشك فيه فان كان
قبل سلامه تذكره كالوعلمه او بعد سلامه لم يوش الآء اليته وتسجيل الاحرام
والاعادة عليه قال الشيخ والشرط ركن في ذلك ان يه نوب وجوب **قوله** وتمت صلاته
يكي فعله مثله والا المنقول مقامه والغايبينها واستندك ما بقي من صلاة وقد
شرع السجود مع الايات مع كان السجود قبل ركوعه سهوا ثم ذكره فانه يقوى

وسجد هذه الزيادة وقد لا يشع السجود لندار كره ليلد تحصل الزيادة كما لو كان المترك
هو السلام فتذكره ولم يطول الفصل فانه يسلم من غير سجود وكذا لو طال على المعتد
قوله والزمان قريب اي لم يطول عرفا ولم يطا نجاسة وان تكلم قليلا فان طال
الفصل وطى نجاسة استأنفها قال العلامة الخطيب والمرجع في طوله وقصره العرف
وسجد السهو اي ان اتى بما يبطل عمدا **قوله** وهو اي سجود السهو كما ساء
في كلام المصنف فتأمل **قوله** عند ترك ما سوره اي من الابواب المتقدمة ذكرها وقد عي
السجود وترك الجلوس من التشهد الاول وحده وترك القيام للقنوت بان لا يحسنها
اذ يستلزم ان يجلس في الاول ويقف في الثانية بقدرهما فقد ترك القنوت من فعله
ولو قد نما يظهر فاذا لم يحسنها ولم يقف بقدرهما فقد ترك القنوت او لقيامه
وانما التشهد والقنوت فرما تركه كان لان الفرض ان لا يحسنها وسجد تارك القنوت
بغا الامامة الحنفي على المعتدل وان فعله المأمور لان ترك امامه ولو اعتقادا من حكم السهو
لذي يلحقه المأمور **قوله** في محله الامام الحنفي فقال شيخنا بسجود البشرا لم يسي
له المأمور لانه اتى في محله اعتقاد الامور وقال شيخنا بسجد وان اتى به كل منهما لانه خلل
في اعتقاد الامام لا اقتدي به في الصبح بمصلي شيئا لان الامام محله ولا خلل في صلاته وذكر
السجود لترك الصلوة على الآل بعد التشهد الاخير بتعين ترك امامه كما كان سمعه
يقول القسمة صلي على محمد السلام او كتبه او سلم واخبر المأمور به قبل سلامه فينبذ به في
السجود لترك امامه لها **قوله** في الصلوة صوابه من الصلوة يخرج به ترك سجود التلاوة
وقنوت التلاوة لانه لا يسجد له **قوله** او فعل منهي عنه اي ما يبطل عمده فقط كزنا
ركوع او سجود بخلاف ما يبطل السهو كلام كثير لانه ليس في صلاة بخلاف سهو ما
يبطل عمدا كالالتفات والخطو بين او عند نقل ملحق قولي الى غير محله كقراءة الفاتحة
في الركوع والتشهد وبعضها في غير محله عمد او سهوا كمن بنية **قوله** اذا تركها الصلوة
اي سهوا او عمد **قوله** لا يعود اليها اي الامام والمنفرد مطلقا واما المأمور ففيه تفصيل
باني **قوله** بعد التلبس بالفرض فان لم يتلبس به وكان ساهيا عادليه ان كان

استقلاد سجدة السهو ان كان صار الى القيام اقرب منه الى القعود فان كان نائما
بطلت صلاته بالعود **قوله** شاذ في ترك القنوت سهو وهو ما مر ومنه
وتلبس بالسجود بان وضع اعضا السجود كلها مع التكبير والتكامل وان لم يطم
امتنع عليه العود فان عاد عالما بالتحريم بطلت صلاته او ناسيا انه في الصلوة او جاهلا
تحريمه فلا تبطل لعذره ولا يسجد للسهو فان لم يضعها كلها جاز له العود
سواء وضع بعضها او لا لعدم تلبسه بالفرض ويسجد للسهو ان بلغ اقل الركوع في
هويته فان ترك القنوت ووصل في هويته الى اقل الركوع امتنع عليه العود فان عاد
اليه عالما بالتحريم بطلت صلاته **قوله** بعد اعتداله اي وبعد وصوله الى محل تجزيه
الركعة بان صار الى القيام اقرب منه الى اقل الركوع او صار اليها عا حركتها قال العلامة
الركبي كالحطيط بخلافه لا ذري عنه نبيه ولو ذكر الشارح هذا كان اوله ان لم يعلم
ذكره منها بالاول **قوله** او جاهلا اي بتحريم العود فتأمل **قوله** عند تنكره اي عند
ويسجد للسهو لانه اذا جلس في غير موضعه ان كان عمدا لم يقم امامه وقرئ
الركعة بان المقامه انتقل الى واجب وهو القيام فخير بين الواجبين وهو القيام
والمتابعة بخلافه الناسي فانه فعل غير معتد به فكان قيامه كالعدم فتكرمه المتابعة
ليعظم اجره لانه كان معذورا والقائمة كالقنوت على نفسه تلك السنة بتعمده
ان الامام لا يسجد لان المأمور يتحمل عنه ولو ركع قبل امامه ناسيا تحريمه العود
فتأمل ويفارق ما من فحش المخالفة قال العلامة الخطيب ويفيد فرق الركعة
بنك او عام استل له العود ولو ظل المصلي انه قاعد يتشهد التشهد الاول فانتم
الركعة الثالثة ثم القراءة التشهد وان سبق له سابقه وهو ذكر انه لم يتشهد جاز له
العود الى قراءة التشهد لان تعد القراءة كتعد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به
ترك الامام التشهد الاول امتنع على المأمور الجلوس له فان فعله بطلت صلاته فحش
المخالفة لا يقال قد صرحوا انه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقنت اذ الحقة
في السجدة الاولى انا نقول انه في مسألة القنوت لم يحدث في تخلفه وقوفه هذا

فيه

في جوي تشهد ولو قعد المأمور فانتصب امامه ثم عاد وقبل قيام المأمور من قعوده
مع وجوب القيام عليه بانتصابه الامام ولو انتصبا معا ثم عاد الامام لم يعد المأمور
لانه اما يحطى به فلا يوافق في الخطأ او عا ماضيا فصلاته باطلة فلا يفارقه وهي اوله
حلا على انه اذا ناسيا فان عاد معه عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته او جاهلا
او ناسيا فلا **قوله** لمنا بعة امامه فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم ينوي المفارقة
فان قيل اذا اذن المسبوق سلام امامه فقامه لزمه العود وليس له ان ينوي المفارقة
قلنا اجيب عنه بان المأمور قد فعل فعلا للامام ان يفعله بخلاف مسيلة المسبوق
فان الامام خرج من المصلاوة **قوله** السنة وقد تقدم انها عشرة واثنتان عا هذا
لما قيل انها هي التي في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه ولا صحاح **قوله** ولا يسجد للسهو عنها
اي فان سجد عا ماضيا بطلت صلاته والا فلا لكن حصل هذا السجدة خلد يسجد له سجود
اخر لان سجود السهو يجبر ما يقع في الصلوة قبله وفيه بعد ولا يجبر بنفسه
قوله واذا شك الخ المراد هنا بالشك مطلق الرد فتأمل **قوله** واربع الى اخر
اي ما لم يتقدم عنه قرب فان تفكر واحتمل ان ما اتى به ناسيا يسجد له والا فلا قل
شك في ركعة من الرابعة فالثالثة هي ام رابعة فتذكر فيها الها الثالثة وفي ركعة لم يسجد
لها لان ما فعله منها مع الرد لا يحتمل زيادة وان لم يتفكر فيها حتى قام الرابعة فتذكر
فيها ان ما قبلها فالثالثة سجدها لان فعله منها قبل التذكر يحتمل الزيادة فتأمل
قوله وسجد للسهو اي ان احتمل ان ما اتى به هو الزيادة والا فلا كما مر **قوله** عدد
التواتر عمل بقوله لا يفيد اليقين وتقل شيخ شيخنا عن البلقيني ان فعلهم كقولهم
رشد العلامة بن حجر فلو صابه جميع بلوغ عدد التواتر يجمع يوم الجمعة ونحوه عا
بفعلهم ووافقهم في السلام وسجد السهو سنة اي عند خلو القلب للامام من عذر
صنيفه رضي الله عنه ما هو سجدة فان فقط وان كثر سببه لانه يجبر ما قبله وما
بعده وما وقع فيه كما مر حتى لو سجد للسهو ثم سجد قبل سلامه بكلام او غيره
او سجد له ثلاثا فلا يسجد له لانه لا يامس وقوع شدة في السجود فانيا يتسلسل

ولا بد له من نية من الامام والمنفرد فان سجد بلا نية بطلت صلاته ان كان عامدا
 عاملا لا لانه قصد ما لا يجزى وشرع ما فيه وان قصد الاتيان بشنئين وتنبؤ
 ثم غلبه الاخرى لم تبطل صلاته فلو راد السجود بعد ذلك فلا بد من سجدين وكيفية
 السجدين كبسجود الصلوة في اوجها جبانته ومنه وبانه كوضع الجبهة على الارض والطمانينة
 فيها والتحمل بالسيد والتكبير والافتراش في الجلوس بينهما والنورك بعدهما وباني
 بذكر السجود والصلوة فيها وقد تعدد صورة كالوسعي مام الجحوة مثلا وسجود
 للسهو فبان ثوبها انما هو ظاهر وسجودا ثانيا اخر للصلوة لتبين ان السجود الاول
 ليس في اخر الصلوة ولو كان سهوا وسجود ثم بان عدمه سجد ثانيا لانه قد سجدين سهوا
 ولو سجود في اخر الصلوة مقصودا فلزمه الاتمام وسجودا ثانيا ايضا **قوله** كما سبق ايضا
 في كلامه اول الباب **قوله** وحمله قبل السلام اي وبعد تمام التشهد والصلوة على النبي
 صياسته عليه وسلم الواجبين فيه فان سجد قبل اتمامها بطلت صلاته ولو هو ما يجب
 عليه النخا في غنى امامه فيه لاتمامها ثم سجد بعد سلام امامه وجوبا لاستقرار عليه
 بفعل امامه مع تخلفه عنه في ليس لنا صوت يجب فيها سجود السهو الا هذا
 على الرابع **قوله** وجنبه السجود اي بقصد العود الى الصلوة وتبيين بذلك
 لم يخرج من الصلوة فلو شك في ترك ركن جنبه وجب عليه نذر ركنه قبل سجده
 فان لم يفعل بطلت صلاته بسلامه وسجوده وسهو لما هو حاله في جنبه
 كان عنه تشهد الاول والحكمة كان سهي الفقرة الثانية في ثابته من صلاة من
 الرقاع بحمل امامه وخرج بحاله القعدة سهوة قبلها كما لو سهي بقية كلام الامام
 كان سبوقا ام لا فلو سلم المسبوق بسلام امامه فذكره حاله في سجده
 وسجد السهو لان سهوه بعد انقضاء المقدرة ويؤخذ من العلة انه لو سلم لم
 يسجد على احد احتمالين قال العلامة الرضائي والوجه السجود ويلحق المأمور
 سهوا امامه لتطرف الخلل الى صلاته من صلاة امامه ولتحمل الامام عنه السهو كما
 مر هذا اذا كان الامام سطره فان بان محذرا لم يحمل عنه ولم يلحق سهوا اذا

لا بد له

لا بد له حقيقة **قوله** ذكر الشيخ محي الدين بن العربي رضي الله عنه انه صلى عليه وسلم سجد
 للسهو خمس مرات احدى هاتين في عدد الركعات ثانيا قام من ركعتين ولم يشهد
 فيمن ثالثها ثم من ركعتين فوجد رابعها سلم من ثلاث ركعات فسجد فحاسبها
 فكان ركعة خاصة بسجود **فصل** في بيان احكام الصلوة المكتوبة وما ينبغي **قوله** التي
 في الصلوة فيها اي وتبطل اي سواء قلنا انها كراهة تحريم على المقدم كراهة **قوله** من تركه
 على ما قبله **قوله** كما في الروضة التي هو المقدم كما علم **قوله** وتنزيها لا مرجوح كما علم ايضا
 ونية او قال في هو اول من غير ثلاثه يجعل ما بعد العصر الى الغروب وقتا واحدا
 وما بعد الصبح الى ارتفاع كذلك كما استعرفه **قوله** لا يصلي فيها اي صلاة غير صاحبها
 كالغيب وسنتها والعصر سنتها **قوله** الا صلاة في هو الرابع ناسبا على يصلي فمائل
قوله لها سبب اي وتخير ما خيرا الى ذلك الوقت ولا فلا يصح ما لم يقع عنه التحريم
قوله كالغاية اي ولو نافلة التحننها وردا وك صلاة الجنازة والمستندة والمادة
 سنة الوضوء والتحية وسجدة التلاوة والشكر بخلاف ما لا سبب لها كصلاة **قوله**
 المتابع اولها سبب متاخر كركعتي الاحرام والاستنارة وهو متاخر منها **قوله** او قلنا
 في هو ناظر الى السبب مع الوقت فان نظر الى السبب مع الصلوة فلا تصور المقارنة قال
 شيخنا وهذا هو الرابع **قوله** في الاول من الخمسة الا الصلوة التي قال شيخنا لا تحفي الاول
 وارجع للوقت ولا يصح الاخبار بالصلوة عنه ولا الاخبار عنها بعد الصبح فكان
 الوجه ان يقول الاول ما يكره فيه الصلوة التي لا سبب لها بعد الصلوة ليست خمس
 وكن يقال فيما ياتي قول ويكفي الجواب بانه على حذف مضاف ولتقدير وقت
 الصلوة فحذف المضاف واقيم المضاف لي مقامه فتأمل **قوله** بعد صلاة الصبح
 اي لم يصلها او معينة عن القضا **قوله** عند طلوعها اي بتدخلكها عن اخر وقتها
 وان لم يصل الصبح **قوله** حتى تكامل اي في الطلوع قال شيخنا ولا تحفي في هذه
 العبارة من الحنابلة وعدوا الاستقامة ولو قال تسمر الكراهة حتى تكامل كان على
 واضع فتأمل **قوله** قد روي وهو سبعة اذرع بذر اذرع الادمي تقريبا وسوق ذلك

خاتمة

نعم

من صلي الصلوة في هذا **قوله** في رأي العين اي لا بالنظر لما في نفس الامر الا بالساعة
بعيدة اذا استوت اي وقت استواها وهو قصر بل هو ادا الاحرام به من يستثنى
من ذلك اي المذكور من الاوقات الثلاثة وهذا الاستثناء المذكور في خبر ابي ذر وغيره
وفيما ايضا ان جهنم لا تجزى يوم الجمعة قال العلامة البراسي قال شيخنا وسمعنا
فتح السبي وجيم المشادة او باسكان السين وفتح الجيم المخففة ويقال شعر المين
فيه ما تقدم ومعناها اشتد حبها **قوله** يوم الجمعة اي وقت الزوال فقط لا غير
من بقية الاوقات ولولم يحضرها **قوله** وهكذا حكم حرم مكة الخ وذلك لخبر ابي عبد
مناف ولا تمنعوا احدا طاف بهد البيت وصلى فيه ساعة شأ منه ليل او نهار
رواه الترمذي وغيره لكنه خلاف الاولي كما في مقنع الحاملي وخروجها من خلاف
مالك وابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما وخروج حرم مكة حرم المدينة والقدس
فهما كغيرها فلا يستثنى الصلوة فيها ولو اخر المصنف هذه الاوقات الخمسة
كما في المنهاج وغيره لكان اولي واحسن **قوله** في هذه الاوقات اي مطلقا في الاوقات
كلها **قوله** من بعد صلاة العصر اي بالوضوء السابق ولو بجوعته في وقت الظهر
وهذا في حق من صلي لانه هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستثنى من ذلك صلاة الجماعة
لان المقصود منها كثرة الجماعة وان كان الاولي نقديهما على صلاة العصر وكذلك
على صلاة الجمعة فتأمل **قوله** حتى تغرب اي يقرب غروبها الوقت الاصفرا وقت
قوله عند الغروب وهو وقت الاصفرا وان لم يصل العصر وهذا الوقت
متعلق بالزمان ولو ابدل الشارع قوله فاذا دنت بقول اي اكادنت لكان
اولى واوضح والاصل في هذا كله ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه
انه قال فلدت ساعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ان يصلي فبين
وان تغرب بهن سقانا حين تطلع الشمس بارغة حتى تنفخ وحده
تقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس حين تضيق في الشمس الغروب الظهور

شدة الحر وقايها البعير يكون بادكا فيقوم من شدة الحر الارض وتضيق بمشاة
نوبة مفتوحة ثم حاد معجزة ثم مشاة تخية مشدة اي تميل واحدا تنضيق
لخذ منه احد اليابين تخفيفا كما ذكره الشيخ زين في شرح الكثر **فصل** في بيان صلاة
الجماعة والاصل فيها قوله تعالى واذ كنت فيهم فالت لهم الصلوة الاية امنها في خوف في
الامر اولى وخبر الصحيحين صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وشرور وذن
وفي رواية بحسب شربنا درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما لان القليل لا ينفي
الكثير واذن خبر اولي القليل ثم اخبر ثانيا بالكثير فاخبر به اوان ذلك يختلف
 باختلاف المصلين وفيه خصايص هذه الامة كما نقل عنه ابن سرة وفي الاحياء
سلمان الداراني انه لا يغوت احد صلوات الجماعة الا ينسب اليه رتبة فكان السلف الصالح
يعززون انفسهم ثلاثه ايام اذ فاتتهم تكبير الاحرام وسبقه ايام اذ فاتتهم صلاة
الجماعة واقطعوا امام وموسم لخبر الاثنان فما فوقها جماعة وذكر في المجموع في باب هيئة
الجمعة من صلي في سبعة الافه سبعة عشر درجة ومن صلي في اثنين فله ذلك الا
ان درجاته الاول اكمل واول شرعية كان بالمدينة الشريفة لا بمكة لقهر الصحابة
رضي الله عنهم **قوله** للرجال الخ صرح هذا انها لا تستثنى للنساء وليس كذلك فلو سقط
عنا قيد به عن القول بفرض الكفاية كان اولي وانسب وعلى القول فتأكد شيها
للرجال وقرئ النساء **قوله** في الفريضة الخ انما يتجه التقييد به على القول بالها فرض
كفاية فتأمل اللهم الا ان يجاب بانها قيد بالفريضة لانها محل الخلاف في كونها
فرض كفاية او عين او سنة او اما غير الفريضة فان منه ما تنس في الجماعة اتفاقا
وما لا تنس فيه اتفاقا **قوله** غير بالنسب بمعنى الاعتراف بعرب المستثنى واصيقت
اليه كما انقضى علم النجوم قيل بالجورصة وفيه ضعف لان غير الاعتراف الا اذا وقعت
بين ضدين قال في الدرر الناج وقد يثار فيه بان قوله تعالى غير الغرضوب عرب
صفة للذين مع كونه معرفة لان الايهام في غير ارتفاع يكونه ثالث القسمين فذلك
هنا وعرب الاسنوي حالا وما قدمناه تعدا لنسب المقاسمة الحالية فتأمل **قوله**

عند المصنف الخ مرجوح **قوله** والاصح في معتد لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة
 في قرية او بدو لا تقام فيهم الصلاة الا استحوذوا بها الشيطان ورواه ابو داود
 وغيره قال العلامة بن قاسم وعبر بلا تقام دون لا يقيمون فيفيد الاكتفاء بقاءه
 بعضهم انتهى لا استحوذ به البعيدة رحمة الله بذلك ليكون عيانية **قوله**
 فرض كفاية اي للرجال العقل الاحرار المقيمين المستورين غير الاجرار وغير المعتدين
 في اداء المكتوبة فلا تجب على النساء ومثلهن الخائفات ولا على العراة بل هي والانفراد في
 حفرهم سواء الان يكون عيانية في ظلمة يتجنب واقتضى القرابي بانه لو صلى منفردا خشع ولو في
 جماعة لم يخشع ان الانفراد في حقه افضل وتبعه العزيز عبد السلام قال المزدك في كتابه
 بل الصواب خلافه فاما قالا له وقد تعين لعارض كما اذا راى اماما ركعا وعلم انه لو
 اقتدى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وقد حرم فيما اذا راى الامام
 جالسا تشهد الاخير وعلم انه لو اقتدى به لم يدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا
 ادركها وفرضها بحيث يظهر الشعار في البلد والقرية لاهلها والطارقين اتم يقيمون
 الجماعة سواء قاموها للساجدة وغيرها **قوله** غير الجمعة الى اخره قال شيخنا لا يخفى ان
 هذا القيد ومفهومه المذكور بعده غير مستقيم لان الكلام في ذلك الجماعة لم يدرك
 الجمعة قائل اللهم لا ان يقال انما قيد في الجمعة بالركعة لانه لا تحصل الجماعة المفترقة
 لصحتها الا بركعة فتأمل **قوله** ما لم يسلم التسليمة الاولى اي ما لم يشترع في السلام لان
 القدر اختلت بالشرع وهل تنفقد فرادى او لا ظاهر كلام العلامة الرملة في شرحه
 انقضاءها فرادى كمن تقل عن ثلثه العلامة المبدئي وغيره انه كتب بخطه على هامش
 شيخه انها لا تنفقد فرادى وقال العلامة بن حجر تترك الجماعة ما لم يتم السلام
قوله ولا تحصل باقل من ركعة الخ هو مفهومه والقيد متساقي وقد علم ما فيه
قوله ويجب على المأمور اي من يريد الايتام **قوله** ان ينوي الايتام اي في صلاة
 تتوقف صحتها على جماعة كالجعة والمعاذ والمجموعة بالسجدة وغيرها ان اراد المتابعة
 لانه لا تتوقف صلاته عليها فان لم ينوها يقيمها وتابع ولو في فعله والسلام

من مع الكراهة ولا تحصل الفضيلة الجماعة ويجب عليه ان يتبع الامام فيما هو فيه
 وان خالف نظم صلاته نفسه او كان في ركن وصيوس فيقتصر له تطويل ويجب
 له ما فعله قبل الاقتداء بما كثر فعله مع الامام نعم ان نوى القعدة وهو في السجدة الاخير
 بعد طائفة بامام قائم مثله لم يجز له متابعتها بل يجب عليه انتظاره فيه فان رفع
 راسه بطلت صلاته ان لم ينوي مفارقتها ومثله ما لو نوى الاقتداء في جالوس الشهد
 الاخير فانه لا يجوز له متابعتها قال بما يل يجب عليه انتظاره فيه وتفرق بين ذلك وبين
 امتناع تخلف المأمور للشهد الاول اذا تركه الامام بانه هنا تطلب بالشهد قبل
 لاقتداء انصار تخلفه بعد الاقتداء بخلفه الدوام ولا يغتفر في البعد بخلاف ذلك
 فانه ابتداء الخلف حال الاقتداء يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء **قوله** والاقتداء اي
 او الجماعة وان خلف نيته بالامام وتنعين الحالية لا تصرف نيته كنية الجنب
 الحدث المطلق وحينه فلا يقال ان القرائن لا تكفي في انبات لان محل ذلك اذا
 كانت مستقلة لا تابعة **قوله** ولا يجب تعيينه اي باسمه مثلا **قوله** بالخاضري في الواقع لان
 ملاحظة حضوره من الاشارة اليه فتأمل **قوله** كقوله اي كلاحظته معقود هذا القول
 بقلبه وان لم يتلفظ به ومنه في الحجاب او ملاحظة شخصه **قوله** في غير الجمعة ما فيها
 يجب عليه نيمة الامامة فيها وان لم يكن اماما محال ذكرها نظر لما يوروا اليه حاله
 والمعاذ والمنذورة والمجموعة بالمطرقين كما في الجمعة **قوله** بل في مستحبة اي لا اجل
 حصول فضيلتها اي يستحب للامام نيمة الامامة ابتداء صلاته وان لم
 يكن خلفه احد حيث رجي من يقتدي به والا فلا تستحب ولا تقصر ولو فوهاة اثنا
 صلاته حصلت له الفريضة من حيث نيته ولا تقتطف على ما قبلها بخلافها
 لعدم تجزئيه وقد علم مما مر انه لا يجب على الامام تعيين المأمورين بل لا يطلب
 منه ذلك فان عيناه واخطا لم يضر الا في الصلوة شرطها الجماعة ولم يشر
 اليهم كما مر **قوله** فصلاته فرادى اي وان حصلت الفضيلة لم يخله خلافا
 للقاضي حين **قوله** لا يجوز اي يصح وان كان الافضل خلافا **قوله** بالخير والعبد

الحراول من العبد لان الامامة منصب جليل فالحري به اولى الان تميز العبد بزيادة الفقه
 فهما معا حدسوا على الراجح المعنى لا في صلاة الخبائث لان المقصد منها الدعاء والشفاعة
 والحر به البق والبالغ اولى من الصبي وان كان افقه بالاجماع على صحة الاقتداء به بخلاف
 الصبي لان كماله اقل من كماله واكثر احترازا منه في صلاة ولو اجتمع عبدا بالغ وحر صبي
 فالعبد اولى من الصبي **قوله** المراهق اي الصبي المميز واصله من قارب من الاحتلام
 اما الصبي الى اخره قال شيخنا لاحاجة لذكره لان صحة صلاته انتهى اقول ويمكن الجواب
 بانه انما ذكره ليسين به ان المراد بالمراهق في كلام المصنف المميز سواء كان مراهقا
 او لا وان كان المراهق في الاصل من قارب البلوغ كما مر فتأمل **قوله** ولا تصح قدوة رجل الى
 اخره اي لا يصح ان يكون الامام دون المأموم بقينا او احدا لا ولد لك لا تصح القدوة من
 تلزمه الاعادة كالمتيمم بحمل يغلب فيه وجوده لا ولا لا يتخير لا يلزمها الاعادة عند
 الشك وان كان المعتمد للذهب عنه لزوما وحسب فتلخص من كلام المصنف في
 صور خمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل وامرأة وامرأة وامرأة وامرأة وامرأة وهي قدوة
 رجل بخشي ورجل بامرأة وخشي بخشي وامرأة وبصريح اقتد بخشي بانثا ثبوته
 بامرأة ورجل بخشي بانثا ذكره مع الكراهة ولا تصح قدوة بمقتد ويجوز للتوهم
 ان ياتم بالمتيمم الذي لا عادة عليه وبما تصح الخف ويجوز للقيام ان ياتم القاعد
 غيبه والمضطوع لكن لو بان امامه محدثا ولو حدثا اكبرا واذا بخاسته خفية في ثوبه
 او بدنه لم تجب عليه الاعادة لان التقصير منه في ذلك بخلاف الظاهر فيجب فيها الاعادة
 كما لو بان امامه اميا والمراد بالظاهر هنا التي حيث قام لها المقتدي لها والخفية
 بخلافها لكن الظاهر هي العينة والخفية هي الحكمة واعتمد مشايخنا وهو ظاهر
 فتأمل **قوله** والا قاري الى اخره هو عطف على الرجل فهو مجزئ باضافة لفظ قدوة
 رجل اليه فلو قدورها الشارح سلم من تعيينه عن به المتى وكان احض بما قدرا
 مجزئ بعد فتأمل **قوله** بابي اي سواكم التعلّم او لاعلم القاري بحاله او لا وهو
 نسبة الى اللان فكانت باقى على حاله ولادة امه له قال تعالى ولله اخرجكم من بطون

وخشي رجل
 وامرأة رجل
 وامرأة بخشي

امهاتكم

امهاتكم لا تعلون شيئا الاية واحصل لفة من لا يكسب ثم استعمل فيما ذكر مجازا فان امكنه التعلّم ولم
 يعلم لم تصح صلاته ولا يصح كافتد اليه بمثل فيما يكسب **قوله** وهو اي في اصطلاح الفقهاء اؤنة
 صار حقيقة بمعنى قاتل من يحل بحرف اي ما باسقاط اي ما باسقاطه وباله بداله ومنه اوت
 وهو من يدغم في غير حله والشك في وهو من يبدل بلاد عام ومنه ابدال الحباب لها وفي الذين
 العجزة بدل المصلحة بن اي وابالضاد الضالين ايضا مثاله او نحو ذلك وشك في ذلك لغير
 المعنى كما نعت بضم او كسر فان يغير المعنى كضم هاء الله لم يضر مطلقا وان حرم على العالم العلم
قوله او تشد يدك الى اخره هو عطف خاص دفع به توهم ارادة الحرف المستقل ومنه تحديق ذلك
 فان حقه واعتقد به معناه كفر والعياذ بالله تعالى لانه حينئذ اسم لضوء الشمس **قوله** من
 الناجية الخ هو قيد للمراد من الاية هنا وخرج به غير الناجية فانه لا يضر مطلقا وان حرم كما
قوله ان غير المعتمد كان عامدا على قادرا على الضو بطلت صلاته وينبغي للقاري ترك
 اما الاخلال في التشهد فلا يجوز باسقاط حرف او تشد يدك ولا يجوز ابدال حرف بل
 ويجب سوا لفة كما في الفلانة وترتيبه **قوله** يعتد بغير المرتبان لم يخل بالمعنى ومثله الصلح
 على النبي صلاته عليه لم يعتد **قوله** ثم اشار المصنف بشرط اي لذكر بعض شروط القدوة مالم
 يذكر ابو حنيفة كلامه ضمننا وهي سبعة احدها عدم تقدمه على امامه لكان بان لا يتقدم
 عليه قايما بعقبه وهما موخرة قدسية وان تقدمت اصابعه ولا قاعد باليابه والمضطوع
 بحبه والعبدة في السفلي بالراس وثانيها العلم بانتهالات الامام بروية او نحوها
 يتمكن من سابعته وثالثها اجتماعهما بمكان واحد كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالين واربعا
 نية الاقتداء وخامسها توافق نظم صلاتها وسادسها موافقة في سنن تقدر الخالفة
 سبطا فلو وجد الامام التلاوة وهو يتخلف المأموم عنه بطلت صلاته **قوله**
 لو ترك المأموم التشهد الاول والقنوت لم تبطل صلاته كما مر وسابعها التبعية بان
 يتاخر جميع تحركاته عن جميع تحركات الامام وان لا يسبقه بركنين فعليه ولو غير طولي
 عامدا عالما وان لا يتخلف بها بلا عذر فان خالف في السبق والتخلف بها بلا عذر
 كان هو في السجود والامام قايما للقرعة او هو امامه للسجود وهو قايما للقرعة بطلت

قوله

صلاته والتخلف العذر كان اسرع الامام قرأته وركع قبل اتمام موافق للفاخرة به
بطي القرأة فيتمها ويسرع خلفه ماله يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلا فلا يعد منها
الاعتدال ولا الجاوس بين السجدين فان سبق باكثر منها بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام
قائم عن السجود او جالس للشهادة تبعه فما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام امامه ما فاتته
المسبوق فان لم يتمها الموافق اشغل به ما اقتضاه او نحو فعند ذلك كبطي القرأة فياتي فيه
كما هو علم او شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه ان ترك الفاتحة فانه معذور فيقرأها
ويسرع خلفه كما في بطي القرأة وان علم بذلك او شك فيه بعد ركوعه لم يعد اليه
قرأته اليقرها فيه لقونه بل فيتابع امامه فيما هو فيه ويصلي ركعة بعد سلام امامه كسائر
ركعتي المسبوق وهو لم يترك بعد حرامه مع الامام من سابع الفاتحة ان لا يشتغل
بشيء كقعوده او دعا افتتاح بل بالفاخرة الا ان يظن ادراكها مع اشتغاله بالشيء فياتي
بها ثم بالفاخرة واذ ركع الامام ولم يقرأ المسبوق الفاتحة فان لم يشتغل بسنة تبعه وجوز
في باقي الركوع واجزه وسقط عنه الفاتحة فان تخلف لاتمامها حتى رفع الامام في الركوع
فانته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة تخلف
وجوز ان يقرأ بقدرها من الفاتحة ثم ان فرغ ما وجب عليه وادرك الركوع حصل الركعة
وان فرغ حال اعتدال امامه وافقه وفاتته الركعة فان هوى الامام قبل فسرعه وجبت
عليه بغير المفارقة عيناً **قوله** واي موضع صلى اي المأمور **قوله** في المسجد اي الحاضر ولو بالاجزاء
قوله بصلوة الامام اي فابعد ما بان ايتمه بان لا يسبقه ولا يتاخر عنه بركنين فعليين
غير مخالف في سنة تفحص المخالفة فيها فعلا وتركها كما مر قايلا لاقتداء به في صلاة
موافقة في النظم فلا يقرأ صلاة كسوف خلف جنازة او عكسه ولاها خلف غيرها
او عكسه **قوله** ان كان الامام في القيام الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة كسوف
صحت القدوة كما يحسنه الرفقة وتبعه جميع ويبدله قليلا بعد علم الصحة بتعذر
المتابعة ولا تعذر فيها هنا كما قال العلامة الرمي ومثله شيخنا كما لعلته بغير
مخالفة صلاة الجنازة وسجدة الشكر والتلاوة فلا يصح الاقتداء بالامام في شيء

منها

منها على الوجه عند العلامة الرمي ومن تبعه وجوز له العلامة بغير في آخر كبير الجنازة
وتبعه العلامة بغير عذر الحق **قوله** فيه اي المسجد وان تسرع وبعده المسافة ماله محل بينهما
ما يمنع الاستطراق عادة كركن والسم الدكة مثلا لمن صلى عليها او ما يمنع للركن والركن
وان لم يمنع الركعة كتابك فيمثلا ولا يضرب اليك الردود والعلق ماله يسرع فلو صلى
احدها عبارة المسجد النافذ بياها منه والاخر يسر دابة صحيحة صلوة للمؤمن ان كان علامة
بالاشتغال الامام والسجد المتلاصقة المتناوبة كسجد واحد **قوله** عام بصلاته او لا
ولو بصلح عدل رواية او صبي مأمون او بهداية من غيره **قوله** اي كفاها الى اخره هو
تفسير اصولي لان الكفاية والاجز بمعنى واحد والمراد به هنا صحة الاقتداء وحصول
فضل الجماعة **قوله** لسالم يتقدم عليه اي ماله يتقدم المأمور بجميع ما عتد عليه على جزء مما
اعتمد عليه الامام يقينا فلا يضرب الشك **قوله** يعقبه اي مثلا فتأمل **قوله** من جهة
الى اخره قد يوههم هذا ان المراد بالمسجد المذكور المسجد الحرام وليس كذلك ويمكن
ان يراد بالجهة ما لو ظهر المأمور الى جهة الامام حقيقة او تقديرا فانه لا يصح في المسجد
الحرام وغيره وما داخل الكعبة وخارجها **قوله** لم تنعقد في الابتداء وبطل في الانتهاء
قوله ولا تضر مساوئته اي لا تبطل صلاته وكذا كل ما قلناه فيه وافعالها ما طلب
عدم مقارنته فيه وهو الفاتحة في الاوليين وكسلاهم وجميع الافعال الا في القيام والشهد
ويشترطه قاض جميع تكبيره المأمور الامام تمام **قوله** قليل لا اي بحيث لا يرب
على ثلاثة اذرع والافانته فضلة الجماعة فتأمل **قوله** سحني لا يجوز ان لا يكون الخ هو غايته المني
لا النفي فتأمل **قوله** وان صلى الامام في المسجد قال شيخنا وجعل الشارع ضمه صلى
عائدا الى المأمور كما هو ظاهر كلام المصنف لكان اولي داخل للاستغناء بالفتن
عن الظاهر انتهى وشمي عليه العلامة بتقاسم كالتسبيح والالتفات البصير وعكس
ما ذكره مثله بان صلى المأمور في المسجد والامام خارجا ولو جعل ضمير صلى عائدا لكان
المشمل للصورتين ومنه سكونه عن صورة العكس فتأمل **قوله** قريبا منه اي الامام ولو
جعل ضمير من عائدا الى المسجد كما فعل غيره لكان اولي وليس لقربه وكان ينبغي

عما ذكره بعد بقوله وتعتبر المسافة **قوله** بان لا تزيد مسافة ما بين ما يمسور وآخر
 للمسجد مما يليه كما ساقى في كلامه واذا كثرت الصفوف والاشخاص فالشرط ان لا يزيد
 ما بين كل صفين او شخصين على المسافة المذكورة وان صار بين الاخير واخر المسجد
 فاسم المسافة المذكورة ولم يصر تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة ذراع فاقول **قوله**
 ولا حائل اي مما مر ويضربها بالرد ويجوز الابتداء بخلافه في الاثنان فانه لا يضر لا يقصر
 في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء ويشتطه ان يكون لو زاد للمسور الوصول الى الامام
 لا يستند بالقبلة فتأمل **قوله** اما قضا الى نسو المملوك والموت والموقوف كله وجوبه
 غيب المسجد والينا كذلك **قوله** ان لا يزيد ما بين ما يمسور كل شخصين او صفين
 من ايتهم الا **قوله** على ثلاثة ذراع اي تقريبا كما والمراد به ذراع الايدي **قوله**
 وان لا يكون بينها حائل اي مما مر ولا يضر هنا حيولة الشارع ولا مطر وقا ولا
 التهور وان كان احوح الى سباحة بحس النبي اي عدم وهو علم لا ينسب **قوله**
 بيان احكام صلاة السافر وكيفيته انه حيث القصر والجمع فيه المختص بالسافر هو
 تحقيقا عليها يلحقه من شدة السفر غلبا وينبغي جواز الجمع بالمطر للقيم وهو
 في الاصل المقطع للمسافة وجمع اسفار سمي بذلك لانه يسفره احوال الى حال اي
 يكشفها وقيل الاسفار الرجل بنفسه من البيوت والقرى ولانه قطعة من القنطرة
 اي جزء منه كما في الحديث قال الحافظ بن حجر والمراد باللعن اب النابغة من المشقة
 لما يحصل في الكرب والشدة ترك المألوف ولذلك سئل امام الحرمين
 حين جلس موضع ذلك لم كان السفر قطعة من العذاب فاجاب على الفور بقل
 لانه فيه فراق الاحباب والاصل فيه القصر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الاية قال ابي بن امية رضي الله عنه قلت لعمري
 الخطاب في الله تعالى انما قال الله تعالى ان خفتهم وقدمت الناس فقال انما
 مما عجت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة فقلت
 الله بها عليكم فاقبلوا صدقة ربه سلم قال شيخنا وخرعت صلاة السافر

في السنة الرابعة من الهجرة كما قاله بن الاثير وقيل في ربيع الثاني من السنة الثانية كما قاله
 الدلاي وقيل بعد الهجرة بربعين يوما او بالجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة
 تسع وهي اخر القرون وما بعدهما الاسرايا والقصر افضل من الاتمام اذا كان السفر
 ثلاث مراحل فكثر ولم يختلف في جواز قصره الاتباع وخروجه خلافه يوجب
 القصر حينئذ كالامام اي حنيفه رضي الله عنه بخلاف الصوم فانه افضل من القصر
 مطلقا الا ان يتضرر به لبقاء شغل منه اذا انظر ولو تعارض القصر والجماعة فالقصر
 افضل خروجا من خلافه اذا الخفي بوجوب القصر كما مر بخلاف الجماعة فان لم يبلغ
 السفر ثلاث مراحل فالاتمام افضل واختلافه في جواز قصره ككلامه في مسافر في البحر
 ومع عياله في سفينة ومن يديم السفر مطلقا فالاتمام افضل الخروج بخلافه من
 اوجبه كالامام احمد رضي الله عنه وروي مذهب لموافقته الاصل وهو الاتمام وقد
 يجب القصر بالجمع كما لو اثنى الظهر الى وقت العصر ولم يحتمل حتى من وقت العصر
 ما يسع اربع ركعات فقط **قوله** ويجوز الخ فالاتمام افضل في غير ما يأتي **قوله** اي
 التلبس بالسفر الخ وبدا السفر بالمرور بجوازته وماله سو الخندق كان كان
 فان لم يكن فالقنطرة ان كانت فان لم تكن فحاجزة العمران ومنه تجاوزة الحجة
 ومنه تجاوزة الطريق الرماد وملعب الصبيان **قوله** الرابعة اية الخمس بخلاف المندوة
 والثالثة قال العلامة الخطيب وله قصر المصلح المعتاد ان صلاحها او لا مقصود
 ثم صلاحها فانما خلفه في صلاحها مقصود او صلاحها اماما وهذا هو الظاهر
 وان لم اره تعرض له انتهى وقصره بذلك العلامة الرمي وغيره **قوله** بخمس ارب
 اي على ما ذكره المصنف في منها ودام السفر والتحرر عنه ما ينافي فيه القصر وعدم
 المقصود والعلم بجواز القصر فتأمل **قوله** اي الشخص الخ قال شيخنا انما
 عدل رجوع الضمير الى المسافر الذي هو صرح كلام المصنف لاعتبار الجواز بتبعه
 فتأمل **قوله** في غير عصية اي من عصي فيه كما يأتي **قوله** هو شامل الخ وقد هو شامل
 المذكور كالسفر وحده او للتجارة في كافا للموتى وشمل كلامه ايضا الكافر في حق

اذا سلم في اثنا الطريق وان بقي دون مسافة القصر اذ سفر ليس بجمية وان
 كان عاصيا بالكفر **قوله** اما سفر العصية اي ولو اتى بان سفر سفر بها
 ثم قلبه معصية فانه عتق عليه الترخيص حينئذ فان قاب ترخص وان كان الباقي
 دون مسافة القصر خلا فالملامة الخطيب وخروج به المعصية في السفر فانها
 لا تمنع الترخيص **قوله** كالسفر لقطع الطريق وكذا سفر ايقاع وفاشقة وخرج
 لم يستاذن اصله حيث يجب استاذنه ومنه عليه دين حال يقدر على وفاءه بغير اذن
 مستحقة بقصر ولا جمع ليس قيدا فلا يقتصر على قوله فلا يترخص فيه ككان اولى
 وان شئ لبشمل الفطر في رمضان والمنع عما الخفين ثلاثة ايام الا ان يقال
 ذكرها لكون الكلام فيها فاسل **قوله** ستة عشر فرسخا وهي اربعة برصا
 ياتي وهو فارسي معرب **قوله** تحديده في الاصح اي لشبوت التقدير فيها بالايام
 عن الصحابة رضي الله عنهم ولان القصر على خلاف الاصل فيحتاج فيه
 بتحقيق تقدير المسافة فيصير التقصير الزيادة وبذلك علم ان اعتبار
 المسافة بمرحلتين وهما يومين معتدلات او ليلتان كذلك او يومين
 مسير الابل الحاملة لا ينافي التحديد لانها يزيدان عليها وعلم من ذلك ايضا
 انه لا بد من العلم بطوله فلا ترخص لها ثم لا بد من اي يتوجه فان لم
 يسلك طريقا فهو ركب التقاسيف والاعالي بقر جمع متى وجبه
قوله ان قصد كل منهما مرحلتين وكان للهائم غرض صحيح كمن راد
 مثلا فلها القصر وليس من الغرض الصحيح التنزه ولا روية البلاد **قوله**
 لو كان لمقصده طريقان وسلك الطريق منها للتنزه لا يجوز القصر فله
قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها فلا بد من المسافة ذهابا فقط حتى
 لو قصد حلا على مرحلة جنية ان لا يقم فيه بل يرجع لم يجز له القصر الا على
 ولا جابيا وان ناله مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسجد سفر طويلا
 خطوة الى قد تقدر خطوها في مبطلات الصلوة فراجع والخطوة ثلاثة

اقدام

اقدام اي بقدمه الاذي والحمرة الزمان بقدم البعيد وفيه نظر لان البعيد لا قدم
 له وانما له خف وان كان يسمى قد ما فلم اره والقديمان ذراع فالميل بالاقدم
 اثني عشر الف قدم وبالفراغ ستة الاف ذراع فالفراغ اربعون وشوروا اصبا
 معترضات والاصبع ستة شعيرات معتدلات معترضات والسبعين سنت
 شعيرات من شعر البرذون وقد ظم ذلك بعظم فقال **قوله** ان البرية الفرساخ
 اربع **قوله** والفرسخ ثلاث اميال صنع **قوله** والميل الف اي الباعا قل **قوله** والباع اربع
 اذرع فتتبع **قوله** ثم الذراع من الاصابع اربع **قوله** من بعد ما العشرة ثم الاصبع
 ش شعيرات ببطن شعيرة **قوله** الى ظهر الاخرى توضع **قوله** ثم الشعيرات
 شعيرات **قوله** من شعر بغل ليس من ذامدفع **قوله** وحينئذ فمسافة القصر
 بالاقدم خمسمائة الف وستة وسبعون الفا طر وبالاذرع مائتا الف وثمانون
 الفا وبالاصابع ستة الاف في خمسمائة الف واثني عشر الفا والشعيرات
 مائتا الفا الف وثمانية واربعون الف الف واربعمائة الف واثني عشر
 الفا والشعيرات احدى ولا يعول الف الف وثمانية واربعون الف الف وثمانية
 الف واثني عشر الفا ولو قطع هذه المسافة في لحظة في يراو بحر ترخص
 قوة الها شمية نسبة لنبى هاشم لانها قدرت في زمنهم لا الى هاشم حجة
 النبي صلى الله عليه وسلم وخرج بها الاموية بظم الهمة المنسوبة لنبى امية
 كقديريها في زمنهم فانها اربعون ميلا فقط اذ كل خمسة منها فذر **قوله**
 ستة هاشمية **قوله** موديا للصلوة طويلا سفر وقد بقي من وقتها ما يسع
 ركعة فله القصر بخلاف ماذا البقي من الايسر ركعة فيمنع عليه القصر
 لها حينئذ فاشية حضرتها **قوله** تقضي فيه اي لا تسفر ولو غير ما فانت
 ولو شك في كونها فاشية سفر او حضر تمنع عليه القصر لانها حينئذ
 فاشية حضرتها **قوله** تقضي فيه اي لا تسفر ولو غير ما فانت فيه فلو شك في كونها
 فاشية سفر او حضر تمنع عليه قصرها لا احتياطا وان الاصل الاثما

قوله ان ينوي القصر يقينا فلو شك هل نواه او لا وجب عليه الاتمام وان
 تذكر عنه قرب النادي جن من الصلوة حال التردد وبه فارق نظيره في الشك في اصل
 الشك لان من منه غير محسب وانما على عنه كثر وقوعه مع قوله عن قرب النادي
 ومنه الشك وطريقا كما ان يحترق من مائتا في نية في دوام الصلوة فلو
 ترك نية القصر عند الاحرام ونوى القصر ثم ترد في انه يقصر او يتم وشك في نية
 القصر وان تذكر في حال انه نوى القصر كما راو قام امامه الثالثة فتردد هاهنا
 يتبرأ من ساء لزمه الاتمام لانه الاصل ومثل نية القصر ما ونوى الظاهر فلا يفتي
 ولم ينوي تركه كما قاله الامام ومما لو قال او دي صلاة السفر كما قاله المتولي
 ولو اقتل بمسافر وشك في نية القصر فجزمها جاز له القصر بان
 امامه قاصر لان الظاهر في حال المسافر من القصر فان بان انه متم لزمه الاتمام
 وكذا ان لم يتبين له حال الامام كان فسدت صلاته ولو علق نية القصر
 على نية امام علم انه مسافر وشك في نية كما قال ان قصر قصره والائتمت
 جاز له القصر ان بان الامام قاصرا ثم بقيم الى اخره ولو اقتدى به جهل سفر
 لزمه الاتمام وان بان الامام مسافرا قاصرا ولو خطبه مسافرا فنوى القصر
 فبان مقيما فقط او مقيما ثم حدثت الزمة الاتمام ما لو كان محدثا مقيما او بان
 منعا فلا يلزمه الاتمام اذ لا قد في حقيقة وفي الظاهر خطبة مسافرا ولو زمر
 الاتمام صلتا فسدت صلاته امتنع عليه القصر لانه صلاة وجب عليه
 اتمامها وما ذكر لا يتبعه قال العلامة الخطيب ولو فقد الطهور يري فشرع
 في الصلوة بنية الاتمام ثم قدر على الظاهر فقال المتولي وغيره يقصر
 لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة شرعية شبهها في المذهب خلافة
 وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيمن صلى بنية ثم نوى تلزمه الاعادة
 بنية الاتمام ثم عادها انتهى قال العلامة الرملي والوجه الاول في القولين
 لانهما وان كانت صلاة شرعية لا يقرها طلب فعلها واتمامها فقط

حرية الوقت فقط **قوله** ويجوز للمسافر ان ترك الجمع افضل للخلاف فيه ولا فيه
 اخلا احد الوقيين عنه وضيافته بخلاف القصر كمن يستثنى منه الحج بعرفة ومنه
 ومنه اذا جمع صلاهما او خلا عنه حديثه الدائم او كشف عورته فالحج لهم افضل **قوله**
 بما عاين غير معصية كما **قوله** الظاهر والعصر والحج كالظهور في جميع التقديم **قوله** تقديم على التقديم
 من المتخير لما ساقى ان شرط من صحة الاولى وهو متيق فيها قال الزركشي وشيها فلو قد
 الظهور بان وكل من لم يتقط صلاة بالنسبة انتهى قال العلامة الرملي كابن حجر وهو محل وقفة
 والشرط من صحة الاولى وهو موجود هنا وعند شيخ شيخنا ان المنع خاص بالتحيرة وهو
 ظاهر كلام العلامة الرملي كابن حجر ونقل العلامة بن قاسم في حواشي التحفة عن العلامة الرملي
 اعتماد ذلك في حواشي المصنف اعتمادا مافلا الزركشي نقله عنه ايضا وسقته شيخنا الشيرازي
 في جميع التقديم اولى ان كان الاول وقت الاولى سائر وقت الثانية والابان كان سائر وقت الاولى
 والا وقت الثانية وسائر ايها اونا لا فيهما لجمع التاخير اولى لان وقت الثانية بعد الاولى
 فنية كما قال العلامة الرملي كالحطوب وخالفها العلامة بن حجر غير اذا كان سائر ايها
 ونازلا فيهما فقال التقديم اولى سارعة ليرة **قوله** ثلاثة الخ ويزاد عليها دوام السفر في
 الثانية بالنسبة للجمع بالسفر وما بالنسبة للجمع بالمطرفة فيسببه الشارع عليه فيما ساقى
 بان لا يدخل وقت الثانية قبل فرغها كما قاله بعضهم في عند العلامة بن قاسم نقله عن العلامة
 الرملي كاجلال البلقيني جوازهم وان لم يبق الا ما يبع بعض ركعة من الثانية وتكون اذا قلما
 لان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها وسببه لذلك الرواية واعتده شيخنا
 وكونه الاولى صحيحة يقينا او خلا فلا يجمع المتخير كما **قوله** لم يقصر اي العصر ويعددها
 بعشر اتمه الظاهر **قوله** ان اراد الجمع **قوله** اول الصلوة اي الاولى كونهما الاولى لانه محلها
 القائل ولو نوى ترك الجمع بعد التحلل او ارتد بعد فاسد فورا ثم اراده قبل طول الفصل
 فالمتخير يجوز اخلافا للعلامة بن حجر **قوله** ويجوز في اثباتها اي ولو مع السلام منها مثل
 ذلك ما لو اشرف في الظهر والغرب بالبدن في سفينة فسارت فنوى الجمع مع لوجود السفر
 في وقتها كما قال في المجموع نقله عن المتولي وقره وهو المعتمد **قوله** المولات اي فلا يصلي التاقل

بينهما فليكن كغيرهما انه ترك ركنا من الاولى وجعل عاداتها الاولى لتلك التي ولعذر
التدارك لقول الفصل والثانية لفقد الترتيب ولم يجمع ان اراد من الثانية اعادها في وقت
الاصل ان طال الفصل في وقت السلام منها الى التذكير عاداتها فترك الركعة ولعذر التدارك ان اراد
اعادتها في وقتها فلا امتناع الجمع لعقد الاول لا يخلل ابطاله فلن قصر الفصل تدارك وصحت
المضبوطة ان قلنا ان ترك ركعة لم يعلم هل هي من الاولى او من الثانية اعادها وجوبها امتنع
على الجمع فقد يما **قوله** فصل يسبب اي عرفنا بمقدار من اذن وقامه ووضوء ولو جحد
او يتيمر وطلب خفيفا على الوسط المعتدل في ذلك وان لم يجز اليه ونظر الصلوة بينهما ما حله
ولو تركه **قوله** كانت اذى حقيقة قال شيخ الاسلام وكنى من سبع ركعة في وقت الاولى من
مرجوح والراجح انه لا بد من ادرار من سبع جميعها مقصودة ان اراد القصر وقامه ان اراد
الاقامة **قوله** في جميع التاخير لا يجوز يجب دوام السفر الى فراغها مع سائر التاخير لا فان قامه
صارت التابعة قضاء غير ثم وفارق الاكتفاء جميع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية
مرعات الى عدم البطال فتأمل **قوله** اي القيم الخ قال شيخنا دفع ان يرد بالما فيمكن
الحاضرة والمستولى وليس كذلك فتأمل **قوله** وقت المطر ومثل الثلج والبرد ان ذابا حال نزولها
او كبرت قطرها وخرج بذلك الوجه وغيره من الاعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة فلا
يجوز الجمع بها واجاز صاحب الروض والجمع بالرض فقد يما واخبر قال الانديجي وهو نفس
للادام كشافي رضي الله عنه **قوله** ان بل المطر اعلا الثوب اي لا يشترط ان يكون المطر
بل يفي ذلك ولو كان ضعيفا بحيث يبل اعلا الثوب واسفل الثوب ومثل المطر الشفق
وهو ليح باردة وفيها مطر خفيف **قوله** السابعة اي في كلام الشارح وهي ان يبد بالظلم قبل الظهر
وبالمغرب قبل العشاء ان ينوي الجمع او المصنوعة الاولى وان تكون المولات بين الاولى والثانية
والمطر هناك **قوله** وجود المطر يقينا او ظنا لا شك **قوله** عند السكينة ان
لاستمر الى عقد الثانية **قوله** بعد ذلك اي بعد عقد الثانية **قوله** وتختص بخصه الجمع الى الغرة والادام
انه يجمع بالمسومين وان لم يناد هو بالمطر وهو محمول على الترتيب وغيره ونفطل المسجد بنية
عنه قال المحقق بنجسته عنه قال المحقق الطبري ولم يخرج الى المسجد قبل وجود المطر فانفق وجوبه

وهو

وهو في المسجد يجمع لانه لو لم يجمع لاحتاج الى صلاة ايضا في جماعة فيه مشقة في وجوبه
الى بيته ثم عوده او في اقامته في المسجد **قوله** لو تباين لذهب اي ان يذهب خشوعه او كماله
قوله هل شرط الجماعة في كل من الصلوتين او لا فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء بما في
من الثانية لان صحة الاولى ولا تتوقف على شرط الجمع لانها في وقتها والله اعلم **فصل**
في بيان احكام صلاة الجمعة وما يعتبر فيها وجوبها باليد باو هي بضم الجيم لا يسكافا وقتها
كسرها وجمعها جمعا وجمع كيت بذلك لاجتماع الناس اليها وقبل ما يجمع في يومها من غير قبل
لانه جمع فيه خلف ادم عليه الصلوة وكسلا وقيل لاجتماعه فيه مع حوي في الارض بعد بعين
وقيل لانه شيا كانت تجتمع فيه الى نفسي في دار الندوة وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة اي
اليوم العظيم **قوله** كسلا عرس **قوله** كسلا عرس **قوله** كسلا عرس **قوله** كسلا عرس
نفس الفدا لا قوم هو اخطوا يوم العروبة **قوله** ولذا باوراد **قوله** قيل فاول من سماها جمعة
كعب بن لوي وبسبح ايضا يوم الزيد وفضل الصلوة ويومها افضل الاسبوع يعتقد انه
في سماية الغيتقمة النار من مائة كسبه له اجر شهيد وفي فتنه القبر في شرطها **قوله**
الاية فرض على لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فاسمعوا له وانصتوا
وذكر البيع وهو الصلوة وقيل الخطبة فامر بالسعي فظاهر الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يبيع
اليه ولانه نهي عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح الا لفعل الواجب في خصا
هذه الامة وفرضت والنبى صلى الله عليه وسلم لم يكت ولم يصدح حينئذ الا انه لم يكمل عندها
عنده اولا لان من شعاعها الاظهار وكان صلاته عليه وسلم يمكنه مستخفيا راول من فعلها
بالدينة الشريفة قبل الهجرة سعد بن زاذرة رضي الله عنه بحل يقال له نقيع الخضعات
على بل من المدينة وهي ليست ظاهرة مقصودة وان كان وقتها وقتك ببل هي صلاة
مستقلة وسأول منها ركعتان **قوله** شرائط وجوب الجمعة اي وصحتها وانقضاءها
لاعتبار الاستيطان قال شيخنا ولو ابدل الاقامة لكان اولي وانسب الا ان يقال مراد
بالاستيطان مطلق الاقامة ببليل قولنا الشارح في المفهوم ومسافر ببليل قولنا
شارح انطلق في شروط الصلوة التي يستوطنها العدد المجمع المجمعون فتأمل **قوله**

تتمتع

فصل

وقيل

نعم

قوله والحكمة اي الكمال فلا تجب عليه رق ولو كانتا ببعضهما ولو كان
 جنة ويبى سيته مهاياة ووقعت الجمعة فثوبته **نعم** تجبتي العتق كادضاح الخشي
 فيما ياتي **قوله** والتكورية وفي بعض النسخ **قوله** والصحة هي بمعنى عدم العذر
 فتأمل **قوله** على كافر اي وجوب اذا لا يقع من وجب عليه وجوب عقاب عليها في الاخرة
 كما امره شرط الصلوة **نعم** تجب على الرق وجوب اذ اي مطالبة انضوان لم تقع منه الا ان
 بان يسلم ثم يفعلها **قوله** وصبي اي ولو سمع الكفر بغير التميز وكيفية عن ظهر **قوله** ويجزى
 اي نعم عليه ونام ولا يصح منهم **نعم** يجب على السكان المستعدي بسكره قضاها وظاهر كغيرها
 وعلى النائم كن لك لكن يجب على الالب ايضا ان النائم ان تعدي بنومه بان قام بعد الزوال
 لا قبله على المعتد خلافا للعلافة **قوله** واثنى وحشي **نعم** ان تضر الخشي قبل فعلها
 ولو بعد فعله الظاهر وجب عليه فعلها ان تمكث منها والا وجب عليه فعل الظاهر ولا يكفي
 ظهرك الاول ان كان فعلها قبل فوات الجمعة **نعم** وسريض اي ان يحضر محلها والا وجب
 عليه فعلها **نعم** ان تضر بان تطاره فله الاضراف ولو بعد شروعه فيها **قوله** ونحو
 اي من كل عذر يرضى في ترك الجماعة مما يتصور هنا كطرد وحل وحرود ووجوع والخش
 وخوف على مصوم من مال او عرض او بدن ولو لغريم فيها وتضرر بخلاف عذر رقة ولا
 يكون الوحشة هنا بخلاف التيمم لانه وسيلة وعدي وعدم ركوب الايقام وكل
 ذي ربح كره لا يقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى كسب عودته للاستنجاء بحضرة
 من يحرم عليه نظره مثلا ومنه حلف غيره عليه بعد خروجه لها خوف عليه مثلا ومنه نظره
 الامام لم لا يصير ولو ابتد انظر لعادته وغير ذلك ومنه الاعتذار ايضا الاشتغال بطلب
 ميت وتلزم الشيخ الهرم والنهن او جلد مكرها مكما او بلجارة او بامارة ولو اديا
 يشق عليها الركوب كمشقة المشي في الخيل لا تنفاه الضرر والشيخ من جاز الان
 ريبين فاذا الناس صفار واطفال وجبان وذراي الى البانوغ وشبان ونبا
 الى ثلاثين وكهول الى اربعين وبعد الاربين الى رجل شيخ والملة شيخه والهرم تقي
 اكبر والزمانه لا يتلا والعاهة وتلزم الاعمي ايضا ان وجد قابلا ولو باجره مثل جبا

نعم

فاصله

فاصله عما يعتبر في الفطرة فان لم يجده لم يلزمه الخضوع وان كان يحسن المشي
 بالعصى **قوله** وسافر اي اذا ربه الى ما تقدم من ان الراد بالاستطيان عدم
 السفر يخرج به المقيم غير المستوطن فانما تلزمه وان لم تتعقد به واعلم ان كل
 من صحة ظهر من هو لا اذا صلب الجمعة كفته عنها لانها لا تقع لمن تلزمه فلن
 لا تلزمه بالطريق الا ان ويسق اطهار الجماعة فيها الا ان خفي عذره وجنيد
 علم من هي ان الناس في الجمعة على سنة اقامه احدها تجب وتتعد به وتصح منه وهو
 من توفرت فيه شروطها الثاني تجب عليه ولا تتعقد وتصح منه وهو ليسع النداء
 وليس على الجماعة والمقيم غير المستوطن والثالث لا تجب عليه ولا تقع
 منه ولا تتعقد به وهو كافر لا صلي وغير المميز من صغير ومجنون والثاني لا تجب
 عليه ولا تقع منه ولا تتعقد به وهم الصبيان والارقاء والجنات والافات والمساكين
 والسادس تتعقد به وتصح منه ولا تجب عليه وهو المريض ونحوه من عذر من
 لا عذر له **قوله** في ترك الجماعة ويجزم علمه تلزم الجماعة السفر بعد الفجر اذا امكنه
 فعلها في طريقه او مقصده **قوله** وشرايط صحة فعلها اي للانتم له انعقادها
قوله ثلاثة وبقي لها شروط اخر منها تقدم خطبتين من تقع خلف الجماعة ومنها
 الجماعة في الركعة الاولى وقدمية المصنف على هذين الشرطين فيما سياتي ومنها
 ان لا يسبقها ولا يبقاها في التخمير جمعة اخرى بمحلتها اذا عسر اجتماع الناس بمكان
 قال العلامة الخطيب والظاهر ان العبرة في العسر بصيا لا بمن تلزمه ولا بجميع
 اهل البلد وقال العلامة المتالي الاقرب ان العبرة بمن يفعلها في ذلك المحل قالوا
 وقال العلامة من عسر الحق العبرة بمن تقع منه رافة العلامة الحلبي والعهد
 عليه **قوله** والاقامة اي بان يقع فعلها وخطبتاها وسامعوها في محل لا يجوز قصر
 الصلوة فيه للمساكين من تلك القرية فلا تقع في غيره ولو تبعها **قوله** لسوا في ذلك
 المدن او القرى او البلد وحاصل ذلك ان ما فيه حكم شرعي وحكم شرطي وسوا
 البيع والشرا منصرف ما خلا عنه بعض هذا ببلد وما خلا عنه جميعها فقرة وثبت

بلغ

القرية والبلد ما كان من حجر وخبث وقصب او نحو ذلك سواء الخا المنسفة
والساجد والمنساجد وغيرهما ولو ائتمنت الايتنة واندرست قاسوا على اعمارهم
يفرضون لها في صحة الجمعة وان لم يكونوا في مظال لانها وطنهم ولا تنعقد
في غير بابا الا بعد البناء على ما مر وهذا بخلاف ما لو نزلوا مكانا وقاسوا فيه لغيره
فريه فانه لا تقضى جمعهم فيه قبل البناء استصحابا للاصل في الحاليين وكذا لو وصلت
طائفة خارج الايتنة في محل تقصر فيه الصلوة خاف جمعة منعقدة فانها لا تنعقد
جمعهم لعدم وقوعها في الاجنية المحققة وتجاوز الجمعة في الفضا المعددة من خطبة
البلد بحيث لا تقصر فيه الصلوة قال الاذري اكثر اهل كوخوت السجدة جيدة
القرية صيانة له عن النجاسة قال العلامة الخطيب وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيدا
قول القاضي ابو الطيب قال اصحابنا ابو بنى اهل القرية سجدوا خارجها لم يكن لهم
اقامة الجمعة فيه لانفسا له عن البناء محمول على الانفصال لا بعد يوم من القرية وفقدان
ابن البرقي انه لو كان البلد كبير او حارب ما حولي المسجد لم ينزحكم الوصلة عنه
وتجاوز اقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فسخ والضا بطل فيه ان لا يكون بحيث تقصر
الصلوة فيه قبل مجازته اخذ ما مر وخرجها الختام ويؤيد لا عريب فلا يخرج
الجمعة فيها مطلقا ويلزم اهلها حضور محل الجمعة ان قاسوا وسمعوا النداء
والا فلا **قوله** اربعين رجلا اي ومنهم الامام فلا تنعقد برؤسهم بخبرين سعد
رضي الله عنه جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وقلوبهم على الله عليه وسلم اذ اجتمع
اربعون فعلمهم الجمعة ثم لما عدم انفسا ضلهم فلم يسبقوا الاثنا عشر فليس
فيه انه ابتدأها باثني عشر بل يحتمل عودهم او عود غيبهم مع ما علمهم ان كان
الخطبة وحل كونهم اربعين في غير صلوات ذلك الرقاع اما فيها فشرط في البناء
على اربعين ليحيى الامام اربعين الربيع ويقف الزايد في وجه العدد ولا يشترط
بلوغهم اربعين على الحج اللهم تبع الاولين والحكمة في كون العدد والادان
يكون اربعين ان الاربعين لا يخلو عنه ولما الله تعالى وايضا الانسان يعمد الى الاربعين

وان كمل الاعداد الاربعين ذلك كل بني بيعت على راس الاربعين **قوله** اهل الجمعة ولو
سرخي ومن الجن امنها قال شيخنا بشرط ان تكون في موضع الاربعين انتهى
وقال العلامة بن قاسم كسح شيخنا لا يشترط ذلك **سببه** بشرط في الاربعين
ان تقضى امامة كل منهم بالبقية فلا تقضى وفيهم اي قصر في التقام او خشي **قوله**
لو كان فيهم خشي زليل عليهم وبطلت صلاه واحدة منهم بعد اخرهم لم
ينحل الملتك في بطلانها بعد تحقق انعقادها فان يقصر لاي والامام قاري
صحت جمعهم ولو نقصوا فيها بطلت الاشتراط المعددة في ذلك الوقت وقلنا
ينتهي الباقيون ظهر في الخطبة لم يجب لهم ركن فعل حال نقصهم لعدم سماعهم
له فان عادوا قريبا عرفا جاز لهم البناء على ما مضى منها وان عادوا بعد طول الفصل
وجب عليها استئنافها لانقطاع المولات التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة
بعده يجب اتباعهم فيها كقصصهم بين الخطبة والصلوة فانهم ان عادوا
قريبا جاز لهم البناء والاجب عليهم الاستئناف لذلك ولو احرار ربون قيل
انفسا في الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة وان احرار ربون
انفسا في الاولين فقال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط ان يكون في سمع الخطبة
وتصح الخطبة الصبي المميز والعبد والمسافر ومن بان محدثا ولو حدثا اكبر
اكثر من ان تم المعددة بغير بخلاف ما لم يتم الالبهم بحيث لا يظعنون تحت استوطون
الآخر ومن له سكناء ببلدين فالعبدة بما كثر فيه اقامته فان اقام باجدهما
ثمانية اشهر واقام بالآخر اربعة اشهر انعقدت الجمعة في الاول دون الثاني
فان استوت اقامته فيهما طالع العبدة بما فيه اهله وماله فاذا كانت ماله واهله في حدهما
دون الاخر انعقدت الجمعة في الاول دون الثاني فان استويا في الكل فالعبدة
بالحل الذي هو فيه حال اقامة الجمعة **قوله** والثالث الوقت وفي بعض النسخ والوقت
ان يكون الوقت باقيا فلو شكوا في بقاءه قيل الا حرم لها صلوا ظهر **قوله** وهو وقت
الظهر اي ظهر يومها فلا تقضى جمعة بفوته ولو في يوم جمعة اخري **قوله** وان تقضى الجمعة كلها

في الوقت الذي فيه واذا ادرك المسبوق ركعة مع الامام وعلم ان ان استمر معه ادرك الركعة الثانية في الوقت فادركها ادركها فيه وجب عليه نية المفارقة ولو سلم الامام اول ركعة وثلاثين في الوقت وسلمها الباقي خارجا صحت جمعة الامام ومنه ما اتوا المسلمون معه اذ فيه وقصصوا عن الاربعة كان سلم الامام فيه وسلم منه معه وبعضهم قال لا يصح جمعهم فان قلت لو تبين حث المؤمنين دون الامام صحت جمعة كنافلة الشيخان عن صاحب البيان واقره مع عدم انعقاد صلاتهم فهلاك كان هناك قلت اجيب عنه بان الحديث في جمعة في الجملة بان لم يجز ما ولا تقربا لاجلها خارج الوقت فتأمل **قوله** لو سلم الامام من الجمعة خارج الوقت فانت الجمعة ولو سلمه في الظهر بالابتداء فلو ضاق عنها اي بقينا لو شكنا **قوله** صليت ظهر اي يجب عليهم اي يحرمون انما ظهر او لا ينقض احرامهم بالجمعة **قوله** يقينا او ضاخر عدل **قوله** بنا على ما فعل منها والسبوق في ذلك كغيره **قوله** الثانية انقلب ظهره الان على ما قاله العلامة بن حجر قال العلامة الرمي الصحيح انها لا تنقلب الى الابد في وقت كما شمل كلام المصنف قياسا على ما لو حلف بكسر الطاء عند اتيان قبل الفداء لا يحسن الابد بحج الفداء انتهى في نسخة شيخنا **قوله** على الصحيح في آخر هو المقيد **قوله** الوجبة ولو جعل المصنف شرط فعلها فيما مرسته عطف هذه وما بعد على قوله ان الى اخره لكان اولها واجب هو الاصول **قوله** خطيتان الى اخره بشرط ان يكون الخطيب من تصد امامته بالقوم كقوله شيخنا نقله العلامة الى واقعه ومنه يعلم شرط كونه ذكرا وهذا يجري في سائر الخطيب كالاسماع والسمع ويكون الخطبة عربية فتسرع قال يمتنا وجملة الخطيب المشروعة عند الجمعة والعيد والكوفين والاستقار بنية الحج وكلها بعد الصلوة الا خطبتي الجمعة وعرفة فانها قبلها واما خطبة الاستقار فيجوز كونها قبلها ويجوز كونها بعدها وكلها شتان لا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى **قوله** يقين الخطيب فيها ويجلس جنبها الى حائض ووضوء الخطبة وسناني يقينها ويسن ان يكون جلوسه بين الخطيبين بقدر سورة الاحقاف

علم تصح

وان يقينها فيه ويضطر بمبين السجدة في الخ فيه شارة الى ان المراد بالطائفة بين السجدة هي هو الجاوي جنبهما اذا لا تنقض الطائفة بها فتأمل ولو عجز عن القيام اي ظهر منه حاله العجز في الخطبة فتأمل او مضطجعا اي مع العجز عن العفود وكذا استلزاما في الصلوة **قوله** صح اي المفكر وهو الخطبة المذكورة **قوله** ولو مع جهل حاله الى اخره ولو تبين بعد الصلوة انه قادرا على القيام في الصلوة بطلت الصلوة والخطبة او انه قادرا عليه في الخطبة بطلت عجز حال الصلوة او صلا قايما تبطل الخطبة ولا الجمعة لان الخطبة وسيلة سواء كان من الاربعة ام زاد عليهم عند العلامة الرمي واشترط شيخنا كونه رايا على الاربعة فتأمل **قوله** بكنية اي وجوب **قوله** لا باضا طماع اي فلا يكفي ما يشتمل على سكوت فانه يكفي **قوله** حمة اي حيا لا اوما تفصيلا فيما بينه كقولنا الثلاثة الاول فتأمل **قوله** ثم الصلوة الى فيما الى وجوب الترتيب بين الاكثان لان ثم الترتيب وهو ما عليه الا في المقتدانه مستحب لا واجب **قوله** ولفظها متعين اي اشتمال صيغتها على مادة الحمد والصلوة لا يشتر فكذا انما ما دل على صحة على رسول الله لا الفكرة والحمد لرسوله ولا يتعين لفظ الله صياح تجزى نصا او اصلا او نحوه ذلك واما لفظ الله فتعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي احمد النبي والمحيي والحاشي ونحو ذلك ولا يكفي ضمير عنه وان قلنا لم يرد كذا صرح كذا صرح به في الايراد وجعله اصلا مقيما عليه فاعتمد الشمس ليس ماوي وغيره خلاف لمن وهم فيه **قوله** سئل الفقيه سماعيل الحضري كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فاجاب يقول **قوله** ولا يتعين لفظها اي في حيث المادة كذا صرح فيكفي اطيعوا الله مثلا **قوله** وقرآنه كالملة او بعضها كين لك ويشترط كون الآية مفهومة لكم فظن لا يحزواية احمد حمدا وعظ عنه لقراءة كذا قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظل والنور اذ النبي الواحد لا يورى به فرضا بل عنده فقط ان فصله وصره والا بان هو او القراءة او كلها ما بعد الصلوة لعدم اية تشتمل على ما لم يحسن كذا في الاشارة اسمي خطبة **قوله** احدهما اي والا الى ان يكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في الثانية ليحصل التعادل بينهما **قوله** كقولنا للمؤمنين والمؤمنات ليس قيدان ويتعين

كونه عموما وخصوصا كقولنا للحاضر في حكم الله والاول اولى فلو احضر بعين في غير
 كفي او دونهم او غيرهم لم يكن ذلك مؤثرا كذا في الكمال في التقييم ولو لم يكن من خلق
 تغليب وليس له على السلطان بعينه ان لم يكن في وصفه مجازفة لا يجوز وصفه بالحقا
 المجازية الا الضرورة كما قاله بن عبد السلام ويستلزم الدعاء لائمة المسلمين وولاية الامور
 بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك **قوله** ويشترط الى اخره وحجة
 شرطها التي عشر وقوله في الخطبة اجنية وتقدم بها على الصلوة والقيام
 لقادر عليها والجلوس بينهما او كون الخطيب ذكرا ولا سماع وسماع اربعين كالمسلمين والولا
 والطهر المستتر وكون الخطبة عربية كما جرى عليه الناس وغالب هذا الشرط ما عرفت
 من الشرح والتميز والسماع بالسماع بالقوم بحيث لو وضعوا السمعوا ولا يشترط الطهر
 ولا كونهم محل الصلوة ومحل اشتراط كون اركان الخطبة عربية اذ كان فيهم عربي
 والا في كونها بالعجمية بالاذنية فهي كاللغة في كل لغة ويجوز ان يتعلم واحد منهم العربية
 فان تعلمها واحد منهم عصم كلهم عن الاجتهاد مع اقدمية العلم **قوله** ان يسمى خطيب
 بظن اوله في كبره بحيث يسمعون وان لم يسمع لعارضة لفظا ونوعا لا يصح ثم انما
 صممه الخطيب لو كان اصم وتشتط للولاء وضبطها الرافعي بما في جميع الصلوات **قوله**
 بين كمال الخطبة التي لو سكت عنه لكان اولها لا يضر المولا التي عظم بين اركان الخطبة **قوله**
قوله ويشترط فيها ستر العورة اي في حق الخطيب لانه حق معية ويظهر صحة
 خطبة العاجزة السرة عن ظهر الحديث والحديث ولو بان محدثا بطلها لم يضر احد
 في الاثنا واستجاب حاله ينبغي على فعله من حفظ صحيح والاوجب الاستيفاء ثم لا يجوز
 البناء الاعمال الملقق وليس كون الخطيبين على منبر بكسر الميم سمي منبر الارتفاع
 وعلو فان لم يكن فعلا مرتفع وان يسمى الخطيب على منبر المنبر وان يقبل عليهم
 افا بعد المشي وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها وتسمى بالمستراح وان يلقب
 على يمينه في سلكه ثم يجلس وان لا يلقب في شيء منها بل يستمر قبلا على منبر الى الفراغ
 منها وان يشغل يديه بنحو سيف وعصى وعيناه بحرف المنبر حال الخطبة اما عند

الصعود في اخذه ابتدا باليمين ويضع في اليسرى الى منزله فان لم يجد شيئا مما ذكر
 جعل اليمنى على اليسرى او برسها وان يقر في الركعة الاولى بعد الفاتحة الحقة
 او في الثانية المنافقون او هل قال في مثل الامام في ذلك من لم يسمع قرأته
قوله في جماعة اي شرط صحة الجمعة الجماعة فالاربعة السابقين وفي الركعة الاولى
 فقط فلو صلى الامام بالا اربعين ركعة وفارقوه في الثانية وانما منفردون اجزأتهم
 الجمعة واما العدد فلا بد منه وانه ترتيب في الصلاة فلو حدث واحد منهم قبل صلاة
 بطلت صلاة الجميع وان كانوا قد سلموا او بلغوا ويقال لنا شخص حدث في المسجد
 بطلت صلاة منة بيتة مثلا ولا يشترط تقدم احرام من تنعقد بهام الجمعة على غير
 على العهد خلافا للشيخ الاسلام ومن تبعه **قوله** ويشترط وقوع في اخره اي لان خطبة
 الجمعة شرط وشان الشرط التقديم **قوله** لو سبق معنى الهيبة اي في كلامه اي في هيبة الفصل
 فراجع **قوله** الفصل الى اخره ويقدم التكبيرات عارضة لانه قيل بوجوده وقهرت
 الاشارة اليه **قوله** وتقر به الى ولا يبطله حدث ولا جنابة **قوله** يتيمم جنبة الفصل
 نقول نويت التيمم بدلا من غسل الجمعة **قوله** تنظيف الجسد اي نفسه من الله
 ولو لم يدخل كبحر ونحوه فائدة قال الامام الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قلدهم
 ونظا ب ربحه ودعقله ويسن السواك ايضا وهذا الامور لا يختص بالجمعة بل في
 سن لكل حاضر بجميع كنهها في الجمعة اشدا استجبا **قوله** البيضا جميع ايضها حصر
 بسكون الميم جمع احمر ويليه ما ضبع قبل تسجدة يسس ان يزيد الامام في
 حسن الهيبة **قوله** فاتها افضل الثياب اي حيث ذاتها طائفا في الاعتبار العبد لله
 الايمان فتأمل **قوله** اخذ النظرا في اليد والرجلين ولو زينة قال النووي فيسدي
 باليد باللبابة اليمنى ويختتم بسبابة اليسرى واليهام اليمنى على التوالي ويختتم بخنصر
 اليسرى كالنخيل في الوضوء وذكر بعضهم كيفية لفظ الاظفار غير هذه وهي ان يكون
 القص نحو النخيل من قص الاظفار من تحتها لم يرد عنه مراد وفسره جماعة منهم عجمية
 لا يطره رضي الله عنه بان يبدى بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البصر ثم المصيبة ثم

بلغ مقابلة

ايهام اليسرى ثم المختصر ثم السبابة ثم النضر والحمد لله رب العالمين ثم القاضى بكونه ولا يحرم
 الكلام فيها الا انه صلى الله عليه وسلم قال ان سلكته حتى الساعة ولم ينكر عليه الكلام ولم
 يبين وجوب السكون فالامر في الاصل للندب جها جميعا بين المسلمين اما من لم يسمع الخطبة
 فبكت ويستقل بالذكاء والقرأة وذلك اقله السكون **قوله** في وقت الخطبة اي حال ذكر
 ان كانا فلا يحسن في غيرهما قطعا **قوله** منها انذار الصبي فيجب وكذا بعده وبين قرأة سورة
 الكهف في يومها وهو افضل وليست بذلك واقل **قوله** فلا شرت والصلوة على النبي
 صلاصة عليه وسلم واقل ثلاثمائة وكثيرا ولله الجبر واوله دخول المسجد كما قلنا شيئا
 او بالتهليل فيه ونحالفته بالطريق كما في العيد وكثرة الدعاء جان بصافي
 ساعة الاجابة وهي ساعة لطيفة مما يجلس الخطيب الجاهل من الاول الا ان يفرغ من
 الصلوة على الاصح **قوله** لم يرد دخول المسجد الخ خرج به غير المسجد فانها الواقعة في غير
 جلس الداخل بصلوة فتستنع عليه الرتبة **قوله** والامام يجلس وكذا بعده جلوسه
 على المنبر وقبل شروعه في الخطبة انتهى **قوله** صلي ركعتين والمراد بها تحية المسجد
 وله ثم سنة الجمعة اليها انتهى **قوله** قوله خفيفتين اي يقتصر فيها على ما لا بد منه
 الواجب كما قاله الزركشي لا الاسراع قال ويبدل عليه ما ذكره لو انه مضى الوقت فاردوا
 الوضع اقتصر على الواجب وفي نظر الفرق بينه وبين ما استدلل به واخرج حشيد
 فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا فان طولها بطلان مثل ما لو جلس الخطيب بعد
 احرامه بها ويستثنى من التخفيف للدخول في دخل اخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها
 فانتبه بكبرية الاحرام مع الامام تركها ولا يقعد بل يستمر قائما لا يكون جالسا
 في المسجد قبل التحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام ان يزيده الخطبة بقدر ما يكملها
 كما قاله ابن الرقعة ورضي عنه في الام وهو المعتمد **قوله** لا يثنى صلاة ركعتين اي فرضا كانت
 او نقلا فتحرر كما ذكره النووي ولا تنعقد بالاجماع فتعبد بالركعتين جري
 على الغالب **قوله** املاوكن الذي عن كثره فانه لا يصح الاحرام به وان كان تضاعف على
 القول **قوله** لكن النووي الى اخره معتمد **قوله** يحرم تحطى الرقاب الا الامام ورجل

ايهام اليسرى ثم المختصر ثم السبابة ثم النضر والحمد لله رب العالمين ثم القاضى بكونه ولا يحرم
 يميني رتب خوابس **قوله** وخب اليسرى وباخامس والاولى في قصته ان يكون الجمعة
 او الخميس والاشهر في ذلك اشار بوضهم بقوله **قوله** من قصر الاطفا رتق البت
 اكلمة تبتدأ وفيما يليه يذهب اليه وعالم فاضل يبتدأ **قوله** بتلوها وان يكن في الثلاث فافاض
 والكلد وورث السورة الخلق ردها **قوله** وفي الخميس الفتيا في ان سلكه والعلم والحكم به
 في عروبتا **قوله** النبي روي فاتبع نكرويتن غسل روي لا صابع بعد من الاطفا
 لما قبل ان الحكمة بالاطفا قبل غسلها يضرب بالجسد وحمل استحباب ذلك الظفر والشرع في غير
 عشر ذي الحجة لم يرد التخيير اما مريد هافيكه لانه ذلك ضحية قبل التخيير يشل
 المغفرة جميعا جزئيه في الاقطار على تقام يلد وجل واحد **قوله** فينتف بطه اي يزيل
 ما به من شعر قال بوضهم وقد علم من هذا ان خلقه ليس بسنة لان الشعر يغسل
 بالخلق ويقوي ويكون اعون للرجة الكريمة انتهى قال النووي وهذا من قوى عليه
 حكى ان الامام الشافعي رضي الله عنه كان يخلق ابطه ويقول قد علمت ان السنة المتنفذ
 وكفى لا قوى على الوجه قال المولى من الدين **قوله** ويقضى شاربية اي ويجعله كمن القفى
 افضل حتى يتبين طرف الشفة العليا بيانا ظاهرا **قوله** ويجلق عانته اي وينتفها
 وكفى الخلق افضل للرجل والنتف او للمراة كما قيل ان الخلق يقوى الشفة فالرجل الى
 والنتف يضعفها فالمرأة اوله **قوله** والطيبا اي سعاله بان يتعلمه في ثوبه وببنة
 وجعلها اربعا اما باعتبار جعل التنظيف من المقصود من الغسل او باعتبار اخذ الظفر
 والطيب واحد واحد وهذا لم يقد اعامل في المعطوف فتأمل **قوله** بلحسن ما وجد
 منه واولاه المسك المنان بالاء الورد **قوله** ويستحب الانصاف اي سماع الخطيب في كل يوم
 الكلام على الرشح عندنا قال تعالى فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ذكر في التنبيه
 انها نزلت في الخطبة وسميت قرأنا لاشتغالها عليه ويجب رد كسلا وركان تبليده
 ويكرهها ويستحب تسميت العاطش ورفع الصوت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم عند سماع ذكره وان تفضي كلام الرضة واصلها باحة الرفع وصرح القاضى بكونه

صلى يتبرك به ولا ينادي الناس بخطيته والحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم
ولو في الدنيا الا ان الناس يساحون بخطيته ولا ينادون به اذ يفرج لايصل
لها لا يتخطى واحدا او اثنين او اكثر ولم يرج سدا فلا يكون له وان وجد غير
ان لا يتخطى فان رجع سدا كان واجبا ان واحد يقدم احدا اليها اذا قيمت الصلاة
اكثر له ان يتخطى ويجرم عليه من تلزمه بالاشتغال بخوارج وضايغ فافيه تشاغل
عن السعي عن الجمعة بعد الشروع في اذان الخطبة وحرمه ما ذكر في حق مجلس في غير
الجامع اما من يبيع النذر فقام قاصد الجمعة فباع في طريقه او قعد في الجامع وبيع
فانه لا يجرم عليه لان البيع في المسجد مكروه ولو تباع اثنتان احدهما تلزم الجمعة
دون الاخر ثم الاخر ايضا لعائته على الحرم فان عقدت حرم عليه العقد صحيح لان البيع
منه لعائته خارج عنه **فصل** في بيان احكام صلاة العيدين وما يطلب فيها وهي من
خصايص هذه الامة واول عيد صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في
السنة الثانية من الهجرة واما صلاة الاضحى فنقل النجاشي انها شرعت في السنة الثانية
من الهجرة والاصل في صلاته قوله تعالى فصل ربك وانحر اذ بين صلاة عيده الاضحى والنحر
والعيد مأخوذة من العود وتكررة كل عام وقيل كثرة عوايد الله تعالى فيه عبادته
وقيل لعود الله تعالى على عباده بالخير والسرور وخصوصا بغفران الذنوب من عباده
وانما جمع بالياء لان كان اصله الواو واللام في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد
الحنث **قوله** سنة مؤكدة اي فيكون تركها **قوله** وتشرع جماعة اي لا الحائز معنى فستن
له فردي الاشتغال باعمال الحج فانه الانوار فيكره تفردها عما تلاها بالاجابة وللإمام المنع
الكامل مكروه **قوله** والمنفردة وكذا جسي مدين بمعنى انه ثياب عليها او يطبخ في الناس
بها **قوله** لا جميلة وذات هيئة الخ قال شيخنا لولم يذكره كان اولي واجب لانه مستثنى
الحضور لاصل السنة فتأمل **قوله** اما العجوز فتخبر اي ان اذن لها نذجه **قوله** ميبين
طلوع الشمس اي طلوع جزء منها وينيب تاخيرها للارتفاع كمنح كرافلة فله صلاته
عليه السلام والنحر من الخلاف فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الارتفاع قال شيخ الاسلام
فلنفعها قبل الارتفاع كره له والمقدم عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكون فعلها قبل

الارتفاع فتعديها خلاف الاولى ولا يكره النقل قبلها بعد ارتفاع الشمس اغير الامام وانما
بعد ما فان لم يسمع الخطبة فكذلك والكره لذلك لان ذلك لا يندبلك معرض عن الخطب
بالكلمة واما الامام فيكره له النقل قبلها وبعد ما الاشتغال بغير الاعم والمخالفة
فله صلى الله عليه وسلم **قوله** وزوالها اي وتقضي بعد كادها **نعم** ان شهر ربيع
الفرق او عدلوا بعد برودة الليل في الليلة الماضية صليت من الغداة **قوله** ويأتي
بدعاء الافتتاح ولا يفوت بالكبيرات ولا يفوت بالقوة **قوله** سبعا اي عند
ان اراد الاكل وحله بعد دعا الافتتاح وقبل القوة كما يعلم من كلامه الشارح ويحرم
بالكبير مع رفع يديه كما في التحريم ولا يضر الرفع لو رآه على المقعد وظاهر كلامهم
انه يحرمه وان كان ماموما وهو كذلك ولو في قضاها على الاوجه يستحب جعل
كل تكبيرة في نفس الفصل بين كل تكبيرة تكبيرة بعد اية معتدلة هلال ويكره وحده
والحسن في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لانه لا يقر وهي باقية
الصالحا وفي قول به عيسى رضي الله عنه وجماعة وله الفصل بغير ذلك وتفوت بالقوة
لا بالقوة فلو كانت او بعضها في اولدكم لا تقضي فيها ولا في غيرها وكن ايقال في الخطبة
ويستحب امامه فيما يأتي به وان نقص ويكره ترك الذكر بين كل تكبيرة بين ويسن ان يضع
يمينه على صدره تحت صدره بين كل تكبيرة بين ولا بأس بارسائها وياخذ الشاك
باليمين كما في عدد الركعات وهذا التكبيرات من الهبات فلا يسجد للسهو ولزكها وان كان
الترك للكله او بعضها مكروها ولو ترك الامام التكبيرات ولو عمد لم يات بها
المأمور بخلاف ما لو اقتدى صلى العيد بمصلي البصر حيث ياتي بها وكان الفرق
بينهما ان انفرد المأمور بالاتيان بها بعد فحشا وامتنع بامام مع اتحاد الصلوة
الامر اختلافها وبخلاف ما لو ترك الامام نحو تكبيره الانتقال او جلسته
الاستراحة فيأتي المأمور بها اذا لم يجد وجنيفة فتأمل **قوله** سورة **قوله**
اي وان امر بغير محصورين فان لم يفعل سورة الاعلى فان لم يفعل سورة
الكلهون **قوله** وسورة اقربت اي فان لم يفعل سورة هل يتك فان لم

يفعل سورة الاخلاص **قوله** ويخطب نداي في صلي جماعة ولو بمسافر في صلاة خطبة
لمنفرد والجماعة النساء الا ان يخطب حتى ذكر فلو قامت واحدة منهن وعظمت
فلا بأس به ويندب جلوس الخطيب قبل الخطبة للاستراحة للذن اذا اذن هنا
بل يستريح ويتأهب لقوم الاستماع وتعلمهم استحبابا احكام الفطر في خطبة واحكام
الاضي في خطبة وهي الخطبة في الجمعة في الأركان المعينة فيها في الشرط الا في السماع
والاستماع وكون الخطبة عربية والخطيب ذكر ويحب على الجنب قصدا لقراءة الآية
وان حرم عليه **قوله** عدم اي ولو بعد خروج الوقت فلو خطب قبلها بطلت كالتي
بعد الفريضة اذا قدمت **قوله** يكبر في هذه التكبيرات ليست من الخطبة وانما هي
مقدمة لها خارجة عنها قال العلامة بن قاسم وهل تقوت هذه التكبيرات بالشروع
في اركان الخطبة ام لا فيبعد الفوات كما يقوت التكبير في الصلوة بالشروع في القراءة
قوله ولاي واقراد اي الاكل فيها ذلك فلا يطيل الفصل بينهما ولا يجتمع بين اثنين
بل يكبر واحدة واحدة الى اخرها ويستحب البكود لغیر الامام لئلا يخذل مجلسه في
الصلوة وان يحضر الامام وقت الصلوة لا يجعل الجسور في الاضي ويؤخره في
الفطر قليلا وحكمة استماع وقت التفتيح ووقت صدقة الفطر قبل الصلوة وفعلها
في المسجد افضل اثره الا بعد ركضه ولا يخطب الخطيب لم يفكره واذا خرج لغیر
المسجد استخلف نائبه يصلي بالصغفة ولا يخطب الخطبة لهم الا باذنه وان
ينتهي للصلوة في طريق طويل ما يشابك كونه ويرجع في اخر كما في الجمعة وان
ياكل قبلها في عین الفطر او بالطريق الاول ان يكون تمر وان يكون وتمر وان
يمسك في عيد الاضي حتى يصلي للاتباع ولغيره عین الفطر عما قبله الذي
كان الاكل فيه حراما وليعلم من خرج ثم الفطر فانه محرما قبلها في اول الاسلا
نخلاد في قبل صلاة الاضي والشرب كالاكل ويكره ترك ذلك كما في المجموع
نقله عن النص **قوله** ولو فصل بينهما التي هنا في الصلوة كما مر في الخطبة وان
ادهم كلام الشافعي والمراد في الضرر بالفعل والتعبد بالجمعة بمعنى الجواز

قوله

قوله من لي اي وهو في العيد الاصغر افضل منه في عيد الاضي للنهي عن المقيد
افضل من سلكها **قوله** اي عيد الفطر ليس قيدا فانه لا مخرج من فطر
وعيد الاضي اذا التكبير المرسل مشترك بينهما فتقيد الثاني بعيد الفطر غير متعين
فناسل **قوله** الى ان يدخل الامامة في الصلوة للعيد اذ الكلام مباح اليه في التكبير ولما
يتغل به لان ذكر الله تعالى وشعار اليق فان صلى منفردا في العبرة باحرامه لكن
يتثنى الخارج منه فلا يكبر ليلة الاضي بل يلبي بها شعاره او المعنانية
لبي الا ان الشروع في الطواف واقتصارهم على ليلة الاضي كانت الغالبية عدم
الاحرام بالحج ليلة الفطر ويستحب دفع الصوت بالتكبير لكن المرأة والحشي
لا تدفع بحضرة الاجانب **قوله** ولا يستن اي ليس في ليلة عيد الفطر تكبير مقيد
لتكبير الراقع فيها قبل الصلوة منافذ عموم المرسل وكذا ليلة الاضي خلافا لما يروى
كلامه فتأمل **قوله** لكن النوري في مرجوع **قوله** خلق الطواف في غير المص
يخلفه دون عقب لانه يفوت بالتأخير حتى لو نسيه عقب الصلوة وتركه
عند اتي به اذا ذكره وان طال الفصل لانه شعار اليوم لا تمتة الصلوة بخلاف
سجود السهو وخروج بالصلوة سجدة في التلوة والشكر فلا يكره عقبها
قوله من صبح يوم عرفة اي عقب صلواته الى اخر وقت العصر في اخر ايام التشريق
الثلاثة وان لم يصلي الصبح حتى لو صلى فائتة مثله قبل الصبح كبر عقبها **قوله**
ايام الشريق وسميت ايام الشريق لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقيل تشريق
لأن فيها اي من ما وقيل **قوله** صيغة التكبير اي المندوية التي تدل على الاعضا
في القرى والامصار ويسن احياء ليلة واقلم بصلوة العشا والبقرة في جماعة
قوله كبر الى اخره هو منصوب عا احما والفصل اي كبر التكبير وقيل
على القطع او على التبيين **قوله** بكرة واصيلا الى اخره البكرة الغدوة والجمع تكبير الفصل
في العصر المغرب وجمعه اصل واصال اي اول النهار واخره والمراد به جميع الارض
واخر جند قال شيخنا الباقى لم ترد هذا لزيادة في كتاب الحديث لكنها زيادة

لا بأس بها انتهى ثم لايت العلم على حاشيته على الجامع الصغير صحتها
وردت فرجهم **قوله** اللهم صل على محمد وآل محمد في جميع
خاتم **قوله** نبيد الغيبة الاعاد وغيرها واجابة فيها الحق قبل الله منكم احكام
الله الى امثاله كل عام وانتم بخير **قوله** في بيان احكام صلاة الكسوف وما يطالب
فيها الاجلها والكسوف ما خوذ من الكف وهو الاستتار وهو بالشمس والقمر
نورها في ذاتها وانما يستعاض عنها لولا جرم القمر بينها وبينها عند اجتماعها لذلك لا يوجد
الا عند تمام الشهور والخسوف ما خوذ من الخسف وهو الحق وهو بالقمر والقمر لا يوجد
جودا سودا وصغيرا كالمرة يضيء بها بله من نور الشمس فاذا حال جرم الارض
بينها عن القابلة منع نورها ان يصل اليه في ظلم ذلك لا يوجد الا قبل ان
الشهور وفي كلام التواشاة الى هذا تكون اطلاق الكسوف والخسوف على كل منهما
فيقال كسفت الشمس والقمر وكسفا وخسفا والخسوف على كل منهما فيقال
واخسفا وقيل الكسوف في اوله والخسوف في اخره وقيل غير ذلك والاصل في ذلك قوله
لا تسجد والشمس والقمر والسجد لله الذي خلقه من اي عند كونها وخبر ان
الشمس والقمر ايتان في ايات الله لا ينكفان الموت احد ولا الحياة اهما فان ايتهم ذلك
فصلوا ودعوا حتى ينكشف ما بكم وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية
من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جمادى الاخرى في السنة الخامسة منها على الصحيح **قوله**
لشمس الخ انما فعل المثار من ذلك لانه شهر وان كانت ترجمة المثلث شاملة للشمس
والقمر والاخبار عنها بنسب صحيح وما حمل المثار من كلام المتن على التثنية وادخل الخسوف
للقمر احتاج الى قوله لكل منهما البصحة الاخبار بقوله المتن سنة فتأمل **قوله** سنة اي
لكل ركعة فيسكن لولي الميزان ما **قوله** موكة اي فبكرة تركها وهو مرد الامام
الشافعي رضي الله عنه بتعبير في موضع اخر فلا يكون لانه الكسوف يوصف بعد الخسوف
والمبادر منه استواء الطرفين **قوله** فان قامت الخ قال العلامة البولي في تفسيره
بالصلوة يقتضي ان الخطبة لا تقوت بذلك وهو كذا في المتن على خلاف

غيره

غيره ولهذا اندفع ما قيل انه يخطب مطلقا **قوله** لم يشرع قضاؤها اي لم يمتنع فان
كانت لم تات صلاة بالاجل ولم تفت صلاة الاستسقاء بالطريق اجيب عنه
بان الحاجة للسقيا اشد فتأمل **قوله** ويصلي اي الشخص ولو امرأة او مسافر فردي
او جماعة **قوله** بحر منية صلاة الكسوف اي عند جده لا قبل ويجب تعيين الصلوة
بكونها للشمس والقمر وكونها بركوع او بروكوعين فان اطلق تخير بينهما واذا
اشرت في واحدة تعينت **قوله** يقرأ فاتحة الى اخره هذا كما قلنا قلها ركعتان اللهم
كنه واكملها ان يقرأ في القيام الاول سورة البقرة وفي الثانية سورة الاحزاب
وفي الثالثة سورة النساء وفي الرابعة سورة المائدة ان احسن الجميع والافضل
كل منهما من بقية القرآن وفي نص اخر انه يقرأ في الاول البقرة وفي الثانية كقراءة ما ياتي
اية منها معتدلة وفي الثالث تكاثر خمسين وفي الرابع كماله تقربا ويسبح في الركوع
الاول بقدر مائة اية من البقرة وفي الثانية بقدر ثمانين منها وفي الثالث بقدر
سبعين وفي الرابع بقدر خمسين تقربا في جميع سوا رضى بالمأمور موت او لا
ولا يطيل الاعتدال ولا الجلو بين السجدين وكلام المصنف الى هذه الكيفية
اقرب مما سلكه الشارح ويمنع هنا زيادة ركوع وكن تركها لعدم الاجل
فقد بين عادتها مع جماعة سوا اصلاها ولا وحده او جماعة على المعتمدان خا
نونه ثم صلاة الميت ثم صلاة العيد ان خاف فوترها ثم الكسوف فان من
نوت الصلوة بان لم يخف فوت شيء منها بدأ بصلوة الميت ثم بصلوة الكسوف فوتره
وسجودين الخ هو مستدرك هنا وفيما قبله اذا زيادة فيه فتأمل **قوله** لكن الصحيح
الخ هو معتد كما مر **قوله** ويخطب اي ان خطبت جماعة كما يرشد الى كلام تعبير
الشارح بالامام فلا خطبة المنفرد ولا جماعة التالفون مات واحدة منهم وعظمت
فلا بأس بركعة العيدين **قوله** اي صلاة الكسوف والخسوف الى اخره هنا بناء على
الاقول بعد ما تضمنه التثنية فيكون وبمعنى الواو وفي بعض النسخ بعد ما
بضمين الفرد فتكون راجعا للصلوة الشاملة للخسوف والكسوف وعلمها

شرح العلامة الخطيب وهي الانسب فتأمل **قوله** في الاركان اما الاركان تظاهر
واما الشروط فغير الخطبة والخطيب ذكر كما تقدم اللهم الا ان يقال مرده بالشروط
الشروط العامة في الجملة وغيرها لا الخاصة بها او يقال الالف واللام في الشروط
المصادق باليعرض للتقدم وما عدا ذلك مندوب ولا التزيم ونحوه ولو قال الخطيب
العبد من الاف التكبير لعدم رورده الحان اول وانسب **قوله** ويحث الناس اي يلزمهم
امر موكدا **قوله** على التوبة من الذنب اي وتساكده بامر لوجوبها ولو من صغيره فلو
بجميع امره **قوله** من صدقة اي ويجب منها اقل تمول **قوله** وعتق اي ويجب منه
ما يجزي في الكفارة **قوله** ونحو ذلك اي كالصوم ويجب منه كل يوم كالصلوة ويجب
منها ركعتان نعم ان عيني قد علمت ذلك تعين على انه قد مر عليه ما سياتي بيانه
في الاستسقاء **قوله** ويسري ان لم تغرب الشمس وهو فيها **قوله** ويجهر اي لم تطلع
وهو فيها **قوله** بالاجل اي بجميع وقتها يقين كما علم مما مر ولو حصل الاجل في شأنا
اتمها او تبين بعد احوالها الاجل قبل بطلت ولا تنعقد فلا مطلقا اذ ليس
لنا نقل عن منتهى ما فتدبر فيه قال بن عبد السلام وقضية ان لو كان احرم بها كنية الظفر
انعقدت فلا مطلقا وهو ظاهر وهذا لفوات بالاجل بخلاف الخطبة لان ما
بها من الوعد لا يفوت بذلك **قوله** وبغروبها كما سفة اي فلا يشترع فيها بعد ذلك الظفر
الشمس في القمر كما مر **قوله** لو طلع الشمس ولو بعضا **قوله** لا بطلوع الفجر اي لبقاء ظلمة الليل
والانتفاع به **قوله** ولا بغروبها خاسفا اي لبقاء سلطانه كما لو استمر نهار مثلا **قوله**
لو شك في الاجل والكسوف لو يوتر فيصلي في الاول لان الاصل بقاء التغيير ولا يصلي في الثاني
لان الاصل عدم التغيير احتياط **قوله** في بيان الحكم صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها
وهي لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها يقال سقاه
او سقاها بمعنى واحد وقيل سقيته بمعنى ناولته الماء وليس بواجب واستقيته دلالة عليه
جمعها بسيد في قوله **قوله** استقي قومي بني نجد واستقي **قوله** سميير والقبيل من هلال والامل
في الاتباع رده الشيخان واستأنسوا بقوله تعالى واذا استقي موسى لقومه قال شيخنا

باب في شرعت صلواته في السنة السادسة من الهجرة كما نقل عن النبي الاخرى وقوله بطلان التماس
خاليا عما ياتي واكمل من الدعاء عقب المصلوات ونحوها كالخطبة واكمل منه بالكيفية
لانها وهي افضلها فلو احتاجت طائفة من المسلمين لها سن غيرها ان يستقوا
ما زال ياداه لانفسهم الا ان تكون فاسقة او مبدعة على ما يجتهد الاذري **قوله**
سنة من في بعض النسخ سنة موكدة فيجوز بنية الاستسقاء من ان يخل وفيها
لمنفرد وباردته والجماعة باجماع غالبهم **قوله** لم يقيم او سافر اي وحرره فيقول بالغ
وعينه وذكر وانني وجماعة فردي **قوله** ونحو ذلك اي كالموعدة ماء بعد ان كان غدا
قوله وتعاد صلاة الاستسقاء اي بالكيفية لا بنية من الصوم وغيره ان لم تنشأ
حاجة اليها والا اعيدت المصلوة وحدها فان سقوا قبل المصلوة اجتمعوا للركعة
والدعاء وصلوا وخطب بهم الامام شكرا لله تعالى واليا للوزير يقول تعالى لين شكرتم
ان ثبتكم **قوله** ونحوه قال شيخنا لوقال وقابله كان اول ما ظهر انتهى بحاج
بان نحو نعم تاسبه وغيره من نحو القاضي العام والاية في ان البلاد التي القاه فيها
يتميز واشوكه المطاع فيها قال العلامة بجرثم رايته في الانوار صرح به فقال يا
امام والمطاع **قوله** بالشبهة الخ وهي ما خوفة من تاب اذا رجع ولها تدفئة شروط
الادعي عن الذنب والندم على ما قال والغرض ان لا يعود فان كانت المعصية حق لا
شروط اربع وهو البراءة حق الادعي ان امكن بآداء او عفو **قوله** وينزله من مثالي
من اي يجب الصوم ويجب فيه تجب النية فان تركه اثم ولا يجب عليه الامساك لانه
مختصا بغير رمضان ولا قضاء ولا نسيب وقد نزل فلونوي هذا صرح برفع
فلا مطلقا ولو صام عن نحو قضاء ونذر وكفارة كفي لحصول المقصود بذلك
ولو امر الامام وليا الصبيان المطيعين ان يامروهم بالصوم فالجهد الوجوب
رجب الصدقة ونحوها بامر كالصوم وينبغي ما في نحو الصدقة والعنق واجب
على ما ينطلق عليه الاسم بشرط ان يكون فاضلا عما يحتاجه في الفطرة كما مر
لان لو عيّن الامام زيدا فان عينه على كل انسان فالانسب بعموم كلامهم

لنوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقبيده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العا
 الغالب واما العتق فيجوز ان يعتق في الحج والكفارة فحيث لم يرد بيعة في احد هاتين
 عنه اذ امر الامام **قوله** والتوبة من الذنب واجبة اي فامر الامام بها تأكيد ومثله الخروج
 من الظالم في المال والنفس والعرض **قوله** والخروج من المظالم الى هو من جملة اركان التوبة كما
 لكن رضي عليه اهتماما **قوله** ومصالحة الاعداي في عدوة غير الله تعالى **قوله** وصليته وهو
 عطف على التوبة فهو من المأمور به ولا يجب الصوم وغيره على الامام امره ولا يستطوع
 برجو عنه ولا يجوز الفطر فيه لسافر عند العلامة الرمي الا اذا تضرر به واعتمد شيخنا
 خلافة **قوله** ثم يخرج لهم الى اهل الرذان الصائمين المأمورين بالخروج في اليوم الرابع اذا
 خرجوا فيه يصحبهم الامام في الخارج الى الصبح او يابسه حيث اعتدوا ويأمرهم بالخروج
 فتأمل **قوله** المهنة بفتح الميم الخدمة وحكي ابوزيد بحرها وكه الاصمعي وفي القاموس
 المهنة بالكسر والفتح والتحكيم وكلمة الخذف بالخدمة والعمل يقال مهنة كمنعه مهنا ومهنة
 الا ان قال واستهته استعمله للمهنة **قوله** للبيان اي ذكرها واقفا ولو غير مبينين رجع
 خروجهم في ماله عند علامته الرمي في ماله عليه نفقتهم عند العلامة بن حجر **قوله** والشور في
 لعله في غير ما يطبق الصوم وهو من عطف العام على الخاص ذلك لان دعاهم رجي الاجابة
 اذ الشيوخ ارق قلوبا والصبي لا ذنب عليه وقد قلنا صلاته عليه وسلم وهل تزقون وتنصرون
 الا بضعفائكم رده البخاري **قوله** والبراهيم جمع بهيمة سميت بذلك لعدم نطقها
 يفرقون بينها وبين اولادها ليكثر الصياح والصفير وذلك بان نسيان الانبياء في
 يستفي لقومه فاذا نسيته رافعة بعض قوايمها الى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجب
 لكم من اجل شان النملة رده الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد وفي البيان ان
 النبي هو سليمان عليه الصلوة والسلام وان هذه النملة وقعت على ظهرها ووقعت بها
 وقالت اللهم انت خلقتنا فلا تزقنا والا فاهلكنا وروي ايضا انها قالت اللهم فاخلق
 من خلقتك اغنا لنا عن رزقك فلا تهلكننا بنوب بني ادم وفي الحديث لو اباهم
 وشيوخهم وكعب واطفالهم لصب عليكم العذاب جبار وقد نظم بعضهم يعني هذا

الحديث فقال لو لا شي في الدلالة وكعب وصبيته من الاباء رضيع ومهلا في القلائد وضع صبيته
 عليكم العذاب الا وجع والمرد بالركوع الذي انحلت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة وهذا
 في المسلمين واما في اصل الذمة فلا يامروهم بالخروج ولا يمنعونهم لانهم مستزقون وفضل
 الله واسع فاذا خرجوا لا يختلطون بنا فيمنعون من ذلك فان خالطوا فامر
 ذلك ويكره اخراجهم وخروجهم ويمنعون من الخروج منفردين عتاة يوم استقلال
 ان الله تعالى قد يجبرهم استدلا جافا فتعقد العامة حسن طريقتهم ولاهم بما
 كان سبب القحط **قوله** ركعتين اي بنية صلاة الاستسقاء كما مر ولا يتقيد بالخروج
 بوقت وكذا الصلوة **قوله** في كيفية الخ شل كون القراءة جهرا وما تقرأ سورة
 من واقتربت فاقصان غير مناسب وكذا جميع ما يستحب في صلاة العبد
قوله ثم يخطب الخ ويستين ان يكش من دعاء الرب وهو لا اله الا الله الحكيم العليم
 ولا اله الا انت رب العرش العظيم لا اله الا انت رب السموات السبع ورب الارضين
 ورب العرش الكريم ويستين ان يستقبل القبلة بعد نحو من خطبة الثانية **قوله**
قوله وصيفة الاستغفار اي الاكمل فيه فله ان يقتصر على استغفار الله **قوله** الحج القيوم
 في بعض هذه وتوب اليه **قوله** بعد ما الخ هو توكيد للمعطف ثم وتكون الخطبة قبل
 الصلوة هنا **قوله** ويحذر الخطب اي تدبانا فلا يتحول الحال من الشدة الى الرخا **قوله**
 رده اي سهل ولم يكن مرورا وادد بالتحويل ما يعكس التكيس بليل تغير المنكول
 ويحصل ان يفعل واحد بان يحسكه بيده اليمنى طرف رده الاسفل من جهة اليسار
 وعكسه ومحل بعد صدور الخطبة الثانية وبعد الاستقبال للقبلة **قوله** فيجعل بينه
 بين الخ فالاول تحول والثاني تنكيس قال العجلي ويحذر ترك التحويل **قوله** ويحول
 الناس اي المذكور يقينا رقت تحويله فلا تحول المرأة ولا الخشي **قوله** كثير اي الخطب
 بعد استقباله المذكور او مطلقا **قوله** من الدعاء اي ويرفع يديه فيه ويجعل
 يبطون الكف الى السماء عند الفاظ التحصيل والظهور عند الفاظ الدعاء
 كانه سائر الادعية ولو في غير الصلوة والحكمة فيه ان القصص من رفع البلا

يخلف في الغايد حصول الشيء فانه يجعل بطون كفيه الى السماء قال في شرح الروض
 وليكون من دعائه اللهم انت امرتنا بعبادتك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما نرتنا
 فاجابتنا كما وعدتنا **قوله** ويعدنا الى في الخطبة الاولى **قوله** سعة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اي الذي اسند له ما انشا في رضى الله عنه في المحضر وغيره **قوله** اللهم سقنا
 بضم السين اي وصول خير لنا ولم يتعلق ببناء الدواب وغيره **قوله** ولا سقنا عذاب
 اي وصول شر لنا ولم يتعلق ببناء **قوله** ولا بحق بفتح الميم وسكون الهاء المهملة اي هلاك
 واذهاب بركة **قوله** ولا بلا بفتح الموحدة والمداي اختبار وتعب وشقة **قوله** ولا هم
 هو يسكن الدال وتوقع لا يتبع ويفتحها لانية المهددة **قوله** ولا غرق اي هلاك
 بالما **قوله** اللهم على الظرب بالظاء المشددة يجمع ضرب بفتح اوله وكسر ثانيه وهو
 اسم لثلال الصغير وفي بعض النسخ والاكاء يجمع اكم بفتحها يجمع اكام يكون
 كتاب جمع اكم بفتحها يجمع اكم وهو مرادف او مطلق لثلال اللهم اسقنا
 هو بفتح الهزء من اسقى وصلها من سقى ودخلها في ثلثيا وربعها قال تعالى
 واسقناكم ماء فراقا وسقاهم زهق غرابا ظهور **قوله** غيثا بمثلثة اي مطرا قال
 غاث الغيث الارض اي صدها وعاث الله البلاد ويفثها غيثا **قوله** غيثا بضم
 الميم اي منفذ بار الله من الضرر والشد **قوله** هيا بالمد والهمزة اي سهلا طيبا
 لا ينقص شي **قوله** مرتيا بالمد بوزن هيا اي محمود العاقبة **قوله** مرهبا بفتح الميم
 وكسر الراء اذ اليع بمعنى ويجوز فيه مرتعا بمثناة فوقية من رعت الماشية امكن ما شاء
 مرهبا بضم الميم واسكان الراء كسر الباء الموحدة من اربع البعير اذ اكل الربع **قوله**
 سما بفتح السين وتشديد ياء المهملة اي تشديدا لوقوع على الارض ليقوس
 فيها يقال سح المايح اذا سال من فوق الى اسفل وساح يسبح اذا جرى عذرا
 الارض **قوله** عاما اي لا يخلو عنه موضع من الارض **قوله** غدا بفتح الغين المعجمة
 واللام المهملة اي عذبا وقيل كثير الماء والخير وقيل كبار القطر **قوله** طبقا
 بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة اي يطبق على الارض بجميع نواحيها فيصير

كالطبق

كالطبق عليها يقال هن مطبق لهذا اي مساوله **قوله** يحللا بجر اللام اي يكو
 الارض حتى يصير كجمل الفرس **قوله** ذبا اي في وقت الحاجة اليه كل من الى يوم القيمة
قوله ولا تجعلنا من الغافلين اي لا يسين بتأخير من رحمة الله تعالى **قوله** نوال البلاد
 الخ هو من عطف الحل على الحال اي الارض من كل ما يتصور قيام الامور المذكورة به ولعله
 احتج ان عن نحو اصل السماء **قوله** من الجهد بضم الجيم وفتح القف وسؤال الحال **قوله**
 المجموع شدة المشقة وفي بعض النسخ واللوا وهي باللام المشددة وبالهمزة الساكنة
 والمد شدة الجوع فعبر عن المصنفا بمعناه والضك بفتح الضاد المعجمة المشددة
 وسكون النون الضيق **قوله** ما الانشكاوا بالنون اي لبا المشاة تحت اي شيئا
 لانشكاها او لانشكوها لا اليك اي لا ينزل شكوها الا انت **قوله** واددتا الضرع
 بفتح الهزء وكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة من الاداء وهو الاكثار من الشيء
 والضرع بفتح الضاد المعجمة محل اللبن من البهيمة وما جرب الاضرا واللبن وهو
 ن باخذ الشمار الاخضر ويدق ويستخرج ماويه ويضا في قدره من القس
 الفضل ويسقي لمن قل لبنها من ادبي وغيره فادته ايام فطورا على الرقب
 فانه كثير لبنها **قوله** نواتل علينا من بركات السماء اي خيرها وهو المطر
قوله وانبت لنا من بركات الارض وهي النبات والثمار قال ابو حبان وذلك
 السما تجري مجرى الاب والارض تجري مجرى الامر ومنها يحصل جميع الخيرات
 خلق الله تعالى وتدين **قوله** من البلا بالمد اي الحالة الشاقة وفي الحديث قبل
 قوله واكشف عنا الله البلاد اللهم ارفع عنا الجلاء والهم والجوع والعري **قوله**
 انك غفار اي كثير المغفرة فابدا ذكر الثقلين في قوله تعالى ان الله كان
 على كل شيء حسيبا ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله تعالى يصلح
 للماضي والمستقبل واذ كان موصولا بغير الله تعالى يصلح ان يكون بخلاف
 ذلك فغافر السما اي السحاب وجمعها سما واسمية كما قاله الازهري **قوله**
 مداد بجر الميم اي كثير متواليا **قوله** ويفتسل اي بنيت ان صادق وقت

بأنه سقنا

فصل مطلوب فان لم يفتسل فليتوضى بنية ايضا ان صادق وقت وضوء مطلوب
والا فلا يشترط نية كما يحسنه الشيخ تبعاً للاذرعى لان الحكمة فيه هي الحكمة
في كشف البك لينا له اول مطر السنة وبركته والافضل ان يجمع بين الفصل والوضوء
والافضل والا فالوضوء **قوله** في الوادي الخ هو اسم للحفرة وقيل اسم للماء والاول
هو المشهور وعليه نقول اذ سال اي سال ماوه ويندب ان يخرج الاول مطر
السنة وان يكثف ما عدا عورته ليعيبه منه شيء ويدعو بما شأله وورد ان النار
مستحبة في اربعة مواطن عند ابتداء القيام جوارى وبعد نداء باوعلى ركنه التقاء
الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلوة وروية الكعبة وروي ايضا انه لم يسأل الله
بغضب عليه وانتكالا لثني بني ادم حاجة وسأل الذي ابوابه لا تحب الله يغيب
ان تركت سؤاله وبني ادم حين يبالي بغضب ريس ان يقول في ان المطر مطرنا
بفضل الله تعالى ورحمته ويكرم مطرنا بنوكم على عادة العرب في اضافة المطر
الى انوعى لايهامه ان النوافل للمطر الى النوافل حقيقة فان اعتقد ان الفاعل له
حقيقة والعياذ بالله تعالى **قوله** يستجيب الدعاء عند سماعه بان يقول سبحان
الرحمن بحمد والملائكة من خيفته وكذا عند روية البرق كما ذكره بان يقول سبحان
يريك البرق خوقا وطعا ولا يتبعه بصره بل ورد انه يضعوه والملائكة والبرق
اجنحة يسوق بها السحاب قال الاسوي فالسموع صوت او صوت سقوة على
اختلاف فيه **قوله** وهي كزيادة **قوله** لانتساب المتن اي كمن فيها زيادة عظمه جليلة
لكن جهة التعليم **قوله** بيان احكام صلاة الخوف من حيث انه يحتمل في الصلوة فيه
مالا يحتمل في الامن فيها قوله تعالى فاذا كنت فيهم فأنت لهم الصلوة وخبر
صلواتهم كما هو في الامن وشرعت في السنة السادسة من الهجرة ويكون الحظر
كالسفر خلافا فالامام مالك رضي الله عنه **قوله** لانه يحتمل اي يفتقر **قوله** في
اقامة الفرض ليس قيدا لان يجوز فيه صلاة النفل ايضا **قوله** تبلغ سنة اضرب
بل ستة عشر فاضربا اختار الامام الشافعي رضي الله عنه الانواع الاربعة واسقط

بلغ

المص منها فاعاد وهو صلاة صلي الله عليه وسلم بيطن نخل كما ستعرفه **قوله** اقتصر للصلاة
الخ قال شيخنا فيجبون فان الثالث في كل مد لم تزد به السنة انتهى قول وهذا
بأنه ان التبع لم يرد في السنة وقد صرح العلامة الرملي بان الاربعة وردت في السنة
عاشرة عشر فوعا اختار الشايع منها اربعة انواع الاقية ومثله العلامة بن حجر
وصرح كلام شيخ الاسلام في شرح المنهاج ان الانواع التي وردت في الاحاديث
بعضها ايضا القرن وحينئذ فلا يختص النوع الرابع بكونه في القرن انتهى فقال
قوله في غير جهة القبلة اي فيها وبها سائر يمنع روية العدة **قوله** اي حيث تقاوم
كل فرقة منهم العدو الى اخره هو قيد لجواز هذا النوع وكذا الصلوة عسفا
وبيطن نخل ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخنا **قوله**
فيصلي اي بعد ان يسبحان بهم الى مكان لا يبلقهم فيه سهام العدو **قوله** ركعة الخ
فان بها صلاة قائمة وذبت الى وجه العدو وجات الاخرى فصلى بها صلوة
تامة ايضا وفي صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيطن نخل وكون اقتصر لغرض
المنفل فيه خلافا محله في الامن ولا خلاف في نفيه هنا وهذا النوع الرابع الذي
اسقطه المص وهو بجوي في الصلوة الثانية وغيرها **قوله** انتم لنفسها اي بعد نية
الغاثة عند ابتداء القيام جوارى اربعة نداء وعند ركوعها وجوبا ويسن للامام
تخفيفا لاولي الاشتغال قلوبهم بما هم فيه ويسن لهم ايضا تحقيق الثانية التي
انفردوا بها ليدخلوا الانتظار **قوله** وقافي الطاية الاخرى اي وقافي الامام
منتظر لها في القيام الثاني طول للمقرا حتى يترك الغائبة فيجوز فضيلة
النخل كما جاز في الاول فضيلة العزم معه ونحوه ويقر الامام بعد قيامه للركعة
الثانية وينشده في حاله في انتظاره فان صلا مغربا على كيفية ذات الرقاع فبفرقة
ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسها الجائز ايضا وينتظر الثانية في جلي
شهد او في قيام الثالثة وهو افضل او صلى رباعية فكل ركعتين فلو قرأهم
الربع فركعتين بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع وسهول كل فرقة بحولته ولا هم

لاقتداهم فيها وكن ثافية الثانية لا فائفة الاولى لا تفتردهم فيها وهو الامام في الركعة
 الاولى يلحق في الجميع وفي الثانية لا يلحق الا في المفارقة له قبل السجود **قوله** تفارقه
 اي تقوم لاتيان بنام صلاتها وهو جالس وليس المراد انها تفارقه بالنية كافيه
 بعضهم لما فاته لقوله شتر ينظرها الامام ويسلم بعدها **قوله** ويندب لها التخفيف
 ايضا بذات الرقاع الخ وهو اسم لموضع من يجذب بارض عطفان وكن ابطن محل
 وكل منهما افضل من عسفان وذات الرقاع افضل من بطن نخل على ما اعتمد العلامة الرمي
 ومن تبعه وما للعلامة العلقى كابن عبد الحق في تفضيل عسفان على بطن نخل فرجيه
 قوله وقيل غير ذلك اي من ثلثها اسم جبل هناك فيه بياض وحرمة وسود يقال له
 الرقاع وقيل اسم شجر هناك وقيل الارض الصلبة رخيصة عنهم لغوا رطلهم
 الخرق فيها لما خرقوا قدامهم قال ابن الرفعة وهذا صريح ما قيل في سبب تسميتها بذلك
 لما روي الشيخان عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه انه قال فيها نقبت اقداسنا
 فكنا نكف على ارجلنا الخرق وقيل التراجع صلاتهم فيها وقيل غير ذلك **قوله** مثلاً اي فيكون
 ثلاثة صفوف او اكثر **قوله** ويجوز جميعا اي يدبرهم جميعا ويقعد لربهم جميعا
قوله سجد مع احد الصديقين الخ هذه العبارة صادقة بان يسجد للصنف الاول في
 الركعة الاولى والثانية الثانية وكل منهما بمكانه او يتحول في الاعتدال فيما يظهر من رتبة
 الحاجة بمكان الاخر بان ينقذ كل واحد بين رجلين من غير فعل مبطله وبعبارة
 ذلك الا ان الفضل ما ثبت في صحيح مسلم وهو سجود الاقل في الركعة الاولى وهو مكان
 والثانية الركعة الثانية بعد تقدمه وتاخر الاول فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة
 هو الصنف الاول ولو جاز في الركعتين فرقتان من صنف واحد جاز وكذا يجوز ان
 تخرج من فرقة واحدة لحصول الفرض بكل ذلك مع قيام العذر فتأمل قوله وقعد
 الصنف الاخر اي ستموا وقعدوا للاعتدال بالحسنة لانه وقوف يركب فيه القتال في تامل
قوله ولحقوة اي في قيام الركعة الثانية **تبيين** ويندب له تطويل هذا القيام
 بقدر فرائض القائمه وهم فيها لم يسبق فاذا سجد من حسن وقام فرائض الامام في القاء

وان حال الضرورة قوم
 بحسب حال الاعمال
 كما في حقها لا غنى
 عن

قوامهم ما لم يكن

قوامهم ما لم يكن او رة في الركوع ركع معه وسقطت عنه الفائفة في الثانية
 وبعضها في الاولى وهو وهذا في الصلوة الثانية وكن في التلافية والرباعية
 ودخل في الثانية الجمعة وان صليت كصلاة في سماع اربعين الخطبة وان صليت كصلاة
 الرقاع اشترط سماع ثمانية الخطبة ليكون في كل فرقة اربعون ويضرب النقص عن الاربعين
 في الفرقة الاولى في ركعتيها ولا يضرب النقص في الثانية في ركعتيها بعد التحريم كما قل الشيخ
 شيخنا ليكون سماع الاربعين فائدة وقال العلامة الرمي لا يضرب النقص حال التحريم
 ايضا **قوله** نصف السبيل فيها اي خربت وبجى اثرها **قوله** في شدة الخوف اي ان يكون
 فلهذه الصلوة في شدة الخوف وان لم يلحقه القتال بحيث لا يامنق هجوم العدو
 وان ولو عنه او نفقتموا ولو صلوا كذلك لسواد ظنوا عدوا فبان خلافه
 ارباب انه عدو ولكن بينهم حائل فصولا لهم فان بان انه عدو ولكن بينهم
 حائل لم يقض **قوله** بحيث يلصق الخ ليس قيد بلا ويقارب الالتصاق
 وهو كناية عن الاختلاط بعضهم ببعض كما اختلاط لحم الثوب بالسدي قال
 في المصباح واللمحة بفتح اللام وضمتها وهذا بعكس اللوحة بمعنى القرابة والسدى
 بالفتح والقصر كراهة المصباح ايضا **قوله** فيصلي كل من القوم الخ طائفة افضل من
 الافراد ما لم يكن التحريم في الانفراد والافراد افضل **قوله** كيف امكنه الخ هو في محل
 نصب على الحال اي على الحال اي حال امكنه المقابل للصلوة عليه **قوله** راجلا الخ هو
 بدل من كيف **قوله** وغير مستقبل لها فيفند لكل منهم في ترك توجه القبلة فلو خرف
 عنها حاج الخ الدابة وطال الزمان بطت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض
 وان اختلفت الجماعة وقعدوا على الامام **قوله** ويعين رين في الاعمال كثيرة اي المحتل
 اليها في القتال اما الكلام فلا يفندون فيعلم عدم الحاجة اليه ولان البات
 اوجب حتى لو احتاج للكلام لانذار مسلم اراد قتله كافر مثلاً ولم يعلم برنجب
 انذاره وبطلان صلاته خاتمة يجب القاء سلاسل تنجس على الايعاض عنه
 الا اذا خاف في القائمه فيجب حمله مع القضاء العذر خلافا للملأ المنهاج لئلا يتردد

فان عجز عن الركوع والسجود او ما بهما الضرورة ويجعل السجود اخفض من الركوع
ليحصل التمييز بينهما وسجود هذا النوع في كل قتال وعزيمة مباحين كقتال اعداء
لباغ وذي مال لقاصدا اخذه ظملا او هرب من حريق وسيل او سبع لا يعدل عنه
او فارا او هرب دابة او خروجه من ارض مفصولة او غريم عند عار ومثل ذلك ما لو
خطف بقله فله ان يبيخ خلفه وان زال واذن خوفه اثم صلته في محله كما في الامن والافضا
عليه وليس له ذلك في خوف فوق عتبة بل يترك الصلوة ولو اماما لم يترك عتبة لان
قضاء الحج صعب بخلاف الصلوة وضرب بالحج العزم لانها لا تقوت قال العلامة الرمي
مالم يندرها في وقت معين فانه يجب تقديم العزمة على الصلوة كما افق به الولد رحمه الله
تفقا مخالفا لعلامة ابن حجر وظاهر كلامهم انه لا فرق بين جواز لا ضرب الثلاثة
بين ضيق الوقت وسعة لكن شرط من الرفقة وغيره في الثالث ضيق الوقت وهو
مجيء ما دام يرجو الامن جوار من الرفقة وغيره ففعلها اول الوقت والرجح انه ما دام
يرجو الامن لا يصلي الا اذا ضاقت الوقت واذا لم يرجع فيصلي منه قل الوقت والرجح
انه متولد وهذا جاز في الاضرب الثلاثة التي ذكرها المصنف بل وفي صلاة بطيئ الخ ايضا
فصل في بيان ما يحل لبسه من الحرير وما لا يحل وذكره المصنف عقب صلاة
الحقوق لانه قد يباح منه للقتال ما لا يباح لغيره **قوله** على الرجال اي المذكور العقلا
ومثاهم اخذنا احتياطا **قوله** لبس الحرير اي استعماله كما يشير اليه بعد عارجه
يعد استعماله عارفا كالجلبوس عليه والاستناد اليه بلا حيل اما بحايل فيجوز ويجوز
الجلبوس داخل شحانة او تحت ناموسية وهي التي وجهها حرير وخوف ذلك كالنساء
به وكتابة عليه ولو لصداق امرأة ورسمه عليه كذلك وكيس ذراهم وخطائمه
به للرجل وترجدها به ولو لما بوبت وفي الاستراكية وقبور الانبياء ان جللا
عنه فقد يجوز لبس ما ظهرته وبطانتها غير حرير وفي وسطه ثوب حرير
خطها عليه لانه كالخشو وحشو الحرير جازين وقد علل الامام والفقيه الحرمة
على الرجل بان في الحرير خشونة لا تليق بشهامة الرجال قال العلامة بن عباس

تحريم

تحريم لباس الحرير للذئاب لانه لمحض الزينة ويحل جعله غطا كوز وكيس مصف
وعلاقته وورق كتابه وتكة لباس وخط خياطة وازرار ولبقة دواة وخط
ميزان او مفتاح او سبحة وفي شراري بها ترد ويحل منديل وفرش حيث استعملته
المرأة او اخذ الحرير كما استعماله بلا لبس على ما افق به بن عبد السلام قال
واشم دون الثمن لبس انتهى قال العلامة الرمي وما ذكره هو قياس اذا التقى كمن
كلامه في طاهر في الفرق بينهما وجوه متعددة وهو الاوجه فلو حمل هذا على
ما اذا اخذ لبسه بخلاف ما اذا اخذ لغيره لغيره لم يبعد **قوله** والتختم بالذهب
الخ هو عطف على البس وهو ساقط من بعض نسخ المتن واحترز المصنف بالتختم
عنه اخذ خواتم او اغملة او سنن فانه لا يحرم اخذها من الذهب على مطلقها
وان لم يكن اخذها من الفضة والذهب عن التختم بالفضة فانه جاز للرجال ما لم
يسرف فيه عرفا بل هو سنة قال العلامة الناديني في بلغ الخ اتم مثقال اكره
فان رد عليه قيل يحرم وقيل لا والرجح اعتبار عادة امثاله وزنا وعدا ولا
فضل جعله في اليد اليمنى والسنة للرجل ان خاتمه في الخصر وان يكون نص فيخل
تفه ويكره له جعله في الوسطى والسبابة ولا يكره خام الرصاص والنحاس والحديد
على الاصح وخرج بالخاتم الختم فانه يحرم من الفضة ويجوز تحلته للمصنف بالفضة
للرجل وبالذهب والفضة للمرأة **قوله** الخ هو عطف خاص على الحرير لانه احدث
والاخر لابس منه الا في الاول ما قطعت الدود وخرجت منه والثاني ملامات
فيه وهو حرير ايضا والمنزعة كلا او بعضا كالحريز ويكره للعصفر قال شيخنا
وفي كلامه العطف على المعولي عاملين مختلفين فتأمل **قوله** في حال الاختيار الخ
هو قيد لا بد منه ولو اضر عن الاستعمال لكان اولى واحسن اذا الاختصاص
الضرورة باللبس فتأمل **قوله** للضرورة اي الحاجة كحاجة حريم منع البيت
اي التقيش عن غيره ومنها الحكمة ودفع القل فالمرء بالهلك في كلامه
ما لا يحتمل غالبا ومنها احتياج مقاتل له مما يندفع السلاح **قوله** لبس الحرير

واقترانه ليسا قيدا للمراعاة ولوندر ثرا وجلوسا حنة ونحو ذلك ويحل
لهن التخنم ايضا بالذهب وكذا غيره من انواع اللبس ما لم تسرف فيه كخلاف
فيه وزنه ما يتاددهم ولا يحرم على الرجل نومه مع المرأة وهي لا يستل له الا اذا دخل
معها في ثوبها مثلاً ومحل استعمالها فراشا ما لم يكن من ركشاه بذهب نفسه
فتأمل **قوله** ويعد لها اي البلوغ **قوله** في التخنم سواي على الرجال **قوله** واذا كان بعض
الثوب بالي والكلام في المنسوج منها والمطرز بالابرة والمرقع والمنسوج الا انه
يتقيد بكونه اربع اصابع عرضا وان زاد طولاً قال شيخنا نعم لا يحرم ان
في حالة الشك في كثرتها واما التطريف وهو اتخاذ السجاني ولو بالابرة فالمعتبر
فيه عادة امثاله وان زودته فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائد ان
باعه لمن هو عاداته بخلاف ما لو اشتراه من غلظا عاداته ذلك لانه ذو فضل
ابريسا هو فارس مغرب وهو بفتح الهزء وكسرها وبفتح الراء يقال
بن السكيت والجوهري هو بكسر الهزء والراء **قوله** او كان بفتح الكاف وكسرها
ويقال فيه كثرة بحذف الالف **قوله** لم يكن الا بسم غاليا اي كثرة الوزن ولا
عبارة في الظهور والروية فتأمل **قوله** وكذا ان استويا في الاصحح بما جعل وفان
التفسير فيجزم على الحديث منه تعظيما للقرآن فلو شك في كثرة الحرير جزم على
الاصح عند العلامة الرافعي خلافا للعلامة بن حجر كما في كبرى وصريح البحر من الآثار
وضريح البحر بن غير كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم لبله وان غلا ثمنه
خاتم **قوله** يحرم لبس نجس ولو من جلد مغلظ ومتنجس في عبادة تطلب
به اولهم عليه تضيغ نجاسة والا فلا يحرم ولو غير ذي ولا فتراشي والنسج
كاللبس نعم يحرم عليه لبس جلد مغلظ بلا ضرورة ولا يحرم تنجيسه به
لغرض كحني نحو سرجي واصلاح فتيلة باصبعه به من متنجس او نجس لا يتنجس
ملكه كثوبه وجذره ولو لغرض ما لم يكن فيه تضيغ مال ولا تنجيس ملك
غيره او موقوف بما جرت به العادة كترية الدجاج والاوز وغيرها فان لم

نجر العادة به حرم ان لو شك كاستصباح بالدهن النجس ويجوز في السجود مطلقا
سوا حصل به تلويث او لا **فصل** في بيان احكام تجهيز الميت وما يتعلق به الجمر
عنه بالجنازة بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بكسرها وفتحها لقان قال ابن قتيبة
والكسر انصر وقيل بالفتح اسم للميت وبالكسر اسم للنقش وقيل عسك
ولا يقال نعش الميت الا اذا كان الميت عليه وعلى ما تقرر ولو قال اصلي على هذا
الجنازة بكسر الجيم صححت ان لم يرد النقش فان اراده لم تصح قال شيخنا الشير
املي وينبغي ولو مع الميت فلي تأمل **قوله** من غسله الاخر اقتصر خارج على
هذه الاربعة التي اقتصر عليها المتن وفي عليه خامس وهو الحمل لانه تابع لها
فتأمل **قوله** على فرض الكفاية اي ان اعلم جماعة بموته ومون التجهيز تحريمه فيحصل
الزكاة قبل وفاء الديون والوصايا لكن بعد الحق المتعلق بعين الزكاة كالزهر والركا
ولو استنعى الوارث من تجهيز الميت فينبغي الحاكم ان ياخذ الموتى قبله فان فقد
الحاكم او خفي انجاز الميت لورفع الامر اليه فينبغي جواز اخذها منه الزكاة للحداد
وان كان في الورثة قاصر لان ذلك حق متعلق بالزكاة ثم ان لم يكن له تركه فالموتى
عنه عليه نفقة ثمن وقوف على تجهيز الموتى ثم من بيت المال ثم على اغنياء المسلمين
قوله في الميت نهك واصله ميون قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء ويسوي فيه
المذكور والمؤن **قوله** غير المحرم اي نجح او عمره قال شيخنا وتقييده بهذه الثلاثة
وهي كونه غير شهيد وغير محرم وغير كافر الذي هو مفهوم مسلم غير مستقيم لانه
ان اراد اجتماع الاربعة في كل واحد منها فهو معلوم الاستفاضة وان اراد كل واحد منها
فلا يلزم واحد منهم عنها وان انتفت كلها في بعض افرادهم فتأمل **قوله** اما
الميت كما في اي ولو صغير غير **قوله** فالصلوة عليه صرام اي وبالطه ولو مع
الاشباه كما سياتي **قوله** ودفنه اي ودفنه **قوله** دون الحري والمراد اي فلا
يجب تكفينها ولا دفنها بل يجوز اغراقها في جوفها ويجوز دفنها في ذلك
كفنها نعم ان حصل ضرر بارتجافها وجب دفنها واما المحرم اذا كفن فيجب

في الامور الاربعة الاستر لاسه وليس الخيط فيه وستر وجه المحرمة فهو كفره الاربعة
 قال شيخنا و عدم ستر الجزء المذكور لا يجعله قسما من قول **قوله** وانسان لا يغسلون
 اي لا يجب غسلها بل يحرم غسل الشهيد منها ابقاء لاثبات الشهادة في الدنيا ثم انك
 قتاله لادخل كلمة الله تعالى في شهيد في الاخر ايضا والا فلا وجهها مراعاة للاضحا
 ولا تحكمها مختلف لان السقط ايضا والا فلا وجهها بخلاف الشهيد في الفصل
 وفي بعض احواله كما سباني **قوله** ولا يصلي عليها اي تحرم الصلاة عليها ولا تصح
 الشهيد اي ولو جازيا ونفسا وجنبا وان لم يكن عليه اثر الدم لكن للرصاص
 نجس اخر وجب ازالته وان ادى الى ان الدم الشهادة والاولي تكفيه في ثياب اللطيفة
 بالدم ويجوز نزعه عنه وتكفيه في غيرها انما سمي شهيدا لا لانه يسلو شهيد
 له بالجنة قبل غيره وقبل غير ذلك **قوله** بسببه اي ولو احتمل الاقرب مطلقا اي محمدا
 او خطا **قوله** او ستم خطا الى كذا لو استعان اكلتار علينا بمسلم فمقتول المستعان
 به شهيد لان هذا قتال كفار ولا نظر الى خصوص القاتل **قوله** فقيده شهيد اي ان لم
 يكن بعد انقضاء الحرب في هوكه مذبوور والافتهيد ودخل في القريب ما لو اكتشف
 الحرب في هوكه مشبه عنه ولو يعلم سبب موته وسكت المقصود عن تكفيه وفيه
 لبقائه على الوجوب وضرر به شهيد الاخر وهو كثير فهو كثير يغسل وكيف عليه
 ويدين وهو كانه قتل ظم او لو هيئت اومت بالبطي ان في من الطاعون صابر
 امحسبا او بعد وكان في من كذا لك او غريبا او غريبا في طلب العلم وان عصى
 بر كوي ابي والغربة او رد بما اربا الطلاق وان كانت غاملا من زنا او عشقا ولا
 مرد بشرط الفقة والكتمان **قوله** وكذا الروايات في قتال البغاة الى كذا لو استعان بالبغاة
 علينا اكلتار فمقتول المستعان به شهيد دون مقتول البغاة **قوله** لاسبب القتال
 اي كان مات بمرض او جفاة **قوله** لم يت هل اي لم تعلم حياته ثم اشار الى ان
 فيجرم غسله والصلوة عليه كما هو صريح كلامه وهو في الصلوة ظاهر ومائة الظاهر
 النفس فان ظهر خلقه وجب غسله وتكفيه ودفن والا فليس له بخرقة ودفن بل قال

العلامة الرمي ان بلغ ستة اشهر وجب فيه ما يجب في الكبير مطلقا وان نزع فيه
 وكلام الشارع يحتمل **قوله** صار خالي هو حال موكة لان الاستهلال هو دفع الصوت
قوله قبل تمامه يحتمل قبل تمام اشهر وهي ستة اشهر وخضتان ويحتمل قبل تمام حياته
 ويحتمل قبل تمام خلقه وقد علمت ما في **قوله** فلا تاوي بسن الشيك اما بما قرع والي
 بسد او خطي والثانية من زينة والثالث بما قرع لانها التي يسقط بها الواجب فان
 ينق وجب الاتقار بسن الايتار والا صح انه لا يسقط الفرض بالغسل المتغير
 بالسدد وخوفه فيفعل بعد زوال السدد فلا تاوي بالماء القراح والا فطار على الثلاث
 هو ادنى الكمال واوسله ختمه وكثره سبعة وما زاد اسرق **قوله** او ضمسا اي اولاها
 بسد الثانية من زينة وثلاثة بما قرع او الثالثة بسد الايتار والاربعة من زينة والاخر
 بما قرع **قوله** او اكثر من ذلك اي ما سبعة فسد ثم من زينة ثم بسد ثم من زينة ثم ثلاث
 بما قرع او الثلاثة والسابعة بما قرع بان ياتي بما قد سد ثم من زينة ثم ما قد سد ثم ما قد سد
 بسد ثم ما قد سد ايضا ثم من زينة او موضع عن الجميع **قوله** لو يكون في اقل غسل سد
 ولكن غير الاقل بحسب الحاجة قال في الصالح والسدد شجر النبق كسر البالي الموحدة سدة
 والجمع سدرات اي بحسب سكون وسدرات بحسب تين وسدرات بحسب فتح وسدد بحسب
 فتح **قوله** في الغسله الاولى اي فيما لو اقتصر على ثلاث مرات كما مر **قوله** او خطي اي وضابون
 او نجوى ذلك **قوله** ويكون في اخره اي مع الماء والقراح كما اشار اليه الشارع بقوله بحيث لا يبق
 الماء الى اخره لان من يخرج من الطهور مرة ولا بد من كون الغسل بفعلنا فلا يكفي الفرق ولا
 غسل نحو الملا كثره ويكفي لو غسل نفسه كرامة فان قلت الخامل بالغرض غير قلت انما
 فوطب به لعجزه فاذا اتى به كرامة كفي قال شيخنا الشوبري والمظاهر ان مثله ما لو غسل
 ميت اخر كرامة فانه يكفي انتهى ثم ريت العلامة بن قاسم صريح بذلك والتمه كالفعل
 وليس وضوءه قبله كالحق **قوله** غير المحرم الى اخره اما هو فيطلب في غسله ترك الطيب
 اذا مات قبل التحلل الاول **قوله** واعلم اني لم يدخل الشارع في هذه كلاما للخصم مع شتم لها
 مراعاة لقوله ويكون في اول غسله الى وعدم منه ايضا انه لا يجب نية الغاسل لان القصد

ثم ما قد قرع او السابعة
 بما قد قرع واما سبع فاما
 ان قرع بعد كل مرة صم

بفعل الميت النفاة وهي لا تتوقف على نيته وان يجزي غسل الكافر كذلك ومن بقى
 غسده لفقد الماء او غيره كما احتراق ولو غسل انتهى نيته ولا تكريم نحو ضرب
 غسده بالرجل او بالرجل والمرة او بالمرح وله غسل جيلته من زوجة غير
 رقيقة ولو كسح غيرها دامة ولو كناية الا اذا كانت مزرعة او معتدة او سبقة او زوجه
 غير رقيقة غسل زوجها ولو كسح غير بان تضع حملها عقب موته ثم تنزل في لها
 ان تغسل لبقاء حق الزوجية بلا من مناله ولا من الزوج والغسل لها كالكان
 الفل من كل وعليه خرفة لئلا تنقض وضوءه ويستلزم الامانة ان تغسل سبيلها
 لا تنقلها غمها مملوك بالوث للورث او صبي وبقا آخر فيما اذا كانت مديونة له ولد
 فان لم يحضر الا اجنبي واجنبيه يتمه فان كان على قبل الميت ادبره نجاسة فقال
 في شره الروض الاوجه انه ينزلها ويفرق بين ان لها غسلة فان اذنتها لا يملكها
 غسلة وبيان التيميم انما يصح بعد اذنتها ولو مات مسلم وهناك كافر او مسلمة
 اجنبيه غسلة الكافر وصلت عليه المرأة **قوله** ما اكمله وهو ان يغسل في خلقه وتيميم
 على مرتفع بارد او الاحاجة ويجب الغسل ما تلا الى واديه ويضع يمينه على كتفه
 وابهامه لتقرق قفاه ويستظهر بركبته اليمنى ويمر يمينه على بطنه بمبالغة ثم
 يضم لقفاه ويغسل بخمرة ملفوفة على يده سووته ثم بعد الفاخرة غسل
 يديه بآو او شتان ويلف خرفة اخرى وينظف بها اسنانه ومنخره ثم يوضه شعر
 يغسل راسه ولحيته بمراد وخطي ثم يمسحها بمشط واسع الانسان برقوق ويرد النفاة
 اليه ندبا ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر كذلك ثم بخمرة الى شقه الايسر ويغسل
 ويغسل شقه الايمن ما يلي قفاه ثم بخمرة الى شقه الايمن فيغسل شقه الايمن ثم الايسر
 كذلك ثم يمسح بآو قفاه في كافر فنده غسلة ويستس ثمانية وثلاثة كذلك وينزل
 ان يكون الفاسل امينا فالذي ما يجبه نحو استناره وجهه وطيب رجليه من ان
 يحدث به وان ربي ما يكون كسوا وجهه وتتي وتغير بعض من عليه ان يحش
 به بخبر اذكر واحسان موتاكم وكفونهم ما يؤيم ويقدم الفاسل بالدرجة ثم بالنفاة

بلغ

ويقر عند الاستواء الترتيب مندوب ويغسل الخفني والصغير للفرقان
 وعسكه **قوله** وتكون كلها الفايف وهي واجبة ان تقتصر على ما كانت من ماله
 وليس يجوز عليه غسلي ولا في ورثته يجوز عليه والا بان كفن من مل من عليه نفقته
 او من بيت المال او من الموقوف على جهود او من اغنيا المسلمين قالوا يجب ثوب واحد
 فقط يستريح البدن راس الحريم او وجه المحرمة على ما ياتي وهو منها بالياض
 مندوب لانه يجوز ان يكف الميت بماله لبه حيا كما ياتي فيجوز الرجل بالجوهر
 ربما اكثر حريرا وعظما ويكره ان يكون في الكفن شيء غير البياض كجمل نحو
 معصفر فوق راسه او اسفل قدميه **قوله** ليس فيها نص ولا اعمامة قال في شرع
 التهذيب والافضل ان لا يكون في الكفن قميص ولا اعمامة فان كان لم يكره لانه خلاف
 الاول في الثلاث المذكورة اي واثان منها وازار مع القميص والعمامة قال شيخنا
 وهو افضل **قوله** وازار وهو ما يشد على الوسط **قوله** وخار وهو ما يغطي به الراس
 بالجمع من كتاب وكتب واختمت المرأة وخمرة ولبت الخ **قوله** ولما فتان بفتح الهمزة
 انضج من كسرهما **قوله** على الاصح الخ تتبع فنهذ شيخه الجلال المحلي وهو مرجوح
 والراجح ان اقله ثوب يستريح به البدن **قوله** الاربعة الحرم ووجه المحرمة كافر او غير
 نفقته وصيته باسقاطه ونفقه باسقاط ما زاد عليه فقوله يختلف قدر الخ اميني على
 المرجوح فتأمل **قوله** وينيب ان يجعل على الثوب كفن الميت شيء من كافر وقيل
 به ايضا وان يجعل على منافذه وحمل سجوده قطن ونحو **قوله** او يكون الكفن الخ
 لكن لا يجوز التكفين بالمختس مع القادر على طاهر وان جاز لبه للتخفيف بها
 في غير لصلته فان لم يوجد طهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن بالمتنجس ويجزى المقتل
 في الكفن والغسول والقطا والى من غيرهما **قوله** ويكره كسر البيا الموحدة منبيا للفاعل
 لاسباب ما بعده وضميره عابدا الى الصلي المعلوم من المقام ولفظ اربع منصوص على المفقولين
 وظاهر كلام كشاري ان بفتح الموحدة منبيا للجهول بل لا عدم ذكر فاعلم عقبه
 وتفسير الشرط بعد ولفظ اربع من انواع نايب الفاعل وهو لا يناسب تصرفه

بالفاعل والافعال وبعد فتأمل **قوله** اذا صلى عليه الى اخره فيه اشارة الى انه
قد لا يصلي عليه وهو كذلك فيما اذا هوي بدينه او تجس بنجاسته يتعذر رزاقها
ولو مات تحت القلعة ولا يكون قطعها ولا التيمم عما تحتها خلافا للعلامة برجر
فيدفن بلا صلاة وتفتح الصلوة عليه قبل كفينه مع الكراهة **قوله** تكبيرة الاصر
اي في اي احد التكبيرات الاربع ويلزمها قرن التيمم لها فاستغنى عن ذكرها بذلك فها كان
والتكبيرات الثلاثة الباقية ركنا واحدا وركن اقرة الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم والقيام والدعاء والسلم فادركها سبعة وقد نظمها صاحبنا الشيخ
عبد الله الانصاري فقال شعر اذ ارميت اركان الصلوة ليت نسبة
باني النظام بلا امره نسبة ثم القيام لقادره واربع تكبيرات لسمع وقراءه وسابها
التسليم باخيرها مع ه وذا نظم عبد الله با عالم الورد **قوله** قال الفاتحة اي في المالكية وهي
من خصايص هذه الامة وعورض بصلوة الملائكة على آدم عليه الصلوة والسلام وقولهم
هذه سنة بني آدم من بعده ويمكن حمل القول بالخصوصية على هذه الكيفية لان
من جملتها قراءة الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب تعيين الميت
بل يكفي تمييزه فوجه تمييز كنوت الصلوة على هذا الميت او على من صلى عليه لانما
او على من حضره من المسلمين فرضا او فرض كفاية فان عينه كن بدا ورجل لم
بشر اليه وخطاه تعينه فبان عمر المرأة لم تفتح صلاته فان اشار اليه صحت صلاته
تغلبا للاشارة ولو كبر خسا لم يطل اي ولو عمدا لانه انما اراد ذكر او محله اذا لم يكن
معتقدا للبطلان فان كان معتقدا لم يطل صلاته كما ذكرنا في الاصل في الفتوى قال
شيخنا ولو قال فلان ادعى الاربع يشمل اكثر من الخمس كما ان اولي وظهر الان بقاء
قيده بالنجاسة لانها اقل الزيادة اميراده بها مطلق الزيادة فتأمل **قوله** لم يتابعه
يسن له متابعتة على الاصح عندنا **قوله** بل يسلم اي بفارقه **قوله** يسلم او ينتظر
ليسلم مع اي وهو افضل **قوله** فيقر الصلوة الفاتحة الخ ويستحب له التعوذ دون الانتفا
والسورة بعدها الفاتحة لانها مبني على التخفيف وظاهر كلامهم ان الحكم كذلك

كذا قال شيخنا والذي عليه الجمهور ان التكبيرات الاربع ركنا واحدا

وان صلى على قبره وغيب وهو كذلك ويستحب بالقراءة وان صلى ليلا **قوله**
بعد التكبير اي على افضل **قوله** ويجوز قرائتها اي الفاتحة **قوله** بعد غير الاولى اي من
الثانية والثالثة والرابعة بان ياتي بها مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثالثة او مع الفاتحة
الميت بعد الثلاثة فعلم منه انه يجوز اخلا التكبير الثانية اي يجب ان تكون الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرات الثانية فلا تجزي بعد غيرها للاتباع **قوله**
وان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والخ واكملها ما في الشهد وهو اللهم صل على
محمد علي محمد وعلي آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم وبارك على محمد وعلي
آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ومن
الدعاء **قوله** او يدعو الميت اي بخصوصه او في عموم غيره بقصده ويكفي في لفظ
اللهم اجعله فرط الابواب الخ ولا يتاخر هذا قوله لا بد من الدعاء للميت من ان يحضر
به كما مر لبوت هذا بالنص بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والتسقط
على عليه ويستحب له الدعاء بالعافية والرحمة كمن لودعي له بخصوصه كمن ذلك لحديثه
ابن حبان رضي الله عنهما اذا صليت على الميت فاخمس له بالدعاء **قوله** بعد الثانية
اي فلا يجوز قبلها ولا يجب جعل الرابعة ذكر شيء **قوله** اللهم اغفر له وارحمه اي مناد
يكفي اللهم ونحوه **قوله** هذا عبدك اي ان كان ذكر او يقول في الاثنى هذه لتك
وفي الحديث هذا ملوك ويجوز التذكير مطلقا على ارادة النعمة ويجزي ذلك فيما
بعد **قوله** وابن عبدك فان لم يكن له اب فالقياس ان يقول وابن امك **قوله** من
دعوا الميتا هو يفتح الزاعا **قوله** اي نسيم ريحها وهو المراد هنا وبصحبها
الادوية التي لا تغني وفي جسر لطيفه سريان بالبدن كسريان الماء بالمعدن
الاخضر **قوله** وسعها بفتح السين اي اتساعها وحكي العلامة الدنوسري
كرهات الصاخا في **قوله** ومحبوبها واجباؤه هو ضمير الموفت كما في الروضة
اصلها ويجوز فيها الرفع والجو والظرف بعدها خبز وحال والمراد من
حبه الميت ومن يحب الميت وفي بعض النسخ ومحبوته واجباؤه **قوله** ما هو

الاولى على القراءة وان يجمع الفاتحة مع غيرها بعد غيرها الاولى **قوله** بعد تكبيره

لاقيه اي من الاهد كفتنة القبر وسؤال الملك كما قال في الجوع نقلا عن القاضي
حسين وقرره في الهمالك اللفظ يتناول ما يقامه القبر فيما بعده **قوله** وانت اعلم
به اي منا قال شيخنا وهو تعريض الامر الى تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع
اللهم انزل بلاي صارضا عندك **قوله** ويا اكرم الاكرمين **قوله** وانت خير منزل
به اي خير من يكرم الضيفان وضياف الكرام ليس بضم واجب تذكر هذا الضيف
سوا فرد او جمع وان كان انثى لانها لا تنسب الي الله تعالى قال الميرزا وكثير ما يظن
في ذلك **قوله** واجد اي صار **قوله** وقد جئناك اي قصدناك **قوله** وان كان سياتي
في هذا غير الانبياء اما الانبياء فياتي بما يليق بهم وقال شيخنا فياتي به وان كان
في الانبياء لانه يفرض وجوده كما في الاستخارة اللهم ان كنت تعلم الخ وحينئذ
فيكون من باب حسنات الابار وسبلات المقربين **قوله** ولقد اتي الله اولكم
قوله وقته الخ هو فعل امر من الوقاية اي سلمه ويحجزه في كل منة ولقد بكر
لغاف مع الاشياء ودونه وسكونها **قوله** فتنة القبر اي شر سؤال الملكين وما
يفتح الكاف ونكير والمؤمن بشر وبشير او يست ان يقدم على هذا الدعاء اللهم
اغفر ليحيا وميتا وشاهدا وغايبا وصغيرا وكبيرنا وذكرنا وانشانا اللهم اغفر
منا فاحية على الاسلام ومن توفيقه فتوفقه على الايمان ويس في الطفل مع هذا
الدعاء الثاني اللهم اجعله فرط الابوية فذرا وعظما واعتبارا واسلفا وخرقا
شفيعا وثقل بسوارينه وافرغ الصبر على قلوبها ولا تقتنها بعدد والخرق
اجره كمن لو خشي تغيب الميت او اتجاره اتي بالنس فالقيا من كما قاله الاذني
الاقتصار على اركان والسؤال في القبر عام لكل كلف ولو شهيد الاشهاد
المعركة ويحتمل القول بعدم السؤال الشهيد او خوه من يورد الخبر بانهم
لا يسألون عا عدم الفتنة في القبر وتعبير في القبر جرى على الغالب فلا فرق
بين القبور وغيره فيشمل الغريق والحرق وان سحق وذي في الهوى ومن

البياع

البياع كذلك **قوله** وافصح بفتح السين اي وسع **قوله** وجاء الارض
اي رجعها **قوله** عن جيبه بالسين وفي بعض بالافزاد وفي بعضها باجم
المضمومة والهاء المثناة قال الماسني وهو حسن الدغول الجبين والظفر
والبطن **قوله** الامن عذابك الشامل كافي القبر واعيد باطلاقة بعد تقييد بما
يقوم اهتماما بشانه لاهو المقصود من هذه الشفاعة **قوله** انا بالماء
من احوال الموقف **قوله** ويقول في الرابعة اي بعد طائفة من تطويلها
في الثلاثة قبلها نقل بعضهم كشيخنا انه يقري فيها قوله تعالى الذي يحلو
المرث من حوله الى قوله العظيم قال شيخنا الباطل وردت هذه الاحاديث
قوله لا تخزنا اجره وهو بفتح المثناة الغيبة وضربها يقال حرمه واحرمه
يقال حرمه يحرمه حرما بكسر الهمزة وسرفه سرفا **قوله** اجره اي اجر المصلا
عليه اي واجر المصيبة به وان المسلم في المصيبة كالشيء الواحد **قوله** ولا تقتنا
بذره اي بالابتداء والمعاضي **قوله** وبركة الخ مرجوح والراجح استعاطان
بركة ما تسئ هنا كما تسئ في شيء من الصلوة ورحمة الله تعالى وبركة
وهي دالة في الكيفية المذكورة وليست بفظ الفرض بصلوة الصبي المخرج
وجود الرجال لانه من جنسهم وفارق سقوط الفرض بالحق هذا عدم سقوط
به في رد السلام بان السلام شرع في الاصل لا لعلوم بان كذا فمما سأل عن
الاخر وامن منه وامان الصبي لا يصح بخلاف الصلوة فان المقصود
منها الدعاء هو اقرب الى الاجابة ولا يسقط الفرض بصلوة الشافع وجو
ذكر غير محيز ولو صبي لان اكل منهن فان امتنع من الصلوة امر به بها فان
امتنع بعد ذلك توجه الفرض اليهن وليس ان لا ترفع الجنازة حتى يتم السجدة
ما قاله فان دفعت قبله لا يضر وان حولت عن القبلة فلو احرمت على خبارة
وهي سائرة صح بشرط ان يكون لجهة القبلة عند التحريم فقط وليس ان لا
يزيد ما بينهما على ثلاث مائة ذراع الى تمام الصلوة ولا يضر الخابط

سما القبر

ولا يشترط المحاذة على المعتد ولو تخلف المأمور عن امامه بتكبير بلا عذر حتى
 شرعت في اخري بطلت صلاته اذا لاقتنا هنا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف
 فاحش كبيرة الخلف بركعة فان كان ثم عذر كسيان فلا تبطل الا بتخلف تكبير
 على ما اقتضاه كلامهم ولا شك ان التقدم كالخلف بل وكبير المسوق ونظر القدر
 وان كان الامام في غيرهما كاللحذاء لان ما ادركه هو اول صلاته ولو كبر المأمور
 اخري قبل قرأته بركعة وسقطت عنه القراءة كما في غيرها من الصلوات واذا سلم
 الامام تدارك المسوق ختما بآية التكبيرات باذكارها وجوبا في الواجب ونسأله في ذلك
 ونسأله ان يكون الصلاة عليه بسجد وثلاث صفوف فاكثر لجزء ما من عند مسلم
 يموت فيصلي عليه ثلاث صفوف الا عفره ولا يسأله اعادتها واذا اعتد
 وقعت نفلا ولو اكثر من عشرة ويشترط الصحة الصلاة عليه تقدم غسله او ثوبا
 عند العجز عن الفضل فان وجد الماء بعد التيمم وقبل الدفن فان كان محل
 يغلب فيه فقد الماء او يسوي الامر ان فلا اعادة والا اعتد فان وجد الماء
 بعد الدفن فلا ينشئ وان لم يتفرخ خازن المعلقة ابن حجر وقد اطلنا الكلام
 هنا للحاجة اليه **قوله** ويدفن الميت اي وجوبا **قوله** في الحد اي ندبا **قوله** مستقبل
 القبلة اي وجوبا **قوله** بفتح اللام يقال حدث والحديث لغة قبيلة واصل
 التحد الميل وكل قابل عن السنوي ملحود ومنه الحداد في احرم وفي غيره
 نقال **قوله** من القبلة ليس قيد **قوله** والشق اي هو بفتح الشين المجوعة والقاف
قوله في وسط القبر وهو واحد القبور في الكثرة واكثر في القبلة وهو الحفرة
 المعروفة وقال في القاموس القبر مدفن الانسان واجمع قبور واختلفوا
 في اول من من القبر فيقول الغراب لما قتل قابيل اخاه هابيل وقبل بنو النسل
 وليس شي في التبريد ثم امانة فافتره اي جعل له قبل يوارى فيه الامالة
 ولم يجعله مما يليق علي وجه الارض فاحل الطير والوحوش **قوله** وبني الخواص
 هنا يعني او **قوله** بل اي هو بفتح اللام وكسر الباء الموحدة جمع لبنه وهو اللبن

غير

بغير الحرق ويندب كونهما مع لبنات كالفعل في ستر مسلم ان البنات التي وضعت
 في قبره صلى الله عليه وسلم مع لبنات **قوله** وكهوه اي محام عته النار كالخيش **قوله** ويوم
 الميت اي قبل انزاله القبر على طائفة من الجهة التي يقبر عنده رجله بعد انزاله
 فيه **قوله** ويل الي هو بضم حرف المفارقة وفتح السين الموهلة اي يخرج
 من الثاموت يسلم من يحدوه القبر **قوله** من قبل بكسر القاف وفتح الموحدة
 راسه اي يدخل من جهة راسه ويدخله الا حق بالصلاة عليه فلا يدخله
 ولو انشئ الا الرجال لكن الا حق في الانثى الزوج ولهم ان لم يكن له حق في الصلاة
 ثم المحرم ثم عبيدها لانه كالمحرم في النظر وهو ثم المسوخ ثم المجبوب وهو
 الحصى لضعف شهوة هؤلاء ثم الاجنبي الصالح وذاك لضعف الشاعنة
 غالبا ثم يسأل ان يلبس حمل من مقتضاها الا النفس وتليها الى من في
 القبر وحل لباسها فيه ويسأل ايضا ان يستقر القبر عند الذن بنبوت وحر
 بلا كان الميت او امرأة لكنه في المرأة **قوله** ويقول الذي يلحد اي يبا
قوله بسم الله الى ظاهره فقط فلا يزيد عليه الرحمن الرحيم ويحتمل ان المراد
 به الآية بتمامها **قالت** العلامة المناوي وهو الاقرب كمال مناسبة ذكر الرحمة
 في ذلك فتأمل **قوله** وعلى ملة رسول الله اي اصنعه ليكون اسلم الله تعالى
 وشه رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد وعده يلقى بها القباين وقيل الزوايا
 عن النضر انه يندب بعد ذلك ايضا ان يقول اللهم سلم اليك
 لا يحاش من اهله وولده وقرابته واخوانه وفارق من يحب قربه وقربه
 من سعة الدنيا الى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وانت خير منزل به
قالت قال في المطامع والتراحم على النفس والميت بدعة مكروهة وكان
 الحسن رضي الله عنه اذا ارادهم يزدهون عليه **قالت** اخوان الشياطين **قوله**
 ويضطجع اي يوضع **قوله** في القبر اي على جنبه وجوبا وكونه الايمن افضل
 كما في الاصحاح عند النور فان وضع على يساره كره ولم ينشئ ويندب الميت

غير

نجدته الى الارض **قوله** بعد ان ينفق الخو بالعين وبالفين المعجزة الزيادة
في حفره لجهة الاسفل **قوله** وقامة وبسطة اي قد وقامة الرجل مقدر الخلق
باسطيدته الى الاعلى وهو نحو اربعة اذرع ونصف كما مر به النووي في قوله
به ذراع الايدي فالبناء في قول بعضهم انها ثلاثة اذرع ونصف بانه
مراده بذراع العمل والواجب من القبر ما يمنع راحته والبيع اي ما يمنع ظهور
راحته فتودى الاجزاء ونش الحيوان لا كله فلا يكفي وضع المستقر
وجه الارض والبناء عليه حيث لا يظهر تعذر الحفر فلو مات في سفينة
فان كان بقرب الساحل انظر واوصوله اليه لينفوه في البر والافا المشهور
كان عليه امامنا الشافعي انه يشد بين لوحين فلا يتنفخ ويلقى في البحر
وان كان اهل كفاً فقد يجد مسلم يدفنه الى القبلة فان التقى فيه بدن
جعله بين لوحين ونقل كبريا ثم اوجاز به كراهته دفنه ليلا مطلقا ووقت
كراهته الصلاة اذا لم يخرج بخلاف ما اذا اخرج فانه لا يجوز والسنة البناء
في غير الليل ووقت الكراهة الصلاة **قالت** شيخنا وذكر هذين لبيان
الدفن فتأمل **قوله** ويكون الى اخره هو مستدرك فهو توطئة لما بعد
فتأمل **قوله** مستقبل القبلة الى اوقات الذميمة التي في بطنها جنين مسلم
ميتا اذا دفنت فيجعل ظهرها للقبلة اذا وجه الجنين كظهر امه وذلك
بين مقابر المسلمين والكفار **قوله** مستدبر اي ومخرفا عن **قوله** لا ينش اي لا
جوبا في الجميع **قوله** لا يغير الخ والمراد بالتغير التثنية كما قاله الماوردي وهو
المعتمد وكين ان يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر وظهره نحو القبلة
او جرحى لا يترك ولا يستلقي ويكره ان يجعل له فرش ومخدة وضيق
لا يحتاج اليه لان ذلك اصباغة مال اما اذا احتج الى الصند وفك كندوة
وغورها كخاوة في الارض فلا يكره ولا تنفذ وصيته الا جنبيا **قوله**
ويسطح القبر اي مستويا فلا ينش بجعله كالجماون **قوله** ولا يبني عليه اي يبنى

له ذلك في غير القبلة المستقلة للدفن وهي ما جرت به العادة بالدفن فيها
وهو افضل منه في غيرها لئلا يات الميت دعاء الزايرين ويجر البناء في باس
كان فوق الارض او في بطنها ويهدم وجوبا ان وجد ولو وجد بنا في ارض
مسبلة ولم يعلم اصله ترك لاحتمال انه وضع بحق قياسا لما قرر في الكناس ومن
البناء الاجزاء التي جرت عادة الناس بتركيبها نعم استثنى بعضهم قنود الانبياء
والشهداء والعلماء والصالحين ونحوهم **قوله** اي يكره تخصيصه ولا يباس بالطين
ولا يوطأ عليه ولا يتكأ عليه ولا يداين عليه وتكره الكتابة عليه سواء كان
عليه في نوع عند راسه او عمود مثلك كجرت به عادة بعض الناس اذ في غير
قال في شرح البهجة وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظر ظاهر **قالت** الزرعي
لا وجه لكراهة كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء او
نحوهم وليس تلقينه بعد الدفن ولسونة القبر فيجلس عند راسه انسان
يقول بسم الله الرحمن الرحيم كذا شي هالك الا وجهه له الحكم واليه المرجع
والنفس في لغة الموت واعا توفون اجوركم الى قوله الف وروى منها خلقنا
ومنهم من نعبدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى ومنها خلقناكم لاكل والشواب
وفيها نفيد المدد والتراب ومنها نخرجكم للعرض والحساب بسم الله
والله ومن الله وعلي صلة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون الى قوله خامد ثانيا فلان يابن يا عبد الله يا ابن امه الله
يرحمك الله ذهبت عنك الدنيا وزينتها وصرت الآن في برزخ من برزخ
الآخر فلا تنسى العهد الذي عاهدنا عليه وقدمت به الى دار الازفة
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فاذا جاءك المكان الموكل
لك وامثالك من امة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يزعمك ولا يعاك
واعلم انما خلقنا من خلق الله تعالى كما انك خلقنا من خلقه فاذا اتيك
واجلساك وسئالاك وقالا لك ما ربك وما دينك وما نبينا وما

اعتقادك وما الذي مت عليه فقل لهما الله نبي حقا فاذله سالان شيئا
فقل الله نبي فاذا سالا ان الثالثة وهما الحائمة الحيني فقل لهما باللسان طلق
بلا خوف ولا فزع الله نبي والاسلام ديني ومحمد نبي والقران اما في
الكعبة قبلتي والصلوة فريضتي والمسلمون اخواني وابراهيم الخليل ابني
وانا عنت ومت على قول لا اله الا الله محمد رسول الله تمسك يا علي
بهذه الحجة واعلم انك مقيم بهذا الروح الى يوم تبعث فاذا قيل لك ما
تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق اجمعين فقل هو محمد
صلوات الله عليه ولم جانا يا اينات من ربه فابتهناه وامنا به وصدقا
برسالته فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش
العظيم واعلم باعداه ان الموت حق وان تولوا فبرحق وان سؤل
منكر ونكير حق وان البعث حق وان الميزان حق وان الصراط حق وان
النار حق وان الجنة حق وان الساعة اية لا ريب فيها والى الله يبعث
من في القبور ونستودعك اللهم يا ائس كل وحيد ويا حاضر ليس في
اش وحدتنا ووحدة وارحم غريبتنا وعزيتنا ولفنة صحتنا ولا تفتنا بغير
واغفر لنا وله يا رب العالمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون و
سلا م على المرسلين والحمد لله رب العالمين **ويقال** عنه **الاعاء** له بالبيت
كيا في ولا يلقى الطفل وخوه هل من يتقدم له تكليف لانه لا يفنى في
ولا ابني وشهيد المعركة واعلم انما جرت به العادة من وضع الحجر
والريخان على القبر ضد رب ولا يجوز لغير واصف اخذ قبل جفاته
وتركه اي الكاء **قوله** ويكون اي البكاء اي الجاني **قوله** اي رفع صوت الجاني
ان البكاء بالقصر هو ما كان برفع صوت فتقيد بعد ما اصفه كان
وهو مباح بلا خلاف سواء كان حزنا او دمع عين او لا وبالمد ما كان برفع
صوت وهو مكروه عند العلامة الرمي وحرام عند شيخنا وجميع بضم

الفتن
الفتن

الفتن فقال **قوله** بكت عيني فوق لها بكاهاه وما يفنى البكاء ولا العويل
وفيه كلام طويل يراجع في محله **قوله** ينديب لفقد عاثر او صالح ويكره
يموت نحو محسن اليه لنفذه عدم الشقة بانه تقا ويباح للرفة والمجبة
كالبكاء على الطفل والصغير اجل ويجز مع الرضا بالقدر **قوله** ولا شق
الفتن قال شيخنا وهو المراد بالجب في الشقة الاخرى وشقة حرام ومثله
وضع الطين والنجاسة على الراس وتسويد نحو الوجه والنياب وتر
دفع بالليل ونفق الشعور ولطم الخدود وضرب الصدر ودق الطار
وتحذ لك وذلك كجز الشحين ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب
ودعا بعماء الجاهلية والضابط في ذلك كله فعل تبعض اظهار جوارح
الفتن والاسس لفتن الله تقا وقدره وانتم ذلك على فاعله ولا يفنى
الميت بشئ من ذلك الا اذا اوصى **قوله** وبغزي اهله قال ابن جيران وكذا
لا من حصل له وجب حتى الزوجة والصديق **قوله** وقع السؤال في
هل ينس تعزية اهل الميت بعضهم بعضا او لا فرأيت في فتاوي الشهاب
الرملي انه سئل عن ذلك فاجاب بانه ليس لان كل منهم مصاب انتهى
ثم رأيت ايضا بخط بعض الفضلاء ما نصه وليس للآق ان يفرح اخاه اني
وبغيرهم بالاهل جري على الغالب ويندب البساة باضعفهم عن حمل المصبة
وهي بعد الدفن اولى منها قبله لاشتغالهم قبله بتجهيزه وخوّه ولشدقهم
حينئذ بمفارقتهم الا ان يظهر جزعهم فيعجلها **قوله** في بعد دفنه الى المقعد
ان ابتداهم الموت وتكره بعد الثلاثة ايام اذ الفرض منها تسكين قلب
المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجز حزنها وقد جعلها رسول الله صلى
عليه وسلم نهاية الحزن يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحزن
بيت فوق ثلاثة ايام زوج اربعة اشهر وعشر ويكره تكرار التعزية في الثلاثة
ايام لا يباحجد والحزن **قوله** الى حضوره اي وبعد الى ثلاثة ايام **قوله** لفة

التسليية اي والتصبير وعزيت اي امرته بالبر والعز بالمد اسم اقيم مقام
التغزية قوله وشرعا اي والتغزية شرعا ما ذكره فيقال للكافر في الكافر اخلف الله
عليك ولا نقص عددك ويقال للمسلم في المسلم اعظم الله اجرتك واحسن
عزرك وغفر لبيتك ويقال للمسلم في الكافر اعظم الله اجرتك وجلبك
ويقال للكافر المحرم للمسلم غفر الله لبيتك واحسن عزرك وخرج بقول المحرم
الحزبي والمرشد فلا يفريان قال العلامة بن حجر ويطهراته يش اجابة
التغزية بخو جزاك الله خيرا وتقبل منك **فائدة** ارسل الامام ان شاء
رضي الله عنه الى بعض اصحابه يفريه في ابن له قد مات بقوله
شعر
 ٥ ٥ اني مغربك لاني على ثقة ٥ من الخلود ولكن سنة الدين ٥
 ٥ ٥ فلو المعز يباقي بعد بينه ٥ ولا المعز يلو عاش الى حينه ٥
قوله ولا يدفن انسان في قبر واحد اي محلا او شق فيحرم عند العلامة الرطبي
 ولو مع محرمته كما مر وايضا وانفاق جنس كابين وابنه ويكره عند العلامة
 شيخ الاسلام وغيره وان اختلف الجنس وانفقت المحرمية لكن يجب ان يجعل بينهما
 ما يمنع التماس كتاب ونحوه **تمتة يندب** ان يقدم جهة القبلة اصل على فرعه
 وسيد على عبد وفاضله على مفضول وذكر على انشئ ولو محرر ماله وما اعند
 من الدفن القسافي المعروفة في امر طاقه من ادخال ميت على ميت اخر
 جمع عظامهم لدفن غيرهم وكذا اوضع فوق عظامهم وتندب بالثوب
 للقبور للرجال لتذكره الاخرة وتكره من النساء كزعمهن ان لم يتعلم علم
 محرم كزمننا هذا الا قبر سواه صلى الله عليه وسلم فتندب لهن زيارته وينبغي
 كما قال بن الرفعة ان تكون قبور الانبياء والاولياء كذلك ويندب ان يقول
 الزاير عند زيارته السلام عليكم وارقوم مؤميين واذا ان شاء الله بكم لاحقون
التميم لا تحرمنا اجرهم ولا تنفنا بعدهم واغفر لنا ولهم وان يقول ما ليس من القول

ويعدوا لهم ويهدي ثوابه للموتى وان يتصدق عليهم ويصل ثواب
ذلك اليهم وان يسلم على المزور من قبل راسه وليس ان تعذب جماعة
بعد ذنبه يستلوا له التثبيت لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ من ذنب
الميت وقن عليه وقال استغفروا لاجلهم واسئلوا له التثبيت فانه الان يتأ
وليس لخو جيران اهل الميت كما قاربه البعد وله كما نوا هو باجر نهيه طما
لهم يشيعهم يوما ويلة لشغلهم بالخير عنه وان يلح عليهم في الاكل ليلوا
بضعفوا بتركه وتحرم نهيه لخوا ناحة لانها اعانة على معصية وامانة
اهله طفا ما وجمع الناس عليه فندعه مذمومة وتحرم الوحشة المذمومة
واجمع والكفارة من الزكاة اذ ان في الورثة مجور عليه والله اعلم **كتاب**

بيان احكام الزكاة بالزاي المجمة يقال زكي الزرع اذا نى وزكت النفقة
اذ ابورك فيها وفلون زكي اي كثير الخير وتطلق على التطهير قال تعالى فافهم
بذلكمها اي طهرها من الادناس وتطلق ايضا على المدح قال تعالى فلو تزكوا
نفسكم اي لا تمدحوها واغنا سميت بذلك لان المال يبركة اخراجها
ودعا لاخذ لها وانيها تطهر من اجها من النام وتمدح حتى تشهد له بصحة
الايان والاصل في وجوبها قوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة تطهرهم
زكيتهم بها وجزني الاسلام على خمس وهو احدا ركبان الاسلام لهذا الخب
ويكفر جاهدتها وان كان اتي بها في الزكاة المجمع عليها بخلاف المختلف
فيها كالركاز وزكاة التجارة ويقال المقتنع من اديها عليه ويؤخذ قنرا
كفعله الصديق رضي الله عنه وفرضت في السنة الثانية من الهجرة
ان المشهور عند الحديثين انها فرضت في شوال من السنة المذكورة قال
شيخنا قبل وهو من الشرايع القديمة بدليل قول عيسى عليه الصلاة والسلام
واوصلنا بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وقد بين في بيان المراد غير الزكاة
المعروفة كالنظير كما انه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا فراجع

انتهى اقول وقد صرح الجاويد السيوطي في احضار بعض الصفح ان الشيخ
 الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير ان الانبياء لا يجب
 عليهم الزكاة لانهم لا يملكون لغيرهم مع الله انما كانوا يشهدون ما في ايمانهم
 من واقع الله تعالى لهم بنبوتهم في اوان نبوته ويمنعونه في غير محله ولا
 الزكاة انما هي طهرة متاعا ان يكون ممن وجبت عليه والانبياء
 مبررون من الدنس لمضاهيهم انتهى قال العلامة المناوي في شرح الحضاير
 المذكورة وهذا كما ترى بناء على عطاء الله على من ذهب امامه مالك رضي
 الله تعالى عنه من ان الانبياء لا يملكون ومن ذهب الشافعي رضي الله عنه
 خلافا انتهى ونقل شيخنا الشيرازي في كتابه سلطان عن اشهاب الدين
 انه افتى بوجوب الزكاة عليهم وله اراه في فتاويه **قوله** الغنا في
 الزيادة في الذات او الوصف او في القير **قوله** لمال مخصوص اي وهو
 حقيقته **قوله** زكات الفطر فتأمل **قوله** على وجه مخصوص اي وهو
 كيفيتها **قوله** يعرف لطائفة اي وهم مستحقوها واطلاقها على غير الاول
 لتعلقه به **قوله** مخصوصه اي وهم الاصناف الثمانية المذكورة في
 الآية الشريفة **قوله** في خمسة اشياء وهي في الحقيقة ثمانية وبه ينظم
 قوله يجب في ثمانية وتصرف في ثمانية **قوله** وهي المواشي جمع ماشية
 سميت بذلك لشيئها وهي تربي واختصت بالنعيم منها الكثرة نعم
 الله تعالى على عباده في الماكل وغيرها **قوله** ولو غير بالنعيم كان اولي
 بل الاولى ما ذكره المصنف لقوله بعد فوجب الزكاة في ثلاثة اجناس
 منها **قوله** لانها اخص من المواشي وفي القاموس ان الماشية هي
 من النعم لانها اسم للابل والتم فقط وهذا عكس ما قاله المصنف
 والشارح وسياق حكمة تقديم بعضها على بعض **قوله** والامان
 الخ واختصت بالمتقدمة لكثرة فوائده **قوله** واريد بها المنجس

الفقة

الفقة الخ قال شيخنا اخبر به ما هو من من غيرهما وادخل فيه غير
 المضروبين ويدخل فيهما الركاز والمعدن وكذا امر وض التجارة لان
 الواجب في قيمتها وهي من احداهما فتأمل **قوله** وعروض التجارة
 اي لما فيها من الفوائد ايضا **قوله** وسياق كل في الحكمة اي في كلام المصنف
قوله فلا يجب الخيل اي خلافا لما في حنيفة رضي الله عنه حيث اوجها
 لانها وحدها او مع الذكور **قوله** والمتولد مثلا الى اخره اشار به الى ان
 المتولد بين زكوي وغيره لا يجب فيه الزكاة اعتبارا بالاختلاف ومثله المتولد
 بين زكويين فيعتبر اكثرهما عدد اكار ربعين فيما بين بقر وابل وغنم لانه المتبعين
 واما بالنسبة للنسب فيعتبر الاكثر نسبا المتولد بين ضان ومغز فيخرج عن
 الاربعين واحده لهماستان **قوله** وشرايط وجوب الزكاة فيها اي الموصي
قوله ستة اشياء وفي بعض النسخ ست خصال **قوله** الاسلام اي لقول الصديق
 رضي الله عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله
 السليم **قوله** على الكافر اصد اي من حيث المطالبة بها في الدنيا فلا يلزمه اخلاها
 في الحال ولا بعد الاسلام كالصلاة والصوم كمن يعاقب عليها في الآخرة
 اذ الاسلام كبقية اركان الاسلام لانه فحاطب بفروع الشريعة **قوله**
 فانه عاد الا متعدي في زكاة وجبت عليه حال الردة ويحزاه اخراجها حال
 ردته كالواطعة عن الكفارة بخلاف الصوم لانه عمل بدني اما زكاة
 وجبت قبلها فوجب اخراجها ماله مطلقا **قوله** والحريه الخ قال شيخنا
 ذكرها هنا في مكرها وان كان المالك يفتي عنها فتأمل **قوله** فلا زكاة
 على رقيق اي ولو مدبرا ومعلقا بصفته بصفة لعدم ملكه فلو ملكه
 سيد ماله يملكه بل هو باق على ملك سيده فتلزمه زكاة كما قاله
 في شرح الروض وكذا المكاتب لا تجب عليه الزكاة لضيق ملكه ولا
 على سيده فان فاتت الكتابة فينفق حولها من حين زوال الملك

البحر
المحور

عنها **قوله** فيما ملكه ببعض الحراي لتمام ملكه ومن ثم كفر كالموس **قوله**
والمالك التام اي فلا تجب فيما لا يملكه ملكا تاما كالكتابة اذ المد
استقاطه متى شاء ويجب في مال المحور عليه وهو هنا الصغير المحبوس ونفسه
والمخاطب بالاخراج منه الولي اذا كان يري وجوبها في ماله فان كان
لا يراه مع كونه فلا وجوب عليه والاغتياط ان يجب الزكاة حتى يكمل المحور
فيخرجها ولا يخرجها بنفسه ويجب في مقصود وضال ومحور وغاي
وان تاخر اخذه ومملوك يعقد قبل قبضه لانها ملك ملكا تاما وفي دين
لازم من نقد وعرض تجارة لعموم الادلة وانما يجب الاخراج لذلك عند التمكن
من اخذه فيخرجها عنه الاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن سقط في ترك
الروض ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكات ودين ادي في تركه بان
مات قبل اداها وصاقت الزكاة عنهما قدمت على الدين تقديم الدين الله
تعالى بخير الصالحين دين الله احق بالقضاء وخرج بدين الارضي دين الله
تعالى كالزكات واج فالوجه ان يقال ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة
والا فيستويان وخرج بالتركة ما لو اجتمع على حي فان كان محجور عليه قدم
حق الادوي اذ الم يتعلق الزكات بالدين كالالتجارة والاقدم مطلقا
وخرج بالمالك المباح كاشجار الاودية والموقوفة على عين معين الموقوفة
على معين فتجب فيه الزكاة وخرج بالتمام الموقوف من ارث الجنين اذا
وثق بوجوده وحياته هذه اذا انفصل حيا فان انفصل ميتا فالملك
كقوله الاسوي عدم الوجوب على الورثة ايضا لضعف ملكهم **قوله** كالموس
يفتح الراوي بمثل به للمالك الضعيف الموقوف على المرجوع كما اشار اليه ليس
في محله وكان حقه ان يمثل له بملك المكاتب فتأمل **قوله** لكن الجديد المهر
المقتد **قوله** والنصاب بغير النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة **قوله** والمحور
اي بخر لا تجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو وان كان

محور

محور يا حاديت صحيحة قال في المحكم والحول سنة كاملة فلا تجب قبل
تمامه ولو بالخطئة لكن لتناج نصاب ملكه بسب ملك النصاب حول
النصاب وان ماتت الامهات لقول عمر رضي الله عنه لسائعه عند
عليهم بالسخلة وايضا المعنى في اشرط الحول ان يحصل النماء والنتائج
نما عظيم فيتبع الاصول في الحول ولو ادى المالك النتائج بعد الحول صدق
لان الماصل عدم وجوده قبله فان انهمه النامي ثم تخلفه **قوله** فلو نقص
كل منهما اي النصاب والحول قال شيخنا وكان الاولى ان يقول فلو نقص
احدهما الى اخره انتهى **قوله** ويمكن الجواب بان مراده كل منهما ولو منقرا
عن الاخر فتأمل **قوله** والسوم اي وينقطع بنية عدمه قال شيخنا ولو
قال بالاسامة لكان اولى واحسن اذا المقبر اسامة المالك ولو بنا
بيه فلو عبرة بسومها بنفسها ولا باسامة غير المالك بغير اذنه كغائب
او غفلت سائمة او غفلت معظم الحول او قد راها لم تعيش بدونه او
تعيش لكن بضرر بني او بلا ضرر بني لكن قصد به قطع السوم او تركها
وتم حولها ولم يعلم به فلو زكاة لفقد اسامة المالك المذكورة والمثابة
تضر على العلف يوما ويومين لان **قوله** وهو اي السوم **قوله** الرعي اي
يعتقد المالك اسامتها كالحمل واختصت اسامة بالزكاة لتوفر
موتها بالرعي في كلا مباح او مملوك قيمة سيرة لا يعد مثلها مطلقا
في مقابلة بما بها لكن لو علفها قد راها تعيش بدونه بلا ضرر بني ولم
ينص به قطع السوم لم يضر **قوله** في كلا مباح الا الكلاء بالهزة الخشيش
مطلقا رطب او يابس والخشيش والمضم هو اليابس والعشب والحلايا
هو الرطب وتها بذر المباح المملوك ولو مقصوبا ولو جمع لها الكلاء او شق
لها الماء فلا زكاة ايضا **قوله** وان علفت الى اخره قد علم مما تقدم **تنبيه**
قال العلامة ابن قاسم ظاهر سكونهم عن التزب ان شرب الماء مثلا و

لا يعيش بدونه

اياء لا يرضى في وجوب الزكوة ويوجه بان الغالب انه لا كفارة في اوقاف
كفته يسيرة بخلاف العلف فتأمل **قوله** قد راجع هو حال او يتميز من اقل
وهو قيد لروايت حكم ما قبله والمراد به هنا الزمن وخرج به ما لو
علقت بمملوك ولو مفعول بان زمانا ولو مفرقا ولو لم تعلق فيه لم يحصل
ضرب بين فلان كاه فيها والكلام في غير العوامل منها اما العوامل فلزكاة
فيها مطلقا ولو في عمل محرم **قوله** واما الاثمان جمع عن كحل واجمال **قوله**
مضروبين كانا اولا اي والمصنف اراد بالاثمان مطلق الذهب والفضة
وان كانت الاثمان لا تطلق الا على المضروب منهما فتأمل **قوله** وسيا
نضابها وهو بالضم النضاب فتأمل رجوعه للماشية والاثمان وهو
اقيد ويحتمل رجوعه للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون
عن نضاب الماشية استغنا عنه بما ياتي فتأمل **قوله** فيها اي الاثمان
ولو قال فيها لكان اولى ليعود على الذهب والفضة فتأمل **قوله**
والحول الا وسيا في انه لا يشترط في المعدن والركاز فلو زال ملكه
في الحول عن النضاب او بعضه بمال او غير فعاد بشرا او غير اشان
الحول لا يقطع الاول عما نقله فصار ملكا جديدا فلا ذنب له من حول
اخر واذ انقل ذلك بقصد الفرار من الزكاة كره له بخلاف ما اذا كان
لحاجة اولها وللقرار او مطلقا على ما افهمه كلامهم فان قلت يشكل
عدم الكراهة فيما اذا كان الحاجة وقصد الفرار منها لما اذا احتج
صغير لنية وحاجة قل اجيب بان الضمة فيها تخاذ خفي لمنع بخلاف الفرار
منه ولو باع النقد بغيره لبعض التجارة كالصيارفة استخوف الحول كما بان
ولذلك قال **قوله** ابن سريج بشر الصيارفة بان لا زكاة عليهم **قوله** وسيا
بيان ذلك قال شيخنا اراد عود اسم لاشارة الى الشروط الخمسة باعتبار
مفهومها فقد سبق او باعتبار ذمتها فليس اتم وان اراد عوده للمضاب

والحول

والحول فكان حقه ان يذكر عقبيه في الماشية انتهى **قوله**
والاولى ان يكون اسم الاشارة راجعا للحول والنضاب لان هاتهما
سباق في حكمه كلامه ولا يضر عدم ذكره الماشية ويكون حذف من الاول
لدلالة الثاني فتأمل **قوله** واراد المصنف الى كان الاولى اسقاط هذا المراد
ليلا يلزم عليه استدراكي شرط كونه قوتا الا في فتأمل **قوله** وشعره في الشئ
وحكي كرها **قوله** وانضوي وقول وماش وسلت ونحوها **قوله** وكذا ما يقتار
الى اخره ناخبة لهذا الفاصل بل ذكره بقيد الاختيار بما يوافقهم انه لا اختيار
فيما قبله وهو فاسد واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤخذ الصدقة الا من
الاربعة الشجر والحنطة والتمر والزبيب فالحصر فيه اضافي النسبة الى
ما كان موجودا عندهم واختارنا بالاختيار عن ما يقتات في تحجب
اختياره بحسب البوادي تحجب الحنظل والفاسول فلزكاة فيهما كما لا ريب
في الواحشيات من الظبا ونحوها **قوله** فتجب فيها اي الزروع **قوله** ثبوت
شرائط اي زائدة على ما سلف من الحول والنضاب لما سيذكر بعد ولم
يذكر اشتداد الحسبان الكلام في جنس ما تجب عليه الزكاة من غير نظر الى
وقت تعلق او اخراج فتأمل **قوله** اي ينبت الارميتون اي يتولى اسبابه
والمراد ما شأنه ذلك **قوله** يحمل ماء او هواي في تحمل غير مملوك واعرف
عنه ما لكه والافق مملوك لصاحب المحل او باق على ملك صاحب
الزم كلامه ان كان **قوله** يستثنى من اطلاق المصم ما لو حمل السيل حيات
تجب فيه الزكاة من دار الحرب وبنت في ارضنا فانه لا زكاة فيه كما نقل
المباح في الصحراء وكذا غار البستان غلة القرية الموقوفين على المناسك
والربط والقنطرة والفقير لا تجب فيها الزكاة اذ ليس لها مالك
معين بان بنت في ارض شخص معين فملك البذر ويجب عليه زكاة
اذ بلغ نضابا ولو اخذه الامام المجتهد الذي اداه اجتهاده الى

ذلك الخراج على ان يكون بد لا عن العشر كان كل هذا الحق في الزكاة
بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب تمته **قوله** وان يكون قوتا
مدخرا اي بان يكون من جنس ما تقوم بنيه الانسان بتعاطيه ومن جنس ما
يدخره لذلك **قوله** وسبق قريبا بيان المقنات اي في حنطة وشعير فخر
قوله من الابزار اي وكذا غيرها الخوخ ورمان وتين ولوز وتفاع وشمش
قوله نحو الكون اي والشمار والكرز برة والياسون ويزر الشيت والقطن وال
الكتان والسسم والقرطم ونحو ذلك **قوله** وان يكون نصبا اي في زرع عام
واحد **قوله** وهو اي المصايب اي اقله **قوله** خمسة اوسق الى اخره والوسق
ستون صاعا فجلة الاوسق الخماسة ثلثماية صاع والصاع اربعة امه
جمله الامداد الف ومائتان والصاع خمسة ارطال وثلث فقيصر جيلة ذلك
ارطال الف وثلث مائة رطل والمد رطل وثلث بالبعدا دي وهي بالكيل المص
سته اراد ب وربع اراد ب على ما ضبطه المتون وهو الاصح والارص
مائة وثمانية وعشرون درهم واربعة اسباع درهم والدرهم خمسون
شعيرة تقطع منها ما حق رطل من الشعير المعتدل وفيها زاد اعليها بحسب
ولا وقص فيها واشار المصنف بقوله لا فشر عليها الى اعتبار كونها مصادره
من خوتن وتراب وزوان ونحوها فان كانت تقايد حربي فشر كثير ارا
والعسل اعتبار ان يكون خالصا قدر المصايب المذكور وسيا في هذا في كلامه
مع زيادة فراجع **قوله** ثمرة النخل وثمره الكرم وهما افضل الثمار والنخل افضل
من الكرم لقوله صلى الله عليه وسلم اكرموا ثمر النخل المصنعات في المحل فوصف بهما
لانه خلق من فضلة طينة ادم وهو مقدم على الغنم في جميع القران وهو مشتهر
بالموافق بترك براسه ويموت بقطعه وينتفع بجميع اجزائه وهو شجر الجنة
المذكور في القران وليس في الشجر شجرة فيه ذكر وانني تحتاج الان في الذكر
هذا ولذلك قدمه المصنف على الكرم ولو قال والغنم كان اولى للثمن

بالكرم

بالكرم في قوله صلى الله عليه وسلم لا تسعوا الغنم كرها انما الكرم الذي جعل المسلم
وسم كرها في الكرم بفتح الراء لان الكرم المتخذ منه تحمل عليه كره ان سمي به
وجعل المومن احق بما يستحق من الكرم ويقال رجل كرم باسكان الراء وفتحها
اي كريم وشبهه صلى الله عليه وسلم عين الرجال بحجة الغنم لانها اصل الكرم
وهي ام الجنيات والمراد في التشبيه بحجة الغنم اي الطائفة وهي الكعبة التي خرجت
عن حد اخواتها فظهرت من بينها وارتفعت **قوله** والمراد الخ قال شيخنا
واسقط هذا المراد كان اولى لانه اربعة تعلق الزكوات الان فيهم مستقيم
معلقها بها قبله وان اراد وجوب الاخراج فليس الكلام فيهما انما المراد من
يشان هاتين الشجرتين فقلل اقولك ويمكن الجواب بانه انما قد بدله
مرعات الكلام الا ان من كون المصايب خمسة اوسق معتبر بكونه ثمر او
بغيره **قوله** ربع خضال وفي بعض النسخ اربعة اشياء وزاد بعضهم خامسا
عوبد والصادح اي بلوغه صفة يطلب فيها ما لم يعلو منه في التمر المائل
ستون اخذه في حرق او سواد او صفرة وفي غير المتلون منه كالغيب
الابيض لونه وتوحيه وهو صفاره وجريان الماء فيه واعتراضه بان
عند شرط لتعلق الزكاة بها الا اصل وجوب الزكاة فيه وبعتبر الخفاف
فيما يجب والافتاخذ زكاة رطبا **قوله** والمصايب الخ وسيا في انه كصا
يزرع قتال **قوله** واما عروض التجارة مع عرض العين واسكان
الراء اسس لكل ما يقابل النقدين من صنوف الاموال ويطلق ايضا
على ما يقابل الطوائف ويضم العين ما يقابل النصل في السهام وبكبر كمين
بالدم والدم من الانسان وفتح العين والراء معا ما يقابل الجوهر **قوله**
في الزكاة في اي في عروض التجارة **قوله** المذكورة سابقا اي في كلام
لفظ **قوله** في الاثمان وهي في الاسلام والحربة والمان التامة والرسا
الحواء وان اختلفا من حيث اعتبار المصايب في الاثمان جميع الحول وفي عروض

الخجارة اخر الحول كما سيأتي **قوله** لغرض الربح لعل هذا معناها لغة ويعتبر فيها
شرعا ان يكون فيما ملك لمعوض وان تقترن النية بعقد ملكه ابتداء وسيا
فصل في بيان احكام مضاي بالابل ومقداره وما يجب اخراجه فيه وهي كسر
البهاء وقد استمكن للتحفيف اسم جمع لا واحدا من لفظه وهي مؤنث لان اسماء
المعوض التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغیر الامهات لمزم تاثيرها في
ابله لغنية وتكون ذلت وجميع ابال والمهنية ابل يفتح الباء استحقاقا
لتوالي الكسوف وقدم المص كقولها اشرف اموال العرب وانفسها
وللايتداء بها في حديث الصدقة وذكر البقرة عقبها لان البقرة تنوب
عن البدينة في نحو الاضحية **قوله** وفيه لثمة وهي تطلق على الذكر والانثى
وتغيرها بالانثى لارادة الاكل والاشنان كلها تحدد لما سيذكر في بابها
ويعتبر في المخرج عن ابل من الشاة كونه صحيحا كاملا وان كانت ابله
قوله لها سنة اي اول جديعت مقدم اسنانها فيجزي وان لم يقم لها سنة
قوله او ثنية مفر الخ ويجزي الذكر من الضان والمخر وان كانت الانثى
وجيز الزكاة عن دون خمس وعشرون عوضا عن الشاة الواحدة وثنية
المستدة وان لم يربا وقيمة الشاة لانه يجزي عن خمس كاسياتي فمادونها
اولى وافادة اضافته الى الزكاة اعتبار كونه انثى بنت محضها مخاض فان
وتقع جميعها فرضا على الرابح **قوله** لها سنتان اي تحدد **قوله** وفي عشرة
الخ انما عدل في هذا الى الشيات تقابل بالمال والفقر اذ في وجوب واحد
من ابل في ذلك ضرر بالمال وفي وجوب اجزاء واحد من الشيات ضرر
بالفقر **قوله** غني عن الشرح انه هو كذلك ليس له قانون يضبطه والابقا
يجري عليه فالوجه ذكر ما ختلف **قوله** بنت محض الخ انما سميت بذلك
لان امها بعد سنة من ولادتها ان لها ان تحمل مرة اخرى فتغير في المخاض
اي كوامل وقيل لانها تخوض مع امها في المخرج فان عدم بنت المخاض في

لبون وان كان اقل قيمة منها وبنت المخاض المعيبة والمفضولة
المعجز عن تحصيلها والمهونة بموئل او حاك وعجز عن تحصيلها كعدونه ولا
يلحق ان يجرح بنت مخاض كريمة لاكت تمنع الكريمة ابن لبون وحقا لوجود
مخاض مجزية في ماله ولو خذ الخ عن بنت المخاض عند نقدها لا عنه بنت لبون
عند نقدها وفرض بينهما بان لبون يزيد على بنت المخاض بقوته على ورود
الشجر وامتناعه من صفار الصباع بنفسه وهذه كفوت في بنت لبون
فلم يزيد عليها الخ بذلك فلم يجز عنها **قوله** بنت لبون الخ انما سميت بذلك
لان امها ذات لبن بولادتها وقيل لان امها ان لها ان تلد عليها فقيل لبونا
قوله حقة تكسر الحاء والذكر حق سميت بذلك لانها استحققت ان يطرأ الخجل
وان تركب ويحمل عليها ولو اخرج عنها بنت لبون اجزأت في الخ **قوله** جذعة الخ
انما سميت بذلك لانها جديعت اي اقلت مقدم اسنانها **قوله** ثم مع زيادة
سبع اي بغير الواجب بزيادة تسع ففي مائة وثلاثين حقة وبنت لبون ثم بغير
واجب بزيادة كل عشرة **قوله** وهكذا اي ففي مائة وستون بنتا لبون وفي
مائة وسبعين ثلث بنات لبون وحقة في مائة وثمانين حقتان وبنتا
لبون في مائة وتسعين ثلث حقات وبنتا لبون وفي مائتا اربع حقات
وبنتا لبون اي السنين فان وجد اخذ فان وجد معا فقيس الاغني
بغيره فان اخذه فقيره لم يجز ان قصر الشاة او دلس امالك والا جزاو ثقتين
بغير اتفاق ولو بنقد **فصل** في بيان احكام مضاي البقر ومقداره وما يجب
اخراجه فيه وهو اسم جنس واحده بقرة شامل للذكور والاناث من العرب والجنوبيين
وسمي بقرا لانه يبقرا الارض بالجر اذ اي يشقها ومنه سمي محمد الباقر لانه يبقر العلم ونحوه
قوله البقر في المرحى اي اولان قرن يبيع اذ في حال طلو **قوله** بيطرق الارض
اي لانها تقع من الذكر للذكر والنسل فيها **قوله** ولو اخرج اربعين ببيعين اي
ببيعين بالاول **قوله** اجزأت اي لان البيع يجزي عن ثلاثين فثن عشرين اولى

قوله على الصحيح الخ هو المقرر **قوله** على هذا نفس الخ الحسب المذكور في سنين
سنة ايضا وفي سنين سبعة وفي سبعين سنة ومئة وفي ثمانين
مستان وفي ستين ثلاثة ابتداء وفي مائة سنة وسبعين وفي مائة
وعشرة مستان وسبع **قوله** وفي مائة وعشرين الخ واذ النان واخرهما
ففيه بامر في الابل الا الى ان فانه يخص بالابل لانه ثبت فيها على خلاف الفقهاء
خاتمة قد انحصر من هذا ان الفرض بعد الاربعين لا يتغير الا بزيادة عشرين
تغير بزيادة كل عشرة فتأمل **قوله** في بيان حكم فضيل الفتم ومقداره ومجيده
فيه وهو مجموع يقع على الذكر والانثى ولا واحد من لفظه وهو شامل للضان والمفر
قوله ويسبق بيان الجزعة والثنية اي في مضاب الابل وهو ان الجزعة لها سنة وثلث
في الثانية والثنية لها مستان وكلت في الثالث **قوله** الخ ويجزي في اخراج الزكاة
نوع عن نوع اخر كضان عن مفر وعكس من الفتم واجبة عن مبرته وعكس من الابل
وعربيل عن جوميس وعكس من البقر برهابة القيمة وفي ثلاثة عنز او عشر نجاة
من الضان عنز او نجاة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نجاة وفي عكس ذلك عكس **قوله**
كانت قيمته كل عنز عشرين نصفاً وكل نجاة اربعين نصفاً ايضا **قوله** الخ في الثالث
الاول عنز او نجاة ستاوي عكس وعشرين وفي المثال الثاني عنز او نجاة
ستاوي عكس وثلاثين ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير من مثله
ما من جواز اخذ ابن لبون والحق اي ان كبر من الثبات في الابل والتبع
في البقر ولو تفرقت ماشية المالك في اماكن فكانت في مكان واحد
حتى لو ملك اربعين شاة في بلدين مثلاً لم يمتد الزكاة ويؤخذ
تمامين شاة في بلد في كل اربعين لا يلزمه ولا شاة واحدة
بعدت المسافة بينهما خلافاً للامام احمد رضي الله عنه فانه يلزمه
عنده التباعد شاتان وهل يجب عليه في هذه والتي قبلها الخراج
نصفها في كل واحدة من البلدين او لا **قوله** غني عن الشرح الخ

ما من فامل **قوله** ثم في كل مائة الخ واعلم ان ما بين النصيب عضوا لا يزد
به شيء في الواجب ولا ينقص بتلفه شيء منه **فصل** في بيان احكام زكاة
الخليط وشروطها وكيفيتها وما يتعلق بها والاول ان لا اذا كانت
في متحدة الجنس لا غنم وبقر وفي مال من يلزمه الزكاة لا نحو كافر ومكاتب
مع غيرهما وهي ما شيع بان يكون المال شركة بين مالكيين مثلاً او
بجارية بان يميز مالها وكلامه في الثاني كما ستعرفه **قوله** الخ والخليطان
ثنية خليط **قوله** بكسر الكاف الخ اشار به الى ان فعل بمعنى فاعل وهو
مالك المال المخلوط وهو جعل بفتح الكاف وانه بمعنى مفعول
اي المال المخلوط بركبه مالكاه كمال المال المملوك لو احدث كان صحيحاً فبطل
قوله زكاة الشخص الواحد الخ هو مبني على كسر الكاف كما ذكره وعليه فتح
يبدل الشخص بالمال **قوله** فيلزمها شاة اي مائة لو كان لاحدهما اربعون
لزمه شاة **قوله** بسبع شرائط الخ قال شيخنا بتقديم السين وفي كلامه في
لها تسعة بتقديم المثنيات وفي بعضها شرط اخر كما ستعرفه **قوله** الخ
فتح الهم واسكان السين المهملة **قوله** والمراد بالمسرح الى اخره وكان
لأنه اسقاط هذا المراد وابقا المسرح على معناه الاصل وهو محل سواها
المرعى لانه يلزم على كلومه اتخاذه من المرعى وسكت المصنف عنه الدم
لان يجعل الى بمعنى من فيكون المرعى الذي هو محل الرعي لانه المسرح يطلق
على كل من حالها مسرحاً ايها فتأمل **قوله** الخ وفي بعض النسخ تساء
ايه **قوله** والمرعى اي واحداً **قوله** والمرعى الخ زاده الفاعل وأصله الخافض
ومن قبله الوالي الخراج وللعمامة رعيته والمزوع راع ثم خصص عرفاً بما حفظ
الجوان كاهن والمراد به ان لا تختص ماشية كل واحد منهما براع واحد فلو
يضر بقدره مع عمومته وكذا يقال فيما يتعدد مما سياتي كالخل فتأمل **قوله**
والفخر واحد يعني ان ماشية كل منهما لا تختص بفحل دون ماشيته الاخرى

وان تعدد الفحل او كان ملكا لا حدها او معار له اولهما فامل
قوله والشرب الى اخره ويقال له المشرع بالعين المهملة اخر **قوله** هو
 احد الوجهين الى مرجوع **قوله** والاصح الخ هو المعتمد **قوله** وكذا المحل
 اي فيه الوجهان ايضا والاصح عدم اشتراط الحاده وجاز الفحل
 والة الجرح كالحالب والمحل في فیهما الخلاف السابق **قوله** وموضع
 الحلب ومثله موضع الانزال بالنون والزاي وهو ضرب من الذكور **قوله**
قوله يفتح الام اي بمعنى المحلوب ويسكونها ففعل الحالب وهو المثار
 اليه بقوله ويطلق على المصدر الى اخره فقوله وهو اسم للبي الى اخره
 على الف والشر للرب ويظهر انه يلزم من احدهما الآخر فلا حاجة
 لقوله عن بعضهم وهو المراد هنا اذ لا يضر كون كل واحد منهما ياخذ
 الى ما شئته بعد حلبه الى بيته فلا وعلم من كلامه ايضا انه لا يشرط فيه
 الخلط وهو كذلك فجعلت الشروط وفان في خلافها احد عشر وثلاثة
 عشر فتامل **قوله** وهو المراد هنا وبه صرح العلامة الخطيب في شرحه
تمه ما ذكر في خلط الماشية جواز اتي في خلط الزرع والشجر كغير ذلك
 اتحاد حفظها ويقال له النطور بالمهملة او المعجزة واتحاد الجرب يفتح الجيم
 بجفيف التمار والبید يفتح الموحدة موضع دياس الحنطة وخوها وقد يطلق
 كل منهما على الآخر واتحاد الحراث والحصاد والحباد والكيال والوزان والبر
 والجمال والمقهد والملف واللقاط ويجري ذلك ايضا في خلطة النقد وعروض
 التجارة لكن بشرط اتحاد ما يمكن مجيئه هنا ما ذكره بشرط اتحاد المكان
 والنقد ومكان الخليط والمناوي والمطاب بالاموال ونحو ذلك والمراد
 بالاتحاد ما تقدم بالمثانية **فصل** في بيان احكام نصاب الذهب
 والفضة ومقداره وما يجب اخراجه فيها والاصل في ذلك قوله تعالى والذين
 يكثرون الذهب والفضة والكثرا لم تؤد زكاته قال معاوية رضي الله عنه والمراد

بها.

بها المائة اهل الكتاب وغيرهم من المسلمين وقال ابن عمر رضي الله عنهما
 ما ادبت زكاته منقليس بكذا وان كان تحت سبع ارضين وما لم تؤد زكاته منه
 فهو كنز وان كان على وجه الارض ومثله عن جابر رضي الله عنه وهو الصحيح
 ونصاب الذهب الخ انما سمي ذهبا لانه يذهب ولا يبقى وسميت الفضة
 فضة لانها تنقص ولا تبقى وسمي المضرب من الذهب دينارا في الفضة ديرا
 لان الدينار اخذ نار والدرهم اخذ هم وقد نشأ بعضهم في معنى هذا
المقال فقا
 النار اخذ دينار نطقت به **و** والهمر اخذ هذا الدرهم الحاري **و**
 المراد بينهما ما يكن ورعا **و** مغذب القلب بين الهمر والناري **و**
قوله تحت يد اي يقبنا ايضا فلو نقص سيرا وفي ميزان دون اخر فلا زكاته فيه
قوله في النصاب **قوله** بوزن مكة اي فلا عبرة بوزن غيرها زيادة او نقصا
 والاشغال الخ وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان وسبعون حبة
 من الشعير المعتدل غير المقشور المقطوع من طرفيه جادق وطال واما الدرهم
 فكانت مختلفة في الجاهلية لانها كانت نوعين احدهما وزن غمانية واثق والاخر
 اربعة فخط مجموعهما وخط في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وفي زمن عبد الملك
 ابن مروان على هذا القدر وهو ستة واثق واثق واثق واثق واثق واثق واثق
 حبات وخمس حبة **قوله** وثلاثة اسباع درهم اي فكل عشرة دراهم سبعة شارب
 وعكسه والمتقال ثلاثة واثق واثق واثق واثق واثق واثق واثق واثق
 ارجعنا الزكاة في الحلي واختلفت قيمته ووزنه فالجعة بقيمة لا بوزنه بخلاف
 المحرم لبعده كالاواني فالعق بوزنه لا بقيمة فلوان له على وزنه ما يناديهم وقيمه
 ثمانية دراهم بخير بني ان يخرج ربع الف شربة متاعا شرعية الشاي بغير جنة وبقية
 ثمانية المستحقين او يخرج عنه مصوعة قيمتها سبعة ونصف فدا ولا يجوز كسر كيعطي
 منه خمسة مكسورة لان فيها ضررا عليه وعلى المستحقين او كان له ان يكتفئ بخير ان يخرج

خسة من غيره او يكسر فيخرج من خمسة ويخرج ربع عشرة متاعا **قوله** وهو نصف مثقال اي يدفع للمفقير المثقال الكامل ان لم يوجد نصفه ثم يثري حرم او عكسه او يباع ويقسمان ثمنه ولا يكفي اعطاهم من حصصهم **قوله** بكر الرء مع فتح الواو ويجوز اشكان الرء مع فتح الواو وكسرها ويقال له ايضا الرقة **قوله** ما تاددهم اي بوزن مكة عند بنينا ايضا **قوله** بحسابه اي من حيث النسبة فتأمل **قوله** حتى يبلغ خالصه اي المقتضى **قوله** نصابا اي اما يسبك جميعه مطلقا او يسبك اجزائه ان تساوت اجزاءه وكان لمن يتصرف عن نفسه ويكفي التيسر عاينه وتجري مثله ذلك في الخلق من الذهب والفضة لانه لا يجزي احدهما عن الآخر فتأمل **قوله** في الخلق المبيع الى اخره **قوله** ان ورثه ولم يعلم به حتى مضى حول او كس وقصد كثر او انكسر كسرجوج في لبسه اي الى صياغة ومضى عليه حول وجيت زكاته لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح فتأمل **قوله** اما الجلي المحرم اي وهو ما اتخذ لنفسه لبسه لمن لا يجوز له لبسه الاصطناع فلا زكاة في حلى اتخذ رجل للبس النساء او مطلقا لانها قصد المحرم والمكروه وكذا لو انكسر الحلى المباح وقصد اصلاحه وامكن بصدوعه بان بالحام ونحوه فلا زكاة فيه ايضا وان دام احوالا **قوله** لرجل وختني او للبسهما بان قصد ذلك لاتحادهما قال شيخنا ولولا ذلك لذكر ولو احتملا لا كان أولى واظهر **قوله** فيجب النكاح فيه اي في حلى المحرم وكذا المكروه كضبة كبريت الحاجة او صفة لزينة بان تضم لها عند من البضبة او زيادة المرأة في حليها على عادة امثالها فتجب الزكاة في جميعه لان الزائدة **قوله** في بيان احكام مقلد نصاب الذروع والثمار وما يجبر اخراجه فيها والبرق في الكيل بكيال المدينة الشريفة اصله ويعتبر في غيرها بها والزرع وجمع زرع والثمار جمع ثم يفتح اوليه الذي هو جمع ثمرة او ثمرة ثم يضم اولى الذي هو مفرد اثمار **قوله** خمسة اوسق والاعتبار فيها النكت

بكر

وتنعم

وتنعم تنفذ برها بالارادب المصرية وذكر الوزن فيها كونه اضبط والا فالمعتبر الكيل اصالة كما علم مما مر بان بعض الجيوب اخذ من بعض **تنبيه** يعتبر كونه النصاب وما زاد عليه من زرع عام واحدا بان لا يكون من زرعين بل حصا ديما اثني عشر شهرا عمرية وكذا من ثمرة عام واحدا بان لا يكون من ثمين بين اطلاق عيهما ذلك **قوله** لو اطلع الثقل في عام من ثمرة لم يضم احدهما الاخر لانه كثر عامين وكذا لخل كما شانه ان لا يثر في العام الامر واحد **قوله** من الوسق اي متى منه **قوله** عند السقوي واما عند الرافع فهو مائة وثلاثون دهما وهو مرجوح **قوله** كالنخل اي والبرق **قوله** والمبيع الى هو بمهمة مفتوحة فتجيبه ساكنة فمهمة اي بما يسبغ على وجه الارض كالنبل والعيون فلا حاجة لما ذكره الشارع ومنه ما يشرب بغير رفة كاليعل وما يسقي بالقنوات المحصورة من الانهار **قوله** فيسقيها اي الارض **قوله** بضم الدال وفتحها اي والضم انضم **قوله** ما يدبره الحيوان اي والاديسون **قوله** بحيو ان اي ويسمى ايضا ويحتمل كونه بغير اداة والافطفة على الدواب من عطف الفاعل على الخاص ويحقق من هذا ما كان الماء بشرا او هبة او غصب ووجوب نصف الثمر في هذا الثقل المؤنة فيه ويصدق المالك في دعواه **تنبيه** تتعلق الزكاة في الثمار بعد صلاحها وفي الجيوب باشتدادها ووجوب الاحتياج بتصفية الحب وجدا والتمر بالمصليين كما في الصحاح **قوله** يس عرض التمر بان يطوف الحارص بكل شجرة وتقدير ثمرتها او ثمرة كل نوع وطبا ثم يابسا وتصفيته لما ذكره بصفته اما ما رواه في التمهيد فينتقل حق المستحقين الى ذمته وله التصرف فيه حينئذ ولو لم يثمر الثمر اخرج الواجب منه وطبا او بسرا **قوله** ثلاثة ارباع القشراي اعتبارا بنصف الواجبين لو انفرد او هذان لم يتميز مدة كل منهما وانما فيسقط الواجب بقدرها لا بعدد السقا

والا يضم في الثمار والزرع جنس الى وتضم الانواع الى بعضها ويخرج
من كل نوع بقسطه او عن اجمع من الوسط او الاعلى وهو **فضل نفس**
في بيان احكام زكات التجارة وما يجب اخراجه فيها وذكرا لركاز والمعدن
معها استطرادي نظرا لكونهما كيفيتها والافعالها زكات النقد
منه والتجارة بكثر التماث ما قابل النقد يقال كجز يتجزى بضم الجيم تجزى
وتجارة لصاحب وصحاب وتجار بضم التاء وتشديد الجيم كفاجح
واتجر بمعنى تجر **قوله** وتقوم عروض التجارة اي وهي ماعدا الذهب والفضة
من كونها تقوم بما **قوله** عند اخرا حول اي لتعرف قيمتها مع او عند بيع
واول حولها وقت التملك بالمعاوضة التي توفيت معه ولو تجوز بيعه
قوله بما اي بنقد **قوله** اشترى به المبخنة فيقوم بالذهب ما اشتراه به
وبالفضة ما اشتراه بها فان كان الشراء بروض او لم يكن شرا كوض
خلع اعبر التقويم بنقد البلد لغالب او بما يتبلغ به نصبا ان عدا
استويا يخرج على المعتمد فان كان الشراء بذهب وفضة او بنقد غير
ما قابل النقد وغير بنقد البلد ويعرف قدره ما قابل غير النقد بنقد
مامعه به حال المعاوضة ومعرفة نسبتته له **قوله** سواء كان من مال
التجارة نصبا ام صوابه سواء كان الذي اشتراه به نصبا او
الذهب الا ان يقال سماه مال تجارة باعتبار كونه يشترط فيه بنية التجارة
او المتعرف فتأمل **قوله** فان بلغت قيمة العروض اخرا حول نصبا اي من البيع
فقط او من الفضة فقط وجبت زكاة **قوله** لو بلغ ما يقابل
احدهما او كلاهما ولا يضم احدهما الى الاخر في التصايب
اعتبار اخرا حول ان لم ينقص بكثر الموث في اثابه بما يقوم به والا
بلغ نصبا استمر الحول والا يندى حول من وقت النقوض **قوله** والافواي
وان لم يتبلغ قيمة العروض اخرا حول نصبا فلزكات فيها ربع الف

اعتبار

اعتبارا بالنقد المتقوم به **قوله** تقدم زكاة الدين فيما
فيه كاربين شاة وقصد بها التجارة واسماها يجب زكاة الدين في اعيانها
ويجب زكاة التجارة في خصوصها والبيانها وتجب زكاة التجارة معها **قوله**
اي النصاب **قوله** وما استخرج من معادن الذهب والفضة الى قال
يخرج بمقتضى ان معادن بيان لما واصله الذهب والفضة الى معادن
بنية والمحل محذوف ويحتمل ان معادن متعلق بالفعل واصله معادن
حقيقة وما على كل منهما كوة او موصولة والمعنى على الاول والنقد المستخرج
في الارض وعلى الثاني والنقد المستخرج في معادن فتأمل **قوله** ان بلغ نصبا اي
ولو في اكثر من مرة ان اتحد المكان وتتابع العملان لم يقطع او قطع لغير
بانه يضم بعضها الى بعض ويخرج الواجب من اجمع فان قطع لغير عذر واختلف
المكان لم يضم بعضها ثمران بلغ واحد منهم نصبا اخرا الواجب منه ولا
بعضه ما عند ولو من غير ما استخرجه في اكل النصاب ويخرج الواجب
واحد من هذا عنه **قوله** في احوال الخ ومراة عدم توقفه على الحول لانه متعلق
به الواجب حين اخراجه ويجب الاخراج عند تنقيته **قوله** المستخرج بكر
الراء **قوله** من اهل وجوب الزكاة خرج به المكاتب فلون زكاة عليه
اما الرقيق فياخذ سيده فعليه زكاة واما الكافر فيمنع من الاخذ من
المعادن لكن لو اخرجهما شيئا ملكه ولا زكاة عليه **قوله** جمع معدن الى اخرا
شقوق المعدن وهو السكون او من عدن بالمكان اذا اقام به ومنه
جنات عدن لان الناس يقيمون بها الى الابد من ام الله وفضله **قوله** اسم
ما كان الى ظاهر كلام الشارح بل صرح ان المعدن اسم لذلك سواء فتح ذلك
لكم وهو كذلك لفة والمشهور انه بالفتح اسم لذلك بالكسر اسم للمأخوذ
فلا راجع **قوله** خلق الله فيه ذلك اي الشيء المستقر فيه نفيسا وخيسا **قوله**
وما يوجد من الركاز المذهب بالجيم وبالحاء المحبة ومن الركاز بيان لما وهو بكر

الراء المهمة اوله والزاي المعجزة اخذ بمعنى المركوز كالكتاب بمعنى ما
 خوذ من الركن وهو الفقة ومنه قوله تعالى اي تسمع لهم ركزا اي موتا خفيا
 ولعل اختاره الاول لانه لا يلزم من الوجود الاخذ فتأمل **قوله** وهو
 دين الجاهلية اي كان يكون عليه اسم ملك من ملوكهم وخرج به
 الظاهر فان علم ان نحو السبل اظهره فهو ركزا ايضا والافلطة
 وخرج بالجاهلية دين الاسلام فان يكون عليه شيء من القرآن او اسم
 ملك من ملوك الاسلام فهو ملكه ان علم والافال ضايغ امر بيت
 المال **قوله** قبل الاسلام اي قبل بعثته صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو
 سموا بذلك لكثرة جهالتهم كما اشار اليهم آية مع الشارح **قوله**
 ان وجد في ملك من بلفته الدعوة وعائد فهو في **قوله** فنية
 على واجدة بالبحر واخذ بالحاء المعجزة كما مر وهذا ان وجد في موات
 او في ملك احياه فان وجد في مسجدا وشاعر فلفظة او في ملك شخص
 او موقوف عليه فهو له ان ادعاه والابان نفاه او سكت فلم يبد
 وهكذا الى المحي فليكون له وان لم يدعه زاد العلامة بن حجر وان نفاه
 ومثله شيخ شيخنا ونقل عن الدلمي واقرة ظل العلامة ابن قاسم وكان
 الوجه خلافا ونقل عن العلامة الرماحي حيث قال فالشرط فيمن قبل
 المحي ان يدعيه وفي المحي ان لا ينفيه وانما وجب الحسن لقلة المؤنة فيه و
 خفتها بخلاف المعتد كما مر **قوله** الحسن اي وجوبا ان يبلغ نصا **قوله**
 ويصرف اي الركان **قوله** مصرف الركة بجر الراء اسم مكان الصرف
 وهو المراد هنا وبفتحها مصدر ومثله المعتد ويجعل عود الضمير
 كل منهما فتأمل **قوله** على المشهور الخ هو المعتد **قوله** ومقابله الخ مرجع
قوله في آية الفق وهو قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى
 وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل **قوله** في آية

الحكام

احكام زكات الفطر وما يتعلق ونبت الى احد سببها لانها
 تجب باذراك جزا من رمضان وجزء من شوال لا باذراك
 احدهما فقط والاصل فيها جزا بن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر
 او صاعا من شعير على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين وهي
 من حضايص هذه الامة والمشهور انها فرضت في السنة الثانية
 من الهجرة عام فرض صوم رمضان قبل العيد بيومين وقيل
 وكيع رضي الله عنه زكاة الفطر لشهر رمضان كسجود التهليل
 تجزئ رمضان الصوم شرطي السجود ونقصان الصلاة **قوله** ويقال
 لها زكات الفطر بكسر الفاء اسم مولود لا عربي ولا معرب ولا
 مصطلح للمفقهات فتكون حقيقة شرعية علم المختار زكاة صلاة و
 الزكات واما قوله بن الرقعة انها بضم الفاء واسم للمخرج فزود
قوله اي الخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اي
 خلقهم وهم قبلهم الحق وتكنهم من ادراكه وقيل الفطرة هي الاسلام
 وقيل البداية التي ابتدأهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاء
 وقيل الفطرة الخافرة وقيل العهد المأخوذ على ادم وذريته وذلك لان
 الله تعالى خلق ادم مسح على ظهره واخرج منه ذريته وترحمهم
 بان الله ربهم العبد واخذ عنهم عهودهم ومواثيقهم و
 كتب ذلك في ذق وقال للحجر الاسود افترج ففتحه فالقمة ذلك البرق
 وقال له اشهد يوم القيمة لمن وفات بالوفا وانه لياقي يوم القيمة مثل
 جبل القيس وله عينان ولسان وشفتان يشهد للمؤمنين بالوفا
 وعلى الكافرين بالنجود وانه يشهد لمن استلمه او قبله بحق من اهل
 الدنيا والمقبي انها وجبت على الخلقة تركية للنفس اي تطهيرها

وتنمية لعلها **قوله** ثلثة اشياء اي شروط ولو عجز به كان اوله في
شروط رابع وهو اكرية فلو فطرة على رقيق عن نفسه ولو كانتا
كتابة صحيحة ولا على سيد في الكتابة الصحيحة واما الفاسدة فيجب
علم السيد فطرته دون نفقته ويجب على المبعوض عن غيره فطرة كاملة
على المعتمد خلافا للعلامة الخطيب وعن نفسه بقدر الحرية
قوله ان كانت مهاييات ووقع وقت الوجوب في نوبة واحدة
اختص الوجوب به فلو وقع الوجوب في نوبتيهما بان وقع الفطر
في نوبة احدهما اختص الوجوب به فلو وقع الوجوب في نوبتيهما
بان وقع الغروب في نوبة احدهما وما قبله في نوبة الاخر فهل سبقه
او يؤخر في نظر الذي اعتمد العلامة الرملة الاشتراك لان الاصل ان
يكون تابعا للمالك وبه صرح العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة **قوله** ولو
فطرة على كافر اي من حيث المطالبة بها في الدنيا لكنه يعاقب عليها في
الآخرة كغيرها كغيرها من الواجبات **قوله** اصلي خرج به المرد
فقطرته عن عرقه وعن غيره موقوفة على اسلامه ولو ارتد لم يعب
او الزوجة فذلك **قوله** الا في رقيقه وقريبه المسلمين وكذا زوجه
لو اسلمت فمألعة فتجب عليه عنها لانها تجب ابتداء المورث في نفسها
عنه المورث وتجب عليه انية عند الاخراج لانها للتخيير **قوله** ويغروب
الشمس اي تمام غروبها وكان حيا قبله لما مر وكان القلوب ذكر
ذكر هذا السنة ان يخرج قبل صلاة العيدان فعلت اول النهار و
يجزئها عن يوم العيد عند ركنية ماله او المستحقين
ولا يجوز تأخيرها عن يوم لا انتظار نحو قريب كجار وصالح بخلاف
زكاة المال فانه يجوز له انتظار من ذكر ان لم يشتد ضرر الحاضرين
فما **قوله** عن من مات بعد الغروب اي اومعه وكذا ما بعده **قوله**

وجوز

وجود الفضل اي كونه ما يخرج به الزكاة فاضلا عما ياتي **قوله** عن قوته
هو ضم القات ما يقوم به من الانسان من الطعام **قوله** وقوت عياله
اي الذي لهم نفقتهم من زوجات واقارب وملكته **قوله** لا يجب
عن زوجة اب واستولده وان وجب على نفقته ما لان النفقة لازمة للزوجة
على عساره فيحتاج عنها بخلاف الفطر ولا لزوجة رقيق ولو عجز وعجزت
ولو على مدين كدرست ورايط وعبد بيت المالك وموجب نفقته ولو
يخرج **قوله** خاله كزوجه بالنفقة له حكمها ولو عجز لم ينفق له كان
ولي واعم ليشمل كسوة والمسكن والخادم ان لا قاربهم احتاجوا اليها
لانه لم ينفق او خذعة لا لعل خرج باللاق المقتبس تجب بدله بلاق
واخراج النفقات ولا يشترط كونها فاضلة عن الدين ولو لادني على المعتمد
قوله من المسلمين الخ هو شرط في الخرج من نفسه وغيره بدل مقتضى كساع
لغير الشخص فتأمل **قوله** يخرج صاعا اي عن كل واحد من يجب الاخراج
عنه **قوله** من قوت بل الخ هو قيد لانه كصاع لا قيدي وجوده وصنوه عا
لشخص الخ وهو شرط ان كان الخرج عنه في بلد ارضا والا فالمتعارف
بالخرج عنه مطلقا والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب
قوت وقت الاخراج ولا ببعض كصاع الخ خرج عن الشخص الواحد من قوته
وان استاوي باقي الغلبة بل يخرج صاعا كاملا من احدهما ومنه حالوا
يقنانون البر الخ لو ط بالشمير سوا **قوله** غلب بعضها الخ ويجزئ القوت الا
عن القوت الا لابي اقية لا لغيره **قوله** ولو كان الشخص اي هو دي عنه
قوله في باديه اي ابلد **قوله** اخرج من قوت اقرب البلاد اليه ومنه عبد بن
فارس عن محله اخرج عنه من قوته والاقوت لعل يغلب فيه اقرب
منه ولو يخرج عنه اقل الاقوات ويدفعها للحاكم واعلاها الترم ثم السك
ثم الشمير ثم الدر ثم الارض ثم الحصى ثم الاشجار ثم الغنم ثم الثمر

ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللين ثم الجبن وقد تضمن بعضهم
 بالله سئل شيخ ذي رزق حكى مثلاً
 عن فوزة زكاة الفطر لوجه سدا
 حروفها جات مرتبة نسفاً فوزة زكاة الفطر عقالاً

تذكر
 اولها

قول بعضهم الصاع سواء كان هو الصاع الاول عن نفسه والثاني عن زوجة
 او الثالث عن خاتمة زوجة بالنفقة ان كان او عن رقيقة او كان اولاد
 وهكذا لانه يجب عليه تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولد الصغير ثم ابية ثم
 ولد الكبير فان استوروا كزوجا وبنين اخراج عن من ساء منهم
 ويقدر خاتمة الزوجة المذكور عقيتها وتقدر رقيقة على ولد الصغار
 ثم هو على الاب ثم هو على الام ثم هي على الولد الكبير واعتمد العلوية ابن
 حجر تاخير رقيقة عن ولد الكبير قوله وقد روي الصاع وهو بالكيل
 المصري قد كان تقريباً ومن ثم قال ابن الرضا كان قاض
 القضاة عماد الدين السكري يقول حين يخطب بمصر خطبة كعبك
 والصاع قد كان بكل بلد ثم هذه وهما اربع حقائق بكيفية التقدير
 وليس ان يزيدا عما شئت ليس الاحتمال استماليها على غوطي
 وتين وحشية ما تقدم فلا تجزي من غيره كليم ونحوه وقد ذكر الفقهاء
 الشافعي معنى لطيفاً في حكمه ايجاب الصاع وهو ان الناس تمتنع من الكسب
 يوم العينة وثلاثة ايام بعده فلا يجد الفقير من يستعمل فيها لانه ايام سرور
 وراحة والصاع يحصل منه ثمانية ارباط هو غنمة وقدر الماء ثلاثة ايام
 البطالة اربعة ارباط يوم رطلان قوله بالعراق اي لانه اربعة امداد قوله وسن
 الرطل العراقي في بعض النسخ اي في كلامه حيث ورطل قنطاري عند التوري
 ما يتبع ثمانية وعشرون درهم واربع اسباع درهم فصلاً في بيان
 احكام قسم الزكاة ومن يستحقها ويعبر عنه بقسم الصلاة سميت

بذلك

بذلك لا شعادها بصدق باذنها وذكر المصنف لها اخ الزكاة
 بقا للامام الشافعي رضي الله عنه واوياً وانسب من ذكر المصنف بقا
 للمزني بعد قسم الفنى والغنية قوله ونفذ الزكاة اي بانواعها
 الثمانية قال فيها للعهد الذكري والذهني والذي يدفعه المالك ولو
 بكيه او الامام ولو بنياه ولا بد من نية المالك بنفسه او من اذن
 له فيها ولو غلب عزل المال ولا يتخذ دفعها من غير بل اذن الامام
 امام عن متنع منها قوله الى الاصناف الثمانية اي عند وجودهم
 يجب استيعابهم والتسوية بينهم مطلقاً ويجب على الامام
 استيعاب الاحاد والتسوية بينهم عند تساوي الحاجات وهذا
 يجب على المالك ان يحصر وارو في بهم المالك والافنيان فيهم
 لا على المالك قسم المالك وقد تضمن بعضهم الاصناف في قوله
 مرث زكات كمن لم يلبث في الدنيا واحتاج اذا انت تعرف
 فقير ومساكين وغار ذرعا ملهم ورف سبل غارم ومؤلف
 في كتاب الغرر وهو القرآن العظيم قوله انما المصدقات الى انما ذكر
 بها الاربعة الاول بلام المالك لا خلق ملكهم لما ياخذونه وفي البقية
 في الظرفية اشارة الى انه ستر منه ما اخذه وان لم يصرفه فيما هو له
 سواء بقية او بعضه واغاد الظرفية في سبيل الله اشارة الى مخالفة
 وما بعد ما قبلهما من حيث ان الاول اخذ الفريضة وما اخذ لا
 لنفسه فاشتمل قوله للفقراء انما بابا لانية بالفقراء انه استعمل في استعمال
 قوله والعاملين جميع عامل قوله فالفقراء الى هذا احد ما الكلام عليه
 فيه وهو ما اخذ من فقر بالفتح او الكسر كضرب او سمع واصلة من
 كسر فغار ظهرك ويصدق في دعوى الفقر بلو يمين الا اذا ادعى تلف
 مال عياله فلا بد من بنية لسو لتوسا وهذا وفيها فيما ياتي عدلان

او عدل وامراتان ويكفي عنهما الاستفاضة **قوله** في الزكوات خرج
به فقير العاقلة وفقير العايا وفقير القلب المشار اليه بقوله صلى الله عليه
كاد الفقر ان يكون كفرا وعجز ذلك وسيأتي بعضهم كذا من فتاوى
لامال له اي بان لم يكن له مال أصلا ولا كتب اوله منها او من احد
مالا يقع عليه موقعا كفاية الميراث الغالب وهو هنا ستون سنة
يحتاج الى عشرة وعنده او يكسب ربعة او اقل منها بخلاف ما اذا كان
فيما لو كان عنده صفار ومائت وحيوانات ففانفتحت في الميراث
ايضا لان الاصل مقامه وبما تنفق عليهم عليه وتقدر ما يحتاج اليه
الاطفال بلوغهم والارفاق بما يقع في اعمالهم الغالبة وكذا الحيوان
بالنظر في ذلك محال وكلامهم يوفي الاول ولكن الثاني اقوى
فان تقدير العمل به فيعتبر الاول **قوله** اي في الغزاة بان ارباب الدين
تجرعوا دهرهم بالكتب يجوز لهم اخذ الزكوات **فان قلت** لان دهرهم
فانه يعطى من الزكوات **قوله** والمسكين الخ ويصدق في يد عواده على
ما مر في الفقر **قوله** يقع كالماتنما اي جميعها سبعة فانه يعطى من الزكاة
ايضا **قوله** العامل الخ ولا يصدق في انه عامل الا سنة **بنينا** في شارع
الارضا رد الرداد فمن يعطى الامام او نائبه المكسرية الزكاة فانه
لا يجزي ذلك ابدا ولا يبرأ من الزكوات بل هي واجبة بجاهها لان
انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة سد الثغور ورفع القطاع و
المستلصدين عن هم وعن اموالهم وقد اوقع جمع من نسب الله
الفقة وهو باسم الجهل احق أهل الزكاة وكان له اللخب سائما
فقير كما نقل العلامة الرملي واقره شيخنا الشيرازي **قوله** في
دفع المستحقين اي عن ارادة العتم **قوله** والمؤلفة قلوبهم
مدعى ضعيف الاسلام منهم بلويين وهو الذي اقتض عليه الشارع
والاب

الحق

والاب من بنية في البقية **قوله** احدهما اي الاقسام الاربعة **قوله** وبنية
ضعيفة اي لا يعمى ان اسلمه غير خالص اذا الايمان يزيد ويقص بل
بعد قوت الثلاثة بالمسلمين كالمشار اليه **قوله** وبقية اي الثلاثة الباقية
من الاربعة المذكورة وهو من له شئ يوقع باعطائه اسلام غيره
ومن يكفينا شئ ما بقي الزكوات او من يكفينا شئ ما يليه من الكفار ولا
يعطى الاخر ان الاخذ حاجتنا اليها قال **قوله** في الزكاة
الامام الزكاة بنفسه سقطت من المؤلفة لان الامام مهيوب يعطى من
دعت الى الحاجة لذلك واوله الى اجتهاد **قوله** هم المكاتبون
اليهكذا فسر يانم الآية الزكاة وقال **قوله** كاي حقيقه رضى
اسه عنهما هم ارقا سقوت ويعتقون والمكاتبون لا يصيب قوت في كتابتهم
لا يبنية او تصديق سدهم **قوله** كناية صحيحة اي من غير المنك ولو
توكافروها شئ في يعطى مكاتبه من زكاته شيئا لعمود الغاية
اليه مع كونه ملكه **قوله** والفارم الى اخذ ولا يصدق في انه غام الاينة
او تصديق رب الدين ويعطى ولو غنيا ما لم يسقط عنه الدين
بوقا او غيره **قوله** احدهما اي الاقسام الثلاثة **قوله** لتسكين قسنة اي الامر
الواقع بين القوم في قنيل ايجادي وغيره ولو كلبا **قوله** لم يظهر قائله ليس
فيها **قوله** وبقية اقسام الفارمين اي وجه الاثنان الباقيان من الثلاثة
المذكورة احدهما من تدين لنفسه اعياله في مبالغ وان صرفه في معصية
اثنان معصية وصرفه في مبالغ او في معصية ومما بها فيعطى من
الحاجة فانهما من تدين لضعف اعياله في مبالغ وان صرفه في معصية
فهو الغزاة الخ فسر الله بالغزاة لان استعماله في الجهاد غلب عرفا
او شرعا قال تعالى يقاتلون في سبيل الله وتسمى بالغزاة لان
لان الجهاد طريق للشادة والموصلة لله تعالى فلذلك كان القزوحق

باطلاق اسم سبيل ائمة عليه **قوله** بل هم متطوعون بالجهاد اي فيكون
ولو اغنيا ائمة لهم على الفرض ويصدق قون بلوعين ويجوز
كل منهم مرد ما اخذ ان لم يفرق او فطر بعد غزوة نبي لا دفع
قوله واما ابن السبيل الخ ويصدق بلوعين ويجب عليه الردف
من **قوله** او يكون مختارا يملكها اي الزكاة فيعطى منها قدرها
يكفيه او ما يوصله الى موضع قصده **قوله** ويشترط فيه اي ابن السبيل
قوله الحاجة اي وعدم من تعرضه **قوله** وعدم المعصية اي اذ سفره لا
صح كسفر الهايم **قوله** والى من يوجد منهم اي في محلها في النسبة
للمالك لانه يحرم عليه نقلها لغيره او في محل الامام او في محل ولا يملك
لجواز النقل له سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال **قوله** فان فقد علم
اي فيما ذكر ايضا ويجب تعميم من يوجد والتسوية بينهم وان كان
حاجت بعضهم عن بعض **قوله** على اقل من ثلاثة اي اذا لم يجب
الاستيعاب فيما مر **قوله** صاحب مصباح الهداية ويتر
لبعض المتأخرين فقال ويكفي دفعها الى ثلاثة فقراي مساكين
وما اختاره المبكي والاصطخري وجماعة من الاصحاب وكذا
الرويان في الحلية وحكي الاذرع تصححها عن الجرجاني قال الجلي
وهو المفتي به في زماننا واختار الشيخ ابواسحاق الشيرازي وجوز
الصرف الى واحد ونقله في البحر عن ابي حنيفة ثم قال وانما في
به وقال الاذرع وعليه العمل في الاختصار والاعصار وهو المختار
والاحتياط دفعها الى ثلاثة والقول باستيفاء الاضاف ولو كان
ظاهر المذهب لا يراه اذ الجماعة لا يلزمهم خلط فطرهم والاصح
لا يمكن تفرقة على ثلاثة على ثلاثة من كل صنف في العادة فرجوع الا
العام الى وهو مستثنى في النسبة الى الامام اذ لا عام في قسم المال

منه **قَالَ** شيخنا ولا يعطى ولو متعده اذ لا قدر مثله ان لم يكن
متأخر بها **قوله** اقل مقول الخ هو المعتمد **قوله** وقيل الخ رجوع
قوله لا يجوز دفعها اي ولا يجزي **قوله** بمال او كسب الخ قال شيخنا
هما قسم واحد على النسخة الاولى وقسمان على النسخة الثانية كايان
ومثله الفتى او منه المكفي بنفقة قريب او زوج او سيد فانه غير محتاج
نفسه لا يمنع فقره مسكن وعادى لا يقان به ولا يثاب ولو لم تجل
ركب يحتاجها ومال غايب عنه مرحلتين او موجد او كسب غير لا يق
به واستغاله بعلم شرعي انه فرض كفاية بخلاف النوافل فان نفقها فاض
بخلاف العلم **قَالَ** الفتى الشاكر فضل من الفقير الصابر خلافا لشيخنا
ولا ينافيه دخول الفقرا كجدة قبل الاغنيا بنصف يوم من ايام الاخ لا يجوز
اختصاص المفضل بجزية ليست في القاضل **قوله** والعمداي من فيه رق
الا كتاب السابق **قوله** وبنوا هاشم الى اخيه فيه تغليب الذكور على
الاناث **قوله** وكن اعترفهم اي بنوا هاشم وبنو المطلب
كحديث مولى القوم منهم اي حكم حكمهم فلا تغل له كالا تخالهم
قوله ويجوز لكل منهم اي بنوا هاشم وبنو المطلب **قوله** على الشهود
هو المعتمد **قوله** والكافر الخ هذا هو الخامس في النسخة الاولى **قوله**
لانهم كفار اي لانه لا حوله فيها وذلك كجز يؤخذ من اغنيائهم فترد
على نفقاتهم **قوله** ومن تلزمه المزية نفقته لو اسقطه كان اوله لانه ك
المكفي بنفقة غيرهم غنى كما مر **قوله** فتفقته الاخيه انما اقر المصنف الضير
حمله على لفظ من وجعه في ايهم حملا على معناها فتا صل **قوله** و
يجزى فيها البرم اي لم تلزم المزية بنفقة كما هو ظاهر كلامه او من تقدم
ذكرهم من النسخة او يجوز كون الحال والكسب والحفاظ ويجوزهم كفارا
او من بني هاشم وبنو المطلب ومن تلزم المزية بنفقته اذا كانوا مستأجرين

من سهم الغامل بان ما يعطونه لآزكات واليه اشار الشارح بقوله
 باسم كونهم غزاة او غارمين مثلا **فهم** لانكود المرأة عاملة ولا غارة
قوله باسم الى اخره لوقال بوصف كان اولها واظهر **خاتمة** دفع الركبان
 في المال الظاهر للامام ولوجازا الفضل على المقيد بل يجب دفعها اليه ان ظهر
 عند مال ظاهر وهو الزرع والثمار والحيوان والمعدن واما المال الباطن
 فدفعها بنفسه افضل مطلقا ويجب اخراجها فور اذا وجد وقت البرزخ
 والمستحقين وخلا فالتك عن منعهم وبين للمزكي ان يدفعها عن طيب
 وان يتصدق بما يحبه ويجرم المن بها والله اعلم **كتاب احكام الصيام**
 وهو من حيث وفته وكيفيته من خصايص هذه الامة وفرض في شعبان
 في السنة الثانية من الهجرة فصار صلى الله عليه وسلم تسع رمضان كانت
 يكمل له رمضان الاسنة واحدة وحكمة ذلك تطمين بنفسه امته على
 النافقة الكاملة في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر الى الامة ما
 يرتب من يوم الاثنين من ثواب واجبه ومنذوبه عند سحور
 من وفته وهو زيادة يفوق بها على الناقص والاصل منه
قوله تقايا **الذين امنوا** كتب عليكم الصيام يعني وجب وجب
 بنى الاسلام على خمس وهو معلوم من الدين في الضرورة يكفر بامتناعه
 واركان ثلاثة نية وصايم وامساك **قوله** وهو اي الصيام **قوله** مصدر اي
 مصدر صام يصوم صوما او صام يصوم صياما **قوله** لغة الامساك
 اي لتحوكلام ومنه قوله تعالى **كان يمين مريم** انذرت للرحمن صوما
 اي امساكا وسكونا **قوله** **الذي التا بعة**
 مجمل صيام وجعل غير صائمة **تحت** العجا وخرات تلك الاجزاء
فقوله صيامه اي ممسكة عن الحركة والجلولان **قوله** وشرعا الخ جميع
 في ذلك التعريف الاركان والشروط وفيه تكرار مع ما ياتي وحقيقة

تقرينه

تقرينه الامساك عن المفطر بنيته وفي بعض العبارات وشرعا الامساك
 عن شهوة في الفرج والبطن والغم لطاعة المولى بنية قبل الفجر العزوب
 الشمس **بنية** **سكت** المصاعب يجب به الصوم وهو اما على العموم
 تام شعبان ثلاثين يوما بقول سعد بن عبد الحاكم اشهد اني رايت الخلال
 مع حكم الحاكم فهو حقيقة بشهادة حجت او على الخصوص ككتاب
 يحسب العمل بحسبنا وعلى من اخر به وصدقه وكذا من اخره وصبي
 او فاسقا وكافرا وامراة ولوامه وصدقه وعن ذلك ما يغلب على
 الظن وجود رمضان به كاتحاد اقياديل المطلقة وميزب الدقوف
 والمدافع وكذا ذلك مما جرت به العادة اعمدة كالا جتهاد ولوطيت
 القناديل بعد انقضاء الخوشك ثم لثبوتها وجب تجديد النية على
 من علم بتغيرها دون من لا يعلم **قوله** للصوم الى اخره بيان محترمة في قول
 المنصف ويجرم صيام خمسة ايام **قوله** وشرايط وجوب الصيام الخ قال
 شيخنا هذه شروط في الصيام الذي هو احدا ركان الاسلام وما شرطه
 المنصف من شروط الوجوب هي شروط الصحة الصا لا البلوغ فيصح
 من غير البالغ للميز في امره وضربه مما مر في الصلاة **قوله** الاسلام فليجب
 على الكافر الاصل وجوب مطا بنية عليه في الدنيا ويعاقب عليه كغيره
 في العبادات ويجب على المرتد ولا يصح منه في قضيه اذا عاد الى الاسلام
قوله والعقل قال شيخنا لوقال والتميز كان اول واعم والمراد
 به فصاحة على السكران المتعدي بسكرة تغليظا عليه وعلى التام الوجوب
 السب في حقه مع كونه اهلا للعبادة في ذاته فلو جن الصيام وهو متعدي
 بالخطية يقال لا يضر الاغما حيث افاف ساعة من النهار ولا يضر استغراق
 يومه بالنوم ويجب القضاء على المتعدي بالجنون وعلى المعفي عليه مطلقا
قوله والقدر على الصوم اي اطا فنة بلا مشقة والعاجز عنه حثا

بنية

كالمرضى او شرعا كالحائض والنفساء لا يجب عليه وان لم يمتد القضاء
ومن العجز الكبير ونحوه وسياتي **قوله** على المتصف باضداد ذلك اي قد
يجب على الكافر ولا على الصبي ولا على المجنون وعلى العاجز على الصوم
قوله وفرايض الصوم الى اخره قال **س** شيخنا عدم استقامة هذه
العبارة لان النية والامساك ركنان لم يرد عدم الجماع والقي داخل تحت الا
مساك فتأمل اللهم الا ان يقال مراده بالفرق بين هاتين النية هي النية
والامساك والصلوات غاية ما فيه ان المتصف سكت عن الصائم ويجوز
في عدم الجماع والقي سببا مستقلا هذا ما ظهر في الدرس فراجع **قوله**
النية بالقلب اي لانها محل التقدير ويندب النطق بما فيه مساعدا
له ومنها ما لو اكل وشرب خوقا من الحبوب والعطش حيث لا حظ
في الصوم والافلا **قوله** فان كان الصوم الى هذه غاية المقيم وطاهر
انه ابتداء بديل ففقه بالفاء فتأمل **قوله** كرمضان الى اول ابد من النية
في كل ليلة خلافا للامام مالك فان لم يأت بها في ليلة وجب قضاء
يومها فورامع العمل فلو جمع الشهر في اول ليلة منه ثم نسيها في ليلة
اخرى فله تقليد الامام مالك في ذلك كما لو نسيها ليلة جاز لها
ان ينوي قضاء مستقلا اما ما راي حنيفة رضي الله عنه **قوله** فلا بد
من ايقاع النية ليلا اي من غير رب الشمس الى طلوع الفجر في الفرض ولو
صبييا وصته ما وجب بامر الامام في الاستسقاء ويكفي في انقل المصنف
وجود النية قبل الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم ولا يضر الاكل والجماع
بعدها **فصل** في نية ليلة ونهارا وكذا فرض نية ليلة لا نهارا ولا
من تجديد ما بعد الاسلام والرفق ولا يجب تجديد النية اذا قام بيلام
نية **قوله** ويجوز التيقن في صوم الفرض انما اي في حيث الجنس كنية كقوله
بها وان لم يبق نية نهارا او يمين مثلا وكذا في التذمر قال

شيخنا

ففتحنا وختم بالفرض النقل فاديب التبيين فيه لان المقصود
من العين وجود الصوم فيه ولو من غير ذلك فارق الصلوة
فراجع **قوله** واكمل نية الصوم اي كرمضان ما ذكره واقلها لو نيت
صوم رمضان في اعدا هذه النية فما ذكر مندوب **قوله** رمضان
بإضافة رمضان الى اسم الإشارة حتى نصير الاضافة معينة لكون
هو رمضان هذه السنة فتأمل **قوله** هذه السنة وبين ان يزيد اياما
واحتسابا الوجه الله الكريم عز وجل ولو نوي ليلة الثلاثين من شعبان
صوم عنه عن رمضان ان كان منه وكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد
منه بقول من يشق به من عبدا وامرأة او مراهق فبصالح ويقع عنه ولو
نوي فلو صوم عن رمضان ان كان من شعبان والاف من رمضان ولا اما من
له بيان من شعبان صح صومه فقل لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان
لم يصح نفاذ ولا فريضا وان نوي ليلة الثلاثين من رمضان صوم فدان
كان من رمضان اجزاء لان الاصل بقاؤه **قوله** عن الكمل الى اخره هو
بضم الحزة المتكول وهو المراد هنا بديل ما بعده واما بفتح الحزة
فهو تحريك الفلك وليس مراد هنا فتأمل **قوله** فان اكلنا شيئا لم يفطر
وان كنا اكلنا وكذا في الجاهل فتأمل **قوله** ان كان قريب عهد بالاسلام الى
اخره اشار به الى الجاهل غير المعتد وسر كالعام فتأمل **قوله** والظاهر
بان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعد عن العلماء **قوله** والجماع
عاما اي عالما بالتحريم فمخارا اما الجاهل والمكدر فاد بطل صومه
قوله كما لا طرنا سيأتي فانه لا يضر **قوله** بعد القي اي الامساك عن نعمك
فان نعمك بطل صومك الا ان يكون جاهلا معذورا بان قرب اسلامه
او نشأ بعد عن العلماء قال **س** المختار وفاء من باب باع وايضا
بالدوتغيا تكلف القى **قوله** فلو بطل صومه اي ما لم يعد من القى شي

الوجوه باختلافه فانه يبطل وفي بعض الشروع مخالفتا سلكه
 الشارع هنا وزيادة عليه ونقص عنه يعلم بالوقوف عليه **قوله**
 عشرة اشياء قد علم اكثرها مما تقدم فذكره هنا مستدركا وبغير
 في نحو غير الحيض منها ان يكون عاملا ذاك للصوم عالما او حاد
 غير معتد به **قوله** ما وصل عمدا الى اخيه فلو اكرهه على اكل او شرب
 او شرب او جعل التحريم وكان معذرا لم يبطل صومه كما مر وجب
 الشارع ما وصل الى الجوف شيئا من غير ظاهره وهذا جعله العلامة
 شيئا واحدا ثم قال وسكت المصنف عن بيان العاشر والظاهر انه الولادة
 فانها مبطله للصوم على الاصح خلافا لما في المجموع **قوله** المنقطع وهو قد
 وخرج به عن المنقطع كالمواصل من نحو العين كالاكتحال او من المسام كالم
 ستحام فانه لا يبطل في الصلح وسام الجسد بتشديد اليم
 البدن جمع سم بتثنية التين والفتح افصح قال شيخنا ولوقا
 من منقطع كذا في اذني كلامه ايما ان الراس واحد سببا مستقلا
 فهو من الجوف وانما الانقطاع وعدم في الطريق الموصل اليه والراه
 الانقطاع الاصل والعارض ليجزئ به الموصول من نحو ما ذكرناه **قوله**
 لو ابتلع طرف جنط مثلا بالليل ثم صبح صائما فان ابتلع باقية ونزعه
 افطر وان تركه بطلت صلاته فطريقه في صحة صومه وصلااته ان يترك
 منه وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع له افطر لان النازع
 موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع له وبهذا
 فارق من طعن بغير اذنه وتمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يصح
 عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلو من نفسه فطريقه ان يترك
 امره الى الحاكم ويحرمه على نفسه نزعه ولا يقرب ان كان **قوله** من ثبوت
 بالهزم **قوله** والمراد الى اخيه لو اخره عن الحفنة بعد كان او في وانسب

الهم

اللهم الا ان يقال لما كانت الحفنة امر نادر لم ينظر الشارع اليه
 في المرات فتأمل **قوله** عن وصول عين الى اخيه ومنها نخامة نزلت من الراس
 او طفت من الباطن ووصلت الى احد الظاهر وهو منخار الحياء المصحلة
 عند النوى وهو المعتد بالحاء المعجمة عند الراعي وقد علم مجها وانبعها
 ومنها الذخان للشهيق فيفطر به لانه كدخل في الفيلة وخرج بها الروح و
 الهوى والانس كبر الماء وحرارته كما مر **قوله** الاطاسي جوقا اي مما يشانه
 ان يجيل الغبار والدوا وما كان طريقا له مثله كما ياتي بخلاف نحو داخل
 ورك او غمد **قوله** لا يبطل وصول ريقه الى جوفه من معدته ان كان
 خالصا طاهرا ولا وصول كحوله باب وقبوض وغبار طريق
 ومزلة دقيق فلو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يبطل وكذا لو خرجت
 منقعة اليسور واعادها ولا يبطل وصول ما جري به ريقه من نحو طبا
 بن اسنانه من نحو قصبان عجز عن تمييزه ومجه وكذا من ماء وضعه في ثوبه
 نحو تبرد ودفع عطش ولا سبق ما مضى واستنشاق من غير مبالغة
 فان بالغ فيه ضرر النهي عن المبالغة في الصوم بخلاف ما اذا لم يبالغ
 فيه لمولد من مأموره بغير اختياره وبخلاف المبالغة في غسل البجاسة
 لوجوب ازالها واما دخول غسل ما التزم والفسلة الرابعة
 فيبطل وان لم يبالغ فيه **قوله** الحفنة الى اخيه هو بضم الحاء المقفلة
 قال العلامة البرلسي ولوقا **قوله** الاحتقان كان او لم يات
 الفعل واما الحفنة فهي الادوية المعروفة كقوله الشارع وغيره وكذا
 عبارة غيره وهي امخال ذوا الى اخيه ومثلها التفطير في باطن الاذن او الذنبي
 فتأمل **قوله** وهي دواء يفتح الدال والمد وكسر هالفه ودية **قوله** في قبله
 الاخر هو تفطير الحفنة في جعله منها جوعا وعمل ما ذكره الشارع
 اشارة الى ذلك وفي كلمة التثنية بعدا فتأمل **قوله** التي عامدا اي

عالما بالتحريم مختار كما مر وان تحقق عدم رجوع شيء الى الجوف
 ومنه التجش بالجم والشين وهو خروج الطعام مع الجش من الجوف
 الى الظاهر ولو احتاج الى بقى للتساوي بقول **طبيب** **قوله** فيقول
 به اولا الظاهر الفطرية نادر فليتامل **قوله** كما سبق اي في كلامه **قوله** الوط
 عامدا اي ولو بلا انزال بشرطه السابق **قوله** في الفرج اي الذي يجب با
 الابداح فيه الفصل قبله او دبر من ادعى وبهية متصلا او منفصلا
قوله فلو يقطر بالجماع ناسيا اي ولا تكسر فيها على الراجح ولا جاحدا
 معذورا كما علم بما مر فتأمل **قوله** كما سبق اي في كلامه ايضا **قوله** عن سيرة
 الخ قال **قوله** يتحنا لا يخفى ان المباشرة ما كانت بغيرهائل كقبلة
 وتحترم ان حركت شهوة ولمس ما ينقض الوضوء كما اعتمد شيخنا
 فخرج الامر والمحرمة فلا يقطر بالمس كل منهما وان انزل حيث فعل ذلك
 نحو شفقة او كرامة كما اقتضاه كلام المجموع ومنها الاستحسان ففطر ولو
 مع الحائل وبذلك لا يصح الاحتراز الذي ذكره ولو كان ذلك لما
 فانزل **قوله** فلو يقطر على الراجح لانه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبلها وفا
 رها ساعة ثم انزل فالاصح ان كانت الشهوة مستصحية والذكر قابلا
 حتى اتك افطر والافلا قاله في **الجب** **قوله** محر ما كان اي الانزال **قوله** او
 محر اي يقطع النظر عن الصوم فتأمل **قوله** بيد زوجته اي التي تحل
قوله عن خروج المخرج به الذي يمتد فلو يقطر به كما يكون **قوله**
 باحتلام اي وكذا ينظر في فكرات لم تجر عاداته بالانزال بهما والا
 افطر على المعتمد **قوله** جز ما الى اخره هو المعتمد **قوله** الحيض اي يمينها
 ولو في بعض النها بخلاف المتحررة في زمن الحيض **قوله** والنفاس اي ولو
 في جز من النها ايضا ولو عقب علقه او مضقة ويلحق به الولادة لا
 بل فان اريد بالنفاس الولادة **قوله** فيها **قوله** واجنون اي ولو في جز من

النهار

النهار ومثله الاغما والسكران لم يفوق كخطة من النهار كما مر
قوله والردة اي لمنافاة بها بالجماعة **قوله** منها اي الاربعة وهي الحيض
 والنفاس واجنون والردة **قوله** اي الصوم **قوله** ويستحب
 للصوم اي للصائت ولو نفل **قوله** يعجل الفطر اي يجز الفطر حين
 لا تزال امق بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام احمد رضي الله عنه و
 اخرو السحور **قوله** ان تحقق اي وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد كما
 يرشد اليه مقابلته بالشك ويعمل بالصواب بسبب اذا ظهر
 بعد فطره ولو بالاجتهاد **قوله** فان شك اي في غر وبسبب الشمس
قوله ان يفطر بعضهم المشاة تحت وسكون الفاء وكسر الطاء
 من افطر **قوله** على تمر ويقدم عليه نحو الرطب ان وجد ثم
 البسركن لك ويسن كونه وتراوكن ما بعد **قوله** والاعماء اي وكونه
 من ماء نغم اولى وبعد الماء ما كان حلوا كزبيب ولبن وسيل
 فلو لم يجد الا الجماع افطر عليه واما **قوله** بعضهم لا يسن الفطر
 عليه فمحمول على وجود غيره ويحقق به سوغ الذكر عقبه بقوله اللهم
 لك صمت وعلى رزقك افطرت وبك امنت ولك اسلمت و
 عليك توكلت قال **قوله** بعضهم وسن بعد هذا ذهب
 الضحا وانبت المروف ونبت الاجران شاء الله يا واسع الفضل
 اغفر لي محمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت
 القسم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام واعنا عليه والناس بنا
 وارخلنا الجنة بسلام واعلم يا اخي ان العمل فيه ينصاعف عن العمل
 في غير من بقية الشهر **قوله** تاخير السحور وهو ضم السين اسم
 للفعل وكلام الشارع هنا ظاهر فيه ويفتحها اسم لما يشكر به وفي
 كلامه ايما الى قصدت السحور ايضا وهو كذلك واول فطره

بيان
سن

بعض الليل فهو سنة وتأتي سنة أخرى وتقر بيه من الفجر إلى ما لم
يقع في الشك **تبيينه** قال ابن الجوزي روهل تاجز الحور من تحتها
هذه الامة التي **نفسهم** قال بعضهم هو من خصائص هذه
الامة يدل ان الاسم السالف كانوا ياكلون قبل ان يناموا وكانوا
يحرر عليهم الاكل والشرب من وقت الغشاء **قوله** ما لم يقع في الشك
اي كان شك هل جاء وقته او لا وهما هاتان **الاول** **قوله** فلو تخاري
الا فضل ترك ذلك **قوله** بقليل الاكل والماء ويندب كونه مما يندب
الفطر عليه وليس ان يغسل من الجأبة قبل الفجر وان يبادر بالمشقة
واطعام الطعام وتلاوة القرآن **قوله** اي الغنى الخ في تفسيره الخ بالفتح
دليل على انه بضم الهاء وكون تركه مندوبا من حيث الصوم لما ينافي
في بعض افراده من حيث ذاته كالغيبه وضبطه بعضهم كالعلماء
المحكم خطيب بفتح الهاء بمعنى اخرج اي الخاصة ترك الكلام جميع الزاد
وهو غير ملائم لكلام المصنف **قال** **الشاعر**
اذا ما عرض صام عن الدنيا به فكل شهوة شها الصيام **مر**
فان لم يكف صوارحه لم يحصل له الا الخط من الجوع والعطش ويجوز ان
ندب ترك حجر وقصد وذوق طعام وعطش بنحو العبد وكسرها ونهوه
نفس كشم ورجاء او لمسه او نظرا اليه او نحو ذلك اي كالحاجة لما يقضي
بالحاجة من التزني الذي لا ينافي بحكمة الصوم **قوله** ونحو ذلك اي كالنية **قوله**
فليقل مراتب اي ندبا ان لم يكن ربا وحصل به انكاف خصه **قوله** او لا تاد
الافضل **قوله** او بقلبه اي رجمه **نفسهم** في كونه بقلبه كونه **نفسهم**
فسر بكونه للصيام وغيره صمت يوم كامل الى الليل من غير حاجة للمقنة
قال النووي اراد به قولك من قال انه قربة **قال** في الانوار وبه
ان يقول الصائم وحق الخاتم الذي علي فتي **قوله** ويجزم اي ولا يصح اجتمعا

او على الاصح **قوله** صيام خمسة ايام اي الامساك بنية الصوم فلا يجب عليه
تعاطى مظهر لكنه ليس له خاد فالمراد ان يجب عليه ان يفصل فيما بينا
في الصوم **قوله** وهي الثلاثة الى اخره اي للثلاثة الثلاثة رضى الله عنهم حيث ذهبوا
الى انها اثنان **قوله** حتى يما الى اخره هو المعتمد وقيل نذرها **قوله** وانما المصنف قال
ينبغي فيه اعلام بان الاستئناس ليس من معيار العلوم فتأمل **قوله** الا ان يوافق
عادة له اي من شئت بمره وان طال الزمن عنها **قوله** عن قضاء اي ولو لم يدر
وكذا بامر الامام في صلاة الاستسقاء ويجري مثل ذلك في صوم النصف الثاني
من شعبان وان لم يوصله بما قبله ولو يوم واستمر **قال** الاسوي ولو اخ
يوما لموقع يوم الشك فقياس كدوم في الاوقات المكروهة الشهي عنها
كريمة فليتأمل وراد بعضهم هنا في كلام المصنف ما ليس منه فراجع **قوله** من
شعبان الى سبي بذلك لشعبهم فيه بكثرة الغارات وجمع شعبان في
على خلاف الزيادة وحكي الكوفيون ثم يجمع على شعبان وذلك خطأ عند سبوا
كما لا يجوز في جمع عثمان عثمانين فتأمل **قوله** وتحدث الناس برويته اي
من غير شهادة منهم بها **قال** يتخا وصوابه وتحدث برويته باسقاط
الهمزة لانه اذا لم يتحدث احد برويته فهو من شعبان اتفاقا سواء مع
او مع الغيبة انتهى **قوله** وفي غالب النسخ انه باسقاط الهمزة وحيث
لا حاجة للاعراض عليه والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برويتهم فابعد
بيان **نفسهم** من صدقت من اجزائه وجب عليه الصوم وتصح نيته ونحوه
عن رمضان اذا ثبت كونه منه **تبيينه** يحرم الوصول في الصوم لانه من
خصا بيه صلى الله عليه وسلم وهو ان لا يتعاطى مظهر اربعين يوما متدا ولو نجو
جمع على المعتمد **قوله** او عبيد الى اخره ان قلت هل استحب من يوم الشك
اذا طبق النعم خروجا من خلاف من اوجبه كالامام احمد رضي الله عنه قلت
لانما عي الخلاف اذا خالف سنة صريحة وهي هنا جرفان نعم عليكم فاكملوا عند شعبان

ثلاثين يوماً **قوله** ومن وطئ الى اخره هذا شروع في وجوب عليه الكفارة العظمى
 في الصوم لانها المرادة عند الاطلاق وما يجب به وليفتها وما يتبع ذلك فقوله ومن
 وطئ الى اخره يراد به من يشمل من لا طواف بهيمة ولو بدو انزال كما مر به في
 الخطيب كشيخ الاسلام وغيرهما **قوله** عامدا اي ذاك للصوم مختارا عامدا بالمرء
 وتجرع الوطئ او جاحدا غير معذور كما مر وان جهل الكفارة فانه يفطر ويعفى ولا
 كفارة عليه **قوله** الفرج اي وتودبوا او من بهيمة كما مر **قوله** ونوي بالليل
 الى اخره خرج المستك فانه يقضى ولا كفارة عليه **قوله** فهو انتم بالمسك **قوله**
 بهذا الوطئ يخرج به من ظن دخول الليل فوطئ فبات نهارا فانه يفطر ويكفر
 ولا كفارة عليه **قوله** لاجل الصوم الى اخره بخلاف مسافر من امنه خصاله
 انتم للزنا فلا كفارة وكذا من افدى عن الصوم كصلوات او صوم غير رمضان ولو
 قضاه او بغيره طئي كامل عامدا وان وطئ بعده او معه او غير مكلف ونوعت
 ولم يخرج ذكره فلا كفارة عليه ولو اكل ناسيا فظن انه افطر فجامع عامدا
 فلا كفارة عليه ايضا **قوله** فكلية القضاء اي فورا والتعذر كالفرض عليه الزمان
 الشافعي واخذه جماعة وهو المعتمد وخرج بالوطئ الموطوءة ولو ذكر فيه
 القضاء فقط وتكرر الكفارة بالجماع في كل يوم سواء كفر عن الاول
 او لا لا يتكرر الجماع في يوم واحد ولو بلغ زجرات ولا يقطعها حدوث
 مرض ولا ردت الا الجنون والموت لتبين عدم وجوب الصوم
 العلامة ابن عبد الحق ما لم يتسبب في الجنون او يقتل نفسه والا وجب
 عليه الكفارة ولا يجدوث سفر الا ابلد مطلقه مخالف **قوله** ومن
 رقبه الى اخره ومثل الكفارة في رمضان في الواجب والترتيب كفارة الظاهر
 والقيل ان ان القيل لا اطعام فيه وسياق ان كفارة العمد بخبر طائفة
 والاطعام والكسوة فان عجز عن جميع الخصال صام عنها ثلاثة ايام ولا يجزئ
قوله فان لم يجدها اي الرقبة حشا في مسافة القصر او شرعا بان لم يجد عندها

زيادة

زيادة على ما بقي بمؤنة بقية العمر الغالب **قوله** شهرين اي بالاهلة
 ان ابتدا في اصلهما والا اعتبر الوسط بالصلاد ويكمل الاول من الثالث
 ثلاثين **قوله** متابعين الى اخره وينقطع المتابع في الافطار ولو بعد
 كسفر ومرض فيجب الاستيناف حتى لو افطر اليوم الاخير الذي هو تمام
 الشهرين اعادة الصوم من اوله **قوله** فان لم يستطع اي بمسقة لا يتحمل عملا
 ومنها شدة الاحتياج الكراج **قوله** صومهما اي الشهرين المتتابعين **قوله** فان
 عجز عن الجميع اي عن العتق والصوم والاطعام **قوله** استقرت الكفارة
 في ذمته اي مرتبة ولا تسقط بعجزه على الرابع **قوله** فعلها اي الخصلة التي
 قدر على فعلها فلو شرع في خصلة فقدر على العمل اعلها نذهب له العود
 اليها ولا يجوز له صرف كفارته الى غيرها ولا الى نفسه الا اذا كانت من غير
 ماله كما في الحديث **قوله** ومن مات اي مسافرا بعد البلوغ من ذكر او انثى
 وينبغي الاطعام عن من مات مرتدا قطعاً **قوله** كمن افطر الى اخره
 هو مجزئ تصوير العذر وكان الصواب جعل هذه المسئلة من
 مفهوم كلام المصنف لانها ليست عليه فتأمل **قوله** لمريض اي او سفر ولم
 يتمكن من قضاائه خرج به ما لو تمكن به فانه يجب على اولى الصوم عنه
 او الاطعام كسياق **قوله** كان استمر مرضه اي جميع رمضان مثله
 السفر الى موته وكذا الخائض فتأمل **قوله** فلا اثم في هذا الغائب اي
 بالمرض او السفر **قوله** ولا تدارك له بالقضية اي ولا بالقضاء بالوصو
 عنه وانما سكت المصنف عنه لعدم تصوره فتأمل **قوله** وان كان
 فائتا بغير عذر اي سواء تمكن من قضاياه او لا **قوله** وما فات قبل تمكن
 صوابه او مات بعد تمكن من قضاياه وجب القضية في قدر ما
 تمكن منه وان اخر يكن في جميع ما فات فتأمل **قوله** قات اي قاته
 صومه **قوله** مد طعام الى اخره قال شيخنا هو في كلام المصنف

مرفوع سنون نايب فاعل اطعم والشم اخرجها منها وهو من الميعب عندهم
فتأمل **قوله** وما ذكره من كون كلام المصنف هو القول الجليل القابل
بمعالم الصور اخذ الشارع من اقتضائه على الاطعام ولو حمل على
القول القديم القابل بجواز الصوم الوبي عنه بل نوبه ولو مع وجوه
التركة او كان اولى وانبت لانه المعتمد والمفق به **قوله** بل يجوز للولي
اي يترتب ان يكون بالغا عاقل ولورثيقا لان الترفيق من اهل القربى
في الصوم بخلاف الصبي وانما اشترط حرية في الحج لانه ليس من اهل حجة
الاسلام فهو كالصبي شتم بخلافه هنا والمراد بالولي كل قريب للميت
ولو غير وارث او بعيد ذكر اكان او انثى ويجوز للاجنبي ان يصوم عنه
اذ اذن له الولي والافكا الحج ويكفي اذن الحاكم الاجنبي عند عدم الولي
او عدم اذنه كمرية في نزع الروض واعتمده العلامة الترمذي خلافا للعلامة
مه ابن حجر قال في المجموع ومنه بالحسن البصري رحمه الله
انه لو صام عنه جئت ثلاثون يوما واحدا بالاذن جاز وهو المعتمد على
ما لو كان عليه حجة الاسلام وحجة نساء وحجة قضاء فأت أجره
ثلاثة كالواحدة في سنة واحدة وخرج بالصوم الصلاة فلا تنفي عن
الميت صلاة ولا فدية اي بخلاف البعض الا انه رضى الله عنهم لعدم رده
وكذا الاعتكاف لا يتبع الصوم كان نذر ان يصوم معتكفا **قوله** و
صوب في الروضة اجزم بالقديم اي وهو المعتمد كما اثبتنا اليه فيما مر
وهذه المسئلة من المسائل المفتي بها في القديم **فاسئد** ذكر
المحب الطبري في شرح السنه انه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل
عنه واجبة او مندوبة **قوله** والشيخ الهرمزي الكبر في تلك لقوله
تقار على الذين يطبقونه فدية طعام فان كلمة لا مقدرة اي لا يطبقون
وان المراد يطبقونه حال الشباب ثم يجزون عنه بعد الكبر فلو قد يذهب
ذلك

ذلك على الصوم لم يلزمه قضاؤه لانه مخاطب بالفدية ابا ك
مرح به العلامة الرملي كالعلامة بن حجر واقرهما شيخنا
وهو المعتمد خلعنا لبعض جملة المقتبيين وفارق نظيره الا
في المضروب بعين مهلة ثم ضامه لانه مخاطب بالحج ابتداء
لانه وضقة **قوله** وانما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها
نفيه فخصية اطلاق المص ان لا فرق في وجوب الفدية بين الفتي
والفقر وفادته استقرارهما في ذمة الفقي كما اقتضاه كلام الروضة
واصلها وهو المعتمد لان سبب الوجوب الفطر وهذا كله في الاجرار
اما يفتق عن كبره او عجزه او فطر فلا فدية عليه اذا مات زنيقا
وليس له الفداء ولقره بانه ان يصوم عنه كما مر **قوله** الذي لا يرجي
بروؤه فلو بر ابعاد حرام الفدية كفارة او قبلها لزم الصوم لا كونه
الفدية وكذا يقال في غير عن ذكر وان قلنا ان لفدية بمنع ك
واجبة ابتداء على ان يحج القولين الوجود على الاصل فتأمل **قوله** اذا عجز
كل من ابي الشيخ والعجوز والمريض **قوله** عن الصوم اي الواجب
بان كان يلحقهم به مشقة شديدة تجوز له الفطر بان لا يتحمل عا
عبد شيخنا اذ يبيح التيمم عند العلامة الرقابي **قوله** ولا يجوز
تجيل المد قبل رمضان لوقالك ولا يجوز اخراج فدية يوم قبل
فدية كان اولى فتأمل **قوله** ويجوز بعد فخر كل يوم من رمضان
قوله والحامل ولو من زنا او شبهة والمرضع ولو مشرعة او غير
اوي حشكان معصوما **قوله** اذا خافت على انفسها اي ولو مع
الولد لم يمت الكفارة **قوله** وان خافت على اولادها اي فقط
وجب الكفارة ونسبة الولد الى المرضع لا بولته ما له وان لم يكن له
ولد ولا فرق في المرضع والحامل بين ان يكونا مسافرين **فكر**

افطرا لاجل السفر او المرض فلا فدية عليهما وكذا ان اطلقت في
 الاصح والكلام في الحرة واما الوقفة فيباني وفي غير الحجرة اما هي فلا
 فدية عليها للشك وكذا الحامل للحرة تباع على ان الحامل تحيض وهو
 الاصح ثم محل ما ذكر في الحجرة اذا افطرت اكثر من ذلك وجب
 الفدية لما زاد لانها اكثر مما يتحمل فساد به بالحيض حتى لو افطرت كل
 رمضان لزمها مع القضاء فدية اربعة عشر يوما ما بينه عليه
 الجاهل الملقب **قوله** افطرا اي وجوبا لانها بدل عن الصوم والمرا
 به الفدية كما اشار اليه الشافعي فلو قال وبالفدية كان اولى
 واظهر **قوله** كما سبق اي في كلامه هنا **قوله** رطل وثلاث بالماء وهو
 نصف قد بالمصري لا تقدم ويلحق بالمرضع فيما ذكر من افطرت لحيوانا
 حيوان من غرض بخلاف من افطرا لبقا ذنوبا لغير حيوان فعليه ان يقضي
 فقط مطلقا لان فطره جائز وتكرر الفدية على من اخر قضاء رمضان
 الى دخول رمضان اخر حيث كان مؤسرا مقيما ومكرا منه لان
 الحقوق المالية لا تتداخل ولا يجب صرف الفدية للاصناف الثمانية
 بل تصرف الفقير والمستكين وبه صرف امداد لواحد فقط بخلاف
 مد لاثنين فانه لا يكفي **قوله** والمرضى اي المصلحة لا تتحمل عادة كما مر
 ومنها الجوع والعطش **قوله** والمساكين اي سرفض وان لم يكن مشقة
 وان كان الا فضل له الصوم في عدمه **قوله** طويلا مباحا اي
 فيدان بجمع بهما فالوكان السرفض فيل وما لو كان السفر معصية
قوله يفطر ان اي وجوبا ان حصلت مشقة ببيع التيمم والا
 فجواز او قال **قوله** العادة الرملة كالتحيط لا يجوز الفطر
 للمريض **قوله** يبيع التيمم كما مر **قوله** ويقضي ان الى اخره قال
 في شرح الروض ويشترط في الترخص نيته كالحجج يريد التحمل

فانما
 في شرح
 الروض

قاله

قاله البغوي وغيره وهو المعتمد **قوله** والافغلية النية يلزمه
 الحصادون وانزاعون والد راسون والفقلة وكوه **قوله**
 فان عادت الحجة وهي مرض يحصل لبعض الناس وعادته ان
 صاحبه يسخر وقتا ويرد وقتا اخر وما جرب لها ان يكتب
 في ورقة ليس حرامه ابراسوما ونزغنا ما في صدورهم من عمل الان
 خفف الله عنهم وعلم ان فيكم ضعفا ذلك تخفيف من ربكم ورحمة
 يريد الله ان يخفف عنهم وخلق الانسان ضعيفا لما شفاء الاشفا
 وان يا الله شفاء لا يغادره شفا ويخبر بها فانه يدا **قوله** عن صوم
 التطوع وهو التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات
قوله ومنه صوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة وصوم يكفر سنة
 قبله اولها المحرم وسنة بعده كذلك ويندب للحاج فطره
 وكذا يندب صوم ما قبله من الشهر ولو للحاج فالثاني من يوم
 مطلوبات من غير الحاج من جهتين فان قلت ايا افضل عشر
 ذي الحجة او العشر الاواخر من رمضان قلت عشر ذي الحجة افضل
 لاشتماله على اليوم الذي مامروى الشيطان في غير بدل اوخي ولا
 احتقر منه فيه وهو يوم عرفة ولا شتماله على اعظم الايام عند
 الله تعالى عرفة وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوما الحج الاكبر
 وعشر رمضان الاخير افضل لاشتماله على ليلة القدر هي خير من ايام
 شهر ومن تامل هذا وجد كافي شافيا وقد اشار اليه من المقاش
 في قوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام العمل فيها من احب الى الله من عشر
 ذي الحجة او العشر الاواخر من رمضان فتأمل **قوله** ما من ايام دون
 ان يقول ما من عشر او نحوه ومن اجاب بغير هذا تفصيل **قوله**
 بل بحجة صحيحة صريحة **قوله** وغاشورا باليد كئاسوعا

كل من
 يترك
 الصوم

بعضهم قصرها وهو شاذ وفي المصباح غاشورا غاشور وفيه
كفات والقصر مع الالف بعد الالف والالف العبد وعاشورا بالمدح
المخفف لالف وامانا سوعا فقال الجوهري اظنه مولدا وحكي الصافي
انه مولد وينبغي ان يقال اذا استعمل مع غاشورا ان يوافقه لاجل
الاذواج وان استعمل وحده فيجزي فيه ما تقدم وان كان غير مسموع
وهو مشتق من العشر الذي هو اسم العدد العيس وقيل من العشر
في اوراد الابل تقولك العرب وردت الابل عشر اذا وردت في اليوم
التاسع ورده القزاق بان الاصل في الاشتقاق الموافقة للعيس فالعاشور
امن العشر بالفتح سمي بذلك لان العشرة من الاربعة اكر موافقة بعشر
كرامات وقيل غير ذلك وكذا يوم ما بعده ويوما قبله احتياطا وكذا
بقية العشر قبله وهو يكفر في نوب سنة قبله **قوله** وايام البيض اي ايام
البيالي البيض سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها بطلوع القمر
قال العلامة الفشتي في شرح الاربعين سمي بذلك لان ادم
الثامن لما هبط من الجنة اسود جسده من حر الشمس فجاء جبريل
عليه الصلوات والسلام وامره بصيام ايام البيض فابيض في اليوم
الاول ثلث بدنه وفي الثاني ثلثه وفي الثالث جميعه وهي ثلاثة من
شهور ربيع الثالث عشر وتاليه والاحوط الثاني عشر وما وكذا
تام السور في ربيع الثامن والعشرون وتاليه سميت بذلك لبياض
السواد جميع الليل فيها بعد من القهر وقياس ما مر صوفى الثاني عشر
مع **قوله** وستة من شوال اي وكونها عقب العيد ومنوالية اضر
وتجوز متفرقة في جميع الشهور وان لم يصح رمضان كما بينه عليه
بعض المتأخرين والظاهر **قال** بعضهم حصول اصل ان
صومها بصومها قضاء او نذر ويندب صوم يوم الاثنين ويوم

الاثنين

الاثنين ويوم المصراع ويوم ما يجد فيه ما ياكله وافضل ايام الاسبوع
يوم الجمعة يوم الاثنين يوم الاثنين شهر بقية ايامه ثم ويستحب صوم
يوم الاثنين مطلقا شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامم اهلك من
قبلها كما قاله شيخنا الشوري ويكره افراد يوم الجمعة او السبت والاخذ بصيام
الضعفة عن العمل يوم الجمعة ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى
يوم الاحد المالبس كما اعتاد صوم يوم وفطر يوم توافق صومه يوما
منها فلا كراهة وما لم يصله بما قبله او بعده فلا كراهة ايضا وكذا يكن
صوم الدهر كله لمن خاف به ضررا وفوت حق ولو مندوبا وترك
نظوق اعتاده ويكره مما لا ينافي صوم التفل بحضرة حليلها بغير اذنه
الا صوم يوم عرفة وعاشوراء ومن تلبس بغير من حرم عليه قطع وان لم
يكن مودبا او بنفلي جاز له قطعه الا الحج والعمرة او بغير كفاية فكنك
لا يرضى اذا قضى عليه او كان من الحج او العمرة ايضا ومن يخوي بعدى با
لفظ لزمه القضاء وان سافر ويكره ان يصوم تطوعا قبل قضاء
ما عليه سواء فاته بعد ذلك **قوله** فضل الشهور بعد رمضان
شهر الله المحرم ثم رجب ثم ذوالحجة ثم ذوالقعدة ثم شعبان ثم
باقي الشهور **فصل** في بيان احكام الاعتكاف واصله لغة الحبس
واللبس والملازمة للشيء وسمي به الاعتكاف الشرعي للملازمة للمسجد
ولبته فيه يقال عكف يعكف ويعكف بضم الكاف وكسرهما عكفناه
عكفا اي اقام على الشيء لا يعدل عنه وعكفته اعكفته بكسر الكاف عكفا
لفظ عكف يكون لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقض ونقضته
وسمي الاعتكاف جوارا لكونه حديثا يشته رضى الله فيها وهو مجاوز
في المسجد اي معتكف فيه والاصل فيه قوله تعالى ولاتناسروهن
وانتم عاكفون في المساجد وهو معنى اللغو من الشرايع القديمة قال

تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان يطهرن بك للطاغوت والظالمين
 واركانا ربيعة بنه وصفتكف ومعتكف فيه وليت **قوله** من غير اشر
 ومنه قوله تعالى نرج عليه ما كفي حتى يرجع الينا موسي **قوله**
 بنية مخصوصة وقد بينها المصنف فيما سياتي بقوله وله شرطان
 اخرون **قوله** سنة اي طريقة في الدين **قوله** مستحبة اي فيكون تركه
قوله في كل وقت اي لوليد ومضطر ووقت كراهة الصلاة **قوله** لاجل
 طلب ليلة القدر راي لاجل الاطلاع عليها لانها افضل للباقي في حقه صلواته
 عليه وسلم وسميت بذلك لعظم قدرها او التقدير بالحكام فيها او لغير ذلك
 ويندب الخفافها لمن رآها وعلمتها طلوع شمس يومها منكسر الشفق
 وكونها غير حارة ولا باردة وغير ذلك من خصائص هذه الامة وباقية
 اليوم القيمة اجاوت حقيقة وبنال فضيلتها من احيائها وان لم يطلعها
 ولم يرها لكن خال من يراها اكمل اذا قام بوضائها ويندب احيائها
 مطلقا وان يكثر في ليلتها من **قوله** اللهم لك عفو كريم تحب العفو
 فاعف عني **قوله** وهي عند الشافعي اذ هو المعتمد **قوله** في العشر الاخر
 اي افراده والواجب وبه قال المزني وجماعة واختاره النووي
 جميعا بين الخيار ومشي على احيائها جميعا لياالي العشر **قوله** لكن لياالي
 الوتر ارجاها وبه قال الصوفية وذكر والها ضابطا ومن ذلك ما قاله
 ابو بكر المقرئ رضي الله عنه وهو انه اذا هل رمضان بالحجته فهي ليلة
 التاسع والعشرين وان هل بالسبت فهي ليلة الحادي والعشرين وان هل
 بالاحد فهي ليلة السابع والعشرين وان هل بالاثني فهي ليلة التاسع والعشرين
 وان هل بالثلاثا فهي ليلة الخامس والعشرين وان هل بالاربعاء فهي
 ليلة السابع والعشرين وان هل بالخميس فهي ليلة الحادي والعشرين
 وقد سظم ذلك بعضهم **قوله** **قوله** **قوله** فقال

وانا

وانا جميعا انضم يوم جمعة **قوله** في تاسع العشرين خذ ليلة القدر
 وان كان يوم السبت او يوم الاحد **قوله** في تاسع العشرين اقمته بل عند
 وان هل شهر الصوم في احدي **قوله** سابع العشرين مادمت فاستمر
 وان هل بالاثني فاعلم بانه **قوله** يوافقك نيل الوصل في تاسع العشر
 ويوم الثلاثاء ان بد الشفق فاعلم **قوله** على خاص من العشر تخفى بها فادري
 وفي الاربعاء ان هل بامن يروا **قوله** فدرونك فاطلب وصلها سابع العشر
 ويوم الخميس ان بد الشفق فاعلم **قوله** توافيك بعد العشر في ليلة القدر
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان ارجاها ليلة السابع والعشرين
 وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه **قوله** ليلة الحادي
 الثالث والعشرين اي بنا على ما ذهب اليه امنا الشافعي رضي الله
 عنه من انها تلزم ليلة يومئذ **قوله** وله اي لصحته وتحققه وزاد
قوله شرطان مراده بالشرط ما لا بد منه فساوي الركن كما مر **قوله**
 البنية اي ونكفيه ان طال مكثه او لم يقدر من ذلك فان خرج من انقطع
 الا اذا نوي عند حرج وجه العمود اليه فلا تنقطع النية حتى وحل مسجد
 ولو غير الاول صار معتكفا **قوله** حرج وجه ليرزاه في المقدر بعد لا
 يقطع **قوله** وينوي اي المعتكف **قوله** الفريضة او النداء
 فكفيه ان اطلق نية المندرج ان طال مكثه ويقع جميعه فرضا كما
 قال شيخنا شيخنا ونوزع فيه ووجه بعضهم وقوع جميعه فرضا باننا
 لمؤقتا انه لا يقع جميعه فرضا لا احتياج اليه ولم يقولوا بخلاف
 تركوع مثلا او مسكج الرأس فانه لا يحتاج وفي قطعه بخروج ما ذكر
 لا يقطع فيما لو شرط التتابع خروجه لعند لا يقطع التتابع
 كمال وقضا حاجة ومرضى وحيز ونفاس وغير ذلك بخلاف
 القاطع للتتابع كعبادة المريض فانه يتنافى النية **قوله** في المسجد

النية فليتنا مله

اي على المشاء ويكفي فيه الظن ولو بالاجتهاد ومنه درجة ودر
 فصل به وكذا هو اه كقص شجرة وان لم يكن اصلها فيه او عله
 او على سطحه والجامع الاول ان تدر منه فيها يوم جمعة ولم
 يشط الخروج لها ولو عين مسجدا كفاه غير الا المساجد الثلاثة
 فلا يكفي غيرها فيها وفيها المريد فضلها كمن يكفي المسجد الحرام عن
 الاخرين المريد فضلها علمها ومبجرا المدينة عن الاقصى لمزيد فضل
 ولو عين زمنا تقين فان فاتته قضاءه بعد **قوله** لو وقف ان كان فرة
 فلا مسجد اهل بصرى لا اعتكاف عليها **اولا انفسهم** بصرى لان
 عليها ان كانت ثابتة حال الوقف بخوسم ولو ازيلت بعد ذلك
 لان الوقفة اذا ثبتت لا تزول كما افتى به العلامة الرعاي وما نسب
 لشيخ الاسلام من عدم الجواز محمول على ما اذا لم يمس **قوله** بل انما
 عليه اي على قدر الطمانينة **قوله** بحيث يبقى ذلك اللبث علوقا
 الشافعي رضي الله عنه ان يكون قد روي يوم خروجها من خلاف من وجه
قوله اسلامي ابتداء واما فرضا كان الاعتكاف او نفاد ومقتضى
 هذه الشروط ذكرها الشارح بجملة وسأقي في كلام المصنف مفصلة
قوله ولو ارتد المعتكف او سكراني متعتبا وصرح الشارح بهذين
 الصورتين لتسكوت المصنف عليهما وهما يبطلان التتابع ايضا يجب
 فيه الاستيناف **قوله** ولا يخرج اي مع قصد بقائه على الاعتكاف
 لانه ينقطع بخروجه قال شيخنا وملا ده بها ان الخروج
 من المسجد مبطل للاعتكاف وحرام في متنا ورقيقة **قوله**
 او تتابع لا لا عذر المذكور فتأمل **قوله** من بول وعاب
 الخاخر هو بيان الحاجة المذكورة هنا وله الذهاب لها ان
 دان ما لم يغش بعد ها عن المسجد بان يذهب فيه اكثر من

ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد او دار صرقيه ان كان يغش
 ذلك والافاد وله في خروجه عبادة المريض وان تعدد ومثله
 الصلاة على الجنادة وان تعدت ما لم يطل زمنه او بعد على طر
 وله الوضوء ولو **قوله** لا تابع لذلك كفضل جنابة
 اي ان تقرر طهره فيها بالدمك ويجب المبادرة به ان كانت مفطرة
 والابان لم يبادر فيبطل بتابعه **قوله** او عذر الى اخره هو عطف
 على حاجة الانسان **قوله** من يحفظ او نفاس اي ان طالت مدة الاعتكاف
 بان كانت لا تخلو اعز ذلك والا فهي مقصرة اذا كانت من حصرها
 ان تصلا فطهر وتعتكف عند طهرها فتخرج المرأة من المسجد
 لاجلها اي الحيض والنفاس **قوله** لمحض اي ومنه الجنون والاعماء
 ولا يبطل التتابع بخروجها ولما باخرجهما من المسجد مطلقا سوا
 عندت اقامته او لا ولو بقي في المسجد حسب زمن الاعماء من
 الاعتكاف دون الجنون **قوله** لا يمكن المقام معه هو بمعنى سبق وان لم
 يسر كما يؤخذ من نص صاحب الرشد مما بعد فتأمل **قوله** كاسر بال
 واراد بول وما جرب الاول ان يؤخذ جزء من الرشد وجزء
 من بزر فضي ويحتمل ان معاويذ فان ويسف من مائل يوم بخود
 يراهم على الريق وما جرب الثاني ايضا ان ينقع جزء من الحمص
 وحل بكرة ثلاثة ايام ثم يوكل ويترب عليه اكل فانه يري **قوله** ولو نحو
 اي وجبر في مندورة تتابع ويبطل به **قوله** بغيرها اي يحمي **قوله** ويبطل
 الاعتكاف اي وكذا تابعه بالاول **قوله** بالوطي اي سوا في المسجد او
 خارجة مثل الوطى الرذة والسكر ويبطل ايضا بالخروج من المسجد
 عذر والاقامة كخود ثبت باقراره لا ببينة او بحق تقدم بالمطل به
قوله عالما بالتحريم اي او جاهد لا يغير معتدور **قوله** واما مياثرة

قوله

فلا يبطل التتابع

يصح لان اعتقاد الكفر ينافي اليقينة وان طرأ اعتقاده بعد الاحرام
 لم يوتزل ان اعتقاده بالكفر لا يوجب كفره كما صرح به العلامة بن قاسم
 فاقوله عن العلامة البرمكي واقره واما لو نوي عنه وليمه مع اعتقاده
 الصبي الكفر فانه لا يوتزل ان اليقينة لا تغتفر مع احرام الويل عنه هذا اذا
 شئنا الشراعي الثاني صحة المباشرة وشرطها الاسلام والتميز
 فيصح نذر الرقيق الحج الرابعة الوقوع بمن فرض الاسلام والتميز
 والبلوغ والحرية فينفع حج الفقيه عن فرض الاسلام وان شق
 عليه او حرر مسفرا له **قوله** سبعة اشياء وفي بعض النسخ سبعة
 خصايل بل اكثر من ذلك ولا يخفى ان المتصنف لم يميز شروط الاستطاعة
 من غيرها وسياقي التبيين على وقد تقدم ان هذه المرتبة الخامسة
 وشرطها الاسلام والتميز والبلوغ والحرية والاستطاعة كما سياتي
قوله الاسلام فلا يطالب بها الكافر الا صلي في الدنيا ويطالب به في
 الآخرة المرتبة ان استطاع قبل وفاته او فيها فان اسلم ثم مات قبل
 حجه وجب عليه الحج من تركته **قوله** والبلوغ لقوله صلى الله عليه
 ايمان يبلغ فليحج حجة اخرى **فائدة** يكتب للصبي نذر ما عمله او
 به وليته من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجماعا **قوله** والحرية اي
 الكاملة **قوله** المتصنف بصد ذلك اي بصد الاسلام وهو الكفر وبصد
 البلوغ وهو الصبا وبصد الفعل وهو الجنون وبصد الحرية وهو الرق
 ووجوب الزاد الى هذا وما بعد من شروط الاستطاعة بنفسه وهو
 نوعها والاخر الاستطاعة بغيره كالحج عن ميت غير مرتد من تركته وجوب
 ومن وادى او اجني جوارا او عن مفصوب بعيان مهلة وضاحجة
 او مهلة كما مر اجرة فاضلة عما ياتي وبطبع لذلك قريب او اجني
 ادي فرضه بنفسه لاجمال وكون المصعب غير محول على كسبه من الاستطاعة

ما جرت

ما جرت به العادة من وصايف الحج **قوله** وقد لا يحتاج اي كان يكسب
 بشرط ان يكون كسبه في اول يوم من ايام الحج وهو نذر بني بايام الحج
 وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشر في سنة ايام او
 سبعة ايام وان نذر النضر الاول بفرضه عليه فهي خمسة ايام وستة
 وبغيره العدة كفاية من اعمالها وهو نحو نصف يوم ومونة سفره **قوله**
 قريب من مكة اي بان يكون بيته وبنيها دون مرحلتين **قوله** وجو
 الماء اي بنفسه او بتمنه **الفاصل قوله** وجود الراحلة واصلاها من الابل
 والمراد هنا الاعم بالنسبة لطريقه الذي يسلكه ولو بنحو جبل وحرار وتبرنا
 بنا على ماصر حوايه من حل ركوبه ولو ادميا حيث لا وبه ولو لم يثبت على
 الراحلة لوجود مشقة تاحته اشترط له وجود محل او كنيسة وعديل
 يجلس معه في الشق الاخر تليق به مجالسته وقد رنه على مونتة واجرة
 ان لم يخرج الا بهما وتكفي المعادلة بالانقال حيث جرت العادة بها
 في الجوان لافي الوجوب وقد صرح بذلك العلامة الرملي حيث قال
 والاروجه انه ان سهلت المغارة بهل حيث لم يخش مباد ورائ من يسكه
 له لو ما عند نزوله لقضاء حاجته اكنى بها والا فلا يقب نقبين الثوب
 وشلة العلامة بن حجر **قوله** الشخص لو قال الرجل لكان اولي لان
 الراحلة تغتفر في حق المرأة والخنثي مطلقا فامل **قوله** سوا قد مر على المنبر
 الى اي لان الركوب افضل من المشي على الدراج **قوله** سوا قد مر على المنبر
 للقادر عليه خروجا من خلاف من اوجه **قوله** وهو قوي على المشي
 ويشترط كون ما ذكر من الزاد والراحلة وغيرها والراحلة له وما معه
قوله عن دينه ولو موجد او بنته تعالى **قوله** مدة ذهابه وايامه
 اي واقامته وان لم يكن له اهل وعشيرة في بلد **قوله** عن مسكنه
 اي ومسكن من تلمذه مونتة وعن خادم كذلك لا عن مال تجارته

٥ فلزمه صرفه للشك وكذا عن ضعفة بالصداد المعجزة التي يستغفروا
 ٥ بطلت تجارتهم ومستغفرتهم كما يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن
 ٥ ولما دمر بان يحتاج اليه في الحال فما عن فيه يتخذ ذخيرة في المستقبل
 ولو استغنى بسكنى الربط وجب بيع مسكنه ولا يلزم بيع التمتع ولا كنت
 فقه ولا يهايم ذراع ونحو ذلك والافضل تخالف الفت تقديم الكلام لان
 الحاجة اليه تجرت واج على التراخي وقد صرح كثير من المراقبون
 وغيرهم بوجوبه وصحته في اصل الروضة وهو المعتمد وعليه
 لم يكن مما صفا فان لم يجش الفت فتقدم الحج اولى واذا قدم على الحج وما
 كان غاصبا **قوله** من الطريق اي سواء في البرام في الجمران غلبت التلا
 فيهما والا يجز عليه الشك بل يحرم السفر ذاك **قوله** على نفسه اي لا
 نشر محرم معه ذاتا او منفعة او اولاد او حرمات او اهلا والعوض والشس
 او ماله اي الذي يحتاج لاستصحابه معه لا على فامعه من مال التجارفة
 وان قل وهو ظاهر حيث كان يامن عليه لو ابقاه او طال غير محرم كذلك
قوله ثابت في بعض النسخ اي فهو شرط ثامن ان جعل الزاد والراحلة من
 والا فهو سابع قائل **قوله** ان يبقى من الزمان اي ان تكون استطاعته مما
 تقدم في وقت لو ذهب فيه الى مكة على التبر المعتمد لادراك
 الشك وذلك وقت خروج اهل بيته منها ويعتبر واد الاستطاعة
 في جزء من ذلك ثم يجب عليه الشك واما **قوله** بعضهم ان
 هنا شرط الاستقرار الشك للوجوب فمردود **قوله** السير المردود
 اي بعد وجود الزاد والراحلة وسائر ما من **قوله** لم يلزمه اي بل
 يحرم عليه كما اتي به العلامة الربيع **قوله** اربعة ايام سنة كما سياتي في
 عليها الحلق والتقصير والترتيب في معظم الاركان **قوله** احدهما اي لا
قوله الاحرام اي مطلقا او معينا اي وهو اولى ولو كان كاحرام زيار

علم والا فقرانا فان احرم مطلقا في الشهر الحج صرفه بالنية لما شاء من الشك
 او لم يهاجم اشتغل بالاحمال وان اطلق في غير اشهر فالاصح انه ينعقد
 زاد صرفه الى الحج في اشهر **قوله** اي بنية الدخول في الحج اذ به ان الاحرام
 هو الدخول **قوله** فالنسك المصاحب للنية التي هي الركن حقيقة ولو
 عكس المصعبارة كان اولى وانسب **قوله** والثاني اي من الاركان ايضا
قوله الوقوف بعرفة اي الجمر الجرف من ارضها او على متصل بارضها
 كدابة هور كما اوعى شجرة اصلها فيها ولوناعما او ما في طلب ابقاها
 او خوف ذلك وان لم يعرف كونه بعرفة **قوله** وهو اليوم التاسع من ذي
 الحجة اي حقيقة او حكما كخلطوا فيه ومن حيث الروية فلو خطوبان
 المكان لم يكف مطلقا لندرتة وسمى الموقف بعرفة لانه نفت لارهم على
 عليه الصلاة والسلام كان يدور في المشاعر فلما رواه قال قد عرفته
 ولان ادم وحوي عليهما الصلاة والسلام التقيانه فتعارفا اولان
 الناس يتعارفون فيه فانه الحج قد يقع فرضا ولا تغادر في الجنون
 التكران اذ ان السعفة فيقع حجتهما فغادر في التكران اذ لم
 عقله فيقع حجة فرضا **قوله** ليسمر وقت الوقوف اي بعرفة **قوله** و
 الثالث اي من الاركان ايضا **قوله** الطواف اي طواف الافاضة ويدخل وقته
 بانتهاء ليلة التمر ولا اخر لوقته **قوله** بالبيت اي الكعبة ومقدار التقاطع
 الى السماء كما ضبطه ابن في مناسكه بالذراع المصري فوجد ثلثة
 وعشرون ذراعا ونصف وثلث ذراع ومقدار عرضها من جهة ركني
 الحجر الاسود والشمالي ثلثة وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن جهة
 ما بين الركنين الشماليين ثمانية عشر ذراعا ونصف وربع ذراع ومن
 جهة ما بين الشمالي والجنوبي ثلثة وعشرون ذراعا ومن جهة ما بين
 الجنوبيين تسعة عشر ذراعا وربع ذراع **قوله** سبع طوفات اي سبع مرات

يقيناً عاجلاً في طوافه البيت عن يساره أي ما وراء تلقا وجهه خارجاً
عن جدار البيت وشاذروانه بفتح الذال المعجمة أي الذي من جهة
الباب قال تعالى ليطوفوا بالبيت العتيق وعن حجر بكسر الحاء
المهملة وهو المحوط عند الكعبة بقدر نصف الدابة ويقال له
الحطيم داخل ولوفى هو آله أو على سطحه ناولاً له أن لم يكن في ضمن
نسك غير ضارفة له إلى غيره لطلب إتيان إخوة مما من قوله مبتدأ
بالحجر أي بعد مسه بيك وتقبيله ويس أن يقول عند سلامه في كل
طرفه والناوي أكد بسم الله وأنه أكبر اللهم إيماناً بك وتقبيلاً لك
ووفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وقوله الباب
اللهم إنا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا المقام
بلك من النار ويشير إليه إلى مقام الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام
عند لائها إلى الركن العراقي اللهم إني أعوذ بك من الشك والنكاح
الغفاق وسوء الخلق وسوء المنقلب في المال والأهل والولد والائتاء
تحت الميزاب اللهم اضلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقني
بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة هنيئة مريّة لا أظأ بعدها أبداً
يا ذا الجلال والإكرام وبين الركن الثاني والثالث اللهم اجعله حجاً مبروراً
وذنبا مغفوراً وسعيًا مشكوراً وعملًا مقبولاً وتجارة لن يتور باعرب
يا غفور وبين الركن الثاني رينا اتنا في الدنيا جنة وفي الآخرة جنة
وقنا عذاب النار وفي الآخرة وليدع بما شاء في جميع طوافه ويستحب
لذكر الركن أي التمام في الأشرط الثلاثة الأولى طواف بعد سعي
مطلوب والأطباء أيضاً في حق أن يجعل وسط روائه تحت منكية
اليمين وطرفه على عاتقه اليسرى ويكشف اليمين في الطواف الذي يربط
فيه حتى يفرغ من السعي ولا يسبق قبيل الركنين الثاميين ولا استامهما

استأ الركن الثاني ولا يسبق قبيله **قوله** الأسود إلى آخره روي ابن خزيمة
رضي الله عنه أن الحجر الأسود يا فتنة بيضاء من بواقيت الجنة أشد بياضاً
من اللبن وأنما سودته خطايا بني آدم ولولا ذلك مامسته ذمهاة الأبر
قوله يجمع بدنه أي من جهة شقه اليسرى **قوله** فلو بدي بغير الحجر لم يجيب
أي فإذا وصل إليه ابتداء منه حيث قلوا يزيد والعباد بالله تعالى رجب
مخاضات محله واستلامه ويشترط له الطهارة من الحدث والنجس
المعصية كإتيان الصلوة قلوز الأفي الطواف جدد والستر والطهر وبني على
طوافه وإن تقدم وطالب الفضل **قوله** في الحجوع وغلبت النجاسة
في المطاف مما عمت به البلوى وقد أختار جماعة من محققى أصحاحه
المفوعة وينبغي تقبيل الحجر بما يشق الاحتراز عنه **قوله** والرابع أي من
الأركان أيضاً **قوله** السعي إلى آخره **قوله** الحرجي السعي التمام في السعي
سبأ أو معنوياً انتهى ولا يشترط له طهارة ولا ستر ولا غيرهما وينبغي
فيه الميضي فيه بطريقه والعد والرجل في طرفه وموضع ما معروف
هناك فيمشي حتى يبقى بينه وبين الجبل الأخضر المعلق بركن المسجد
على يساره قد مر ستة أذرع فيعد واحتي يتوسط بين الجبلين إلا
خض من أحدهما في الركن المسجد والثاني متصل بدار العباس رضي
الله عنه فيمشي حتى ينتهي إلى المروة وإذا أعاد منها إلى الصفا مشى في موضع
مشبه وسعى في موضع سعيه أولاً ولا تقعد والمرأة **قوله** ومثلها الخنثى
وبين أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك
انت الأعز الأكرم اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنبا مغفوراً وسعيًا
مشكوراً وتجاوزاً لن يتور يا غفور وإن سعى ما شأ وبجوز
الباوان يواي بين مرات السعي فتأمل **قوله** وشرطه أي السعي **قوله**
أن يبدأ في أول مرة بالصفا وفي بعض النسخ أن يبدأ في كل مرة بالصفا

بل يبدأ في الاوتار وبالأمرة في الاسفاد واجيب بان المراد بكل
 مرة مما يخصها لا كل مرة من السبع فانه باطل **قوله** ويمكن الجواب
 بان المراد ان يبدأ في كل مرة بالصفاء أي كل مرة من السبع كل بعد كل طواف
 أي ما يريد الطواف ويريد السبع بعد حيث ان يبدأ بالصفاء وحينئذ
 فلا اشكال وحمله هذا أولى من كونه خطأ ولا يشترط ان يبدأ
 عقبه او اصابعه بما ذهب منه او اليه لانه قد سرق من الصفات
 درجات ومن المروءة درجة واحدة **ويبين** ان يرتقي على الصفاء والمرءة
 قدر قامة فاذا ارقا استقبل البيت **وقال** الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر ونسبته الحمد لله اكبر على ما هذا ولا الحمد لله الله على ما اولاه
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده
 الخير واليه المصير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده
 وعدة ويضر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحك **الا اله الا الله**
 ولا يغفلوا يا اهل المصير له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما احب
 دينا ودينا وليعيد الذكر والاعانينا **وقال** **قوله** وعوده من اله
 المروءة **قوله** الله اي الى الصفاء **قوله** والصفاء بالقصر الى اخره واصله
 الحجارة الملس واحدة لها صفات كحصى وحصى او احدى الاملس
 في الجميع والمفرد فاذا استعمل في الجميع فهي كالحجارة او المفرد فبحر
قوله الى اخره هو بفتح الراء المعجمة واما ما سكتها فهو العين كما قال
 الشاعر **هـ** اشارة بطرف العين خيفة اهلها **هـ** اشارة مخزون ومكلم **هـ**
هـ فابقت ان الطرف قد قال **هـ** واهل وسره **هـ** **قوله** جيل اي قيس
قوله جيل اي قيس الى اخره قال في المستطرف سمي بذلك لان ادم عليه السلام
 اقتبس النار التي في ايدى الناس **قوله** والمروءة الخ وهي افضل من الصفاء
 على الراجح وهو طرف جبل قنقاع او قنقاع ومقدار ما بين الصفاء والمرءة

سبعة

سبعة وسبعون ذراعا بالذراع القصير وهو ذراع اليد **قوله**
 ان جعلنا كذا فمما نسكا صوابه ان جعلناه شكلا ان احدهما **قوله**
 وهو المشهور الى اخره هو المعتمد ويكفي هنا الشعر المسترسل عن حد الرأس
 كما صرح به العلامة الرمي بخلاف ما تقدم في مسح الرأس **قوله** فان
 الخ مرجوع **قوله** ويجب تقديم الحرم الخ هو اشارة الى الركن السادس
 وهو الترتيب لافي جواز تقديم السعي على الوقوف بعد طواف القصر
 والاولى تأخره عنه والافى جواز تقديم ازالة الشعر على الطواف
 بعد الوقوف كما ياتي في الترتيب المعظم **قوله** السابقة وهي
 الوقوف بعرفة والطواف والسعي بين الصفاء والمرءة والحلق والتقصير
 وافضل الركن الخ الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق واما
 البنية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركن **قوله** وفي بعضها اربعة
 اشياء اي بل خمسة اشياء لان الترتيب فيها ركن ايضا في جميع اعمالها
 واما واجبا فاشيئان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات
 الاحرام **قوله** الاحرام الى اخره لو ابدته بالسنية او جمعها معه كان
 اولى واظهر **قوله** وهو الراجح الى اخره هو المعتمد **قوله** كما سبق اي في
 كلامه قريبا **قوله** وواجبات الخ اي وهي التي تجزئ بدم مطلقا اذا
 افانت بخلاف الادكان ويجزئ تركها على العامد العالم المختار والذاكر
 للحرام على ما ياتي ومن الواجبات ايضا التحرف عن محرمات الحرم
قوله ثلاثة اشياء اي بل خمسة على المعتمد الاحرام من الميقات والركن
 والميقات ومن دلفة وطواف الوداع وان لم يهد من اعمال الحج
 فتأمل الصداق بالترتيب احدهما اي واجبات **قوله** الاحرام من
 الميقات ان يكون الاحرام منه **قوله** الصداق بالزمان الخ قال
 شيخنا فيه استعمال من يعنى الابتداء والظرفية معا فراجعه ثم

قالوا واصحاب الزمان في الميقات لا يستقيم لان الميقات لغة حد
 الشيء ولانه لا معنى لوجوب الاحرام في زمانه انتهى واقول
 وعبارة بن حجر في تعريف وترغاهنا من العبادة ومكانها فاطلقاه
 عليه حقيقى العند من يخص بالحد بالوقت فتوسع انتهى ومثله غير خلة
 فيجوز اطلاق الميقات على الزمان والمكان فتأمل **قوله** شوال من غرة
 الشمس اول ليلة منه ولا ينقلب لوسافر الى بلد مطلقه في السفر يرى
 الهلال فيه على الوجه الوجه **قوله** وذو القعدة يفتح القاف انهم
 من كسرهما سمي بذلك لتعودهم عن القتال **قوله** وعشرون
 من ذي الحجة فيصم الاحرام بها فيها وان لم يكن الايتان به فيها بان لم
 يدرك عرفة قبل الفجر فانه يحل بما ياتي قال العلامة الربيع
 وهذا اذا تمكن من ايقاع بعضه في الوقت والا انعقد عمره كان كان
 بمصر مثله واحرم بابل ليلة النحر انتهى ومثله شيخ شيخنا **قوله** جميع
 وقت لالحرامها اي العمرة وقد يمتنع الاحرام بها لارض كلحرم بابل
 او من عليه بيعة افعاله كقبل النحر من منى فتفطر عليه **قوله** نفس
 مكة اي وكونه من المسجد بعد الفصل وصلاة ركعتين فيه او في من
 بيته بعد تلك الصلاة افضل **قوله** فيمقات المتوجه الى اخرو
 المعتمر كالحاج في ذلك **قوله** ذوالحليفة بضم الحاء المعطلة وفتح الاء
 تصغير حلفة بفتح اوية واحد حلفا ميقات معروف وهو سمي
 الان بابا على كرم الله وجهه وسميت بالاولى وجود النيات لسمي
 بذلك فيها وهي الحلفة المعروفة وفي الثاني لزعم العامة ان عليا
 كرم الله وجهه قاتل الجح فيها وهي على ثالثة اميال من المدينة
 الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة فهي بعد المواقيت **قوله** من
 الشام اي بلبقار ما كان في الزمن السابق واقفا الان فيقاتهم في الحنية

المذكورة

المذكورة في بالهمن والقصر ويجوز فيه توكت الهز والمد مع فتح
 الشين ضعيف واولة تابلس واخره العيش وقيل هذه طولا
 من العريش الى القرارة وعرضا من جبل طي من نحو القبلة الى بحر
 الروم وما ساعته من البلدان وهو قد كثر على المشهور وسي يذك
 لانه من سائمة القبلة او ان قوما من بني كنعان شاموا اليه اي
 بنوا شروا او شام ابن نوح فانه بالشين المعجمة باللغة البيرانية
 اولان ارضه ذاتات بيض وحمرة سود **قوله** ومصر وهي المدينة
 المعروفة تذكروا وتوت وحدها طولا من برقة التي في جنوب
 البحر الرومي الى ايلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك
 قريبة من نحو اربعين يوما وعرضها من مدينة اسقان وما
 سافرها من الصعيد الاعلى الى مدينة ارشيد وما اخاذاها
 من مسافة النيل الصعيد في البحر الرومي ومسافة ذلك
 قريبة من نحو ثلاثين وسميت بذلك لتضرها وقيل باسم
 اول من سكنها وهو من مصر ابن بصر ابن سام ابن نوح **قوله**
 ضبط بعضهم ما بين مصر ومكة المشرفة فوجدت مسافة
 مائة واربعون بري **قوله** الحجة وهي اسم قرية كبيرة كانت
 واجمعها النيل اي ازالها وقد ايدت الان بدائع لانها من قبلها بئر
 على نحو ست مراحل من مكة وفي المجموع انها على نحو ثلاث مراحل
 وفي شرح العلامة ابن حجر انها على نحو خمسة مراحل والراجح الاول
 وهي اوسط المواقيت **قوله** تهامة اليمن الى اخره اصل التهمة
 اسم للمكان المنخفض من الارض ويقابلها نجد وفي البحار مثلها
 وهما المراد عننا لاطلاق اليمن اقليم معروف **قوله** يلحم ويقا
 لليلم بالصرف وتركه والملاحم والموسور وهو اسم جبل على جبلين

ويقال له قرن المنازل من مكة **قوله** قرن هو بفتح القاف
 وسكون الراء المهملة اسم جبل على مرحلتين من مكة ويقا
 له قرن المنازل وقرن الثعالب واصابغ الراء في اسم قبيلة من
 مناد ينسب اليها او بين القرني **قوله** في المشرق الشامل للعراق و
 غيره **قوله** ذات عرق بكسر العين وسكون الراء المهملة اسم قرية
 على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيق **تنبيه** **قوله** بلقي من
 مسكنه بين مكة والميقات فيقائه مسكنه وهذه المواقيت الحج و
 العمرة التي هو داخل الحرم واراد الاحرام بالعمرة فيجب عليه الخروج
 الحادي في كل ولو بخطوة وحكته ان الحج فيه الجمع بين الحلال والحرم مرة
 بخلاف العمرة فلذلك وجب الخروج الى ادى الحلال ليحصل الجمع وافضل
 بقاء الحلال الجوانة بكسر الجيم واسكان العين المهملة وتخفيف الراء
 وقد تشددت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التغير وهي مساجد
 عائشة رضي الله تعالى عنها سميت لذلك لان عن يمينه وادى يقال له نام
 وعن يساره وادى يقال له نعيم وهو واد يقال له نعمان ثم الحيرة
 بتخفيف الياء على الالف وهو اسم محل عند ابي العرفة بعين بيت
 بذلك باسم شجرة مراب كانت بيعت الرضوان عندها والاولى على
 اميال ايضا والثالثة على ثلثة اميال ومن لم يجازي في سفره ميقاتا
 كالجاي على سواء كن احرم على مرحلتين من مكة وان حاذي ميقاتين
 احرم من محاذات اقربها اليه فان تساوى في اقرب احرم من محاذ
 بعدهما عن مكة ان امكن **فائدة** ذكر بعضهم ان تحديد المواقيت
 كان في حجة الوداع كما قاله الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه **قوله** ربي
 الجمار الثلاثة اي في ايام التشرية الثلاثة ان لم يفز النفر الاول بان
 يفزع من اشغال سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني او يومين ان يفز

شمس وقيرم

وبقي

وبقي ربي جمر العقبة ينصف ليلة العيد وحده ووقت الفضيلة
 له ما بين ارتفاع الشمس وزوالها وبقي آخر الاختيار الى اخر يومه
 ووقت جواره الى اخر ايام التشرية الثلاثة ويدخل وقت كل يوم زوال
 شمسها واختياره الى اخره وجواره الى اخر ايام التشرية ايضا و
 يجوز ربي ما فات ليلته ونهاره ولا يصح الرمي بعد ايام التشرية
 مطلقا **قوله** يبدأ اي في ايام التشرية الثلاثة كافي يوم العيد وحده اما
 هو فلا يرمى فيه الا جمر العقبة فقط قاله شيخنا واشار بهنا الى ان
 الترتيب بينهما شرط ومتى ربي واحدة منها رمي لم يصح ما بعدها
 فتأمل **قوله** بالكرمي اي التي تاتي مسجدا الخيف **قوله** ثم جمر العقبة
 وهي التي تلي مكة **قوله** ويرمي اي بين لانه الوارد لا برجل ولا بمقلع
 مثلا فان عجز عن اليد وقدر على الرمي بخوف قوس فيها ونم برجل
 بين الاول كما هو ظاهر وقدر على الاخيرين فقط فقل بخيل او يتعين
 نعم لانه اقرب الى اليد والتعظيم للعبادة او الرجل لان الرمي بها
 معهود في الحرب ولان زهرها زيادة تحقير الشيطان المقصود من
 الرمي تحقيره كل محمل ولعل الثالث اقرب ولو قدر على القوس
 بالقدم والرجل فهو كحكمه فيما ذكر ولا يكفي وضع الحصى في الرمي لانه
 لا يستعمل رمية **قوله** كل جمر اي حول العمود المعروف هناك بقدر
 ثلاثة اذرع من جميع جهاته الا جمر العقبة فلها وجه واحد ولا
 يرمى ربي العمود الا اذا وقع في المرمى ولا بد من قصد الرمي واصابته
 بالحجر بقينا **قوله** سبع حصيات اي فلا يكفي دونها ويندب كونها
 قدس حصي الخزف فيكره الحصى الكبار ويندب غسلها ان شك
 في نجاستها ويكره اخذه من المرمى لعدم قبولها فقد ورد ان ما يقبل منها
 يرفع الى السماء وجملة الحصى سبعة حصاة ربي يوم النحر **قوله**

واحدة واحدة اي مرة مرة وبين ان يقول عند كل حصاة عند الرب
 بسم الله الله اكبر صدق الله وصدق عبده واعز عبده وهزم الاحزاب
 وحده لا اله الا الله والافعال الالهية مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
قوله حسب واحدة اي وان ترتبنا في النزول الى المربي **قوله** كفى لك خلاف
 الاول والافضل **قوله** هو جصي اي وهو كبحر الكنان بعد حركته **قوله** في الكنان
 والكنان بفتح الكاف وتشديد الذال المعجمة البحر الرخو انتهى ويكفي في
 به قبل حركته ونحو عقيق **قوله** والثالث اي من واجبات الحج **قوله**
 الحلق والتقصير هذا مرجوع والراجح انه ركن في الحج والعمرة لا تقدم بل
 فقل الماصم الاتفاق على ركنية **قوله** والافضل لرجال الحلق اي ويكن
 ان نذكره اتصال الشعر بالموس **قوله** والمرأة التقصير اي وكذا الحنث في
 ان نذكره كذلك **قوله** وقل الحلق صوابه وقل ازالة الشعر اقل
 التقصير فنام **قوله** او تقصير اي يقطع بعض الشعرات فنام **قوله** الموي
 الخ هو اله من حديد وفي اخره الف ويزدكر ويودنت **قوله** في اقل
 ووزنه فعلى او مفعول من ارسيت تراسه اذا حلقته **قوله** من الحجية
 اي وبقية شهور الوجوه واليد **قوله** قد يستدعي طلب الرب في ايام
 التشريق الثلاثة مبين ليايتها في متى وهو من الواجبات وبما
 ما فيه **قوله** وسنت الحج صوابه وسنت النسك والتسكين فنام **قوله**
 سبع بتقديم السين على الواو **قوله** احدها اي سنتي الحج **قوله** الاقل
 انما سمي افراد الافراد كل نسك منهما باحرام وعمل وهو افضل مما لا
قوله بان يخرج من الحاج **قوله** من صقاته الخ هو بيان لكل فنام **قوله**
 وبفرغ منه اي الحج **قوله** تراهي الحاج **قوله** الى ادنى الحلق اي من اي جهة
 والافضل كونه من الحصل نه او التميم او الحديبية **قوله** ولو عكس
 قدم الاحرام بالعمرة ولما قرع من اعمالها احرم بالحج في أشهره واني

بعلم

بعلمه وهذا يعني متمم كل اشار اليه الشارع بقوله لم يكن مفرد
 الخ ولو قال ولو لم يقدم الحج على العمرة لم يكن مفرد الشمل القران
 هو الاحرام بالحج والعمرة معا وادخال الحج والعمرة معا في اشهر الحج
 قبل النزوع في عملها والتمتع افضل منه وبكيفية عملها عمل الحج وعليه
 دم كالتمتع ان لم يكون من حاضري المسجد الحرام وهم من مبائهم
 دون مرحليين من احرام كما مر فان كان من حاضري فلا دم عليه **قوله** لا
 بحسن العربية والثاني اي من سنتي الحج ايضا **قوله** التلبية ولو بالعجمية
 كن لا يحسن العربية فان ترجم غيا مع القدر علم باحرام عليه كما
 اقتضاه تشبيهه في هذا في الصلاة لكن الوجه هنا الجواز لوضوح
 فرقان ما بين الصلاة وغيرها ولاها ما كان عند الاحرام وان يسمى فيها
 ما احرم به **قوله** لا يس عند الرب بل يكبر معه ولا في طواف وتخي
 ونحوها مما يفهم انكار خاصة وتكره في المواضع النجسة وبالضم النجس
 فبرهاننا اذكار **قوله** وبين الاكثر منها اي التلبية **قوله** ويرفع الركب
 يرويه بها اي التلبية ان لم يركب غير واحد يجهد نفسه وكذلك المرأة
 والحنث بغير حضرة الجانب اما بحضرتهم فيمتنع عليها ما رفع صوتها
 بها ليعلم ان النفس بما **قوله** ولقطرها اي التلبية **قوله** ليتك قال
 الاسوي في مشقة من لب بالمكان ليا والب اليها اذا اقام به
 لقان ومناها انا مقيم على طاعتك اقامه بعد اقامه ولقطها
 شني وسقطت نودها لاجل الاضافة والمعنى على التكرار واصلا الي
 ليس لك اي احب اجابتي لنا حيث وعوتنا بالحج على حد قوله تعالى
 ثم ارجع البصر تزدري في ان الفرض منه التكرار خصوص المربي ثم
 حذف الما مل وهو الب وجوبا وقيم المصدر مقامه ثم اضيف
 الى الضمير بعد حذف الجار والنون فصا ربك انتهى وليس كذا

رأى ما يبعثه أو يكبره التلبية لكن بلفظ اللهم لا عيش الا عيش
 الآخرة أي ان الحياة الهيمنة الدائمة هي حيات الدار الآخرة **قوله**
 اللهم أصله يا الله خذت بالندواتي باليتم المشددة عوضا عنها
قوله ان احد بكسر الهمزة على الاستيناف وبعثتها على التعليل والكسر
 اجود عند الجمهور لان من كسر جعل معناه ان احد لك على كل
 حال ومن فتح جعل معناه لبيك لهذا سبب **قوله** والنعمة لك
 قال ابن لانه يري المشهور فيه النصب ويكون الرفع على الابتداء
 او يكون الخبر محذوف والتفسير ان الحمد والنعمة مستقرة لك **قوله**
 والملك الخ قال الحافظ هو بالنصب على المشهور ويكون
 الرفع وتقديره والملك كذلك انتهى فان قلت لم يرد
 الحمد والنعمة واقر بالملك قلت لان الحمد متعلق بالنعمة وهذا
 يقال الحمد لله على نعمه تجمع بينهما كما انه قال لا احب الا لك
 والنعمة الا لك والملك فهو بمعنى يستقل بنفسه ذكر التحقير ان
 النعمة كلها لله تعالى لانه صاحبها **قوله** يعني وقفه يسبق بعد قوله
 والملك لئلا يوصل بالتعريف بعد غيرهم **قوله** لا شريك لك الا بوسن
 ان لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقطع عنها شيئا واستحب في الامر
 زيادة لبيك اله الحق بعد لا شريك لك لانها صحيحة عنه صلى الله
 عليه وسلم كذلك **قوله** وان افرغ من التلبية اي بعد كل ثلاث مرة
 منها **قوله** صلى الله عليه وسلم اي ثلاث مرات ايضا باي صيغة
 كانت لكن الا براهمية افضل ويسن ان يكون صوته بها وبما بعد
 اخفض من صوته التلبية **قوله** وشال الله تعالى اي سببا بان يقول اللهم
 اني اسئلك رضاك والجنة واعوذ بك من سخطك والنار وسلك
 يدعوا بما شاء وينادوننا قال الزعفراني فيقول اللهم اجعلني

من الذين استجابوا لك ولرسولك وامنوا بك ووثقوا بوعده
 ووثقوا فوا بعهده واتبعوا امر الله اجعلني من ذلك الذين
 رضيت وارضيت اللهم بيري امري اذ انانوت وقيل مني يا كريم **قوله**
 والثالث اي من سنن الحج **قوله** طواف القدوم ويقال له طواف القادم و
 طواف الورد وطواف الوارد وطواف التبعة **قوله** ويختص كجاء اي قوله
قوله قبل الوقوف بعرفة اي وكذا بعده وقبل نصف الليل اي ليلة
 العيد **قوله** اجزأ من طواف القدوم اي ولا يوجد مستقلا فهو
 مضمحل معه فامل **قوله** والرابع اي من سنن الحج ايضا **قوله** المبيت
 بمزدلفة اي على الارض الذي اقتضاه كلام الرازي **قوله** واجبة في كل
 المبيت فيجوز تركه بدم والواجب فيه وجوده فيها كخطه من نصف
 الليل الثاني من ليلة العيد وتسمى ليلة الجمع ويندب اخذ سبع حبات
 منها الري جرة العقبة الاسبقون على التراجع **قوله** والخامس اي من
 سنن الحج ايضا **قوله** ركعتان الطواف اي وهما تحية المسجد وكفى
 غزما فريض ونفل غيرهما ويقرا فيهما بسورة الكافرون والآخر
 قاله غنينا وفيما ذكره فغير ما بحث به دقيق يدركه كل ذي فهم
 انتهى أقول ووجهه ان يقال كيف يتصور تأخيرها مع قولهم
 يحصلون باي صلوات كانت في اي زمان كان وكذلك قال
 العلامة ابن حجر وعلى الاوسط يسقط بغيرهما ثم ان نويت اثنتي عشرة
 والاسقط الطلب فقط نظير ما مر في تحية المسجد وخوها واستشكل
 هذا بقولهم لا يسقط طلبها ما دام حيا واجيب بان محله ان انفاهما
 عند فعل غيرهما وبانهم صرحوا ان الاحتياط ان يصلها بعد فعل
 الفريضة فتامل **قوله** بعد الفراغ منه اي من الطواف **قوله** ويسر
 بالقراءة فيها اي الركعتين **قوله** خلف المقام الخ والافضل ان يصلها

خلف المقام ففي الكعبة والافتحت المزاب والافقية الحجر والا
فاحطهم والافوجه الكعبة والافوجه الفيلين والافقية المسجد والا
قد اخرجك والافزله عليه الصلاة والسلام والا فلذلك الخيزران
والافقية مكة والافكر **مقوله** ففي اي موضع شاء اي متى شاء **قوله**
من الحرم وغيره اي ولا يفوتان الاموتة وبين ان يدعوا بعد هذا
بدعاء ادم عليه الصلاة والسلام وهو اللهم انك تعلم شئ وعلمني
فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي
فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت اللهم اني اسئلك انما
يباشر قلبي ويمينا صادقا حتى اعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت الله له
واذني بقصائلك وقدرتك **قوله** سئلتك ايضا **قوله** البيت في
اي بكر الميم مقصور منون مصروف ويجوز ترك حرفه سميت
تلك لما يعني فيها من الدم اي يراق ولا بد من معظم الليل من ايام
الثلاث او الليلتين بناء على ما اعمد الشارع من ان المراد به
بالبيت الواجب وبعضهم حمل البيت هنا على بيت ليلة عرفة
لانه لا سراحة للناسك ولا نبيت ليل التشرقي المذكور واجب
على الراجح **قالت** يتخنا وفيه بعد خصوصاً مع سكوتة عنه
في عدد الواجبات فيما مر انتهى **اقول** بل الاولى حملة على
بيت ليلة عرفة لانها سنة مؤكدة تركت الان ولما حمل الخطيب كلامه
على ذلك وهو المناسب للسنة وتامل واما البيت بمعنى ليالي الربا
فهو واجب معلوم من محله وان لم ينسب عليه المصنف **قوله**
السابع اي من سنن الحج **قوله** طواف الوداع الخ في عهد من السنن
لان بعد لاهنه **قوله** لكن الاظهر الخ هو المعتمد واقل وجوبه لمن حج من
مكة الا مسافة القصر الى وطنه والاصل فيها ما رواه البخاري انه صلى

الله عليه وسلم لما فرغ من اعمال الحج طواف الوداع واعلم ان كل وجب
ما ذكره من يد بثلوث دنيات فاكثر ويترك بيت الياضي
قوله تقدر الرغبات واصحاب الرحاية السقاية في ترك
بيت للمرحا ما هو فلا بد منه ويشترط ان لا تمكث الرعاة الى
الغروب بخلاف اهل السقاية لان عذر الرعاة بالنهار بخلاف
اهل السقاية **تليق** يس الحاج وغيره دخول البيت حيث لا ينافيه
ومزب ماء زمزم والتضلع منها ما دام مقبلاً بمكة وزيارة قبره
صلى الله عليه وسلم لانها من اعظم القربات وبين من قصد زيارته
ان يكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فاذا دخل المسجد قصد
الروضة وهي عابدين قبره ومنبره في محاذات طول المنبر على ما عليه الاكثر
وصلى فيها ركعتين تحية المسجد وكونها بجانب المنبر والى شقه يقف بعد
من رجه من الروضة مستدبراً القبلة مستقبل راس القبر الشريف قبالة
الكوكب الدري بعيداً عنه نحو اربعة اذرع على الرخامة البيضاء المعلق
عليها القنديل فارح القلب من عذيق الدنيا وما دامتوا ضغائن
سلام عليه صلى الله عليه وسلم بلا ذرف صوت قايلاً الصلاة والسلام
عليك يا رسول الله الصلاة والسلام عليك يا هيبك الله يا بني الله
اشهد انك رسول الله حقاً بلغت الرسالة واديت الامانة و
فشت الامة وكشفت الغمة وجلوت الظلمة ونطقت بالحكمة وحيا
في سبيل الله حق جهاده جزا الله عنا افضل ما جوزي بني عن الله
وعلى لك واصحابك وازواجك واهل بيتك اجمعين ثم
تقرأ آخر صوبف يمينة فيقول السلام عليك يا ابا بكر خزان الله
عن امه محمد صلى الله عليه وسلم حين انقضى ايضاً قد فرغ من كل ما
على مرضي الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع الى موقفه الاول

.قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويشفع
 به الى ربه واذا اراد السفر ودع المسجد بركعتين واتى القبر الشريف
 .واعاد نحو الزيارة السابقة والسلام وغيره **قوله** ويجرد الرجل
 .الذكر ولو غير مميز يجرد وليه له بخلاف المرأة فانها لا يجردان
 .لكن يجرد عليهما لبس القفازين وهما ما يملكان لليد خاصة ويختص
 بقطن يقيهما من البرد ويزار على الشا عدين **قوله** حتما اي عقب
 نور على المقعد وقيل استجابا قات ينحنا ويندب معه وقيل
 وكلام المصنف ظاهر في هذا الثاني بدليل قوله عند الاحرام فتأمل
 عن الخيط هو بفتح الميم وبالحاء المعجمة او بضم الميم وبالحاء المهملة
 اولى واعلم ان قاعدة جواز الرد او الزار المرفوع ومنها المنسوج والخيط
 المحيطة ولو لمضون من اعطاء البدن كما ياتي **قوله** ويلبس اي وجوب
 حيث الذات وتندب من حيث الوصفة فتأمل **قوله** اذا اراد الا
 والجزء ما ستر العورة **قوله** وردا وهو بالمد ما يرتدي به مذكر قال
 بن الابناري فلا يجوز تأنيثه **قوله** والا فتظن في اي ويكره المنسوج
 المنسوج كله او بعضه ولو قبل الشئ على الاوجه **فصل** في
 محرمات الاحرام والقنوات المباح وباعتبار الخدمة كونه بعماد عالما
 زكرا لما هو فيه مكلفا مختارا والا فلا حرمة ولا فدية ولا مائة ان لم
 كالزلة الشعر ونحوه ولا فدية على غير مكلف مطلقا **قوله** محرمات
 الاحرام اي ما شانه التحريم على من احرم **قوله** على المحرم اي ذكر كان
 انثى او خنثى خصوصا او عموما **قوله** لبس الخيط اي على الذكر يقينا على
 الهيئة المعتادة فيه وحينئذ فكان الصواب ذكره بخلاف الارثاق
 بالقميص والقباء والستر اويل والا يزار **قوله** وخف اي وزيد وز
 موزة فتأمل وبقاب يستر سيره اعلا قدميه لا غوما **قوله** كذا

اي

اي وزدية **قوله** في جميع بدنه الي هو متعلق بلبس اي في كل جزء
 منه كخريطة للحجته وقفا زليده وخرج بالرجل المرأة فلها كبس جميع
 ذلك القفازين كاسياني وليس من عا شتر نحو خرقه على يديها **قوله**
 الرأس سوا شعره وبشرته **قوله** او بعضها الي فيه تأنيث الرأس وهو
 خادف اللغة والصواب وبعضه لان قاعدة اهل اللغة ان ما انفرد
 من الاعلى يذكروا تفويديون **فصل** لا يجرد ستر شعره عن
 حد الرأس **قوله** من الرجل اي الذكر يقينا ونخل الصبي وخرج الانثى
قوله بما بعد سائر اي عرقا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج
 ومهلل الشج **قوله** كوضع يده على بعض راسه اي ماله يقصد
 بها السرة فوجب الفدية ان قصده عند العلامة ابن حجر وغيره
 بمرور فدية وكذا حمل نحو قفة عليها لم تغمرها او غابها ماله
 يقصد بها السرة ايضا فان قصد حرمة ووجبت الفدية لان نحو الفدية
 يقصد بها السرة استر عرفا بخلاف كواليد **قوله** يحمل الى اخره هو
 بفتح الميم الاولى وكسر الثانية كاياني ومثله المعروف عند العامة
 بالاشقوق **قوله** من المرأة اي الانثى يقينا والامة كاحرة على المعتمد
قوله بما بعد سائر اي عرقا **قوله** ان تستر من وجهها اي لان
 راسها عورة فالمحافظة على ستره بكماله لكونه عورة اولى من
 المحافظة على كشف مالك القدر من الوجه **قوله** متحافيا عنه اي
 بحيث لا يقع على البشرة فان وقع عليها بغير اختيارها ورفعت
 حالها فدية عليها والا وجبت الفدية **قوله** يوم بالستر اي
 ستر راسه **قوله** ويلبس الخيط اي يلبس له لبسه **قوله** فالذي عليه
 الجهور الخ هو المعتمد **قوله** وان ستر مما وجبت اي الفدية مع حرمة
 لغيره وان كان الواجب عليه كشف وجهه كالمرأة **قوله** كذا

المصنف الخ هذا ما افهمه الشارع من ان المراد به التسريح من
 غيره ولو من نحو شمع وليس كذلك وانما المراد به دهن شعر
 الرأس والوجه ولو من امرأة او امرء بلغ او ان طلوع خبثه او مجلوقا لا
 اقترع واصلم ولا بقية شعور المبدت او بشرته **قوله** لكن الذي في شرع
 المذهب الخ هو المقتد **قوله** وكذا حلت الشعر الخ ومثله حلت نحويد
 او رجل على قتب او بردعه **قوله** اي الشعر اي من سائر جسده ولو
 من نحو عانة او بطن **قوله** واحرقه اي وبقية **قوله** والمراد ان الله اي
 الشعر ولو شعرة واحدة او بعضها من سائر بدنه ذكر ان كان وانثى او خنثى
 ولو من انف واذنا وعين وحا حيطان **قوله** ولو ناسيا اي او جاهدا من
 حيث لزوم الفدية ان احرمه والفدية في جميع المحرمات متعلق بالعلمية لا
 مطلقا وفي غيره مما فيه انذار كمر **قوله** تقليم الاطراف وفي بعض النسخ
 الاطراف ولو بعض ظفر من ذكر وانثى وخنثى **قوله** لو كشط جلد
 من راسه مثله وعليها شعر لم يحرم من حيث الاحرام ولا فدية عليه
 في ذلك الشعر لانه تابع وكذا لو قطع اصبعًا بظفر مثله **قوله** فله ان يترك
 اي ولا فدية عليه **قوله** بما يقصد منه راحة الطيب خرج به ما يقصد
 ولوللداوي وان كان له نجيب كالنقاع والمصطكي والنبيل وسائر
 الابازير الطبية فانه لا يحرم ولا يجب فيه فدية لان المقصود منه الاكل
قوله نحو مسك الخ هو فارسي معرب واصله مشك بضم الميم وبالفتح
 المعجمة ففرب بكسر الميم واهمال شينه كذا قرره شيخنا البابلي فانقره
قوله وكافور اي وزعفران ان كان بطلب المصنع والنداوي وورس هو
 اسهر طيب وعود ومن بن وورد ونمام ومنشور وورنقل ورنجس وغانة
 وبنفسج وياسمين **قوله** بيان بلصقه اي او نجو حبيبه او محل خوارق مسك
 مفتوحة **قوله** على الوجه المعتاد خرج حملة في نحو كيس لبيعه مثله **قوله**

ظاهر

ظاهر اي كاحتوايه على نحو مطية او مشية عليها **قوله** كاكله الطيب اي ولو مع
 غيره وان كان لغير غالب **قوله** لو استهلك الطيب في الخاطلة بان
 يريق له طعمه والون ولا يبع كان استعماله واداءه يحرم عليه كله ولا استعما
 وبافدية عليه **قوله** ما لو اقلت الرج عليه طيبا اي وانما القدرة عليه
 حالا وكذا في الاكراه **قوله** قتل الصيد ليس قيدا **قوله** البري اي ولو استأنس
 او كان يعيش في البحر ايضا وخرج به البحر وهو ما لا يعيش الا في البحر وان
 كان البحر في الحرم على المقتد **قوله** المأكول اي الوحشي ايضا ولو في
 احد اصلبه وخرج بالمأكول غيره وبالوحشي الانسي كالنعم والدجاج و
 ان توحش **قوله** او ما اصلبه مأكول اي يتولد بين حمار ووحشي
 وحمار له في خلاف المتولد بين وحشي غير مأكول وانسي ما يكون
 كالمتولد بين ذيب وشاة فانه لا يحرم التعرض لاعتنا بالمأكول الحيواني
 في الصورتين **قوله** ويحرم ايضا صيده اي ولو بالاعانة عليه كرفع
 الصيد لصايد او بد لانه على موضعه **قوله** وضع اليد عليه اي ولو بشر
 او بهيمة او اجارة او اعانة بل يجب على مالكه ان يسله اذا احرم وهو
 في ملكه لزوال ملكه عنه بالاحرام ولا يعود له بعد فراغ الحج ومن اخذ
 بعد ان سلك ملكه والتعرض لجن به اي كيد ورجله **قوله** وشعره
 وريشه اي ووبره وبيضه وفرجه **قوله** ما حرم التعرض له
 من الحرم مطلقا يحرم التعرض له من الحلال ايضا في الحرم واجتماع
قوله عقد النكاح اي ايجابا او قبولا ومثل العقد اذا كان فيه **قوله**
 لا يمنع على نايب الامام والقاضي باحرامها وخرج به الرجعة فانها
 لا تحرم عليه على الصحيح لانها استواءة نكاح وكذا الشهادة على
 العقل العقد وزفاف المحرقة للحال وعكسه وسوا في جميع ذلك الحج
 الصحيح والفاسد **قوله** ان يعتقد النكاح اي فلا يصح **قوله** في قبل او يد

متصل او منفصل ادبي او غيره بخاتل او بغير خاتل **قوله** فزوم
او مملوكة ويجوز على الحلال **قوله** من الزوجين تمكن المحرم من
الوطي لانه اعانة على معصيته او اجنيته اي ومنها البهيمة او غيرها
قوله المباشرة اي وان لم ينزل قال في شرح البهجة ومقدسات التوطي
بشهوة كذلك فتحرم ولو بجبال وكذا يحرم الاستمتاع باليد الا المباشرة باذن
شهوة فلا يحرم من حيث الاخرام قال العلامة ابن قاسم وكذا المباشرة
بشهوة الاستمتاع بها كالنظر والضم لكن لا دمر عليه وان ازال
قوله وفي جميع ذلك باشارة المذكر بمعنى المذكور وفي بعض النسخ تلك
باشارة المؤنثة وهي اولى كما يدل عليه تبيين الشارح **قوله** وسياتي بيانها
اي في الفصل الثاني **قوله** والجماع المذكور الاخر هو مستندك مع ما فيه
من تهافة العبارة فتأمل **قوله** صحة وفساد اي في التبعية في الصحة
كان وقف الغارن بعرفة ثم رعى يوم النحر ثم طاف للاقاضة ثم سعى
ثم وطئ فيصير حجه لوقوع وطئه بعد التحلل الاول وكذا العروة تبعاً
لو انقذت فسدت كوطئه قبل الحلق الذي هو من اركانها والتبعية
في الفساد كان طواف القدوم ثم سعى ثم صلق ثم وطئ قبل
التحلل الاول فيفسد حجه بالوطي وكذا العروة تبعاً ولو انقذت لم يفسد
لوقوع الوطي بعد تمامها قال **قوله** بن النقيب وهذا يدل على طواف
العرقة ينبغي في طواف القدوم لا في الاقاضة وفيه نظر والاولى عكسه
وهو اقتضاه كذا مر في غير هذا المحل وبه جزم البلقيني وكذا مر في
انما يدل على وقوع الوطي بعد اتمامها ولو انقذت وهو صحيح على
انما مر طوافها في القدوم فتأمل **قوله** قبل التحلل الاول وهو محتمل
يفعل اثنين من ثلاثة وهي رعي جمرة العقبة يوم النحر والطواف
المستوع بالسعي ان لم يكن سبق قبل ازالة الشعر وسعي الاولة

محتمل

يحصل به ما عدا ما يتعلق بالنساء ويفعل الثالث يحل الجميع بالاجماع
ويحل وقت الثلاثة بنصف ليلة العيد بهذا الوقوف ويجزى وقت الرعي
بمزد واجام الشربق الثلاثة كما مر لآخر لو قرأها كما سعى **قوله** الا عقد النكاح
اي ان هو مستثنى من العدة وبما كان فيه ايها المصنف بقوله
فانه لا ينعقد اليه **قوله** ولا يفسد اي الاحرام بالجماع والعمر والضرع عابد
فيه الا النسك فتأمل **قوله** الا الوطي اي الجماع من غير عامد عام بالتحريم
فما راو لو نزل بشرطه السابق **قوله** ولا يخرج المحرم منه اي النسك
كما اشار اليه الشارح ومنه ما لو حرم مجامعا لكن صح في زوايد الروضة انه
لا ينعقد وهو المعتمد وعليه فلنا صورة ينعقد فيها الا فيما لو اجماع بالعمد
ثم انفسد بها بالجماع ثم ادخل عليها الجماع على الاصح في الروضة في باب الاحرام
ففسد صورته قال **قوله** في الجواهر ولا اعلم له صورة اخرى وخرج
فاسدة باطلة كان ارتد فيه فلا يجب عليه المضى فيه **قوله** يجب على المفسد
التصاء فوراً **قوله** ولو صبتا وتبادى به ما كان تبادي به لولم يفسد
فيقع حجه من الصبي نفاد ولو بعد البلوغ لكن يقدم حجة الاسلام
فانه قدمه على الفاسدة وقع عن حجة الاسلام وتبقى الفاسدة عليه
وبزومه الاحرام من مثل مسافة الاحرام في الاول **قوله** اي والجماع اليه
فشر به المتأخر الموصول لقوله الوقوف الاخره صوابه بطلوع فجر
يوم النحر قبل حضور عرفات **قوله** بعرفة قبل ابد منه **قوله** تحلل اليه فلو
استدامه حتى حج به من قابل لم يجز له تجديد الوقوف فانه يجوز له
ان يصايا الاحرام والطواف والسعي لبقا وقرئ مع تبعية ما الوقوف
فانه الركن الاعظم **قوله** بعمل عرق اي فبات بما يغني عليه من اركانها ومنه
ازالة الشعر وان لم يدكره المصنف ولا يجزى به عن عمر الاسلام وشار
الشارح لقوله حتما الى فورتيه لان مصابرة الاحرام كما تقدم **قوله**

ان لم يكن سمي فان كان قد سمي لم يجز اعادة على المعتمد **قوله** فورا
اي وان فاتته بعد **قوله** لزمه سلوكها فان سلكها وفاته لم يجز
بغيره مرة فلا اعادة عليه لانه بدل ما في نفسه وسعه **قوله** وان علم
الفوات ولا قضاء عليه بفواته فيه والمراد بالقضاء الاعادة فلا اعادة
اي وان سمي بذلك لتضيعة بالفوات فتأمل **قوله** في الاصح الخ هو
المعتمد **قوله** وعليه اي من فاته الوقوف وتحلل بعمل مرة **قوله** الهدي
اي دم الجبران وسمي هديا كما قاله الرافعي وغيره وهو سكن الدال
وتخفيف الهاء وبكسر الدال وتشديد الباء **قوله** ومن ترك ركنا من
الركنان لم يجز الوقوف او من اركان العمرة اي لم يأت به ولو فاته
كلما يضي قبل طواف الفاضلة او سهوا وجهه **قوله** لم يجز بفتح الباء
التجنية وكسر الحاء المصحلة اي لم يخرج **قوله** من احرامه اي من حجه او
عمرة **قوله** حتي ياتي به الى الركن المزول وان طال الزمن ولو
يسن لان الطواف والسعي والحلق لوقتهما واما ترك الوقوف فقد
عرف حكمه من كلامه سابقا **قوله** ومن ترك واجبا اي او فعل محرما
حتى فات وقت تداركه كما ياتي **قوله** لزمه الدم اي ولا يتوقف على
الايتان لانه يفوت وقته **قوله** وسياقي بيان الدم اي قربا في الفصل
الا ياتي **قوله** لم يلزمه تركها شيئا في ترك اي من فساد اجبان وعلى
لا يتوقف تحلله عليها بالاول وقد يندب طلب شي تركها كما ترقى الجمع
بين الليل والنهار في الوقوف فانه يندب له اراقة دم وعيد ذلك
مما يعلم من محله **قوله** وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب
والسنة اي بانه ان ترك ركنا لم يحل من احرامه حتي ياتي به وان
ترك واجبا لزمه الدم وان ترك سنة لم يلزمه بالتركها شيئا
فصل في بيان احكام الدنيا الواجبة في الحج وكيفيتها وما يقرب

مقار

مقارها **قوله** في الاحرام اي المطلوبة بسببه **قوله** خمسة اشياء اي
بالاختصار وبالبسط تسعة فافراد ما عثرون واحكامها من
حيث هي اربعة ترتيب وتخير فقد برز تعديل وقد نظرها ابن المغيرة
فقال **قوله** اربعة دما جمع مختص **قوله** فالاول المرتب المقدر
قوله تمنع فوت وج فربا **قوله** وترت ربي والمبيت يعني
وتركة الميقات والمزولة او لم يودع وكشي خلفه
قوله ناذره بصوم ان دما فقد **قوله** ثلاثة فيه وسبعا في البدن
قوله وان اتى ترتيب وتعديل **قوله** في محصر ووطي **قوله** ان شئت
قوله ان لم يجد قومه ثم اشترى **قوله** به طعاما طعمة للفقراء
قوله ثم لم يجد ذلك صوتا **قوله** اعني به عن كل يومين يوما
قوله والثبات التخيير والتعديل **قوله** في صيد واشجار يلد كلف
قوله ان شئت فاذبح او تمل **قوله** مثل ما عديت في قيمة ما بقا
قوله وخبرن وقد مررت في الربيع **قوله** ان شئت فاذبح او تمل
قوله للشخص ان يمد يده **قوله** بجنت ما اجتنته احتثا
قوله او بين تخليتي ذكركم **قوله** هدي دما الحج بالتمام
قوله واحمد الله وصلي ربنا **قوله** على خيار خلقه نبينا
قوله وسياقي تفصيل ذلك كله **قوله** احدها الدم الواجب بترك
نسك اي عبادة كما اشار اليه الشارع وهذا الدم فيه ثلاثة انواع
تمنع وفوات وترك واجب وافراده ثمانية المنع والفوات والقران
وترك الاحرام من الميقات والمبيت بمنزلة وبمنى والرجي وطواف
الوراء وزاد بعضهم ناسعا وهو ترك المني لمن قدر **قوله** على
الزنيب اي والتخير يعني ان الشارع قد مر ما يعدل عن الشاة الشاة

مما لا يزيد ولا ينقص **قوله** فان لم يجد لها حسا او شرعا كما اشار
اليه الشارح ايضا ومنه احتياجه الى ثمنها او غيبته ماله او مرضه
قوله وفيها عشرة ايام الاخيرة فلو لم يتمكن منه حتى مات فقولا
احدهما انه يصوم عنه وليه كصوم رمضان وثانيها انه يصوم
عنه من تركته لكل يوم من طعامه فان كان قد تقصم تمكن من الفترة
ففترة امداد والا فبالقسط **قوله** سن قبل يوم عرفه لانه
يسن للحاج فطره كما تقدم في الصوم والمعنى انه يجب على غير المتعم
صومها قبل يوم العيد وسن كون صومها قبل يوم عرفه وان
يصومها فيه ما ياتي واما المتعم فليس لانه يحرم باج قبل يوم عرفه
بمن يسكنها ولا يجوز صومها قبل الاحرام به لانه ثاني بسببها غلة
ذبح الشاة المتقد من يجوز بعد التحلل من العمق وقبل الاحرام باج
لاهما سببان قبل يوم العيد فان لم يصم عصى وجب عليه قضاء
نورا بعد ايام التشريق ولو سافر **قوله** لا يصوم رماذ كفي
طواف الوداع فتأمل **قوله** ونافرها وتسمى يوم الزوية لرويه فيها
الماء وقيل لان ابراهيم واسماعيل خرجا عثيان فيه على اقداسهما ليليا
محرمين مع كل واحد منهما اداة يحملها وعصاه يتكأ فيها فتسمى
اليوم يوم الزوية ويستحب ايضا يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكة
الى منى **قوله** ووطئه عطف تفسير **قوله** ولا يجوز صومها اي السبعة ايام
قوله فان اراد الاقامة بمعنى الاستيطان **قوله** صامها اي السبعة ايام **قوله**
قوله كافي الحرج هو المعتمد **قوله** وترتيب وتقدير كما مر **قوله** موافق للرواية
الاخيرة هو المعتمد **قوله** لكن الذي في المنهاج الى اخره مرجوع **قوله**
الثاني اي من النفا الواجبة في الاحرام وانواعه ثلاثة استماع
غير مفسد ومقدماته وافراة ثمانية الحلق وتعليم الاطراف والنس

والدعي

والدعي والطيب والجماع ثانيا بعد الجماع المفسد والجماع بين التخليل
المباشرة **قوله** لوجامع بعد المباشرة دخلت قد يشها في بدنة
الجماع **قوله** الحلق الى امراد به ازالة الشعر مطلقا وعطف الرقة
عليه من عطف الخاص على العام بدليل حتمية المذكور فتأمل **قوله** و
الثلاث شعرات اي كلها اي او بعض كل منها ومحل لزوم الدم في ذلك
ان اتخذ الزمان والمكان عرفا والاف في كل شعرة مد وفي الشعرات مدات
وكذا يقال في الظفار **قوله** لافية في ازالة شئ من ذلك من
مجنون او معني عليه او صبي غير مميز او نابيه ولا في ازالة شعر يبتلى العين
او عظمي بصر من شعر حاجبه او راسه ولا في ظفر انكسر ويأذي به
كما مر **قوله** قال **قوله** العلامة بن قاسم لو زال شعرة واحدة
في ثلاث رجفات كان اختلف الزمان والمكان واجب ثلاثة اقل و
اخذت واحد **قوله** على التخيير والتقدير **قوله** اما بشاة او ما يقو
بمقامها من سبع بقرة او سبع بنية **قوله** او صوم ثلاثة ايام اي حيث
شاء ولو متفرقة **قوله** اصع هو بضم الهاء المفتوحة وضم الصاد
المقابلة جمع صاع قال العلامة ابن حجر واغترض هذا الجمع بانه
ليس في الصالح والافى القاموس وانما الذي فيهما اصوع واصبوع بالهمز
واجب بان اصع مقلوب اصبيوع بالهمز فصار اصع بهمز ي ضم
قلت الثانية القاموس به افعل **قوله** ليس في الكفارات ما يزداد
المسكين فيها على من سوي هذه **قوله** او فقر الى هو مستدرك او دفع
توهم ان كراهة من الفقر والمسكين اذا اطلق شمل الاخر فتأمل **قوله**
لكل منهم اي الفقير او المسكين **قوله** نصف صاع اي وهو قد بالكيل
كانت ولا يجوز نقص مسكين عنه ولا مسكين لهم **قوله** والثالث
الدم الواجب بالاحصار وهو لغة المنع من جميع الطرف عن تمام

الحج ولو فاسدا ومثله العمرة والقران وشرعا المنع من اعمال الشك كذا او
بعضا وسكت المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتبديل كدم الفسار
التي بمعنى ان الشارع امر فيه بالتفويض والعدول الى اخره في غير حجب
القصة عند العجز عنه **قوله** فيتحل اي جواز لا وجوبا على ما ياتي **قوله**
بان يقصد الى اخره هو معنى بنية التحلل وتكون مقارنة للذبح والخلق
المتحلل بهما **قوله** شاة او ما يقوم مقامها من بدنة او بقرة او سبع
احدها كما من **قوله** حيث احصر اي ولا يكفي الذبح في غيره ولا نقل لحم الشاة
ليزله الا لكرم ان يشر لكذا يتحل حتى يعلم بخوجه فان عجز عن الشاة
اخرج بغيرها صاعا وتصدق به على فقرا اهل المحل دون غيره
وهل يجوز نقله الى فقرا اكرم لافيه نظر وقياس ما تقدم من جواز
نقل الشاة اليه ان تكون الطعام كذلك فراجعه فان عجز عنه
صام حيث شاء عن كل مديومما وحيث انتقل الى الصوم فلا يبرأ
تحلله على فراغه ولا يتقيد بعجل الاحصار والاولى للمحصر الصبر على
التحلل الى ثلاثة ايام وجوبا او ما دام يرجوا زوال الحصر **قوله** ان
ان رجى اذراكه بل يجب ان يتعين ذلك واسباب احصر ستة احب
المنع عن الوصول مكة سواء منع من الرجوع ايضا ام لا والتاثير
ظلمما كان حبس يدين وهو معسر وله وكيل واقضى به فانه يجوز له
ان يتحلل كما في المحصر العام والثالث الرفق لمن اخرق بغير اذن سبلا
حراما لانه يعطل عليه منافعتها التي يستحقها عليه **والرابع** الاصل
لولا اخرق بغير اذن اصله ولو كبر وجهه اذن لها زوجها ان لم
يسافر معها ويسن للولدا استئذان اصلية اذا كانا مسلمين والخامس
الزوجية فلز زوجها منعه عنه **وتحجب** عليها التحلل بامر له
وطرفها وان لم يتحلل ولا اشتر والسادس الدين فلصاحب الدين

مع

مع غريمه المؤثر السفلي وفيه حقه فان كان الدين يحل في غيبته
استحب له ان يوكل من يقضيه عنه عند حلوله ولا قضاء على
المحصر المقطوع لعدم ورود ضمان كان نسكه فرضا مستفرا كجثة
الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سنق الامكان او كان قضا او نذر
بقي في ذمته او غير مستفرا كجثة الاسلام في السنة الاولى من سنق
الامكان اعزبت الاستطاعة بعد زوال الاحصار **قوله** ويجلوي لاسه
الحل لم يكن برأسه فيتحلل بالينة فقط **قوله** والرابع الدم الواجب بقتل
الصيد المتقدم بشرطه ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كياتي **قوله** على
التخييري والتبديل **قوله** مما له مثل اي ولو يقول عدلين فقيهن
وان خالفهما غيرهما كياتي في الروضة واصلها فان حكم عدلان
بثل وعدلان باخر تجز بينهما على الاصح وفيه نقل مما لا مثل له
من هذا القسم حكمه حكم ماله مثل وذلك كالحمار ونحوه كما في الحامة
شاة من الضان او المعز حكم الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهذا
انما ياتي في بعض انواع الحمار اذ لا ياتي في الفواخت وغيرها **قوله**
اي بدع المثل من النعم الى اخره والذبح والتصدق وكونه على مسايك
الحرم وفقرانه واجبات **قوله** يجب في قتل النعامة بدنه اي ولا يغني
عنها بفسرة والبدنة الواحدة من الابل كاتقدم ولم يقل تجزي
في الاضحية لقول من قاضي عجولون ان دما الحج يقبل فيها الاجزا
الصيد وارتضاء شيخ شيخنا ولو كان شيئا من الصيد مملوكا لزمه
مع جزائه قيمة هو مال له وقد القراب الوردي بذلك فقال
عندي سؤال حسن مستطرف فرع على اصلين قد تفرعا قابض شي
يرضى فالكه وبعض القيمة والمثل معا **قوله** وفي الغزال عز قال
شيخنا لا يخفى ان القول اسم لما لم يبلغ سنه ظلي والا فهو ظلي فالمراد

فالمراد بالغز حقيقته في الثاني والعناق والاول انتهى ويخرج عن
الذكر ذكر او عن الانثى انثى وله اخراج سليم عن معيب صحيح عن
مريض وهو افضل **قوله** مذكورة في المطولات اي ففي الاربع عتق
وفي البر بوع والعز رجفت وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة
وفي الصيد الحامل حامل مثل من النعم **قوله** بقيمة مكة اي بتقوم مكة
عدي من اهل ملكه حررها يوم الارادة الاخراج **قوله** واشترى
بقيته اي بقدرها ويجوز ان يخرج مما عنده من الطعام المجزي في
الفطرة فلا يتبعى الشرا فلو قال المصنف واخراج بدل واشترى
به لكان اولى على المساكين الحر وفقرائه اي الموجودين فيه القاطنين
به وغيرهم بل اذا علم غير القاطنين به لعوج كان اعطا وجه اياه فضل
فان عدت على المساكين في احرارهم حتى يجدهم فيمنع عليه نقله
كأيا في عن نذر التصديق على مساكين بلد فلم يجدهم ولا يجوز له ان
يتصدق بالذرة **قوله** او صام عن كل مديون فلو اراد اخرج
المثل عن الله الثلث والاطعام عتق الثلث والصوم عن الثلث فقل
يجز به ذلك الا فيه وجهات اصحهما لا يجز به **قوله** ما لا مثله
اي مما لا نقل له فيه كالجراد والعصافير ونحوها **قوله** اخرج بقيته
اي الصيد **قوله** والخامس الدم الواجب بالوطئ اي من النفس لشد
قوله عالم بالحرية اي مختار **قوله** ما سبق اي في كلامه **قوله** على الترتيب
اي والتعديل **قوله** بنية اي على الرجل بضرورة زوجا او غيره محرما او طلاقا
قوله فبقرة الى اخر وهي تطلق على الذكر والانثى من المزاب والجواميس
كما تقدم في الزكاة **قوله** بسم مكة اي كما مر ايضا **قوله** وقت الوجوب
اي ولتقدم ايضا ان المعتبر في الصيد قيمته وقت الاخراج فراجع **قوله**
واشترى بقيته اي البينة **قوله** والتقدير الذي يدفع لكل فقير اي او

فلا يتقيد بمدة ولا اكثر ولا اقل **قوله** ولو قصدت باليه اراهم اي التي تقو
بها في دم التعديل **قوله** واعلم ان الهدى الى اخره قال شيخنا فيه
نصر بان دم الجبان سمي هديا وهو ما ذكره الرافعي كما مر واعتراض
النوري كصح عليه ان اطلق الهدى منصرفا ليسا ق تقريبا **قوله**
ويختص ذبحه بالحرماي ويختص لحمه وجميع اجزائه بفقرائه وهذا
هو المراد بقول المصنف ولا يخل به الهدى اي ذبحه وتفرقت **قوله**
ولا الاطعام اي عليك **قوله** الا بالحرماي فيه لاهله وهذا هو المراد
من قول المصنف كما مر **قوله** واقل ما يجزي اي يدفع الهدى بعد ذبحه
قوله الى ثلاثة مساكين او فقرا فاكثروا لو عزي **قوله** ويجز به اي
من لزمه دم الجبان **قوله** ولا يجوز الى اخره المراد ان صيد الحرم المذكور
لنا ويجز به مضمونان بالتعريض لهما مع الاثر في العامد العالم فقل
قوله فقل صيد الحرم الى اخره خصه الشارع بحرم مكة حيث قال
ونظمي الشجرة الكبيرة الخ ويلحق به حرم المدينة الشريفة ووحى الظن
في الاسم في الضمان وسواء كان كان القاتل مسلما او ذميا
ملازمًا لاحكام **قوله** ولو كان مكرها اي من حيث كونه طريقا
في الضمان لا من حيث الحرمية وقرار الضمان على الحرمية بكسر الراء
قوله ولو احرر ثم جن فقتل الصيد لم يضمنه اي وكذا المعنى عليه
والنايم والصبي غير المميز كما تقدم ويلحق به قطع الشجر فقل **قوله**
في الاظهر الى اخره هو المعتمد ولا يجوز قطع شجر اي ولا قلعه بالاول
والمراد من هنا في الصيد والمراد به ايضا ماله سابق لغيره
لا يجرم قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يخلف ولو كان بعض
اصلا في الحرم وانقلعت منه الى اكل حرم التعرض لها بقاء حرمتها
وسواء في التحريم في الشجر ما يثبت بنفسه او ستنبتته الناس وخرج بالقطع

اخذ اوراقه بلا خبط بضربها واخذ ثمن ونحو عود سواك
 منه فانه جائز ويؤخذ منه ان حيث جوزنا اخذ السواك
 لا يجوز بيعه ومثله غيره فتأمل **قوله** وتضمن الشجرة الكبيرة اي
 عرfa بقرة اي اوبدنة باولي اوسبع شاة **قوله** والصفير اي الشجر
 التي قد يربع الكبيرة بشاة اي فان نقصت عنها ضمت بالقيمة
 قال الزركشي وسكت الرافي مما جاوز سبع الكبيرة ولم يرب
 على حد كبير وينبغي ان تجب فيه شاة اعظم من الواجبة في
 الكبيرة ولم يرب على حد انتهى **قوله** واقره العلاقة الرملة وقال
 العلامة بن حجر لا تجب الاشاة تشاوي سبعة مطلقا **قوله** كل منها
 اي البقرة والشاة **قوله** ولا يجوز ايضا قطع او قلع نبات الحرم اي
 ما اصله كله او بعضه فيكون كانت اعضائه في هوي محل خلاف عكسه
 وهو اسر لما اساق له **قوله** يجوز اخذ العلف البهايم بكون
 اللوم واللدوي ايضا كالحنظل والشاة والتغذي به كالرجلة والبقل للحاجة
 اليه ولان ذلك في معنى الزرع لا البيعه ولا العلفها ويجوز زرعها
 فيه لانه كالطعام الذي ايجز اكله كما نص عليه في الام ويجوز اخذ
 الاذن بالمال المعجى ولو حلقا مكة ولولبيع **قوله** بل يثبت بنفسه
 خرج به ما استنبته الناس كحنطة والشعير ويجوز اخذه مطلقا وان
 ثبت بنفسه نظر اللوم مثل وحد ودا حرم معروفه وقد نظم
 بعضهم مسافاتها بالاميال **قوله** فقال
 وللحرم التحديد من ارض طيبة : ثلاثة اميال اذا رمت بقائه
 وسبعة اميال عراق وطائف : وجدت عشرين تسع ثم حرمته
 زاد بعضهم :
 ومن يمن سبع بتقديم سببه : فقد كفت فاشكر ليدلك اجانه

قوله

قوله اما الكشيش اليابس الخ لفظ اليابس صفة كاستفة فتأمل
قوله لا قلعه اي ان كان يخلف فان مات جاز قلعه **قوله** والمحرم
 في ذلك الحكم السابق سوا اي وحرمة التمتع لصيد الحرم
 ونجره ونباته وفي ضمان ذلك بما فيه **قوله** ذلك الحرم
 في الصيد يستدرك لانه قد تقدم حرمة عليه ولو في غير الحرم
خاتمة اعلم ان مذبوح صيد كان من الحرم من الشريفين
 ميتة وان حرم المدينة الشريفة كالحرم في الحرمة لاني الضمان وانه يحرم
 نقل ترابهما الى غيرهما ولو محرقا كالاولى فيجب حرقه اليهما واما
 نقل تراب كل اليهما فحذوف الاولى وان شجر غيرها وترابه لا يثبت
 له الحرمة بنقله اليهما نظر لاصله كعكسه السابق بخلاف ما ذكرنا
 فانه يجوز نقله بل يستحب للتبرك به ويحرم ايضا اخذ طيب العكبة
 لمن اراد التبرك بها مسحها بطيب نفسه ثم اخذ ثمرة لها فالامر
 فيها للامانة يبرفها في مصارف بيت المال بيعا او اعطاء او نحو ذلك
 لا يتكلف بالبلوك في الروضة واصلها فنقله عن ابن الصلاح وغيره
 ثم نقل فيها ايضا عند بعض من الصحابة رضي الله تعالى عنهم يجوز
 ذلك لكن يثبت في المهمات على ان هذا مخالف لما وافق عليه الرافي
 اخر الوقف من انما يتبع اذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها
 في مصالح المسجد وحمله على ما اذا وقعت الكسوة وكلام ابن الصلاح
 على ما اذا كسوها الاقام من بيت المال فان وقعت بعد ثمن صرفها
 في مصالح الكعبة فليقتتها ما يراه من تعليقها عليها او بيعها وصرف
 ثمنها لمصالحها فان وقف لها شيء على ان يؤخذ من ريعه ونحو
 الواقف فيها شيئا من بيع او اعطاء او نحو ذلك والا لم ينفقها
 الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة اخرى فان وفقها فبها

فيه ما من من اختلاف في البيع وبقى قسم اخر وهو الواقع الان بغير
وهو ان الوقف لها وهو شجرة الدر كما قيل او غيره كما بشرطها
شئنا وشرط تجد يد لها كل عام مع علمه بان بنى شئته كانوا ياخذونها
في كل سنة لما كانت تكسب من بيت المال والراجح في هذا ان لها
اخذها الان وبيعها ويحوز لمن اخذها ليسها ولو جبا او
ولا جرم تجبئها ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب البيوع وما يتبعها من المعاملات بالمعنى الشامل لبيع المنافع
كالحارات ولذلك جمعه المصنف هنا وفيما ياتي ولان ادخلها
هنا لوجوب المعارضة فيها انشأ من ادخلها في غير المذكور
واخراج الشارع لها فيما سأتى نظر التعريف لا يمنع من ذلك
وقدم المصنف كغيره العبادات عليها اهتماما لان الاصل
اليها اكثر من حيث الثواب ولقلة افراد فاعل البيوع والاصل
في البيع قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وخبر سبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم اي الكسب اطيب قال ما يعمل الرجل
بيد هو كل بيع مبرور اي لا عسفية ولا جناية واركانه ست بايع
ومشترى حقيقة او حكما ليدخل متوالي الطرفين بيع الاب والابن
المحجور عليه وثمن وضمن وايجاب وقبول وكلها ترجع الى ثلاثة
عائد ومعتود عليه وصيغة حقيقة او تقدير او شرط في المعاملة
عدم الحجر عليه وميند كرامتصنف غيره فتأمل **قوله** وشركة اي
كالة مطلقة او مشروطة عليه فيها الاشهاد وصورتها ان يقول
له بيع على ان تشهد بخلاف بيع ولا شهد فلا يكون الاشهاد شرط
كاصح به المرعشي وغيره **قوله** بيع اي بالمعنى المشتمل على الظن
ولو حكما وقد يطلق البيع ايضا على ما يقابل الشرا قال تعالى

وشروه

وشروه بثمن بخس اي باعوه ويعرف بانه تملك مال على وجه
مقصود والشرا تملك لذلك **قوله** مقابلة شئ بشئ اي على
وجه المعاوضة ليخرج به نحو ابتداء السلام ورده ونحو عيارة المريض
فانها لا تسمى بيعا لغة **قوله** ما بيعتكم مهجتي الا بسفك دم ولا اسلمها الا يدا بيد
فدخل فيه ما ليس بمال كخمر اي من الجانبين او من احدهما
قوله وما شرعا اي والبيع المركب من الايجاب والقبول شرعا الى اخره
قوله فاحسن ما قيل في تعريفه قال شيخنا لا يخفى ما في ذلك من عدم
الحسن ولو قال تملك عين مقيمة او منفعة كذلك على اعتبار
التأيد بتمن ما ياتي كان اولى واحسن لما ذكره من الايهام انه تعريف
ولان التملك داخل في المعاوضة وكان الربا لا تملك فيه وكذا المنفعة
غير المباحة وغير ذلك لمن تأمله **قوله** مباحة هو قيد لا بد منه **قوله**
على التأيد لا على وجه القرينة **قوله** ودخل في منفعة الى اخره لوقول
والمراد بالمنفعة الى اخره اوطى واضم **قوله** تملك حق البناء اي
كان قال له ملكتك او بيعتك حق البناء على هذا الجدار او السطح
فتأمل **قوله** وخرج بتمن الاجرة الى اخره هي خارجة بالتأيد
قبله فلا حاجة اليه وانما اختار الاخراج به لما سبقتها للاجرة لما
رجع به ايضا فتأمل **قوله** فانها لا تسمى ثابلا اجرة **قوله** ثلاثة اشياء
لا لا يخفى انها من حيث الصحة وعدمها اثنتان ومن حيث انواعها
اكثر من ذلك ومن حيث اعتبار الاحكام لها كذلك لما سأتى فتأمل
قوله اي حاضرة الى اخره قال شيخنا لو ابقى المشاهدة على
حقيقتها لكان اولى لان معناها المزية للعاقدين على انه لا يكتفى
اخصر من غير مشاهدة لانه من غير بيع الغايب انتهى اللهم الا

ان يقال مراده بالخاضعة المرسية كما عبر به بعض الشراح وحينئذ فلا غرض
 عليه فتأمل **قوله** اذا وجدت الشرط الى اخره **قال** شيخنا لولا
 حيث توفرت الشروط لا تنقضي ببيع الغيب انتهى **قوله** بل مراد
 الشارع بوجود الشروط هنا تحقيقا بدليل **قوله** اذا الى اخره لانها
 تستعمل غالبا في المحقق وجوده وكذا منه هنا في المشاهدة فلا يحده
 يرد عليه غيره لانه سيأتي في كلامه حينئذ فلا اعتراض عليه
 فتأمل **قوله** سكت المصنف عن كونه معلوما للاستغناء
 بالمشاهدة بالعين وبالموصف فيما في الذمة وخرج ببيع النعم
 بعظمه وبيع الطبخية والقشطة ونحو ذلك بالتراحم فانه
 باطل للجعل باحد المقصودين فيه قاله شيخنا قياسا على ما قاله
 السبكي من بطلان بيع اللبن المشوب بالماء ولو بالدرهم كما نقل
 العلامة بن قاسم ومثله العلامة الترمذي وخالف شيخنا الشيرازي
 كغيره واعتبر الصحة وحينئذ فيحتاج للفرق بينهما وبين اللبن
 المشوب فتأمل **قوله** ظاهره في فتاوى **قال** شيخنا هذا وما
 بهد سيأتي في كلام المصنف فهو مكررا انتهى **اقول** لا تكرار لانه
 ذكر هنا جملة الشروط المذكورة في كلام المصنف وغيرها لانها
 المختبرة ايضا وذكر بعضها فيما سيأتي لا يبعد تكرار فتأمل
 به طهارة ذاتا وصفة **قوله** يصح بيع متنجس يطهر بالفسل اذا لم
 تشد التجاسة وزجه وبيع متنجس او نجس تبعاً كدار منبئية باجر
 مخلوط بزرجين بكسر السين المهملة وفتحها او طين كذلك او ارض
 مرق بذلك **قوله** متنعما به اي بما يناسبه من وجوه الانتفاع وهو
 في الحال كالجنس الصغير اذا لم يترتب عليه تفريق محرم بان طاعت
 مثلا واستغنا عنها **قوله** مقدور على تسليمه اي حشا او شرعا

لا نحو مقصوب لغير قادر على انتزاعه منه بلا مشقة ولا ذبح شاة
 لجلد ها ولو قال **قال** مقدور على تسليمه لكان اولى و**ظاهر** **قوله**
 للعاقبة ولاية اي تصرف جابر شرعا بملك او ولاية او وكالة ليجز
 نحو الفضولي وهو ما ليس بملك والاولى ولا وكيل وبشرط فيه ان يكون
 معلوما **قوله** من ايجاب وقبول اي متصلين عرفا متفقين
 معنى صادرين من العاقدين مشغولين على او ما يقوم مقامه كاسم
 الاشارة على معلقين ولا موقوفين مع بقية العاقدين على الاصلية الى
 تمام ما و عدم تغير احد هما قبله وغير ذلك ويصح بالجمعة والكتابة و
 اشارة الى الاخرين فتأمل **قوله** فالاول اي وهو الايجاب **قوله** بفتح
 اوبعت يدك مثلاً حيث قصد بها الجملة كما صرح به العلامة ابن القيم
 وهو اني شرحه المنهج نقلاً عن العلامة الرملة واخره ونقل عن شيخنا
 ابيهم مطلقا وفي شرح العلامة الرملة ما يقتضي عدم الصحة مطلقا
 واثار الشارع بقوله او القائم مقامه الى اخره الى نحو احكام عند الحاجة
 اليه ويصح تقديم القبول على الايجاب فتأمل **قوله** وملكته اي كذا
 وكذا **قوله** والثاني اي وهو القبول **قوله** ونحوها اي كقبلة مثلاً **قوله**
 بيع شئ اي عيان **قوله** في الذمة وهو لغة العهد والامان وشرعا معنى
 قائم بالذات يصح للولزام والالتزام **قوله** ويسعى هذا بالسلم الى اخره
 مرجوح والراجح انه لا يسمى سلماً الا اذا ذكر فيه لفظ السلم والا فهو
 بيع في الذمة لا سلم وهو جائز ايضا فلا يثبت فيه تسليم راس المال في
 الجاس ولا قبضه فيه ونحو ذلك **قوله** اذا وجدت الصفة الى اخره
 قال شيخنا لا يخفى ان الكلام هنا في المقدور والمغير فيه ذكر الصفا
 لا وجودها لانه انما يعتبر عند القبض وحينئذ فعبارة غير مستقيمة
 انتهى اللهم الا ان يجاب بان مراد المصنف هنا استيفاء الصفات المتصفة

بها المتسلم فيه حال العقد فان اهل وصف منها لم يصح العقد
 فتأمل **قوله** الثالث اي من الاشياء ايضا **قوله** غائبة الى اخره
 بمعنى لم تشاهد اي غير مرسية ولو كانت في المجلس كما مر **قوله**
 المتعاقدين حقيقة اي او حكما **قوله** والمراد بالجواز في هذه الثلاثة
 الصحة لو قال او عدل لوفى بالمراد وانما قال والمراد به الصحة
 مع انها لازمة للجواز ليدخل الحرام الصحيح كبيع يظن معه المعصية
 كخوبيع العنب لمن يظن انه يصير حراما والمكروه الصحيح كبيع ذلك
 لمن يتوهم فيه ما ذكر او للتجارة في بيع اكلان الموت والواجب كبيع
 المضطر ونحوه او غير ذلك **قوله** وقد يشترى بقوله الى اخره لان الظاهر
 من عدم المشاهدة عدم وجود مطلقا **قوله** لا تنفي غلبا اي لا يلبس
 بغيرها **قوله** في المدة اي فيصح في المتساوي ولو وجدت على خلافه
 غلب فيها لم يصح لكن يشترط للصحة كون العاقد متذكرا ودواما
 حال العقد **قوله** ظاهر المباح وهو قيد لا بد منه **قوله** ملوك
 من حيث الولاية عليه كما اشار اليه المصنف وان لم يكن مالك
 لعينه كالوكيل والولي وبذلك صرح اخراج الفضيوي كما مر **قوله**
 يجوز نقل اليد عن النجس بالدرهم لانه كالنزول على الوضائف
 وطريقه ان يقول اسقطت حتى من هذا بكذا **قوله** متنع به اي
 انتفاعا مقصودا **قوله** وصرح المصنف بمفهوم هذه الاشياء اي
 الشروط ولو عر به لكان اولى قال شيخنا **فصل** في ذكر المصنف
 الملك انتهى **قوله** ويمكن الجواب عنه بان النجس ليس ملوكا
 فهو مقهور الملك والطهارة واستغنى المصنف به عن الاثنى
 معا ومثله ما لو كان طاهرا ليس ملوكا له فتأمل ولا يصح شراؤه
 ولا مسكنا لا يعتق عليه ولا حربي التهرب **قوله** كحراي ولو عر به **قوله**

ونحوه

ونحوه اي من زيت وسمن وعسل وشيخ **قوله** مما لا يمكن تطهيره وانما
 ما يمكن تطهيره فبغيره تفصيل فان امكن تطهيره بالمسل ولم تستر النجاسة الى اخره
 منه مع بيعه قبل غسله وان امكن طهره بالمكاثرة كالماء القليل او الدغ كجد
 الميت لم يصح **قوله** ما لا منفعة فيه اي ظاهره بحال بين المشتري وبينها
 ذلك المعروف بالدخان اذا لم تنفع فيها بل حرم استعمالها لان فيها ضررا
 كثيرا كما مر به العلامة ابن قاسم في رسالته في شأن ذلك واقره شيخنا
 وقال شيخنا البابلي هو حلال الا ان له اذنه واغلهوا مطاري لانه قرية في
 حقه من ابعده الله عنه وحينئذ فيكون مكروها قال شيخنا الشيخ
 سلطان ليس حراما لمكروهه واقره شيخنا الشيرازي **قوله** كعقرب
 العقربة واحد ما عقارب والاثنى عقربة **قوله** وقتل وخنفس ومنه الجملة
 المعروف بالزعفوق وهو يبي بالريح الجيئة ويهون بالريح الطيبة **فصل**
 في بيان حكم الربا وهو بان مقتضوه لاقال الشيخ لوبياء او يور وبها وبي
 له فبيلة بالف ممدودة ويقال ربا بالبد والقصر وهو كرا كرا ويبدل على
 سوء الى ثمة والعباد بانه تعالى في الماوردي ولم يجز شريطة قط الغوة
 نفاذ واخذهم اذ ربا وقد مر وانتهى يعني في الكتب السالفة ورحم من الشرايع
 القيمة والمعمونة فيسبعة او عشرة كما قيل وهو تنقسم الى اربعة اقسام
 ربا النفس وربا البدن وربا النساء وربا المورثين بفتح القاف فربا النفس هو ان
 يبيع اردب فتح مثلا باردين فتح وزيادة عليه سواء كان من خنفسه او لا
 وربا البدن هو ان يبيع اردب فتح مثلا باردين فتح من غير زيادة مع
 عدم القبض في المجلس ونسب الى اليد لعدم القبض بها اصاله
 وربا النساء هو ان يشترط الاجل في الموضين او في اخدهما وان قصرت
 المدة وربا القرض هو ان يشترط فيه ما فيه تقع المقرض غير نحو الرهن
 ولا يخفى ان لفظ فصل ساقط في بعض النسخ المان فتأمل **قوله** لغة

الزيادة قال تعالى اهتزت وربت اي زاهت وراحت وسواء كان الزرع
في احد العوضين او في امله او غير ذلك من العقود وغيرها صحيحة او فاسدة
قوله وغرها مقابلة عوض باخر الى اخره لو فاك كما قال غيره وشرعا عقد
بعوض الى اخره كان اولا واحدا والمراد بالعوض الربوي كما ياتي وجعل
مقيده بمقتضى الجنس فتاخر احدا ليدل على احواله او قبضا مطلقا **قوله** في معيار
الشرح اي وهو الكيل والوزن في الموزون والمعدود في المعدود والزرع
في المزروع **قوله** حالة العقد قيد لابد منه **قوله** والربا حرام اي اذا انتفت
المقتضية للصحة **قوله** وانما يكون اي يوجد من حيث الربا الشرعي **قوله** وهو
ما يقصد غالباً للعلم للعظم اي لطعم المادي من مجازته به عادة
بتحصيله بطعم المادي ولو مع البهايم سواء قسم ما تناولها
فيه ان اغلب تناول البهايم له ليس ربويا واعلم من هذا كقولهم بان يكون
اظهر مقاصدهم تناول المادي له وجه او مع غيره ولو نادرا ان القوة
ربوية خلافا للتعويض بل قال بعض الشافعية ان النص على الشريعة لان
في معناه **قوله** وتفتكها كالتمر والذبيب ونحوها **قوله** او تد ويا كما لم يصح
الزنجبيل ونحوها ايضا **قوله** ولا يجزى الربا في ذلك اي المذكور ما يقصد
البهايم كالبن والجن كالعظم ولم يقصد اصلا كطراف فضل الغنم **قوله**
ولا يجوز اي ولا يصح فهو باطل حرام لكل عالم به او جاهل مقصر **قوله**
متماثلا اي يقينا كيدا في الكيل ووزنا في الوزن بغالب عادة اهل الحجاز
بعضهم صلى الله عليه وسلم والافادة اهل البلد فيما هو كالمتر واذل والا
فالموزون مطلقا **قوله** من ذلك اي الذهب والفضة **قوله** لا يبد
اي مقابضة قبضا حقيقيا قبل التفريق او للتأخير فلا يكفي الحيوان
ونحوها فان قبض بعضه صح في قده لما يقابل به من الاخر كما ياتي و
الحيلة في بيعه نجسة متفاضلا ان لا يبيعه بغير جنسه ثم يشترى

به جنسه **قوله** ولا يصح اي ولا يجوز **قوله** بيع ما اتباعه اي ما اشتراه
ولا جسته ولا غيرهما من الصفات الشرعية وكان الاول له تاخير هذه الجملة
بعدها يتعلق بالربا **قوله** حتى يقبضه اي منقولا كان اولى وان اذن البائع
وقبض الثمن **قوله** سواء باع للبائع او غيره نعم ان باع البائع بغير الثمن
او بمثل صح وكذا اقالة المثل حدث بلفظ البيع **قوله** يستثنى من القضاة
منه ائمن من نفسه او عن كفارته لاشعاعه ولو عن عوض للشرف
الشارع اليه ما لم يكن ويكون به المشتري قابضا بالبيع والاستيلاد والتزويج
والوقف كالمتق كصحته في المجموع وهو المعتبر وبغير قابضا للبيع بالا
استيلاد والوقف ولابد في التزويج من قبض العاقلة او فاعله ونش
التزويج الوصية والتبدير وقسمه غير الرد وكذا اباحة الطعام للفقير
ويحصل القبض فيه ما اخذ الفقير له واعلم ان القبض في غير المنقول
بخلية وهي تكتين المشتري مع الاذن باللفظ ان كان للبائع خول الحن
وتفريقه من امانة تحت يد البائع وان كان للمشتري ومضى زمن
لوصول اليه ان كان غائبا وفي المنقول بنقله مطلقا وفي تفريقه جميع
ما مر والسفينة الصغيرة التي تجر بحمير من المنقول سواء كانت في
البر او في البحر والتي لا تجر بحمير كالقوارس سواء كانت في البر او في البحر على
المعهد ويتوقف القبض فيما يبيع مقدرا على تقديره بكيل او غيره ويعتبر
في النقل ان يكون الوجه ليس للبائع فيه تصرف كشارع او ملك غيره والا
فلا بد من اذنه فيه **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** بيع اللحم اي وكذا
ما في معناه من شحم وكبد وقلب والية وطحال وكلية وهو يسكن الحاء
ويحرك وجهه لحمه وكذا بالضم ولحم بالكرس **قوله** لا يجوز ان
اولو منه او غيره ما كوله خلافا للشبهة ومنه السمك قبل موته وان كان
في حركة متبروح وجلد الحيوان قبل دبه من اللحم ايضا بخلافه **قوله**

كأن ما كولا في آخره ليس قليا فلا يجوز بيع شاة بجمار ولا بجمار بضاة
شحن وكان الأولى له تقديم هذه المسئلة على التي قبلها **قوله** ويجوز بيع الدابة
بالفضة إلى آخره كان الأولى تقديم هذا على الذي قبله لأنه من تمته أيضا **قوله**
قوله لا يقتضي أي يقينا كما مر بعد كماله بوصوله حال يطلب فيها غالبا فديار
رطب يفتح الرأى برطب كذلك من جنسه ولا يجاف منه ولا يباع شيء ما كان
منه ولا بما فيه شيء منه ولا يكتفى مماثلة نحو الدقيق بالمعنى الثالث للحريش و
المدقوق وكذا السويق ولا يباع ما ألفت فيه النار يغلي أو يفتح أو يطبخ بجنسه
ويجوز بيع الكوا ببيع بعضها الأما فيه ما من أحدا الجانيين وأخرج جنسه أو كان
أما وفيها مطلقا **قوله** قبل التفرق أي وقبل اختيار الزوم كذلك **قوله** فيه
قولا تفرق الصفة أي والأظهر منها الصفة فيما قبض دون غيره **قوله**
ولا يجوز أي ولا يصح **قوله** بيع الغر وهو ما انطوت عنا عاقبة أو ما
ترد دين امرين أقربهما أخى فيهما ومن المجهول المبيع وما لم ير قبل العقد
وروية كل شيء بجنسه من كل ما يختلف فيه الفضل **قوله** وطريق الهوى يستثنى
النجل فيصح بيعه وهو خارج الكوارتو يقال له الخليفة بفتح الخاء المعجمة
إذا كانت أمه فيها **فصل** في بيان أحكام الخيار وكيفية بيعه الخاء المعجمة
الخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب فالأول ثبت قولا على
العاقدين في كل معاوضة محضة واقعة على العيين اللازمة من الجانيين
وليس فيها تملك قهرى ولا جارية مجرى الرخص ولو في ربوي أو سلم
أو استعقب عتقا فخرى بقولنا في كل معاوضة الهبة ونحوها بقول
محضة وهي التي تفسد بفساد مقابلها النكاح ونحوها وبقولنا واقعة
على العيون الواقعة على المنفعة كالاجارة ونحوها وبقولنا لازمة من
الجانيين الجارية منها كالوكالة ونحوها أو من أحدهما كالكتابة وبقي
ليس فيها تملك قهرى الشفعة ونحوها وبقولنا ولا جارية مجرى الرخص

الحالة

الحالة ونحوها فلا خيار في شيء ما ذكرنا الثاني ثبت في ذلك إلا
فيما شرط قبضه في المجلس ويسمى هذا بنوعيه بخيار الترويض وهو يتعلق
بجود الشهية وهو المارة والثالث ويسمى بخيار النقص وهو ما يتعلق
بغوات أمر مقصود مضمون لشا الفلز فيه من التزامه بشرط أو تقدير
أو قضا عوض فالأول كان شرط في المبيع شيئا خلفه كالنقصة ونحوها
والثالث كظهور العيب الذي ينقص الدين أو القيمة كالشار إليه الشارع
فيما ينفذ وللفظ فضل سابقا في بعض النسخ أيضا **قوله** والمتبايعات
الآخر متبايعات أي البايع والمشتري والواو هنا للاستيفاء كما مر في ما
قاله يفرق أي طوعا أو لم يختار لزوم البيع مع بقائه أي في المجلس فلو
أراد أحدهما عليه لم ينقطع خياره ولا خيار صاحبه ما لم يمنع من اكزومه
معه ولا يفي وإن أزال للأكره اعتبر محل زواله فان هرب أحدهما ولم
يبيعه الآخر بطل خيارهما مطلقا لم تكن غير الخيار ربعين الفسخ بالقول
مع انتفاء الضرر بخلاف المكروه فكان له ما فعل له وبوخ من تعليلهم بتكليفه
من الفسخ إن غير الخيار لو كان نايما مثله لم يبطل خياره وهو كذلك
فإن منى كل منهما ولو إلى صاحبه انقطع خيارهما خلافا لابن الرفعة
قوله عرفا بثلاث خطوات مثلا أو صعود ونحو سطح أو هبوط منه
أو من نحو صفة مثلا ولو في سفينة فتأمل **قوله** بيد أي عرفا بغير
ولا يعقلهما فلو مات أحدهما وجب انتقال الخيار لوارثه وولييه بخلاف
الأغراف أنه إن رجي فاقته انتظر والأقام الولي مقامه كما قاله شيخنا وفي
شرح العلامة إذا لم تفهم له إشارة والكتابة نصب الحاكم له نايما عنه
ولو تعدد الوارث اعتبر الأخير ولو كان الخيار لولي مجبور عليه فكل
قبل التفرق لم ينتقل إليه على ما صح **قوله** فلو اختار أحدهما لزوم العقد
أي كان يقول آخرت لزومه أو يقول أحدهما الآخر آخرت لئيمه بالرضى

بالزوم فلو اختار احدهما الزوم البيع والاخر فسخه فانه يفسخ وانما اخر
عن الاجابة لان اثبات الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجابة
لاصالتها **قوله** فورا ليس قيدا **قوله** سقط حقه اي حق من اختيار الزوم
قوله وبقي الاخر للخاري ولو اشتري بغيره لو كان البيع ممن يتقوله
سقط خياره حينئذ ايضا للحكم ببقاء البيع فتأمل **قوله** وليما الى اخره
هذا خيار الشرط وهو لا يكون الا في ما يان يتلفظ به المبتدي ويوافق
الاخر عليه وحينئذ نقوله وكذا لاحدهما الى اخره غير مستقيم اللهم الا
ان يريد به ان لهما ولاية ذلك في ذاتهما اي لهما ان يجعل لهما اولا احدهما
سواء اشترط ابقاء اثره وهو الاجارة او الفسخ منهما او من احدهما
او من اجنبي ولو لعبد المبيع فيكون شرطه لحرر في صيد مثله وان قلنا
انه يملك على المعتد فليس لشرطه الاجنبي ابقاء اثره الا ان يموت لا
الاجنبي او نزول اهلية والا فالخيار له اتفاقا والا فالحق قول غنائم
ولا يلزم الاجنبي مراعاة الاصلح لغيره وان كرهه وليس له عز نفسه
والمن هو عنه عزله انه يملك على الاصلح وليس لو كبل احدهما شرطه لغيره
نفسه وموكله الا باذن موكله والملك والزوايد والموتة في زمن الخيار
لمن له الخيار والاقفوفة في انفق وستر العقد لغيره رجوع على من لم
العقد **قوله** رجع **قوله** ان يشترط الخيار اي في جميع البيع وفي بعض المعاي
قوله الى ثلثة ايام اي فاقل متصلة بالشرط متوالية **قوله** وتجبا على المدة
قوله من العقداي اذا فيه الشرط فان وقع الشرط بعد حسب من الشرط
على الراجح ولو قال الشارع وتحسب المدة من الشرط الى اخره كبشيل الصو
رئين وكان اول ويجوز كون الخيار لاحدهما يومان والآخر ثلثة ايام
قوله بطل العقداي وكذا لو لم يجر مدة نحو حتى اشاء او كذا كرمه مجهول
او شرط ابتداها من التصرف او من العقد او بفرقة كيوم ويوم مثله **قوله**

ولو كان البيع مما يفسد الى اخره اي كشرط الخيار يومين فيما يفسد
وبتلفه قبل مضيهما **قوله** بطل العقد اي ولا يصح شرط الخيار للبياع
وحده في المصرة ولا شرطه للمشتري وحده فيمن يعتق عليه فيبطل العقد
فيما ايضا **قوله** واذا اخرج المبيع وفي بعض النسخ واذا اوجب البيع
بما لا وهذا خيار العيب وتقدم متعلقه وأشار الشارع الى
ضابطه بقوله تنقص به القيمة الى محل بثوت الخيار ان ثبت على عام
القبض هو او سببه كما اشار اليه الشارع ايضا بقوله موجود قبل القبض
اي قبل تمامه لو بعد والخيار للبياع وحده كما ياتي ومثله الثمن المعين
قوله العيب لا يوجب اي ثبت الرد وان فحش كمن اشترى نخلة
ظنها جوهرة الثمينة حيث لم يبحث عنها **قوله** قبل القبض اي قبل تمامه
قوله تنقص به القيمة هو بفتح التاء المثناة فوق وضم القاف وفي بعض
النسخ ينقص القيمة بالمشاة النخبة المضمومة **قوله** يفوت به غرض صحيح
خرج به قطع نحو اصبع زائدة وقلعة بيسيرة من نحو فخذ او ساق
او بورت شينافا حشا ولا يفوت غرضه فلا خيار لهما **قوله** وكان القاب
في جنس ذلك المبيع الى اخره خرج الخطا في الهيايم وترك الصلوات
في رقيق ونحوه في باكورة من نحو فناءه وقلم نحو سن في البكر في
بيرة في او انها في الامة **قوله** كزنا رقيق وسرقته وابانته اي وان تاب
فيها ومثله جناية العمد واللواط واتيان البهايم وتمكينه من نفسه
وكذا الردة وجناية العبد واما غير هذه من الميوت اذ لم توجد
غده المشتري فلا رده **قوله** فلامشتري رده اي ولو وكلا لم ير ضي به
موكله وله الرضا به لا نحو وفي باء مصلحة **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح
قال شيخنا ومقتضى كلام المصنف جواز بيع الثمرة قبل بدو
الصلاح بشرط الانفا وليس كذلك ولو بشرط الاطلاق يجوز اذا احو

الثلاثة لكان أولى وانسب **قوله** بيع الثمرة المنقذة عن الشجرة بخلاف
بيعها مع الشجر فإنه لا يجوز بشرط القطع فيها ونحوه ونحو
قوله لا بعدد والآخر هو بضم الباء الموحدة والهاء المهملة واللام
المشددة **قوله** يظهر صلاحها ويجوز بيعها بشرط القطع بشرط
الاتفاق مطلقا **قوله** وهو يد والصلاح وضابطه وصول الشيء إلى طلة
يطلب فيها غالبا ما ذكره الشارح بيان لبعض ذلك فتأمل **قوله** وحصة
رمان أي في الحامض وحلوة في الحلو **قوله** فلا يصح بيعها أي لا بشرط
أن يبعث منفردة كما هو المقسم وهو ما لك أصلها فإن بيعت
أصلها امتنع بشرط القطع فيهما **قوله** ولو قطعت شجرة إلى
أخره هت مستثناة من شروط القطع لأنها لا تبقى فلو فرض أن البائع
فرضها غرسها قبلت قبل أن تقطع أو يكفل لعدم التصريح بالشرط
فيه نظر والاقرب كما قال شيخنا الشيرازي أن يكلفا القطع ومثله
ما لو كانت يابسة فاحضرت **قوله** يجري في بيع الزرع المذكور
في الثمرة والأرض وكما لشجر فتأمل **قوله** ولا يجوز أي ولا يصح **قوله** جاز
بلا شرط أي كان المقصود منه مريا وكما لشجر أما المستوفى في مثله
فلا يصح بيعه وإن اشتد حبه **قوله** لم يرد وأصلحه إلى صوابه
بداصلحه فتأمل **قوله** لزمه سبقه أي أن كان ما كالاصله ويشترط
فيه أن يكون مما يبقى بخلاف البقل ونحوه فإن تلف بتركه ولو
بعد التحلية انفسد العقد أو نقيب ثبت الخيار ويشترط فيه
أيضا القطع بعد بدو الصلاح فيما يغلب فيه اختلاط بشرط
فيه حادثه بالوجود وإذا وقع اختلاط فيما شرط فيه القطع
قبل التحلية جاز المشتري ما لم يمسح له البائع أو بعد ما فلا خيار
للمشتري ويصدق بمينه في قدر حق الآخر لأن البهله **قوله** وبه

من التلف أي والفساد **قوله** أو لم يجز إلى حتى لو شرطه على المشتري
بطل العقد لأنه مخالف لمقتضى العقد ولا الربا الوجه ذكرها هناك
وقد مررت بالاشارة إليه اللهم إلا أن يقال ذكرها المناسبة ذكر
الثمره قبلها فتأمل **قوله** يجلبه أي من المطعوم **قوله** رطبها إلى آخره
هو حال من مال أو من جنس ولا يصح فها معا يسكون الطاء أي
مع فتح الراء **قوله** في بيع الربوا بيات وهي النقود والمطعمومات
قوله عنب يعني أي ولا عنب بزبدت ولا رطب برطب ولا بتمر إلى
مسئلة العرايا **قوله** أما اللين أي الخالص من نخوما وليس مغليا بالان
وسواء فيه الحليب وغيره كما ذكره الشارح وكذا الخول والأدهان أن لم
يختلف أصلها كزيت أو شيرج أو دهن ورد والافهي اجناس كهن
ورد ودهن بنفسج وإن أصلها الشيرج على الوجه الوجهية ونحو
نبيع العرايا وهي بيع الرطب على أن تخل بتمر أو بيع العنب كذلك بتر
فرضا في الرطب والعنب عند تحليته وكذا في الآخر عند قبضه فنيا
دون حننه أو سقى ومثله أيضا الزيتون فله يباع بعضه ببعض
مما فلا أن لا يتحقق والمعيار فيه الكيل **قوله** إذا كان اللبن من
وأحد لبن بقر أو جاموس بمثلها فيشترط فيه المماثلة والحلول
والتقايض وإذا كان من جنسين كلبه ابل بلبن غنم أو معز فيشترط
فيه الحلول والتقايض وجاز التقاضل لأن لبن الأبل خلس الضان
والمعز جنس آخر **فصل** في بيان أحكام السلم ويقال له السلف
كما ذكره الشارح فيقال سلم وسلم واسلف وسلف والسلم لغة أهل
الحجاز والسلف لغة أهل العراق وإنما سمي سلمًا لتسليم رأس المال
في الجاس وسلفا لتقديم رأس المال فيه أيضا وحكى الرازي في شرح
مسند امامنا الشافعي رضي الله عنه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه

انه كره لفظ السام قاتل شيخنا ولعل وجهه ان السام يطلق
 لغة على الاستيلاء والانتفاء فكان ينبغي التمييز هنا بالسلف والاصل
 فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدانتم بدين الالة فسرنا ان
 عباس رضي الله تعالى عنهما بالاسم وجز الصالحين من اسلف في شئ
 فليسلف في شئ كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم هو
 نوع من البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع الا الروية واركانه خمسة
 مسلم وسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة وذكره المصنف عقب
 البيع لانه نوع منه بزيادة لفظ مخصوص **قوله** وهو سكون الهاء و
 ضمها **قوله** بمعنى واحداي هنا وان كان السلف يطلق على العرض
 ايضا ولم يذكر المصنف والاعية من التا فية معناه لغة لكن ذكر
 العادة تلامس من اخفيع في شرح الكثرة لفظ الاستعمال
قوله موصوف الى اخره هو بجر **قوله** بالذمة اي بلفظ السام
 والافه من بيع كارت الاشارة اليه ولذلك قال الماوردي
 ليس لنا عقد يتوقف على لفظ مخصوص الا ثلاثة السام والتملك و
 الكتابة **قوله** ولا يصح اي السام **قوله** الا بالاجاب وقبول اي بطلان
 المتقدم اي فاذا كان البيع لانه نوع منه على ما مر انه افرد
 المصنف بالذمة لاجل اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة وقوله
 الا في ضمن شرائط الى اخره تقرب فانها اكثر من ذلك كما يعلم من
 الشارح فتأمل **قوله** ويصح السام حالا اي عندنا فقط **قوله** وموجب
 اي عندنا وعند الالة الثلاثة **قوله** فان اطلق اي لم يصح فيه جمل
 ولا تا جيل فهو حال وهذا في المسام فيه اما رأس مال السام فلا
 يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما سيأتي **قوله** في الاصح
 الحاضر هو المقتد **قوله** مضبوطا في الصفة اي ان يكون له صفات

تبيين

تبيين ويصرف بها كما اشار اليه الشارح فخرج بذلك الجلود والنبل و
 رؤس الحيوان والاواني المعمولة ومن نحو نحاس ما لم يصب في قالب
 لفسه يصح السام في نحو الاصطال المربعة وفي قطع من جلد مدبوغة
 وزنا **قوله** في السام فيه اي بنفسه **قوله** ولا يكون ذكرا او صفا الى اخره
 قال شيخنا صوابه اسقاط لفظ ذكر لان الكلام ليس المسام فيه
 له صفات لا يفر وجودها ليصح فان كان له صفات يفر وجودها
 لم يصح فتأمل **قوله** كلولو كياراي وهي ما تقصد للزينة ويصح في
 الصفات منها وهي ما يقصد للتداوي وكذا في سائر الجواهر الما في العقيق
 لاخذ فاحجان ولا نظر لضبطه بوزن او غيره **قوله** وجارية واختها
 اي وكذا زجاجة وفرخها **قوله** لم يختلط به غيره وفي بعض النسخ
 بغير اي من غير جنسه كما قال بعضهم والا وجه خلوه ليس بخل
 الحق المركب من الجلود مثلا على ان في كلامه اشارة الى ان هذا الشرط
 مستغن عنه بما قبله لان عدم الصحة فيه لعدم انقباضه فتأمل و
 ومعجون ومنه الغالبة من نحو مسك وغير ودهن وقد مراد فيها عو
 وكافور ومنه ايضا الترياق بالتاء والذال والطا بالحر كات الثلاث
 ويقال له ايضا طراقي وهو المركب بخلاف المفرد بان كان نباتا او حجر
 فانه يجوز السام فيه **قوله** فان انضبطت اجزاه اي كجزء وهو المركب
 من جريد وقطن **قوله** كجبن الى اخره وهو يسكون الباء الموحدة وضمها
 مع تشديد النون وتركه قال شيخنا وتمثله لضبطه الاجزا
 بالجن لعله كحريف من الساج والا فية نظرا لظاهر لان الانفة فيه
 ليست جزء مقصودا وهو خارج بقوله مقصود الاجزا فان جعل
 مثالا لما خرج بذلك فظاهر لكن كلامه بنا فيه انتهى اقول
 لا محل لهذا النظر لان ما فيه من الملح والانفة من مصالحه

كاصح بالصحة النووي واقره الجلال المحامي وغيره وهو المعتمد **قوله**
 والشرط الثالث الى اخره خالف المصنف هنا أسلوبه السابق بوجود
 لم الفائدة فهو مع ان مفهوم الشرط وجودي اولدفع اليها انه جزء
 من الشرط قبله فتأمل **قوله** يطبخ اري او شئ او قلى كالحكم في الجميع
 الاول والبعض في الثاني والزلابية في الثالث **قوله** كالفسل اي اذا
 اليد تميزه من شحمه فيصح فيه ومثله السكر والفانيد وهو مثل
 القصب والديس والصابون واللبان نادرها مضبوطة قال العلامة
 الرمي ومثلها النيلة بالدم والزال كذلك انتهى وفاروق عدم بيع
 المذكورات ببعض لبعض لضيق باب الربا فتأمل **قوله** لا يبيع
 السلم في الكسك بفتح الكاف وكسرهما كما قاله الماوردي **قوله** فليس
 بسلم اي قطعاً **قوله** ولا ينعقد ايضاً بيعا في الاظهر الى اخره هو المعتمد
 فانه لا يعرفه السابق فتأمل **قوله** ان لا يكون من معين الى مثله الشارح
 بالسلم في خصوصه من هذه الصق وهو ظاهر كلامه بل صريحه وبهم
 جعل هذا مثال من افراد ما قبله وجعل هذا الشرط في موضع السلم
 فيه ومثله في السلم في غير قرية صغيرة اوستان او ضيقة وهو
 غير مستقيم لانه يلزم عليه عدم صحته في القرية الكبيرة ايضاً على ما
 ان موضع السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم عليه التكرار ايضاً لانه
 هذا سياخ في كلامه اللهم الا ان يقال هو جري على الغالب وهو
 المعبر فيه كانه لا يشر وقلته اما اذا السلم في غير ناحية او قرية عظيمة
 صح وتعين فلا يجوز ابداله لكن لو اتى بالاجود من غير تلك الناحية
 اجر على قبوله فيما يظهر ومحل ذلك اذا السلم فيه اي في الشيء الذي
 فترسله **قوله** ثم لصحة السلم فيه اي في الشيء الذي ذكرت له الشروط
 الخمسة السابقة **قوله** وفي بعض النسخ ويصح الى اخره لا يخفى انما النسخة

لادوي اصح واو لى والمراد من غالب الشروط الاية ان تذكر في العقد
 ما استفيد اعتباره من الشروط السابقة بلفظ يعرفها الفا قد ان
 وعد لان وفي بعض النسخ هنا زيادة وان يكون المسلم فيه ما يصح
 بيعه وهو مستند رك فتأمل **قوله** ان يصفه اي ان يذكر في العقد الفا
 الدالة على الصفات الاية بما مر مع ذلك الجنس والنوع ولو قال
 ان يذكر الى اخره كان اولى **قوله** بعد ذكر جنسه اي بلفظ يعرفها الفا
 تمان وعد لان كما مر **قوله** التي يختلف بها الثمن وفي بعض النسخ
 اي بان تكون من الصفات التي لا يتساحح بمثلها غالباً فخرج به
 نحو الكحل بفتح الحاء وهو سواد احفك العين من غير كتمان والسج
 وهو سودها مع السعة والملاحة وهو تناسب الاعضاء ولا يجب
 فيه ذكر القوة على العمل ولا كونه قارياً او ضد ذلك فان ذكر شيئاً من
 ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القراءة المطلقة عادة امثاله في بلد وكذا
 في الكتابة ونحوها **قوله** نوعه كتركه فان اختلف صنف النوع كروي
 وحطاي وجب ذكره **قوله** او النوشة او شيوثة او بكارة قال العلامة
 الرمي واما الخنثى فلا يصح السلم فيه ولو وضحاً لذرة وجوده انتهى
 قال العلامة ابن قاسم والمسئلة في الناس في غيره **قوله** تقريباً الى اخره
 هو راجع للمسلم فقط كما بين سجع او ختم وخرج به ما لو كان ارادة ابن
 سبع سنين مثلاً من غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخر قوله تقريباً
 عما بعد كان اولى واحسن لانه معتبر فيه ايضاً ويعتمد قول الرقيق
 في اخلاصه وكذا في سنة ان كان بالغاً مسلماً والا فقول سيد المسلم
 ايضاً ان ولدني لاسلام والا فقول النخاسين اي الدالين لظنهم
قوله في الابل والبقر الى اخره فيصير السلم في جميع الحيوان خلواً والخسفة
 لكن في غير الحوامل منها **قوله** وللو نال ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر

العقد واعتد العادة الرمي اشتراط ذلك وهو كذا **قوله** في الطر
اي وكذا السك والحمها مثلها ويشترط في حكم غيرهما ذكر النوع كلهم
بقدر نحو وكذا اخصى معلوب رضيع خذع او ضنها من خذا
غيره وقيل عظم يعتاد **قوله** يصح التام في السك واجراد حيين
عدا وميتين وزنا **قوله** والنوع اي وكذا بله ان اختلف به عرضه
وقد يعني ذكر بلكه عن ذكر نوعه كعليكي لاكونه من شجر فله
مثلا **قوله** كقطر عراقي وشامي او مصري او صعيد **قوله** واللفظ الدال
بالدال وهما وصفان للفرل على الاصل وقد يقال الثاني على النسخ
كعكسه **قوله** والصفافه والدقة بالدال المعجمة وهما وصفان
للسبح والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض والثاني عدمه **قوله** يحمل على
الخام لاعلى المقصوره الاخيره ويجب قبول المقصوره **قوله** لا يصح
في المصبوغ ما لم يختلف به الفرض ويقام صحة السام في المصبوغ لا بد
او يصح في المصبوغ قبل نسجه وكذا بعد ان لم يسد الصبغ فرجه كالتنو
ويذكر في غرر وزيب وجب نوعه ولونه وبلد وجسمه او حدته و
يستحب كوعتيق عام او عامين ومطلقة يحمل على ما يسمى شيقا
وفي غسل النخل مكانه كجبي وزفانه كصيف ولونه كاصبر اللهم الا ان يقل
انما ذكره لاجل الانواع هذه فتأمل **قوله** في مكيل اي ان عد الكيل فيه
ضايطا لا خوف ثبات مسك ولا نحو بطيخ وشمها هو اكبر من الثمر ولا
خوف صب والسكر والنحو البقول والشجيرات والدرسين والخط وكتب
فيتعين في ذلك الوزن **قوله** في موزون ومنه النقدان فلا يصح
الا بالوزن ويصح في المكيل وزنا **قوله** لا يتيسر في ذلك كذا **قوله** ومنه
فيما ينضبطهما كالحبوب ولا يصح العد بين العد والوزن الا فيما
يسهل فيه ذلك كاللبن كالبكر الموحدة والخشب ولا اجمع بين الكيل

الوزن

والوزن في نحو البطيخ مثلا اذا اراد بالوزن مثلا التقريب ولو
في الواحدة من ذلك ويحري ذلك فيما يأتي **قوله** في معدود اي لا يجز
ونحوها **قوله** في مزروع اي كالتياب والاراضي ولا يجوز تعيين
مكيال الا ان عرف قدره بالمعتاد **قوله** الثالث مذكور في قول المص
الاخر انما خالف المصنف الى اخره انما خالف المصنف لاسلوب
به لوجوب اداة المشو المانعة من الشرط او لافادة ان المراد بالشرط
ذكر الحمل لا تأجيله لانه قد تقدم فتأمل **قوله** ذكر الى اخره كلفظ المص
او الفعل الماضي المبني للفاعل اي العاقد **قوله** وقت محله هو بكسر الخاء
للحمله اي ان يذكر او فتا معينا ينتهي به لاجل ويجب تشكيك المسم فيه
اوجب ذلك الوقت مما يعرفه العاقدان او عدلان ولو من الكفار كالعبد
وربيع وجادي ويحمل على ما يليه ويحمل على اوله ان قال اليه او الى راسه
بضاده وعلى اخره اقال الى فراغه او سلخه واخره فان قال فيه
يضم العقد ويحمل الشهر على العربي فان قيد بغيره عمل به ولا يخفى
انما ذكرناه هو معاد كلام المصنف والشارح وهو غير مراد ولا يستقيم
اذ ليس الشرط ذكر وقت حلوله الاجل وانما ذكر الشرط ذكر الاجل اما بداهة
كقوله موجد شهر او بعام وقت الحلول بفرغه واما بغاية له كقوله
مؤجلا الى وقت كذا وبعام وقت الحلول بوجود تلك الغاية فتأمل
ولا فهم فنقول الشارح كشمركنا ليس واحدا من هذين على ما ذكره
المصنف فتأمل **قوله** كشمركنا فان اجل شهر من شهر والعرب
او الفرس او الروم جازوا اطلق حمل على الهائل لا عرف الشهر فان
انكر شهره حسب البناء بعد الاول المنكر ليل تأخر ابد الاجل على
العقد **قوله** ان يكون المسم فيه موجودا اي يغلب على الظن وجود
المسم فيه في محل وجوبه ولو بالانقل من بلد اخر ولو بعيد عنه فخرج

ما لوطن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من
 الباكورة فانه لا يصح كما قال الشيخان انه لا قرب الى كلدهم ولا ينفذ
 بانقطاع قبله اوقيه ولمه الخيار في الثاني **قوله** تسليم المسلم فيه الى اخره
 وظاهره في محل الاضرار فتأمل **قوله** فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل بان
 لا يوجد اصلا او يوجد نادرا اخذ بمفهوم الغالب والتمثيل في الربط
 في الثاني ان يكون مثلهما فتأمل **قوله** ان كان الموضع لا يصح
 له الى اخره فلو صالح له ولم يمكن الحمله من بلد الى محل التسليم مائة
 تعين موضعه وان لم يذكر غيره فان ذكر غيره عمل به ولو خرج من
 الصلابة تعين اقرب محل اليه وسواء المسلم الحال والموجب
 وكيفي ان يقال في بلد كذا ويوصله الى نحو النصارى ويجوز الى دار
 مثلا وفارق في شهر كذا كذا لاختلاف الاغراض في الزمان غالب
قوله الى موضع التسليم الى اخره لو قال اليه كان اولى واحضر القم
 الان يقال ذكره لا يصح فتأمل **قوله** ان يكون الثمن معلوما وهو
 راس المال كما في البيع فتذكره هنا تكرارا اللهم الا ان يقال ذكره هنا
 ليضد ان راس المال سمي ثمننا وان كان الغلب لغيرهم في هذا الباب
 براس المال السلم فتأمل **قوله** ان يبقى الى اخره لا يخفى ان صيغة المفاعلة باطلة
 اذ ليس في كل من الفاعل قبض ولا اقباض وانما الاقباض من المسلم و
 القبض من المسلم اليه على انه يكفي القبض من المسلم اليه فقط على المعتمد
 كما في البيع مع ان هذا مع ان تكرار مع ما مر المهم اما ان يقال المفاعلة
 ليست على بابها فتأمل **قوله** قبل التفرق اي وكذا الخيار فلو اختلفا فقال
 المسلم انضمتك بعد التفرق وقال المسلم اليه قبله ولا بينة له صدق
 مدعي الصحة **قوله** ففيه خلاف في تفريق الصنفية اي فيصح فيما قبض
 ويبطل فيما لم يقبض كما مر **قوله** والمعتبر القبض الحقيقي اي وهو في الصنفية

يقبض

يقبض محلها **قوله** فلو احال المسلم الى اخره نعم ان قبضه المسلم من المسلم
 اليه او من احال عليه وسلم للمسلم اي في المجلس صح ولو احضر المسلم اليه
 المسلم فيه في محل التسليم وكذا كل دين مؤجل فان كان قبل محله فسلم
 الاضلاع من قبوله ان كان له عرض صحيح والا اجر على قبوله فان اتمم
 اخذه الحاكم عنه وان كان بعلمه اجر على القبول مطلقا او عليه
 وعلى الابيان كان الا بر عرض المودي ولو اجتمع بعد المحل في غير محل التسليم
 وجب الرفع ما لم يتحداها المسلم ومثله المونة او تفاع الاسعار في
 بعض الماز منه **قوله** والثاني ان يكون العقد الى اخره لعل المراد من
 هذا النظم وعدم خيار شرطه ومقتضاه ان ذكره يبطل العقد فتأمل
استدل في احكام الرهن جمعه رها ان يحل واحبال وبما
 رهن بضم الهاء والاصل فيه قوله تعالى فريضة مقبوضة وهو احد
 لوايق الثلاث والاخران الضمان والشهادة وهي الخوف المحجد
 والاولان خوف الفلوس واركان خمسة رهن ومرتبهن ومرهون
 به وصيغة وهي الايجاب والقبول وشرطهما كافي البيع وان لا يملك
 على ما يضر الراهن والمرتهن كان تحدث زواله مرهونة او عدم
 بيعه عند الحل **قوله** وهولفة الثبوت ومنه الحالة الرهنية اي
 الثابتة **قوله** وشرعا جعل عين المحل لو قال تعلق دين بمال الى اخره
 ليدخل نحو الزكاة كان اولى التصحح الا ان يقال هذا تعريف للرهن
 الجعلي فتأمل **قوله** ما يئمه متحولة **قوله** الايجاب اي من الراهن **قوله**
 وقول اي من المرتبهن **قوله** ان يكون مطلق المنصرف الى اخره لو
 قال اهل تبرع فيما يرهنه او يرتبهن به كان اولى وانسب لخرجه به
 الولى في حال مجوره فلا يجوز له ان يرتبهن به او يرهنه الا لضرورة او غلبة
 ظاهرة الحاكم فيجوز له لمصلحة **قوله** وذكر المصنف ضابط المرهون الى اخره

لوقال والمرهونه لوقى ذكره المصنف ويبقى الاركان فتأمل **قوله** جان
وهنه اي وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه نعم لا يصح رهن المتعة
ابتداء ولا الدين عند من هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا المدي
لما في بيعه من الفرقة فان السيد قد يموت فجاءت فيبطل مقصود
الرهن ولا المعلق عنه بصفة يمكن سبغها بحلول الدين الا
بشرط بيعه قبلها ولا الارض المزروعة **قوله** يستثنى من مفهوم
كلام المصنف لامة التي لها ولد غير مزمع فيجوز رهن احداهما باليد
وباعان عند الحاجة اليهما ويقوم المرهون منهما وهذا موصوفان
بكونه حائنا او محضونا ثم مع الاخر فالزائد قيمتها قيمة الاخر
ويوزع الثمن على قيمتها بذلك النية فان اكانت قيمة المرهون مائة
وقيمة مع الاخر مائة وخمسون فالنسبة اليه بالاثلاث فيتعاقق
المرتضى ثلثي الثمن وشمل كلامه المشارع وقبضه قبض كله وخرج
المكاتب والموقوف وام الولد ونحوها **قوله** في الديون الاخرى قيد
لا بد منه وكذا الاستقرار فيشترط كون المرهون به كونه ينادى
منفعة ملزمة في الذمة **قوله** فلا يصح الرهن عليها اي على الامانة
قوله او مستغارة اي او مستامة او مستأجرة **قوله** من الاعيان المستقرة
ليس قيذا ولو سكت المصنف عنها كان اولى واخصر لشمل غيرها
كالوديعة اللهي الا ان يقال انها تعام بالطريق الاول ودخل
فيها الموقوفة فاذا اشترط الواقف وقضه ان لا يخرج الا برهن فان
ازاد الرهن الشرعي بطل الوقف او اراد مطلق التوثيق يكون
حاملا لا اخذه على رده لم يضرب عمل بشرط الا ان تقف راد انتفاع
به ومثله ما لو اطلق حملا على المعنى المقوي **قوله** واحترز بالاستقرار
الى اخره لا يخفى انه يقرب المرهون به كونه دينيا قابلا لازما كما

ولو ما لا يدخل ضمن المبيع في زمن خيار المشتري فقط فيخرج باليد
للايمان كما مر ايضا والثابت اي الموجود ما استقرضه لانه وثيقة
حق فلا يتقدم عليه كالشهادة او وثيقة الزوجة في الغد وفي
الزوم نحو الكتابة وجعل الجمالة قبل الفراغ من العمل وحيث
فما فعله الشارع غير مستقيم لانه ان اراد دين السلم رأس المال
فهو من اللاتم وعدم صحة الرهن به لا شرط قبضه في المجلس
وان اراد به المسلم فيه فهو ما يصح الرهن به وان ضمن المبيع في مبد
الخيار اذا لم يكن للمشتري انما لم يصح الرهن به لعدم الملك فيه
فتأمل **قوله** والراهن الرجوع فيه اي في المرهون قبل قبضه بالقول
كرجعت فيه اي بطلته وتصرف ينافي الرهن كهيته ورهن ولو
غير مقبوضين وكتابة ولو فاسدة وتدير واحبال منه او من
خواصه واعناق ونحوها ما لا يفعل كوطي ولا تبرج لعبد
او امة ولا يموت عاقد وجنونه ويقوم وليه مقامه ولا باعنا
بل تنتظر افاقته وان طالت فان اسين فكالمجنون واخر من بعد
لاذن لا يبطله وقبله تعتبر اثارته فان لم تكن بطل الرهن ولا
باياق ونحوه عسير لان حكم الراهن وان ارتفع بالتجرع عا د بالانقلا
فلا يقبض بعينه بخلافه ولا يقبض بقبضه حال تخلفه واما الموت
ونحوه مما تقدم بعد القبض فانه لا يضر قطعا لكن لو تخلف العير
بعد القبض بطل الرهن بمعنى ارتفع حكمه لا بمعنى بطل من اصله
فان عا دخل عا د الرهن بلا صيغة جديدة **قوله** فان قبض اي
المرتضى **قوله** العين المرهونة اي باذن الراهن عن الرهن وتصديقه
عليه فلو اختلف في قبضه عنه وهو بيد الراهن او المرتضى فقال
الراهن غصبته او قبضته عن جهة اخرى صدق بيمينه كما يصدق

والظرف في قوله على ستة الى اخره محله دفع في كلامه المصنف وغيره المتأخر
وجعل محله محله نصبا وهو غير مستقيم لكنه مقتضى كون امره تغير
فتأمل **قوله** وفتره أي السفيه **قوله** المينر حاله أي بعد بلوغه رشده كما يأتي
قوله غير مصنفه الى اخره وهو الوجوه المجرمة كشراب الخمر ونحوه ومثله
في بحر ادخوه لا صرفه نحو الطعام والملابس ووجوه **الخبر فائدة** شئ
العلاقة الرملة هذا باصل في الناس الرشيد أولا فاجاب بأنه ان علم
الرشيد بعد البلوغ فالاصل الرشيد والا بان علمه بعد البلوغ
الاصل العاقل **قوله** والمفلس في اخره والخبر فيه لمصلحة الغيب وزائدة
بعد بخلاف الثلاثة قبله كما مر والخبر عليه بطلب الغنى او بطلبه هوارة
وليه لذلك ويجب على الخبر بذلك بالطلب من الغنى او المفلس او بغيره
في الخبر عليهم أو الغائبين الذين لا ولى لهم **قوله** الذي ارتكبه الذوق
لما اخره لامة المجلس ويعتبر كونه لادوية حاله لانمة زائدة على حاله يعني
او الدين الذي يتيسر لادامته واجبة المنافع الذي يمكنها او ما يحصل
من مستقلات فلا يجر بالمنافع ولا بموجب ولا بين شئها ولو فوريا
على المقدم كالتركات ونحوها ولا يدين غير لازم كبحر الكتابة ولا
يجل الدين الموجل المأجل احدلثة الميت ومن ضرب عليه الرق والمرتد
ان انقل موته بالردة فان قيل ما فائدة تقييد الردة بالموت مع الالباب
الابية فلو فائدة وبالردة قلنا لترتب على التقييد بالردة ما اذا غل
الطلاق على الحل فان روجته انطلق بجر الردة وقال شيخنا
الشراصلي يظهر فائدة ايضا فيما لو تصرف بعد الردة باذامه لبعض
الغنى فاذا مات تبين بطلان تصرفه لتبين خلول الدين بنفسه
ويصدق المفلس بينة في عساره ان لم يعرف له مال والا فلا بد من
البينة ويبيع فيه عسكره وخادمه ومركوبه وان احتاج اليها فزاد

او منعه

او منعه لان تحصيلها بالكرامكم فان تعقد فعلى اغنياء المسلمين
ويترك له وللمن تلزمه نفقة دست ثوب الا يقيم وهو يتصرف وسراويل
ومنديل ومكعب أي مداس ويزاد في الشا نحو جبة او فود ولا يلزمه
ان يكتب لمقبية الدين بعد فسخه مال ولا ان ان يوجب نفسه له الا الذي
عصى سيهم لاجل خروجه من المعصية ولا يترك له قرش وسبط لكن
يتأخر بالبر والاحقر القليل ويترك للعالم كفته ان لم يستغن بغيرها
من كعب الوقف وينبغي ان ياتي هنا عند تكرار النسخ ما ياتي في قسم لصدقات
وهو المقتدر ويترك للجندي المرزق خيله وسلاحه المحتاج اليها اما
بكمها فان وفا الدين له افضل الا ان تعين عليه الجهاد ولا يجب غيرهما
كما يترك للمفلس ان يوجه في ماله اشترى له **قوله** بيته أي مكانه ولا
قوله يونه أي ان كانت متضمنة **قوله** والمرضي الذي به مرض مخوف
ان مات بغيره او يخوف فوات **قوله** والمجر عليه أي المرضي **قوله**
فيما يزداد على الثلث الاخره ولا يحتاج فيه الى ضرب قاض لانه من الجور
عليه شرعا حسا كما مر **بالتبسية** تنفيذ وصيته المجر عليه
بالثلث وان لم ترض الورثة وما زاد عليه لا ينفذ وان اجازوا
انفذوا لا تبطل فيما زاد عليه مثاله وهب داره نصف ماله
ولم تجز الورثة الزائد وهو نصف الدار وصارت الورثة شركة
بالثلث والدار قاله البلولوني وغيره للموصي لثالث ان يتركه **قوله**
لهو ثلث الزكاة أي ان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند تصرفه
بوصيته او نحوها كما مر **قوله** فان كان عليه دين الى اخره أي لانه مقتدر
على غرضه والمحمدين ان ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث كما قاله
شيخنا واقروه **قوله** واليعبد أي الرقيق ولو مكاتبيا والحق في جرد
اسمه تعالى والسيد مما **قوله** وتصرف الصبي أي ذكر كان او انثى

في اصله وصفت **قوله** من يصح اقباضه اي وهو من يصح عقده
 للرهن وللعقد انا بغيره فيه ما لم يلزم اتحاد القابض والمقبض
 فلا يصح انا بغيره للرهن غير المكتسب **قوله** لزوم الرهن اي من
 جهة الرهن فقط **قوله** وامتنع على الراهن الرجوع فيه اي
 ولا يصح منه تصرف يزيل الملك كالوقف فانه باطل على المقيد
 او ينقصه كالزواج فانه باطل ايضا وكذا الاجارة والاطارة ان
 كان الدين خالا او يحل قبل انقضاء مدتها ويمتنع عليه الوطى نحو
 الحمل فيمن تجل وحتم الباب في غيرها ويمتنع عليه الاستمتاع بها
 ان جد لوطي والا فلا نعم يجب انه لو خاف الزنا ولم يطأ
 جازله وهو المعتقد وكذا لا اعتاق الا اذا كان موسرا فيها
 فينفذ عتقه وايلاده لو جعلت منه ويغير القيمة رهنها مكانه
 بل المعتقد الحكم عليها بالرهنية وهي في ذمة قبل عزمها كالأمر
 على الجاني وان كان هو الرهن والا لم ينفذ او يلغوا العتق و
 يوقف الا يلاذ فان انقضى الرهن نفذ الوعد حر سيب ولا
 قيمة عليه فيه وله انتفاع به لا ينقصه كالكروب وكخوه وله
 استراداده كذلك ولا حاجة للاستشهاد عليه الا مع التهمة ولا
 يمنع من مصلحة الرهن كقصده وحجمه وله باذن المرتهن ما
 منعناه **قوله** الا بالثبدي اي التفريط في تلفه لخروجه عن الامانة
 ومثله امتناعه من تسليمه بعد ابراءه من الدين **قوله** فيه اي
 في المرحون **قوله** ولا يسقط بلفه اي المرحون **قوله** ولو ادعى
 اي المرتهن **قوله** تلفه اي تلف المرحون **قوله** فان قبض الاخ
 ومثل القبض البراءة منه والارث والاعتياضي عنه وغير ذلك
قوله اي ينفيك الى اخره هو تفسير المراد فتأمل **قوله** حتى يقضى به

اي ان المحرم

اي ان احدث الصفة والرهن والمرتهن والدين فان تعدد الموهون
 كالثلاثة عبيد على دين واحد او تعدد المستحق كالوارث فيما لو مات
 مات الراهن عن ميراثه فلا ينفيك شيئا من الرهن يوما بمقتضى
 حصته وان اختلف شيء مما ذكره انقل ما يخصه فلو رهن نصف
 عبد بدين ونصفه باخر فبزي من احدهما انقلك قسطة ولورثتها
 عبدهما عند شخص بدين له على ما فادي احدهما عليه نفيسه ولو رهن
 عبد معن اثنين فبزي من دين احدهما انقلك قسطة **خاتمة** كل
 دين ادعى المودع من ايمنه صدق بيمينه الا الراهن والمستاجر فلا يصحان
 الا بيمينته لا في كل منهما اخذ الدين لغرض فتأمل **فصل** في بيان
 احكام الحج بفتح الموهلة وسكون الحيم وهو انواع كثيرة كالسياسة
 لهاها بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذري ان هذا الباب واسع
 جدا لا يحصى افراد مسائله ولعل اختصار الشارح على حجر السيف والمفلس
 ان خالف كلام المصنف كونهما يحل ضرب القاضى عليهما بخلو وعريهما ولو
 باجر وسكت كان اولى واعلم المصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها
 وضعيفا ولا يستطيع ان يعل هو الامة شر الامام الشافعي السفيه هو المميز **قوله**
 المصنف وبكثير المحتل عتقه والذي لا يستطيع ان يعل بالخطوب على عقله وهو نوحان
 شرعي مصلحة المحر عليه ونوع شرعي لمصلحة المعتبر فالحج على الصبي والمجنون
 والسفيه المصغر ثم اذ المقصود منه حفظ مالهم والحج على المفلس ومن بعض المصلحة
 ارباب الديون والمورثة والمبيد **قوله** فينفذ من السفيها الى قال شيخنا وكذا من
 غيره فاقضاه عليه ليس للتعيين ان يفي القول وما قاله شيخنا ليس مراد بشئ
 الصبي والمجنون مع عدم صحه حيلتهما اللهم الا ان يقال يراد بالفرد
 نحو المريض والعبد فتأمل **قوله** على ستة اشخاص الى اخره
 انما اقتصر المصنف عليها لانها المشهورة فلا ينافي مما ياتي قال شيخنا

ولو غير اوهو بسبب العبادة ولو يصح عقده ولا اسلامه اذا كان ولو
كافر ويجب المميز اهله بان يفرق بينه وبينهم وخفاة ان يفتنوه و
طحا في ثباته بعد بلوغه على الاسلام فان بلغ وهو ونطق بالكفر هدر
فان اصره الى اهله **قوله** المجنون الى اخره اي وهو سلب العبادة ايضا
كعبارة المعاملة والدين كالبيع والاسلام وبسبب الولايات كسائر
وجه سلبها احتياجه الى من يوق عليه ووجه سلب العبادة في الاموال
عدم صحة فسخه بخلاف الافعال فيعتبر الاستيلاء ونحوه التملك
بالاخطاب ونحوه وكذا الاتلافات فينفذ منه الاستيلاء ونحوه
ما اتلفه على غيره **قوله** غير صحيح اي باطل مطلقا **قوله** ولا تضمن من اي
الصبي المجنون والسفيه واستاد النكاح الى ان الكلام في التصرف المالي
فلا ينافي صحة عبادة الصبي المميز واذنه في دخوله وايصال هدية من
ما مومن واقرا كل بموجب ويلحق بالاموال الولايات والشهادات
والعقود والعقد النكاح من السفه باذن وليه كما اشار اليه الشارع
ويصح من السفه تصرفات اخر من كونه في المبسوطات ويصح
حجر المجنون بافاقة وحجر الصبي بمزوج منيه ووقت مكان اشكاله
تسع سنين تحديدا او بلوغه تحت عشر سنة قرية تحديدا
ذكر اكان او اني ولو ميز كما مر وبالحيف والحيل في الاتي واما الخفي
المشكل فتحكم انه ان اصاب من ذكره وحاض من فرجه حكما ببلوغه وان
وجد من اجدا لفرجين يجوز ان ينظر من الاخر ما يعارضه كذا قاله
الجمهور من الشافعية وهو المعتمد خوفا للامام ومن تبعه فان
بلغ رشيد دام الحجر عليه الى رشده وحجره الا ان حجر حجر سفيه
ويقال له السفه المحفل ويقال لمن نبذ بعد رشده بسفيه محفل
ايضا لكن هذا تصرف صحيح كالتشديد حتى يحجر عليه القاضي وذا رشده

أمرها

بختنا

بأختياره انفق عنه الحجر بلافك قاضي بخلاف من حجر عليه القاضي
فلا بد من فكه **قوله** او اشترى كلاهما اي الطعام او غيره **قوله** دون
تصرفه في اعيان ماله اي ان كانت في الحياة ابتدا فيصح اقراره بعين او
دين ان اسند الى ما قبل الحجر ويعقوبة مطلقا ويصح تبديره ووصية
ونحوها ورده ببيع فيه مصالحة للغير ما **قوله** فيما زاد على الثلث اي في
غروصية الوارث والا فلا بد من اجازة بغير الوارث وان كان اقل من
الثلث **قوله** وانما يعتبر ذلك اي المذكور من الاجازة والرد **قوله**
من بعده الى اخره اي بان الاجازة والرد انما يصحان من الوارث
ويجوز ان يصير هذا غير وارث عند الموت قال الشيخان والواسط
المصنف لفظ من كان اول وانسب **قوله** لظن ان المال اي الموصى به
قوله وقد بان خلافه اي انه كثير **قوله** صدق بيمينه اي فنبطل اجازته
فيما زاد على الثلث **قوله** ونصرف العبد اي الرقيق ولو انش باطل
ولو غير ذن سيده ان كان في الاموال اما العبادات فصحيحة
منه وان اذن له السيد فيها والحاصل كما قال الامام ان تصرف
العبد على ثلاثة اقسام لا يصح منه وان اذن له السيد وهو الولايات
والشهادات وقسم يصح منه وان لم ياذن له السيد وهو الصلوة
والصلوة وكذا الخلع والطلاق وقسم يتوقف على اذن السيد وهو
المعاملات كالبيع والاجازة **قوله** اذا عتق كله خلاف الشيخ
الاسلام وليس وهذا فيما لزمه برضى مستحقه كبيع وقرض والامانة
لزمه برضى مستحقه كلف بفض برفقه فيبيع فيه فهل
على السيد ما لم يعزه باقل الامر من ارش حبايته وقيمه وما لزمه
برضى مستحقه وان اذن السيد فيه يتعلق بذمته وكسبه وما يبدع
ويصح اقراره بموجب عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال

قوله فان اذن له السيد في التجارة اي في بيع معين **قوله** مثله **قوله** منعه
 بحسب ذلك الاذن اي وتعلق مقابلته بمال تجارته وكسبه وزمته
 على ماله ولا يملك التبع بملك سيده او غيره **فصل** في بيان
 احكام الصالح وما يتبعه من التراجم من الحقوق والتنازع فيها هو
 سيد الاحكام لانه يجري في سائر العقود فيكون بيعا و اجارة وقرضا
 وهبة و ابرا وغيرها و شرط سبق خصومة بين المتنازعين واللفظ بعد
 للمتزولك بمن وعن والمأخوذ بعلى والبا غالبا وهو رخصة من
 المحظور وقيل اصله مندوب اليه وقيل نوع من هبة والاصل فيه قوله
 تقاضى والصالح جزا والصالح خالص بين المسلمين الا صلحا حل حراما
 او حراما حلالا والكفارة في ذلك كالمسلمين وانما خصهم بالذكر
 لانقيتها الى الاحكام غالبا وهو انواع صالح بين المسلمين والكفار و
 صالح بين الافام والبغاة وصالح بين الزوجين عند الشقاق
 صالح في المفاملات والديون وهو المراد هنا **قوله** ويجوز في بعض
 ويصح **قوله** مع الاقرار اي وان انكر بعد ومثله اقامة الحج والعمرة
 المردودة وخرج به الانكار والسكون فلا يصح الصالح منهما
 وان اقر بعد وليس من الاقرار صاحبه مما تدعيه بكذا لانه قد
 به قطع الخصومة ولو قال هبني ما تدعيه او تعينه او زوجتي
 الامة كان اقرار بملك عينهما او اجرهما واعرف ما تدعيه فاقرار
 فاقرار بملك المنفعة لا عين ويصدق من ادعاه على الكارل
 الاصل **قوله** في الاقوال اي الثابتة في الذمة **قوله** وهو ظاهر اي
 واضح وانما قال ذلك لان الاصل في الصالح ان تكون في
 الاموال واما ما يفيض لهما وهو تابع لهما ولذلك لا يضح
 فيها بلفظ البيع كما سياتي بخلاف الاموال فانه قد يصح فيه طلب

البيع فتأمل **قوله** وكذا ما افضي اي ال **قوله** مصالحة عليه اي
 موافقه فتأمل **قوله** ابراي ان وقع من دين على بعضه ويسمى صالح
 حبيطة او يصح بلفظ الابرا والخط والاسقاط ونحوهما مع لفظ الصلح
 لقوله ابرائك من نصف العشرة وصالحك على نفسها وفي هذا
 لا يحتاج الى قول نظر اللفظ الابرا ونحوه بخلافه اذا وقع بلفظ الصلح
 وحده لان لفظه يقتضي القبول فتأمل ومعاوضة الى اخره هو شامل
 لما لو صالح من دين او عين على دين او عين فتأمل وافهم **قوله** اي
 ربه الى اخره انما قصر الشارع مع شموله لبعض العين نظر للابرا وسائر
 الاخر فتأمل **قوله** على حسنة منها اي الالف **قوله** اي تعليق الصالح الى
 اخره مراده به ما شمل التوفيت مثاله الا في فتأمل **قوله** عدوله من حقه
 اي المدعى به **قوله** كان ادعى عليه الى اخره هو شامل للصالح من عين الى عين
 منقبة عن موافقة في علة الربا وكذا لو صالحه على الدار على ذهب او فضة
 معين وقصر على ذلك ليس في محله ولا ينافيه ما ذكره المصنف بقوله
 ويجري عليه حكم البيع الى اخره فيشمل ما لو صالحه عن الدار ايضا على ثوب
 او نقد هو صوف في الذمة وهو بيع ايضا يجري فيه احكام البيع في
 الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجري فيه احكامه وان صالحه
 منها على منفعة مجردة شبرا فهي جارة لغير ما يها من المدعي عليه
 للمدعي وان صالحه عن منفعتها شبرا بعينه وهو اجارة لهما
 لغير ما من المدعي لغيره وان صالحه منها على راتب مثلا فهو جارة
 وهكذا وان صالحه من دين على عين فهو بيع العين لمن هو عليه
 وان اتفقا في علة الربا وجب التبعين في المجلس والتفويض فيه و
 المماثلة ان اتفقا في المجلس ايضا وان لم يتفقا فيها وجب التبعين
 في المجلس وان صالحه من دين على دين انشاه الا ان ضم ونشرط تعينه

في المجالس او على دين سابق فباطل **قوله** اي على هذا الصلح الى اخره كان
الاول وان يقول عليها لانه راجع الى المفاوضة فتأمل **قوله** فبقيته منه
لبعضها ويصح بلفظ الرتبة مع لفظ الصلح ويلفظه وحده وفي
قوله مام واعلم ان الصلح يجري بين المدعي واجبتي وشروط صحة
الاقرار ايضا فان كان ياذن المدعي عليه وبماله فهو وكالة او يبار
الاجنبي فالملك له الا ان وقع الثمن عن موكله بقرض او تبرع فان
دفعه بغير اذنه فشراف مفسوب **قوله** ويجوز للادسان اي يصح لكل
ولا يحرم وان لم ياذن له الا ما فيه خلد فالادمان احد رضى به عنه
حيث يقال لا يجوز الا باذنه **قوله** يضم اوله اي واسكان ثانيه وكذا
ثانيه **قوله** بالجنح مأخوذ من جنح يخج بفتح النون وضمها جنحا
اذا مال واجتنب كجنت واجتنبه وغيره **قوله** في طريق الى اخره وهو
ما جعل عند ايها البلد طريقا او وقفه المالك ولو بغير جوار كذا
وهو مذكور وموث **قوله** وسما ايضا بالشادع وقيل بينه وبين الطريق
اجتماع وافتراق فالطريق عام مطلقا ويدل له قولك شيخنا وفي
وفي كلامه اشعار بان في بنية فان لم يكن في بنية او لم يكن نافذا
فهو طريق فقط ولو حكما فسم ان كان فيه مسجد ونحوه موقوفه
على العموم او نحوها م كذلك فكما الشادع من اوله الى ذلك الموقف
خلد فالبعض لا يمتد رضى الله تعالى عنهم **قوله** بحسب ما ينظر المار به اظرا
بيننا فالحال العامة وهو المسجد والرباط والمقبر كالمشارع المحيطة
بفتح الحاء المهمة وحكي ضمها **قوله** الغالبة بالعين المعجمة والباء
الموحدة بعد اللام اضبط من كونها بالعين المهمة والفتح ليعتد
اللام اضبط من كونها بالعين المهمة لانه لا ضابط لها وحكم السابق
وهو سقيمة بين خايطين والطريق بين صما كالجناح **قوله** المحل الى اخره

هو

هو بكر الميم الاول وكمر الثانية كما مر ومثله الشدق **قوله** المظلة بفتح
الميم وكسر الظاء والمثالة وقيل بالفتح كعص المعروفة بالمجارة وبالحمل المقطر
ايضا المعروف عندهم ايضا **قوله** اما الذي الى اخره تفهم لهم ذلك
في شوارعهم المختصة بهم على الراجح ولا يجوز لاحد بناء دكة او دعامة
بجدار او حفرة او غرس شجرة في الشارع وان استع واذن له الا ما مر في
ذلك ولم يضر بالمارة وكان للعموم المسلمين لان يستغل المكان بما ذكر
مانع من الطريق وقد تنزح المارة فيصطكون اليها ولانه انما طالت
المدة اشبه موضع للملاذات وانقطع اثر استحقاق الطريق بخلاف
الاجنحة ونحوها وفارق حل الفرس بالمسجد مع الكراهة بانه يعمو
المسلمين اذ لا يمتنعون من اكل ثمره فان غرس ليصرف ربيعه للمسجد
فالمصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضية حوان مثل ذلك هنا
حيث لا ضرر لان يقال لرفع الضرر في الشارع اكثر فامتنع مطلقا
فالتعلامة الرقعي وهو الاقرب الى كلامهم **قوله** ولا يجوز ان
ينجر ويمنع منه ولا يصح الصلح عليه بما لان الحلولا يفرد ما لعله
قوله في الدرب المشترك اي وهو الطريق غير النافذ الى عن نحو
مسجد ورباط ويروى موقوف في على عامة كما مر ايضا فالتعلامة
البرليني وهو فارسي معرب **قوله** الا باذن الشركا ومنهم الموحدين والمير
والمستاجي لا المستغفر ويعتبر اذن غير الكامل بنحو صبي بعد كماله **قوله**
والمراد بهم اي الشركا **قوله** وكل من الشركا الى اخره فيه اشار الى
بيان قدر استحقاق كل شريك منهم فتأمل **قوله** ويجوز تقديم الباب
اي الى جهة راس الدرب بغير اذن الشركا اي ان لم ينصرف من
الباب الاول بان سدا وسمه والافلاذ من الاذن فتأمل **قوله**
ولا يجوز تأخير اي الى جهة اخر الدرب سواء سدا او لا

قوله الاباذن من الشرك الخ والمعتبر في الالف منهم من ياب بعد من الاول
عن مراس الدرب ويجوز لغيره من لاصقه بحداره ان يفتح فيه ما بالبر
منه باذن جميع اهل الدرب وله مصداقهم عليه بالمال ولهم
الرجوع بعد الاذن بلو حال متساوا ولا غرم عليهم ويجوز له فتح
الكوات بفتح الكاف فاشهر من ضمنها اي الطاقات والشايبك لل
سنتظة في جدار نفسه وان لزم عليه الاصطلاح على حريم جاره و
لجاءه ان يبني في ملكه جدار مقابلهما يمنع من رؤيته منها **تيسر**
لوتنا زعاجدارا اسقفا بينهما فهو من علم انه بني على بناءه وثقا
بيته او حلفه بمين الرد والافصوي بينهما عملا باليد **فصل**
في بيان احكام الحوالة وما يتعلق بها واحكامها اركانها ستة مجمل
او حال عليه ودينان وصيغة كما في البيع ونحوه ولا يتعين لفظها بل
او ما يورث معنى كقلت حقتك الى فلان او جعلت ما استحققت
لك او ملكتك الدين الذي يبي عليه بحقتك ولا يكون كناية على المقدر
ولا تدخلها الماقامة حلوقا للعلامة ابن حجر وهي رخصة كما سيأتي
والاصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم مطلي الفنى ظلم واذا ابيع له
على ما يلبس باسكان التاء الفوقية والموضعية وجوز العلامة ابن
حجر تشديدها في الثاني وبين قبولها على ما يقر باذ لا تشبهه في
ماله هذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المقامات
قوله وحكى كسرهما اي والفتح فصيح **قوله** وهي اي الحوالة **قوله** ساي
الانتقال الى اخره اشار بذلك الى ان الانتقال هو القول فاي نفس
وقال بعضهم الانتقال اخص من التحول ان يعتبر فيه اختلاف المحل
بخلاف التحول فتأمل **قوله** نقل الحق اي بصيغة فلو قال وشرعا عقد
يقتضى نقل دين من ذمة الى اخره او شرعا عقد يقتضى انتقال الدين

من ذمة المجلل الى ذمة المحال عليه لكانه اولى واحسن اليهم لان بقا
هناك متعلق بخذوف تقديره وشرعا نقل بعقد الى اخره والقربة
عليه **قوله** وشرائط الحوالة اربعة بل خمسة كما مستغربه ولا يخفى ان المصنف
غير عن بعضها بالشروط تجوز افتا مل **قوله** جزء من الصيغة رضي المجلل الى
اخره هذا ان كان بمعنى الايجاب كما يدل عليه ما بعد وهو جزء من
الصيغة قال شيخنا وانما عبر المصنف فيه بالرضى اشارة الى عدم ايجابها
المفهوم من الحديث السابق كما مر والمراد بالرضى بالذكور وقوع
الصيغة لان الرضى حقي فاكتفى فيه بوجود الصيغة الدالة عليه فتأمل
قوله فهو من عليه الدين اي للمحال فتأمل **قوله** لا المحال عليه
اي وهو من عليه دين المجلل وانما لو بشرط رضاه لانه محل الحق على
البت لان اخراب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا تصح الحوالة على
الزكاة لعدم تخص محال عليه ولا تصح ايضا الزكاة من الساعي ولا
له وان تلف المضاب بعد التمكن فتأمل **قوله** في الاصح الى اخره
المعتمد **قوله** ولا تصح الحوالة من لادين عليه بالاول **قوله** والثاني في قبول
المحال وهو يستلزم الايجاب المدلول عليه بالرضى السابق وبه يتم
الصيغة فتأمل **قوله** والثالث كون الحق الى اخره لو اطلقة المصنف
اعلمه الدين المحال عليه ايضا لكان اولى واعم ولا يعارضه ما بعد
فتأمل **قوله** مستقرا اي لازما ولو ما لا فتأمل **قوله** وللتقييد بالاستقرار
الى اخره ما ذكره الشارح من الاعتراض عليه مبنى على ان المراد به تمام
ملكه بالاستقرار عدم طرق السقوط اليه في المستقبل ولعله مراد
وانما المراد به تمام ملكه عليه فيدخل فيه الصداق قبل الدخول
والاجرة قبل استيفاء المنفعة وبين السيد على الكاتب غير نحو الكفا
ومن البيع في زمن الخيار ولان الحوالة به او عليه اجازة ومهما يتم

من ذمة المجلل الى ذمة المحال عليه لكانه اولى واحسن اليهم لان بقا هناك متعلق بخذوف تقديره وشرعا نقل بعقد الى اخره والقربة عليه

الملك فكانه قال الزمته واحلت به كما في البيع الصني ودين القرض وغير ذلك
 ويجزئ به جعل الجعالة قبل الفراغ منها وبين الكتابة ولذلك كان لا راد
 فيه نعم يصح ان يجعل الكتابة سيده بما عيلى اجنبي وان كان لا يصح الا عيلى
 عنها فهي مستثناة ولا يرد عليه دين السلم ورأس ماله لانه خارج بعد
 صحة العتياض عنهما على انهما وارد على اعتبار اللزوم الذي عدل عليه
 النووي عند كلامه الرافعي الذي ذكره الشارع اي المهم لان يقال مراده
 بالاستقراء ما تقدم في الرهن من انه يطلق بمعنى اللزوم او بمعنى ما حصل
 به استيفاء بقا بده كقولهم يستقر من الاجرة على ملك الموجه بقدر ما
 مضى والمعتبر الى اخره هو العقد **قوله** اتفاق ما اي شرط اتفاق الدينين
 فيما ذكره المصنف في علم العاقلين وفي العقد والواقع ومنه ان يجعل
 الخمسة عليه على خمسة من عشرة له ولو جهل العاقدان او احدهما شرط
 من ذلك او عقد على ما خالفه او تبين بعد العقد في الفقه فهي باطلة
 وحرم بما ذكر اتفاقهما في رهن او ضمان او اشهاد او اخذ ذلك فلا
 يعتبر منهما رهن او كفيل او لم يصح وكذا لو شرط خيار المجلس وشرط **قوله**
 والحلول والتأجيل اي سواء كان مثليا او متقوما كشرط **قوله** و
 يرايضا الحال عليه الي قال شيخنا فيه تذكير الفعل ورفع الحال
 عليه وهو خلاف صنع المتأنيهي اقول فلا اعتراض عليه فتأمل
 ويتحول حق المحتال فهو كلام مستأنف من الشارع وحينئذ فلا أثر
 عليه فتأمل **قوله** ويتحول حق المحتال اي نظيرة **قوله** لم يرجع على الجبل
 اي وان شرط يسار المحتال عليه ويلغو الا الشرط المذكور ولو شرط في العقد
 الرجوع بشئ مما ذكر لم يفسد الحوالة ولو اختلف في اصل الحوالة
 ورادتها صدق منكرها **فصل** في بيان احكام الضمان
 بالمعنى المقابل للكفالة لانها سثنائي وهو ما اخذ من الضمان لان المال

في ضمان ذمة الضامن لا في الضم من ضم ذمة الى اخرى لان نونه
 اصلية والاصل فيه خبر الزعيم غارم وان كان خمسة ضامن ومضمون
 له ومضمون عنه وشئ مضمون وصيغة ولا يشترط الاذن من
 المضمون عنه اذا كان الضامن في مال ما اذا كان في يد من فيشرط
 اذنه هي المعروفة بالكفالة كما سيأتي والضمان اوله شهادة واو
 سطة ندامة واخر غرامة **قوله** وان شئت لئذ ذلك
قوله بون الضمان بصاد الصلا ملصق **قوله** فان ضمت فجالس في الوسط
 وهو الضمان **قوله** مصدر ضمت الشئ اي ضمنت ضمانا **قوله** اذا
 كفلة الى اخره هو يفتح التاء وهو يرادف له ولو قال ان الرقته كما
 الى واحد لانه لغة الا التزام **قوله** التزام ما في الذمة الغير من المال
 اي صاحب المال بصيغة ولو قال عقد يقضي التزام **قوله** و
 شرط المضمون الضامن اهلية التصرف اي بان لا يكون مجرورا عليه
 نعم يصح ضمان المفلس في ذمته لافي غير ماله ويصح ضمان الرقيق
 باذن سيده ولو انشأ وتعدد ولا بد من اذن الموقوفات جميع اذا
 تعدد وارادخل فيه الموقوف والمعتبر فيه اذن الموقوف عليه لا اذن
 الناظر وفعل فيه ايضا الموصى بمنفعة والمعتبر فيه اذن الموصي
 لانه في الاكتاب المعتادة والملك في النادرة ودخل فيه المكاتب
 ايضا لكن يصح ان يضم اجنبيا لسيده باذن سيده وقيل يكفي اذنه
 الاجنبي فقط واذا صح ضمان المكاتب وعجز نفسه بعد ذلك فقال
 شيخنا يتحنا يبطل الضمان وتوزع فيه وقت الضمان مستعمل
 ولا يقال الا ان صار قنا فذ بصح ضمانه لان نقول هذا دوام
 ويفترق في الدوام ما لا يفتقر في المابتدا ايضا اذا قلنا ان الضمان
 باق وما يعتق العبد بعد ذلك فيبقى الضمان حينئذ حرمه الضمان

الرتيق اجبتا السيد ولو باذنه وكذا البعض ان لم تكن بينهما اية او كان
في نوبة نفسه لم يجتمع الى اذن وينبغي ما عينه له من كسبه او غيره ويصح
ان يعفى اي الرقيق سيده لا اجبتي باذن سيده عند شيخ شيخنا وقال
العلامة من الخطيب لا يحتاج الى اذن ولا يصح ضمان المكروه ولو باكره
سيد ويكفي شرط المضمون ان يعرف الضمان فلا يلغى باسمه ولان
ولا يشترط رضا لان الضمان محل التزام لم يوضع على قواعد
القاعدات وتكفي معرفة وكيله عنه ولا يشترط في المضمون عدم
ولارضاؤه عليه المذهب لجواز التبرع باذنين غير باذنه ومعرفة
وشرط الصيغة ان تستمر بالانتماء لضممت دينك على فلان بخلاف
دين فلان الى او اودي الحال واحضر الشخص اذا خلى عن النية
فليس بضمان بل وعد ولا تصح بشرط براءة الاصيل فلما علق نحو
اذا جاء الغد ضمنت ولا موقفة نحو فلان ضامن فلان او كفى
بيد نه الى شهر كذا فاذا برت **قوله** ويصح ضمان الحال **قوله** ولا
يجب الديون الى اخره هو اشارة الى شرط الحال المضمون وبه يعلم
صحة ضمان الحال موقفا ولا يثبت الاجل وعكسه ولا يلزم التعجيل
وخارج بالديون الايمان فلا يصح ضمانها الا اذا اريد التزام ردها
لأنها مثله بل شرط اذن من هو تحت يده او قدرته على اتيانها
منه **قوله** اذا علم قدرها ويشترط معرفة الاخره بالبناء للمفعول
اي اذا بين للضامن قدرها ويشترط معرفة جنسها وضربها الا في
يصح ضمانها مع الجهل بصفتها لانها معلومة السن والعدد
ويرجع في صفتها الى غالب اهل البلد **قوله** والتقييد بالاستحقاق
الى اخره قد تقدم فرارا ان المراد بالاستحقاق تمام الملك فلا يرد
على ما قاله الشارح ولذلك صح ضمان الذي على الكاتب لغير سيته

وخرج

وخرج به نحو الكتابة وجعل الجمالة قبل الفراغ من العمل واما صحة ضمان
من البيع في زمن الجوار فهو وارد على كلام المختار المصنف والنووي
فتأمل **قوله** فلا يصح ضمانها اي الموصولة جنسا او نوعا او صفة او قدرا
او عينها كاحد الرنين والابرار من الدين المجهول جنسا او قدرا او صفة
باطل فلا بد من علم المبري مطلقا واما المدين فان كان الابرا في معلن
اشترط علمه والافلا ولهمذا جمع في شرح الروض فراجع نفسه يصح ضمان
الدابة الموصولة لانها يرجع فيه الى صفة يجرها فافعله الشارح في كلام
المصنف منطوقا ومفهوما لا يستقيم فتأمل **قوله** سياتي اي في قوله
ولا يصح ضمان المجهول الى اخره **تلييه** من ابرائنا في الدنيا والاخره
وفي الدنيا فقط بري منه في الدنيا والاخرة والافلا يبرأ منه في الدنيا والاخرة
قوله ولصاحب الحق اي ولو وارثا **قوله** مطالبة من مرشاه اي كمال الدين
يرفعه **قوله** من الضامن اي ووان نفد ولو تبرعا وكذا ضامن الضامن
وهكذا قال شيخنا ولا يخفى ان المضمون واحد بقدر محله ام لا انتهى
ونقي بري الاخره وكذا الواو بالدين الاصيل وكذا عكسه **قوله** على ما بينا
اي من كون الدين ثانيا لا زما معلوم القدر والصفة والجنس **قوله**
ساقط في بعض نسخ المتن اي واسقاطه اولى **قوله** رجع اي ان شهد
بالاداء رجلا بخلاف معه او ادي بحضرة المدين او في غيبته وصدق
المدين **قوله** باذنه اي لانه صرف ماله الى منفعة الغير باذنه وكذا لو كان
الضامن وحده باذنه لانه اذن في سبب الاذبح في ما اذا المراد اذن في
واحد منهما او اذن في الاذبح فقط نفسه ان اذن فيه بشرط الرجوع
رجع ولا يرجع ان ادي من سهم الفارمين كما ذكره في باب قسم
الضمانات ولو ادي دين غيره باذنه من غير ضمان رجع ايضا ولا يرجع
الابا غمر فقط ومحل جواز الاخذ من سهم الفارمين اذا كانا معسرين

او الضامن وحده وكذا بغير اذن **قوله** كقولہ بع الى اخيه قال شيخنا
 غنيمه بهذا المجهول لا يستقيم لانه مما لا يجب ولم يوجد انتهى وقول
 ويمكن عنه بان اذ البطلان من جهة الجهل بمقدار الثمن بدليل
 مثاله المذكور فكانه قال له بعه كذا الخ ومعلوم انه ثمن وهو حجة
 لا يعلم قدر ما يتفقان عليه قالوا لبطلان من جهة الجهل وان كان
 باطلا ايضا من جهة عدم الثبوت والمزوم بدليل قوله الثاني ولا
 ضمان ما لم يجب الى اخيه فتأمل **قوله** ما لم يجب كمنفعة الزوجه
 في الفد وما يسقرضه وتسليم ثبوت رهنه شخص لم يستلم كذا
 ذكره في الروضة واصطلاحا ويوضحه وهو ما في شرح مسلم وهو لا
 يصح ضمان تسلم الرهون للمرتب قبل قبضه لانه ضمان ما ليس بدين
 وانما ذكر ذلك المصنف ليكون توطئة لقوله الادراك المبيع الزوجه
 فتأمل **قوله** الادراك المبيع الى اخيه هو بفتح الدال المهملة والراء
 سكونها حملها الجوهري ثم قال وهو النبعة بكسر الباء والواو
 انتهى وقال بعضهم سمي ذكرا لا التزاما لغرامية عند ادراك
 المستحق عين ماله ويسمى ضمان العهدة ايضا **قوله** ذلك المبيع
 اخيه اي بعد قبض الثمن وعكسه **قوله** ان خرج اي مقابل المهر
 من مبيع او ثمن **قوله** مستحقا اي اونا قصا ورد واذا صرح بغير
 عن احدهما لا يضمنه عن الآخر واطلوقه ينصرف لخروجه مستحق
 فتأمل **فصل** في بيان احكام الكفالة بفتح الكاف يقال
 كفله وكفل عنه وتكفل به وهي من الضمان كما مر لكنها خاصة بالانسان
 كما ياتي في **قوله** وكفالة الوصه اي وضمان الانسان ايضا **قوله** بالدين
 اي او جزيه الشايع او الذي لا يعيش به **قوله** جائزة اي خلوة
 صحيحة **قوله** حق لادبي ولو عذوبة **قوله** كفصا صر وخذ قد في الخ

وكذا

وكذا الحقوق المالية والصا بط ان يكون عليه ما يستحق به حقوق
 مجلس الحاكم عند الاستدعاء ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جسه
 ولا غيرهما **قوله** وخرج بحق لادبي حق الله تعالى الى اخيه فيه نظره حق
 الله تعالى بحق لادبي بفتح الكفالة بيد من هو عليه لا محض الله
 كما اشار اليه الشايع بالتشيل بحدا السرقة والشرب والزنا واعلم انه لا بد
 من اذن المكفول بنفسه وان غاب بعده او حبس او اذن وليه او
 وارثه وان تعد اذافات قبل وفته يشهد على صورته اذا لم يعرف
 اسمه ونسبه فان عرفها لم يحتاج الى حضوره ويشهد لهما وبغير اذن
 السفيرة وليه وان العبد في انوبة اما من مات بدوارث ولم
 ياذن فظاهر انه لا يصح كفالته ويتعين محل الكفالة ان يصح
 التسليم وان افاد بد من تعيين محله كالتسليم ويشترط موافقة المكفول
 على المكان كاجته لادبي وهو المعتمد ويصح كفالة الرقيق
 لغيره بغير اذن سيته فيما يظهر كضمان **قوله** بتسليم المكفول بيده
 اي بلامانع لتقلب اياتي وهو من المصدد المضان الى فاعله
 بان يحضر المكفول ويسلم نفسه عن الكفيل والمضافي الى مفعوله
 بان ياتي الكفيل سواء طلب منه او لا ويلزمه احضاره بطلبه ولو
 من مسافة القصر ومن ان بعدت ان عرف محله فامر الطريق
 ويحمل مدة ذهابه وايابه اقامته ثلاثة ايام فان مدت للمنفق
 ولو حضره حبس الى تغد حصوره لانه لا يلزمه امان حتى لو شرط
 في الكفالة انه يفرمه فتوت ولو حضر المكفول بنفسه وقال انا
 عن جهة الكفيل فانه يبري فان وقف ساكتا او سلم على المكفول
 لم يبرر الا الكفيل بذلك **قوله** بلا خايل كتغلب نفوة او غيرها
فصل في بيان احكام الشرك بفتح الشين وكسرهما مع

اسكان الرء وفخ الشين واسكان الرء وهي اسم مصدر شرك
والاصل فيها خبر السائب ابن زيد رضي الله عنه انه كان شرك
النبى صلى الله عليه وسلم قبل البعث وافتر بتركته بعد واركانها
خمسة عاقدان ومالان وصيفة وشرط العاقد صحة تصرفه لنفسه
فيما وكل فيه او توكل بشرط الصيغة كونها اذ في التجارة وفيما
شرط المال واما العمل فهو تابع وكذا البيع وهي اربعة انواع
ايدان وشركة مفادضة وشركة وجوه وشركة عنان فشركة الابدان
هي ان يشرك اثنان ليكون بينهما كسبهما بيد زمامتساويا كان
او متعاونان مع اتفاق الحرمة كمالين مثلا او اخلا فمما تخيط
اورفا وجوزها الامام ابو حنيفة رضي الله عنه مطلقا وله
مالك مع اتحاد الحرمة وعلى بطلانها في انفرج بشي فهو له رتبة
فيه يوزع على اجرة المثل لهما وشركة المفادضة بفتح الواو وكسرها من
تفاوض في الحديث اي شرعا فيه هي ان يشرك اثنان ليكون بينهما
كسبهما بيد زمامتساويا كان او متعاونان مع اتفاق الحرمة كمالين مثلا
او اخلا فمما تخيط اورفا وجوزها الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
ايضا وشركا لوجوه من الوجاهة لامن الوجه هو ان يشرك اثنان
او وجيه وخامل مثلا ليكون بينهما ربح ما يشرك بانه تساوية
وهذه الثلاثة باطلة عندنا وشركة العنان بكسر العين المصنوعة غير
الاشهر ويجوز فتحها على شئ اذا ظهر ظهورها على غيرها
بصحتها لكن الصحيح في فتحها انه من عنان السماء اي سحابها
لعلوها على بقية الانواع وهي صحيحة كما مر ولعلنا اقتصر على
المصنف **قوله** وشرعا ثبت الحق اي عقد يقتضي ثبوت ذلك
الحق الى آخره **قوله** على ناض اي الشرط كون المال ناضا الى آخره

نقد هو تفسير للناضي وهو الدراهم والدنانير فنذكرها بعد البين
قوله ولا يضيح اي الشركة **قوله** في تبرا الى آخره قال شيخنا هو من
النقد قيل تخليصه بيا على انه متقوم وهو مرجوع والراجح انه
صلي فتصح الشركة فيه وكذا في الجلي والسبايك على الراجح فاذكر
الشراح مراعاة لكلام المصنف فكل منهما مرجوع لانها من المثلي
لشار اليه بقوله وتكون الشركة ايضا على المثلي الى آخره **قوله** لا المتقوم
اي ان لم يكن مشتركا بينهما بارت ونحوه والاقا الشركة فيه صحيحة
بالاوية من الخلط المذكور **قوله** من فباب ونحوها الى آخره و
حمل البطلان على بيع احدهما الاخر نصف حصته بنصفه
حصته الاخر مثلا سواء نقف الجزوان في لعقدان او لافان
باع احدهما نصفه بنصف الاخر مثلا صحة الشركة **قوله** ان يتفقا
لجنس الاخره خرج به اتفاقهما في المقدس فانه لا يشترط
ان لا يحدروا في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدرهما
كايان **قوله** والنوع الى آخره هو معنى ما يشمل الصفة فتأمل
قوله ان يخلط المالين اي قبل العقد فقط فان وقع بعد او
ولو في المجلس لم يكف كما قاله شيخنا البيايلى وافق شيخنا وهو
قوله بحيث لا يتميزان اي عندا لعاقدان فقط خلافا لبعض المتأ
خرين ونقله العلامة بن قاسم عند العلامة الرملي وافق وما
نقل عن العلامة بن قاسم من خلافا فهو مرجوع والمراد بخلطهما
وجوب الخلط بينهما قبل العقد كما مر **قوله** ان ياذن كل واحد
الى اخره الشرط كون الاذن في التصرف للتجارة او مطلقا وكذا
غير مقيد بصفة واحدة فانه شرط ذلك بطل العقد ولا
يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء قال شيخنا وعلم من كلامه ان

الماذن بعد الخلط فلا يصح قبله وهو كذلك ولفظ كل يحتاج اليه
 ان كان كل واحد منهما يتصرف والا فيكفي اذن غير المتصرف **قوله**
 تصرف بلا ضرر الاخره قال شيخنا لو قال تصرف مصالحة او با
 المصلحة لكان او لا يل مستقيما ان لا يصح البيع بثن المثل وتم رغب
 باكثر انتهى **اقول** ويمكن الجواب بانه انما قال ذلك لانه الاصل
 بدليل قول الشرع فلا يبيع كل منهما شئ الاخره واما وجود رغب
 باكثر فهو نادر فتأمل **قوله** ولا يسافر بالمال الى اخره نعم ان ذكر
 بل لا تصرف يتوقف على السفر اليها **قوله** بلا اذن الى اخره راجع لجميع
 ما قبله فتأمل **قوله** وفي نصيبه قول لا تفرق الصفقة اي ولا يصح الصفقة
 في حصة المتصرف لافي حصة شريكه **قوله** على قدر المالين اي قدر
 كل منهما باعتبار القيمة ولو في المثل لا باعتبار الاخر اقلو خلط تقدر
 بماية بتقدير تخمين فالرجح بينهما الاثنا وكون الرجح كذلك
 لا يتوقف على التصريح به واما المص شرط خلافه كما اشار اليه
 المشايخ فتأمل **قوله** او تفاوتا فيه في العمل او المال **قوله** لم يبيع
 وكل منهما اجرة مثل عمله في مال الاخر كما لقراض **قوله** نسخا اي
 المذكرة **قوله** ميتة شاة الاخره **قوله** والشريك امين ما لم يتعد به
 المال المشترك وان افوضوا ما مستهرا اذ كان باذن الاخر والمفاهيم
 ويقبل قوله في غير ذلك في الرد وعدم الرجح وقلته وشرائه لنفسه
 او الشريك ويصدق ذواليد في ان المال له اذ ادعى الاخر انه مشترك
قوله وينفرد لان اي الشريك كان **قوله** او اعني عليه اي ولو قليلا ومنه
 التقريب المعروف في الحام فيفسح به كل عقد جائز قال العلامة
 البرقي وهذا مسئلة نفسية ينبغي الاستنباط لها ومتى حصل عزل
 لم تعد الشراكة الا بعقد جديد ولا ينفع العازل بعزله للاخر

النفى

18

انتهى **خاتمة** سئل بن شريف عن الدابة المشتركة بين اثنين وهي
 تحت يد احدهما وتلفت بموت او سرقته او تفريق هل يكون ضمانا
 لحق شريكه منما او يده يد امانته فاجاب بانه اذا تلفت الدابة
 تحت يد الشريك فان كانت تحت يده باذن شريكه في الاستعمال
 فهي عارية مضمونة ضمان العواري وان كان الاستعمال لهما من
 غير اذن شريكه ولم يستعملها فهي مضمونة ضمان الفصيص وكذلك
 اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم يستعملها وان كانت يده
 باذن شريكه من غير اذن له في الاستعمال ولم يستعملها فهي امانة
 لا تضمن الا اذا قصر فيها ولو كانت تحت يده وقال له من علفها
 في نظير نفق الجارية فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت عنده من غير
 تقصير **فصل** في بيان احكام الوكالات مصدر وكل وايم مصدر
 وكل ولاصل فيها قوله تعالى وابعثوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها
 انه صلى الله عليه وسلم بعث السفارة لاحد الزكاة واركاها اربعة موكل
 ووكيل وموكل فيه وصفة وقد اشاد الشرا في محول الثلاثة الاول
 تحت قوله وكلما جاز ببيع الاخره اذ المعنى كل من صح تصرفه بنفسه جاز
 تصرفه لغيره ومنه الوكيل في مال محبور وكل شئ يصح ان يتصرف الشخص
 بنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره ويلزم من ذلك وجود صيغة لغيره
 عن الفضولي وهي باللفظ من احدهما والفعل وعدم الرد من الاخر
 ولو على التراخي ويستثنى من الكلية المذكورة مجنس حقة فلا يؤهم كل
 في كسر الباب ونقب الخد مثلا والوكيل القادر والعبد المأدوم
 له والسفيه الماذن له في النكاح وعكس الاعمال موكل في التصرف في الاعيان
 فيما يتوقف على الروية والحرم موكل بالحل في عقد النكاح بعد التخلل او
 يطلق ويجعل على ما بعد التخلل ويصح ان يوكل حادلا محرما ليوكل

حلالة في الزوج لانه سيفرخص **قوله** وهي اي الوكالة **قوله** بفتح الواو وكسر
 اي والفتح افسح **قوله** في اللغة التفويض يقال وكل امرئ بالتفويض فلان
 اي فوضه اليه والتفويض من توكلت على الله **قوله** تفويض شخص الى
 اخر هذا ايجاب وهو مندوب ما لم يرد عرض نفسه وقيل مطلق
 وقبولها كذا **قوله** وخرج بهذا القيد الى اخره انما صرح الشارع
 بمفهوم هذا القيد دون غير من بقية القيود لان المصنف لم يذكر مطلقا
 به بخلاف مفهوم القيود السابقة فانه محترزاتها فيما ياتي فتأمل
قوله وكل الاخر بالرفع **قوله** جازله ان يوكل فيه اي غالبا فلا يصح من وجوب
 الاخر نفسه ان يكون ويكفي في اذن في دخول دار او ايجال هبة
 او اخذ ذلك حيث كان امين حتى لو كانت امة وقالت لرجل سدي لي
 اليك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالاء استقناع والوطع ويصح ان
 يوكل الصبي في ذلك اذا عجز عنه كغيره **قوله** وشرط الموكل فيه اي زيادته
 على ما امر ان يكون قابلا للنسابة اي بان لا يكون عبارة لها واستلزام
 بنية لصلوة واقامتها ويلحق بذلك نحو بيع وايد وند وظهار
 وشهادة وخود ذلك كدرس المال المائل المعينة **قوله** الا الحج اي وكذا
 العمرة فتجهيز الميت غير الصلوة عليه **قوله** وتفرقة الزكاة اي كذا و
 ضحية وغنيمة وتفرقة كفارة ومنذور **قوله** وان يملك الموكل حال
 التوكيل **قوله** في سبع عمد سيملكه اي لا يتعا كبيع هذا العبد ومن سيملكه
 وطلاق هذه الزوجة ومن سيملكها ولا يشترط كون التابع من جنس الموكل
 فيكون ان يوكل في طلاق زوجته ومن سيملكه من العبيد ويشترط ان
 الموكل فيه معلوما ومن بوجه كبيع اموالي وعتق كل قليل ونحو
 وشرط الوكيل ان يكون معلوما لا نحو طلت احداهما فلا يصح تبعا
 في بيع كذا وكل مسلم على الرجوع ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا

لا تعلقها

لا تعلقها بخود اذ جاء رمضان فانت وكيل لغيم ان تجزها وعلق التصف
 لم يضر نحو وكنت في كذا واذ جاء رمضان فبيع **قوله** عقد جازي ولو
 يجعل **قوله** فسخها اي الوكالة **قوله** متى شاء اي لو بعد التصرف بالقول
 فسخها او اطلقها وعزلتك وعزلت بنفسه او اخذ ذلك لغيم
 ان لم يزل على عزل الوكيل بنفسه ضياع المال الموكل فيه لم ينزل كذا قاله
 الاذري **قوله** اراغما له وكذا طرور ارق كان كان حريا فاسترق وكذا
 حجر السفرة ومثله حجر الفليس فيما لا ينفذ فيه بان وكله انسان ليشري
 له شيئا بغير مال الوكيل ثم حجر عليه قبل الشراء وكذا بفسق في نحو عقد
 نكاح وبرزول نحو التصرف ذات البيع ووقف او منفعة للجار ونزوح
 لعبد او امة ودهن وهبة مع قبض فيهما وفتنة انكارها بلا عرض
قوله والوكيل اي ولو بدعواه لمن صدقة **قوله** امين اي ولو يجعل فيصد
 في دعوى التلف والسرد على الموكل ولو بعد موته **قوله** فيما يقبضه
 اي لو كله ولو من جهة مضمرة **قوله** ساقط في اكثر النسخ اي واسقاطه
 او **قوله** الا بالتفريط هو بمعنى التعدي لانه اعم منه فيض في ان لم
 ياتشرك كان يركب الدابة او يلبس الثوب ناسيا وله التصرف بعد التفريط
 بمفهوم الاذن فيه **قوله** تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ان لم يكن باذن الموكل
 او باذن خاكر براه واذ اعاد اليه بغيره لم يبرأ من الضمان ولو فسخ العقد
 فله بيعه بالاذن السابق ويخرج من الضمان **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح
 في غير مريض **قوله** مطلقة خرج بها المقيد فتشع ما قيد فيها **قوله**
 يشترط ان يرضى نعم ان زاد راعب في زمن الخيار لا المشتري
 فان لم يفعل انفسح العقد الاول وان لم يعلم بغيره الراغب **قوله**
 نقدا اي حالا كما اشار اليه الشارع **قوله** بنقل البلد اي بلد المبيع لا
 بلد المتوكل **قوله** فان استويا اي في البيع **قوله** تخيرا اي ان استونيا

والمماثلة ونفع الموكل والآراء الغلب في المعاملة ثم الانفع للموكل
وهذا في بعض النسخ فراجع **قوله** ولا يبيع بالفلوس أي لا يها من العرض
قال شيخنا وهذا بناء على أن المراد بالتقدم ما كان من الذهب والفضة
خاصة والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولو من الفروض
فراجع **قوله** وهو كذلك ويرعى الموكل في الأجل المطلق ما جرت به العادة
في مثل الموكل نعم لو قال ببيع بما شئت جاز بغير نقد البلد وبكم شئت
جاز بالفين الفاضل ولو مع وجود راعب لا يشرأبع كيف شئت جاز
بالنسبة أو بما عروها أن جاز بغير النسبة **قوله** ولا يجوز أي ولا يصح **قوله**
أن يبيع الموكل أي شيئا هو وكيل في بيعه **قوله** ولو صرح الموكل بالتوكيل
أي التهمة حتى لو قدر له الثمن ونها عن الريادة لا يصح لاتخاذ الموجب
والمقابل نعم أن صرح له الموكل وكل الوكيل عن موليه من يقبل له ذلك
له الموكل الثمن مع البيع فتأمل **قوله** كما قال المتولي إلى آخره هو المقتضى **قوله**
فإن صرح الموكل بالبيع فيهما أي أبيه وأبيه النابع **قوله** صرح أي البيع
ولا يجوز للتوكيل توكيل إلى فيما عجز عنه علم الموكل بحاله ولو وكله فيما
يطيقه فجز عنه لمرضى أو غيره لم يوكل فيه أو لا يوكل عن نفسه ولو بشر
ثمن مبيع حال لا موجب وإن جاء بالأذن وليس له شراء معيب ولا من
يعتق على الموكل أو زوجته إلا بإذنه وللبائع للتوكيل مطالبة الثمن
لأنه معين بيد الموكل وله مطالبة الموكل إلا أن أنكر كون معرفته
وكيله وهما كلاهما صريح وصاف **قوله** ولا يقر الوكيل إلى آخره إنما حمل
الشارع على الواقع في خصومة مع عزيمة موكله لأن المتعين وحمل
مثله الأبرار والصلح فتأمل **قوله** لما سئل في بعض النسخ أي واسقاطه
منعني على كلام المصنف لما سئل كره بعد من عنده صحة التوكيل
في الأقرار وذكره صحيح على ما ذكره الشارع من الأبرار والصلح انتهى

من

من التوكيل فتأمل **قوله** والاصل أن الوكيل في الأقرار لا يصح ولا
بالأذن على المعتد لكن يكون الموكل مقرا قطعا أن قال وكذلك
لتقر عيني لفلان بالفله على أنه جمع فيه بين عني وعلي ومقرا على
الاصح أن قال لتقر عني لفلان بالفله على أنه جمع فيه ذكر لفظ
عني فلا يكون مقرا على الاصح فيما إذا قال أولفان علي بكذا أهية
تمت أعلم أن أحكام العقد تنقل بالتوكيل كروية المبيع ومفاد
المجلس وغو ذلك لأنه العاقد حقيقة حتى إن له الفسخ بالخيار وإن
أجاز الموكل فتأمل **فصل** في بيان أحكام الأقرار وهو مقرر
أنه يقر لثلاثة أقوالهم ما أخوذ من أقرب معنى ثبت فيه يجوز والاصل
فيه قوله تعالى أقرتم وأختتم على ذكركم أصري أي عهدي وأركانه أربعة
مقر ومقر به ومقر له وصيغة والأول في كلامه صريحا والثالث ضمنا
والرابع إشارة كإيثار وسكوته على الثالث متعين كما استعرفه
قوله وهو لغة الأثبات بمعنى الثبوت من قرأ الشيء ثبت ولو عبره
لأن أو في **قوله** أخبار بحق على المقر أي غير **قوله** فخرجت الشهادة
أي وخرجت الدعوى أيضا لأنها أخبار بحق له على غيره عكس الأقرار
وهذا كله في الأمور الخاصة وأما الأمور العامة فإن أجزأ فيها عن
محسوس فهو الرواية أو عن أمر شرعي فإن كان فيه الزام فحكمه والاصل
ففتوى **قوله** وبقي منها ضربان أي صنفان تحت جنس واحد وهو
الحق وهذا أحد أركان الأربعة وبقي منها المقر والمقر له والصفة
ويشأن **قوله** حق الله تعالى إلى آخره هو معنى ما يطلب فيه من الشارع
ولم يجر فيه دعوى الحسية والمراد به ما يسقط بالشبهة فيه فخرج به
حقه كركات وكفارة **قوله** والثاني حق الأدي بمعنى ما يستحقه الأدي
بدعواه وإقامة البينة عليه بعدها **قوله** يصح الرجوع فيه أي يقبل

رجوع المقر به عنه بل بين له الرجوع كما ذكره الشارع ولو في
اثباته ويجب ترك باقيته ولو قليلا لانه يسقط بالشبهة كما
قوله عن الاقرار به اي بعد وبين علم الاقرار به قبله والتوبة
منه سترا على نفسه وكذا للشاهد ترك الشهادة اذا اراه مصلحة كان
يقول من اقربا الزنا الى اخره خرج به مالو هرب مثله وبين الحاكم
وعينه ان يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالقرار بينه
فلا يقبل الرجوع معها فلو اقر بعد البينة ثم رجع وان كان قبل
الحكم فلا يقبل رجوعه وان كان بعده اعتبر ما اسند اليه الحاكم من
الحاكم **قوله** وكنت بينا اي او ما زنت او ما سكرت او ما سرقت من
حرز مثله مثله او ما ظنته زنا وسواء رجع قبل الحد او في اثباته
فيسقط كله او باقية فلو تمحوه في وقت فلا يقض بالشبهة ويجب حصة
الباقى من الدية بعد لضربات **قوله** لا يصح الرجوع عن الاقرار به
اي لا يقتل منه كما تقدم **قوله** وتقتصر صحة القرار اي بشرط في صحة
اي العمل بمقتضاه من المقام ان يحو احدا كما انه الاربعه كما تقدم **قوله**
البلوغ اي ولو بالاختلام الثابت باقراره به غايما **قوله** فلا يصح اقرار
الصبي اي ولو بدعواه ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت
بلوغه ولا يحلف ان امكن نعمان كان في مزاحمة لطلب سهم القذف
او اثبات اسمه في ديوان المرتزقة حلف ولو اقر بالبلوغ مطلقا
الاذري الاوجه طلب استهسان ويحتمل قبوله مطلقا وهو الاوجه
عند العلامة الرمي ومن تبعه حماد على الاختلاف اما البلوغ بالنسبة
فلو بدفيه من بينة تجزئ بینه **قوله** فلا يصح اقرار المحنون اي ولو بدعواه
بعنافاقة حيث عهد له جنون وكذا المغمى عليه المذكور **قوله**
وزايل العقل الى اخره ان اريد به ذوال التمييز شمله النائم لان

اقراره

اقراره باطل ويكون عطفه على ما قبله مغاير وهذا ظاهر كلامه لكن
الاول اولى **قوله** بما يعذر فيه الى اخره ظاهر كلامه رجوع هذا الزايل
العقل والوجه رجوعه لما قبله ايضا فتأمل **قوله** كالسكران اي المتعذر
بالمراذع والاطلاق واقراره معقول به ببقية تصرفاته له وعليه قال
شيخنا وفي كلامه تشبيهه اليشقي بنفسه في الحكم والمحكوم عليه اقول
وهذا مبني على ان المراد بالسكران من زوال تمييزه بشئ مقعد به حتى
يشمل الجنون والاعماء وغيرهما فان اريد به من تعاطى ما جرت به العادة
في السكر تعذرا وبما قبله من تعاطى شيئا شديدا وحصل له جنون
او غماء فيكون حينئذ المشبه بغير المشبه به فتأمل **قوله** فلا يصح اقرار
مكره اي بغير حق وخرج بالاكرامه على الاقرار ما لو كره ليصدق فهو صحيح
وان ضرب عليه وفيه نظر خصوصاً مع ولادة الحور في زماننا هذا كما
نلك الاذري واعقده العلامة الخطيب ولو تقارضا بينة اكره
واختيار قدمت الاولى لان بعضها زيادة علم الا ان شهدت بينة
الاختيار وانزال الاكرامه ثم اقر فيقدم كافي الغياب قال العلامة
بن قاسم وارق شيخنا البايي ولو ادعى بعد الاكرامه انه كان مكرها
وقتة فان كان قرينة دالة على تصديقك تحبس او ترسيم صدقه
بمينه والا فلا **قوله** ما اكرم عليه خرج به ما لو عدل عنه او اظهر
منه قرينة اختيار فهو صحيح لانه حينئذ غير مكره **قوله** وان كان الا
قرار بما لا يختص **قوله** اعتبر فيه اي في الاقرار او المقر **قوله** والمراد
به اي المرشد اطلاق التصرف ليدخل السفينة الممهل ويخرج نحو
الولي ما لم يحجره نعم ان كان السفينة صا وقا لزمه باطنا ما
اقر به فيغرمه للمقر به له بعد ذلك الحجة عنه قال العلامة الخطيب
كنج السلام وخالفهما العلامة الرماي في باب الحجر فقال لا يلزمه

لا ظاهرا ولا باطنا وافره مشايخنا وخرج بالسيف المفسر فيصيح
 لبايعان ماله **قول** واحترز المصنف الخ هذا داخل فيما قبله ولوجبه
 الشارح كذلك كان اولا للمصنف ان يقول صرح به مجازاة كلام المصنف
 ولدفع توهم عدم دخوله فيما قبله لولم يصح به فتأمل **قول** بما لا يرد
 مثله نحو النكاح **قول** طلاقا يوكذا بموجب عقوبة وان عفى المقر له
 مال لانه تابع له فتأمل **قول** واذا اقر لشخص اخذ هذا هو المقر له وفيه
 الاعتبار كونه مستعينا المصلح الاستحقاق المقر له بصلحة استلته اليه
 فلا يصح لواحد من اهل البلد على كذا او لا ذاية فلان على كذا الان
 قال سببها لما لها خلاف ما لم قال على ما لا احد هو سواء الثلاثة
 مثلا فانه يصح قال الزكشي ومحل البطون في الدابة المملوكة اما لو
 لحيل مسجلة مثلا فالاشبه كما قاله الاذرعى الصبي لا الاقرار لغيره ويجوز
 على انه من علة وقفها عليها او وصية لها ولا يصح ايضا لحيل فلو
 على كذا باعني به كذا قاله العلامة الرمي بتعال للعلامة المحامي وقال
 العلامة الخطيب شيخ الاسلام وفي حقه بصلحة الاقرار وانما انشاء المذكور
 ولو كان به المقر له بقي في الملق ولا يعود اليه الاقرار جديد فانه يمكن
 من معاوضة كما لو قالت له خاتمي ولك عندى هذا الثوب وانكر
 انه لا يستحق الثوب المذكور ثم رجع عن انكاره وصعد فها في ذلك
 فانه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديد فيها **قول** كقولهم في اخذ
 فيه اعتبارا لصيغة الاقرار كما مر وثقلها ان شعر بالانذار في
 معناه الكتابة بالوقية والموحدة وان تكون خالية عن قرينة استهزا
 مثلا فخرج به نحو انما مصل عدم البقر بالمقر به ونحو دارى اودى
 لزيد الاقضا اضافة الملك وخرج به ايضا نحو زنته او اختم عليه
 جواب من قال في حديثك كذا لا شعار ذلك بالا مستهزا فيكون

ما دعيه

ما دعيه فانه اقرار ولو اشتملت الصيغة على اقرار وعدم عمل باوניהما
 مطلقا ان كانت جملة فلا شيء عليه فيكون ثمن حزم على كذا وعمل بما
 يضره نحو هذا الى هذا الزيد **قول** له على شيء ومثله على كذا ويلزمه
 شيء واحد وان كرره بغير عطف او مبرع فان عطف لزم شيان
 او اكثر بقدر ما عطف الم يقصد تاكيد في كلامه او في بعضه والحق
 كالشيء الا انه يقبل في الحق بعبادة المريض ورد السلام لعقوبها
 منه في معرض الاقرار **قول** له في بيانه اي ويلزمه ان يبين به وجه مثلا
 او بما قيمته درهم ان كان كذا درهم سواء نصب الدرهم او لا
 فان كرر وعطف ونصب الدرهم لزمته الدرهم كلها كقول
 كذا وكذا درهمها فيلزمه درهمان **قول** وهو من جنسه ليس قيما
 كما يعلم مما بعده فيصيح تفسيره بقدره وحق شئقة وحقه قد في ولو
 اقر بمائة ولو وصف بعظيم مثلا او اكثير قبل تفسيره بما قبل منه
 ولو جهة بمرور وصفه كالعظيم مثلا من حيث اشتر غاصبه ونحوه
 راصد ذلك كله قول الامام المتأخر رضي الله عنه تعالى عنه اصل
 ما يبنى عليه الاقرار ان الرزم اليقين واخرج التلويح الاستعمل
 الغلبة ومنه ما لو قال له على درهم في عشرين فيلزمه درهمان ان
 اود حسنا او عرقه فيلزمه عشرة او اود الجبل بغير التلويح مع
 كل عشرة للمقر له فيلزمه احدى عشرة او كانت دراهم البلد بغير تبدل
قول له لكن يحل افتناؤه الى اخره خرج به نحو خنزير وكب مشير
 معلوم وقال العلامة الخطيب يصح بقوله بما لا يقتضي من النجس ايضا
قول له على الاية اخذ هو المقيد **قول** له حين اي بعد الدعوى
 عليه عند حاكم يراه حقيقته يبين المحصول الاخره واذا بينه فان
 وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا فلو ادعى المقر له غير قبل قول

المقالة في نفيه بحسب طوبى الوارث الى اخره واذا كان الوارث
 جري فيه ما ذكره وحسب ان امتنع كونه **قوله** ويصح الاستثناء وحسب
 ما حوز من التثنية وهو لغة الرجوع وجره عن بعضهم بالوصف لانه
 بمعناه نقول نليت الجمل اي عطفه ببعضه بعض وقيل من تثنيته على
 البني اذ اصرته عنه يقال في عنان الدبة اذا مر فيها عن مقصودها
 لان المشتق معروف عن حكم المشتق منه وعرفا الاخرع بالا واحد
 اخواتها ما لوله لدخل في الكلام حقيقة او حكما **قوله** في الاقرار الى
 اخره هو تخصيص في المقام والافصوح في غيره من الاحكام **قوله**
 اذا وصله اي ولفظ به واسمع نفسه ولو بالقوة ونواه قبل المشتق منه
 وسيا في بقية الشروط **قوله** بسكوت اي طويل عفا **قوله** او كلام
 كثير الى اخره صوابه اسقاط اللفظ كثيرا لان البير ايضا نعم لو قال
 له عدا الف استغفر الله الامامية فانه يصح كافي العدة والبيان وهو
قوله ضاي السكون والكلام عند الجمهور خلافه لان عكس رضى الله
قوله كسكة تنقش اي اوعى او تكثر مثله **قوله** ان لا يستغفر المشتق
 منه اي حقيقة او تقدير كافي المسقط فلوقال له عدا الف درهم
 الاثوب او فسر بثوب وقيمة الف درهم كان من المستغفر **قوله** فان
 استغفره كان قال على لزيد عشرة الا عشرة في الغاية فلزمه الغاية
 لان الاستغنى من النفي اثبات وعكسه وينتظر ان يجمع المصنف في الاثوب
 لانه المشتق ولا في المشتق منه ولا فيهما فلوقال له على ثلاثة دراهم
 الادرهم ودرهما لزمه درهم اوله على درهما ودرهما الادرهم ثلثة
 دراهم اوله على درهم ودرهم ودرهما الادرهما ودرهما لزمه ثلاثة دراهم
 وكذا لو قال على درهم ودرهم ودرهما الادرهما ودرهما لزمه ثلاثة دراهم
 وكذا لو قال على درهم ودرهم ودرهما الادرهما ودرهما لزمه ثلاثة دراهم

يلزم

يلزمه ثلاثة دراهم ايضا في العباب واذا كرر الاستثناء عطف فكل من الاول
 نحوله على عشرة الثلاثة والا اربعة فيلزمه ثلاثة او بغير عطف فكل واحد
 مستثنى مما قبله نحوله على عشرة الغاية الا اربعة فيلزمه ستة لانها
 لا الباقية بعد اسقاط كل واحد مما قبله او باسقاط المتبقي وهم
 الغاية من الاخيرين بعد جمعها ولا فرق في صحة الاستثنائي باخير
 المشتق منه وتقدمه كما ذكره المصنف فلوقال له على مائة درهم ولا
 فرق ايضا بين الاثبات والنفي كما اطلعه المصنف وهو من الاثبات في
 ومن النفي اثبات كما مر ولوقال ليس له على عشرة الاخسة لم يلزمه
 بشئ لان الباقي من العشرة الا خمسة خمسة والنفي نصب على هذه
 الخمسة التي لم ينطق بها فانه قال ليس له على شئ الا عشرة لزمه
 عشرة ولوقال له على شئ الا خمسة لزمه نفس الشئ بما يزيد
 على خمسة وان قلت الزيادة ولزمه تلك الزيادة ولوقال له على
 عشرة الا خمسة الا خمسة او عشرة الا خمسة الا عشرة لزمه خمسة
 ونفاما حصل به الاستغراق ومنه يستغاد بطلان الاستغراق
 وان كان في الاثبات والندوم وفيه تعلق عليه **قوله** ذكر
 ابن الموفق في شرح المصحيح انه لو كان عليه لغيره الف درهم
 وله عليه ثوب مثله او عشرة دنائير وخشي انه اقر له حجة له
 فطريقه ان يقول له على درهم الا ثوب او الا عشرة دنائير فان
 الحكم يسمع اقراره ويستغفر فان اقر باقل من الف حلفه ان
 جميع ما عليه ذلك ولم يلزمه عشرة ويعتبر الدناير وسيقتطعا
 من الف وان كان الثوب قد استهلك فلان مقتضى ان يقطع
 عشرة مائة الف ويعتبر بما بقي وحلف صادقاً نقل هذه شيئا المبني
 الناظر لها غم بان سراقه ثم قال الا ذري وسيا في الدعاء في مسائل

الظفر ما ينافي هذا فراجع **قوله** وهو الى اخره راجع لادقار لا لاشارة
فتأمل **قوله** سواء في الصحة والرتبة فيعمل بهما وليس كالوصية لانه
اجبار بحق سابق سواء كان للوارث او لاجنبي وسواء كان لغيره او لغيره
لكن تقدم على الدين وكونه يومهم حرمان ورثة ليس منظورا اليه لانه
في حالة يصدق فيها الكذب ولا نظر للحكمة عليه لوقصد ذلك في
اقراره بخوطبته وموجب عاقوبة بلا خلاف ولزوم المال بالمعنى
عليه لو فرض تابع ليس من جزائه ويستوي ايضا اقراره واقرار وارثه
بعده **قوله** وحينئذ ينقسم الميراث ما بالسوية قال شيخنا واصله
وحينئذ يعطى كل منهما ما اقر له به في الحالين فينقسم بينهما بالنسبة و
اما لو كان في ماله ما يفي بهما فلا قسم بل يأخذ كل منهما حقه من الزكاة
فتأمل **فصل** في بيان احكام الغاربية ويقال لها الغارة و
العربية واصلا غورية تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الغاربية
مثلها الغارة والاول اسم مصدر عار وبقا وزوالا اصل فيها قوله
وتعاونوا على البر والتقوى وهي مستحبة اضافة اجماعا ووجب مع
وجوب البر وبطلان مالك الغاربان لمصلحة اجرة لا غارة لدفع مخوف
او برد مثله وقد تحرم كإعارة الامنة لخدمة اجنبي ويكون العقد
او قد تتركه كإعارة المسلم لخدمة كافرا لكن لا يمكن من استئجاره ولا
تدخلها الاباحة وان كانها اربعة معير ومستعير ومعار وصيغة
وهذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على هذه الاركان الاربعة
او اشارة فالميراث اشارة اليه بقوله اهل البرع ويلزم المستعير الذي
هو اهل له وينتزع عليه والمعار اشارة اليه بقوله يحل الانتفاع به لامة
اشارتها بقوله اباحة الانتفاع لان المراد بها لفظ يدل عليها حقيقة
او حكما كاشارة الاخرى والكتابة بالقولية **قوله** في الاصح ان لا يملك

وقد تحقق ايضا **قوله** ما حذوة من عاراي من مصدره ان اريد
الاستنفاق الغري والافلا **قوله** اذا ذهب اي وجاء بسرعة ومنه
فيل للفلان الخفيف عيار لكثرة ذهابه وجيئة او ما حذوة من
التعاود وهو تناوب **قوله** يردده الى اخره قال شيخنا
ليس هنا من التعريف ولا من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد
انتهى اقول ولعله اشار به من اول الامر الى انها جائزة من الجانبين
كما في الصريح به فهو بيان لحكمها من حيث الجوهر فتأمل **قوله**
وشروط المعير صحة تبرعه اي ما يعيره لانها تبرع بالمنافع وشروط المستعير
التبرع عليه بتلك المنفعة لا بخوصصه لمحرم وجارية لاجنبي وكذا ذلك
قوله وكونه مالا كالمصلحة ما يعيره اي ولو باجارة او وبسة
او ولاية كإعارة الامام اموال بيت المال والفقير خلوة في نحو
بساط او مدرسة وهذا الشرط معلوم مما قبله ولا بد من كونه مختارا
ايضا بشرط المستعير التبرع وعدم الحجر نعم نص له من وليه اذ المكنى
بعضه كإعارة من مستأجرة لامن مستعير والمستعير استيفاء المنفعة
ولو يعيره وشروط للصيغة اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر فيكفي
الفعل ولو عاير اناجي **قوله** كصبي اي او مجنون اي او مجنون سفيه
نعم نص في اعارة الصبي والسفيه من نفسه او وليه لالا يقصد من
منفعة بان لم يجز ولو تقابل باجره ولذلك سئل الشهاب اولى
عن قال لولد غيره افضى هذا الحاجة اليه مثلا هل يجوز له ذلك
فاجاب بانه ان كان يقابل باجره لا يجوز وان لا يقابل باجره وعلم
رضي وليه جاز **قوله** الا باذن المير الى اخره ويخرج من الغاربية
ان عدمه المستعير بحجره الاذن وانه فلا يفقد معه **قوله**
وكما يمكن اي يسهل **قوله** الانتفاع به اي ولو مالا حيث

كانت العارية مطلقة او مقيدة بزمان يمكن فيه الانتفاع به كالجنس الصغير
قوله جازت اعارته وما لا يمكن الانتفاع به مع بقا عينه لا يجوز اعارة
قوله الله هو اي وكذا كل حجر الخشب فلا يصح كونه معار او لا **قوله** شيخنا
قوله ويبقاعنه اي وخرج ايضا ببقا عينه الى اخره **قوله** اعارة
 المستعرة للوقوف اي لانه لا يوجب العقود بوجودها **باب العين** وبذلك
 فارق اعارة للطبخ على صورته ومثله النقد **المضرب** على صورته لا للترين
 به ما لم يكن له عري فانه يصح لانه صار من الحي قال **شيخنا** والجواز
 كلام المصنف بمعنى الصحة وعدم الكرمه وان كرمه كاعارة واستعارة
فيسر اصله كخدمته لا لنفسه كما مر ولو خدمه بلا اعارة فهو خلا
 الاول وقيل مكرهه **قوله** اثارنا بالمد اي تشاعنه قال **شيخنا** ولا يخفى
 ان هذا مستدل لك لان المقصود من اعارة الاعيان استيفاء منافعها
 فهي مقابلة لما نقول الشارح يخرج للمنافع التي هي اعيان الى اخره غير
 مستقيم ولعله فعل ذلك مجاورة لكلام المصنف الموهوم ان المنافع هي
 اعيان وغير اعيان فكان المناسب ان يقول يخرج للاعيان هو الوجه الصحيح
 فتأمل **قوله** ويخوذلك اي كدواة للكتابة منها او للوصف به او للسل
 به مثله او بستان لاخذ ثمره كذلك وكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم **قوله**
 فانه لا يصح اي ان قلنا ان اللبن ويخوه ماخوذ بالعارية فان قلنا انه ماخوذ
 بالاباحة وان الشاة هي العارة لاخذ لبنها وهكذا فهي صحيحة وبه صرح
 الاسلام في شرح الروض وغيره وهو المعتمد **قوله** فلو قال لشخص اخذ
 قال **شيخنا** هذه العبارة من افراد ما قبلها ولفظ العارية قائم مقام
 لفظ الاباحة فتأمل **قوله** ويجوز العارية مطلقة ومقيدة بزمان اي وهما
 اولي فالذكر في النسخة الاولى باختيار عقد ها والتاين في النسخة الثانية
 نظر اللفظ فتأمل **قوله** وللمير الرجوع في كل منهما اي العارية المطلقة

والمقيدة وللمستعير ايضا الرد فيهما متى شاء لانهما من العقود الجارية
 من الجانبين كما مر تفصيلا بمنع الرجوع والرد في مسائلهما اعارة
 الرض لدفع الميت اذا انزل في القبر وان لم يوارا القبر او لم يصل الى
 قباره فيمنع عليه حتى يندرس اثره لان في عوده اردائه وفيها اعارة
 الارض للزراعة فيمنع عليه حتى يبلغ او ان قلعه ان لم يقصر تباخيره وبذلك
 علم انها تنفسخ بموت احدهما وجنونه وانما ذلك ويجب
 على المورثة والا وليا رد العارية فور ولو بلا طلب منه فان اخذ العذر
 فلا ضمان ولا اجرة وموت الرد في تركته او لغيره عند رد فعل الضامن
 والاجرة وموت الرد ولا يلزم المستعير ضمانا ما استوفاه من المنافع بل
 علم برجوع المير ويلزمه الرد عند علمه به او نحوه وموت الرد عليه
 الا ان استغفار من مستاجر ورد على المالك وخرج بموت الرد موقف
 المزارعي على المالك فان شرطت على المستعير كقوله اعزتك هذه الدار
 لعلها او لتعلمها فهي اجرة فاسدة نظر المعنى وحديث يلزمه اجرة
 المثل والاضمان لهما ان تلفت بغير تقصير وكوبفير الماذون فيه ولا يجب
 عليه ردها ولا مونة ردها **تنبيه** قد علم مما ذكره ان نحو
 كوز السقا الماخوذ منه بما يه لشربه ومثله فنجان القهوة بها
 قينية الفقاع كذلك ان كان بغير مقابل فالكوز والفنجان و
 القينية مضمونات لانها ماخوذة بالعارية الفاسدة دون الماء
 والقهوة والفقاع فانهما ماخوذة بالاباحة فان كان ما ذكره يقابل
 ولو قبل دفعها فالماء والقهوة والفقاع مضمونات لانها ماخوذة
 بالبيع الفاسد دون الكوز والفنجان والقينية لانها ماخوذة
 بالاجارة الفاسدة وهذا حكم الضمان الواقع في الدياف وهو ان
 شخص من اخر ما لا يريد فاعله اية لياخذ لبنها ويعلمها فلا ضمان

في الدابة لانها مأخوذة بالاجارة الفاسدة والذين مضمون على من اذنه
لانه بالبيع الفاسد فيدفع مثله لما كرها ويطلب به بقية علفها وبما
دفعه له من المال فتأمل **قوله** اي الفارية اي بمعنى المغار **قوله**
اذ تلفت اي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذ تلفت فهي مضمونة
على متلفها بالبدل المثلثي **قوله** بمضمونة اي وكذا سرجها وكذا
وكلها مما ينتفع به معهما بخلاف تيابب العبد وعونه وولده
الدابة ونحوه **قوله** يوم تلفها اي وقته ولو مشية لان
في وجوب المثل تضمن المستعير ما نقص من وضعه بالاستعمال لا
ذون فيه وهو ظاهر واعتمد العلامة الخطيب ان الواجب فيه المثل
وعليه فينبغي اعتبار مثلها وقت تلفها **قوله** فان تلفت اي
كلها او بعضها **قوله** باستعمال ما ذون فيه اي فلا ضمان ومنه
ما نثر به الاعضاء من ماء الوضوء او الفسل وما نقص من
قيمتها لكونه صار مستعملا ومن هنالك الدابة باخذ لبنها او بقية
علق لم يرد ففيها المالك **قوله** فاستحق اي بنقصانه **قوله**
او المحقق اي بتلفه وذمها به وخرج بذلك خرقه وعونه فهو مضمون
به وليس من الاستعمال المأذون فيه بوجه فيه ان لم يخرج العادة
في الموقفة بمثلها فيه ونحو ذلك ويجوز تكرير الانتفاع به وفيما
جرت به العادة وفي الموقفة مادام الموقت باقيا والا فلا ياذن
جديد **خاتمة** يستثنى من ضمان العارية بتلفها ما استعير من
الامان من بيت المال لمن له حق فيه وجلد الاضحية المنذورة
والرهن المستعار والكتاب الموقوف من له حق فيه ونحو ذلك
فصل في بيان احكام الفصص وهو كثيرة مطلقا وقيل
فيما بلغ نصاب سرقة وصغيرة في غير ذلك كالاختصام وعونه ولا

يسقط

يسقط بامر المالك والاصل في تحريمه قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل وخرج من عصب قيد خبر من ارض طوفة يوم القيمة من
سبع ارضين **قوله** اخذ الشيء الى اخره دخل فيه في الشيء المال
وعونه وقوله مجاهدة خرج بها السرقة وهذا القول معتبر في المعنى
الشرعي المذكور بعده ايضا اي على انا السرقة ليست من الفصص
فان جعلت منه لم يعتبر ذلك القيد ويلزم كون المعنى الترخي
اعم من اللغوي فتأمل **قوله** الاستيلاء الى اخره لم يعتبر عنه
بالاخذ كالذي قبله ليدخل فيه ما لو حبس على فراش غيره او ركب
دابة فانه عصب وان لم ينقلها ويضمن منه ما بعد ست ولبا
عليه لا جمعة لو كان كبيرا ولو حبس اخر عليه بعد قيام الاول فهو
غاصب له ايضا وهكذا ثم ان تلف في يد احد فقر الضمان عليه
او بعد الانتقال عنه فعلى كل القرار لكن هذا لكل وللنصف مثله
فيما اذا كانا اثنين مثله قال العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة والذي
يظهر الاول انتهى قال شيخنا الشيرازي ولعل المراد بقوله فعلى كل
القرار الى اخره ان من عزم لا يرجع على صاحبه لان المالك ياخذ
من كل بدل المصوب فتأمل ولو حضر مالك الدابة مع الراكب
او جلس مالك الفراش مع الجالس عليه فهو غاصب لنصفه ذلك
فقط **قوله** على حق الفري ولو ببلد قصد ثم ان كان من حرز
سعي سرقة او مكابرة في صحاح سعي تجارية اي او مجاهدة واعتمده
المهر سعي اختلاسا وان حذر ما اتين عليه سعي خيانة قال
العلامة البرلسي **قوله** عدوانا اي غالبا **قوله** لجلد ميتة او سرحين
وخرج حرة ولذني وقيام من مجلس في نحو مسجد وغير ذلك و
دخل فيه المال وان لم يتولى كحبة برمتها **قوله** وخرج بعدوانا

الاستيلاء الى اخره وخرج به ايضا مالوا اخذ مال غيره ويظن انه مال
مع انه غصب حقيقة على المقدم فلو عجز به بدل قوله عدوان
بغير حق كان اولى وانسب **قوله** ومن غصب ماله الى اخره شمل
المحمول او غيره كما مر وتوفان بدل قوله ماله شيئا كان ولو انسب
ليشمل غوجه مكينة والكلب المعلم والسرجين والحرة **قوله** لاخذ
اي ولو ذميا او غير مكلف **قوله** لزمه اي بنفسه او وكيله ولزم
وليه ان كان نجورا عليه **قوله** رد ما في قورا مادام باقيا ويلزمه
التعذر برحق الله تعالى يستوفيه من الامام او نائبه وان ابراه المالك
منه ويلزمه القيامة ايضا للجلولة في امة حملت بحر المتاع بها
ومر بها ماتت بالطلاق فان لم تمت به ردت القيمة للغاصب والرد
على النفوس كما مر الا في كونه ادرج السفينة في اللحية مثلا وخيف من
نزعه تلف معصوم ولو بالغرق او للغاصب قال شيخنا ويرد عليه
ما قالوه في غصب حجر او وصقة في رأس مناة مثلا فانه
يجب عدمها ورده لصاحبه اللهم الا ان يقال ان ما هنالك اريد
ويمكن تداركه انتهى **اقول** وحمل قولهم يجب الرد في الحشة وكذا
ولو عزم عليه اضعاف قيمتها مفروض في اجرة من يخرجها او يغير
الواحدة وقولهم الا ان خاف تائه مال مقصود ولو للغاصب نفسه
فيما اذا كان يملكه بسبب الاخراج لا في اجرة للاخراج فتأمل ومنه
السفينة فيوخر الفحل الا من من التلف ويجوز التأخير لا سيما
على فلك ولا اثم عليه حينئذ **قوله** لما لكة الى اخره لو قال
اليده عليه لكان اولى واعم ليشمل الرد كوديع ومستاجر ومستعب
ومستام لانه يربا بالرد اليهم لا للتقط قال شيخنا وقد يقال
ان في مفهوم المالك تفصيل ويربى بالرد الى اصطلح المالك ان علم

به ولو باخبا رثقة والا فلا **قوله** ولو عزم اي الغاصب **قوله**
اضعاف قيمة الى اخره نعم لولقيه المالك في مغارة مثلا فاخذه
منه لم يلزمه اجرة فعله ولا يلزمه المالك بها لانه ملك نفسه فتأمل
قوله ارش نقصه اي نقص عينه **قوله** ان نقص اي عينا كقطع
يد او سقوطها باقة او صفة كشيان صفة ولو نحو غنمان غرامة
او امر او منه مالو غصب فرد في خف قيمتها عشرة فلفت احدها
فشارت قيمة الباقية درهمين فيلزمه ثمانية **قوله** اجرة مثلا اي
في كل زمن بما يناسبه فلو غصب عبد ففقطعت يده لزمه اجرة مثله
ليما قبل فظفها ومعيها بعد **قوله** برخص سمر اي لو كساد
مثلا **قوله** فلا يضمنه اي اذا لم يوجد منه استعمال ولو قدم
الصف هذه على الاجرة لكان اولى وانسب **قوله** على الصحيح هو
المقدم **قوله** اجبر برده اي عليه غالبا بمعنى علي **قوله** فان تلف
لمقصوب اي المحمول اما غير المحمول كحبة برور زبل وكلب فلا ضمان
فيه وان كان فيه اثم كمر **قوله** ضمه الغاصب اي سواء كان تلفه
بأثم سخاوية او بالتلف من لا يضمن او بالتلف الغاصب او بالتلف
للمالك بصال وان علم انه عبده او بالتلف اجنبي يضمن لكن القرار عليه
اما لو تلفه المالك عبثا او برودة سابقة على تلفه او بجناية
تلك او تلفه من لا يعقل او من يدي وجوب الامر للمالك فلا ضمان
على الغاصب ولو تلف بعد رده للمالك فلا ضمان على الغاصب
ايضا الا ان كان برودة في يد الغاصب او بجناية كذلك وكان رده
الى المالك باجارة او رهن او دية ولم يعلم المالك انه عبث
مثلا **قوله** بمثله اي في اي مكان حل به المثل المقصوب فان لم يبق
لمثله قيمة اصله كالتلف في مغارة وطفر به على الشط مثلا ضمنه بالقيمة

ك

في مكان الفضب فتأمل **قوله** مثل اي موجود يقين مثله في دون مثا
 القصر والاضمة باقضي قيمة **قوله** ما حصره اي ضبطه شرعا **قوله**
 كيل او وزن خرج به المزروع والمعدود ودخل فيه البر المختلط بالشر
 ويلزمه العدل المحقق منهما لان متع السلم لا يختلطه المانع من العلم
 به ويتصور ذلك باخراج اكثر من الواجب كما اذا كانت المختلطان
 مثلاً وشك هل بر مثل ثلث او نصف فيلزمه الثلثين من الشير والاضمة
 من البر احتياطاً **قوله** وجاز السلم فيه اي بمعنى انه لو قدر شرعاً قبل
 اوزن وليس المراد ما امكن فيه ذلك فان كان مال يمكن وزنه فتأمل
قوله كنفاس اي وحيد ورصاص ونحوها **قوله** وقطن اي وان لم
 حبه وترايب من غير نخوتير وكذا سبيكة ودقيق ونخالة ومسك وماء
 ولومفيليا وكذا تلح وجعد وهشبي لعلوا الماء بيلد الماء الشام ايام
 الشتا ياخذونه ويبردون به الماء في ايام الصيف **قوله** لاغاليه وجه
 المركبة من نحو مسك وكافور وغيره ودهن ومعجون كذا كذا مسر
 وهذا خارج بجواز السلم فتأمل **قوله** اوضعه بغيره اي في اي مكان
 حل به ويضن بعضه بقسطه من الاقضي ويضمن ماله ارش مقد من
 رقيق ولو مستولداً باكثر الامرين عن مقدسه ونقصه وزواله
 المفصوب مثله في الضمان المذكور **قوله** ما كان متقوماً
 الى اخره دفع به ما يوهه كلام المصنف فاليس مراد ولا تجوز الادة
 نعم لو عجمه للتقوم والمثل الذي لم يوجد له مثل كما مر كان اوله
 واعم **قوله** واختلفت قيمة الى اخره هو توطئة لما بعده من
 كلام المصنف فتأمل **قوله** بالنقد الغالب اي في اي مكان حل به
 اتالف قال شيخنا لكن بقي النظر فيما لو اختلف الغالب في الامكنة و
 ينبغي هنا اعتبار الاقضي فتأمل **قوله** وتساويا الى اخره خرج ما اذا
 اختلف

اختلف

ك

اختلف فالتقير منهما الا نفع للمالك ولو صار المثل مثلياً او متصفاً
 او المتقوم مثلياً يجعل السهم شريفاً والدقيق جزاً والشاة لحماً ثم
 تلف من مثله في المسائل الثلاثة الا ان يكون الاخر اكبر قيمة
 وله ان يطالب بقيمة ويخير المالك من المثلين وان اختلفت
 قيمتهما ولو صار المتقوم متقوماً كجعل الاناء النحاس حلياً
 وجب اقضي القيم وهذا بناء على ان المضمون فيه قيمة الاناء والا فـ
 المتقد انه يضمن مثل وزن النحاس مع اجرة صنعته ان جازت
قوله واحداً منهما اي التقدير **بتممة** قال الماوردي لو
 دخلت بهيمة او ادخلت سراً في اناء مثله وتقدر خلد صرامه الاكبر
 وجب كره ولا تبذع البهيمة وما كوله ولا ضمان على صاحبها ان فرط صاحب
 الاناء وحده بترك حفظها عنه والا فعليه الضمان ان فرط وحده لان
 الكسر انما فعل التخليص ملكه وان فرطاً معاً فعليه الضمان لثنى وهذا كله
 في البهيمة المحترمة فان لم تكن محترمة ذبحت مطلقاً ومثل ذلك وقورع
 الدينار في الحرة مثلاً **فصل** في بيان احكام الشفعة وكيفيتها
 فتقيد الخارج بالاحكام نظر الى ان الغالب ذكر الكيفية وهي تضم الشين
 العجة مأخوذة من الشفع عند التور من الشفاعة او من القوة والاد
 فيها جز الجاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم
 يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق يثبت يد الرء وتخفيفها
 فلا شفعة وهي مستثناة من اخذ المال فخر كما يأتي ولم يختلف
 العلماء في مشروعيتها الا بما نقل ابي بكر ان الاعم من انكارها واركها
 ثلاثة اخذ وما خوذ عنه واما الصيغة فليست داخلية في تعريفها
 وانما يجب في التملك فتأمل **قوله** وهي اي الشفعة **قوله** وبعض
 الفقهاء يضمنها اي والسكون اوضح بل من حررها **قوله** ومعها

لغة الضم لما فيه من ضم احد التبيين الى الآخر **قوله** قهرى هو
صفة التملك وبالرفع صفة الحق وهو اولى وهذا حكم ذكرها عقب
الغصب لا يها توخذ قهر افكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير
قهر **قوله** للشريك القديم اي ولو ذميا مع مسلم او مكاتب
مع سيد او مسجدا مع انسان وكذا امام بيت المال مع المملوك
لمعين وكذا الشريك وقف يقسم افرار على المعتمد من جوارق قسمة
المالك عنه حينئذ والعفو عنها افضل ما لم يكن المشتري نادما
او مغبون **قوله** بسبب الشركة الى اخره هو متعلق بتملك
او بيشيت فتأمل **قوله** بالعوض الى اخره هو متعلق بتملك ايضا
ولو قال بدله فيما ملكه بمعاوضة الى كان اولى واعلم انه جميع
المتقدمة فتأمل **قوله** وشرعت اي الشفعة **قوله** لدفع الضرر اي
ضرر مونة القسمة باحداث موافق في الحصة الصائفة اليه فتأمل
كالصعد والمنور والبالوعة ونحو ذلك **قوله** والشفعة اي
الحق الثابت للشفيع وهذا هو الركن الاول فتأمل **قوله** اي ثابتة
الى اخره هو تفسير الموجب بعنايه القوي وهو المراد هنا لانه لا يجزى
تركها فتأمل **قوله** بالخلطة اي معاها وهي متعلقة بواجبة
فتأمل **قوله** دون خلطة الجوار بكبير الجيم لا غير ولو اسقطه الثاني
لفظ خلطة كان اولى اذا المراد من ظهور كذا المصنف ان الشفعة
ثبتت للشريك لا للجار خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه فلو قضى بها
حنفى لم ينقص حكمة بكل ينفذ منه ظاهر او باطنا ولو كان القضاء
الشافعى كنظايره من المسائل الاجتهادية **قوله** فيما ينقسم الى اخره
قال شيخنا هو متعلق بواجبة وبالخلطة في كلام المصنف فانفله
الشارح غير مستقيم مع انه راجع اليه فيما بعد انتهى اللهم الا ان يبدل

لما في الواجبة بالثابتة احتاج لذكر المتعلق وهو قوله للشريك الى
اخره وقد مر شيئا محذوفات متعلق به قوله فيما ينقسم الى اخره فتأمل
وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون ما لا ينقسم اي بان يبطل تقه
المقصود منه لو انقسم **قوله** كحائز او دار او جانيون مثله **قوله**
في كل ما لا ينقل من الارض الى اقال شيخنا لو اسقط هذه الجملة
لكان اولى واعلم اللهم الا ان يقال يجعل المجرور بقوله من الارض
الى اخره متعلقا بينقسم وفي كل الى اخره معطوفا على قوله فيما ينقسم
وقوله كالمقار مثال الاول وغيره مثال الثاني ويكون التقدير بالشفعة
ثابتة فيما ينقسم من الارض كالعقار وفيما لا ينقل كالعقار تبعافير
العقار من البناء والشجر انتهى **قوله** وهذا ظاهر جلي وكلام الشارع
بشير اليه في اخره دون اوله ومن جعل قوله من الارض متعلقا بينقل
ينبغي عليه ان يفسر الغير بالحام والطاحون ونحوهما وخرج بما ذكر
المتقول فلا شفعة عليه الا في تابع يدخل من بيع الارض عند الاطلا
وخرج به ايضا المنافع المشتركة ونحوهما فلا شفعة فيها **قوله**
غير الموقوف اي فالارض الموقوفة لا شفعة فيها على ما مر انفا
فتأمل **قوله** والمحكرة وهي من الموقوفة ايضا والمراد من ذكر
ها هنا عدم الشفعة في البناء الذي عليه ما فتأمل **قوله** كالعقار
الى اخره هو بفتح المصملة اسم للمترك والضياع كالحكاه صاحب التقية
نقل من اهل اللغة واقعه **قوله** من التبات والشجر الى اخره هو
بيان لغير العقار فتأمل **قوله** وانما يلغى الشفع الى اخره لاجبة
لهذا التقدير الجار في قوله بالثنى الى اخره هو متعلق بواجبة ولو
قال بالعوض كان اولى واعلم ليشمل نحو المهر وعوض الخلع وصالح
الدم ونحوه به ما لم يملك فهو كجمل الجمالة قبل الفراع من العمل

وما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب **قول**
 بالثمن الذي وقع عليه البيع اي الذي لازم المشتري الذي هو المأخوذ
 منه وهذا هو الركن الثالث ومحل الاخذ ان كان الثمن معلوما
 والا كالتراخي فاف او معلوم وخطه مجهول او مجهول القيمة
 وان لم يكن فلا شفعة له وهذا من اجل المسقطة لهما في ملكه قبل
 ثبوت حق الشفع وحرام بيده كذا قالوا قال شيخنا وفيه نظر اذا
 الشفع ان يبيع قبل ان يبيع على المشتري ويجلفه حتى اذا انكر
 حلف الشفع واخذ بما حلف عليه ولا يكتفى من المشتري بقوله لا علم
 المقدار ولا تسمع الدعوي الشفع على المشتري بان يعلم قدر الثمن
 فراجع **قول** فان كان الثمن اي الذي يخص الشقص ولو مع غيره
 كان باع شقصا وتوبا ثمن واحد فيوزع عليهما باعتبار القيمة ويوزع
 الشقص بما يقابله **قول** يوم البيع اي لانه وقت ثبوت الشفعة
 او يوم الخلع او المهر او غيرها واعلم انه يكفي في اخذ الشفع بالشفعة
 تقدم سبب ملكه عن سبب ملك المشتري عليه ولو اشترى حصة
 من عقار مثلا بشرط الخيار لم يشتر اجلا باقية بل خيار
 فلا شفعة لاحدهما على الآخر **قول** بمعنى طلبها اي الاخذ بها **قول**
 على الفور اي بخلاف التملك بعد ومحل النورية اذا علم بالبيع ولو باجبا
 عبد او غيره واعتقد صدقه وبان له الشفعة بانها على الفور ولو
 الثمن حال لا فيخر الموكل بيت الاخذ الان او الصبر الى محله وان مات
 المشتري لا ان رضي يكون الثمن في ذمة الشفع الشقص بعد الخلع
 او بلفظ نحو تملك فيجوز في الاخذ لا لدفع الضرر عنه على المعتد
 ولا يملك الشفع الشقص بعد اخذ الابل فظ نحو تملك مع احد
 امور ثلثة اما دفع الثمن او رضي المشتري يكون الثمن في ذمته او بلفظ

القاضي له بها ولا تبطل شفيعته لو خرج ما دفعه مستحقا او بخاسا
 مثلا **قول** بعد او اي جاز **قول** ان عدتوا نيا اي غالبا **قول**
 والاي وان لم بعد تأخيره نوا نيا غالبا **قول** فلا اي تبطل شفيعته
 لكل وصلة ولو تغدا مطلقا ونحو ثوب واغلاق باب وخوف
 شئ في ليل يحتمل فيه وغير ذلك **قول** مع القدرة اي بعد
 العلم بما مر فلا يضر تأخيره قبله ولو ستمين ولو بعد الاخذ لها نقص
 تصرف المشتري ولو وقفنا مسجدا وله فيما فيه الشفعة ان ياخذ
 بالاول والثاني **قول** مريضا اي لا يجوز صباغ يسير **قول** او غايبا
 اي ولو سافر اقصر **قول** او مجوسا ولو بجو حق **قول** او خائفا
 اي ولو على عرضه او ماله او غيرها **قول** فليوكل اي ويشهد فالقذر
 من حيث اسقاط طلبه بنفسه **قول** والا فليشهد اي بالتوكيل
 مقدم على الاشهاد **قول** في الاظهر الى اخره هو المعتمد **قول** لم
 اعلم ان حق الشفعة وكذا الوقال لم اعلم ان في العلم الشفعة **قول**
 على شقص الى اخره هو بكسر الشين المعجمة واسكان القاف اسم للمقطة
 من الارض وللطائفة من الشيء كما اتفق عليه اهل اللغة وغيرهم
قول لتلك المراه اي كذا مرويا خذ في المنفعة بمنفعة مثلها لا
 بمنه لثقل فتامل **قول** وان كانوا الشفعة الى اخره هو مبني على لغة
 ضعيفة وهي لغة الكلوني البراغيت والمشهور حذف الواو ويكن
 الفاعل هو الشفعة وفي بعض النسخ وان كان الشفعة بغير وار
 وهم او **قول** على قدر حصصهم اي لا على قدر الروسي على
 المعتمد وقيل ياخذون بعد الروس **خاتمة** لو عني احد
 الشفعين عن حقه او بعضه سقط حقه كله كالقود ويجز
 اخر من اخذ الكل او ترك الكل وليس له الاقتصار على حصة ببله

تتبع الصفقة على المشتري لئلا يأخذ الغايب وما استوفاه من
 من المنافع بعد اخذه كالاجرة والتمرة لا يشاركه فيه الغايب اذا اخذ
 الشفعة بتعدد الصفقة ويتعد الشغل ايضا ومنه تفصيل
 الثمن وامثلة كثيرة لا تطيل ذكرها **فصل** في بيان احكام القرض
 بكسر القاف ويقال له المقارضة والمضاربة من الضرب بمعنى السفر
 لا شتماله عليه غالبا والاولى لغة اهل الحجاز والثانية لغة اهل العراق
 والاصل فيه اجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجوانه محتاج اليه
 لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه فيحتاج
 الاولي الى الاستعمال والثاني الى العمل وان كان ستة مال وعامل
 وعمل وربح ومال وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف والاولى
 ان العمل لا يبعد ركنه لانه تابع متأخر كما في الشركة **قوله** وهو القرض
قوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسرها **قوله** وهو القرض
 اي لان المالك للعامل قطعة من الربح ودفع له قطعة من ماله **قوله**
 دفع المالك اي بمقد يفتني ذلك **قوله** اربع شروط اي يجب
 ما ذكره المصنف هنا وفي الحقيقة اكثر كما سيأتي **قوله** ان يكون
 على ناض الى اخره فيه اشارة الى ان المال ركن وانما الشرط كونه من
 النفل المضروب ولا بد ان يكون معلوما جنسا وقدر وصفة ومينا
 فلا يكفي على احد الصورتين ولو متساويتين نعم ان عين احداهما
 في المجالس صح ويصح ايضا على دين في ذمة المالك ان عين كذلك لا
 على منفعة مطلقا ولا على دين غير ما ذكر **قوله** ولا حلي اي كتحالي
 وسور وخوها **قوله** ولا مفشوش اي نعم ان كان غشيا
 كدراهم مصر كفي في الاظهر **قوله** ولا عرض اي الشافعات
 وخوها **قوله** ومنها الفلوس اي فهي عروض وجعلها من النقد

في عبارة

في عبارة بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها القوتهم نقد البلد
 ما يتعامل فيها كالودع واللوز وخوها في بعض البلدان **قوله**
 ان ياذن رب المال اي ماله فالشرط الاذن المطلق وانما المال
 والعامل كالموكل والوكيل وشرط العمل كونه تجاركا ويؤخذ من الاذن
 هنا ومن ذكر الربح الاتي اعتبار الصيغة وهي من الاركان ايضا
 وشرطها كما في المبيع نحو قارضتك او عاقدتك الى اخره **قوله**
 في التصرف اي بالتجارة **قوله** مطلقا الى لا يخفى ان قوله مطلقا
 وما عطف عليه ما صفة مصدر محذوف اي اذا مطلقا اي غير
 مقيد بنوع او مقيد بنوع لا ينقطع فتأمل **قوله** ان يضيق به
 التصرف الى اخره ومنه معاملته تخص معين **قوله** ثم عطف
 المصنف الى اخره اشارة بذلك الى انه لا يحتاج في الاذن الى ما ذكرنا
 يتصرف فيه فان ذكره شرطان لا يكون مما يندرج وجوده غالبا **قوله**
 من التصرف الى الحاجة اليه فيكفي الاقتصار على قوله في شيء الى اخره
 فتأمل **قوله** غالبا الى اخره متعلق بالنفي ولو اذن فيما يبيع فلا يبيع
 لم يفسخ العقد فتأمل **قوله** ان يشترط له اي بشرط الجزئية الى اخره
 هو الشرط والربح من الاركان وبه تتم الاركان الستة **قوله** جزء
 اي ولو قليلا **قوله** معلوما اي لهما **قوله** كنصفه او ثلثه الى
 اخره هو بمعنى الجزئية خرج به ما لو جهل له ربح صنف معين او
 مقدرا معين كعشرة مثله فانه لا يصح **قوله** فلو قال الخ ومحمد
 قوله معلوما فتأمل **قوله** صح اي لانه من المعلوم ضمنا الجملة
 على التساوي ومثله ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح
 مثلا فانه يصح لانه باقية تابع للمالك بحكم الاصل بخلاف ما لو
 قال له على ان لا النصف مثلا فانه لا يصح وكذا لو قال لك الربح

او كله لك فانه يبيع ايضا وكذا لو جعل لغيرهما فيه جزاء معلوما نعم ان كان
 الغير غلاما لاحد منهما صح لان الشروط له راجع لتبوعه ولا يفسر شرطه
 نفقة غلام المالك على العامل وان لم تقدر بشئ لانها تابعة له كقول
 شيخنا ويتبع في العرف وفي شرح العلامة الرمي لا بد من تقدير
 ومتى فسد القراض مستحق العامل اجرة المثل وان علم الفساد او فيما
 اذا قال المالك والرجح كله لي لانه دخل غير طامع **قوله** ان لا يقدر
 الى اخره يجوز بنا والمفعول والمراد به ان لا يشمل العقد على
 فكمدة فتأمل **قوله** فارضتك سنة الى اخره قال شيخنا هو شامل
 لما اذا طلقها او ضمنه التصر فبعد هما او البيع او الشراء وسواء ذكر ذلك
 متصلا او لا وسواء قدم لفظ السنة او اخره نعم ان قال له فارضتك
 تشري لم بعد سنة صح هكذا يجب ان يفهم هذا المحل وما وقع في كل
 العلامة الرمي وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم فاحذر **قوله**
 وان لا يعلق الى اخره هو معلوم من عدم التلف بالاولى لا اعتبار
 التلقيت في نحو المساقات وكلامه في تعليق العقد وكذا التصرف بخلاف
 الوكالة **تتم** قد علم مما تقدم جواز تعدد المالك والمالك
 وهما سواء تساوي المال او لا تساوي الشروط لكل عامل او لا وان تصرف
 العامل كتصرف الوكيل ولكل منهما الرد بالعيب ولا يفاضل العامل الى
 ولا وكيله في ماله ولا مآذونه كذلك بخلاف مكاتبه ولو كتابة فاسا
 ولا يموت نفسه منه وعليه فهل ما يقاد فعله **قوله** والقراض
 امانة اي فيقبل قول العامل في الرد على المالك لانه ائتمنه وقيل
 المال او بعضه على تفصيل الوديعة وفي مقدار الربح وفي عدمه وفي
 ذلك كثر ايه له ولو راجعا او للقراض ولو خاسرا **قوله** لا بعدوان
 اي تفريطا فيه او مخالفة في شئ مما وجب عليه ويقبل قوله لو امدني

عدمه **قوله** ربح اي ناشئ عن تصرف العامل بخلاف نحو ثمرة
 وولد وصوف وكسب وغيرها من الزوايد العينية فهي للمالك
 نعم المهر الواجب بوطئ العامل عليه في مال القراض لان المهر
 افاد بوطئ العامل فائدة عينية حصلت بفعله فاشبهت بربح
 التجارة **قوله** وحسن ان اي نقص سبب رخص وكسار او
 عيب حادث مثله او تلف باق سمائة او عيبا بغير تصرف
 العامل فيه فان تلف قبله فلا يحجب به بل يجب من راس المال
 لان العقد لم يتأكد بالعمل ولو اخذ بعض المال قبل التصرف
 عاد اي بقي حرا الحسن ان اي المذكور **قوله** بالربح اي الحاصل
 بعد تبسم لا يحجر حصران ما اخذه المالك بعدة فلو كان المالك
 مائة واختر ان عشرين فاخذ المالك عشرين تبعا خسرانها وهو
 خمسة ربح العشرين فلو ربح بعد ذلك لم يحجب حصرها فاذا عاد
 المال الى ثمانين فالخمس الزائدة على الخمسة والسبعين الباقية
 تنقسم بينهما على حسب الشروط ولو اخذ المالك بعض المال بعد الربح
 بعد ربحه ويستقر للعامل منه بما شرط له ولا يحجب الحصران بعده
 فلو كان ربح المائة عشرين واخذ المالك عشرين فسد سها وهج ثلثة
 وثلث من الربح لانه سدس مجموعها **قوله** حابل من الطرفين الى اخره
 قد علم هذا مما تقدم من انه كالوكالة فيفسخ بما تنفسخ به وحينئذ
 يلزم العامل رد راس المال الى مثله وان ابطله السلطان قال
 رضي المالك بعدم الرد لم يلزم العامل الرد ويستقر للعامل ما شرطه
 له بالقسمه لا بالظهور ولو اختلفا في قدر الشروط تخالفا ورجح
 لوجه المثل **قوله** فتحها اي متى شاء **فصل** في بيان
 احكام المساقات المشابهة للقراض فيما مر حقيقة وحكما ومعنى

وكذلك كانت عدة اركانها ستة كعدته وهي مالك وعامل وعمل
ومورد ومتر وصيغة وكلها تعلم ما ياتي والاصل فيها خبر الصحيحين
عليه السلام ولم عامل يهود خبيث على غلها وارضاها بشرط ما يخرج منها
من ثمر او زرع رواد النخيل وكان كانت بشبهة بالقراض في العمل
شيء ببعض ثمانية وجهالة العوض وكالاجارة في لزوم والتاقيت
جعلت بينهما من السعي بفتح السين المهملة وسكون القاف وكسر الشدة
التحبة المخففة لاحتياجهما اليه غالباً لانه انفع اعمالها واكثرها
مونة لا سيما في ارض الحجاز فانهم يسقون من الابار او بكسر القاف
والتحبة المشددة وهو صغار النخل لانه مورد هاهنا **قوله** وشرعا
دفع الشخص اي بصيغة معلومة فيوجد منه جميع اركانها الستة
المقتد **قوله** او شجر عنب اي بشرط ان يكون مغروسا **قوله**
معلوما اي بالجزئية **قوله** جائزة اي صحيحة فالجواز بمعنى الصحة
المقابل للبطلان **قوله** على شئين اي صحتهما مقيمة بهما ولا
بعدهما محرور بالحرف به على صنيع المصنف او على ابدلية من مجرد
المقدرة على صنيع الشارع فتأمل **قوله** النخل اي ولو ذكر كوراضة
استفاد لا **قوله** والكرم اي العنب وهذا ان هو المورد وهو واحد
اركان الستة وشرط كونه مغروسا معينا مرييا بيد العامل لم
يبدل صلاح ثمره سواء ظهر ام لا واختص بذلك لوجوب زكاته
وتاقي الخرص فيه واحتياجه في تنميته الى العمل بخلاف غيره **قوله**
النخل والعنب يخالفان غيرهما من بقية الاشجار في اربعة امور
الزكاة والخرص لبيع العرايا والمساقات وقد تقدم الكلام على
فضلها وعزها في الزكاة فراجع **قوله** على غيرهما اي استفاد لانا
بتعاقبهما كما سيذكره المصنف في المزارعة **قوله** ومشمش سدر

الميم

الميم ويجوز فتحها وكذا خرج وتفاع وعناب وسفرجل ونحو ذلك
لانها ثمر من غير تعصب **قوله** ونصح المناقات الى اخره هو بيان
للمراد من الجوان كما مر فلو ذكره الشارع عقبه وعلق به المحرور بقوله
من جاز المتصرف الى اخره لكان اولى وانسب اللهم الا ان يقال
اخره ليفصل فيه بين المتصرف فيه لنفسه والمتصرف كغيره فتأمل
قوله من جاز المتصرف الى اخره هو واحد لاركان الستة ونشرطه
كالموكل كما اشار اليه الشارع والعامل كالوكيل وهو ركن ايضا
وفي ذكرها هنا تكرار مع ما ياتي فتأمل **قوله** وصيغتها اي
المعلومة مما مر وما ياتي احدا لاركان ايضا وشرطها كما في البيع
الا في التاقيت لا اعتبار هنا بظاهر كلامه ان الصيغة هي الايجاب
فقط وليس ذلك اللهم الا ان يقال لما ضم اشراط قبول العامل
اليه علم منه ان الصيغة هي مجموع الايجاب والقبول وصرح بال
الشرطية ايضا في القبول لدفع توهم الاكتفاء بالايجاب كما في الكالة
ونحوها وليس مرادها هنا فتأمل **قوله** ولها اي المناقات اي
لصحتها شرطان الى اخره **قوله** ان يقدرها المالك اي والعامل
ايضا فالشرطان التقدير المدة والشارط ركن كما مر ولو جعل
المصنف كغيره الضمير عايد العاقل قد الشامل للعامل ايضا لكان
اولى وانسب **قوله** معلومة اي ويشترط كونها يوجد فيها
الثمر غالبا يقينا او ظنا ويرجع في المدة المذكورة لاهل الخبرة
بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه كادوم الداري وغيره وهو
المقتد **قوله** بادراك الثمر اي ولا بدك مطلقة ولا بدك محتمل
فيها وجود الثمر وعدمه سواء ولا بدك مجهول حاله فيها ولا
بدك لا يوجد الثمر فيها يقينا او ظنا وفي كل ذلك يفسد العقد

وإذا عمل العامل استحق أجره مثل عمله الذي لا يخبره فقط **قوله** في الأصل
 إلى آخره هو المعتد **قوله** من الثمرة أي التي وقع عليها العقد فالثمر
 تعين الجزء والعلم به والتمس المعين منه ركن كما مر وخرج بالثمر الجديد
 والليف والخوص والكرفان وساعد القنوف في كمال المالك وأما
 ومجموعه فله العامل والمالك سواء ولو شرط أن يكون القوص من غير الثمرة
قوله لنصفها أو ثلثها أي فالتعيين بالخزبة كما مر ولا يصح تعيين
 ثمرة شجرة أو أشجار معينة ولا يكمل بمعلوم من الثمر مثلاً ويشترط
 أن لا يكون الثمر كله لأحدهما ولا شيء منه لغيرهما إلا لعل أحدهما
 كما مر أيضاً **قوله** صح أي وكذا ذكر جزء العامل وحده كما مر في القراض
قوله ثم العمل أي الذي هو أحد الأركان الستة وقد تميز أن كان من
 العامل ولا يترضم ما على المالك إليه لأن مراده الأعم من ذلك بديل
 التقسيم بعد فتأمل **قوله** فيها أي المساقاة **قوله** على ضربين
 أي صنفين من حيث نفعه ومن يلزمه ولو اسقط المصنف لقطعه
 كان أولى وأنب **قوله** أي الثمرة أي وهو ما يتكرر كل سنة لزيادة
 صلاحها ونميتها **قوله** كسقي النخل وتقيته مجري الماء من غوطين
 وأطوح أجادين يقف فيها الماء حول الشجر ليشر به شبيه بأجادين
 العسل جمع أجانة وتخت حقوقضان وحشيش مض بالشجر وحقة
 الثمر على وفي البسدر غوطير وسارق بأن يجعل كل عنقود منها في
 وعاء به المالك كقوصرة وقطعه بالعين أو غلوة تخفيفه وتقر
 الغب جرت به العادة وهو أن ينصب أعواداً ويظللها أي يربطها
 الخبال ويرفعه عليها **قوله** فهو على العامل أي من حيث الفعل وأما
 الأوت ذلك كالمجمل والفاس والممول فعل العامل أي من حيث
 المالك وإن جرت العادة بخلافه عند العلامه الرملة وخالفه العلامة

بن حجر وأعتبر العادة الطارئة ولا يشترط فيها تفصيل الأعمال إلا
 إذا اضطرب فيها العرف **قوله** كنصب الدواب أي وبناء الخيطة
 ونصب الأبواب وأصله ما أنهار من النهر وجميع الدواب والد
 مبان كالأجر والجر فعلى رب المال فلو شرط على أحدهما ما ليس عليه
 فسد المساقاة ويستحق العامل أجره عمله وإن علم الفساد إلا أن
 قال المالك والثمره كلها فلا شيء عليه للعامل كما مر ويستحق العامل
 حصته من الثمرة بالظهور إن عقد قبله وألفا العقد وفارق القراض
 بأن الرجوع وقاية **قوله** فهو على رب المال أي ماله كما مر **قوله** انفراد
 العامل بالعمل أي وبأيد في المدقة أيضاً **قوله** لم يصح أي إن وافق
 عمل العامل على عمله ولا فيصح كما تقدم والعامل أمين كما في القراض **قوله**
 من الطرفين أي وعليه لو هرب العامل أو عجز بنحو مرض فان عمل غيره
 منه بنفسه أو ماله له ففي حقه وألف المالك الفسخ إن كانت المساقاة
 على عينه فإن تعذر الفسخ أو كانت في الذمة أكره الحاكم من يعمل عنه
 من ماله أو بموكل عليه ونحو اقتراض ثم يوفى من حصته فإن تعذر
 الحاكم على المالك بنفسه أو ماله ويرجع إن أشهد بالرجوع وألف
 ولو مات العامل المعين الفسخ العقد وألف ما وارثه مقامه
فصل في بيان أحكام الأمانة من أجره بالمديونة وأما
 أو من أجره بالقصر بأجره أجرة أو الأصل فيها قوله تعالى فإن أضمن
 لكم الوية وجه الدلالة منه لأن الأمانة بالأمانة لا يوجب
 أجره وإنما يوجبها ظاهر العقد فتعين والمعنى فيها أن الحاجة
 داعية إليها إذا ليس لكل أحد مركوب ومسكن وخادم فحوزت
 لذلك كما يجوز بيع الأعيان ونحوها وأركانها ثلاثة عاقد ومفقود
 عليه وصيغة وحكمها كالبيع لأنها بيع للمنافع فتأمل **قوله** في المتقو

الى اخره عند اهل اللغة **قوله** ضما وفتحها ايضا فهي مثلثة **قوله** وجه اي الاجارة **قوله** اسم الاجرة الى اخره قال بعضهم **قوله** في العقد **قوله** وشرعا الى اخره قد جمع المصنف في هذا التعريف غالب الشروط وجميع الاركان فتأمل **قوله** وشرط كل من الموجر او غيره في الشرط الرشد بمعنى عدم الحجر عليه والشرط فيه ذلك هو العاقل وهو ركن كما مر **قوله** وعدم الاكراه اي بغير حق كما يسع **قوله** وختم بشر الى اخره هذه محترزان القيود السابقة في التعريف المذكور وكان الاولى تقديمها عقبه **قوله** استجار وتفاحة اي واحد والاصح الاجارة كالمسك والعنبر والريحان المزروع حيث قول بل باجره **قوله** منفعة المصنع الى اخره اعترض بان للبضغ لم يدخل في التعريف المذكور فلا حاجة لاحضاره فان الزوج لم يملك المنفعة بل يملك ان يتفنع به بدليل انها لو وطيت شبهة كان كان المهر لها لاله واجيب بانه انما دخل في المنفعة من حيث مطلق الانتفاع لا بقيد ملك المنفعة **قوله** اجارة المادي جمع جارية وفي بعض النسخ اجارة الجواني والاولى لان الاعانة خرجت بقوله بموضع في فتأمل **قوله** الا يجاب الى اخره هذا هو الصيغة فتأمل **قوله** كما جرتك اي واكرنتك هذا او منافع على الاصح او ملكتك منافع لا بملكك او منافع وليس كناية فيها ايضا **قوله** كما استاجرت اي لو اكرنت او اخذ ذلك **قوله** ما تضر اجارة الى هذا هو احد جزاء المقود عليه فتأمل **قوله** وكلما امكن اي سهل وجد **قوله** الانتفاع به اي في عقد الف في اجارة العين وعند استحقاقها في غيرها **قوله** مع بقا عينه اي في مدة الاجارة فعلم منه ان موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فتأمل **قوله** صحت اجارة اي بشرط رويته ان كان معين كمنه الذمة

او هذا العقار ولا تكون اجارة الا عينا فلو ثلثت في الذمة وهذا في العقار كله او اكثر من نصفه اما نصفه فاقبل فيثبت في الذمة بان له نظير او بشرط في غيره ان كان في الذمة وصفه بذكر جنبه ونوعه وذكر رتبة او اوثنته وصفه سيرة من الجدا بموحد مفتوحة فحاشا مهلة مضونة وهي بطيئة السير وتكره اجارة مسلم كحافر عينا وذمة ولا يمكن من استخدامه مطلقا ويومر بالزالة يد عنه وجوبا في المعين **قوله** والصحة اجارة ما ذكر بشرط اي بشرط في صحة الاجارة تقدير المنفعة كما ياتي **قوله** ذكرها اي المؤلف **قوله** اما بملك اي بشرط ان يمكن العين فيها غالبا وذلك في المنفعة المجهولة كالسكنى والارض وسقي الارض اذ لا يعرف مقدارها بكنى القبي من الملبس او الارض من الماء ويخوذ ذلك **قوله** كما استاجر هذا الدار سنة اي وكاستا جرتك هذا شهرا فان قال لتبني في كذا شهر لم يصح لان فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل والجمع بينهما قد يتعذر **قوله** او عمل اي يتعين محل العمل وذلك في المنفعة المعلومة فتأمل **قوله** لا يخط في هذا الشوهد اي بشرط بيان الشوب كونه قيصا او قبا ونوع الحيا من كونها فارسة او رومية اللهم الا ان كان لها عرف مطرد فتحمل عليه والحيطة الفارسية بفرده واحدة والرومية بفردين ولو قال لا يخط في قويا واطلق لم يصح **قوله** ويجب الاجرة الى اخره هو توطئة لما بعده وهذا تايي جزم المقود عليه وبشرط العلم بها عينا في المعينة وقدر او وصفه فيما في الذمة والقدر على تسليمها فلا يصح استيجار لطحن برنج الخالة او بيعه دقيقه ولا سائح شاة جلد ها ولدا بة تعلفها بعمارتها نعم ان عينت الاجرة ثم بعد ذلك في صرفها في ذلك جاز ولا يصح الاستيجار ايضا لارضاع نحو

رقيق ببعضه الان لترصيعه ولترصيعه باقية فان قال ببعضه
 ان قال ببعضه الان لترصيعه ولترصيعه باقية فان قال ببعضه
 العظام مثلا اولترصيعه كل المصير **قوله** واطلا فها اي الاجرة
 عين ذكر الاجل فيها وعنده **قوله** لان يشترط فيها اي الحق
 فتكون اجرة الى آخر هذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالم
 فيج فيها تسليم الاجر في المجلس ولا يجوز تأجيلها ولا استئذان عنها
 ولا الحوالة لها ولا عليها ولا ابرارها بخلاف اجارة العين في ذلك
 واعلم ان ملك الاجرة بالعقد من حيث جواز تصرفه فيها ونحو
 ذلك ولا يستقر الملك عليها في القدر بالزمن الا ان يمضي رخصتها
 فلو سحقت في اثنا عشر سقط ما يقابل باقية وتوزع على كل زمن
 بقدر اجرة مثله ولا المقدرة بحمل العمل لا بتسليم العين وان لم
 ينتفع هو بها ويكفي عرضها عليه وان امتنع من تسلمها وبسته
 اجرة المثل في الفاسد بما يستقر به المسمى في الصحيحة لافي العرض
 المذكور بشرط في الاجارة لحمل عينا او ذمة روية المحمول وانما
 بيده مثلا ان حضر او ذكر فله وجنسه وكذا ذلك ان غاب وعلم
 مكروى الدابة لركوب مثله ما يركب عليه وما تقتار به وكذا ذلك
 كالحرام كبر الحاء المهيمة وبالنزاهة المجتهدة ويتبع في خصوصه وجرو
 كحل ومروود وخط وضيع ووقود مرهم ودول ومجود وكذا ذلك
 عرف ذلك المحل **قوله** ولا تبطل الاجارة اي عينا ذمة **قوله**
 عوف احد المتعاقدين اي ولو ناظرا في وفق نعم تنفسخ في اجارة
 مدبر وام ولد وكذا بالعلق عتقة عند الصفة وتبطل ايضا بوث
 ناظر في حصته فقط في موقوف عليه مدة حياته فاذا مات في
 اثنا عشر انفسخت لان الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه فيه **قوله**

لا تبطل

تبطل الاجارة بانقطاع ما ارض ولا يبيع العين الموحدة ولا بزياد
 اجرة ولو غرق وقف مثله ولا باعناق رقيق ولا يرجع على سيد وخرج
 باعتاقه عتقة كان علق عتقة بصفة ثم اجر فوجدت الصفة
 الاجارة لا استحقاقه العتق قبلها **قوله** ولا يموت المتعاقدين الى
 آخره قال شيخنا يمكن شمول كلام المصنف لهذه فتأمل **قوله**
 وتبطل الاجارة اي تنفسخ بتلف العين اي وهو المستوف فيه
 كالطريق والمستوف كالمخول ويجوز ابدال الشاة ولو بغير تلف
 بثلاث اوردونها **قوله** كانهام الداراي ولو بفعل المستاجر
قوله في الاظهر الى آخره هو المعتمد **قوله** باعتبار اجرة المثل
 اي في كل زمن بما يناسبه كما تقدم فاذا كان اجرة مثل الزمن الماضي
 قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه **تنبيه**
 تنسخ الاجارة بفصل العين الموحدة المعينة شيئا فشيئا مدة
 فبصل ويثبت الخيار للمستاجر في كل وقت وهذا هو المراد بقول
 بعضهم انه على التراخي **قوله** قبض العين الموحدة اي حقيقة
 او مكافؤ **قوله** في الذمة اي مسلمة كما في الذمة **قوله** ابدالها اي
 في التلف وكذا في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضي **قوله**
 واعلم الى آخره اي سوا المعين والمشارك انفسد بالعمل اول **قوله**
 على الاجر الموحدة اي وعلى ما تعلق بها مما ينتفع به كطعامها
 ومفتاح علفها وابوابها ويلزم الموجه ابدال نحو المفتاح وعلى
 المستاجر قيمته ان فرط في تلفه **قوله** بزيادة اي سوا في مدة
 الاجارة او بعد ها وسوا انتفع بها فيها اول **قوله** على
 الاجر اي ومنه الحضر واصحاب المادراك ورعاة الحيوان ونحو
 ذلك **قوله** الا بعد وان اي تفيط ولو عبر به لكان اوي ويصد

الاجر في عدم نفعه لو اختلفا في قطع الثوب قيسا او قبالة
 المالك ولزم الخياط نقص قيمته بين القطعين ولا اجرة له كالس
 خاط ثوبا بعد انكاره بخلافه قبله **تنبيه** لا اجر لعمل صد
 من مطلق التصرف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة بها فيه
 او كان بسؤال صاحبه او للعامل او كان لا يتاتي فعله من
 كخلق راس مثلا نعم ان قال له اعمل كذا وانا ارضيك اولك
 ما يرضيك او ما يريدك او نحو ذلك او كان العامل مجورا عليه
 فاجرة المثل ويستثنى من الاول داخل الحمام او راكب السفينة
 بلا اذن فغلبها الاجرة على الراجح **قوله** فيها اي في العين المؤنة
قوله كان ضرب الدابة الى اخره هو مثال المتعدوان ومنه ما لو
 كبحها بالبحام فوق الفارة او انهم عليها الاصطيل في وقت
 لو انتفع بها فيه لست قال العلامة الرمي وانهدم الاصطيل
 قيد يخرج به ما لو لدغته حاجة مثله وخالفه غيره **قوله** او اركبها
 شخصاً اقل منه اي واسكن حمارا وقضارا ونحو ذلك وليس
 هو كذلك او حمل جنسا ما استاجر له ولو اخف منه كشم مثله
 بدل برمعي الاستواء في الوزن الاخذ الاستواء في الكيل فلا ضمان
 عليه وعلى الموجر العتاق وكس التاج ونحوه عن سطح لا ينفع به المتأجر
 مطلقا وكذا تفرغ نحو حبش وارانة كناسه في ابتداء التاج من محل
 ينفع به في الدولة او ازالة الكناسة ولو بعد انقضاء التاج في
 ذلك والمراد ان يكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها والمراد
 ايضا بازالتها اجمعا في محل من الدار معهود له كالجنبة
 مثلا لاخراجها الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الرمي **قوله**
 لو اكرهه لعدم مدة مثله من الظهار والصلوات فرائضها

وسنها

وسنها الرابطة مستثنى منها ولا ينقص من الاجرة شيئا وكذا
 بيت اليهود والاحد للمضاري ان اعتمد ذلك **فصل**
 في بيان احكام الجعالة الشاملة ما لو كانت اجارة اذا وجدت
 شروطها في اعم منها فكان ذكرها هنا انسب من ذكرها عقب
 اللقطة نظرا لما فيها من التقاط الصالة ويقال لها الجميلة والحمل
 والاصل فيها خبر الذبيح الذي رقاها الصحابي رضي الله عنه بالفا
 حة على قطيع من الغنم فيري كافي الصحيحين عن ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه وهو الراقي له كما رواه الحاكم وصححه وقد كره اصحابه من
 ذلك وقالوا له تاخذ على كتاب الله اجرا حتى قد صول المدينة اتو
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اخذ على كتاب الله اجرا يا رسول الله
 فقال ان احق وفي رواية احسن ما اخذتم عليها جرا كتاب الله زاد
 بعضهم في رواية اجعلوا الى معكم نصيبا والقطيع ثلاثون راسا من
 الغنم قال بعضهم وحكمة اختياره الرق بالفا حة دون غيرها
 من القرآن لانه صلى الله عليه وسلم قال الفاحة الكتاب شفا كل ذاء
 وايضا الحاجة قد تدعو اليها فجازت كفا حة وحيدته فهو ليل
 على بعض النقلي واركابها اربعة متفاقدان وعمل وجعل وصيفة
قوله ما يجعل اي فهو اسم للمعوض **قوله** وشرعا الى اخره
 قد جمع المصنف في هذا التعريف غالب شروطها وجميع اركانها
 الاربعة المذكورة وساتي **قوله** التزام مطلق التصرف اي ولو
 كان الملتزم للمعوض غير المالك **قوله** عوضا الى اخره قيد
 لا بد منه وكذا ما بعده **قوله** او مجهول الى اخره هو عطف على شيء
 محذوف اي على مجهول الى اخره **قوله** جائز الى اخره لا يخفى ان
 مراد المصنف بالجواز ما قابل الصحة لا ما قابل اللزوم فاسكت

الشارح يخالف لذلك على ان ذكر جوازها قيل ذكر حقيقة
 مناسب فكان لا نسب ان يجعل الشارح كلام المصنف على ذلك ثم
 يذكر الجواز المقابل للزعم بعد ذلك فتأمل **قوله** من الطرفين
 اي لكل واحد منهما من حيث شاء وتفسخ بما تفسخ به الوكالة
 ثم ان كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للعامل مطلقا وان كان بعد
 العمل فلا اجره مثله في تلك الحالة ان كان الفسخ من الجاهل فان كان
 من العامل فلا شيء له لانه لم يحصل عرض الجاهل على فتأمل **قوله**
 وهو لفظ الجمالة او انه ذكره باعتبار الخبز هو الذي وفي بعض
 بعض النسخ وفي الاخرى وعلى كل منهما فالمراد منه الصيغة والشرط
 عدم التاخير وهي من ماله او بالاخبار عن غيره ولو كان باقية
 لا شيء للراد في الكذب **قوله** ان يشترط اي يلتزم الضمير فيه غاي
 الى الجاهل وشرطه عدم الحمل عليه كما يشير اليه الشارح بعد قوله
 مطلق انصرف الى اخره **قوله** في رد الى اخره هو اشارة الى العمل وشرطه
 ان يكون فيه كلف وان لا يتعين على عامله وان لم يكن معلوما ان
 ان يتسرع عمله تعيين ضبطه بما في الوجة كالحياطة والبناء فلا يصح
 في نحو من ديني على كذا ولا في رد الغاصب ما عصبه قال الشيخ
 والرد مثال فيشمل تخليص المال من غوطا لم او تخليص محبوسا
 مثله او دفع غوطا لم ولو كان له او غيره اذا كان في ذلك كلفة
 بما **قوله** ضالته الى اخره قال الجوهري وهي اسم لما ضاع من
 الحيوان انتهى والمراد بها هاهنا الاعم فيشمل نحو المال والاد
 خصاص وما فيه عمل كالحياطة والبناء كما مر والاضافة ليست
 قيد كما مر ايضا **قوله** عوضا الى اخره هو اشارة الى العمل بشرط
 ان يصح كونه ثمنا فتأمل **قوله** معلوما الى اخره هو قيد الاستحالة

منه فلو قال فله عليه ما يرضيه او خذ ذلك فعليه اجرة المثل
 كما تقدم فان لم يكن معلوما كثوب لو كان نجسا مقصودا كخر
 او خذ ذلك استحق العامل اجرة المثل فان لم يكن مقصودا
 كدم فلا شيء للعامل **قوله** فاذا اردها اي الضالة بالمعنى
 السابق وصير رد غاي الى العامل بشرط اهلية العمل ولو منحونا
 وصيبا ونحوه سقاه بغير اذن وليه لا يجوز صغير لا يقدر على العمل
 وان لم يعلم بالنداب سماعه او جبر ثقة او من صدقة قبل شروعه
 في العمل فان علم في اثباته استحق اجرة مثله من حينئذ فقط
 او بعد فراغه فلا شيء له **قوله** استحق الرد اي ولو متعديا
 بعد الروس ان تساوفي العمل ومساوفاه والاد فقد المسألة
 مثله **قوله** ذلك العوض اي جميعه على ملتزمه ولو غير
 المالك ومحملة ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة او نقص
 او تغيير جنس والاد فان لم يعلم المالك بذلك فلا اجرة المثل
 ان ذلك فسخ من الملتزم فان علم قبل شروعه التحق بالنداب
 فقط وفي اثناء العمل مستحق اجرة مثل عمله قبل عمله والقسط من
 المسمى الثاني وحده استحقه ولو عمدا معا استحق الاول
 بنصف اجرة المثل والثاني بنصف المسمى الثاني ويصدق المالك
 في الجعل وفي عدم سعي المال وفي عدم استئجار المرد ولو هرب
 القيد مثله لو غصبه لومات ولو بعد دخول دار المالك في ذلك
 وقبل تسليمه فلا جعلا ولو اختلفا في قدر الجعل تخالفوا وجب
 اجرة المثل بعد الفسخ وليس للعامل جنس المرد ولو لقبض الجعل
 ولما انفقه عليه الا فاذن المالك فان تعذر المالك فباذن
 الحاكم فان تعذر فبالا شهادة عليه فان تعذر لم يرجع وان

وقد الرجوع **فصل** في بيان احكام المزارعة والمخاربة
 وكرا الارض وغير ذلك المناسب للمعاملة من حيث ان كل
 عماد بعوض واقتصارا لشارع على المخاربة في الترجمة نظر الظاهر
 كلام المصنف فتأمل **قوله** ببعض ما يخرج منها اي من الارض
قوله واذا دفع شخص اي اهله للمعاملة **قوله** الى رجل اي
 لتقييده بالغالب **قوله** ارضا اي فهو مستحق لمنفعة **قوله**
 ليرزعه اي المدفوع اليه وهو للعامل بنفسه ودوابه واد
 وزده كما هو ظاهر وسمى الظاهر ايضا **قوله** وشرطه اي و
 وشرط الدافع للعامل من ريعها جز والى اخره **قوله** جزا معلوم
 اي كنصف او ثلث مثله **قوله** لم يجز اي فيجرم وحينئذ فان
 للعامل تبعاً ليندر وعليه للمالك اجرة الارض وطريق جعل
 الفلّة لهما ان يوجرا الارض نصفها للعامل بنصف النذر
 وعمل دوابه وبنصف البذر وينسخ من عمل دوابه **قوله**
 لكن النووي الى اوجه مرجوح والراجح انه رجع عنه وقال المخا
 في المذهب البطلان كما قاله الامامات مالك وابو حنيفة
 رضي الله عنهما **قوله** يتعادل المندرو هو الامام ابو بكر محمد
 ابن ابراهيم بن المنذر والنسابة بوري نزيل مكة واحدا لثمة الاملا
 لم يقلبا بعد في اخر عمره ولم يمضت كثره توفي سنة تسع
 او عشر او ستة عشرة وثلاثمائة **قوله** وكذا المزارعة اي باطل
 والزرع ومنها للمالك وعليه للعامل اجرة دوابه والدة وط
 جعل الفلّة لهما ان يساجرا للمالك من العامل نصف عمل دوابه
 والدة بنصف البذر ونصف الارض وبنصف البذر و
 نصف منفعة الارض **قوله** ان اكره اي اجر صاحب الارض

ارض

ارضه لرجل بما ذكرنا من خلد عن المزارعة وفي بعض النسخ وان
 اكثري اي استاجر صاحب الارض بنقد او غيره او طعام في
 ذمته مرجعه ليعمل بنفسه والدواب عند المالك كالبنذر وليعمل
 للرجل بنفسه ودوابه والدة جاري كل وهذا النسخة اولى وان
 يصدق السياق فتأمل **قوله** طعاما معلوما اي قد راوجنا
 وصفة ونوعا عنده وعند المكثري اما الورع لشخص الى اخره
 هو اشارة الى جواز المزارعة دون المخاربة بتعاليم الساقات
 لكن بشروط احدها ان يتقدم لفظ الساقات في العقد وان
 تفاوت الجز المشروط من الثمر والزرع والثاني ان يكون في عقد
 واحد والثالث ان يتجدد العامل والرابع ان يتعذر انفراد الشجر
 بالبقى **قوله** فسقاء اي المالك **قوله** بتعاليم الساقات اي
 بالحاجة الى ذلك **فصل** في بيان احكام الموت بفتح الميم
 والنوا وكسحاب وعذاب فيه تشبيه لغات الارض باحياء الموات
 والاصل فيه جز من عمر ايضا ليست لاحد فهو احق بها اي مستحق
 لها فيملكها كما في رواية في رواية في **قوله** وهو كما قال
 الرازي الى اخره وقال الماوردي هو كما لم يعم من الارض ولم
 مريم عامر وقال الزركشي يقع الارض اما مملوكة او محبوسة
 على حقوق عامة او خاصة او منفكة عنها وهو الموات **قوله**
 في الشرح الصغير اعيد شرحه على الوجيز للفرالي وهو متاخر عند الترح
 الكبير قال الدينوري ولم يلقه المصنف يعني الرازي كما لقب الشرح
 الكبير بالكفرين **قوله** لا مالك لها الخ يحتمل ان يراد به لا مالك لها
 معلوم فيكون من الموات ما ظهر فيه ان ملك كفرن شجر واساس
 جدران ونحو او تادوان اراد به لم كيف لهما مالك اصلا لم يكن ما ذكر

من الموات ويستلوي كلام الماوركي وهو الراجح والمراد به لم يعرف في
سليم فاذ عرقة بعمارتها في الجاهلية كما يأتي **قوله** ولا ينتفع بها أحد
الجم قال شيخنا هدم مستند لشعاع ما قبله ارمض انتهى اقول وفيه
نظر انه لا يلزم من عدم الملك عدم الانتفاع به وحينئذ فهو يحتاج اليه
فتأمل **قوله** جائز اي مستحب كما سيذكر المصنف والشرطان المذكوران
في كلامه للمالك به فتأمل **قوله** مسلما اي ولو غير مكلف لان موات
الارض كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده على امته كما قاله النبي
نقله عن الجوزي واقره وروى الامام الشافعي في الارض منه وروى
ثم حج لكم منا ايها المسلمون وفي رواية ان الله تعالى اقطع رسول الله
عليه وسلم ارض الدنيا كما اقطع ارض الجنة ليقطع منها ما شاء ومن ثم
افقى النبي صلى الله عليه وسلم ارض او لا يقيم فيما اقطع له صلى الله عليه وسلم بارئ
الشام وحينئذ فيملك ما احياه بدار الاسلام ولو باخرم وان لم ياذن
له الامام كما يأتي او بدار الكفر الا ما يذنبون عنه وقد صرحوا على الارض
لهم نعم لا يجوز احيا عرفة وان كانت من الحلي ولا من دلفة ولا منى
لمتعلق حق الوقوف باول البيت بالخيرين ويجب هدم ما فيها
من العمارات ويجوز احيا المحصب على المعتقد وخرج بالسلم الكافر فيمنع
على الاحياء بدارنا كما يأتي وفارق جواز الاحتصاص واحوجه مرافعة
لداقته عندنا ولان المساحة تغلب في ذلك والكافر الاحياء بدارنا
لانها من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه **قوله** الميتة بالتحفة
والشهاد **قوله** كان حي الامام الى اخيه قال شيخنا ظاهرا
بقاؤها على الموات مع حماه لها فراجع **قوله** الا ياذن الامام
او نائبه **قوله** في الاصل الى اخيه وهو المعتقد **قوله** اما الذي الى اخيه
وكذا غيره من الكفار **قوله** فليس لهم احيا في بلادنا كما مر لانه كناية

قوله

قوله والثاني اي من الشرطين قال بعضهم ولا حاجة لجعله
من الشروط لانه لم يرد في المعاش كما مر **قوله** لم يرجع عليها الى اخيه
هو المراد من قوله مرة في النسخة الاخرى ولو جمع بينهما فهو تفسير
له **قوله** لمسلم ليس قتيلا بل وكذا غيره والى ذلك الشارع بقوله
والمراد من كلام المصنف الى اخيه ولا يملك بالاحياء ما كان حريمًا
لعمر وهو ما يحتاج اليه لاجله ومنه حريم النهر المحتاج اليه لظلم
ما يخرج منه وان بعد عن النهر جدا ويهدم ما بني فيه ولو مسجدًا
ولا يجوز اخذ اجرة لما بني فيه ومثله الخوانيت والمشايط الى التي
في الشوارع ونحوها **قوله** ان يفتح الحفرة لا غير **قوله** للمحيا الى اخيه
هو بفتح المشاة النجاسة بعد الحيا المهمة على اسم المفعول **قوله**
عادة ذلك المكان اي عادة اهله **قوله** او حجرا اي اولين او اخذ ذلك
قوله او قصب اي فارسي وهو المشهور عند العامة بالبولس
هو في الاصل كل انايب ثم اشتهر فيما ذكره تقدم **قوله** زربية دوا
اي او غيرها كغداد وثمار ونحو ذلك **قوله** ولا يشترط السقف الخيام
بحر العادة بتسقف محل منها تستظل تحته الدواب ونحوها **قوله**
من رعة بفتح الراء المهمة اوضح من ضمها وكسرهما **قوله** يجمع التراب
حولها اي او نحوه كقصب وحجر وشوك ونحو ذلك **قوله**
بكسح مستعمل اي ولا يد من حرثها ان لم تزرع الابه **قوله** وترتب
ما بها الى اخيه يستثنى من ذلك ارض الجنال التي لا يمكن سوق
الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فتملك بالحرثة وجمع التراب
في اطرافها **قوله** على الصحيح الى اخيه هو المعتقد **قوله** بتانا
الى اخيه هو فارسي معرب ويقال له الباع بموحدة فوحدة بينهما
الف وكذا الجينية والحديقة والكرم والحايط كما قاله العلامة

المحطوب واما الجنية باللغة التركية فاسمها خشة **قوله**
 ويشترط مع ذلك الفرس اي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى بيتا
 ومن وجد فيما الحياه بعد ناطها وهو ما لا يحتاج الى علاج كقوله
 بكسر النون اضع **قوله** بشئ يري به كالبارد وخنوه وكبريت
 بكراوله وقاراي زفت وموميا بضم اوله بماء ويضم شئ
 بليقية البحر الى الساحل فيحصل ويصير كالفار وكذا برام بكراوله حجر
 يعمل منه القدر او باطنها وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة و
 حديد ونحاس وفضة مكنه كالبقعة ان لم يعلم به قبل الاحيا
 فان علم قبله لم يملكه وكذا بقعته على المعتمد لان المعدن لا يمتد
 دار ولا يستانا ولا من رعة مع العلم به وخافز البير الموات للتملك
 يملكها وما يها اول للتملك فهو احق بها مادام باقيا حتى يرثي
قوله على المذهب الى اخره هو المعتمد **قوله** واعلم الى اخره هو
 توطئة لما بعد فتأمل **قوله** المختص بشخص اي يملكه **قوله**
 مطلقا اي على المطلق فلا يجب بذله الا بشروط ذكر المصنف بعضها
 وأشار الشارع له باقيا كما ياتي **قوله** بدل الماء اي التخلية
 بينه وبين طالبه الاستقلال به ولا بذل الة نفسه كدلوورثا
 مطلقا **قوله** بثلاثة شرائط اي بل ستة كما ستر في **قوله** عن حاجته
 الان لا في المستقبل فاذا كان يحتاج اليه في المستقبل فيجب بذله
 لاحتاج اليه في ذلك الوقت **قوله** لنفسه او ليهيمة اي المحرم من غيره
 بهما الزاني المحصن والحربي وتارك الصلاة والمرد والكل القدر
قوله هذا اذا كان الى اخره هو اشارة الى شرط رابع والكل اسم للكل
 رطبا او يابسا كما تقدم في الزكاة ولا يجب بذله مطلقا لانه يقال
 بالعوض **قوله** ولا يجب عليه الى اخره هو محترك البهيمة على ان المراد

بها.

بها مطلق الماشية فتأمل **قوله** ان يكون الماء في مقره الى اخره
 هو احتراز عن العيون الساخية على وجه الارض فليس الكلام
 فيها ولا يجب على مالك الماء بذله مع وجودها وهذا اشارة الى
 شرط خاص في بذل الماء هو ان يحتاج غيره اليه **قوله** ما يستخلف
 الى اخره هو بالبناء للمفعول **قوله** او عين اي اوباقية او نحوها **قوله**
 لا يجب بذله اي على اخذه مطلقا لانه لا يستخلف **قوله** على الصحيح
 الى اخره هو المعتمد **قوله** في وجوب ان لم يتضرر الى اخره هو اشارة
 الى شرط سادس في وجوب بذل المال واعلم انه لا يجوز بيع الماء
 بري الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن ان لم يجب بذله قال
 شيخنا لا في الثوب من كوز السقال لانه اسهل انتهى **قوله**
 وفيه نظر بل السفال غيره فلا يجوز بيعه بشرط الري ايضا ثم
 رايته في حواشي الخطيب صرح بما قلته فراجعه ويجوز الثوب من
 الجداول وهي الانهار الصغيرة وكذا ابار المملوكة ولو لمجر عليه
 حيث جرت العادة بذلك اعتبارا بالعرف اذ لم يضر بما لكما وكذا
 اخذ الماء في الدواني كالجرح ونحوها وان لا يمنع في المياه المباحة والحب
 المباح والنار الموقودة فيه وان اقالك النار لا يمنع من الاستصا
 لبقها ولا من اشغال الغتيلة منها **قوله** كما قاله الماوردي الى
 اخره هو المعتمد **قوله** على الصحيح الى اخره **فصل** في بيان
 احكام الوقف الذي قد يكون على العموم فيعم الانتفاع به وهو
 مصدر وقف واملا او وقف فلقه ردية وهي لقبة بني تميم وعليها
 الغامة عكس حبس كقوله حبس فان احبس اضع من حبس لكن حبس
 في الواردة في الاحاديث الصحيحة وجمعه وقوف واقواف والوصل
 فيه قوله تعالى تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قال ابو طلحة رضي

الله عنه لما سمعها رغب في وقف يرحا وهي حديقة مشهورة
فيه البير المعروفة السقاية يرحا وهي بخصوصة بجانب يربضا
سميت الحدائق باسمها وكانت هي أحب أمواله إليه وإن كان أربعة
واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة **قوله** وهولفة الحبس
وقفت كذا أي حبسه ومثله التنييد والتأييد ونحو ذلك **قوله**
وشرعا إلى آخره فيه استيفاء الشروط والأركان الأربعة فامل
قوله قابل للنقل إلى آخره قيد يخرج منه ما في النية **قوله**
في جهة خير إلى آخره والمراد به ما عدا الحرم سواء كان قرية علي
الوقف على الفقراء أو لا كالوقف على الأغنياء **قوله** قرية وإن لم
يظهر فيه قصد هاهنا كما سبب ذكره المصنف بعد **قوله** وشرط الوقف
إلى آخره لو أخرجنا عن قوله جائز إلى آخره علقه به لكان أولى وأعم
فيصح الوقف للكافر ولو لم يسجد وإن لم يعتقه قرية وكذا من
بعض ومجور عليه ولو بفلس ولو مباشرة وليه **قوله** والوقف
أي اليمين به **قوله** جائز أي مستحب وصحيح ولم يقل قرية لأنه
ليس بقرية محضة **قوله** بثلاثة شرايط أي على ما ذكره هو
أنها أكثر من ذلك **قوله** أن يكون الوقف إلى آخره هو معنى الوقف
لأن الركن والشرط كونه مما ينتفع به إلى آخره فخرج به نحو العبد
الذي لا يرجي زوال ضمانته والافيض ودخل فيه المنقول ومن
غيره والمشاع وغيره ومنه المذبر والمعلق عتقه بصفة ويقتا
بوجود الصفة من مدة اليد ووجود المعلق عليه وهذا إن سبق
التدبير والتعلق على الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر قال
في التروضة وأصلها ويطل الوقف بعتقهما انتهى قال
شيخنا وفيه نظر فراجع ومنه بنا وغراس ووضع في أرض

بحق

بحق ودخل في المشاع وقف المشاع المسجد وإن وجبت قيمته
فورا ويعلم من شرط صحة تصرف الواقف لأنه مملوك له ويمكنه
نقل ملكه عنه وأنه باختياره وأنه معين فلا يصح وقف نحو مكره ولا
موصى **قوله** وخمس جند وكتب ولا مكاتب وأم ولد ولا مكره ولا ما في
الذمة ولا أحد عبديه ونحو ذلك نفسه يصح وقف الأمام من بيت
المال ولو على أولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع
شرط **قوله** مما ينتفع به أي ولو مدة قصيرة أقلها زمان يقابل باجر
لأوج **قوله** الله الله أي وكذا كل محرم وهذا محرم قوله مباحا
قوله للزينة إلى آخره هو محرم قوله مقصودا فامل ولا يصح وقف ما لا
يفيد نفعا كزمن ويرجى برده ومحل بطلان وقف الدرهم للزينة
ما إذا لم يقفها لتضاعف خليا فان وقفها لتضاعف خليا صح وهو المعتمد
كما مر به العلامة الرملي **قوله** وريحان أي غير مزروع لأن نفعه
في رقة فقط ومقصود الوقف للدوام والافيض وقفه كالمسك
والعبر والمراد بالريحان كل نبت غرض صر طبيب الراحة فيشمل الورود
والياسمين ونحوهما فيصح أن كان مزروعا وألا فلا كما مر **قوله**
أن يكون الوقف أي الموقوف عليه لأنه الركن والشرط كونه موجبا
حال الوقف غير منقطع ومنه يعلم أنه مما يمكن أن يملك ما وقف
عليه فيصح الوقف على المساجد والربط والمجاهدين والعلماء
ونحوهم وكذا الأغنياء والفقراء وأهل الذمة والفسقة لأن الصدقة
عليهم جائزة ولا يصح وقف عبد مسلم نحو مصحف على كافر ولا
يصح الوقف أيضا على الميت لأنه لا يملك ولا على أحد هذين
التنحسين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على عبد نفسه ولا على
عبد غيره إذ قصد نفس العبد والنفوسية والمبعض لو ثبت

كالحر في نوبة سيته كالقن وفي عدم النهايات موزع على الرق
والحرية فلو اراد مالك البعض ان يقف الرقيق على نفسه كحر فالطا
الصحة كالواضي به لبعضه الحر ولا يصح الوقف ايضا على مرتد
وحري سواء ذكرهما باسمهما او وصفهما لانه لو دام لهما مع كونهما
ولا على نفسه خلده فاللذام اي حنيقة رضي الله عنه لم تقدر تملك
الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتحصيل الحاصل محال الا في
مخوع علم اعلم اولاديه وهو اعلمهم ولا على بهيمة مملوكة لانها
ليست اهلا للملك بحال الا ان قصد ما لكها فهو وقف عليه نعم
يصح لوقف على الجبل الموقوفة في الثغور وخواصها كالوقف على الارق
الموقوفين على خدمته المحرم والكعبة ويصح ايضا الوقف على حمار
ملكه وهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش ولا على
الطيور والمباحة **تنبيه** يشترط قبول الموقوف عليه
في المعين دون غيره كالجبهة **قوله** على اصل الى اخره ظاهر كدومه
ان قوله موجود بنفسه لا يصل وان قوله لا ينقطع بنفسه للفرع فقل
قوله وفرعا لا ينقطع ليس قيد بل هو مبني على ان ينقطع
الوسط والاخر باطل وهو مرجوح كسياتي ولم يقيد المصنف
كغير الفرع بالموجود كما في الاصل لعدم شرط فيه **قوله** على من سواه
للاوقف اي فلا يصح الوقف على الجنين لعدم صحة ملكه ولا يدخل
في الولد ما اذا انفصل حيا دخل فيه الا ان يكون الوقف قد سمي الموقوفة
او ذكر عدد دم فانه لا يدخل فيه قائل **قوله** منقطع الاول اي
وهو باطل على المعتد ومنه وقفت كذا فيما شاء الله او فيما شئت
انا ومنه الوقف المعلق فهو غير صحيح نعم ان علقه بموته صح كونه
وصية لا وقف ومثله ما ظاهري التحريم فجعلته مسجدا اذا جاء بها

هو

٥

فد صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته كاسياني **قوله**
عن الوقف المنقطع الى اخره جعله الشارع من جملة الشروط قبله وفي
الروضة كاصلها انه شرط مستقل ومثله منقطع الوسط كقولك وقفت
هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء فهو صحيح واذامات الاول صرف لما بعد
الثاني ان لم يعرف امدانقطاعه كالمثال المذكور والابان عرف
امد انقطاعه وقفت هذا على اولادي ثم هذا العبد او علي هذه البهية
ثم الفقراء وفيه في مدة منقطع الاخر فيما ياتي **قوله** احدهما الخ
مرجوح **قوله** لكن الراجح الصحة على صحة الوقف المنقطع الاخر وهذا
هو المعتد كما مر ويصرف بعد القراض لا يدوم سله لا قرب من يرب
الى الواقف من رحمه الفقراء يوم الانقطاع كابن بنته ويقدم ابن عمه
اذ لا عبرة بالادب **قوله** كهيئة للتقدي اي واخوها من متعبدات
الكفارة وحرصها او قلة يلها او نحو ذلك وخرج بهما ما تزلها
المادة ولو كفارا فهو صحيح عليها وكذا الموقوفة على قوم يكونون لها ومن
المحرر وقف كتب التوراة والانجيل والسلع لقاطع الطريق و
الوقف على خادم الكنيسة ان قال مادام خادمها او عدا ولاط
الذي مادام ذميا والا فصحيح **قوله** وافهم كلام المصنف الى اخره
اي لانه يقع الحرمه فقط **قوله** ويشترط في الواقف الى اخره قد علم هذا
ما تقدم وقد مررت الاشارة اليه فتأمل **قوله** اي الوقف هو
بمعنى الصيغة التي في الركن وهو من الواقف فقط فالشرط العمل في
الموقف بما يقتضيه الصيغة من الواقف من حيث ما اشتملت عليه
من الشروط والصيغة نحو وقفت كذا على كذا او تصدقت به على
صدقة موبدة او محرمة او نحو ذلك وعلم من اعتبار الصيغة انه
لا يصح بالنية قال الموردي الا المسجد في الموات انتهى وعلم ايضا

من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على الابن فراجع **قوله** او
ورع اي او الفقير واذا استغنى خرج عند استحقاق فان عاد اليه الفقر
عاد له الاستحقاق وكذا على الارامل ويخوذ ذلك والولد يشمل الذكر
والانثى والحنثى والاجنين وولد الولد والفقير والنسل والذرية
لشمل ذلك وولد البنت الا ان قيد من ينسب اليه فلا يدخل ما
يكن الوقف انثى فيدخل لانه ينسب اليها والابن لا يشمل البنت وعكسه
ولا تدخل اولاد الاله واولاد في الاله واولاد علي الراجح ويحمل عليهم عدم الود
ثم اذا وجدوا شركهم ومثل ذلك يجري في الاصول والاباء والامهات
والاجداد والجدات والمولى يشمل المعلق والعقيق ويشترك بهما
على عدد التمر الروس فان وجد احدهما اختص به ولا يشترك الاخر في
وجه بعده وفارق ما تقدم في اولاد حيث لم يوجد ولدها وهناك
ولد حمل عليه واذا حصل ولد شاركه لان اطلاق المولى على كل منها
اشراك لفظي وقد دلت القرينة على ارادة احد معينته وهو الاعضا
في الموجود فصارت المعنى الاخر غير مراد وظاهر كلام الشارح ان الترتيب ليس
داخلا في كلام المصنف والوجه شموله لان فيه الصفات على منها
كوقفت هذا على اولاد يسموا ولدهم ما تاسلوا فلا يستحق احد من
الطبقة النازلة وما وجد واحد منهما فوقهما قال شيخنا وقد يقال
من التكرار الشارح لما جعل الترتيب ما حوزا من التاخير اخر التقد
عنه فزارا من التكرار انتهى ومن الترتيب ما حوزا من التاخير اخر
التقديم عنه فزارا من التكرار انتهى ومن الترتيب قوله الاول فالاول
فالاول **قوله** وتسوية اي باللفظ كما ذكره الشارح نظر القول للصد
اولاد وهو على ما شرط الواقف لاجره والا فالاطلاق مقتضى التسوية
فتأمل **قوله** لبعض الاولاد اي من الذكور والاناث فافعله الشارح

مثان

مثال وانما هل بشرط الواقف مع خروج الموقوف عند ملكه على
الاصح نظر الموقوف بفرضه الذي امكنه الشارع منه ومنه ما لو شرط
النظر لنفسه **قوله** للذكر مثل حظ الانثيين اي يصير ما اذا اجتمعا
معها **خاتمة** بقعة الموقوف وموئنة تجهيزه اذا مات وعما
من منافقة تكسب العبد ما لم يعين الواقف غيرها فان لم يكن له
منافع فعلي بيت المال ما عدا العمارة **فصل** في بيان
احكام الهبة المناسبة للوقف بكونها خالية عن العوض ويخوذ ذلك
وهي تطلق على ما يعم الصدقة والهبة وعلى ما يقبل لهما وهو المراد
عند الاطلاق والاصل فيها قوله تعالى وتعالى وتعالى البر والتقوى
والهبة بر واركائها اركان البيع كما سيأتي **قوله** من هبوب الريح
اي مروره **قوله** اذا استيقظ بمعنى تنبه **قوله** استيقظ للاد
حسان اي والخير **قوله** وهي اي الهبة **قوله** تملك منجز قال
شيخنا لو قال تملك تطوع في الحياة لكان اولى واخصر **قوله**
ولو من الاعلى اي ولو كان الموهوب له اعلى من الواهب فسم
ان كانت قرينة على طلب مقابل وجب رد الموهوب او دفع
المقابل فتأمل **قوله** فخرج بالمعجز الى اخره قال شيخنا هو قيد
لم يذكره غير الشارع وهو مستدرك لان الخارج به خارج بقيد
الحياة كما سيذكره المصنف فهو مكرر فتأمل اقول والصواب
انه قد معتبر بخرج به المعلق كقوله ان جاء زيد فقد هتك
فهو باطل كما في البيع فالاعتراض على الشارع انما هو على ما اخرجه
به فتأمل **قوله** التملك الموقت الاخره قال شيخنا انظر ما
صورته وتأمل انتهى قول ولعل صورته ما لواجب عين ماسة
معلومة فانه تملك للمنافع تلك المدة ليس بهبة فتأمل **قوله**

هبة المنافع اي فهي باطلة تباع على ان نحو هبتك منفعة هذه الدار
عارية على الاصح ونحن بالتعليك نحو الضيافة والوقف والعارية
وبالتطوع نحو الزكاة والكفارة **قوله** ولا تصح الهبة الخ هو اشار
الى الركن الثالث وهو الصيغة كما ياتي **قوله** وكما جاز بيعه اي
صح وان جرم اي وكلما صح بيعه صح ان يكون موهوباً بالموهوب
دكن والشرط كونه يصح بيعه بان يكون ظاهراً انتفاعاً به لمولوك
مقدوراً على تسليمه معلوماً وهذا في الهبة الخاصة المحتاجة
الى الصيغة التي هي احد الاركان فيها بشرطها كشرطها في البيع
ومنه توافق الايجاب والقبول فلو وهب له شيئاً فقبل
احدهما لم يصح كما قاله شيخنا نقلاً عن العلامة الرمي وانه
ونقل عن العلامة الخطيب في شرحه الصحة او واحد فقبل قبضه
لم يصح ايضاً ونقل العلامة الخطيب ايضاً عن الشهاب الرمي
الصحة ومثله العلامة ابن قاسم نقلاً عن العلامة الرمي كالمبيد
وي وغيره قال العلامة ناصر الدين البابلي في حواشيه وبفارق
البيع بانه معاوضة فضيق فيه بخلافه وان خالف الاستوى
ومن تبعه كشيخنا في شرحه واما المجهول فانه لا يصح بيعه فلا
تصح هبته كما لو قال فهبتك احد هذين الثوبين او العبدين
فلا تصح الهبة لان هذا مجهول واما الصدقة والهدية فلا خلاف
فيهما في صيغة وتميز الهبة باشتائها على بعث المهدى للمهدي
اليه اكراماً **تنبيه** قد علم مما ذكر شرط القاد الذي هو الركن
وهو كون الواهب اهلاً للتبعية فمتى لم تصح من المجهول ولو
ماذن وليه ولا من الكاتب بغير اذن سيده وكون الموهوب اهلاً
لتملك الموهوب ولو غير مكلف وقبل له وليه ويخرج به ما

في الوقف

في الوقف **قوله** جازت هبته وفي بعض النسخ جاز هبته **قوله** وما لا
يجوز بيعه الى اخره قال شيخنا هو عكس الضابط في كلام المصنف
ولا يخفى ان عدم ذكره اولى ولو جعل الشارع الكلام المصنف مفهوماً
وفيه تفصيل السلم من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم صحة ان يرد
عليه المستولدة من عسر المرهونة وما في يد الكاتب فان بيعهما صحيح
دون هبتهما وغير ذلك مما هو في المطول كصوف شاء الواهب
الواجبة ولبسها وجردها وحق الخ والتم قبل بد وصلاحه فتصح
من غير شرط قطع بخلاف بيعه **قوله** المجهول اي او خيس **قوله** ولا
تلك اي مطلقاً **قوله** ولا بالموهوب الهبة اي بالمعنى الاعم ولو من
اصل لفرعه الصغير **قوله** الا بالقبض اي بما مر في البيع فلا تملك
بالعقد لغير الصحة كما ان صلي الله عليه وسلم اهدى الى النجاشي
ثلاثون اوقية مسك فأت قبل ان تصل اليه فقسمه صلى الله
عليه وسلم بين نسيائه ولا يكفي هنا التحلية ولا الوضع بين يديه
او بغير اذنه نعم يكفي العتق في الهبة الضمنية كعتق عبدك عنيه
فيقتقه عنه **قوله** باذن الواهب اي حال القبض فلو رجع
عنه قبل القبض بطل ويحل المضمون في ضمان القابض ومعلوم
ان قباض الواهب كانه بالاولي فتأمل **قوله** او الواهب اي
او من اوعى عليه **قوله** لم تنسخ اي ويقوم ويكلى وارثه ولو كان
مقامه الا في الاغناء فينتظر القرب زمنه فان ايس منها فكالمجنون
قوله واذا قبضها اي الهبة بالمعنى الاعم فتأمل **قوله** الا ان يكون
والداي للمتوب ذكر كان او انثى من جهة الوهب او من جهة الام
موافقاً له في الدين ام لا قريباً ام بعيداً فله الرجوع ما طامت في ملك
الولد لم يتعلق بها حق ولو كان قد اسقطه وخصوصاً بذلك لا تشاء

القيمة عنهم لو فور شفقتهم فلا يرجعون الا الحاجة او مصلحة وسوا
الولد الصغير والكبير والفتي والفقير مشروط بكونه والموهوب غنيا فان كان
دقيقا فالموهوب له السيد وخرج بقولنا عينا ما لو وهب لولد دينار
عليه فلا رجوع فيه سواء قلنا انه تملك او اسقاط اذ لا نقيا للدين فانه
ها لو وهبه شيئا فتلقي ولا رجوع له في بيعه فخرج ولا يزرنت لان
الموهوب صار مستهلكا ولا يمانزالت سلطنته عنه بخروج ولا
صله وهبة ورجوع مع قبض فيهما ولا يمنع الرجوع قد تدبر وتعلق
عق و تزوج واجازة فالرايا لها يد هنا كذا في **قوله** ليس
للولد وان عدا العدل في العطية للولد والاخوة وفي سائر وجوه
الاخذ كحقوق وخو به بل جيران اعانت عليه بكتبة المفاصي وعلية
الاولاد للصول كعكسه وصلة الرحم مندوبة ولو بنحو ارسال سلام
او كتاب او هدية او نحو ذلك على ما جرت به عادة معهم **فائدة**
قوي عن امر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل يطوف
باصه حاصل لها وهو ينشد **و يقول** **انا مطية لها انقر** ان الركاب دعرت لا انقر **ما حلت وارضيت** **اسه زبي** **دوالجلال اكبر**
قوله واذا امر شخص الى اخره هو من الفاظ الهبة وسمى بذلك
لذكر لفظ المرفق **قوله** كقولنا اعزتك هذه الدار اي او جعلتها
لك عمر لك او حيا لك او ما عشت بخلاف عمر اي او عمر زيد مثلا فانه
لا يصح فيها على الراجح لما فيه من تاقبت الملك فان الواهب ازيد
هنا مثلا قد يموت او في فتايل **قوله** او ارقبتك الى اخره هو
ما حوذا من الرقوب لان كذا منما يرقب موت صاحبه **قوله**
اي ان مت قبله الى اخره هو بيان لمعنى اللفظ لا يصح فيه فتايل

قوله ويلنوا

قوله ويلنوا الشرط المذكور اي في كلام الشارع او في كلام الواهب
قال شيخنا وقد علم مما ذكرناه لا عوض في الهبة فان قيدت به وهو
معلوم ويحسب بيعا ويجوز ان يبا طلة ونظر في الهبة كقوسرة ثم مثله
ويجوز عاوه من حوص او غيره بكنز فيه ونحو ذلك هبة ايضا ان لم
يقدر سرده والا وجب رده وحرر استعماله الا في حوصها منه
حيث اعتيد ذلك **قوله** روي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان لا يأكل
من الهدية حتى يامر صاحبها بالاكل منها لكان الذراع المسمو
ثم صار ذلك عياده عند الملوك ونحوهم ولو في غير الهدايا واعلم
ان كذا من الصدقة والهدية هبة ولا عكس ولهذا لو حلف انه لا
يهب لم يقصد في عليه او اهدى اليه حنت ولا عكس وكلها مسنونة
وافضلها الصدقة **قوله** في بيان احكام اللقطة المناسبة
للحسنة لانها يغلب فيها جانب الاكتساب على الامانة كايان
ويقال لها القاطنة وللفظ والاصل فيها الايات المرقبة بالاحسان
واكبر وجرم سلم والله في عون العبد مادام في عون اخيه واركناها
ثلاثة لفظ وملقوط ولقط **قوله** ويهاى لغة **قوله** واسكانها
مع ضم اللام **قوله** فيهما **قوله** الملقط هو يقع التاء والقاف على
معنى المفعول في بعض النسخ ايضا **قوله** سقوط الى اخره خرج
به مناضاع بغير ذلك كان التفت الراجح ثوبا في داره مثلا او ايقع
اليه من لا يعرفه كيا في حربه مثلا او مات قورته عن ودائع
لا يعرف ملا كما هو مأل صايع يحفظه ولا يملكه **قوله** اي
لنوم وهرب ومنه اعيا بغير مثله تركه مالكه او ما عجز عن قتله
فالقاه ومنه ايضا ما ليس بمالك كسرجين مثلا **قوله** بالقاء الى اخره
هو تعليم في الواحد من حيث الصحة قدخل فيه المحبون والبيته

ولو غير محير والكافر ولو في دار الاسلام فان كان حربيا او مرتدا او كافرا
ومنه الكافر ففقط عليه عام وشمل كل من الح والرفيق ولعل سكونه
عنه لانه لا يصح التقاطع بغير اذن سيده ومن اخذ منه فهو اللقط
وباذنه هو اللقط وله اقرارها بيد الرقيق حيث كان امينا ويصح
تقريبه حينئذ فان لم يكن امينا فهو متعبدا لا قرار عليها فكانه
اخذها منه ورد لها اليه ويصح لقط المكاتب كتابه صحيحة وغير
ويملك والمبعض في نوبته كالحر وفي نوبته سيده كالقن والرفيق
الرفق والحرية وكذا سائر الكسب والمون واما ارش الجناية
منه او عليه الواقعة في نوبته احدهما فوضع عليها مطلقا **قوله**
او في طريق الى اخره مراده به ما ليس مملوكا فخرج به المملوك
فهو لما لكة او لمن ملكه منه الى ان ينتهي لا مر الخبي في هي
وان نقلها ومن الطريق الشارع لانه الطريق النافذ في الرتبة
كما مر ومثله المسجد والرباط والمدرسة ونحوها **قوله** فله اخذها
وتركها اي فهو مباح له ان يترقب بامانة في المستقبل **قوله**
ولكن اخذها اي اولي ان وثق بامانته فيكره له تركها ويحرم
عليه اللقط مع قصد الجنان حال اخذها ويضمنها لكن يبرأ
بدفعها الحاكم امين وليس له تقريبها ويملكها فان عرفها فان
الموثة للتقريب عليه ومحلها ما لم يعد اليه قصد الامانة والحق
فله التقريب حينئذ ولا موثة عليه **قوله** ولا يجب الاستشهاد اي
نظر الى الكسب بل بين مع تقريبه شيء من اللقطة المشهورة
قوله وينزع القاضي الا غيره **قوله** من الفاسق اي لان
اللقط منه مكروه **قوله** ولا يعتمد تعريف الفاسق اي ان لم
يضم اليه عدل كما ذكره الشارع ومن الفاسق الكافر كما مر **قوله**

من يد الصبي ومثله المجنون فان قصر في انتزاعها منها حاجته
تلقفت وتولياتها منها من ثم يعرف التالف فان لم يقصر فلا ضمان
وكذا السفينة لكن يعتد بتعريفه ولا تؤخذ موثة التعريف من مال
الحر عليه بل يراجع الحاكم لبيع جزا منها له او يقترض عليه
مشا **قوله** ان راي المصلحة اي حيث يجوز له الاقتراض **قوله**
في تملكها له كان اولي ان يقول في تملكها الي اخره **قوله** وجب
اي عليه ما قاله ابن الرفعة كصاحب الكافي وتنب عليه ما قاله
الاذريعي وهو المعتمد عند العلامة الرملي اللهم الا ان يحمل
كلام الشارع على اذا كان عند التملك واما عقب اللقط فتدبر
وحينئذ فافعله الشارع **قوله** في اللقطة
الاخر هو اظهر في محل الاضمار لكن ذكره الشارع ايضا للتحديد
فما **قوله** عقب اخذها الي اخره هو صريح في انه يحرم عليه
تأخير معرفة ذلك وقد مر فيه **قوله** ستة اشياء بل خمسة
على كلام الشارع وبقي عليها معرفة صفتها من صحة وتكسر
ونحوها وسياتي دخولها في قوله وجنسها **قوله** وعفاها وهو
بكر الواو مع المد اي صرفها **قوله** وعفاها هو بكر العين المهمة
وبالفاء والصاد المهملة وجعله الشارع بمعنى الوعا فهو **قوله**
له وقال الخطابي هو جلد يلبس لرأس القارورة وحينئذ فلا
مراد فله انتهى قال شيخنا وله مراد المصنف فتأمل **قوله** بالمد
اي مع كسر الواو **قوله** وجنسها هو بالمعنى الشارع للنوع والصفة
ان اخرج اليها **قوله** وعددها اي كخمس او عشرة مثله **قوله**
وزنها اي كطل او رطلين او اكثر او اقل ويجمعها لقط القدس
فتأمل **قوله** وسكون ثابته اي مع تحقيف الواو وهو احتراز

من ضم اوله وفتح ثانيه اي مع تخفيف الراء فانه من التعريف **قوله** حتما الى اخره هو مستندك من جعله يحفظ عطفه على تعريف
المسلط عليه الوجوب واما في كلام المتن فيجوز ان يكون مشتقا
فيحتاج لقوله حتما فتأمل **قوله** الملتقط اي ولو متعدد دلتنا
اثني عرفها كل واحد منهما نصف سنة **قوله** تملكها خرج به مالوا
استمر على ارادة حفظها فلا يلزمه التعريف بل يندب له فلو عرفها
سنة ثم اراد تملكها الزمان يعرفها سنة اخرى **قوله** سنة اي
تجدد وجوبها بنفسه وانما به وليس ذلك التعريف على الفور
يتمتع على من غلب على ضمه ان سلطنا ياخذها منه بل تكون اما
بيده اياك كما في نكت التنبية وغيرها ايضا انه يمتنع ان يشرأ
عليها **قوله** علي ابواب المساجد اي لا فيها فيكره على المعتمد ومحل
اذا كان برفع صوت والاداء المسجدا الحرام لانه يجمع الناس
يجب تعريف لقطعة ابد او لا يجوز تملكها واذا اراد سفر دفعها الى
اولادهم فان سافر بها ضمنها الا باذن حاكم يراه **قوله** وفي المواضع
كان الاولى ان يقول الموضع بدليل قول الذي وجدها فيه فإما
قوله الذي وجدها فيه اي ان يكون مغارة في القرب الا
اليه من بلد او غيره **قوله** من وقت التعريف اي وان طال بعد
الالتقاط وهذا هو الراجح وصريح كلامه قبله ان من وقت ارادت
التملك فتأمل **قوله** كل يوم الخ والضابط ان ينسب مراة التعريف
الي بعضها **قوله** ونذكر الملتقط اي ندباله وجوبا **قوله** فان بالغ
فيها اي في تعريفها اما لو استوعب جميع اوصافها للسهود
فلا ضمان عليه **قوله** ولا يلزمه مونة التعريف اي اخره حاصلا
ان مونة التعريف عليه عتبا التملك وان لم يملك والاد في بيت

٢١٠

المال او قرضا على المالك باذن الحاكم وهذا في غير الجور عليه كما مر
قوله حقير اي لا نحو عبدة او مثة والافلا حاجة لتعريفه اصلا
بل يستبدل به واجده اي يستقل فعن عمر رضي الله عنه انه راي رجلا
يهرق زبينة فصره بالردة وقال ان من الورع ما يغت الله عليه
قوله يظن ان فاقه يعرض ويختلف ذلك باختلاف المال وكثر
قوله بشرط الضمان اي اخره هو معادل لفظ التملك في كلام المصنف ولعل
مراد الشارع ان لفظ شرط الضمان اي اخره ليس من الصيغة فتأمل **قوله**
لكم هذه اللقطة اي ان كانت ما لو كان كانت غيره نحو خر وكتب وجب
لتفصيل على الاختصاص **قوله** على رد عينها اي بن يادتها المتصلة كما
وكذا المنفصلة الحادثة قبل التملك **قوله** والام فيه واضح اي ظاهر
حلي **قوله** في الاصح الى اخره هو المعتمد **قوله** وان تلفت اي حاسا
تلفا او شرعا بعد التملك كسرق ووقف ولم يظهر صاحبها فلامطاً
بها على الملتقط في الدخول كما قاله المتولي ورجوه وهو المعتمد ولا
يدفع الا الوصف ظني صدقه او يحجه **قوله** في الاصح الى اخره هو المعتمد
فصل في بيان اقسام اللقطة وحكم كل منها وحاصله ان اللقطة
قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان ادبي
وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه ولفظ فصل ساقتني بعض النسخ
قوله على اربعة اضرب جمع ضرب بالسكون وهو النوع وكان الاولى
اسقاط لفظه على فتأمل **قوله** كذهب وفضة اي وغيرهما مما لا يسرع
فساده وليس من الحيوان **قوله** كالطعام ويلحق به الشراب **قوله** الرطب
هو بفتح الراء المهملة كما بقول ويلحق بها الرطب الذي لا يثمر والغلب الذي
لا يرب في بعض النسخ كالطعام والرطب ففطر عام **قوله** مخبرين
خصلتين اي مراعي مصلحة المالك وجوبا ويقدم التخفيف على البيع

والأكل أن تناووا في المصلحة **قوله** أكله أي بعد تملكه بلفظ **قوله** مرفوع
أي غرم قيمته كان الأولي أن يقول غرم بدله من مثل أو قيمة **قوله** أي
يبيع أي استقل المالك كان الأولي أن يقول ويبيعه لأن أوله تقع بعد بين
والمراد ببيع أي استقله لأن لم يجد الحاكم أو باذنه أن وجد ثم يعرفه لعل أن
يملك ثم **قوله** يعلج هو بكسر العين المصحلة **قوله** كالرطب أي بضم الر
المهملة **قوله** فيمثل ما فيه المصلحة أي وجوبا **قوله** أو تخفيفه أي والكلم
وعزم عنه وموثة تخفيفه منه يبيع بعضه باذن الحاكم أو بخوفه عن عي
المالك أن لا يترجم به الواحد كالحيون ومنه لادجي كرفيق غير مبرز
مبرز من خوف أخوه كفرق أو حريق فيجوز التملك صيانة له عن أخطا
يخلف زمنه لا من لا يستدرك به أي السؤال منه على سبيل أن كان له
كسب فإن فضل منه شيء فهو ملكه ولا باذن الحاكم أو جزمه أن ما من
ولا فيا شهاد عليه ولا يرجع بغير ذلك وإن بيع ثم ظهر مالكة وادعيه
كان اعتقه عمل بقوله وتبي فساد البيع **قوله** وهو أي الحيوان غير الودج
قوله لا يمتنع بنفسه أي لا يقوي عليه خلص نفسه ممن يريد هلكه
ويجوز لقطعة بحفظه وتلكه زمن من أو خوف **قوله** من مفارقة أو عن
قوله من صفار الباع ميا في ذكرها أيضا في كلامه ولو قد مرهنا
أولي **قوله** وعمل أي صغير وكذا كسر بالمصحلة من قبل وأبل ويجوز ذلك
قوله مجزاي مع مراعات المصلحة للمالك أو بالتشهي قال في شرح الروا
ثم تجزئ به الثلاثة المذكورة ليس تشهي عليه فعل اللا حظ كالحجته أو سنو
في المصحات وهو المعتمد **قوله** بغير ثلاثة أمور من الأوردي رابعا هو
أن يملك حاله ويبقيه الأخذ داره ونسكه مثله **قوله** أكله أي أن كان مأكولا فملكه
بعد ترفيعه سنة كما مرفوع يمتنع الأكل أن لقطه في العمان سهوة ببيع وفي
غير المأكول أمر أن فقط **قوله** والمطلوع بالانفاق عليه فإن لم يتطوع

به وأراد الرجوع اتفق باذن الحاكم ثم بإشهاده كاتقدم **قوله** من صفار
الباع أي ما بقوته كالبعير والفرس كقوله الشارح أو بعده كالأرنب و
الضبي الملوكن أو بغيره كالحمار مثله **قوله** في الصحر أي بالمداي زمن الأصن
والو كالحضر والحاصل أنه يجوز أن لا تقاط للحفظ مطلقا وللقال الذي في
المنع ما يمتنع بنفسه **قوله** تركه هو بلفظ الماضي الذي هو الفعل **قوله**
بين الأشياء الثلاثة السابقة لا يخفى أن الخصلة الأولى لا تأتي هنا فتأمل
قوله وأراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع أن يحجز به أكله وغرم عنه أو تركه
بأكله والمطلوع بالانفاق عليه أو ببيع وحفظه عنه أي ظهوره ماله
قوله في بيان أحكام اللقيط فيل بمعنى مفعول أي ملقوط
ويقال له المنوذ أي المطروح والادجي لأن عزم قد يدعيه وهذا باعتبار
أخراجه ومنه أن باعتبار أوله ولقيط باعتبار وسطه والأصل فيه قوله
تأني وأفعلا ويجوز أن كانه أركان اللقطة وهي لقط وملقوط ولقط
سابق **قوله** وهو صبي أي ولو ميرا بالمعنى الشامل للصبي **قوله**
منوذ أي مطروح على الأرض أو على أبواب المساجد وبحوزها **قوله**
لاكل قل له وفي شرح البهي أنه الصغير الضايغ الذي لا يعلم له كافر **قوله**
من أب أي معلوم **قوله** ويلحق بالصبي الأخوه وهو المعتمد **قوله**
وإذا وجد بالبناء للمفعول **قوله** لقيط أي باعتبار ما يولد إليه أم
وهو أحد أركان الثلاثة المذكورة وهو صبي ولو ميرا أو مجنونا كما مر
قوله بقارعة الطريق وسطه وأعله أو صدره أو ما برز منه سمى
بذلك لفرعه النفاذ والمراد به هنا مطلق الطريق أو أعم من ذلك
قوله فآخذه إلى أخيه وهو اللقط الذي هو أحد أركان الثلاثة
أيضا **قوله** وكفالة هو عطف عام على تربيته لشعورها بالحفظ وماله
يصح وقد دفع المصنف بذلك إرادة الحضنة لأنها كفالة فتأمل

قوله واحدة اي المذكورات من الامور الثلاثة لحفظ منبه ونفسه
وغلب فيها الاخيران على الاول المذكور وبذلك فارق اللقطة فقام له
قوله على الكفاية اي علم به اكثر واحد والافترض عين **قوله** لخصات
اللقيط اي من الذين علموا به اثبات فاكتر **قوله** في اوصح الخ هو قوله
قوله على التقاطه اي ونامعه ايضا لما مر فان لم يشهد لم يثبت
له ولاية اللقطة بل يترعه الحاكم منه دون الاحاد والفرق هذا وبين ان
ابتدائه هنا وجدت يد النظر فيها حيث وجدت انا هو الحاكم فلا
ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فاذا تاهل باخته له يعارضه ولو سلم
الحاكم بعد لم يجب الا تشهد عليه **قوله** بشرط اللقطة الى اخر الذي
هو احد الوركين ايضا **قوله** الا في يد امين الى اخره لعل المراد به
الرواية بدليل ذكره بعده وحصل اوصافه انه هو المسلم المير الرشيد
ولوائه ارضا فلا يصح لقطه من انصف بعد ذلك ولا يترعه
من يترعه منه نعم لو اذن لغيره غير الكاتب في اللقطة واقرب مع جاز لا
الشيء هو اللقطة ويصح لفظه كاف الكافر بما بينهما من الموالات
والمبعض كالريق فيقدم ان اللقطة ثمانية مثله غني بما في الركاة
ولو يجاد على فقيره وهو عدل باطنا ولو فقيرا عليه ظاهرا او بلدي على
بدوي فان استويا وصفا لعدالة الباطنة او الظاهرة وتشافا
افترع بليتهما ويجوز نقله من محل لقطه لثقلها واعلى منه الادب
قوله مال اي خاص به كتاب ملبوسة له او مغطيه به او مفروية
تحت ودناير عليه وتحت ولو منشورة ودار هو فيها وما فيها
ان انفرد بها وحصة منها ان كان معه غيره منبوزا كان او كاملا
حجب الدرس **قوله** اتفق عليه الحاكم اي باشهد عليه في كل مرة
صاح به نقله عن القاضي محاي واعتمد العلامة وجوبه في المرة

الاولي فقط **قوله** الا باذن الحاكم اي لان ولاية المال ولا تثبت لغيره
واجب من الاقارب فالجنيبي اولي فاقتد اشهد فان لم يفعل ضمن
قوله كالوقوف على اللقطة اي والوصية لهم ان لم يكن اقترض عليه الحاكم
فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى اهل الثروة من المسلمين
وهم من يملك زيادة على كفاية سنة فرضا بالقاف على الحر وعلى سيد
العبد واعلم ان اللقطة مسلم حر لا ان قام كافر بينة بنسبه فيتبعه في
النسب والدين او اقام شخص بينة يملك متبعة السب فيملكه او اقر
هو بالرق بعد كاله من صدقة فهو له **خاتمة** لوز في مسلم بدمية فانت
بولد وفوقه فركما افق به الشهاب الرمي لا نهق طوع النسب عنه خلافا
لابن حزم ومن تبعه **فصل** في بيان احكام الوديعة المناسبة
للقطة واللقيط في وجوب حفظها وامانتها وغو ذلك والاصل
فيها قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وخبر ان
مائة الى من يملك ولا تحت خانك ولان بالناس حاجة اليها بل ضرورة
واركانها اربعة مودع بكسر الدال ووديع وشرطها كوكل ووكيل وصيغة
وشرطها اللقطة من احد الجانبين وعدم الرد من الاخر والفعل منه
كالوكالة على المعتمد وعين مودعته عند وبذلك علم ان ايداع البصير
وخو ومنه الرقيق كمثل او لامل باطل وفيه الضمان مطلقا وان
عكسه باطل ايضا ولا ضمان الا بالاتلاف **قوله** فعليه بمعنى مفعولة
من **قوله** من ودع اي مشتقة من مصدره او المراد به مطلق الاخذ
فامل **قوله** اذا ترك او من الودع وهو الراحة لانها في لغة
الوديع ومراعاة **قوله** والوديعة امانة بمعنى ان الامانة متا
صلة فيها لا تابعة كالرهن وخو سواء كانت تجعل اوله لقوله
تعالى ما على المحسنين من سبل والوديع محسن في الجملة **قوله** في يد

الموديع اي المودع بفتح الدال المهملة **قوله** وليست بقبولها اي فيها
 كمن انقروا وكفاية لمن تعدد وخرج بقبولها اي جازها فموتابع لجاز
 التصرف وعدمه **فالتق** فرض العين افضل من فرض الكفاية
 على الراجح والمراد بالافضلية كثرة الثواب لبقا عليه **قوله** لم يقام
 بالامانة فيها اي حال قبولها وبعد ان وثق بنفسه فيها فان عجز
 عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتلف ولم يشق بنفسه
 في المستقبل كره ليقبولها لعدم ان علم ان المالك بحاله فاحرمه
 وله كراهة وعليه فتكون مباحة فتقربها الاحكام الخمسة **قوله**
 والاداي وان لم يوجد ثم امين غيره في مسافة العدوي **قوله** وجب
 قبولها اي عليه عينا وله المطالبة باجره نفسه وحرره وحوز ذلك
 قهرا على المودع كما اشار اليه الشارع **قوله** كما اطلقت جمع اي من اصحابنا
 معاشرا متشافية **قوله** قال اي الامام النووي **قوله** في الروضة
 كاصلها المراد ما اتفق فيه لفظ الرايع والنووي في الروضة و
 الشرح **قوله** لا بالتقدي الي اخره هو موقوف حكم عليها بالامانة
 والمراد به التقصير فيها يلزمه في حفظها فتأمل **قوله** كثيرة اي مقبولة
 بعشرة امور ونظمها البيهقي **د د د د د** فقا **للمستف**
د د د عوارض التصرف عشر ودعها **د د د** وسفر وثقلها **د د د**
د د د وتركها ايضا ودفع مصلحتها **د د د** ومنع ردها وتضييع حكمها
د د د والامتناع وكذا الخالف **د د د** في حفظها ان لم يزد من خالفه
د د د وقد يعلم غالبها من كلامه **د د د** او ضمنا فتأمل **د د د**
قوله ان يودع اي المودع **قوله** غيره اي نفسه **قوله** بلا اذن من المالك
 اي فان اذن له فيه فالتالي ويبيع ايضا لكن لا يخرج الاول عن ادعاء
 الا ان ظهر من المالك قرينة كاستقوال الثاني لجواز استنابة اثبت

فانكر

فانكر في حفظها ثم ان صرح المالك باقتناعها على حفظها تعين فيه
 معانها في مكان واحد لكل منهما ايده عليه بملك او اجازة او امانة
 سواء اتفقا في ذلك او لا وكل منهما مفتاح عليه ولو انفرد احدهما
 بحفظها برضى الاخر ضمنها كل فرما وعمل كل منهما قرا والنصف والاضمن
 المنفرد وحده ضمانا وقارا وان لم يصح باجماعهما جاز الا نفرد محله و
 وقتا مناوبة **قوله** ولا عذر لي اخره فيجوز للموديع ايداعها عند غيره
 لعذر كإرادة سفره او غير مال ذلك لكن يجب عليه اولا ردها الى المالك
 او وكيله فان تعدد عليه ذلك له هلحاحكم امين او وصاه عليها
 وبذلك علم ان من كلاه بمعنى اللوم **قوله** دونها اي دون المحلة او
 الدار **قوله** في اخرنا اي ما لم يكن حرره مثله فان كان حررها فلا
 ضمان عليه وان كان اذون مما كانت فيه وحله ما لم ينهيه المالك عن
 نقلها والاضمن مطلقا ولو لم يبلغ ما يتلفها ضمن ايضا فيلزمه
 تهوية نحو ثياب الصوف او لبسها عند حاجتها لذلك وقد
 عليها لان الدود وحوله قد يفسد ها بترك ذلك وكل من اهل
 وعبور راجحة الادبي بها يدفعها حتى لو لم يجد من يلبس الثوب
 الحرير فيجوز له لبسها بل يجب عليه ذلك بمعنى انه يضمه لانه ياتم
 تركه ويلزمه ايضا تيسير المأبأة قدر ما يندفع به زمانتها واما لو
 وجب من يجوز له لبسها لكنه امتنع من ذلك الا باجرة فهل له
 ان يلبسها عند ذلك ويكون عذرا له في دفع الحزمة عند اوانه
 يرفع الا مراي الحاكم فيجعل له اجرة معلومة ظاهرة كادهم وجوب
 اللبس ونظر فيه شيخنا الشيرازي وقال ينبغي له رفع الامانة
 فيستاجر له من يلبسها ثم رایت العلامة الرملي صرح بالوجوب
 حيث قال ولو لم يجد من يلبسها جاز له لبسه اوجبه ولم يرض الا بالاجرة

فلا وجه الجواز بل الوجوب انتهى وعلف الدابة بسكون اللام
 اي تقديم العلف لها فانه واجب عليه لانه من جملة الحفاظ ان لم ينه
 المالك عن ذلك والادمان عليه وان حرم حرمة الدوم في الدابة
 علة كتحته مثله ونهاه المالك عن علفها فخالفه وعلفها فتلقت
 هل يضمن او لا قال العلامة ابن ان كان عالما بيمينه العلة وتعد
 ذلك ضمن والادمان وقال العلامة الرمي يضمن مطلقا سواء علم
 او لا يعلم واقره شيخنا البايل ولو لم يعطه المالك علفا واجبه وكيله
 يعلمها او يستردها فان فقدتها رجع الحاكم ليعترض عليه او يجر
 بما يظفها به او يبيع جزا منها كذا لك بحسب ما يراه ان يلى من
 يشترطه فان تعد عليه ذلك اشهد ليرجع به ان اراد فلو خالف
 في كيقية الحفاظ المأمورة حسنا او شرعا الى دون ما يقتضيه
 الحال ضمن ايضا ولو اخذها ظالم من يده ففقدت اعليه لم يضمن
 والادمان كان ردنها او القاها بموضع ولو حفظها او لم عليها
 فلو حلف عليها حنت في يمينه بالله او بالطلاق وان كان يجب
 عليه اركانها عنه نعم ان روي في يمينه بان قصد به غير ما يحلف
 عليه لم يحنت ولو اكرهه الظالم على تسليمها له فكل منهما ضامن لها
 ويرجع الوديعة بها على الظالم **قوله** وقول المودع وفي بعض
 النسخ الوديعة **قوله** بفتح الدال اخره به عن المودع بغيرها
 وسياق **قوله** مقبول وكذا اكل امين ادعى الرد على من ائتمه ولو
 بعد موته فانه يصدق بيمينه كمن اشربك ووكيل ويحتمل وعامل
 قراض جبايسها على من استاجر للمجانية او اذن له فيها وتقيب
 على من نسبه وعلى مستحق طلبه نعم لا يصدق المرتضون ولا المتاجر
 لكان غرضهما وخرج بمن ائتمه وارت احدهما مع الاخر ووكيله

او موكله او وارثهما او نحو ذلك فانه لا يصدق الا بيمينه وخرج بها
 دعوى تلفها فينصب ق فيه مطلقا لكن ان ادعاه ببلد ذكر
 بسبب ظاهر او بسبب خفي كسرقة وغصب صدق بيمينه ولا ضمان
 او بسبب ظاهر عرف هو دون عموم صدق بلا يمين ما لم يتعم
 ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف دون عموم صدق كالحريق مثلا صدق
 بيمينه ولا ضمان او لم يعرف هو لا عموم صدق بيمينه على وجوه
 ويحلف على تلفها به **قوله** على المودع اي بيمينه **قوله** وعلم الي اخره
 هو ليس من الحكم الثاني الذي ذكره المصنف بل هي من الحكم
 الاول فكان الاول ي ذكرها هنا فتأمل **قوله** فان لم يفعل بان لم
 يحفظها في حرز مثلها **قوله** واذا طوبى الوديعة اي من المالك او و
 رثته بعد موته او وكيله او اخوه ممن له طلبها **قوله** بها اي بردها اي
 ردنها لم لزمه ذلك نعم ان كان في الحالة كان يلزمه فيها القبول
 ابتداء لم يجز له الرد اليه بل يحرم عليه ذلك فان ردها عليه ضمن فان
 ردها على المالك في حال سكره فقال التعاقب يحتمل ان يقال لا ضمان
 عليه لانه مخاطب بخلاف الصبي ونحوه وهو ظاهر **قوله** فلم
 يجرهما ان لم يحل بينهما وبين الطالب لانه يلزمه الرد وموته
 على الطالب وليس له تاخير الرد لنحو اشهاد او ان كان الطالب
 ممن لا يقبل قول الوديعة في الرد عليه **قوله** مع القعدة عليها اي
 بان لم يعذر بها في رد المبيع وقت طلبها **قوله** حتى تلفت اي
 بان كان التلف بعد الطلب الجائز وقبل الرد الواجب اما لو قال
 الوديعة للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الماخذه ولا يضمن
 الوديعة بعدم اخذها منه **قوله** ضمن اي الوديعة بدلها من قبل
 وقيمة قال شيخنا ولعله بالادق من وقت الطلب المقدور

عليه في وقت التلف فلو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها وثيقة مثلاً ضمن قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة بخلاف الثوب المطر اذا تلف لا يلزمه اجرة التطين لان الكتابة تنقص قيمة الورق والتطير يزيد قيمة الثوب **قوله** لو ثبت رسول القضاء حاجة مثلاً او اعطاه خاتمة او مديلة او مسجدة اشارة لمن يقضي له الحاجة وقال له رده علي بعد قضاءها فوضعه بعد قضائها في حرق مثله لم يضمنه اذ لا يجب عليه الا التخلية لا الملك قال شيخنا ولا عيرة بكتابة الميت مثلاً او في حجره هذه وديعة فلان ذلك فتأمل **كتاب احكام الفرائض والوصايا**

اي مسائل قسمه الموارث الشاملة للتعصيب وعليها ما عليه لفوقها وشرفها عليه على الراجح والاصل فيها آيات الموارث واخبار صحيحة كجزء الحق الفرائض باهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء واكبار دون الصغار وكان الارث في ابتدا الاسلام بالخلف والنسب بان يتخالف قبيلتان مثلاً على ارضة بعضهم بعض فتسخ ذلك وتوارثوا بالاسلام والجمعة ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين والاقرين ثم نسخ ذلك ايضا بآية الموارث فانها لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث وقدا شتمت الاخبار الصحيحة بالبحث علميها ونقلها كجزء تعلموا الفرائض وعلموها للناس فاني مقبوض اي حيث ميت وهذا العلم سيفيض اي يرفع من بعدي وتظهر الفقه حتى ان الاشياء تختلف

في الفريضة

في الفريضة الواحدة فلا يجوز ان من يقضي لها فيها وخرقوا الفرائض فانه من دينكم وان نصف العلم وان اول علم ينزل من امي اي يموت اهله فلا يوجد من يعرف فهم لا بمعنى انه يترع من اهله بالفعل وانما سمي نصف بالموت القابل للحياة وقيل النصف بمعنى الصدق فلا يتقيد بكونه نصف كما قال الشافعي **قوله** اذا مات كان كان الناس صنفان شامت واقرش بالذي كنت اصنع وهو يخرج على لغة من يلزم الميتي الاول دائماً وان اسم كان ضمير الشأن والناس مبتدأ وصنفان جزكان وحينئذ فالمراد بالنصف التطير خصوص النصف كما علم مما مر ثم لما كانت الوصايا متعلقة بالموت يجب اعتبارها من الثلث وقبولها اناسب ان يضمنها مع الفرائض وقدم الفرائض على الموافقة الواقع ولما كانت الفرائض ايضا العلم بالمرتبطة بالموت للقبائل للحياة ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب واركان الارث ثلاثة وارث وموروث ومال موروث واسبابه ثلاثة ايضا نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل منه وطئ ولا خلوة وولد وهو عصوبة بيبها نعمة المتفق على رقيقة وقربة ناشية عن الرحم خاصة او غامة وزاد بعضهم رابعا وهو جهة بيت المال ان كان منتظما وشروطه ثلاثة ايضا تحقق موت المورث حقيقة او الحاقه بالموت حكما وذلك في المعقود الذي حكم القاضي بموته اجرا دامت او تقديرا وذلك في الجنين المنفصل بجنانية على امه توجب الفرة فتنتقل الفرة الي ورثته لانه قد رانه حي عرض له الموت بالنسبة الي الفرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث او الحاقه بالحيات كما حل والمفقود فلموات متوارثان معا ولو احتما ولم يعلم عين

السابق فلا توارث بينهما فان علم غير السابق ونسي وجب التوقف
او الفصل الثالث ويختص به القاضية والمفق القلم بالجهة التي بها
الارث كالابنة والبنوة والدرجة التي اجتمعا فيها وموافقة ثلاثة متفق
عليها وهي الرقا والقتل واختلاف الدين وزاد بعضهم رابعاً وهو
الدوري الحكمي بان يكتزم من لا ورث عنه كاح اقرب ابر لم يث فانه
يثبت نسب الاباء ولا يرث وزاد بعضهم خامساً وهي الحراية وغيرها وزاد
بعضهم سادساً وهو انتقال النسب بالملحاح قال شيخنا وفيه بحث ظاهر
لان المنع فيه لعدم التسبب انتهى فعلم الفرائض هو نيفة الموارث وعلم
الحساب هو الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة وبيان
علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما قال شيخ الاسلام وغيره علم الحساب والحساب
والفتوى وموضوعه التركات وغايته معرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة
ولو اسقط المصنف لفظ احكام كان اولى وانسب ومن اراد الزيادة على ذلك
فليراجع ما كتبناه على السط **قوله** بمعنى مفروضة اي الاقارضة **قوله** يعني
التقدير اي لما فيها من السهام المقدرة لا بمعنى القلم ولا بمعنى المقابل والمذهب
ونحو ذلك **قوله** شرعا اي والمجل مخصوصه **قوله** اسم يصيب الى اخيه
هذا اول التعاريف المذكورة فيها **قوله** من وصي الشيء بفتح الصاد
المهملة المحففة **قوله** اذا وصلت به هذا معناها لغة ويحتمل رجوع
الضمير الاول للشيء الاول والضمير الثاني للشيء الثاني وهو المناسب
للشرع ويحتمل عكسه وهو المناسب للمعرف فتأمل **قوله** لما بعد الموت
اي ولو تقديره كلفظ الوصية **قوله** من الرجال الى اخيه قد يستغنى عنه
بضمه السابق عليه فتأمل والمراد المذكور ولو حكما **قوله** الجمع على ازانهم هو
قيده بقوله عشرة والافذ والارحام وارثون على الراحم عندنا على التفسير
سابقا بعضه **قوله** وعد المصنف الى اخيه لا يخفى ان اشاد قد اسقط

من كلام المصنف تمام العشرة في النسخ حيث قال ابن ابي ابي وان
سفل الى اخيه وسكت ايضا عن الخمسة مع اشارته اليهم فتأمل **قوله**
وابن ابي الى اخيه انما ذكره لخراج ابن الميت ولو قال وابنه كان اولى
واخضر **قوله** وان سفل الى اخيه اي الابن وابنه وهو يفتح الغاء على الرفع
الاشهر ويجوز ضمها **قوله** وابعد اي ابوالاب وان علق **قوله** والام في
الابوين او الاب والام **قوله** وابن الام اي لا يورث ابوالاب فقط
فخرج به ابن الام للموم فانه لا يرث لانه من ذوالارحام **قوله** وان تراخا
اي بعد في النسب كما بين ابن الام مثله **قوله** والعلم بدين او اب فقط
فخرج به العلم للام فانه لا يرث ايضا لانه من ذوي الارحام **قوله** وابن
العم اي المذكور **قوله** وان تناعداي العم وابنه فشملة عم الاب وعم
المجد وكذا وابنه كل منهما كذلك **قوله** والزوجة اي في عن ربيعة **قوله**
والولي اي ذوالالوال شامل للمعتق وعصبة المتعصبين بانفسهم
ولو اسقط المصنف لفظ المعتق بكسر التاء كان اولى واخضر ويزاد في
السط اشاد في الام وثلاثة في ابن الام والعم وابنه **قوله** كل الرجال
لو اسقط لفظ كل او ابتداءه لجمع كان اولى وانسب وكذا يقال فيما
فتأمل **قوله** ورث منهم ثلاثة اي وسيلتهم من اثني عشر للاب
السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة وللدين الباقي وهو سبعة **قوله**
من النساء اي الديات وهو معلوم من حقيقة الموت فتأمل **قوله**
الجمع على ارثهن الى اخيه هو لاجل التقيد بالسبع على نظير ما هو قائل
قوله سبع هو بتقدير السبع المصممة على الباء الموحدة **قوله**
بنت اي وان سفلت كما في بعض النسخ والصلوات وان سفل ابوها
بحد المشاة فوق الحد العاقل يعود على المضاف اليه اي وان سفل
الاب فتأمل **قوله** والجهة اي من جهة اوم المدلية باناث خلص

او من جهة الاب المدلية بذكره خلاص او بمحض انثى الى محض ذكر وان
علت اي ارتفعت في النسب باصولها فخرج به ام في الام فانها لا تترث
قوله والاخت اي من الابوين ومن الابت ام من الام **قوله** والزوجة
هو بابتات الهاء للتمييز في الفرائض كما سيذكره المصنف في فصل الفروع
المقترة ولو في عدة رجعية كما مر **قوله** والمولات اي ذات الولا
فيشمل المعتقة وعصبتها المتعصبات بانفسهم ولو اسقط لفظ
المعتقة بكسر التاء وكان اولى واخص ويزاد في البسط واحدة واشتاء
في الاخت كما علم مما مر **قوله** وورث منهن خمس اي مملكتهم من اربعة
وعشرين لاجل الستدس والثلث المتوافقين بالنصف للبت المصنف
اثني عشر وكل من بنت الابن والام السدس اربعة وللزوجة الثلث ثلثة
وتراخت واحد ولو اجتمع الصنفان وورث منهم خمسة ايضا الابوان
والوالدين واحد الزوجين وميثة النجس من اثني عشر له الربع
ثلثة ولكل من الابوين السدس اثنان والباقي للوالدين اثنان
وتحتاج الى تصحيح ايضا الى اثنين وسبعين وقد علم مما مر انه يجمع
الزوجان مع باقي ميت مملوك اقام رجل بينة انها زوجة وهو
لا اولاده منها واقامت امرأة بينة انها زوجها وهو لا اولادها
منه فكشف عنه فاذا هو خفي مشكلي له التان واقم ذلك على ميت
مفقود وجيند قيد النصف بالقسمة بينهما واولادها مع
بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح الفصول وغيره واجب
عنه بان الاصح ما قاله الشيخ ابو طاهر من ان بينة الرجل تقدم على
بينة المرأة لان معها زيادة علم وقد علم ايضا ان ذوي الارحام
من عدة المذكورين من الاقارب وفي كيفية ارثهم من ههنا
من ههنا اهل التنكيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من يليه

اليه درجة او اكثر ويجعل كان الورثة هم المنتهي اليهم ويقسم المال عليهم
على نظير ما كانوا موجودين وتعمل حصة كل واحد منهم من ادي به ومن اراد
بسط ذلك فليراجع المطولات **تبين** **قوله** قال ابن عبد السلام
لو لم يجد احد من ذوي الارحام وجب عليه من يعرف للمضارف من اهل العدة
اغذ المال وصره فيها وهو ما مورع على ذلك بل الظاهر وجوبه بشرط
سلامة العاقبة **قوله** ومن اي الذي قوله لا يسقط من الورثة الى اخيه
هو اشارة الى المحجب لانه لما فرغ من نوع الارث والحق لغيره المنع وعرفا هنا
منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظية يسمى
الاول محجب حرمان ويدخل على جميع الورثة ان كان بالوصف وهو المانع
الاينة ولا يدخل خمسة ان كان بالشخص كما ذكره المصنف وضابطهم
انهم كل من ادي له الميت بغير واسطة الا من له الولا ويسمى الثاني محجب نقصان
ويدخل على جميع الورثة وانواعه ستة من فرض مثله ومن تعصيب مثله
ومن احدهما الى الاخر ومن احمته في احدهما **قوله** بحال اي شخص كعلم
مما مر **قوله** حصة لوعدها المصنف ستة او ثلثة لكان اولى وانسب
قوله والابوان اي حقيقة **قوله** ووالصليب اي حقيقة ابصا
قوله ومن لا يرث الي اخره هو اشارة الى المحجب بالوصف المسمى
بالوانع جمع مانع وهو لغة الحائل وشرعا ما يلزم من وجوده عدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وقد بسطت الكلام على ذلك
ما كتبه فراجع ومفهوم قوله لا يرث انه يورث فيه تفصيل
يذكر مع كلام المصنف فتأمل **قوله** بحال اي مطلقا **قوله**
سبعة لو سكت عنه كان اولى وانسب لانه لم يستوف جميع الموانع
وجعل في المانع الواحد قسما متعددة كما ستعرفه فتأمل **قوله**
المعد هو لغة المملوك من نوع من يعقل لانه مملوك لبارية اي

خالقة وقال حرم هو شامل للمذكر والانثى انتهى وقال في الحكم
العبد هو المملوك ذكر كان او انثى فلو عير بالترقيق كما قال الشارع تشمل
ثاكد واستغنى عما ذكره بعد وسوال الرقيق الكل او البعض وان قل
وهذا لا يورث ايضا لانه لا ملك له نعم فاسلكه البعض ببعض الحرية
عند قاربه الاخر وزوجته ومعتقه كما قال الشارع وكذا اخري له امان
قتت عليه جنابة حال جريته ثم نقض الامان والحق بدار الحرب
ثم يبي واسترق ثم مات بالسرقة فان قدر الارش من قيمته ولو رثته كما هو
الاصح عندنا وقال الزركشي وليس لثاكر رقيق كل من الرق ويورث لولا
هذا انتهى قال شيخنا وفيه بحث ظاهر فتأمل **قوله** والقاتل الى
اخر المراد به من له دخل في القتل ولو غير مكلف سواء كان بمباشرة
او سبب او شرط او المتغني واوي الحديث فلا يمنعان من الارث **قوله**
مضمونا اي بقصاص اودية او كفارة **قوله** ام لا اي غير مضمون كان وقع
قصاصا او حدا بصال او غيرها **قوله** واما المقتول فتدبر
من قاتله كان جرحه مشد ومات الجراح قبل الخروج **قوله** والمرث
اي لا يرث احدا ولا يرث احد كما ياتي **قوله** وهو اي الزنديق **قوله**
من يخفي الكفر الى اخره وقيل هو من لا يتحمل دينه وقال في تماموس
الزنديق بكسر الراء اي هو من يعبد الليل والنهار وقيل غير ذلك وهو
المنافق المشار اليه في قوله تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار
قوله واهل بيتين لوقال ولا توارث بين مسلم وكافر كان اوي
وانب ان كل الملل من الكفار يتوارثون الا الحزبي وخيه كما ياتي وجل
الشارع له على ملة الاسلام والكفر نظر الى ان الكفر كله ملة واحدة
حيث البطلان فتأمل **قوله** ولا عسكه اي لا يرث كافر من مسلم **قوله**
ويرث الكافر اي حالة الموت وان استلم بعد مكمل كما قد اسلمت امه

قوله كيهودي وبصري وعسكه ثم يختار احدهما دين ابويه واخر
دين امه **قوله** اي يهود جمع يهودي كروم ورومي واصليه
اليهوديين محذف منه بالنسبة وهو علم على قوم موسى صلى الله عليه و
هو بذلك من هادواي مالموا عن عبادة العجل او عن دين ابراهيم
ام موسى صلى الله عليه وسلم او من هادواي جمع من خير اليه شرا وعسكه اولادهم
اليهودون اي يجركون عند قراءة التوراة والنصاري جمع نصاري بفتح النون
كالنباي جمع نبيان وهو علم على قوم عيسى صلى الله عليه وسلم سموا بذلك
لانهم نضروه لقوله تعالى من انصاري الى الله او النصره بعضهم بعضا اولادهم
كانوا معه في قرية يقال لها نصرة وناصره او نصره فسموا بها سمها او
من اسمها واليا في نصرة في العبادة كما في اخري **قوله** من ذم
اي ومعا هه وخوف ذلك **قوله** ولا عسكه اي لا يرث من حربي
قوله والمرث الى اخره قال شيخنا هو موخر عن محله مع ما فيه من
نقص وانتهى اقول يمكن الجواب بان ذكره اوله من حيث كونه
لا يرث كما لا يرث لمناسبة لما ذكره هنا فتأمل **قوله** واقر
العصبات الى اخره قال شيخنا لا يخفى ان هذا من انواع الحج المتقدم
فكان الاول ذكره معه انتهى اللهم الا ان يقال لما كان الحج من حيث
التعقيب فوط ذكره المصنف استقلا لانه الارث فيه بالتعقيب
لا بالفرض فتأمل والاقرب منها يسقط الابد والاراد بهم للتعصبات
بالنفسهم وهم كل ذكر من النسب غير الدخ للدم والعصبة لغة قرابة
الرجل لبيه سموا بذلك لانهم عصبوا به اي خاطوا ومنه العصاة
اي العنایم وقيل التقوي بعضهم بعضا من العصب وهو النعم والشفقة
ورعا من ليس له سهم مقدر من الارث ويطلق على الواحد والجمع
والنوت والمذكر كما قاله المطرزي وعيره والمراد بالاقرب كون المتقدم

او غير مقدرة في المصنف ان المراد بالفروض المقدرة اوتقيد وهو
 المراد بالفروض ايضا فانه قال ايضا المقدرة واما على نسخة النسخة
 فلا اشكال فتأمل **قوله** المذكورة هو تقييد لقوله ستة فلو يرد نحو
 الثلث الباقي في احد الغرويين وهما الابوين مع الزوج او الزوجة واما
 السدس الجدة وبنات الابن مع البنت فهو داخل في السدس يقطع النظر
 عن مستحق في الآية الشريفة **قوله** في كتاب الله تعالى هو القرآن **قوله**
 كالمول كذا قال المصنف كغيره والوجه اسقاطه لانه لم يحصل
 منه فرض زائد على الستة ولا ناقص عنها وانما هو راجع الى مقتله
 المال فهو نظير قلة الذكوة ومثله الرد لانه نظير كثيرة المال فتأمل **قوله**
قوله النصف هو ثلث النون وفيه لغة رابعة وهو نصف
 بزيادة ياء فتح اوله ولغة خامسة ايضا وهي نفس باسقاط الفاء
 كقرب وبعد وهي المتداولة بين العوام **قوله** والسدس هو بضم
 الدال المهملة واسكانها **قوله** وتزيم الفرضيون الى اخيه ومفاد
 ما قاله المصنف عبارة اخرى وهما ان يقال النصف والثلثان و
 كل منهما ونصف نصفه وقد انعكس هذا العبارة فيقال الثلثان ونصف
 ونصف كل منهما وضعف ضعفه **قوله** فالنصف الى اخيه انما
 بداهة المصنف كغيره لانه اكبر كسر مفرد فتأمل **قوله** عن ذكره
 اي وعن من يساويها واحدة كانت او اكثر واكثر وانفردت
 بنت الابن عن جميعها ايضا وكذا يقال في الاخوين فتأمل **قوله**
 والاخت من الاب والام لوقال والاخت الشقيقة كانت
 واخص **قوله** اذا لم يكن معه ولد لوقال اذا انفردت عن فرع وارث
 كان ابي واخص وكذا يقال فيما بعده فتأمل **قوله** ذكر كان الولد
 او ابنتي او خنتي **قوله** مع الولد اي الوارث اما غيره بان قام

ما منع من حق قتل اوراق او اختلاف دين فلو يجب الزوج على النصف
 ولا الزوجة عن الربع **قوله** والزوجين الى انما زاده الشتم نظر الظاهر
 كذا المصنف والاختلاف اخلتان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحد
 كما دخل فيه ما زاد على الربع في تكاح الكفار فتأمل **قوله** اولد الاب
 في اخيه او بمعنى الواولاد لانه لا يثبت في استحقاق الزوجة الربع من انتقال
 الولد وولد الابن **قوله** والافصح في الزوجة حذف هاء التاء اي و
 بداء التزويل **قوله** عن اخواتهن صوابه عن اخيهما او عن
 انفرادهن عن اخوته فتأمل **قوله** اولد او مختلفين ذكورا كانوا
 او اناثا او خناثا او مختلفين ومن ذلك ما لو ولدت امرأة ولدين
 ملتصقين لهما راسان واربع ايدي واربع ارجل وفرجان بحيث لا ينفك
 احدهما عما يضر الاخر ولها ابن احل ثم مات هذا الابن وترك امه
 هذه الاخوين فلامه السدس وهو كذلك لانه حكمهما حكم الاثنين
 في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما نعم للام في احد الغرويين
 ثلث الباقي بعد فرض الزوج او الزوجة وهما اب وام مع احد الزوجين
قوله فضا عدا اي فكثر وهو منصوب على الحال وناصب واجب
 الاضرار ولا يجوز فيه غير النصب ويستعمل بالفاء ونعم لا بد الواو كما
 في المحكم **قوله** اي فزايد بشرط ايراث ولدا لدم ان يكون الميت
 كدالة اي لا فرع له وارث والاصل ذكر **قوله** من الاخوة اي و
 واحدا لا كان وحيث اثنان امرأة بشبهة واتت بولد واشتبه
 حال ثم مات الولد قبل الحوفا باحد هما وكان لاحدهما ولدان فللأول
 السدس على الراجح وتقديم المصنف الولد ثم ولدا الابن ثم الاخوة فيه
 شفا رتبة الى ابيهم اذا اجمعوا على هذا الترتيب فتأمل **قوله**
 ذكر كان الولد او ابنتي او خنتي **قوله** مع الولد اي الوارث اما غيره بان قام

ادلوا به وقد يفرض الثلث الى اخره موضع اخر كما وجد مع الاخوة ان
 انقض عنه بالمقاسمة **قوله** سبعة هو بتقديم المهمة على المودة اي
 فاكتر كما مر **قوله** والفريق بين الاشقاء غيرهم اي ولدي كونهم وا
 رثين او محبوبي فلومات عن اب ام وولدي ام فللام المستدس وللاب
 الباقي وهذه المسئلة احدي المسائل التسع المثبات من قولهم بشرط
 من محب غيري ان تكون واثنا **قوله** للبحث اي الوارثة فان
 انفرد فهي فيه سواكن من جهة الاب حيث اتحدت الدرجة
 او كانت التي من جهة الاب اقرب لان القربى من جهة الاب تحجب
 البعدي من جهة الاب بخلاف العكس على الراجح لان الام اصل في
 ادث الجدات وحن ينلك الحجة الساقطة وهي التي تدعي بذكرهم
 انشيد سواء كانت من جهة الاب او من جهة الام كما مر لانها من ذوي
 الارحام **قوله** عند عدم الام اي ويحج ام الاب بالاب ايضا
 لانها تدعي به **قوله** والثلاث اي فهي اكثر اذ لا حظ من **قوله**
 ولبنات الابن اي فاكتر **قوله** مع بنت الصلب اي المتفردات او مع
 بنت ابن اقرب منها وكما كل طبقين اسفل من ذلك ولا شيء
 لبنات الابن مع نبي للصلب الا ان كان معهم ولو بعضهم
 في الباقي سواء كان اخاهن وابن عمتهم او اتزل منهم **قوله** لولا
 من الاب اي فاكتر **قوله** مع الاخت من الاب الاخوهن
قوله وفرض الجد اي اخر المراد به الذي لم ير ولد ابني والابن
 بخصوص القرابة لانه من ذوي الارحام فتأمل **قوله** الوارث
 قيد لادب منه **قوله** ذكرنا كان او ابني اي او خنتي **قوله** و
 تسقط الحيات اي اخر هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص فتأمل
قوله مع وجود اربعة اي وهم الفرع مطلقا ولا اصل النكوة

ذكرنا كان او ابني اي او خنتي **قوله** ويسقط ولدا الشقيق بخسة
 ويسقط ولدا لغيره لادب بستم ويسقط العم الشقيق بسبعة ويسقط العم
 للام بثمانية ويسقط ابن العم الشقيق بتسعة ويسقط بن العم لادب بمشرة
 ويسقط عصبة الولد بعصبة النيب وهو دهر العصبة بانفسهم ومن
 الفرز منهم اخذ جميع المال **قوله** وبالذخ من الاب وام اي الشقيق
قوله واربعة يعصبون احوالهم اي فمن معهم عصبة بالغير للاخت
 الاشقاء وللاب منهم مع البنات او بنات الابن منهم عصبة مع
 لغير وللفظ احوالهم بالمشاة الفوقية منصوب بالكسرة لانه جمع مونث
 ساكن لا بالنون بدلها **قوله** جمع اخ فتأمل **قوله** مثل خط الاشياء
 اي فيصير ما كل من **قوله** بل لهما الثلث اي سوية وفي بعض النسخ
 بل لهما بالسدس وهو بمعنى ما قبله وفي بعضها بل لهما السدس وهو تعريف
 سبق قلم فتأمل **قوله** وبنو الامام اي اخره قال شيخنا هو
 من اظهره في محل الاضرار لغير حكمة انتهى اقول بل له حكمة وهي الا
 يضاع لان هذا الكتاب وضع للمتدين والظهار لهم اولي من
 الاضرار فتأمل **قوله** في بيان احكام الوصية بالمعنى الشامل
 الايض واخرجت عن الفرائض لانه اعتبارها صالحة وقنادا ومقدارا
 او اجازة وردا فيها والاصل فيها قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها
 او دين قال المفسرون قدم الوصية في الآية على الدين للاهتمام ببيتها
 وبنو ابن خاجة وغيره المحروم من حرم الوصية من مات على وصية
 مات على سبيل سنة وتقي وشهادة ومات مفقورا لم واركانها
 البقرة موصي وموصي له وموصي به وصيغة وكلها في كلامه صريحا
 وضنا وانما فتأمل **قوله** وسبق معناها لفة وشرعا اي
 لليلة من الالهة ان كان تقدم لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه

وشرعا لا يعني الا ايضا تبرع مضاف لما بعد الموت ولو تقدير كان
يقول اوصيت بكذا فانه قال بعد موتي وبمعنى الوصايا اثبات تصرف
لما بعد الموت فلو اختلف المتبرع عليه والوارث بعد موت المتبرع في
عين المصلحة كان اختلافهما في كون المرض وجمع مرض او حتى مطبقة صدق
المتبرع عليه بمعيته لان اصل السلامة من المرضي الموصي الخوف وعلى
الوارث البينة **قوله** ويجوز تجوز الوصية اي تحل وتصح وتنفذ
ان كانت غير زائدة على الثلث والا وفي بعض شي منه لما في العلمين انه
صلى الله عليه وسلم قال لسعد ابناي وقاص رضي الله عنه الثلث والثلث
كثير قال في شرح مسلم يجوز في الاول والرفع والنصب اعطى الثلث والثاني مرفوع
ابدا لكن الرواية لم تعلم وكان هو ثالث ثلاثة في الاسلام وذكر ان ذات
عليه على المعتمد **قوله** بالمعلوم اي اخره هو اشارة الى الموصي به الذي هو
احد اركان الدربعة والتعظيم في اوصافه نعم يفتقر كونه معصورا
مخدوما وقابلا للنقل لغوام ولد وكذا اقصا من واحد قد في الامن
هما عليه قال شيخنا واعلم ان العلم باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون
بصفة وهي ركن ايضا كمر العلم ليشمل النفس والعين والجنس
والنوع والصفة جميعها او مجموعها ويقابلها المجهول في شي منها
ومن المعلوم مخوجي حنطة وخمور كتابه ومكاتب وان لم يعمل
انجر نفسه وعبد غيره وان لم يقل ان املكه وكلب قابل للتعليم
ورب ومنت وجدها وخرم حرمته لا غيرها وزنت نجس وتكون ذلك
قوله والمجهول اي قد رآه هذه الدراهم او جنى كثر او نوعا
لصاع حنطة او صنفه كهذه الدابة او عينا كاحد عبيدي او غير مقدور
على تسليمه كابق وطائر في الهوى ومنه تشبها بالمال في الضرع فتأمل
قوله وبالموجود اي كهذه الدراهم مثلا **قوله** والمعدوم

اي

بكل سيحدث ومنه المنفعة دون محلها كعكسه وتباد ان لم يقدر
بها من **قوله** من الثلث قال شيخنا من ايديه فيدخل جميع الثلث
فتأمل **قوله** اي ثلث مال اي وقت موته بعد وفادته او سقوط
منه ولا عجرة بما قبله سواء وقت منته في الصحة والمريض نفسه ما فيه
تقويت عن الورثة يعتبر بوقت توقيته وليس منه شق ام الولد لانها
من راس المال مطلقا ويقدم من الثلث الاول فالاول على الترتيب
قوله المطلق التصرّف خرج به المحجور عليهم فتبطل منهم في الزائد
نقط كما لو لم يكن هناك وارث فتأمل **قوله** فاجازتهم تنفذين
في الاجازة الوصي لا عطية مبتدأة كقيل **قوله** بطلت اي الوصية **قوله**
لا يجوز اي لا تنفذ **قوله** الوصية اي وان قلت **قوله** لو ارث اي وقت
الموت وان لم يكن وارثا قبله او عكسه **قوله** الا ان يجزها باية
ورثة اي وان كانت بعين هي قدر حصته ومنها الوقف عليه والجهة
لأولاده من بين هو عليه وخوف ذلك وتفسير بعضهم عدم الجواز فيما
تقدم بالكرهية لا يناسب هذا والاستثناء بعد فهم الوقول اوصيت
لزيد بالالف ان تبرع علي فلو وارثي نجس ما لم يرد فماله اذا قيل
ولا تحتاج الى اجازة منهم وهذه خيلة من صيل الوصية الموارث قال
في الروض فان اجازوا فلو رجوع لهم ولو قبل القبض نبا على ان اجاز
لهم تنفذين للوصية لا ابتداء عطية منهم كما مر ولو من اجاز وعقبة الجاهل
بالاعتاق في مرض الموت او بعده بحكم الوصية ثابت كالميت يستحقه كود
العصاة دون انا ثمهم والوصية لكل وارث بقدر حصته شايعا لغو
قوله ويجوز الوصية اي تصح كاي بعض الشيخ واثار اليه الشارح
قوله لا عقول لو قال مكلف كذا واني واطهر واما السكران المشغور
بسكره فهو مكلف في سائر الابواب فتأمل **قوله** حر اي كذا

او بعضا **قوله** وان كان كافرا اي حرييا او غيره ولو مرتد اذ لم
يحتج عليه بدينه لان ملكه موقوف على الراجح **قوله** بسفاه اي اذ لم
قوله لكل مثلك الى اخره هو كبر اللام المستندة **قوله** لمن يتصور
الملك له لو عمر المصنف بهذه العيان ككان ابي واحسن يشمل المحل
والمسجد والترقيق ان لم يقصد به ان قصد السيد او اطلق ولا يقتصر
الي اذن السيد بل لونهاه عنه لم يضر فان كان العبد قاصرا قبل السيد
ولا ينتظر كماله كما اعتد **العدالة** ابن قاسم **نقله** عن **العدالة** الرضا
واقعه ويشمل الدابة ايضا ان قصد مالكها لان الوصية ملكها
فان قصد ليصرف في علفها مثله فالمنقول صحها لان علفها مشروط
عليه ما لكها لان الوصية ملكها فان قصد ليصرف في علفها فهو المقصود
بالوصية فيشترط قبوله وتعيين الصرف الى جهة الدابة وان انتقلت الى
اخر رعاية لفرض الموصي فلو ماتت الدابة كانت الوصية ملكها عند الموت
ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد بملكها وانما ذكرها لخلده
وتبسطا تعين دفعها له على الوجه ولا يسلم علفها للمالك بل يعرفه
الموصي فان لم يكن فالقاضي ولو نيا به ولو كان التليب هو المالك
الدابة ويشترط فيه عدم المعصية وقبوله بنفسه او بولي او خذلت
قوله لا قل من سنة اشهر اي اولاد كثر منها ولم يتوذي عليه
اربع سنين وكانت المرأة خلية عن زوج او سيد لان الظاهر وجوده
عند هذا المذرة وطى المشبهة وفي تقديرها الزنا اساة ظن بها **قوله**
موجودة عامة ومنها الخيل المسبلة وطيور الحرم والفقرا والذمير
وخوذ لك **قوله** كخات كنية اي اولاد هل الحرب او الردة او كذا
رب او يرتد او خوذ لك **قوله** وفي سبيل الله اي لانه من القربات
كالقراة وبنو المساجد وعمارتها ومصالحها ومطلقا ويجل على المصالح

ولا يفر لو قصد تمليكها وبعضهم جعل هذا اشارة الى الجهة وهو
لا يناسب سياق الكلام فتأمل **تنبيه** **قوله** ينبغي في الجهة الاعطا
الى ثلاثة فمهم كالفقرا ويصح الرجوع عن الوصية وعن بعضها بالقول
او الفعل كما بطلت الوصية او رجعت عنها او هذا الوارث او خوذ لك
وخو بيع ورهن وكتابه ولو بلا قبول وكذا كل فعل يشترط الرجوع
او يزول به الاسم **قوله** وتعرف للقراة اي من اهل الزكات
لشوت هذا الاسم لهم في عرف الشرع **قوله** او بنا مسجدا او عمارا
قوله وتصح الوصية اي من كلف مكلف حركه او بعضه بل
قوله اي الا ايضا غاربهنا لتفسيره الى ان هذه القسم الثاني
الذي هو الا ايضا بخو قضا الحقوق المشار اليه بقوله ص ثبات
تصرف مصنف لما يبعد الموت واركانه اربعة كما تقدم وشرط الموصي
عناكم مر ايضا وزاد في امر الاطفال او نحوهم ان يكون له عليهم و
لا بد ابتداء الخرج وخو الموصي وهما لا بد فقط وان علا **قوله** و
تفيد الوصايا اي وردت في الوصية وامر المحجور عليه بكونه او صفر
ولو ولد ان كان موجودا حال الا ايضا او ناهيا لموجودا حال الا ايضا
ايضا كالا ايضا على اولاده الموجودين ومن يحدت منهم
او خوذ لك قاله البلقيني **قوله** اي من الى اخره هو اشارة
الى الوصي هنا فتأمل **قوله** جمعت فيه اي عند موت الموصي وان
لم يكن عند الوصية **قوله** من خصال وفي بعض النسخ التسع خمس
شرايط اي بعد اعتبار العدالة والا هذا الى التصرف وعدم العدالة
بل المحجور عليه والوصي يقدم ولي الكامل من الاب والجد وغيره وصي
الغير اذا كان الاخر بغير صفة الولدية فالوصاية حينئذ للمجد
تنبيه يجوز تغيب مال المحجور عليه لصيانة ممن يريد الجور فيه

واخذه من غاصب او غرد كما في قصة الحضر عليه افضل الصلوة
والسلام **قوله** والامانة اي اخرازا من الفاسق **قوله** لكن
الصحح الي اخره هو المعتمد **قوله** فهي اولى اي لوجود مشقتها
وخرجها من خلاف الاصطحي فانه يري انه تلي بعد الادب والجد
فتامل **كتاب** **بيان احكام النكاح** الذي هو من العقود
اللازمة من جهة الزوجة قطعا ومن جهة الزوج على الراجح و
مفاده الاباحة لا الملك والمفقود عليه فيه هو الزوجة على
الصحح وبذلك علم انه الاخبار فيه والاصل فيه قوله تعالى وانكحوا
الاياحي منكم الية وخبر من احب فطري فليست بنسبي النكاح
واذ كان خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة **قوله**
وما يتعلق عليه اي من صحة وفساد وحل وحرمة وغير ذلك
المشار اليه بقوله من القضايا والاحكام فتامل **قوله** من القضايا
جمع قضية بمعنى مقضى بها فهي النسبة المذكورة **قوله** والاحكام
جمع حكم وهي نسبة التامة **قوله** وهذه الكلمة بالمعنى اللغوي لان
الاشارة له بقوله من القضايا والاحكام ساقطة من بعض نسخ
المحق كما قاله الشارح وسقوطها ظاهر **قوله** والنكاح الي اخره فيه
لتساهل لان الوطي والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف في
كونه حقيقة بينهما اولا والصحح انه حقيقة في العقد مجاز في الوط
كما جاء به التنزيل ويحمل عليه بقريته كاياتي واليه اشار الشارح بقوله
ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الاركان والشروط لكما ولوايد
قوله مشتمل الي اخره بقوله عقد تبين اباحة وطء بلفظ النكاح
او تزوج او تزجة لكان اولى واظهر قال شيخنا وهو ملك
استغناء لملك منفعة كاياتي وقد بلغ بعضهم اسماءه الي الالف

وابين

واربعين اسما **قوله** متج اي قبوله ببليل ما بعده والاصل
فيه الاباحة لصحة من الكافر وعليه فهل يصح نكحه اولد قال
العلامة الرمي لا يصح نكحه لان اصله الاباحة **قوله** يتوقان
نفسه اي ولو خضبا **قوله** كمنه ونفقة اي وكسوة والمراد
منهما القدرة على الحال من المهر وعلى كسوة فضل التمكين وعلى
نفقة يوم النكاح **قوله** فان فقد الية اي المذكورة مع
توقانه للوطي **قوله** لم يستحب له النكاح اي بل يستحب له تركه
كافي المنهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويحرم
بكر شهوته بالصوم لم يثبت يا معشر الشباب من استطاع منكم
الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واغفظ للفرج ومن لم يستطع
فليصوم فانه له رجا اي قاطع لتوقانه لا بما يقطع النسل كالكا
نور الطبار ونحوه فيجبر استعماله فان لم تنكسر شهوة بالصوم
فليزوج فان لم يكن به توقانه كره له ذلك ان كان به علة او كان
فانكح الية فان وجدها وعلته به فالعبادة له افضل ان كانت
متعبدا والوفاء للنكاح له افضل ليلد تقضي به البطالة الي الفواش
نفسه لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا ويستحب للمرأة
النكاح ان كانت تايقة له او احتج حاجت اليه بخون نفقة او حاة
على نفسها من افتحام الفجرة او نحو ذلك والا كره لها ذلك كافي
الوم نفسا ان لم تدفع عنها الفجرة البالنكاح فهو واجب
عليها **تنبيه** **قوله** يسمى كونه المرأة بكر اي غير مدخول
بها ولو ثيبا او لعذر كضعف النية وعن دينة لا باسقة
جملة عرفنا عند العلامة الرمي ويجب طبعه عند شيخنا ولو
اعترف باقائها ذات نسب طيب لا يثبت زنا وفاسق قال

الاذرع ويشبه ان يلحق بهما القسيطة ومن لا يعرف لها اب وغير
قربة قريبة بان تكون اجنبي اذ ذات قربة بعيدة لضعف الشهوة
في القرينة فيجوز الولد خيفا ودود بالقلة خفيفة المهر لا مطلقة بر
عب فيها مطلقا قال العلامة المناوي ويسكن يعقده عليها في شوال
وان يكون يوم الجمعة اول النهار وان يكون في جموع وان يكون في
المسجد وان يدخل عليها في شوال ايضا **قوله** ويجوز للحراي الكامل
الحرة البالغة او الفاقلة الرشيد ولو حكما **قوله** ان يجمع اي بالقد
ولو في عقود متعددة **قوله** بين اربع حراي معا او مرتبا
ولو كافرات فان زاد عليها بطل الزايدان تمزوا لا بطل انكح
واما خصت لا ربع لان في دورها المال فهو موافق لغالب
احكام الشريعة وفيه مخالفة لشريعة موسى صلى الله عليه وسلم التي
ليس فيها حصر لعدد النساء ولشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم التي
منعت اكثر من واحدة وخرج بالحراير الا ما بالملك فلا حصر
فيهن ولو مع الحراير المذكورات **قوله** وتحوه اي كالمجنون
قوله مما يتوقف اي على كل نكاح يتوقف جوازها على الحاجة
ولو قال من يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لكانا ولي وان
فتاوى **قوله** ويجوز للعبد اي لمن فيه رق بانواعه كذكره
الشارع ان يجمع بين اثنين اي بالعقداي حرتين او اميتين او مختلفتين
فهو على النصف من الحرة لان النكاح منه الفضل فلم يلحق العبد
فيه بالحرة لا يلحق الحرة بمنصب النبوة في الزيادة على اذرع فان
زاد عليها فكما مر في الحرة ويشترط في نكاح الامه ما ياتي في نكاح
الحرة فتأمل **قوله** ولا ينكح اي ولا يجوز له لو يصح **قوله** الحراي
الكامل الحرة بمعنى لا يتزوج **قوله** امه لغيره اي ممن فيها

بقوله وبعضه لما يترتب عليه من ارقاق الولد نفسه يجب تقديم
المصلحة على الكاملة الرق ومن هي اقل رقا على اكثر منها **قوله**
عدم صدق الحق لو استقط المصنف لفظ صدق لشمول الشرط الاول
من الشرطين اللذين كلام الشارع لانه عدم ما يشمل على القدره عليها
وعدم كونه تحت والمراد ما ترضي به من مهر المثل فاقبل فاصل
عما يحتاجه من سكنه وخادمه وتباسة ومركوبه وغوهما **قوله**
او عدم رضاها به اي الزوج او بما قدر عليه من المهر وما له الغايب
كالمسوم وكذا رضاها بالمحل او ببدل مهر فتأمل لانه في ذلك
قوله وحوف العنت وهو في اصل المشتقة بالحد في الدنيا
ان حدوا في العذاب عليه في الاخر ان لم ينس عنه والمراد خوف
العنت ان تقبل شهوته وتضعف تقواه وان لا تكون لخصومة
بينها ومنها يعلم جواز حمل الامه للمفني دون المسوم والمجبور
فتأمل **قوله** ان لا يكون تحت حرة او امه بالملك والنكاح فعلم
انه ان تزوج امين او اكثر من ذلك حيث وجدت الشروط
ولعل المصنف انما قيد بالحق لعطفه الكتابية عليها فراجع **قوله**
بطل لا يستتاع اي عرفا بان نفقة فيخرج بذلك الصغيرة التي لا تحفل
الوطي والرتقا والمقرا والهرة ونحوها نعم ان كانت الصالحة لا
ستتاع في غير بلد لزمه السفر اليها ان كانت تنقل معه الى وطن
ولم ينسب في سفره لها الى الا سفار ومجاورة الحد والافق كالمع
فانه نكاح الامه حينئذ قال شيخنا ولو قال صالحة بدل تصدق كان
اوله واحسن انتهى وانظر هل مثل الصالحة المحيرة لتوقع شفاؤها
او يفسد من الرتقا ونحوها رج العلامة ابن قاسم الاول ونقل عن
العلامة الرمي ان قال ان عانت نفسها الوطية جاز له فلهذا قوله

قوله فلا يحل لمسلم اي رجل كان او رقيقا **قوله** امة كتابية هذا
 في عقد النكاح فلا مسلم الحر وطبي الامة الكتابية يملك الدين ويخرج
 بالمسلم الكافر حرا كان او رقيقا فلا نكاح الامة الكتابية لكن بشرط
 الحرمان شرطه للمسلم ما من **تيسر** لا يحل لحر وطبي امة ولد
 ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة عليه ولا امة موصولة بمنفعتها
 ولو ملك الولد زوجة ابية لم يفسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك
 من زوجة سيده فانه يفسخ نكاحه والفرق بينهما ان ماله لا تعلق
 السيد بماله هيبه كاتبه او قوي من تعلق الاب بماله ولد **قوله**
 او نكح حرة اي بعد الامة كما هو فرض المسئلة فخرج به ما لو عقد عليها
 معافاة لا يصح في الامة وان كانت الحرة غير صالحة له فاقبل **قوله**
 ونظر الرجل اي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل والحصى وهو من قطع
 انشائه ونفي ذكره والعين والمجنون بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره
 وتقيت انشائه والشيخ والهرم والمجنون بفتح اشهر من كسرهما وهو التشبه بال
 النساء وخود ذلك كما ياتي ويلحق به ذلك الجنين لكنه مع النساء كالرجل وعكسه
 كما صرح به في الروضة واصلا المراهق ويخرج الممسوم لانه مع ادبنا نكح
 والمجنون وغير المراهق **قوله** الى المرأة اي ولو غير مشتهة كبر الصغر لانها
 لم تدخل في لفظ المراه **قوله** سبعة اضرب بتقديم المفعلة على الموحدة
قوله الى اجنبية اي حرة او مبعوضة وهي من يحل له وطؤها بعقد نكاح او
 ملك في ذاته وان حرم لمعارض من نحو كفار وراقا واحرام او غير ذلك فالمراد
 بها غير الحرم ولو امة وشمل بدنها ووجهها وكفيها وطرفها وان انفصل
 تزوجها بعد انفصاله **قوله** فغير جائز اي ونوع من عيون قد لا يكون
 مؤرا لا نه خيال فقط فلا يحرم وان لم يخف فتنة ولا شهوة لغيره من نظر
 الى امرأة اجنبية حرام تكر عيناه يوم القيامة بمساير من ناله ونظر المرأة

الى الاجنبى كعكسه **قوله** جاذاي النظر الى الوجه خاصة **قوله** الى زوجته
 اي غير المقتدة عن شبهة من غير والد فهي كالمايض ونظر الى زوجها
 كعكسه نعم ان منعها من نظرها اليه امتنع عليها بخلاف عكسه **قوله** و
 من اي حل له الاستمتاع بها والد فمخوم من زوجة وشركة ومكاتبية ومزوجة
 ووثنية ومحرمة ولو من رضاع او مصاهرة فهي مع كالحرم ونظرها
 الى سيد لها كعكسه **قوله** ان ينظر الى اخيه حرم بالنظر المسفل خلافا في
 حله ولو للفرج **قوله** من كل منهما اي في الحياة والممات **قوله** الى
 ما عدا الفرع منما اي قبله او دبره وهو كذلك بل قال الامام يجوز التلذذ
 بغير المرأة من غير اذني انتهي اقول وهو ظاهر خلافا للداري ومن يتعمق
 ولا يصح جواز النظر اليه اي الفرع **قوله** لكن مع الكراهة الى اخيه هو المقتد
 ونظر داخل الفرع اشد كراهة بل قيل انه يورث العيب في الناظر او في ولد
 اوفي قلبه قال شيخنا وقد ورد في ذلك حديث ضعيف او موضوع
 او منكرا او باطل او مفضل او حسن فراجع **قوله** الى ذوات اي صا
 نبات فاضافتها من اضافة البيان او الاعم الى الاخص او بمعنى ابدان
 وحيتن فلا اشكال في اضافة فتامل **قوله** محارمه اي ولو مملوكة
قوله او امة المروجة الى اخيه فقد تقدمت هذه مع الخوف ومحل
 الجواز اذا لم تكن بشهوة وكذا كل ما قيل يجوز ان النظر اليه ونظر المرأة
 اليه محرمها كعكسه **قوله** فيما عدا ما بين السرة والركبة خرجت السرة
 فلا يحرم نظرها **قوله** فيجوز اي باليسن ولو بشهوة وله تكرير مادام
 محتاجا اليه وخرج بالنظر المس ولو اعمى فلا يجوز له فيوكل من ينظر له و
 خرج بها اختها فلا يجوز نظر لها مطلقا وانما اخوها الامرد اذا كان يشبهها
 فاقب بعض المتأخرين بانه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قال العلامة
 الريني كالحليط **قوله** منها اي الحرة ولا يجوز نظر غيرها وليس لها

ان تنظر له ما عدا ما بين السر والركبة **قوله** على ترجيح النووي اي بان
الامة كالحرة وهو مرجوح والراجح انه ينظر منها ما عدا بين السر والركبة
كعكسه والحاصل ان المنظور منها ما عدا عورة الصلاة فقط **فيخرج**
الي اخره محله اذا كان بحضور محرما وامرأة ثقة وعدم امرأة نقاذ ذلك
كما ذكره الشارع ويقدم المسلم على الكافر والكافرة عليها وكذا المسجون
ويلحق بما ذكر نظر الخاتن والقاتلة للفرع **قوله** للشهادة عليها اي اذا
او عدا ولو في زوج الزاني او الزانية وتدي المرفوعة وعانة ولد الكافر
بنات العامة وكذا الرجل اذا ادعت المرأة عدالة بخودك **قوله** فان
نقد النظر بشهوة **قوله** وردت شهادة اي فيجب عليه ان يصون
نفسه لذلك **قوله** وقوله اي الوجه منها المقتران راجع الى العامة
فقط لحملت ان النظر للشهادة لا يتقيد بالوجه قوله عند ابتاعها اي من
الرجل او لي بعد عند ابتاعه من المرأة **قوله** هل يجوز
النظر الى ادمه المسبية حال شرايها ولو بشهوة ام يفرق بين ما هنا وبين
ما هناك قال العلامة بن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة
الرملي وتوقف فيها عن الطلبة من قال بالجواز ومنهم من فرق
قال ينبغي ان يعمل بالفرق فليخرج انتهى **قوله** ولعل الفرق انه يملكه
عليه وم امره بالنظر للزوجة من يريد كاحها وعمله المدة بينهما ولو كذلك
الشرا لا يلزمه من الشرا لا ستماع فليتأمل **قوله** فيجوز النظر
بلا شهوة ولا خوف منه ولا خلوة فيما يظهر **قوله** لا عورتها
اي فلا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة
كالجمر نفسه لا تنظر الكافرة للتعليم ولو امرأة لكن بحضرة محرر ونحوه
في غير مطلقة وامرء او لو جلد سوا ما يجب تعليمه في ذلك وغيره
خاتمة يحرم اضطلاع رجلين او امرأتين غرابا في فراشه

واحد وان تباعد وشمل ذلك الاب وابنه والابن واخاه وابنت واما
والاخذ واختها ونافع في الاصول المبني وفي غيرهم الزركشي وبين
مضاخلة الرجلين والمرأتين وتبديل عوا السرايس بخوفهم من سفر
نعم يستثنى الامم الجليل فتعزم مضامته كما قاله العبادي واعلم
ان السر في جميع ما ذكره كالنظر بل اقوي الا النظر بشهوة او خوف
ثقة في غير مامر وبين القيام له هل الفضل ونحوه اكراما لدرسا
وتجنيبا كما لا يغيرهم لا حاجة او ضرورة فربما يجب وخرج بالقيام
الركوع الواقع بين ايدي العلماء والصالحين والامم ونحوهم فهو حرام
ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر والف
فيه بعضهم مؤلفا **فصل** في بيان احكام ما لا يطهر عقد
الاحكام اليه **قوله** ولو جبر الشايع دكنا كان او شرطا او غيرها واستار الى
الولي بقوله فيما لا يقيم الاحكام اليه ولو جبر الشايع ممن كان اليه
وانت **قوله** لا يوجب اي خاص او عام بنفسه او بمن يقوم مقامه
قوله وهو الجرح راجع للولي الذكر فتأمل **قوله** احتراز عن الية
اي هو مفهوم من لفظ ولي عدي ايضا فشرط الذكورة والعدالة
فيما ياتي تكرارا وتصرح بالمعلوم ولو سلت الشارع هنا عن المحرم
الذي ذكره الي ما سياتي لكان ابي وانث **قوله** ولا غيرها اي
بو كالة ولا ولاية نفسم ان وليت الولدية العظمى والعياذ بالله
تالي ص فيها ذلك للضرورة وقياسه تصحيح وترويها وهو
كذلك وحينئذ لا حاجة لتردد العلامة ابن قاسم في ذلك وقيد
الشارح المحذور بهما دون الولي لا المقصود منه عقده وقيد
ايضا بالعدالة دون الولي مع اعتبارها فيه ايضا لما سياتي والمراد من
المصدر المشي والاصل شاهدان عدلون فتأمل **قوله** شاهدان

عدلي متصفين بالعادة التي وقدها بها هنادون الوي مع اعتبارها
فيه تركا بلفظ الحديث لا نكاح لا بولي وشاهدي عبد قال شيخنا وفيهم
منه ايضا الذكورة قد برها في العدالة فيهما فيما ياتي تكرارا وتضمن بالعلوم
ايضا فتأمل **قوله** وذكر المصنف في آخره من يعلم ان الوي والشاهدان من
الاكابر الحجة وفيه منها الزوج والزوج والصفة كما مر من شرط عدم
الاحرام والوجوب وكونه معيناً وعلمه بحال المرأة له وشرط الزوجية عدم
الاحرام والتعيين وخلوها عن نكاح وعدة والعلم بانوثتها فلا يصح
العقد على الخنثى وان بانث ذكورية في الزوج او انوثته في الزوجة ويكره
نكاح من اتقنح باحدهما وشرط الصيغة كما ليس وكونه بلفظ صريح من
مشق النكاح او تزوج ولو بغير العربية وان قد عليها حيث فهمها
العاقبات والشاهدان سواء نعلم لفظ الزوج او العبد ولا تضع في
الكتابة الا في الزوجة **قوله** ويقتصر الوي اي كل واحد منهم على
سبيل الشريعة كما اشار اليه الشارح واليه يروي كلام المصنف بقوله
شرايط فتأمل **قوله** الى ستة شرائط وفي بعض النسخيت با
سقاط التاخير المفهومة من لفظ شرط لانه من السبع والبعض والظفر
والضبط وفهم لسان العاقدين وعدم كونهما وليين وغير المفهوم
من الولاية من عدم الاحرام وعدم حجر السفية وخوذلك **قوله**
الاسلام راى يقينا في الوي وكن الشهود ولو في نكاح كافر قسماً
فلا يصح بظاهر الاسلام او مستوره بان يكون يبلد اختلط فيه
المسلمون والكفار وغلب المسلمون او تشاؤوا مع الكفار مع انما
قوله فلا يكون ولي المرأة كافراً الى اخره لا يخفى ان اقتضائهم
في مفصومات الشروط على الوي نقص عما في كلام المصنف وهو
خلق الصواب وما ذكره فيما ياتي بقوله وجميع ما سبق في

الوي لا يفيد عدم الاعتراض عليه فتأمل **قوله** الا فيما يستثنيه
المصنف بعد اي في قول انه لا يفتقر نكاح الذمية الى اخره فتأمل
قوله او تقطع اي لا يعقد حال جنونه وانتقل الولاية للولي
بخلاف حال افتاقته حيث لم يكن فيه جنل فلا يصح عقد غيره لانه
الوي حينئذ وكذا الشاهدان من ذلك علم عدم الصحة في تحمل النظر
بحال عقله فتأمل **قوله** والرابع الحرية اي الكاملة في الوي و
الشاهدين يقيتا فلا يصح مع الحرية المستورة ويعتبر بنظر ما مر
في الاسلام **قوله** فلا يكون الوي عبد ويجوز للمبعض ان يزوجه امته
بالمالك لا بالولاية **قوله** ويجوز ان يكون اي العبد **قوله** والابو
في النكاح اي بنفسه او بالوكالة عن غيره بخلاف الايجاب فلا
يكون وكيله عنه وايراد هذه المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم
فتأمل **قوله** والخامس الذكورة ولو في الواقع فيكفي الاتصاف
في الذكورة في الخنثى بعد العقد لانه ليس معقودا عليه بخلافه
فيما مر فتأمل **قوله** فلا تكون المرأة والخنثى وليس اي ولا
شاهدين ايضا **قوله** والسادس العدالة وهي لغة الاستقامة
والاعتدال وعرفا ملكه في النفس تقيدها على اجتناب المحرمات
والزوايل المباحة فالصبي اذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولا تحصر
له تلك الحكمة لا يكون عدلاً ولو فاسقا والمراد بها هنا عدم الفسق
الظاهر فلا يصح عقد الفاسق وان امره باي نوع من انواع المحرمات
فيكفي بالعدالة المستورة والظاهرة وهي المعروفة بين الناس
في الوي والشاهدين نفس لا يميز الفسق في الاما لا عظم
ويقتضيه حكم قاضي الضرورة قال شيخنا شيخنا بتقاً للعدالة
الزلي ويكفي في صحة العقد ثبوت الوي حال العقد فقط

انتهى واقفه شيخ شيخنا **قوله** نكاح الذميمة اي الكافرة بمعنى العقد
عليها السلام وكافروا بوعيقه مسلم **قوله** الى الاسلام الولي اي
فيلها **قوله** العدل في دينه وان اختلفت ملتقما الا بالحراية وغيرها
كالبحث نفس المرتد لا ولاية له مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه
الكافرة من مسلم **قوله** فيجوز كونه اي سيد الامة **قوله** فاستقام
وكنا كونه رقيقا مكاتبيا او بعضا او كافرا في كافرة لا يزوج
بالمالك نابا للولاية فاقصرا الشارع على اخراج الفاسق غير قيد
الا ان يكون ناظر اليه بغير المصنف بالعدالة فتأمل **قوله** فلا يقع
في الولاية اي ولاية التزوج لحصول المقصور بالبحث والسماع وقال
شيخنا اي من حيث صحة العقد كمن يוכל بغيره في بعض المهر واقباضه
انتهى ولا يقع الحرس ايضا في الولاية ان كانت له اشارة مفهومة او كانت
كذلك والزوج الا بعد ثبوت ان اراد هو ان يتزوج فان لم يمتص
شادة القطنون باثر العقد بنفسه والا وكل من يعقد له باشارة او
كتابة وان كانا كنايتين ولا يباشر النكاح بنفسه لانه لا يصح بالكتابة
قوله فقد وكل واحد من هذه الشروط ينغذ الولاية
لا بعد الاحرام فينقلها للحاكم ومثله غيبته الوي مائة الف
وعقله وارادته تزويج موليته وعدم من اصله وقد لطم ذلك
بعضهم **قوله** فقا **قوله** فقا
خمسة محررة تقرر حكمها فيما يرد الامر للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه **قوله** وكذا **قوله** مع **قوله**
في بيان احكام الاوليا ترتيبا واجبارا وغيرها وبعض
احكام الخطبة بكسر الخاء وما يتعلق بها ولفظ فضل ساقط من بعض
النسخ واول الولا الى اخره انقل التفصيل على باب بالنظر المطلق

قوله في بيان احكام الاوليا

الولاية

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

من يزوج المعلقة بكبر التاء ولو قال من يزوجه كان أولى
قوله على المعلقة بفتح التاء ولو قال على المعلقة كان أولى
واعم فيقدم من المعلقة على ابها ولا على يعبر في تزويج المعلقة
صفتها ويكفي سكوت المعلقة البكر في اذنها للولي **قوله** يزوجه
يزوج اي من في ولايته فقط ويزوج ايضا البالغة المجنونة عند
الحر وعنا عتاء الولي او جنسه او تواريه او غير ذلك مما تقدم
وفيه الفصل بان دعت رشيعة الى كفوعنا حاكم وامتنع الولي
دون ثلاثة مرات فان امتنع ثلاثة مرات فاكتر انتقلت الولاية
للو بعد لا نه فسق الا ان غلبت طاعة على معاصيه وكذا نكاح
وغيبته فوق منافة القصر واجرامه وتعدده ونحو ذلك مما تقدم
وقد نظر في ذلك بعضهم **فقال**
ويزوج الحاكم في صورته . منظومة ونحو عقوبة الجواهر
عنده الولي وقدره ونكاحه . وكذلك غيبته مسافة طاهرة
وكذلك انما وجب منافع . امة للحر وتواريه المقادير .
اجرامه وتقدر مع عضله . اسلام ام الفرع وهي كافر
فان فقد الحاكم الزوجين ان يوليا امرهما حرلا عدلا يعقد لهما ولا
يكن مجتهدا ولو مع وجود مجتهد على ما هو ظاهر اطلاقهم
بخلاف ما اذا وجد الحاكم ولو حاكم ضرورة فانها لا يجوز لها
ان يوليا او مجتهد ولا فرق في ذلك بين الحض والسفر
الحالي **قوله** وفي التماس الي اخره وقيل هو ما يفعله الخاطب
من الطلب والاستلطاق والى يستعطف قوله ونفاد
وقيل من الخطب وهو الشان الذي له خط لانه شان من الشان
ونوع من الخطوب وقيل من الخطاب اي الكلام لانه نوع من

يجري

يجري بين الرجل والمرأة وقيل غير ذلك وشرط الخاطب ان يكل له
نكاح المخطوبة فلا يجوز الخطبة لمن في نكاحه اربع غير المخطوبة
لما قاله الماوردي وقاس بعضهم عليه خطبة من يحرم الجمع بينهما
وبين زوجة **نسخ** لو خطب خسا فنفرا ومرتبا واجب مريحا
مهرت خطبة اعداهن حتى ينكح اربعاً منهن او يتركهن **قوله** من
المخطوبة لو قال من له ولاية الخطبة كان أولى واعم ومثله المعلقة
في زمن العدة **قوله** ولا يجوز اي فيحرر ولا يصح العقد المرتب عليها
وكذا ما بعد ها **قوله** او طلاق باين بفسخ او انفساخ او موت او في
عدة بشبهة نعم لصاحب العدة ان يصرح بها ان حل العقد عليها
بان كانت طلاقها رجعيًا ولم تكن في عدة شبهة لغيره **قوله** و
يجوز اي لا يحرم ولكن يصح العقد عليها **قوله** كقول الخاطب اي
خرم قال الزركشي ولو كراهته في ان يقول لمسلم لا يجوز شبهة او غيرها
اذا سلمت تزويجتك لان الحمل على الاسلام مطلوب بخلاف الكافر
لمسلم انتهى قال العلامة ابن قاسم ولم يتعرض لصحاب ولا غيرهم
لهذه الصلوة **قوله** اما المرأة الخلية الي اخره وجوب الخطبة
يعطى حكمها حال وحرمة **قوله** وعن خطبة سابقة اي فيم خطبة
على الخطبة لكن بشرط ان تكون الخطبة الاولى جائزة وان يجازي الخاطب
ثم يعبر جوابه بالصرح وان يعلم الثاني بالخطبة ويجوزها ولو لم يصرح
بالصرح وانها ممن يعتبر اجابته ولم يعرض لاول عنها واذا فلا حرمة
عليه **قوله** بوطيء اي ولو من غير ادبي كقوله مثله **قوله** والبكر
عكسها لو قال والبكر ضد ها كان أولى واحسن وهي بكرا اباء من
نكح بكارتها وان وطئت كالفرور وزالت بكارتها بغير وطئ كسقط
اشدة حيض او باصبع ونحوها وخلق بلا بكاره او زالت بكارتها

بغير وطئها في دبرها **قوله** اجبارها بمعنى انه لا يحتاج نكاحها اليه بل
صفة كانت او كبره عاقلة او مجنونة محتاجة النكاح اوله ويندب
لها استئذان العاقله بشرط وتصدق في دعوي لفة العاقلة وكذا
المراهقة ويكفي سكوتها ويجب تزويج المجنونة البالغة بشرط وتصدق
في دعوي البكارة بلا يمين وان كانت فاسقة وكذا في دعوي البتة قبل
العقد ولو تنسب عن سبها اما بعد العقد فلا يقبل قولها ولو بينتها
ولو حال العقد ليلاد عليه فساد النكاح مع احتمالها انها خلقت راء
بكارة او زالت بكارتها بغير وطئ او خور لك **قوله** ان وجدت شروط
الاجبار اري المقتبة لصحة العقد والجواز الال قدام كما سيصرح به فيما يلي
قوله غير موطنه الى اخره هو مستدرك لانه القسم فتامل **قوله**
وان تزوج بكفوا الى اخره هذا شرط الصحة العقد ومثله ستاره بحال
الصدقات وعدم عداوة سبها وبين الويل ظاهرة بحيث لا تخفى على اهل
محلها وبينها وبين الزوج ولو باطنه ولا يضرب ذكر اهتها من
منزل الخوكبر او هرما او غيرها وان كره زواجها **قوله** بمهر مثلها
من فقد البلد هذان شرطان فيجوز الاقدام على العقد لا لصحته و
مثلها كون المهر حاله قال ابن الفداء وعدم نسك عليها وعدم
تضرر بمعاشرته كعمى او شيوخه او نحوهما **قوله** والنبذ الصيغة اي النكاح
قلته اكره **قوله** لا يجوز توليها اي الالب او الجد او غيرها بالاول
لانه ليس اجبارا للبكر كما علم فامر **قوله** الا بعد بلوغها اي خلا
للأمة الثلاثه رضي الله عنهم **قوله** واذنفا اي باخبار امرأة ثقة
ببعضها اليها واصها اولى فان زوجها الولي بعد رجوعها عن ذلك
له وقبل له يصح **قوله** لو كان لها فرجان اصليان فوطئت في أحدهما
وزالت بكارتها صارت يتباجلها لو كان احدهما اصليا والاخر

زائدا

زائدا واشتبه الاصيل بالزائد فلا يصير ثيبا للشك في زوال الولوية لانه يحتمل
ان يكون الوطئ في الزائد فتامل **فصل** في بيان احكام محرمات النكاح
وما يثبت به الجوار وكلامه شامل للتخريم الموبد وغيره كما يدل عليه
السياق وانسابه الاصلية ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة واما اختلاف
المسلمين والحن والشافعية عند شيخ شيخنا تبع العلامة الرملة نقاد
لفاء والد انه ليس ما توافقت عليه المناحة بينهم قال شيخ شيخنا وله
عليه روجه الجنبية ولو على غير صورة الودي حيث عليها وكذا عكسه
وخالف في ذلك العلامة الخطيب والمحرقات بالنسب ضابط مشهور
وهو ان يقال فيحرم عليهم اصولهم وفصولهم وفصول اول واصول
واول فضل من كل اصل بعد اوصول الاول وهذا الضابط المذكور
يشيخ ابي علي الاسفرايني ولتلميذه الشيخ ابي منصور البغدادي ضابط
مختصر وهو ان يحرم على الرجل الذكر من نسأ القرابة من لا دخل تحت
هم ولدا المومة او الخوالة اي من حيث نكاحها بالتقدم عليها ونقطة
نسل ساقط من بعض النسخ ايضا **قوله** والمحرقات اي من حيث
نكاحها بالتقدم عليها فخرج به نحومة الزوجة وخالاتها ونحو ذلك
ماسيا في كلومه وعينه فانه يحرم بالنسب الجمع **قوله** بالنسب اي في القران
والحديث وعليه الاجماع **قوله** اربع عشرة الوجه انهن ثمانية عشرة
في التحريم الموبد واربع في تخريم الجمع على ماسيا فتامل **قوله**
سبع بتخريم السبع على الموحدة **قوله** وهي الودي في بعض النسخ وهن
لومر الى اخره وهي اولى **قوله** وان علت اي فهي كل انثى ينتهي
نسب اليها بالولادة من جهة اب او من جهة الام بواسطة
او غيرها **قوله** وان سفلت اي فهي كل انثى ينتهي نسبها اليك
بواسطة او غيرها **قوله** من رتا شخص اي بان حلت امرأة اجنبية

غير زوجة من مائه الذي خرج منه على غيره الوجه الموطى واستنا
 بغير حيلة والمرقعة بينهما الزنا كذلك **قوله** فقل له اي دليل
 انتما احكام النسب بينهما كانت وعونه فتامل **قوله** على
 صح الي اخيه هو المقعد **قوله** واما المرأة فلاجل لها ولدها
 من الزنا اي بخلاف الرجل والفرق بينهما ان الرجل انفصل منه وهو
 نطفة قدر يعيا بها والمرأة انفصل منها وهو ولد كامل فهو مشبه
 اليها في جميع الاحوال بل ويرث منها ايضا **قوله** والاخت اي بنت
 ولدك من ذكرا وانثى **قوله** والحالة وهي اخت انثى ولدك من جهة
 ذكرا وانثى الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها ولو قدم المصنف
 العمة على الحالة لوافق نظم الآية فتامل **قوله** وبنت الاخت اي على
 ما ذكر في الذي قبله **قوله** وبنت اولادها صوابه وبنات اولاد
قوله واشتاتان من سبعة الرضاع ورده بعض المفسرين بانها
 شاملة للبع في جميع النسب حر من اجل الولادة منه او من اصوله
 فذكر الامهات الاول والاختوات الثاني فتامل **قوله** والجماع
 بالنظر في كاحهن **قوله** في الآية وهو قوله تعالى واما انكم
 ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة **قوله** في كلام الحق اي في قوله
 ويجرم من الرضاع ما يجرم من النسب ولو صنع الشارع فيه
 صنع في الذي قبله لكان اولى وانسب فتامل **قوله** والربية
 اي من نسب او رضاع وكذا بناتها وبنت ابن زوجها وبناتها كما
 ذكره البغوي في تفسيره ومن هذا يعلم تحريم بنت الربية وبنت
 الربيب لانها من بنات اولاد زوجته وهذه المسئلة نفسها جبا
 يقع السؤال عنها كثيرا فتعظن لها **قوله** اذا دخل بالام اي
 وطئها بعقد صحيح او فاسد وقيد غير الرويا في الوطي بكونه

في حال

حياة الام والافلا تحرم عليه لان ذلك لا يسمى ذنوبا فان لم
 يدخل بها لم تحرم عليها بنتها الا المنفية بلقان فتحرر عليه و
 تنقضي حرمتها الي سائر محارمه لانها لا تنسب عنه قطعا ان لم استحقا
 بها ويثبت لها جميع الاحكام ولا قطع بسرقتها مال الثلث وعكسه
 ولا يقتل بنتها وان كان مصرا على النفي وغير ذلك والمقترع عدم
 النقص بسبها وجواز التطا اليها والخوة بها لا تنسب لنا لا تنقص
 بالشك ومثل الوطي استدخال وانما لم يعتبر العقد الصحيح لان
 كل من وطئ امرأة يشبهه حرمت على ابائه وحرارهم عليه امهاتها
 وبناتها ولا تحرم بنت زوج الام ولده ولا بنت زوج البنت
 وللامه وللام زوجة الام ولا بنتها ولا ام زوجة الاب ولا بنتها
 ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرب **قوله** وزوجة الاب وان
 علو زوجة الابن اي من ينسب او رضاع ولم يقيد المصنف باب
 النكاح فيهما لان كل منهما يجرم بالعقد الصحيح **قوله** بين
 المرأة وعمتها اي سواء كانت من نسب او رضاع والخال ان كل
 اثنين اريدا يجمع بينهما لقرض احدهما ذكرا ووالد خري انثى فان حل
 له لخالها حل له لجمع بينهما غالبا واولاد **قوله** فان وطئ واحدة
 اي ولو مكرها او جاهلا وكانت حلالا له فلا عبرة بوطئ محرم
 او مجبوسه **قوله** كسبها اي كذا او بعضا او كتابة كذلك لا يختص
 بالامم وردة وخوها نعم لو ملك واحدة ونكح الاخرى جلت
 بالنكوة دون الاخرى سواء كانت الاخرى موطوءة قبل النكاح
 او **قوله** او تزوجها اي او هبتها **قوله** واسرار الي المصنف
قوله ويجرم في اخيه هذا اعم مما قبله فتامل **قوله** وسبق اي في
 الام المصنف **قوله** وتراد الي اخيه بالبناء المحفول اي يثبت الخيار

للزواج في نسخ كالحاقها **قوله** بحجة عيوب أي بواحد منها سواء كان قبل الوطء أو حدث بعده فتأمل **قوله** بالجنون وهو مرض يزيل الشعور أي الإدراك من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء تقدم في فصل الأحداث مع زيادته فراجع **قوله** خطه فالمتنوع أي فيما إذا دام واعتمدا لعدم الخطيب كلام المتوفى قال بعض العلماء والنصر نوع من الجنون كما قال الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله** الجنان هو بضم الجيم أي المستحكم ويكنى في استحكامه سوداد العنصر عالج الزجاج وما جرب له أن يؤخذ من دهن حب القنب وصرارة النسر اجزاء متساوية ويخلطان معا ويدلك بها ثلاثة أيام فإنه يبرأ **قوله** البرص أي المستحكم بقول أهل الحجة وهذا يجري فيما يأتى بالرجل وما جرب له أن يؤخذ ماء الورد ويطلى به ثلاثة أيام فإنه يبرأ **قوله** فخرج البهق بفتح الباء والها **قوله** وما يفيء الجلد في آخره وسببه سودا قاصح الإنسان وظل في طبيعته ولذلك قال الأطباء من افتقدوا كرسيا ما لحا فاضا به نهق أن تجرب فلا يلون إلا نفسه **قوله** الرقيق بفتح الراء المهملة والمثناة الغوية ومثله القرن ولو تكلفا الزوجة أن زالتة ولو فعل غيرهما من أجماع **قوله** فلا خيار له ولا يجوز له إزالة البازر سببها **قوله** كما يخرأي والنحر ونحو ذلك **قوله** وسبق معناها أي في كل **قوله** الجب هو بفتح الجيم ولشديد الباء وهو اسم مطلق القطع سواء جميع الذكر أو بعضه أو أعم من ذلك وخصه العرف بالذكر فتأمل **قوله** وهو قطع الذكر أي ولو فعل الزوجة كما رجح في الروايات وأصلها **قوله** فلا خيار أي آخره فإن تنازع فيه صدق هو **قوله** وهو كان الأولي أن يقول وهو اللهم إلا أن يقال ذكر الضمير

مطلب الجنان

مطلب المص

باعتبار

باعتبار كونه خامسا فتأمل **قوله** بضم الميم أي مع تشديد النون مأخوذ من عنان الدابة **قوله** أي لحاقها لأنه يمنعها من السير **قوله** عجز الزوج أي المكلف ابتداء فخرج به الصبي والمجنون لأنها لا تثبت إلا باقرار الزوج أو يمينها بعد تكوله وخرج به بالابتداء ما لو حصلت العنة بعد وطئه ولو مرة فلا خيار وما صرح به العلماء أن الرجل قد تحصل له العنة في أمان دون آخر **قوله** في القبل قيد له بيمينه **قوله** الرفع فيها إلى القاضي أي والغورية فيها ويشترط في الفسخ بالعنة ضرب سنة والرفع بعد هاتين القاضيتين أي والغورية فيها سواء الحر والرقيق ولها الاستقلال بالفسخ حيث مضى ثبت وإذا ادعى فأنكرت صدق هو بيمينه **قوله** ولا ينفرد الزوجان إلى هاتهو المعتمد إلا العنة بعد اثباتها عند الحاكم فإنها تستقل بالفسخ كما **قوله** كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره أي وهو المعتمد **قوله** لكن ظاهر النص أي نص الشافعي وهو مرجوح **فصل** في بيان أحكام الصداق سمي بذلك الصدق رغبة بذله ويقال له مهر وخلة وعطية وغير ذلك وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره وقيل غير ذلك والاصل فيه قوله لقائي وأنوا النساء صدق قاتن من خلة وقوله لمريد الزوج القمى ولو خاتما من حديد قال شيخنا البايلي والظاهر منها الثاني لأنه كما يستمتع بها يستمتع به بل شهوتها أقوى من شهوته **قوله** أفصح من كبرها وقال الزمخشري الكبر أفصح عند أصحابنا البصريين **قوله** اسم لشديد الضرب بفتح الصاد أي في كاتة أشد الأواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالراضية **قوله** اسم مال أي غالبا **قوله** أو موت لوراد أو تقويت بضم فهرا

كرضاع ورجوع وشهود ونحو ذلك لوفي بالمراد فتأمل **قوله**
ويستحب اي للعقد **قوله** تسمية المهر الى اخره وقد يجب كولو
ن زوج صغيرة باكثر من مهر مثلها وقد يحرم كولو زوج محجور عليه
من لم ترض الا باكثر من مهر مثلها قال في الروضة واصولها
ولم يكن ركنًا كالبيع لان الفرض من النكاح رد ستمتع وتوايه
وذلك قائم بالزوجين فهما الركنان انتهى وقره العلامة الزبيدي
قوله ولو في نكاح عبد السيد امته ويقال العلامة الخطيب تبعًا لما
في الروضة واصولها واعتقد شيخنا كالمادة الرملة عدم استحبابه
الا ان يكون العبد مكاتبًا فتأمل **قوله** اي شئ كان اي بما يصح
يكون ثمنًا كما ياتي في كلام المصنف ولو عقد بما لا يقول فسد العقد
ورجع الى مهر المثل ويندب ان لا يدخل المثل على الزوجة حتى يبع
لها شيئًا منه فزوجا من خلاف من اوجبه قال ويجوز كونه حالًا وموتًا
والبعض موجد قال بعضهم وحكمة ذلك ان الله تعالى لما خلق حواء
اشتاق لها ادم واراد ان يجامعها فقال له لولا اذ مرحتي توري
مهرها فقال وما مهرها فقال ان تصلي علي محمد صلى الله عليه وآله
الف مرة في نفس واحد تصلي خمسمائة مرة وتنفس فقال له يا ادم
الذي صليته مقدم الصداق والذي بقي عليك هو موخر انتهى
ثم رايت في بستان الواعظين ان الله تعالى لما خلق حواء قال
له ادم يا رب زوجني منك حوي فقال يا ادم حتى تعطيني مهرها
فقال وما مهرها يا رب قال مهرها ان تصلي علي محمد جيتي مائة
مرة في نفس فصلي ادم سبعين ثم انقطع نفسه فقال له الرب
عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك موخر فضا
من حينئذ الحال والموجز **قوله** عن عشرة دراهم اي خالصة

لأن

لأن ابا حنيفة لا يجوز اقل منها **قوله** عن خمسة دراهم اي لانه
كان صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه وبناته وامته
صداق ام جيبه رضي الله عنها كان من النجاشي اربع مائة دينار
فلا يفتقر ويستحب ان يكون من القصة لا ابتاع وضح عن عمر رضي الله
عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء فانها لو كانت مكرمة في
الدنيا او تقوي عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
سما اولى بها **قوله** وهو كذلك هو المعتقد **قوله** فان لم يسم اي
الصداق **قوله** صح العقدي مع الكراهة **قوله** وهذا اي عدم تبعية
الصداق في العقد **قوله** معنى التفويض وهو جعل الامر الى غيره
يقال له الا بهما ومنه قول علي رضي الله عنه لا تصلح الناس فوض
لا سراة لهم ولا سراة ان اجهالهم سادوا قال شيخنا وذكره
الشراح اخذ مما بعده في كلام المصنف وليس كذلك لان عدم ذكر
يكون بغير تفويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون بتفويض
ولا يجب فيه بالعقد شئ وهو الذي اشار اليه المصنف فيما ياتي
ويصد راي التفويض **قوله** تارة من الزوجة الى غيره لا يخفى ان
هذا للبس من التفويض في العقد الذي الكلام فيه وانما هو سبب
لكلام الجواز بتفويض الوي في العقد فتأمل **قوله** الشئ ولو
كما اشمل السفينة المصحلة **قوله** فيه وجهها الوي الى اخره
هذا يقال له تفويض البضع اذا كان من الوي الزوج والاخر
تفويض بمهر كقولها للوي زوجتي بما شئت او بما شاء فلا بد مثله
قوله او سكت لكن لا شئ للسيد في تفويض امته ولوردخل بها
الزوج لان الحق له وقد اسقطه **قوله** بثلاثة اشياء اي بواحد
منها كما هو معلوم والا ففيه تناقض مع ما ذكره بعد فتأمل

قوله ان يفرضه الزوج اي يقدره **قوله** عليه نفسه اي قبل
الدخول بها من غير طلبها او بطلبها منه ولها الاقتران
حتى يفرضه لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقبض جميع الفرض
لها ان لم يوجد له باجل معلوم ولو كان المهر دون مهر المثل
بخلاف الذي يفرضه الحاكم فلا بد ان يكون مهر المثل **قوله** بما فرض
اي ان كان دون مهر المثل كما لو لم يكن من فقد البلد او فرض
موجدا والا فلا يعتبر رضاها **قوله** او يفرضه الحاكم اي الذي
تقع الدعوى بين يديه عند تنازعهما ورفع الامر اليه لكن بشرط
ان يعلم مهر المثل فيفرضه **قوله** ويكون المفروض عليه اي من جهة
الحاكم مهر المثل حاله من فقد البلد وجوبا عليه وان لم يرض به الزوج
كما سيذكره بعد **قوله** وبشرط علم القاضي بعلمه اي مهر المثل وهو
معلوم من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز الزيادة عليه
ولا النقص عنه الا برضاها ورضح بالقاضي الاجنبي فلا يجوز له
فرضه من ما لم يمتي صح فله حكم المسمى الصحيح فيشترط بالطلاق
قبل الوطء فلو طلقها قبل ذلك فلا شيء لها **قوله** او يدخل الزوج
اي يطوها ولو في حيض او حرام او نحو ذلك **قوله** المفوضة كبر
الواو وفتحها والفتح اضم **قوله** فيجب لها مهر المثل بنفس المهر
اي وان رضيت بان لا مهر لها **قوله** في الاصح اي كانت اكثر من
وقت الوطء والواو معتبر وقتة لان الراجح اعتبار اكثر المهر في اوقا
ثلاثة حال الوطء وحال العقد وما بينهما **قوله** وان مات
احد الزوجين الى اخره اشار بذلك الى الموت ولو بالقرن من
نفسه او من اجنبي كالوطء في ايجاب مهر المثل وكذا في اعيان
اكثره في الاحوال الثلاثة المذكورة واعلم انه لا مهر بالموت

في النكاح

في النكاح الفاسد فتأمل **قوله** في الاظهر اي ان كان النكاح
صحيا والا فالفاسد لا يجب له شيء من مهر المثل **قوله**
في مثلها اي غالباً عادة في العرب والعجم ويقدم فيه السب
على غيره ويقدم فيه ايضا اخت الابوين ثم لولب ثم بنت اخ
كذلك ثم بنات ابنة ثم عمته كذلك ثم بنت عم كذلك ثم اخت
ام ثم حبة ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت خال وبتقدم القري
من كل جهة على البعدي منها ويقدم ايضا في بلدها على غيرها
ثم بعد ذلك الاجنبية عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل
وعفة وسو جمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يتجلى
به الفرض **قوله** بل الصابط الى اخره قد تقدم هذا في كلامه
فراجع **قوله** صح جعله مثنا فلو عقبها لا يتحول صح ورجع الى
مهر المثل **قوله** صح جعله صداقا اي لقوله صح ان عليه وم في رواية
اخرى غير انه في التمس ولوردهما من جديد **قوله** وسبق اي
في كلام الشايع **قوله** ويجوز ان يزوجهما الخ فلو تنازعا في ابنة
بالسليم في هذه المسئلة فالقياس ان يفسخ الصداق ويومر
ببفع مهر المثل العدل ثم تورم بالتكليف قال العلامة بتمام
هذا ما تحرره في الدرر فيما علمت ونقل شيخنا عن شيخه انه كما هو
فتميز على التسليم فراجع **قوله** معلومة اي للمتعاقدتين
مما يجوز الوسيجا ولها سواء التزمها في ذمته مطلقا او على
عينه وهو فار عليها بان كان يعرفها فان لم يحسنها وكانت
مجهولة فنفس الصداق ويرجع الى مهر المثل وسواء كانت التحريم
التعليم لها او لعبدتها مطلقا او لولدها الصغير الواجب عليها
تعليمه بخلاف ولدها الكبير **قوله** كتعليمها القرآن اي سواء

كان كلمة او سورة فيه معينة او قدرا معيناً من سوق معلومة لكن ان
قراها عليها وكانت تعرفه ومثل القرآن الفقه والحديث وساعة و
الشعر الجائر والخط غير ذلك واذا اطلقها قبل التعليم وقبل الوطء او بعد
استمر وجوب التعليم عليه بنفسه او غيره نعم ان كان التعليم لها على
عينه بقدر التعليم ويرجع الى مهر المثل قال شيخنا ابائيه ونحوه
تقدر تسليم لها ان يصدقها بنفسه لنفسها وان لا يصير محرماً
كارضاعها زوجة الصغيرة وان تصير زوجة له بنكاح جديد وان
يكون ذلك له وقع بان يتعد تعليمه بمجلس او مجلس وان يكون
كبير تشهيري وفارق جواز تعليمه الاجنبية لقوة التهمة فيه بحصول
نفع ودر زيادة تعلق ونحو ذلك ولو فارقها قبل التعليم وقبل الوطء
رجع عليه بنصف اجره قبله لا بنصف المهر لانه كعقد قبضتها وتعلق
بيدها **قوله** ويسقط بالطلاق اي ولو يتفويض اليها بتعلقه
وعليه فعلها بايتا كان او رجعياً لكن بعد انقضاء العدة ويتصور
الرجعة بلود خول باستندخال الحي **قوله** قبل الدخول اي الوطء
ولو في الدبر **قوله** نصف المهر الى اخره مراده من هذا ان الفرق
بالطلاق او غيره ان لم تكن فيها وبسببها التشرط المهر يعود نصفه
الي دائره ولو اجنبياً فمهر عليه ما لم يكن الاجنبى ابائيه او جده
يقصد فرضه اياه فان تلف وجهه بنصف بدله فان كانت
الفرقة من جهتها كاسلاماً ولو نكحاً او نسخها بعيبه او ردتها
وحدوها او ارضاعها او امهاله او تزوجته له اخري صغيرة او كانت
بسببها كفسخه بعيبها يسقط مهرها كله في جميع ذلك سواء و
حب بالعقد او بالفرض **قوله** كما سبق ان في كلامه **قوله** في
المجد يد الى اخره هو المعتمد خالف الامام ابي حنيفة رضي الله عنه

قوله لا يسقط مهرها وكذا لو قتلها زوجها او قتل الامة الاجنبى او قتل الاجنبى
الامة لا يسقط مهرها **قوله** فانه يسقط مهرها وكذا لو قتل السيد زوجها
او قتل في زوجها فانه يسقط مهرها وكذا لو اشترط الزوج والسيد
في قتل الامة فانه يسقط مهرها جميعاً عند العدة الامة الرقبي تغليب الجانب
السيد وعند العدة المخطيب يسقط نصفه ومثله لو قتل السيد وغيره
المعصية ولو قتل احرة زوجها قبل الدخول بها يسقط مهرها
لا من ماله صاحب الودار واعتمده الشهاب الرقبي **قوله** خاتمة
المقة بضم الميم وكسر هاء ما يعقل النساء عنه كقوله النوري فينبغي نقر
بفهن عنها واشاعة حكمها لهن وهي لغة مأخوذة من التمتع و
عرفنا ما لا يجب على الزوج دفعه لمطلقة لم يجب لها نصف مهران
كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ما ولا بسبب ملكه لها ولا بسبب
نوت لها ولا حدتها وبين ان لا تنقص حرة عن ثلاثين حرة وهرماً
خالصة وان لا تبلغ نصف المهر اذا كان اكثر من ثلاثين وهرماً مثلاً
فان تنازعاني قد رهاقاض باجتها ده بحسب حالها يساراً واعساراً
فيه كقولنا وصلة بينها ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر
والحر والرقيق والمسلمة والذمية والحرقة والامة وهي لمسيبة الامة
ويكسب العبد **قوله** في بيان احكام الولية مشتقة من
الولم وهو الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الزوجين فيها وافظ
فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** على المحر العرس اي لاجله
وهو بضم العين اسم للعقد وبكسر هاء اسم للزوجة **قوله** لحادث
سرور اي غالباً ثم غلبت كغيره كوضعية الموت والسرور وهو كل ما
يسره الانسان **قوله** واقلها للمكثرة شاة ويستحب فيها ما يستحب
في الحقيقة كما ياتي ومنه ان لا يكسر عظم ما يدبجه **قوله** وانواعها

كثيرة ان تبلغ عشرة او واحد عشر وقد جمعها بعضهم
 في قوله **نظما** ان الولد يم عشرة مع واحد من عدها قد عرفت في اقرانه
 فالخوض عند نفاسه او عتيقة للطفل والاعذار عند ختانه
 وحفظ اقران واذاب نقد قالوا الخذاق لحدقة وبيان
 ثم الملاك لعقد ووليمة في عرسه فاحرص على اعلانه
 وكذلك ما دبت بلا سبب في ووكرة لبنائه لمكانه
 ونقبة القدومه ووضعته لمصيبة وتكون من جيرانه
 واذا اطلقت الوليمة لا تصرف الا لوليمة العرس فقط فتأمل **قوله**
 واجبة اي كحل الصحيحين اذا عني احدكم الي وليمة عرس فليأتها قال
 العلامة المناوي وهذا في غير القاضيه اما هو فلا يجب عليه الاجابة في كحل
 المحصور ولا يثبت بان كان للداعي خصوصية وغلب عليه ظنه انه سيخافهم
 عليه المحصور قال في الاجا واذا حضر يثب في ان يقصد بالاجابة الاقل
 بالستة حتى يثاب **قوله** على الاصح هو المعتد **قوله** ولا يجب الاكل
 اي بل يندب ان لم يكن صايما ويحرم عليه الفطر من فرض ويجوز
 من تغل بل هو افضل ان شق عليه عدم الاكل **قوله** في الاصح هو المعتد
قوله بشرط اخر هو مفرد مضاف فيعم اذ الشروط كثيرة نحو
 عشرين شرطاً فتأمل **قوله** ان لا يخلص الداعي الاغنيا واوليها
 اهل حرقة والاول يسقط وجوب الاجابة عليه خلافاً للشيخ الاطلاق
قوله بل يستحب اي في اليوم الاول ويبدب في الثاني **قوله** و
 تكره في الثالث محله ان لم يكن لضيق الخوص مكان ولا يجعل كل يوم
 لصنف مخصوص من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً والواجب
 الاجابة واذا زاد على ثلاثة ايام **قوله** الا من عذر الى اخره لواخر

الشارح

الشارح ما قدمه بقوله بشرط ان لا يخلص الداعي الى اخره لكان اولي
 وانسب لو ان العذر شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدمت من فتأمل
قوله اي مانع من الاجابة كان الاول ان يقول اي مسقط لوجوب
 الاجابة لان شأن الا عذر ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوى
 ليس قيداً افلوا كان في طريقه مثلاً كان ذلك **تنبيه** لم يتصور
 لو كانت الوليمة واستنبط السبكي من كلامه البغوي ان وقتها موضع
 من حين العقد فيدخل قتها به والافضل له فعلها بعد الدخول على المعتد
 وان يكون ليلاً **قوله** او لا يليق به مجالسته اي كخته او سخرية
 وكشف عورة او نحو ذلك ومن الشروط ايضا ان لا تكون الوليمة
 من مال مجوس عليه او من مال من في ماله حرام بل تحرم عليه الاجابة
 ان علم حرمة ماله ومنها ان لا يكون في حضوره تهمة او خلوة محرمة
 كامرأة اجنبية او امرؤ او نحو ذلك ومنها ان لا يكون الداعي طالباً
 بالباهات او نحو فاستق او ظالم ومنها ان لا يكون معذوراً بغير
 في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هنالك منكر كالهو وفرش
 محرمة كفضوب او حريق او جلد نحو غير ذلك وصور حيوان محرمة مرفوعة
 بان لا تكون على ارض او بساتين او سادة فان كانت غير محرمة نحو
 مقطوعة الرأس او الوسط او حرقية بحيث لو كانت حيواناً لا تقبض بذلك
 لم يحرم عليه الحضور وكذا لا يجرم في صور غير الحيوان كالاشجار
 ونحوها نعم لو كان المتكبر يزل بحضوره وجب عليه الحضور واجابة
 للسعرة وازالة المنكر **تنبيه** يجوز ان يأخذ من مال غيره ويختص
 ذلك بختلوا في الناس ما يظن رضاه به من دراهم وغيرها ويختلف
 ذلك باختلاف الناس فقد يسمع الانسان بمال دون اخر والشخص
 دون اخر ويجوز للضيف ان ياكل مما قدم له اذا لم ينتظر غير بلا لفظ

المتقاربة المقربة ولو تصرف بما لا يعلم رضى مضيفة به ولو لضيف
 اخر ولو خوهرة مثله او يملكه بوضعه فيه ولو يتم ملكه عليه او بالازدراء
 فلو اخرج من فيه فهو على ملك صاحبه ويكره المضيف ويسن ان يقول
 لزوجته ولولولده ولضيف كل مرارا متعديدة وله ان يبيع على ثلاثة ارباع
 ويكرهه عليه ما لم يعلم انه كفي ونيدب للمضيف ان يبيع عوا المضيفه
 وان لم يأكل بان يقول له اكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة
 وذكركم الله في ملاء عنده او اللهم هني اكله وخلف عليه باذنيه
 واجعل البركة فيه او اخذ ذلك ويجوز ان يكرهه ان يشرعوا سكر
 دناءهم وعيها في الولد ثم كلفها ويجعل للحاضر من التقاطه ما لم يكن
 فيه اينا وتزل التقاطه اولى ويملكه المأخذة ولورقيق سيده
 او غير مكلف ولا يزول ملكه عنه بسقوطه عنه وليس ايضا بذلك
 الشبوط في الوطعة المباحة الا في نحو الصيد وغا شورا ويسن قضاء
 شهوة عياله كهو مع التوسط ويسن ايضا اكل الحلو من الأطعمة
 وكثرة الايدي عليه **قوله** اذا عم الحرام جاز استعمال ما
 يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة **قوله** في بيان
 احكام القسم والنشور وما يترتب عليهما والقسم بفتح القاف و
 سكون السين اسم مصدر بمعنى العدل مطلقا او بين الزوجات
 هنا وبفتح السين ايضا بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين
 بمعنى النصب ومع فتحها جمع فتحة بمعنى غيبة الاشياء او بمعنى
 الانضا والنشور لغة الخروج عن الطاعة مطلقا او من الزوج
 والزوجة **قوله** من جهة الزوج اي لا يلزم الا من كان زوجا بخلاف
 السيد في ملكه ولو مستوليات او مع الزوجات **قوله** والثاني
 اي وهو النشور **قوله** من جهة الزوجة اي اصاله او غالبا

والا فيكون من جهة الزوج ايضا بخروج عن الحق الواجب
 عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف وموئنتها والقسم والمهر
 ونحو ذلك **قوله** عن ادا الحق الواجب عليها اي وهو طاعته
 ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن ونحو ذلك
قوله لا يجب عليه القسم بينهما اي في الواحدة مطلقا ولا
 في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو عرض عنهن اي في الابدان او بعد
 تمام دور من معه **قوله** ولكن يستحب ان لا يعطيهن اي يترك
 جميعهن من البيت عندهن اما لو بات عند واحدة منهن ولو بلا
 فرقة وجب عليه تمام الدور فور الباقيات بفرقة وجوبها
 لم يبعد هنا ثم بفرقة وجوبها بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور تقديري
 بالابتداء **قوله** بين الزوجات قيد لا بد منه والمراد بالزوجات
 المرار فقط والاما فقط فانه جميعها كان للحرة قد رالامة مرتين
 ولو مبغضة ومستولدة ولا يعتبر في القسم جماع ولا استمتاع ثم
 القسم لغوا شرعا وان لم تات ثم لغير صغر وقل نوب القسم ليلة واحدة
 يومها وهو افضل وان لم تفرق في البلد فلا يجوز اقربها
 ويجوز كونها ليلتين وثلاثا ولا يجوز اكثر منها وبغير رضا هن
 فان رضين جاز ولو مشاهرة ومساينة ويجعل عليه قولهم يجوز
 القسم شهرا وشهرا وستة وستة ونحو ذلك ولا يجوز ايضا
 بتعيين ليلة مطلقا **قوله** واجبة اي على الزوج ولورقيقا
 او صغيرا عليه وليه ولو لم يرضه او رثقا او قرنا او نحو ذلك **قوله**
 بارضا منهما ولا يجوز له ان يبيع عوا بعضهن لمسكن بعض من الابدان
 الرضى وان لا يبيعوا بعضا منهن الي مسكنه ولو بان يذهب لبعض منهن
 بالرضى او بفرقة مثلا او لفرض كقرب مسكن من مضي اليها

او جالها دون الاخر **قوله** فمن لم يكن خائرا الى اخره حاصل
ان الليل اصل النهار تبع لمن عمله نهار وعكسه ومن عمله نهارا قاله
صل في حقه وقت راحة ولو كان يعمل قارة ليلا وثبات نهارا لم يجز له
ان يجعل لواحده منهن ليلة تابعة ونهارا تابعا ولا يخفى عكسه والاد
صل في حق المسافر وقت نزول ليلا او نهارا فتأمل **قوله** ليلا قال
شيخنا صوابه نهارا وكان الاول ان يقول لا يدخل في التابع التمسك
ان يجعل كاحده عليهما النهار في حقه اصل والليل تابع لان الدخول في اصل
لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرض مخوف وشدة طلق وحرف
نهب او حريق ونحو ذلك ولا يقضي قدر من الضرورة عرفا فان طال
عليه او طوله هو قضي اجمع عند شيخنا و عند العلامة الدوملي يقضي الا
فقط **قوله** كقيادة او كمرض مثله **قوله** ونحوها اي موضع متاع
واخذ او دفع نفقة او تفريق جنبا او نحو ذلك **قوله** لم يمنع من
الدخول كان الاول ان يقول لم يجز عليه الدخول ثم ان طال
مكثته ان توالي في قضاء الحاجة بمن اكثر مما يسهلها عادة او طو
يجلوسه مثلا من غير اشتغال بها قضاء الهمة ما اطاله فقط ويجز
عليه الدخول بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضي ان لم يطول زمنه فتأمل
قوله فان جامع الى اخره كان الاول انه الاستمتاع بها حيث كان
له الدخول بغير الوطء ويجز عليه الوطء ولا يقضي كاستمتاع
وحمة الوطء لا الذات بل لا يقاع المعصية به ولو فارق المظلمة
قبل القضاء لم يسقط حقها ويجب عليه عودها ليقضي بها
حقها فان ماتت سقط عنه القضاء ويؤخذ مما ذكرناه لا يجب
التسوية في ان منة الدخول في التابع وانما يجب في الاصل فيجب عود
الخروج لصلاة الجماعة في اجمع فتأمل **قوله** السفر اي سفر ابلحا

لغير

غير نقلة فخرج بالمباح غيره فلا يجعل له ان يسافر بواحدة منهن مطلقا
فان سافر بها الزمة القضاء للمتخلفات اما سفر النقلة ولو قصيرا
فليس له نقل بعضهن ولو بقعة اذا لم ير ضيفا ولا يخلقهن خذرا من
الاضرار بهن بل ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق بعضا فان
خالف قضى للباقيات مطلقا **قوله** اقرع بينهما اي وجوبا وان
كان السفر قصيرا ان لم يرا ضيفا على واحدة منهن ولهن الرجوع قبل
سفرها وبعد قبل مسافة القصر **قوله** بالتي تخرج لها الفرقة
ويجب عليها اطاعته ولو عا صيا بسفر **قوله** ولا يقضي الزوج اي
ان كان مسافرا بالتي خرجت لها الفرقة وان لم تكن في نوبتها فان
كانت في نوبتها لم تدخل نوبتها في مدة السفر فيقضيها لها ان رجع
قوله ذهبا اي واياها **قوله** في السفر قال شيخنا هو متعلق
للمصحية لا بساكن لان مساكنتها في اقامة السفر فيه ويجوز للزوجة
ان تهيب لزوجها حقيقة من القسم او لبقية صوابها ان لم تاتخذ
منه عرضا ورضى الزوج بذلك فان وجهته له حضربه من شاء منهن
الطبيعية منهن خصها به اوله ولهن او بعضهن قسم على
الروس ولا يجوز تقديم ليلة الواهية على وقتها بخلاف عكسه
ولها الرجوع قبل فواتها ولو في اثنا عشر يوما وجب عليه الخروج فورا
اذا علم ولا يقضي ما فات قبل علم وقد استنبط السبكي من هذه
المسئلة ومن الخلع الا في جوار الزول عن الوضائف بدراهم
لغيرها ولو كان المنزول له دون النازل كما افتي به شيخ الاسلام
ابن ابي عمير الشافعية والشيخ نور الدين الطرابلسي من كنفية والشيخ
برهان الدين البهاري من المالكية والشيخ البيهقي من الحنابلة قال
العلامة بن قاسم واذا اقر والحاكم غير المنزول له فليس له الرجوع

على النازل بما دفعه اليه مما لم يشترط عليه تقديره منها من الحاكم فخره
قوله واذ تزوج اي ولو رقيقا او غير مكلف **قوله** حصة اي ولو
 بتجدد عقد ها عند مفارقتها فلو مكثت عنده ثلاثا مثلثا ثم
 طلقها ثم نكحها وجب عليه لها سبع ليال اربعة بقية الاول وثلاثة
 للثاني ان كانت ثيبا واما لو طلقها بعد الثلاث ثم نكحها فالصداق
 انجب لها سبع زيادة على ما بقي لها من الاول ان كانت بكر او غير
 ذلك في الثيب ابتداء قال العلامة الرمي ولحق لرجعية نعم
 ذكر الشيخان انه لو تزوج حرة بغير نكاح غيرهن وجب لهما
 حق الزنا فوجله على ما لو اراد القسم لهما والعبد المذكور وليه
 على الزوج لتزول الحثمة بينهما وزيد للبكر ان حياها اكثر وجب
 مولودت فاذا ذكر كما ياتي لان الحثمة لا تزول بالمقترف ولو زاد البكر
 على السبع ولو باختيارها والشيب على الثلاث بغية اختيارها
 قضى الزايد للبنا قيات **قوله** حقا اي وجوبا **قوله** ولو كانت
 امته اي وصيفة محتملة للوطء او خورتقا او قرنا **قوله** سبع ليال
 مع ايامها وعبر بالليالي نظر الاصلاتها وجرم عليه فيها الخرج
 للجمعة والجماعة وغيرها غير اذنها وقال العلامة الخطيب ينبغي
 مراعي في التابعي الفاقد فلا يجرم فيها ذكر وحكمة السبع كونها عام
 ايام الدنيا لان غيرها تكرارها **قوله** متوالية لم يقبل مستقلة
 لانها ليست على الفور لما لم يزد الدور فتأمل **قوله** بكر اي
 حقيقة ولو فورا او حكما كتيب بغير وطء او خلقة كذلك
 ثبتت اي لانها المرة الشرعية **قوله** ويقضي ما قدرت باليات
 اي ويقضي معرفة اثناء الادوار **قوله** نشوز المرأة اي
 امارتها الاعراض او عبوس في وجهها او خروج من منزل

بالعذر

بالعذر او منعها له من الاستمتاع بها او كابتها له بكلام خشن
 وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه الشارع في بعض افراد حيث
 قال وليس الشتم للزوج من النشوز فتأمل **قوله** اتق الله هو حجب
 مناة النجاسة اخبر فتأمل **قوله** في الحق الواجب لي عليك اي
 وهو المفاخر بالمعروف **قوله** في الوصح وهو المعتمد **قوله** فان
 ات من ادبها بمعنى لا متاع من العود الى الطاعة اي استمرت عليه **قوله**
 فصحبها بكبر اكرم فصحب من فتحها **قوله** وهو فاشها وقيل وطئها
 انظر الى الكسر فقال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب وجمعة
 زنى وهو فرش ايضا التسمية بالمصور **قوله** وهي انفاي بالكلام
 من امري وكذا جبران غيرها **قوله** بغير عذر شرعي اي كبدعة المهور او
 سعة او صلح دين احد هما فيجوز فوق الثلاث ولو جميع الدهر
 اذكره الشارع نقلا عن الروضة واقره **قوله** بتكرره منها
 بين قيد باله الضرب وان لم يتكرر النشوز على المعتمد لكن محل
 جواز ان اخار فيها والاولى ضرب **قوله** ضرب تايب واذ يكون
 يكون مرجحا ولا على الوجه المالك فلو ضربها وادعى انه سبب النشوز
 ادعت به عدله فالقول قوله بالنسبة لجواز الضرب لا بالنسبة لسقوط
 النفقة والكسوة **قوله** الى التلف اي اليها بموتها والاشي من
 اعضائها او حواسها **قوله** وجب لعمري عليه بمقابلة ما تلف من
 اوقية او قود او ارض او حكومة او نحو ذلك لان ضرب التايب
 شرط سلامة الفاقبة ولذلك كان الاولى بالعفو عنها لانها
 لصاحبة نفسه وبذلك فارق عدم طلب العفو في تاديب الصفر
قوله ويسقط الي اخره قال شيخنا معنى الشرط هنا عدم
 الوجوب لان السقوط فرع الوجوب او غلب ما في الاثناعلى

الابتداء فقامل **قوله** بالشؤون فها هو ولو في اثناء يوم او فصل
 مثله **قوله** قسمها اي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشئة
 وان لم تاشعر بالشؤون كصغيرة وخوها ما لم ترجع قبل نوبتها **قوله**
 وتفتتها اي وتسقط مؤنتها من نفقة وكسوة وسكنى وادم والتم
 تقطع وغيرها بنشون جز من اليوم ولو في اخره وان عادت فيه
 الى الطاعة وكذا كسوة الفصل ولعل المصنف لم يذكره للعلم بان النسوة
 تابعة للنفقة وجوبا وعدمه **خاتمة** لو تعدى احد الزوجين
 على الاخر بما لا يجوز له نفاه القاضيه عنه ولا يعززه فان عاد اليه عز
 بطلب الاخر بما يليق به فان ادعى كل منهما تقدي لاخر عليه فترتب
 خاتمة بخير ثقة بخيرهما جواز او غير ومنع الظاهر منهما ولو تميز
 يليق به فان دام الشقاق بينهما بعث القاضيه وجوبا لكل منهما ما
 حرا عدلا عارفا بما يطلب منه وكونه ذكرا او من اهل كل منهما اولى
 يتدان لم يرض احدهما فان لم يكن التام بينهما وكل منهما الزوج حكم
 بطلاق او خلع والزوجة حكمها ببذل عوض وقبول طلاق حيث كان
 مصلحة **فصل** في بيان احكام الخلع والاصل فيه قوله
 تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ادية وهو موع من الطلاق
 وقد مر عليه لترتبه غالبا على الشقاق واصله الكراهة وقت يخرج عنها
 ولي عزها من الاحكام بحسب الحال وهو مختص من الطلاق الثلاث في
 الحلف على النية مطلقا او مقيدا او على الاثبات المطلق وكذا المقيد
 قال في الحلف على النية مطلقا شيخنا ولا يخلص في الاثبات المقيد
 كقوله لا فعلن كناية هذا الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام كان
 من امر جيبنة لبنت سهل الانصاري امرأة ثابت بن قيس بن سفيان
 لما اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول الله ما اعيتني في

رواية ما انعم عليه في خلقي ولاديني ولكن امرأة اكبر الكفر في الاسلام
 فقال لها تريدن علي حق بينة فقالت نعم فقال له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هلتم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة واركانه خمسة مائة
 وعوض ويضع ثوبا ووجه وصيغة وشرط الصيغة كما في البيع لكن لا يضرها
 عمل كعدمه يسير ويح كل لفظ من لفاظ الطلاق صريحة وكناية ولفظ
 الخلع والمفاد منها ولكن شرط صراحتها ذكر المال بنيتها على
 المقتد والحاصل ان يقال انه ان ذكر المال او نوه ولم يذكره ولم يوه
 كن يوي الناس قبولها في هذه الصور الثلاثة صريح فلا يحتاج الي
 بينة والا فلكفاية فيحتاج الي بينة فان نوي الطلاق وقع والا فلا يقع
 في الاولى بما ذكره وبالمشوي ان وافقت في الثانية والبيان لم توافق
 في هذه الصورة فيقع بمهر المثل ان قبلت والا فلا يقع والثالثة
 بمهر المثل ومتى قلنا انه صريح فان قبلت وقع والا فلا هذا ما حارب
 في الدرس واستقر العمل به عليه وما وقع في بعض الشروح والحوي
 بما خالف ذلك فضعيف او موقوف وشرط الزوج كونه يصح طلاقه
 ليصح خلع عبده ولو باذنه سيده وسفيه ويدفع المال للمالك امر
 من السيد والولي او لهما باذنهما ليس بالنافع منه فان دفعته للسفيه
 بمرادة الولي في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رشده بخلاف ما لو
 دفعته للعبد كذلك وتلف في يده فانها ترجع عليه بعد العتق والبيان
 والفرق بينهما ان الحجر على العبد بحق السيد فينبغي الضمان مادام معه
 باقيا وان الحجر على السفيه بحق نفسه بسبب النقصان فينبغي عدم الضمان
 حاله وانما كونه صبي ومجنون ومكره ولو جعل المشرع ما ذكره
 ليذا في كلام المصنف كان اولى وانسب اللهم الا ان يقال كلام
 المشرع فيما يقع به الخلع وكلام المصنف فيما يجب تسليمه بالخلع

وشرط البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لانها كالزوج
في كثير من الاحكام لو في بياض وشرط العوض محمول معلوم في كلام
المصنف وقد اشار اليه بعض محترقاته بقوله فخرج الخلع عليه دم و
خوه كالحشرات فادفع خلعها بل يقع الخلع في رجعيها ولو مال
فان كان مقصودا كخر وميتة وقع باينا بمهر المثل وجهة الزوج
شاملة له وليست به وله مع غيرها كان ابرائني وزيد من دينك
فانت طالق فيقع باينا بمهر المثل وتصح البراءة لهما بخلاف ما لو
طلقتها على براءة اجنبي وحده فيقع رجعيها ولو مال قال شيخنا
البراءة صحيحة فراجعه وسياتي بشرط ملزمه وقد اطلعتنا الكفا
هنا الحاجة عليه **قوله** وهي ايلغة **قوله** وهو النزع اي لا
كلام من الزوجين لمد لياس الاخر قال تعالى هو هذا لباس لكم والتم
لباس لهن فكانه بفارقة الاخر نزع لباسه **قوله** مقصودي
راجع لجهة الزوج **قوله** والخلع جائز اي صحيح بالمسبي وان كان
او حر **قوله** معلوم ليس قيد الا من حيث لزوم المستحي كسيد
بعد ولو سكت عنه كان اولى وانسب **قوله** مقدور على تسليمه ومنه
مالو خالفت مما وجب لهما عليه من قود وخوه وخرج به مالو خالفت
على نحو مقصوب فانه يقع باينا بمهر المثل وعلم منه ان العوض يكون
قليلا وكثيرا ودينا ومنفعة ومملوكا وغيره وظاهره ان خبا
ومعلوم ما ومجهول وشرط ملزمه قابلا او ملتصا ولو اجنبا كونه
مطلقا المتصرف وفي مفهومه تفصيل فاختار المريضه مرض
الموت صحيح ويحسب من الثلث فان ادعى علي مهر مثلها واختار
مجهول الفلوس صحيح بموضعي زمتها وبعين مالها كالمقصوب
واختار السفينة رجعي ويلغو اذ كرم المال واختار الامة ولو

مكانة

مكانة باذن سيدها صحيح فان اطلق الاذن اختلفت بمهر المثل
فان قل ويتعلق بكسبها ومال تجارتها وقدر لها وينا واختلفت به
فكذلك او عين لها عينا تتعلق بالخلع بها فان خالفت شيئا من ذلك
بزيادة مهر المثل او على الدين او على العين تعلق بذمتها واختلفت بغير
ذن بعين من مال سيدها او غيره بانتهى بمهر المثل في ذمتها او بغير
بانتهى بغير ذمتها وكل ما تعلق في ذمتها لا يطالب به الا بعد العتق و
اليسار وان قال ان ابرائني من دينك او صدقت فانت طالق فالا
برية وقع الطلاق ان كان ما ابرائه منه معلوما والا فلا **قوله** محمول
ومنه مالو خالفتا على ما في كفها وليس فيه شيء فانه يقع ايضا بمهر
المثل **قوله** تملك به المرأة نفسها اي بضعها الذي استخلصته
منه بالعوض **قوله** ولا رجعة له اي في عده ليعينونتها منه ولا يصح
سها ظهار ولا ايلد وكنا لا توارث بينهما فان شرط عليها الرجعة
وقع رجعيها ولو مال لتاني شرطها المال والرجعية فيها قطان ويتقضى امر
الطلاق قال العلامة ابن قاسم وقضيته ثبوت الرجعة فراجع
الونيكاح يجب يداي باركانه وشرطها الساؤها استثناء منقطع وكذلك
قال الشارح انه ساقط من اكثر النسخ وحمله اذ المريكن الطلاق
ثلاثة **قوله** ويجوز الخلع اي يجزى وينفذ **قوله** في الطهر اي الذي
جاسها فيه او في حيض قبله وفي الحيض ايضا وخرج بالطهر المذكور
والطهر الخالي عن ذلك فلا حرمة فيه مطلقا **قوله** ولا يكون حراما
اي كان معها او لا بان كان مع اجنبي فحرام **قوله** ولا يلحق
المختلفة الطلاق اي لما مر **قوله** لو ادعت خلعها فانكر
هو صدق بيمينه فان اقامت بينة عمل بها ان كانت رجلا ولو
مال ولو ادعي هو خلعها فانكرته بانت بقوله ولو مال فتخلف على

فيه ولها نفقة القلة وسكانها ولا يرثها قال الذريح بل الظاهر
انها ترثه فان اقام هو بينة ولو شاهد الى لفظ معه ثبت المال ولو
اختلفا في علة الطلاق وفي جنس عودته او صفته تخالفوا ويبدا
بالزوج هنا ثم يفسخ ويجب لها مهر المثل **فصل** في بيان
احكام الطلاق ومنها كونه مكرها او حراما او غير ذلك فمن
بقية الاحكام والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان وجز ليس شيء من
الحادث انقض الى انه من الطلاق ورواه الحاكم وصححه اسناده قال
القاضي وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريبه واركانه خمسة محل ونية
وقصد ومطلق وصيغة وسياتي ذكرها آنفا وكذا ذكره الاكرام
غيره في الفصل الذي قتل **قوله** حل القيد اي حسا او بمعنى وشه
ناقة طالق اي مرسة يد قيد **قوله** وشرعا اسم لحل قيد النكاح اي
فهو معنوي ولو قال كغيره عقدا النكاح كان اولى وانسب ولوناد
ايضا بلفظ طلاقه او نحوه كان صوابا ان الاول يشمل الفسخ وهو
لا سمي طلاقا لذلك رد علي الديلمي حيث قال لنا طلاق يقع بال
صريح ودكناية وهو اعتراف الزوجين بنسق الشهود وحال العقد بان
هذا فرقة نسخ على الصحيح **قوله** التكليف والاختيار وهما شرطان
في الزوج الذي هو احد اركان الخمسة فتأمل **قوله** واما المكره
اي المتعدي بكره فانه المراد عند الطلاق **قوله** عقوبة له اي
وكذا سائر تصرفاته له وعليه وتصرفات المجنون المتعدي كذلك لان
هنا من قبيل ربط الاحكام بالاسباب لا من باب التكليف والعلة
بل اغلب **قوله** والطلاق اي الفاظه الدالة على حصوله قال فيه
للجنس وحيث صح للاخبار انه على حذف مضاف اي الفاظ الطلاق
الذي هو حل العصمة فتأمل **قوله** ضربان وفي بعض النسخ قسمان

ولا بد

ولا بد من اسماء نفسه ولو تقدير او لا يقع بتجربك لسانه ولو بينة ايضا
قوله ما لا يحتل غيره الطلاق الي اخره سيأتي كلام المصنف فذكر
هنا تكرار **قوله** يقبل قوله ولو قال لم يمنع من الوقوع كان اولى
والخبر ان عدم ارادته الطلاق مع اللفظ الصريح وان قلت منه لا يمنع من
وقوع الطلاق بالواو اراد عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل **قوله** نية
الفاظ اي بحسب الجنس والنوع او المشتق منه فتأمل **قوله** وما
اشتق منه صوابه حذف الواو لان المضاد الثالث كناية والصريح هو
ما اشتق منها ولو بالعمية فيما اشتق من الطلاق دون الاخرين فتأمل
قوله اي بفتح الطاء وتشديد اللام واما مطلقة بسكون الطاء و
تخفيف اللام فهو كناية وان كان الزوج نحويا **قوله** ان ذكر المال
اي او نوي فان لم يذكر المال ولم ينو كناية كما تقدم تحرير في الفصل
نيله فراجع **قوله** ولا يفتقر اي لا يتوقف وقوع الطلاق في المظهر
على نية ايقاعه والاولى من قصد اللفظ لعني بل يقع وان نوي عدمه
ومنه على الطلاق والطلاق لا يزم لي او لغيره عليه وطلقت الله لان
كما ما يستقل به الانسان يصح اضافة الى الله تعالى العتق والوبرا
قوله لو وكل سيد امة زوجها في عتقها فطلقها او اعتمها
وقصد الطلاق والعتق معا وقعا بيا على ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ
واحد ولو قال لها انت طالق ثلاثا الا اقل الطلاق وقع ثلاثا لان
الاقل يصح في بعض طلاقه فكانه انشاء وايضا من الطلقة الثالثة جزء
فيكر ولو قال انت طالق طلقة ونصف طلقة ونصف فطلق
فقتل الزمر كشيء عن بعض فقهاء عصره انه اوتي بوقوع طلقة قال
لا فكل النصف من جانب الايقاع ثم نستثنى منه طلقة ونصف
فيبقى نصف طلقة ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاثا

لأن قوله لا قليل يقتضي وقوع الكثير وهو الشك وقوله لا كثير يقتضي
 رفعه بعد ثبوت الواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها انت طالق لا كثير
 ولا قليل فانه يقتضي وقوع طلاقه لأن قوله لا كثير يقتضي وقوع الكثير
 وهو طلاقه وقوله ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثبوت الواقع لا يرتفع
قوله الى النية ويكفي قرانها **قوله** من اللفظ ومنه انت على المقعد
قوله والكناية الى اخره اصل الكناية اليماء الى الشيء من غير تصريح
 به فتأمل **قوله** خلية بفتح الحاء وتشديد الياء اي خالية من
 الزوج **قوله** الحق باهلك بكسر الهاء وفتح الحاء وهي بالعكس
 قال المطرزي وهو خطأ **قوله** باهلك اي لا يطلقت سواها
 لهما اهلا ولا **قوله** وغير ذلك مما في المطلقات وفي بعض النسخ
 ذكر بعض منها كانت بتت اي مقطوعة الوصلة انما يقية اي مقطوعة
 النكاح التي تبين اي بانية انت حرام اي محرمة انت كالميتة في التحريم
 اعزني بمهلة ثم زاء معجة اي صري عانة اعزني بمعجة ثم زاء معجة
 اي صري عانة اعزني بمعجة ثم زاء اي صري عزية بعد اي من
 اذ هي اي يفتني اي استمرى اسك بالقتاع استمرى رحمتك
 اي لا يطلقتك وما اشبه ذلك من الفاظ الكناية كيجري
 وتزويدي ودعيني وصلك على عازبك ولوانه سرك ولحاجة
 لي فيك وذوقه ويحذرك فان نوي بجميع ذلك الطلاق وقع ولا
 فاد ولا عمة بتثاق الناطق في ذلك واما اثاق الاخرى وهي
 كالناطق في جميع الاحكام عفت او حلد او فلوثة مسائل احكامها
 عدم بطلان الصلاة بها والثانية عدم صحة الشهادة بها والثالثة
 عدم صحة الحنث بها فيما اذا حلف انه لا يكلم ثم ان فهم كل واحد في
 صريحة او اختص بفهمها الفطنون وهي كناية والاولى

خاتمة لو قال لزوجته ان قبلت مرتك فانت طالق
 قبلها بعد موتها فانها لم تطلق لانه لا شهوة بعد الموت بخلاف
 قبل امه فانه للشفقة والادكرام ولو قال لزوجته ان وجدت
 في البيت شيئا من متاعك وكبرك في راسك فانت طالق فوجها
 ونا لم تطلق على المقعد ويقتل تطلق على الياس موت احدهما **قوله**
 في بيان احكام الطلاق السني والبدعي وغير ذلك ولفظ فصل ساقط
 في بعض النسخ **قوله** والنساء الى اخره هو اسم جمع لا واحد له من
 لفظه ولا من الجنس والمراد النساء لا يقيد ما ياتي فلا يلزم تقسيم
 الشيء الى نفسه والى غيره اي الطلاق اي ايقاعه لان الحرمة وغيرها
 انما يتعلق بفعل المكلف وهو لا يقع الى اخره خرج به الفسخ فلا
 سنة فيه ولا بدعة كما في الروضة واصلاحها **قوله** سنة وببحة
 سيد كر الشارح تفسيرها للجوان الاول وحرمة الثاني لما فيه من
 تطويل العدة على المطاعة فتأمل **قوله** وهن ذوات الحيض اي غير
 الحامل والصغيرة والحيضة والمختلعة كاسياي وانه المصنف بالتبني
 جره **قوله** الزوج هو قيد لا بد منه **قوله** في طهر ايلد مع اخر
 والا فهو بدعي **قوله** او غير مجامع فيه اي لا في حيض قبله سواء
 نجره او كان علقه بالوقوع فيه بخلاف ما لو علق فيه بالوقوع في
 غيره ثم ان وجدت الصفة في وقت سنة فهو سني وفي وقت بدعة
 فهو بدعي لكن اثم فيه قال شيخنا واعلم ان النفاس كالحيض
 وان الوصي في الدبر واستند خال المني المحترم كاجماع فتأمل
 والحيض اي لا مع اخره بان توجد صيغة اول طلاق فيه وليست
 مع اخره يستثنى من ذلك ما لو طلقها ثم في الحيض اخري او وقع الطلاق
 مع اخره من الحيض فهو سني فيهما ووجود الصفة المعلق بها

في الحيض ما لو وافق قوله انت زمن الطهر زمن الحيض طالق فانه
لا يكون سنيك انصر عليه العادة الخطيب بغيره بتعا ليدن الرفعة
وعيره وهي سلة عزيزة النفل قال بن الرفعة وهو ترتيب الحكم
على الاول اجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله انت بمفرده انما يقع
قائما يقع لمجموع قوله انت طالق يجب الطهر المذكور فتركا ما
نعم لو علق يد امة عتقها على طلاقها وطلقها زوجها في الحيض
لم يجز وكذا طلاق الموتي والحكمين فتأمل **قوله** جامعها
اي في القبل والدير واستدخال المني المختم كالوطئ حيث كان علما
بأستدخالها والدمج **قوله** وضرب ليس في طلاق من سنة
ولا بدعة الى اخره هذا هو الضرب الثاني في كلام المصنف قال
شيخنا ولا يخفى ان ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من
المصنفين حيث قالوا ان في تقسيم السني والبدعي طريقتين احدهما
انه قسمان سني وبدعي وقسم السني فيه بالجماع وتنايزها انه ثلاثة
اقسام سني وبدعي ولا ولد فالقسمان الاولان هما ما ذكره المصنف
في الضرب الاول والقسم الثالث هو ما ذكره المصنف والضرب الثاني
على ان ذكره المصنف غير مستقيم كما ستعرفه من تامل ما قررناه انتهى
اقول ويمكن الجواب بان مراد المصنف بالضرب الاول ما يشمل
السني والبدعي ويراد بالسني ما فيه ثواب لا مطلق الجائز الذي
سلكه الشيخ بدليل قوله المصنف ويدعي مراده بالسني الثاني
ما عدا القسمين الاولين وحديثه فيوافق المشهور من كونه ثلاثة
اقسام من كونه سني وبدعي ولا ولد فتأمل **قوله** وهن اربع
لوسكت المصنف عن العدد المذكور كان اولى واحسن لما
عرفت انهن اكثر من ذلك كما تقدم فتأمل ايضا طلاق المتعة

فتأمل

فتأمل **قوله** الصغيرة اي لان عدتها بالاشهر ومثلها الايسة
والحامل عدتها بوضع وغير الدخول بها لعدة عليها مع ان المختلفة
بما الدخول لحرمة في طاقها ايضا ان كان المال من جهتها ولو
بوكالة فتأمل **قوله** اذ اوصف الطلاق بالحسن او نحوه حمل
غير وقت السنة او بالقبض او الفحص هل على وقت البدعة فان
جمع الصنفين وقع حادا وهذا فيمن اتصف طلاقها بالسنة
والبدعة والوفيق حاله مطلقا كالصغيرة والايسة كما ياتي
قوله يندب لمن طلق بدعيًا حرما ان يراجع ما دامت العدة
وكان دون ثلاثة ثم ان جاء وقت السنة ان شاء طلق وان شاء
لا يطلق وينتهي السني بفراغ وقت البدعة فتأمل **قوله** و
الحامل اي لانها وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد
استغيب الطلاق شرعها في العدة ولان قوله والمختلفة
اي بنفسها اما من اختلافها الجنب من الزوج بحاله ولو باذنها
فانه يدعي قال شيخنا وهي محل القسم الرابع فلحاجة لتقييدها
بعدم الدخول لانه غير المدخول بها لعدة عليها فتأمل **قوله**
باعتبار آخر اي غير السني والبدعي بحسب عروضة الاحكام الخمسة
له فتأمل **قوله** كطلاق الموطئ اي وطلاق الحكم في الشقاق
وكذلك **قوله** غير مستقيمة الحال انه بان تكون غير عفيفة **قوله**
كسبة الخلق اي زيادة على ما اعتد ولا ليرى احد غلوة عن
سوء الخلق **قوله** كستقيمة الحال وحمل عليه قوله صلى الله
عليه وسلم ان بعض الحلال الى الله الطلاق **قوله** وبيانه قد
بقى اي في كلام المصنف واما ما اشار اليه امام الحرمين رضي
الله عنه **فصل** في بيان احكام طلاق الحر والعبد اي

من حيث العدد وما يترتب عليه **قوله** ويجز ذلك أي كالأستثناء
 والتعليق والمحل القابل للطلاق وشروط المطلق وما يترتب ذلك
قوله الحراي كما مل الحرية ولو كاقراحالة النكاح وان رقب يزوج
 طلقين ثم اتفق بدار ثم استرق وله نكاحها بدم محلك وأما لو طلقها
 طلقه ثم استرق فإنها تقود له بطلقة واحدة لانه قبل استيفاء عدد
 العيديات **قوله** ولو كانت أمة أي اعتبار الحرية الزوج خلاف
 أبي حنيفة رضي الله عنه لانه المالك **قوله** ويملك العبد أي من يملك
 بقا ذكره الشارع **قوله** والمبعض والمكاتب والمذنب كالعبد
 شيخنا لا يخفى ان الأخيرين داخلين في العبد فأيراهما غير مستقيم
 ولو اراد الشارع بالعبد من فيه رقب أدخل المبعض أيضا **قوله**
 ويمكن الجواب بان مراده بالعبد في كلام المصنف ما لا يتعلق
 به سب حرية كاهو موضوع العيديات فتأمل **قوله** ويصح الاستثناء
 وهو لا يخرج بدم واحد أي أخواتها ما لولاه ما دخل في الكلام الثاني
 ما حوذا من الشيء وهو لا يغطاف والالتوا كما سبق في اقرار
 والمراد به هنا انهم من ذلك ومنه ما لو قال علي الطلاق من ذرية
 او من سحره لا يسلي او من ظهر فراسي او حوذا ذلك ففيه التفسير
 الذي ومنه أيضا التعليق بان شاء الله وان لم يشاء الله وهذا
 يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد به التبرك لفسم لو قال يطلاق
 ان شاء الله لم ينفع الاستثناء ولا يقع الطلاق في التعليق بما
 هو مستحيل عقلا كاجمع بين القيصين او عادة كصعود السماء
 وشرعا كسنة صوم شهر رمضان واليمين فيما ذكره منعقة
 حيث يجنت بها المعلق على الحلف **قوله** في الطلاق
 وكذا سائر العقود والحلول ولعل تقييد المصنف به لدفع كرك

مع ذكره له في اقراره فتأمل **قوله** اذا وصل اي بان لم يقصر
 بين المستثنى والمستثنى منه بكلام اجنبي مطلقا او بسكونت غير
 شقشق واليه او انقطاع الصوت او حوذا ذلك ولا يضر عرض
 السعال فاما قال العلامة بدقاييم وهو كخط في غير الطول فيه نظر انقي
 القول انه يضر من زقاعة كل ما استقل به الشخص من العقود
 او الحلول اذ اضافه الى الله تعالى نفذ وما لا يستقر به لا ينفذ فالذي
 يستقر به كالطلاق والعقود فاذ اقال الشخص لصاحبه يا عات الله
 لا ينفذ ان يسع له يستقر به الشخص بنفسه **قوله** ويشترط ايضا
 ان ينوي الاستثناء اي ان يوجب المستثنى منه فلو لم يعرض له قصد
 الوبع الفراع منه لم يعتد به **قوله** قبل فراع اليمين اي قبل الفراع
 من الفراع من المستثنى فيه **قوله** ولا يكره التلقظ به من غيرنية
 الاستثناء ولا بد ان يسمع به نفسه وكذا غيره ليصدق فيه والافلو
 وعاه والكرت الزوجة الايمان به خافت على نفية وطلقت بخلاف
 ما لو انكرت سماعها اياه فلا اثر لا يكرها كما هو ظاهر **قوله**
 يشترط ايضا عدم استغراق المستثنى منه اي بان لا يكون العبد
 الثاني مساويا لما قبلها او زائدا عليه لان العدة بالمفوط فلو
 قال لزوجتي انت طالق خمس اوثلاثا وقع ثنتان فقط وان
 كانت الماشدثة مستفرقة للعدد الشرعي ويشترط ايضا ان لا
 يجمع الفرق في المستثنى ولان المستثنى منه ولا فيهما فلو قال
 لزوجتي انت طالق ثلاثا او ثنتين وواحدة فواحدة او انت طالق
 واحدة او واحدة ثلاثا او انت طالق واحدة وواحدة واحدة
 فواحدة واحدة ثلاثا كما في العياض **قوله** بطل الاستثناء
 او يقع الطلاق ثلاثا ما لو يتبعه باستثناء اخر لا يفسخ فلو

في النظر باليمين

قال لزوجته انت طالق ثلاثا الثلاثا الواحدة فيقع واحدة
وكقوله انت طالق ثلاثا الثلاثا الا ثنتين فيلغا قوله ثلاثا الثاني
ويقع عليه ثنتان والله لا تستنامن الفجائبات وعكسه كسبوق
انما لا تقرأ **قوله** ويصح تعليقه اي بغز المشقة كما من زمان او مكان
او غيرهما واليه اشار المصنف بقوله بالصقة كاول الشهر وراسه
او هلاله ويقع الاول جزء من اول ليلة منه او سلخه واخره وتامه
ويقع باخر جزء منه او باول اخر اوله ويقع باول جزء منه عند العدة
الرملي كالحظي لتحقيق الاسم باول جزء منه عند العدة الرملي
كالحظي لتحقيق الاسم او بنصفه ويقع بفروب خامس عشرة اوين
الليل والنهار ويقع بفراع ما هو فيه فان كان ليلا فيطلع الفجر وان
كان نهارا فيفروب الشمس او بنصف نصفه الاول ويقع بطلع
فجر الثاني من ان نصف نصف سبع ليال ونصف وسبعة ايام ونصف
والليل سابق النهار فيقابل نصف ليلة بنصف يوم ويجعل ثمان
ليال وسبعة ايام ونصف وسبع ليال وثمانية ايام نصف آخر **قوله**
والشرط هو بالجر عطفًا على بالصقة وفيه اشارة الى تعليقه بالادراك
المشروطية كما ان دخلت الدار تكبر الهرة وسكون النون او متى ادخلت
الدار وكلها لا تقتضي فوراً في الاثبات الا في ان واذامع المعوض
او مشبهها خطا يا وتقتضي الفور في النفي لان ولا تقتضي تكرار الادراك
كما وقد اشار الي ذلك بعضهم فقالت
ادوات التعليق في النفي للقررة سوي ان وفي الثبوت دوافع
للراخي لاداة ان مع المال وسيلق وكلما كوردها
قوله فتطلق اذا دخلت فجاءني ما اذا اتي بالنفي مع ان كقوله ان لم
خلى الدار فانت طالق فلا حث اليموتها لان المعنى ان فانت

دخول الدار والغوت لا يكون اليموتها **قوله** خلف علي غير
ان لا يدخل داره فدخلها وان كان ناسيا او جاهلا فلا يقع ان كان
يبالي بحت الحالف كان يعسر عليه طلاق زوجته والافيق فان
كان عامدا عالما وقع مطلقا وهل الزوجة مثل الودي فيفصل فيها
بين ان تبالي وبين ان لا تبالي وهي تبالي مطلقا وقع في ذلك خلاف
بين المتأخرين فقال شيخ شيخنا انها كالاجنبية وقال
العلامة الحلبي انها تبالي مطلقا والراجح انه لا يقع لان الزوجة
من شأنها ان تبالي كما يؤخذ من عبارة الباب وهذا اذا حلف
على فعل غير اما اذا حلف على فعل نفسه فلا يثبت اذا كان
ناسيا او جاهلا او مكرها **قوله** والطلاق الي اخره هو توطئة
لكلام المصنف فتأمل **قوله** وحينئذ لا يقع الطلاق كما لو قال
فبينة ان تزوجتك فانت طالق او ان تزوجت فانت فهي طالق
او كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج طمينة او غيرهما لم يقع
الطلاق فيها ولو حكم لوقوعه فللشافعية كقضه كما قاله الولي العمري
وغيره وان خالف فيه العلامة ابن قاسم وعند العلامة الرملي للشافعية
نقضه قبل بكا حهما ولا بعده وعند شيخ شيخنا له النقض مطلقا
كقوله اي المعلق **قوله** لها اي للاجنبية **قوله** ولا تعليقا قال
شيخنا الوجه المثار هذه مسألة مستقلة كان ابي وانسكت
لأنها ليست داخلية في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لا في التعليق
انتهى **قوله** وفيه نظرية داخل في عموم قول المصنف ويصح تعليقه
بالصقة والشرط فتأمل **قوله** كقوله لها فيه كم تقم **قوله** واربع هو
بحدف التاء كحدف المعدود فتأمل **قوله** لا يقع طلاقهم اي ولا
يصح تعليقهم وهذا اشارة الى اعتبار شرط المتقدم وسكت

المصنف عن التكرار لذكره فيما تقدم وسينيه الشارع عليه
مل **قوله** والمجنون اي غير المتقدي به اذا لم يقع في متعديه اما
اذا وقع في متعديه فيقع الطلاق وتنفذ تصرفاته كما مر **قوله** وفي
معناه المتقدي عليه اي حكمه حكم المجنون فيما ذكره مثله المبرسم والمصروع
وهو الناقص العقل خيل لا عن عدم معرفة تصرف **قوله** والنائم اي
ولو اجازة بعد انبأه بان قال اختت ذلك او هضنته وغر
ذلك **قوله** والمكروه اي لا يقع طلاقه خلافا للما م الجحيفة
رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان
وما استكروا عليك **قوله** وصورة اي صوت الاكره على
الطلاق بحق **قوله** كما قال اي جمع من اصحابنا **قوله** اكره ان
يضي المحوي اي عليه وعليه ما اكره المرتد عن الاسلام بحق فيصح منه
قال بعضهم ومثله اكره الحنفي عليه وفيه نظر فراجع **قوله** و
شرط الاكره الى اخره ومن شروطه ايضا ان يكون عاجلا ظاهرا وكالاكره
بالتخفيف بالعقوبة الاحلة ولا يما هو مستحق له ولو خوف ارق
بما يظنه مهككا فيكون اكرها احتمالا لان في الدم والوجه في
البسيط انه لا وقوع لونه ساقط الاختيار **قوله** او اطلاق ما
اي له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق دون بدله **قوله** وخوذلك
الواو بمعنى او ويختلف ذلك باختلاف الناس واحوالهم حتى قال
ان الضرب اليسير في حق اهل المروءات اكره والشاخي ان الاستحفا
في حق الوجه اكره وابن الصباغ ان الشتم في حق اهل المروءات اكره
قوله واذا اصدراي اخره اشارته الى ان التكليف لا يقترن وجود
الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف وهذا يشمل ما اذا
وجدت الصفة بفعله وغيره فتأمل **قوله** فان الطلاق المعلق

بها

بها يقع بخلاف عكسه كان قال صبي لزوجته ان بلغت فانت
طالق لا تطلق **قوله** كما سبق اي في كلام الشارع في فصل الطلاق
فراجع **تمكة** في المسئلة السرجية نسبة الى القاضي ابو
العباس احمد بن عمر بن سرح شيخ الشافعية في عصره وهي ماله
قال لزوجته متى طلقتك او وقع طلاقك فانت طالق قبله
ثلاثة افاذا اطلقها وقع المبر على الراجح **فصل** في بيان
احكام الرجعة وذكرها المصنف عقب الطلاق اشارته الى انها
كابتدئ النكاح لان الطلاق قطع العصمة وقيل هي كاستدامة فلا
يطلق فيها القول واصليها الاباحة وقد يقترن بها احكام احكام
والاصل فيها قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن في ذلك
ان ارادوا اصلاحا اي رجعة **قوله** صلى الله عليه وسلم انا في
جبريل وقال لي يا محمد راجع زوجتك حفصة فانها صوامه
قوامه وانها زوجتك في الجنة واركانها ثلاثة زوج وصيفة
وكل وشرط في الزوج كونه بالغاعا قدا مختارا وشرط في الصيغة
لفظ يشعر بالمواد وشرط في الحمل ما سياتي **قوله** وحكي كسر
ي والفتح الفصح عند الجوهري والكسر اكثر عند الازهري
المرء من الرجوع اي من طلاق وغيره **قوله** رد الزوجة الى اخره
هو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اي رد الزوج
المرء قام مقامه من وكيل او ولي او نحو ذلك **قوله** الى احكام
الباخره قال بعضهم وهذا شكل لانها في النكاح بدليل التوارث
وانه يصح الطلاق منها وكذا اظهره اولاد كاياني وتجب
لنفسها واجيب بان المراد بالنكاح الكامل والاف النكاح المختل
بالطلاق فتأمل **قوله** في عدة طلاق الى اخره هو قيد لا بد

منه فيخرج به الفسخ **قوله** غير باين اي لا ينافي في حكم الزوجة **قوله**
على وجه مخصوص لانه اراد بذلك شروط الزوجة المعبرة في صحة
زوجتها فتأمل **قوله** وخرج بالطلاق وطيم المشقة والظهار اي
وكذا لا يملك كما مر **قوله** والطلاق شخص اي حر او رقيق **قوله** امرأه
اي زوجته **قوله** واحدة اي طلقة واحدة **قوله** او اثنتين اي او طلق
حر امرأته طلقين وفي بعض النسخ اثنتين ثلاثا **قوله** فله اي ولو
بنايه **قوله** بغير اذنها اي وبغير رضاها وبغير رضا سيدها وبنيتها
له الا شهادتيها **قوله** مراجعتها اي رجعتها بمعنى عودها الى
نكاحه ولوامة لا تحل له لان الرجعة دوام بشرط كونها مطلقة بلا
عوض ثم يستوفى عدد طلاقها في العدة قابلية لتحل موطوءة
له ولو في الدبر واستبدحت ماوه المحترمة في القبل او في الدبر
فلا تصح رجعة المرقنة ولا المبته وان علمت ثم نسيت ولو من شدة
في طلاقها لكن لو تبين وجوره صححت وهذا شرط في احد الاركان
الثلاثة وهو المحل فتأمل **قوله** وتحصل الرجعة الى اخر فيه
اشارة الى شرط الركن الثاني وهو الصفة فتأمل **قوله** من
الناطق اي اخر قيد له بد منه وتقدم ان الاشارة الاخرى كانت
فراجعه **قوله** بالفاظ فلا تحصل اي لا تصح بنية ولا بفعل كونه
حالا فاما اي صيغة رضي الله تعالى عنه نعم لو صدر ذلك من
كفار او اعتقدوه رجعة ثم اسلموا او توافوا اليها اقرناهم
ولا تصح معلقته ولا موقتة ولو بمشيتها وتصح بالعجبة ولو لم
يجس العريبة وما تصرف منها اي ترجعتك وارتجعتك وانت
مراجعة وخود ذلك **قوله** مرجان هو المعتمد **قوله** كذايات
اي في الرجعة ايضا وهو المعتمد **قوله** وشرط المرجع الى اخر

اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حر كان او رقيقا فتأمل
قوله ان لم يكن محرما لوقال وشرط المرجع اهلية النكاح الا
المحرمة لانه لا تصح رجعته لكان اولى واظهر **قوله** اهلية النكاح
نفسه اي ان تكون عقد النكاح لنفسه صحيحا في حداثته وان منه
بغير عارض كاحرام او توقف على اذن غيره كما سيذكره المصنف فتأمل
قوله وحيث لا تصح رجعة السكران اي المتعدي لانه المراد
منه الاطلاق **قوله** ودرجعة الصبي استشكل هذا بان الصبي
لا يملك طلاقه فكيف لا تصح رجعته واجيب بان ذلك موقوف
على اذنه الى حاكم ما لكي وحكم بوقوع طلاقه ومن هنا اخذت
مسئلة المتلفعة وصورتها كما قال العلامة الجهوري ان تزويج
الصغير المطلقة ثلاثا الذي خاكره شافعي ويحكم بصحة النكاح بها
بوصيه ثم بعد دخول الصبي بها ويطلق عند وليه لمصلحة
يعلم الحاكم المالك بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه
ثم تزويجها الزوج الاول ليدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح
وتحليلها بوطئي الصبي وليس هذا من المتلفعة المحتج لدخول الحكم
بحكم المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه
يؤثر عليه ما لا يجوز عند والمعتد ان حكم المالك محل الحرام
الذي ظاهره موافق لباطنه كما افتي به خاتمة المحققين الشيخ
المراديين اللقاني وكلام القرافي وابن عرفة عن المدونة بقية
وما يخالف ذلك لا يعول عليه **قوله** والمجنون اي والمغري عليه
الانائم والمقتوه والمبرسم ونحو ذلك ولو لم يكن من جن وقد وقع
عليه الطلاق رجعية حيث يزوجه بان احتاج اليه **قوله** لان كل
منهم اي من المقتد والصبي والمجنون **قوله** بقصد جديد هو

ايضا ويجعل على بعد ان المراد بالنكاح الوطئ فيكون للتعريف تمام
قوله وتكون معه اي الزوجة مع الزوج **قوله** فان طلقها اي وقع
طلاقها ولو بغيره او صفة **قوله** قلنا اي معا او مرتبا ولو
في اكثر منها كسبعين او تسعين مثله وان قيل يحرمه على المرحوم وكذا
الشقات في الرقيق فتمام **قوله** لم يحل له اي ولو بملك اليمن **قوله**
لا بعد وجود حسن ترابط وفي بعض النسخ الي مع وجود خسة اشياء
قوله انقضاء عدتها اي باقرا او شهرا وحمل وتصدق فيها حيث
امكن ان كان دخل بها فلا يشترط انقضاء العدة فتمام **قوله** تزويجها
بغيره اي ولو بجنتونا او صغيرا حرا بشرط الوقي او رقيقا بالغ او خراج
به الوطي بملك اليمن او الشبهة فاد يحصل منه التحليل **قوله** تزويجا
صحيا اخر به تزويج الرقيق غير البالغ اما لو شرط في العقد انه
انه اذا وطئ طلق بخلافه ذلك وان كرهت **قوله** والثالث
دخوله الي اخره هو مستدرت فتمام **قوله** واصابتها الواو يعني
مع اي مع اصابتها **قوله** بان يزوج الي اخره اي سواء وجع هوام وتزوت
عليه في بقصة او نوم او وجع هوينها وهي نائمة كما ياتي **قوله** يقبل
المراة اي لو كان يحال او كان احدهما وكلاهما مجنون او ناعما او محرما
او صائما او كان هو خضيا وعينا او كانت هي خائضا او مضاهرا
منها او معتدة عن شبهة طرات على نكاح المحلل ولدي من زوال
البكارة في البكر ولو غوي **قوله** بشرط الا تشا راي بالفعل وان استأنا
على ادخاله بيده او بيدها فلا يكفي مع عدم الانتشار ولو من السليم
الكبير فتمام **قوله** لا طفل اي لا يمكنهما عد فان تزويجا الثاني
بشرط الطلاق لم يصح وهذا محل قوله صلي الله عليه وسلم لمن آتته
المحل والمحل له **قوله** والرابع بينونها منه اي طلاقها منه

باينا

باينا ولو جلع **قوله** انقضاء عدتها اي وفي بعض النسخ عنه بدل
منه **تبينه** يقبل قول المطلقة ثلثا يمينها في التحليل ان امكن
ولادول تزويجها قال وان قال ظن كذبها لكن مع الكراهة فان كذبها
منع من تزويجها قال العلامة بن قاسم ولو اخرجته بالتحليل ثم رجعت
فان كانت قبل العقد عليها قبل رجوعها او بعده لم يقبل **خاتمة**
اسقط المصنف هنا فساد موجود في بعض النسخ قبل هذا الفصل
وشع عليه العلامة الخطيب وهو ما نصه **فصل** وشروط
الرجعة اربعة ان يكون الطلاق دون الثلاث وان يكون بعد الد
حول بها وان لا يكون الطلاق بمعوض وان تكون قبل انقضاء العدة
اتهي وفي بعض النسخ اسقاط فصل المتقدم فتمام **فصل**
في بيان احكام الولد وهو حرام لما فيه من الايد كبرية عند العلامة
بن حجر وصغيرة عند العلامة الخطيب وكان طلاقا في الجاهلية في
الشرع حكمه مجائز والاصل فيه قوله تعالى للذين يولون من نسا
هم ادية واركانه ستة خالف ومخالف به ومخلف عليه وصيغة
وزوجة وعدة وقد نظمها بعضهم فقال
اركان الولد من يحظيها لديه **فصل** خالف ومخلف ومخلف عليه
وزوجة وصيغة ومدة **فصل** فاضم مقالي لوقت شدة
وقول الناظم ومخلف اي به وانما حذف لضرورة النظم فتمام
قوله مصدر لاي يفتح الهزقة معدودا بولي ايلد كما عطي ليظني
اعطاء **قوله** اذا حلف قال الشاعر
واكتب ما يكون ابوالثني اذا لي يميننا بالطلاق
وشرعا الي اخره هو تعريف قد اشتمل على اركان الستة
المقدمة فتمام **قوله** يصح طلاقه ولابد ان ياتي منه الوطي بغير

به المجنون فانه يصح طلاقه ولا يصح ايلاده **قوله** في قبلها قيد
 لا بد منه **قوله** مطلقا هو صفة لمصنف محذوف اي امتناعا
 غير مقيد بمدة ومثل المطلق الموبد **قوله** وهذا المفتي الي اخره قال
 شيخنا فيه يجوز انتهي اللهم ان يقال مراده بذلك مطلقا لموا
 فقة والذات تعريف لا يتوقف على الخذ من كلام المصنف **قوله**
 واذا حلف اي الزوج **قوله** الممكن وطوره كما مر حركا ن او رقيقا
قوله ان لا يطأ اي اولاد يجامع فخرج بالجماع الاستمتاع فلا يلد
 بالاستمتاع منه بالحلف **قوله** زوجته اي حرق او امتزج بالزوجة
 اذ لم يلد فيها من سيد **قوله** وطئا اي شرعا لان الوطئ
 متى اطلق انصرف للحائز شرعا وخرج بالشرعي الوطئ بالحيفض والنفقة
 اقاله قال شيخنا وأشار بذلك الى ان مطلقا في كلام المصنف
 وصف محذوف وليس من صيغة الحالف فلا تتوقف صيغته عليه
 ولا يقبل عواه الوطئ بالعدم والاجتماع فيما اذا حلف على الجماع
 او الوطئ بل يبين فيما ركب من نون وياء وكاف ولا في تفيك الحصة
 في القبل **قوله** مطلقا اي غير مقيد بمدة لمقابله بالمقيد فليس
 من لفظ الحالف كما مر **قوله** اي وطئا مقيدا أشار بذلك الى ان
 لفظ مدة ليس من لفظ الحالف كما تقدم فتأمل **قوله** تريد على اربعة
 اشهر اي زيادة كانت ولو في اعتقاده وان لم يكن فيها الرقع الي
 الحاكم على المعتمد عند العلامة الرمي كالعلامة بن حجر واعتمد
 شيخنا كالعلامة بن قاسم انه لا بد من كونها يمكن فيها الرقع الي
 الحاكم قال العلامة الرمي كالعلامة بن حجر وفائدتا الاعم فقط وان
 فرغت المدة فلا يشترط كونها تنسج الرقع الي الحاكم ومن الادل على
 بمقتضى الحصول كونها او مودة او موت غيرهما او نزول عليه

في القبل
 في القبل

صلى الله عليه وسلم او نحو ذلك **تنبيه** دخل في الزيادة المذكورة
 ما لو كررها كقول له والله لا اطأوك خمسة اشهر فاذا مضت فواته
 لا اطأوك سنة بالنون فيهما ايلاده ان كل واحد منهما حكمه وخرج بها
 الاربعة وما دونها وان كرر كقول له والله لا اطأوك اربعة اشهر
 مرة او اكثر فاسئل بذلك لكن يائتم اثم الابداء قال في المطلب وكانه
 دون اثم الابداء ويجوز ان يكون فرقه لان ذلك يمكن فيه دفع الضر
 قطعا فخرج على الزوج بخلاف هذا نعم لو كرر القسم فهو ايلاد
 واحد كقول له والله لا اطأوك اربعة اشهر فاذا مضت فلا
 اطأوك اربعة اشهر وهكذا **قوله** او علق عطف على حلف فهو
 زيادة في كلام المصنف وكذا ما بعده فتأمل **قوله** فانت طالق
 ومثله من وطئت فطرتك طالق **قوله** ويوجب لها كذا في غالب
 سحر الشارع او اكثر نسخ المصنف له وهي ولي **قوله** اي يسهل الي
 اخره فيه اشارة الى اهماله لا يسمى اجلا فتأمل **قوله** ان كانت ذلك
 لا طاعة اليه والدوية اسقاطه لان ابتداء المدة لا يتوقف عليه ولا علم
 برفع القايض كما يفيد كلام الشارع بعد فتأمل **قوله** من لا يلد
 هذا في زمن يمكن جماعها فيه حاد والافا بتدلك من زمن امكان
 الجماع كما في الصغيرة والمرضية والمختجة والمحرمة والمطاهر منها
 نحو ذلك **قوله** من الرجعة اي اذا وقع الابداء في الزوجة المطلقة
 رجعا لم تحب المدة حتى يراجع ولا يجب من المدة زمن الردت
 احدها ولا ردة مانع وطئ منها حتى تخومض وحبون ونشون
 او شرعي كتلبس بفر من صوم او صلاة او حرام ونشأن المدة
 بدرا والى ولا تبني على ما مضى قبله نعم يجب منها زمن حيض
 ونفاس فتأمل **قوله** ثم بعد القضاء المدة اي الخالية عن

المانع او مضيقا بعد نزل **قوله** خير المولي اي بطلبها ان كانت
 بالغة ولو اتممت وتكمل المراهقة حتى تبلغ ولا يطالب بسيد ولو ولي
 وتطالب الكاملة متى نشأت لانها على التراخي ولا يسقط تركها
قوله بين الفينة او الوطي من فاء اذا رجع لرجوعه الي الذي
 امتنع **قوله** والتكفير لو قال مع التكفير كان اولي واحسن
 لدفع توهم انه من الجحرف فيه وليس مراد او انما التخيير بين الفينة و
 الطلاق وما ذكر المصنف من التحديد هو ظاهر كلام غيره
 واعتقد العلامة ايرماني واعتقد العلامة ابن حجر كالمعاصرة
 انها تطالب به بالفينة او لو فان امتنع طالبت به بالطلاق فم
 ان قاربها مانع وطبي وطبي كمرض طالبت به نفقة اللسان بان يقول
 اذا قدرت ففله او مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طالبت
 بالطلاق كحرمة الوطي عليه فان عصي بالوطي انحلت اليمين و
 سقطت مطالبتة **قوله** ان كان حلفه بالله تعالى او بصفة
 من صفاته ولا يلزمه الكفارة واحدة وان كرر الالاء حيث فقد
 التاكيد وان تعدد المجلس او اطلق واخذ المجلس والتكررت
 فان كان الالاء وبغير اليمين الحلف بالله تعالى حصل ما قاله من
 وقوع ما علق به من طلاق او عتق او لزوم ما التزمه من صوم
 او صلاة او غيرها **قوله** طلق عليه الحاكم اي نيابة عنه بسؤالها
 بشرط حضوره عنه ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان لانه في
 ومصنت المدة وهو ممنوع لم يطلق عليه الحاكم بل لابد من الامتناع
 بحضوره الا ان تغف بحضوره بل يطلق عليه في غيبته قال
 الدارمي وكيف تطلقه ان يقول او قعت علي فاذن عن فلان طلة
 او حكمت علي فلان في زوجته بطلقة او نحو ذلك ولو طلقا معا

او طلق وهو بعد طلاق الماضي وقع الطلاق في مرة او مهال او بعد
 وطء لم يقع **قوله** فان طلق اي الحاكم **قوله** لو اختلفا في الالاء او في
 معنى مائة بان ادعته فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه وان اعترف
 بالوطي بعد المدة سقط حقه وان اكره هو **فصل** في بيان
 احكام الظهار بكسر الظاء المثالة والمفلس فيه معنى اليمين وهو من
 الكبار وكان طلاقا في الجاهلية كالابن في غير الشرع حكمه الي
 تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما ياتي والاصل فيه قوله
 تعالى والذين يظنون من نسائهم الية سبب نزولها او ان
 الصاحبة رضي الله عنه لما ظاهر من زوجته خولة بن حكيم وقيل
 خولت بنت ثعلبة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت
 عليه فقالت يا رسول الله انظري امرئي فاني لا ابر عنه
 ساعة واحدة وفي رواية انها قالت ان معي صبيته ان ضمتهم
 اليه ضاعوا وان صممتهم الي جاعوا فقال لها حرمت عليه
 وكررت وكررها ايت منه اشكت امرها الي الله تعافرت
 اسورة وقد مر بها امر بن الخطاب رضي الله عنه فيمن من خلافته
 فاستوقفه طويلا ووعظته فقال له يا عمر كنت تدعي عميرا
 ثم قيل لانت امير المؤمنين فانق الله يا عمر فانه من ايقن بالموت
 خاف الموت ومن ايقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف
 يسمع كلامها فليل له يا امير المؤمنين اتفق لهذا العجز فقال
 والله لو اوقفني من اول النهار الي آخره لارلت الا للصلة ائمة
 من هذا العجز قالوا لقال هذه الذي يسمع الله قولها من فوق
 سبع سموات وفي رواية سبعة اربعة اسمع الله قولها واد
 يسمع عمر رضي الله عنه واركانه اربعة مظاهر ومظاهرها

ومشبه به وصيغته وقد جمعها تصوير المصنف نظر الصورة
صلية فتأمل **قوله** ما حوذة اي مشتقة **قوله** لم تكن حلا اي له
قوله ان يقول اي اللفظ واسارة الاخرى كالقول وكذا الكتاب **قوله**
الرجل اي الزوج الذي يصح طلاقه ولورثتها او كما فرأوا بمنزلة او نحو
او خفيا او سكرانا فاد يصح من المكره **قوله** لزوجته اي ولو
غائبة او امة او كافرة او معتقة عن شبهة او نكاحا او فزنا او
حايضا او نفسا او جنونة او صغيرة او خوذلك **قوله** انت اريد
او بينك وكذلك عضو ظاهر ولو شعر الا العضلة كاللحم والاعضا
الباطنة **قوله** على ليس قيدا **قوله** كظهر اي او عينها او بطنها وان لم
يكن لها بطن او رجلها وكل عضو من اعضائها الظاهرة والباطنة كما تقدم
فلا اظها رينها في المشبه والمشبّه به على المقيد ومثل الام في ذلك
كل محرم لم تكن علامه من نسب الرضا او مضاهرة وكل محرم لم يمت
تخرجها فخرجت اخت الزوجة وزوجة ابية التي تكفها بعد ولادة
واخت من الرضا عمة وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم ولوقال
انت على كظهر امرأة اي فان كان ابوة تزوجها قبل وجوه صار
مظاهرها او بعد لو تزوجها مضاهرا ولو قال لها انت على مثل
التي او لا ي او عينها او كزوجها فانه كناية ان قصد الظهار كان مظاهرا
واذ قد ويصح تغليقه بخوان طهرت من ضربك فانت على كظهر اي
فاذا طاهر الضرت ضاهر امها ويصح نايته بيوم او شهر او غيره ولو
قال لها انت على كظهر اي خمسة اشهر كان ظهرا او اياها ويلزمه
كفارتا ان كان حلف يائه او بصفة من صفاته والادفكان فواجبة
قوله فاذا قال لها ذلك ثمرة واحدة او اكثر قصد التاكيد فانه
لا يصير عائدا معه على الاصح **قوله** ولم يتبعه بالطلاق سكت

يسع

بلفظ انت طالق **قوله** صار عائدا اي وان طلقها عقبه فرقة كان
لوقال المصنف ولم يحصل عقبه فرقة كان اولى واعلم ان
الطلاق من موت احدهما او نسخه او رده فان راجع من طلقها
صار عائدا وان طلقها بالرجعة او عاد الى الاسلام لم يصير عائدا الا
ان اسكنها عقبه ومنابع الفرقه دت الرجعة عود الى المحل والاد
عود الى الحق وهذا كله من الظاهر غير الوقت لانه لا يحصل المؤ
فيه او بالوطئ فتأمل **قوله** ولزمت اي وان فارقتها بعد بطلاق او
غيره ابتداء وانها الكفارة وتتبع الكفارة والظهار معا في كفارة
اليمن وقيل بالظهار وحده وتتبع بعد المظاهر منها وتو شق
بعد ذلك بفرقة ولو موت وعي الزاخي لوان المود ليس حراما
قوله وهي مرتبة ومثلها كفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان
بخلاف كفارة اليمن فانها بخير اقبام مرتبة انتهى **فصل** في
امكام الكفارة واشتقاقها من الكفر وهو الكفر المستر لا بها ستر
لذنب بغيره ويقال للحدث كافرا لانه يستر له بستره بالبدن والحرث
ومنه الكافر لانه يستر الحق بالباطل بعمه ولفظ فصل ساقت من غلب
النوع **قوله** والكفارة الى اخره عيل عن الضمير الذي هو الظاهر هنا
ايضا حاشا واشتعار رابع اختصاص الكفارة بما ذكرهنا ليدخل
بحر اليمن فتأمل **قوله** عتق لوقال اعتاق كان اولى وانسب
ليخرج ستر من يعتق عليه بقصد الكفارة كما صله وفرعه ولا يجزي
عتق ام ولد عنها ولو مكاتب كتابه صحيحة بخلاف المكاتب كتابه
فاسد ولا يجزي بشرط بشرط العتق لانه مستحق بالشرط ولا يجزي
بغيره والمعلق بان يجز عتقه بنيتا لكفارة بصفة اخرى وتوجب
قبلا ولا يلا ولا يجز عتق مع اخذ عوض عليه من العبد او حربي

طالعها

ولا يجري غنق بعض رقة الامن مبعضين بياقتهما احدا واحدا لهما
 الزركيشي وغيره **قوله** رقة اي لو مفضوت لا فمرة لم على انزاعها
 وابقة لا قدر تركه على ردها بشرط العلم بجائزتها ولو بعد الاعتاق
 ومهره من مونسرو كذا جانية وحما قبلها في محاربة وان حصل
 المفق في مزي او اكثر ثبوت الكفارة **قوله** مسلمة يحتمل انه تفسير
 للمومنة وهو اظهر ويؤيده انه وجد في بعض النسخ اي مسلمة ويحتمل
 ان يكون غنقا ثانيا كرقبة ويكون بقرطة لما بعد قتال **قوله** بالانعام
 احدا يربها اي او تبعا للسابي او بالذوايب **قوله** سلمة اي ولو اصابة
 فيجري صغرا ولو بين يوم ومريض يري بروه وان لم يربا بين عدم
 الاجزاء بالعمل والكسب وعطف تفسير فلا يجري فاقد رجل ولا
 فاقد يد او خنصر او بصر منها او اعملى من كل منهما او اعملى من
 غيرهما او اعملة ابصار ولا عاجز بهر ولا مريض لا يري بروه فان
 تبين الاجزاء **قوله** اضارا بينا احترن به عن اجزا فاقد انفه او اذنه
 واصابع رجليه لان فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد اصابع يديه
 واجزاء كصم والاعور الذي لم يصق عور بصر عينه السليمة
 والاعم الذي يمكن اتباع المشي والقرع الذي لا يثبت براسه
قوله بان عجز عنها اي في وقت ارادته التكفير **قوله** حسا اي
 لم يجد لها اصلا **قوله** او شرعا بان لم يجد عتقها فاضلا عن كفارة
 وكفاية مونه نفقة وكسوة واثا واخدا ما لان ما البقية العرف الغالب
 ولا يكلف شرقيق بزيادة على ثمن المثل بما لا يتفان به ولا يكلف
 بيع عقار يشقله ولا راس مال تجارة ولا مسكن نفيس الفه
 ولا رفيق كن لك ولا يكلف الاستقراض فان تكلف وفعل شيئا
 من ذلك حصل به الدكل **قوله** ويعبر الشهران بالهلال اي ان

ان صام من اولها وان نقص فان صام في اثناء شهر اعتبر الذي
 بعده بالهلال وان نقص وتتم الاول من الثلاث ثلوثين يوما
قوله بنسبة كفارة اي ولا يحتاج الي ثمينها من ظهار او غيره فان
 عين وخطا وبان نوي الظهار وعليه كفارة القتل مثلا لم يجز
قوله من الليل هو اشارة الي وجوب التبيين قتال **قوله** ولا
 ينظر يتابع اي اكتفا بالتتابع العظي ويقوت ذلك التابع و
 يلزمه الاستيناف بفط يوم ولو الاخير بغير عذرا وعرض لا يجوز
 او انما استغرق وجيض ونفاس **قوله** في الاصح هو المعتمد
قوله اوله يستطع تتابعهما اي ولو بمشقة لا تحتمل عادة او خوف
 زيادة مرض او شدة شهوة الجماع **قوله** فاطعام الى اخره تبع في
 هذا القظ الآية الشريفة والمراد به تمليك الحب لهم سيما لقول
 جابر رضي الله عنه اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة الستس
 اي مكنت لها ويدفع لهم ولو بلا لفظ ويوضع بين ايديهم ولا يكفي
 ان يطعمهم بغدا او عشاء **قوله** ستين مسكينا اي ممن يجوز دفع الزكاة
 لهم فلا يكفي اقل منهم ولا اكثر الا ان كانت الامداد بعدد اكثر قال
 بعضهم والحكمة في طعام الستين مسكينا ان الله تعالى خلق ادم من
 سبع لونا من التراب فكان الاطعام لستين مسكينا يستوفي به
 جميع الالوان **قوله** او فقرهم عطف على مسكين ولو جعله المصنف
 منه لكان اولى واعلم انه متى انفرد احدهما دخل فيه الاخر ومن كان
 الفقهاء انهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا **قوله**
 مد فلا يكفي اقل صوم منه ولو جمعهم ودفع لهم حلة الامداد
 دفعة واحدة على الاكثر ان كيف ولو اقساموه بعد ذلك على التنا
قوله من جنس الحب ظاهر اختصاصه بالحبوب فلا يكفي اللين

ونحوه من غير الجواب وفي كلام العلامة الخطيب اجزا الوقت
 والملي كل في القطر وهو المعتمد لان كلاهما يجري في القطر وميت
 في هذه العلة اجزا كلما يجري فيها وهو كذلك كصرح به العلامة
 قاسم **قوله** استقرت الكفارة في ذمته اي مرتبه ولو قدر على بعضها
 اي في غير العتق لانه لا يتبعض منه ومثله الصوم بتعيين الكفارة
 من حصليتين حتى يكفر اي باخراج جميع الكفارة ولا يكفي بعضها
 وان عجز عن باقيها حتى يتمها نعم ان عجز عن الخصال الثلاثة جان
 له الوطية وان لم يشق عليه تركه خلدها للعاقبة الخطيب وتوقف
 فيه شتختا الشراطيني وقال القياس المنع منه حتى يكفروا
 عجز **قوله** في بيان احكام القذف واللعان وقد علمت
 القذف على اللعان لبسه عليه وهو لغة الرمي وسرعا الرمي بالزنا
 او ما في معناه والتغيير كسياتي واللعان لغة وشرعا ما ذكره الفقهاء
 والاصل فيه قوله كما والذين يرمون الزنا واجهم الآية وبنيوها
 ان هلال بن امية قذف زوجة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشريك بن سحاح فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة او حد في او
 حد في ظهرك فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا مع امرأ
 رجلاذين طلق يلتمس لبينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكرر عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق
 وليست ان الله ما يري ظهري وروي ان عمر بن الخطاب قال يا رسول
 الله ارايتان او جبا حدنا مع امرأته رجلا ما ذا نضع ان قلناه
 قتلناه فكيف يفعل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلناه
 الله فيك وهي صاحبك قرانا فاذهب فانت بها فتلا عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهن اجل بعضهن سياتي الزوال

الآية ومن قاله بالاول حمل هذا على ان المراد ان حكم وادعتك
 بتبين بما انزل في هلال وهو عينة مؤكدة بلفظ الشهادة
 ولم يقع بالمدينة الشريفة لغان بعد اللعان الذي وقع بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لاد في ايام عمر بن عبد العزيز رضي الله
 عنه **قوله** وهو اي اللعان ولم يذكر القذف لسياتي في فصل
 مستقل **قوله** مصدر اي مصدر لا عن اياد عن لغان **قوله** ماخوذ
 اي مشتق **قوله** من اللعان وهو يعني بذلك لاشتماله على لفظ
 اللعان وغلب على الغضب لانه احق منه ومن جانب الزوج و
 لتقدمه في الآية الشريفة على رحمة الله تعالى **قوله** المحضطر ليس
 قيد بل له الملاءمة وان كان هذا بعينه **قوله** والحق العارتي او
 الي نفى الولد **قوله** الرجل الي المكلف كذلك لتختاره الملتزمة
 لمحكام العالم بالتحريم والقذف واجب على كل ردبا لميب
 ان علم الزوج زناها وهنالك ولد ينبغي وجاز ان علمه ولولدها
 الاولى له السر عليها ويطلقها ان كرهها وجرام ان لم يعلم زنا
 وان لم يكن هنالك ولد وعلم زناها برؤيتها او بشيوع ذلك مع
 قرينة كرويتها خارجة من عنده او عكسه او رؤيتها تحت شعار
 في محل ريبة ولا يكفي الشيوع وحده ولا الريبة وحدها وعلم كون
 الولد ليس منه بمضو اربع سنين وبني وطئه وحدوث الولد والاد
 بان لم يكن كذلك وشك في محرم القذف واللعان والنفي **قوله**
قوله وسياتي الي في فصل القذف في كلام المصنف **قوله** يا
 الحاكم اي بطلب **قوله** كالحكم نعم لا يجوز التكم في نفي ولد صغير
 ولا كبير لم يرض به **قوله** فيقول اي الملائم وجوبا **قوله**
 عند الحاكم اي وجوبا ايضا بعد تلقينه وجوبا والافلا

بعقده به ومثله السيد بن افته وعنده اذاد وجهها منه لوان
 يتولي لمان رقيقة **قوله** الجامع الى اخره هذه الابعع من التخليط
 بالامكنة الفاضلة في مندوبة ويشمل الجامع والمبشر المستجيد
 ومسجد المدينة وغيرهما نعم الاولي في المسجد الحرام ان يكون
 بين الركن الذي فيه الحجر الاسود ومقام سيدنا ابراهيم عليه
 نبينا افضل الصلاة والسلام المسمى بالحطيم ولم يجر مع ان
 منه لكونه من البيت صون له عن ذلك وان حلف فيه عمر
 الله عنه وفي بيت المقدس ان يكون عند الصخرة ويسن التخليط
 بالازمنة الفاضلة نحو بعد العصر خصوصا عصر يوم الجمعة ان
 ايمن الفاجئ بعد العصر اغلف عقوبة لخر الصحابي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله
 يوم القيامة ولا يرثيهم وهم عذاب اليم وعدمهم رجل يخطب بينا
 كاذبة بعد العصر يقطع لها مال امرئ مسلم وتغير التخليط في كافر
 ولو حريا ان تراقفوا لينا سواء المكان كالبيعة بكربلاء والكنية
 والزمان ومما يعظمونه دخول الحاكم اما كنهم غير معصية لا حاجة
 ومثله غيره لكن باذن مكلف بالغ عاقل منهم ومحل ذلك ان خلت
 عن صور والاحرم مطلقا فان لم يضمنوا شيئا كالدهري بفتح الدال
 من ينسب لافعال للدهر ويضمها من يطعن بالسن وضموه بالثا
 للفرقة فيهما ومثله الزنديق اعتبر مجلس الحكم وصورته ان يخلوا
 دارنا بامان او هدمه ويترافقوا الينا **قوله** وليس في هوانا
 ولا يكف الاقتضار عليه كما قاله العلامة الخطيب وعجزه ولو علم ان
 الولد ليس منه لم يرجح اليه كزوج ومحسوم او صغير **قوله** هذه
 الكلمات اي التي منها ذكر الولد فلو اغفل في مرة اعاد اللسان من اصله

لاها

لها اقيمت مقام أربعة شهود ولذلك سميت شها ذات فتا
 بعد ان يعطه الحاكم ويا من شخصيا يصنع به عليه في لعل يجر
قوله في الاخرى ويقر عليه قوله تعالى ان الذين يمشرون بعض
 الله وايمانه ثمنا قليلا الآية ويذكر له قوله صلى الله عليه وسلم للمتلون عني
 حسا لكم على الله احكم كاذب فهل منكم من تايب او يحذرك
قوله فيما رمت به الخ فذلك الجملة لابد من ذكرها وكان حق المص
 ان يذكرها ويشترط موالات الكلمات الحسن نعم ان احتمل كون الولد
 من وطئ الشبهة فيقول فيما رمتها به من اصالة يجرى لها وان
 هذا الولد من ذلك الاصابة وليس مني ولا يحتاج المرأة في هذا الى اللعان
قوله زوجي اي ان كان لاه فان ادعاه عليها وعكسه في المرأة
قوله ويتعلق بلعانه اي يترتب على وجوده وتماثله وكونه
 بلعنا قاض وكونه ان كان **قوله** كاذبا فيه وان لم تدع عن هي
قوله حنة احكام الى متولفة بما هنا فلا ينافي وجود احكام اخر يعلم بها ما
 بان وبعضها من محالها **قوله** عنه اي هنا الزوج الثابت عليه
 بقذفها وقذف الراي بها ان ذكره في الكلمات اللعان والاول لا يقطع
 عنه لكونه اعادة الكلمات وذكره فيه فان لم يفعل حذ لوجه ولم
 يدع عن وجب عليه حذان ولا يقطع الحد عنه لاحدهما بعفوا لآخر
قوله وسقوط التعذر لوقال وسقوط العقوبة لشمل التعذر ان يذكر
قوله ان لم يدع عن لواء سقطه كان اولي ان لعنها في نفسه
 عنها لوقد بوجوب فتامل **قوله** وبمرعته اي عن ذوال الفرائض
قوله بالفرقة الموبة اي التي هي البينونة وهي فرقة تفسخ
 مثل الرضاع الطلاق ويترتب عليها عدم الورث بينهما وعدم
 تقسما لو كانت حلالا لفي الولد عنه وجوان تزويجه اختها

واربع شوان سواها وعدم اجتماعها حتى في الذوق كما قال شيخنا
كالشهاب الرمي **قوله** ففي الولد ان احتاج اليه على الفور كالرد
الغيب كما مر بان ياتي الحاكم ويقول له وان هذا الولد ليس من ذواتنا
بعد ذلك علي التراخي فان قصر لم يصح نفيه بعد ذلك ولو ادعى
جهل النفي والفور وقرب اسلامه او شأبه عن العلماء او
عاميا صدق بيمينه ولا يصح نفي احد تومينه من الذوق لان النسب
يختلط له ولو هي بولد فان بما يتضمنه الاقرار بحقه والادعاء
الله خير فلا **قوله** واشترائها اي مثله والمراد تملكها بشر او
او غيرها لم يجل له وطئها **قوله** سقوط حصانها بالصناد المهمة
كونها حصنة في حق الزوج اما في حق غيره فلا يسقط فلو قد فضا
اجنبي ولو تبطل الزينة لزمه الحد لا عنت او لم يلد عن ذنا اللعان في حق
بالزوج فيقص اثره عليه فتقول اي علي نظير ما مر في لغاة من المشرقة
المندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان نعم يلا عن الحائض باب
المسجد ويخرج القاضي اليها بعد فراغ الزوج **قوله** غضب الله لما
حضر الغضب بها لانه اشد من اللعان اذ هو بطر والبعث مع ال
نقله وجريمة الزنا اشد من جريمة القذف **قوله** ولو بدل
كلمات اللعان الى اخره ومنه ابدال لفظ الله بلفظ الرحمن مثله
خاتمة العبرة في الحد التعزير بحالة القذف وان حصل تغير
بحوال اسلام او عتق او نحو ذلك ولو اسلم ذمي بعد نفي الولد
لم يستقيم في الاسلام فان اسلمته ولو بعد موته وقسمته تركته
بين الكفار لحقه في نسبه الاسلام ويرهثه وتنقض القسمة وان
دعي لنفي حمل فبان ان لا حمل او دعي عن زوج ولد ولد بان نشاء
نكاحه بان فساد لغائه فلا يشترطه شيء من احكامه كما يبدى امره

وسقوط

وسقوط الحد عنه ونحو ذلك **قوله** في بيان احكام العدة
والنوع المعتدة وهي بكر العين المهمة وتترعت لصيانة ال
سباب عن الاختلاط والاصل فيها قوله تعالى الايات والوجبا
الامة **قوله** وهي اي العدة **قوله** من اعتدا فاحذرة من العدة
لا شتمها عليه غالبا **قوله** تربص المرأة اي الزوجة حتى كانت
ارامة والغالب فيها القيد بدليل عدم الاكتفاء بقراء واحد
مع حصول البرائة به **قوله** يعرف منها براءة رجحها او التمتع
لتجمعها على زوجها **قوله** والمعتدة اي من حيث هي لا بقيد كونها
متوفى عنها ولا مفارقة ولا يلزم انقسام الميثق الي نفسه والي
من **قوله** متوفى عنها هو بفتح المثناة الفوقية والواو والفاء
المشددة على صيغة اسم المفعول في المواضع الثلاثة ونائب الفاء
على الجار والمجرور ولا يجوز على ذلك حتى **قوله** حتى انما ذكر
الشارح مراعاة لصنع الكلام المصنف فامل **قوله** بوضع الحمل
انما انقضاه **قوله** كذا اي ولو ميتا ولا اثر لانفساله بعضه
لا تقدم متصلا كانا او منفصلا في سائر الاحكام غالبا **قوله**
حتى تاتي تؤمين اي بان لا تتخلل بينهما ستة اشهر بان ولدما
او تتخلل بين وضيمهما دون ستة اشهر لان الله لم يجر العادة
بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من اخر لان الرحم اذا
اشتمل على الحي استدفه فلا تاتي بقوله مني اخن قالتوما من ماء
رجل واحد خاذا فالبعض لائمة واذا كان بين وضعي الولدين
سنة اشهر فاكثر فمما حكد **قوله** كحقتض بلعان اي لانه
لا ينافي مكان كونه منه ولهذا لما استحلقة لحقه والكاف هنا
تشبه قتل النفي بلعان النفي بالحلف في الامة وليست استقضت

كما توهمه بعضهم **قوله** لا بوضع الحمل ومثله المسوم ومخلو
المجبوب والحضي والاسلول لان الولد ينسب اليهم ولا يحكم بزنا
لاحتمال ان يكون وطوءه بشبهة **قوله** وان كانت حليدا او غير حامل
او حاملا بما لا ينسب للزوج او رجعية او غير مدخول بها او نحو
ذلك **قوله** فعدتها اي كانت حرة وان لم توطأ او كانت زوجة
لصغيرة **قوله** بلياليها قال العلامة ابن قاسم كره بعد وضع الحمل ان
كانت حاملا من غير زنا لان عدة الحمل مقدمة تقدمت او تاخرت
فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجود
لانه لا حرمة له ولهذا لو قام حامل من زنا صح نكاحه قطعا
جائزه الوطء قبل الوضع على الصحيح ولو زنت في العدة وحملت
من الزنا لم تنقطع العدة وجهل حال الحمل على انه من الزنا كما نقله
الشيخان عند الروياني وبه افتى القفال وجزم به صاحب التوابع
وقال الامام مجمل على انه وطئ بشبهة تحسينا للظن وبه جزمنا
النجيري وقال شيخنا قد يجمع بينهما محمل الحمل الاول
الاوطأ انه نافي انه لا تنقضي به العدة كما تقرروا الثاني على انه من
شبهة تحسينا عن تحمل الائمة بقربنية اخر كلام قايده فتأمل
وتعبر الا شهر بالاهلة فان خيفت عليها كحبوسة مثلا عند
حماية وتلدن يومها ولو كانت من مطلقه رجعية انتقلت بالله
الوفاء بخلافه بالباين **قوله** وغير المتوفي عنها اي المعتدة
عن فرقة طلاق او فسخ بعيب او رضاع او لغا او غيرها
قوله المنسوب لصاحب العدة اي زوجها كان او غيره وان
كان مسلوله والحمل منقيا بلغان اولهما بشرطه السابق
وان كانت حائلا او حاملا ولا يمكن كونه منه **قوله** صواب

الحيض

الحيض اي من تحيض **قوله** ثلاثة قروء بضمين هو المحفوش
جمع قروء بالضم والفتح اشهر وهو يطلق على الحيض والطمح حقيقة
قال شيخنا ولما كان المراد به هنا الاطهار فبده المصنف بها
وقيل القروء للدطيار والاقراء للحيض حديث ترك المراد الصلاة
اي ما اقراء بها ولا يجب طهر من لم تحيض قرا لان القروء هو المحفوش
وبين دمين من حيضتين او حيض ونفاس ونفاسين كان تلدن
ويجزم من زنا او عكسه **قوله** بقية اي وان قلت وخرج بها مالو
لارتك الطلاق اخر جزء من طهرها بتعليق او غيره وفيه كالمطلقة في
الحيض **قوله** في حيضه ثالثة اي وان طال طهرها او انقطع دمها
لمدة او لم توقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك وضمن الطعن
في الحيضة ليس من المعدل تبين به انقضاء عدتها فان بلغت سن
الياس اعتدت بالاشهر واقضى من الياس ستون سنة على الوجه
وقيل ستون وقيل حصون **قوله** او طلق خائضا او زنا
لوقال لها انت طالق مع اخر طهرك لا يجب قرا الي اخره لعل ذكره
من الاشكال بقية طهر السابقة لها حيض والا فهو من سبق القام
للمر من ان المراد بالاقراء الاطهار فتأمل **قوله** لم تحض اصلا
اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها **قوله** وان لم
تبلغ سن الياس هو قيد دفع التكرار فيما بعد فتأمل **قوله** او
كانت متحيرة الخ خرج بها المستحائنة فترد الي اقراءها المستحبة في
حقها نعم ان طلقت في الباقي من الشهر اكثر من ستة عشر يوما
مست قرا واحدا ولا تحتاج الي شهرين **قوله** او ايسة اعني
بلغت سن الياس السابق سواء سبق لها حيض ام لا **قوله** فان
حاضت المعتدة المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة والمتحيرة والائمة

قوله في الاشهر الثلاثة المذكورة **قوله** وجعلها عدة
 اي يقود الى الاقراء الثلاثة ويوجب هذا الطهر قرا الا ان سبق لها
 حيضا او نفاس كما تقدم ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء استأنفت
 عدة بالاشهر **قوله** او بعد انقضاء الاشهر هذا هو الصواب
 ولما وقع في بعض النسخ من انقضاء الاقراء ليس في محله **قوله**
 لم يجب الاقراء الى هذا في غير الآية اما في فان لم تحت زوجا اخر
 فكذلك لا نفقضاء عدتها طاهر مع تعلق حق الزوج بها وان لم
 تنكح بعد الاشهر زوجا اخر وخاصة فانها تعتد بالاقراء البتة لما
 انها ليست ايسة **قوله** والمطلقة اي المنسوخة **قوله** قبل
 اي قبل وطئها واستدخال المني كالوطئ ولو في الدبر فيهما نفس
 لو كان عليها بقية عدة نسأ بقية لم يصح نكاحها حتى تمها كالوطئ
 باينا بخلاف ثم عقد عليها قبل تمام عدتها ثم طلقها قبل وطئها
 فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام القرينين الباقيين والاشهر كما لو
 فتأمل ذلك وافهمه فانه قد غلط كثير من الفضلاء بل الكره بغير
 والله الموفق **قوله** وعدة الامة اي التي فيها رق وان قل
 ولو مكاتبه ومتولدة كما سيأتي **قوله** كعدة الحرة سواء كان الحمل
 كاملا او مصغفا بشرط ان تقول القوايل ان فيها صورة خفية
 او انها اصل ادبي ولو بقيت بصورة والاقوال تقضي بها العدة
 كالعلقة ولو مات الحمل في بطنها لم ينقض عدتها الا بالقاء
 علي التراجع **قوله** بقرينين اي ما لم يمتق في عدة رجعية ولو
 كملت عدة حرة لانا رجعية كالزوجة وما لم تكن متجوزا والاقوال
 وجبت العدة عليها ولو في اشهر اعتدت بشهرين او في اثلاثة
 فان كان الباق منهن اكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعدة شهر

فقط او كان اقرا اعتدت بعدة شهرين بعد تلك البقية اما
 لو كانت حرة فطلقت ثم التحقت بدار الحرب واسترقت
 وماتت امة فوجها في النكحة احدهما وهو الاوجه انها
 تكمل عدة حرة وثانيهما وقال به بن الحارث ترجع الى عدة الامة قال
 العلامة بن قاسم والعدة في كونها حرة او امة بطن الواطئ ان افترض
 ذلك تغليظا والوفاء الواقع على الوجه ولو وطئ امة غيره بطن
 انها زوجة الحرة اعتدت بثلاثة اقراء او حرة بطن انها امة او
 زوجة الامة فكذلك الحكم جزم في شرح الروض في الاول وفي مثلها
 الثانية وجعل المشيخين اوشبه خلاف ذلك اي من حيث القياس
 ولو وطئ امة غيره بطنها امة اعتدت بقرء واحد **قوله** على النكاح
 هو المقيلا انها على المصنف من الحرة وانما كملت الاقراء الثاني في تمام
 عند معرفة نصفه الا تمام **قوله** وفي قول اخر قال شيخنا
 صريح كالاصل ان الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة فراجع **قوله**
 ويوم الغزالي مرجوح وهو الايام الجليل حجة الاسلام زين
 الدين ابو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي ولد بطوس سنة ثمان
 اربع مائة وتوفي ببيجة يوم الاثنين رابع عشر شهر جمادى الاخر
 سنة خمس وخمسمائة فكان عمره خمسا وخمسين سنة رحمه الله
قوله واما المصنف فعمله اولى اي ان المصنف قال ان الامة اذا
 اعتدت بشهرين كان اولى في حقها من شهر ونصف قال
 بعضهم وما سلكه المصنف لم يقل به احد من الصحابة ايدلان
 الخلاف في وجوب قدر العدة عليها وهو ثلاثة اقوال شهر
 ونصف وشهران وثلاثة اشهر وهو مرجح لان مراعات الخلاف
 تنفق على انها اولى واقتصار المصنف على اولوية مراعات القول

الثاني لا ياتي في الياس تعتد بشهرين بدلا عنهما **قوله** وهو الوحوط
 اي من حيث الاحتياط **قوله** وعليه جمع من لا صحاب اي اصحاب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** لو ادعت المعتدة التي مات عنها
 زوجها انقضاء عدتها في حياته لم تسقط عنها العدة لكن قيل
 فقال بالرجعية فاحرم منه الا ذري حتى تسقط عده البايين ولو ادعت
 ان لا طلاق رجعي تراث وقد جهل انه رجعي او باين صدقة كما عرفت
 الا ذري لان الاصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة **قوله**
 لو عاشر الزوج زوجته المطلقة او عاشر السيد امته المطلقة من غير
 انقضت عدتها فيهما في الطلاق البايين مطلقا وكذا في الرجعي فلا
 يراجعها بعد هذا لكن يلحقها طلاقه لو طلقها ويجب لهما السكنى
 ولا يجذب طولها كرجح البلقيني ولا تنتقل الي عدة الوفاة اذا مات
 عنها ولو توارث بينهما ولو تزوج اربعها وليس لغيره ان يعقد
 عليها ولا يجتمع بينها وبين اختها ولا يصح منها خلع وليس لها
 امرأة يصح طلاقها ولا يصح خلعها **قوله** في بيان
 احكام المعتدة وانواعها وما يجب لهما وعليها كما لا يخفى مثلاً
 سواء كانت بائنا او رجعية وفي بعض النسخ تقدم فصل الاستبراء
 على هذا وما هنا نسب وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل ايضا
قوله التشارع فيما تقدم فصل احكام العدة وانواع المعتدة **قوله**
 الرجعية اي ولو غير حامل وخرج لهما المفسوخة والموطوءة
 بشبهة ولو نكح فاسد **قوله** ان لا يزوجها اي وان لم يكن ملكاً
 للزوج ونجى على الحاكم اكثر اوده لهما من مال الزوج ان كان مورا
 او بالاقراض عليه بنفسه او باذنه لهما في ذلك فان اكثرته من مال
 نفسها رجعت عليه ان كان باذن الحاكم او باشهاد والاداء يجري

في الشبهة
 كالزوج

ذلك في كل لاذع مما ياتي **قوله** والمنفقة اي بقدر خاله لانها كما
 الزوجية **قوله** بقية المومن اي من كسوة وادم واخذام وموتهما
 ومها وغير ذلك لما ذكره ولذا سقط بشؤونها قبل الطلاق وبعد
 كما ذكره الشارع فتأمل **قوله** الالة التطهير نعم ان تاذن بنحو
 فلوجب ما يزيله كمشط ونحوه **قوله** ويجب للباين اي يخلع او
 ثلاث افسح في غير نشون فلا يسكني لمن ابانتها ناشرا وفي العدة
 وان عادت الي الطاعة كما في الروضة واصلها نعم ان عادت في
 ثلثا يوم عادت السكنى دون النفقة وخرج بالباين معتدة الوفا
 وان كانت حاملا لجزايس للحامل المتوفي عنها زوجها نفقة او
 رجعية لانها تنقل الي عدة الوفاة نعم ان وجبت النفقة للباين
 الحامل قبل الوفاة استمرت لونه دوام **قوله** دون النفقة اي
 ردون بقية المؤنة قال شيخنا ولعل تقييده بالنفقة لاجل الاستبراء
 بده بقوله الا ان يكون حاملا وثبت حملها بتوافقهم عليها او
 بشهادة اربع نسوة او بدعواها مع يمينها فيجب لهما النفقة ايضا
 وان كانت ناشرة ولو في العدة بنا على الاظهر ان النفقة سبب
 الحمل **قوله** على الصحيح وهل هو لها او للحمل فان قلنا انه لها
 لا يسقط بمضي الزمن والمعتدانه لها بسبب الحمل كما تقدم ويجب
 على المتوفي عنها زوجها اي المعتدة عن وفاته ولو امة او كافر
 او مجنونة او صغيرة ينع ولها قال الا ذري ومحلها الكافرة
 الا انصوا بحكمنا او لا فلا نقض لهما ومثل الكافرة المعاهات
 والمؤمنة **قوله** الا حد ربا الحاء المؤملة وبالين مهملين ايضا
 من احد ويقال له الحد بكسر الحاء من حد ويري بالجمع من حد
 الشيء قطعه فكانها انقطعت عن الطيب والزينة والاستحباب

ايضا بالحناء استفعال بالحديد والمراد به استعمال الموصي في حق
 الشرع في مكان مخصوص وهو عن الغانة من الحد **قوله** وهو
 المنع اي مطلقا وشرعا المنع مما ذكر لان المحنة تمتع نفسها من اليد
 والزينة كما تقدم **قوله** من الزينة اي التزين في المدين بترك لبس
 الخيل بنهارا من ذهب وفضة او لؤلؤ وون كان صغيرا كما تقدم
 وقتنه الودع ونحوه لا عراب والسلاسل وغيرها وخرج باليد
 غيره كتحليل فراش وهو ما يراقدا ويقعد عليه من نطع ومرتب
 ووسادة وغيرها وتجميل اثا وهو متاع البيت فلا احدا في
 نعم الفطكا للبس على الراح ليلا ونهارا **قوله** بترك لبس مصير
 اي ليلا او نهارا من حرير او غيره مما يقصد للزينة **قوله** وابرسيم
 هو بغنى التام على القز فيحل ما لم يضع كما مر **قوله** لا يقصد للزينة
 اي كالاسود والاحمر والذرق الا ان كانت من قوم يتزينون
 به كالاعراب مثلا فيحرم نعم ان كان شئ من ذلك براقا في اللون
 حرم لانه يزين **قوله** من الطيب اي الذي يحرم استعماله على الحر ليله
 ونهارا ويلزم ان القيد الشرع في العدة ومع ذلك لا يلزمه
 العدة بخلاف الحر **قوله** اي استعماله انما قدس اللفظ لا استعمال
 له بالطيب عين ولا يصح نسبة الحكم اليه ولو نشره بالطيب كان اولى
 واخصر كما لا يخال بالامثلة الا صفر كما الصنف في الضاد وكما
 مع اسكان المباء وفتح الضاد وكسر المباء **قوله** الحاجة كرت
 بخلاف الابيض كالشوتيا سوا الاسود وغيرها **قوله** من حفظ
 هذين البيتين لم يرد ابدا
 بالناظر يعقوب اعينكم بما استغاذ به اذ مسه الكمد
 فيصير يوسف اذ جاء البشير به بحق يعقوب اذ هب بها الرملة

مطلب
للزينة

قال بعض الفضلاء يحرم عليها ليلا ونهارا وهن شعر راسها
 ولحيتهما ان كانت وبقية شعور وجهها لا ببقية بدنها والحرم
 عليها ايضا طلاء وجهها بنحو اسفيناج بالنال المعجزة وهو
 ما يتخذ من الرصاص يصلى بالوجه وكذا الحرة وخطاب ما ظهر
 من بدنها كالوجه واليدين والرجلين بالحناء وغيرها وتطريفا ما
 بها وتصفيف شعر طرفيها وتجميل شعر صدغها وترقيق
 حاجبيها وحشوه بالكحل وازالة شعر ما حول حاجبيها واعمال
 ويجوز لها التطفيف بفصل راس و بدن وامشاط بدنها وتعمير
 بنحو سدس وازالة شعر رجليه او شارب او عانة او باط وقلم نظير
 ودخول حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز الفروج الا وحده لظن
قوله وللزينة اي للرجل **قوله** من قريب لها اوسيد **قوله**
 اي اجنبي اي حيث لا ربة فيما يظهر بان كان عالما او صالحا
 او خولا ذلك **قوله** ان قصدت ذلك اي الواحد **قوله** و
 البتة بموحدة بعد الميم وتايين فوقيتين بينهما و او اي اليان
 من البت والقطع لا نقطاع نكاحها بطلاق او نسخ او كانت في
 عدة شبهة او نكاح فاسد وضابطها كرمقة لا تحب نفقتها
 وفي الرجعية خلاف وشملها البائن الحامل والستران **قوله** من سكن
 فراقها الوقال منها كان اولى واخصر فتأمل **قوله** وان رضي زوجها
 اي ارضيا معا لان الحق تعالى **قوله** الحاجة فلا يجوز له الخروج
 لغير كفاية وزيادة فتحرر ولو لا بيها وامها وعبادة ولو لمرضها
 ونجاسة وكذا زياره قبور الاولياء والصالحين وقبر زوجها الميت
 ومن الحاجة ايضا الخروج للحج او عمرة احرمت به قبل الفراق والموت
 ولو غير اذنه ولم تحقق الفوات اما احرامها بعد الموت والفرق

فليس لها المخرج له وان تحققت الفوات وتخلل المحرم ويلزمها
 القضاء ودم الفوات **قوله** ويخولك الواو بمعنى او **قوله** الى دار
 جارتها المراد بالجارت هذا المداصق والمدصق المداصق **قوله** و
 نحوها الواو بمعنى او كما تقدم **قوله** اذا خافت المهر من الضرورة
 ايضا فهو معلوم من كلام المصنف بالطريق الاول فتأمل **قوله**
 او ولد لها اي هدم او غرقا او تلفا او غير ذلك **قوله** وغير ذلك
 الواو بمعنى او كما تقدم **قوله** في بيان احكام الاستبراء
 هو في الزينة غير الزوجة كالعدة في الحق وهو لغة وشرعا ما ذكر
 المصنف والاصل فيه احاديث منها قوله **قوله** حتى يتيه عليه وسلم
 سببا يا او طلس بضم الهزة الفصح من فتحها اسم واراد من هو ان
 حين الادتوطا حامل حتى تضع ولا يعرف ان حمل حي يبيض حبيبه
 وما روي ابوها في ان ابن عمر رضي الله عنهما انه قال وقع في سهمي حبة
 حسنة من سهم جلود فنظرت اليها فاذا غنقها كانه ابريق فضة
 فلم اتمالك ان قبلتها والناس ينظرون الي وجولي يفتح الخيم واللد
 قرية من نواحي فارس فتحت يوم اليرموك سنة سبعة عشر
 من الهجرة وبلغت غنائمها ثمانية عشر الف والنسبة اليها جلود
 على غير قياس **قوله** وقال الفاشري عن الامة **قوله** ملك
 امة اي ولو فقرا **قوله** بشر الا خيار فيه لو قال بشر بعد لزومه
 لكان اولي وانسب سواء وجبا لقبض ام لا فلا يعقد بها الزوم
 نعم سيد كرا الشارح انه لو اشترى زوجته ندب له استراؤها
 ولا يجب ولو اشترى امرته او مجوسية لم يعقد باستبرائها قبل
 اسلامها **قوله** او بارة اي وان لم يوجب قبضها **قوله** او
 اي بعد قبولها وان لم يبريق قبضها **قوله** او هبة اي بعد قبضها

قوله او غير

قوله او غير ذلك كره بعيب او اقالة او تخالف اوسي او خوه
 ذلك **قوله** عود حل الوطى بعد زواله كاستحداث
 الملك كغير مكاتبه كالكاتبه صحيحة او فاسدة وكاسلام سيدات
 وامة ارتدت وكذا من زوجة طلقت قبل الدخول وكذا بعد لكن
 استبرأهت بعد انقضاء عدتها من الزوج وخرم بزوال حل
 الوطى منه منه بخوصوم او حيض او حمل او اعتكاف فلا اشتر
 فيها **قوله** ولم تكن زوجته اليه سيأتي في كلام الشارح وهو
 الضمير في بعض النسخ استثناء من وجوب الاستبراء بعد عدة الطلاق
 كما سيذكره المصنف فتأمل **قوله** عند رادة وطئها لوجعل
 الشارح الوطى داخلا في الاستمتاع لكان اولي واحسن لدفع ايها
 توقف الاستبراء عند رادة الاستمتاع دون الوطى وايها ان الوطى
 لا يسمى استمتاعا وغير ذلك فتأمل **قوله** الاستمتاع بها اي في
 جميع بناتها ولو انظر بشهوة نعم لا يجزئ في المسبية الا الوطى
 فقط صيانة لثلاثة ومثلها المسبرات من حربي **قوله** حتى يستبرأ
 بها اي لو حال حملها او تعبد **قوله** بحبضة اي كاملة بعد ملكها
 فلا يكفي بقية حبضة وجد السبب فيها لان الطهر لا يفيد البراءة
 ولو انقطع حبضها مرة لس الياس وتصدق المملوكة بلديمين
 في حبضها خضت لانه لا يعلم الا منها غايبا او السيد وطئها
 بعد طهرها **قوله** من ذوات الشهور اي كايسته او صغيرة
 ومجزة **قوله** فندتها قال شيخنا اعلمه هذا سهو من الشارح
 الكلام في الاستبراء وكذا ما بعد انتهى اقول ولعل مراد الشارح بقوله
 فندتها اي استبرادها ويكون ذلك مجازا عن الاستبراء يقال
 لعدة مجامع براءة الرحم بكل منهما فتأمل **قوله** بالوضع ولو من

بقوله

الزنا وحله ذلك ما لم تخض فان خاضت فتكفي حيضة واحدة ولو
عبره بالحمل وكذا لو مضى شهر وكانت من ذوات الاشهر قبل وضع
الحمل فيكفي الشهر الواحد وحمل الاكتفا بوضع الحمل من الزنا ان وجد
قبل القراء او الشهر فتأمل **قوله** واذا اشترت زوجة الى ان تقدم حكمها
فراجعه **وقوله** من له اشترى اوها اي يتيمن الولد الحاصل بالملك
عن الحاصل بالنكاح **قوله** اي حين انقضاء عدتها اي بعده لقدر
حق الزوجة على الاستبراء ولو وطئ الأمة اثنان بشبهة او بزوجية
وبشبهة لزمها اشتران بلقط المني كالعدتين ليعتصم **قوله**
واذا مات سيد ام الولد وكذا لو اعتقها ولها ان تخرج في الحال
اي من اسيد او من اجنبي ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء
كالعتقة منه **فصل** في بيان احكام الرضاع بالاضاد المعجزة
الفوقية يد لها ويقال لها الرضاغة باثبات الثاء والاصل فيه
قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وجره رضاع
الا ما كان في الحولين وسبب تحريمه ان اللبن جزء المصنعة وقد صار
من اجزاء الرضيع فاشبه منها في النسب وتأثيره تحريم النكاح
ودوما وجوان النظر والخلوة وعدم نقص الطهارة بالمس والإحرام
الفرم وسقوط المهر كسائر ما دون سائر احكام النسب كالميراث
والنفقة والعنف بالملك وسقوطه القصاص ودد الشهادة
ونحو ذلك واركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولب **قوله** وهو لغة
الجنة انا تأملت ما ذكره الشارح رأت المعنى اللغوي اخض **قوله** من
معنى الاصلح وهو مخالفة العامة الغالبة فيهما **قوله** ادمية
حرم بها الرجل والختنى والبهيمة وكذا الجنينة بناء على عدم صحة
منافحتهم معنا والمعتد خلافه فهم كالأوديين وينبغي على

ذلك

ذلك التحريم ولو على غير صورة ادمية او كان ثديها او فرجها في
غير محل المعهودة **قوله** كجوف ادمي مثل الجوف الدماغ فتأمل
قوله على وجه مخصوص وهو كونه خمس مرات متفرقات كإثابة
انفصاله ووصوله الى جوف الطفل بلبن المرأة اي ولو حكما او مع
غيره ولو بمحضاض ومثله الزبد والجن والقطر والفتنة بخلاف
المن الحاصل عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بنحو ما يعر حيث يفرق
طعمه اولونه او ربحه فان شرب الكل حرم والافاد وسواء في ذلك
ان كانت المرأة من ادمي او من الجن كما مر فتأمل **قوله** حتى اي
حياة مستقرة بان لم تصل الى مرحلة تدبوع خال انفصال اللبن منها
كإثابة فان وصلت اليها لم يحرم لبنها او بجرارة مثله فاد قرية
اي تقر ببيته كما في الجحضر كونها تقر ببيته هو ما اعتمد شيخنا
بالمراجه ما في الحيض بان يفصل اللبن قبل تمام السبع بما لا يوسع
حيضا وطهر او هو ستة عشر يوما فتأمل **قوله** واذا ارضعت
المرأة الى ليس قيد ولو قال واذا ارتضع ولذا كان اوي واسب
ليدخل ما لو ارتضع على امرأة نائمة واوي من ذلك ايضا لو قال
واذا وصل الى جوفه ليدخل ما لو اوجره وهو نائم فتأمل
سوا شرب اللبن الى قال شيخنا لا يخفى عدم صحة هذا التعميم
في كادوم المصنف فراجع انتهى **قوله** لا ينظر بل التعميم مراد لاد
الدار على انفصاله في حياتها سواء وصل الى جوفه في حياتها
او بعد موتها كما ياتي في كلامه فتأمل **قوله** او بعد موتها
هو متعلق بشرب قال شيخنا واخذ ط اللبن بغيره لا يضر
ولو عا لبنا حيث وصل شيء منه الى جوفه المعدة او الدماغ
او باسقاط وخوه بان يصب اللبن في الاذن فوصل الى الدماغ

فانه يحرم حصول التغذي بذلك لا وصوله بحقنة او تقطير في
 خواذن كقبل استفا التغذي بتلك ولا بواسطة تقطيره في الدبر
 لعدم التغذي بالتقطير فيه ومن هنا يصرح ولا اثر لوصول الماء
 المعدة والدماغ وان كان في حد الباطن المفطر للمضام فتأمل قوله
 صار الموضع اي ذكر ان كان او انشئ او خشي **قوله** دون الحولين
 اي يقينا قال شيخنا ظاهره عدم الترتيب لو قارنت الرضعة
 الخامسة تمام الحولين والمعتد خلافه فراجع **قوله** بالاهلة
 فان الكسر الشهر الاول كل بالمعد ومن الشهر الخامسة والعشرين
 قال العلامة ابن قاسم وهل العبرة بالانكسار بمجرد التقديم للثدي
 وبعبارة مثله او بوصول شيء من اللبن الى المعتدة والدماغ
 لو وقع الالتقام والحصول مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى
 ما ذكره لا بعد مضي جزء منه حصل الانكسار فيه نظر والظاهر
 ان المراد الثاني لان الوصول هو الموثر اي ما ذكره لا غير فتأمل
قوله خمس رضعات اي يقينا ان اتصاله ووصولها كما عرفت
 الفصل في مرة واوجز خمسا او بالعكس كان رضعت واحدة
 قال بعضهم والحكمة في كون التحريم بخمس رضعات ان الحولين
 يتجرب بسبب الادراك خمس انتهى **قوله** واصله يحوف الرضيع
 اي وان تقاياه خلافا فان لم تصل اليه لم يحرم **قوله** وضبطن
 اي الخمس **قوله** بالعرف اي لونه لا ضابط لهن لغة ولا شرعا
قوله تعدد الارضاع فلو قطعت عليه المرضعة ليشغل
 او قطعه هو التهوي للهوا ونوم او تحول من ثدي الى اخ
 فان طال الزمن في الحل تعددوا فلا قال العلامة ابن قاسم
 ويجري ذلك فيمن خلف لا ياكل في اليوم الا مرة واحدة

يفتبر

بغيره القدر العرف ولو اكل لقمة ثم اعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد
 واكل خث ولو طال الاكل ويقوم ويأتي بالجزء على المائدة
 وكان ينتقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل يقوم ويأتي
 بالجزء عند نفاذه لم يحدث لان ذلك كله بعد في العرف اكلة واحدة
قوله اباله الى خاصلة انه يحرم على الرضيع اصول المرضعة وفروعها
 وفواشيها من سبب او رضاع وكذا صاحب اللبن من كاه او وطئ
 شبهة ويجرم عليها فروع الرضيع فقط من سبب او رضاع وقد
 نظم ذلك الشيخ علاء الدين القوموني فقال
 وينشر التحريم من موضع الى اصول فضول والحواشي من الوسط
 ومن له دراي هذه ومن رضيع الى ما كان من فروع فقط
قوله بفتح الضاد اي اسم مفعول **قوله** اليها فيه اذ انما الى عن البلية
 هذا وما بعده **قوله** بسبب او رضاع قال شيخنا ذكر الرضاع مع
 السبب فيه تجوز لو ان يراد بالاشباب لانما ولو عر به كان
 اولى فتأمل **قوله** بتفسير شهادة الرجال في الاقرار بال
 الرضاع وفي الشرب من اناه او بايجار ويكفي في الشرب من الثدي
 رجل وامرأتين واربع نسوة **قوله** اي الرضيع بفتح الضاد ايضا
قوله ومن انتب اليه تأمل ما في معناه فانه انما سبق قلم
 من المص او من الناسخ والافه هو مرجوع والراجح ان اياه وجده
 وان علينا يجوز لها ان تزوجها او **قوله** او اعلا هو عطف على
 في درجته وكان اما رابثة او تلقه بمعنى وجب **قوله** كاعما
 اي او ابائه **قوله** فارجع اليه اي ان اردت ذلك **فصل**
 في بيان احكام النفقة الاقارب واليهام وجمعهما المص
 وهذا الفصل لتساويهما في سقوط كل منهما بمضي الزمن ووجوب

الكفاية من غير تقدير ولو قال في بيان احكام النفقات لكان
 اولى واحسن فتأمل **قوله** وفي بعض النسخ المتن الى اخره وهذه
 اولى وافسب لان الحضانه من تلق الرضاع اللهم الا ان يقال لما
 كان الرضاع سابقا على الحضانه وهو من جملة النفقة فقدت
 له شتمها على المقدم وانضم اليها استطرادي فتأمل **قوله**
 عن الذي بعده اي وهو الحضانه كما مر **قوله** فاحذره من
 الا نفاق قال شيخنا فيه اشتقاق مصدر مجرد من مصدر
 انتهى قول وفيه نظر والصواب ان يقال ان فيه اشتقاق المزيد
 من الجرد وفيه يجوز ولذا عبر الشايع فيه بالخذ دون الاشتقاق
 لانه اوسع فتأمل **قوله** وهو الاخراج اي دفع ما يسي نفقة لمن
 له **قوله** ولا يستعمل اي الاتفاق **قوله** الا في الخير بخلاف الاخراج
 فتأمل **قوله** وهو الاخراج وصدا لا نفاق الا سراف ولا يستعمل
 الا في غير الخير ومن بلدغات الرخصي الا سراف في الخير كما في الشر
 وهو من رد الفجر الى الصدر **قوله** اسباب ثلثة ولو يرد انما
 نفقة المهدى والاصح المندورين على الناذر ولا ايجاب النفقة
 على حصته الفقرا في الزكاة بعد الحول وقبل التمكن والاخراج مثله
 لانها من استصا جليا للمالك فتأمل **قوله** القرابة انما قد منها
 على الملك والنكاح لا قد سبق عليهما كوالد طفل غني بموروث
 او نحو وصية ولانها جزء المنفق ايضم وقد الملك على النكاح مثل
 ذلك غالبنا ومن قدم النكاح نظر الى قوة اللزوم فيه وتقديم
 القرابة على الملك لاعتنا بها وشرافا فتأمل **قوله** ونفقة
 اليهودي اي الاصول والفروع سموا بذلك اعتمادا عليهم
 وتشبهها بائمة الايام فتأمل **قوله** من اهل اي الاقارب فهو

قال متدة **قوله** واجبة اي وجوبا موسما على الفنى بما زاد
 على ما يحتاج اليه لموتة يوما وليلة من نحو نفقة وكسوة وخادم
 ومسكن ومبلى وغير ذلك وان كان عليه دين ويبيع فيها وان
 لم يدين عليه ما يبيع فيه من عقار وعزم لا مقدمته على الدين الذي
 يبيع فيها ملكه فيبيع فيها اولى ووجوبها بقدر الكفاية بل سقي
 مع اعتبار سنة واحادته ورغبته في الحالة الناجزة والمحاكم مع
 من من ماله لغيبته او امتناع ولا تصير بنا عليه بمضى زمن بدونها
 ولو مع الامتناع الا بفرض قاض بالقاف بنفسه اما ذونه او
 بشهاد عند تقديره وله اخذها عند الامتناع من ماله وان لم
 يكن من خنسها والادب والجد اخذها مال محجور بحكم الولاية
 ولها ايجاره ولم يعمد بعمل يضيعه ويليق به بخلاف الامرو والفروع
 نعم المحاكم ان يولي الولد الرمن اجاره ابيه المجهون لها ويجب
 على الام ارضاع ولدها اللبا بالهنر والقمر وهو اللبن النازل
 او للولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالبا او انه لا يقوي ويشد
 بدنته اذ به ومدة ثلثة ايام وقيل سبع وقال شيخنا يرجع
 قماره الى اهل الخيرة به صرح شيخه في خاشية ولا يخرج بعد على ارضاعه
 الا ان تقيت وتقدم على غيرها اذ ارغبت في ارضاعه ولا يزداد
 في نفقتها الا جلب فان برعت به اجنبية او طلبت دونه ما
 طلبته الام فلا بد من منع الام من ذلك **قوله** للوالدين والمولدين
 هو بصفة الجمع فيما كان سيمر به فيما بعد وهو بدل من اهل
 الخيرة غيرهم كاحوة واعمام وخادوات فلا تجب نفقتهم مطلقا
قوله اي ذكورا كانوا او اناثا اي من جهة الاصول وان علو
 ولومن جهة الام او من الفروع وان سفلوا ولومن جهة البنات

قال شيخنا وفيه اشارة الى التغليب في صفة جميع المنكر فتأمل
واختلفوا فيه لكن يشترط للجانبين الحرمة والعصمة فلا تجب لمرتد
وحربي مطلقا وكذا تارك الصلاة وران محصن وقال العلامة
بن حجر تجب للزاني المحصن لعدم قدرته على التوبة ولا تجب لغيره
ولا عليه ولو مكاتباً او مبيعاً نعم تجب للمعتق بقدر حرته وتجب
عليه حرته وتجب عليه نفقة كاملة لتمام ملك خلافا للعلامة
الخطيب **قوله** واجبة هذه الكلمة مكررة مع كلام الشارع السابق
ولو اسقطها اولاً لمكان اوبي وانسب فتأمل **قوله** على اولادهم اي
واصولهم **قوله** فاما الوالدون اي وان علوا **قوله** وتجب نفقتهم
اي مونتهم فيدخل ادم والكسوة **قوله** والسكنى ولو بخادم
محتاج اليه وزوجه كذلك واجرة طيب وتسن دقالة ونحو ذلك
قوله بشرطين اي باحد من منضمين الى الفقر فهو مكرر معهما
قوله والزمانة يفتح الزاي واصليها لا يتلوا والفاحة وقال
بعضهم هي افة نصيب الحيوان تمنع من الحركة قال شيخنا و اشار
المصنف الي ان المراد بها هنا افة مانعة من الكسب والمعتد انه
لا يشترط في الوالدين الزمانة بل لو كانا قادرين على الكسب لا يكفان
وتجب نفقتهم بخلاف الفروع لان الله تعالى قال وصاحبهما في الدنيا
معروفاً وليس من الصالحية بالمعروف كغيرهما الي الكسب **قوله**
او الفقير المجنون اي على رأي مرجوح **قوله** لم تجب نفقتهم هو
مقتضي كلام المصنف والمعتدان قدرتهم على الكسب لا تمنع وجود
نفقتهم بخلاف عكسه الذي فتأمل **قوله** بثلاثة شرائط اي
ياحد امور ثلاثة مضموم الى الفقر فهو مكرر معهما فتأمل **قوله**
احدها كان اوليا ستقامه ولعله زيادة من النسخ بدليل عدم

ذكر

ذكر ان وثالث مقابل معهما فتأمل **قوله** لا تجب نفقته هذا هو
مفهوم الوصفين معا ولا حاجة الي فقد الوصف الثاني مع وجود
الاول وكان الوجه ان يقول فالغني الصغير والفقير الكبير لا تجب
نفقته وان احتاج الي التقييد بما بعده لان مفهوم بشرط لا يعارض
بمفهوم بشرط آخر وكذا يقال فيما ذكر في الباقي نعم الولد القادر
على الكسب اللاديق به لا تجب نفقته كما مرث الاشارة اليه وربما
يقال انه دخل في وصف الغني المذكور فتأمل **قوله** وذكر المصنف
الثاني من الاسباب الثلاثة **قوله** ونفقة الرقيق اي مونتة كما
يشتر اليه بعد ومنها اجرة الطبيب وتسن الدواء وشراماً
لطهارة وشراب التيمم ونحو ذلك **قوله** والبهائم جمع بهيمة
سميت بذلك لعدم نطقها واصليها اسم لذوات الاربع من
ذوات البر والبر والبراد بها هنا الاعم من كل حيوان مختر من
فيه ما يدفع ضرر من علف وتحي وغيرهما ويحرم الحاكم عليه او
على بيعه او ذبحه اكان مأكولاً فان لم يفعل ناب الحاكم عنه في بيعه
او بيع جزء منه او اجازته فان فعل ذلك فعلى بيت المال
ولا يكره في الحيوان غير المخترم الا تركه فقط ويحرم عليه شرب
لبه البهيمية الا ما فضل عن ابنها او استغنى عنه حتى لو لم يكن العجل
لبه امه وجب اي يشترى له لبن ايضاً لان نفقته واجبة عليه وكذلك
او مستحقاً منافع بوصية او غيرها او بقاء او ذوجه لم يتسلم
لزوجها ايلا ويصار نعم لا يجب شيى للمكاتب ولو كتابة فاسك
الا ان يحزن نفسه وان لم يحزنه السيد بفسحة كتابته **قوله** وجب
عليه نفقته ولا يجب عليه ان يشبعهم شيقاً فرطاً بل الشبع المعتاد
ولو ما قارب **قوله** من غالب قوت البلد وان لم يكن من جنس

قوة السيد وكذا يقال في ادم والكسوة فتأمل **قوله** بقدر الكفاية
اي في النفقة والكسوة ولادم وغيرها ويقرح له نهاية ورغبة
بقدر شبعه وان زاد على كفاية امثاله ويراعي حال السيد بمثله
في يساره واعساره ويسقط بعض الزمن ولا يقرح لنا الا بالاعتدال
من القايض او ما دونه ويبيع فيها ماله لغيره او امتناع فان لم يوجد
مالا دونه الحاكم ببيع او اعتاقه او اجازته فان لم يفعل اجره الحاكم ان
تيسر والادب ان وجد هه مشري والادب انفق عليه من بيت المال
قوله الا شتر العورة فقط محله لم يكن ببلد يرتادون فيها شتر العورة
كالسوادان وخوهم اما فيها فيك شتر العورة فقط **قوله** ما لا يطيق
هو المشاة التبعة كالذي قبله وضمير راجع للذكر من الرقيق واليهما
والشام جعله عائدا للرقيق وحده نظر المظاهر واول اولي وايفد
والمراد تكليف ذلك دواقيا ولو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة
او عذر لم يجز **قوله** ارحله ليلاد كادمة طاهر في الا شغال ومثله
الحمل واقتصر في الدابة على الحمل ومثله الا شغال ومثله الحلب فيجر عليه
ايضا تركا وفعلد كاستقصا مع الجوع ويبقى لولدها ما د يقيم عليه
ويجب ترك شئ من غسل النخل في الكوارة او يشوي له خوجا
ويعلق على باب الكوارة لياكلها وخوجا مرحلق نحو الصوف و
استيضال جزءه ويجب على القرع خلفه بورق التوت
بمشاة او مثله اخره او تحليته لادله ليلاد ويهلك بله فائدت
تنبيه ما لا روح فيه كالعقار والقنات لا يجب عمارته
ويكره تركه اذا خرج بغير عمارته ان تعلق به حق يوم كرهت
لاجل حق المرنه وكذا الموقوف ومال المجرى عليه وعكسه اي ان شغل
ليلاد اخره نهارا وقت القيلولة وهو اسم لشدة الحر **قوله** ولا يكلف

دابة

دابة صوابه المتقدم على قوله ولا يكلفون من العمل فتأمل
قوله في بيان احكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعويض
لانها الاغلب والمونة اعم منها وللفظ فضل ساقط من بعض النسخ
من الملكية اي غير الناشئة **قوله** واجبة اي بشرط التمكين بيوم فلو
حصل التمكين في اثناء يوم وجب بقسطه وهذا في اليوم الاول
واما لو نثرت ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه وتستحق ايام
بعضها ومريضها وكذا لادم وغيره مما ياتي والتكليف في غير المجرى
والرافقة والسفيرة وتوليها وفي الغاية ببلوغ خبرها به ويقصد
في عدم التمكين ان اختلفا فيه لان الاصل عدمه **قوله** من
طالب قوت البلاي ببلد الزوجة اي محل اقامتها ولو بادية
لو اختلف الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا نظر لكونه
شرا او ذرا والمراد بالمعسر ما يملك ما يفي بمونة بقدر رقيقته المهر
لغالب فاقبل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر مدين فتوسط او بلغها
لاكن نفوسا وحيث اعتبر ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فله **قوله**
يكون موسرا في يوم وغير موسر في يوم اخر فتأمل **قوله** او
بما اي كالذرة والدخن ونحو ذلك **قوله** والكسوة بكسر
الكاف وصفها **قوله** ما جرت به العادة اي لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الله في النساء فاكم اخذتموهن بامانة الله واستحلتم فروجهن
كلمة الله ولعن عليكم زين فقهن وكسوتهن بالمعروف والمراد بكلمة
الله هنا صيغة العقلة **قوله** من كل منهما اي ادم والكسوة
قوله او سيرج قاله في المصباح الشرح معرب من شير وهو
دهن السمسم وربما قيل للدهن الابيض والعصير قبل ان يتغير شين
شهابا لصفاته وهو يفتح السين مثال زينب وصيقل

وعطل وهذا الباب اتفاق المالحق بباب لعلك غوجعفر انتهى
قال شيخنا الشافعي ولا يجوز كسر البين لانه لا يصير من باليد
وهو قليل ومع قلته فاشلته محصورة وليس هذا منه فتأمل **قوله**
وحين الواو بمعنى او **قوله** وخوجه الواو بمعنى او ايضا وكذا من
وخوجه **قوله** باختلاف في الفصول ومنه الفاكهة وفي وانها وميتي
اختلاف في مقدار الاداء قدرة القافي باجتهادة معتبر حال
الزوج ولا تكلف الزوجة اكل الخبز وحده وان جرت عادتها به
والمعتبر في مقدار الكسوة كفاية بدنها طول وقصر وسمناء ولين الار
جنسها عادة امثال من قطن او كتان او حرير وبفاوت بين الموسر
وعينه وتعتبر الكسوة في كل فصل وهو قيسر وسراويل وخمار ومكعب
اي مداس ويلحق به القبتاق ان جرت عادتها به وزيد في الشتاء
البرد جنة مخشوة او فرة شدة او تباع ذلك طائفه وتكة لباس ورز
وخياطة اذا وقع التمكين في اثناء فصل وجبت قسطه فما فيه ويجب
ما فقد عليه من كولياد او حصر للمعسر وبساط او نطع للموسر ما جرت
به العادة واذا اختلف الفراش في الليل والنهار وجب لكل منها ما يليق
به ويجب عليه ما يتعلق بالنوم من طراحة ومخدة او مخدة او ملوكة وكان
وغو ذلك **قوله** لحم اي يجب العادة ويتبعه ما يطبخ به **قوله** الطاء
حبا اي وان طلبت غيره **قوله** وعليه طحنه وجزه اي بنفسه او بغيره
فان غلب عجز الحب كثر واقط وجب تسليمه فقط اذا جرت العادة
بالاقيات به وحده كقيد به في شرح الروض وهو المعتمد ولو طلبت
بلا عن النفقة غير المستقلة جائز ان لم يكن ولو اكلت معه على ان
سقطت نفقتها ان كانت رشيقة او اذن لها وليها ولا فلا
تسقط نفقتها واكلها نظير من الزوج قال شيخنا البايع

ومثل

ومثل النفقة الكسوة على الزوج فتأمل **قوله** ويجب لها الاثارة
اكل وشرب وطبخ كقصعة وطحن ومطبخه وكوز وجق وقدر ومغرفة
وخبز ذلك مما لا غنا عنه **قوله** الشرب بفتح اوله وضمة
وزاد بعضهم وكسرة ويجب لها ما تنفسل به ثيابها من اجانة
وخوها وما غسل ووضوء بسبه فيها لانه من حيض واحتلام
وعليه اخرج حمام حرت به عادة امتثالها في كل شهر او اكثر او
ثلث وعليه الا التنظيف من نحو مشط ما تنفسل به راسها من
خوصة وموزك وخوجه لانه دفع ضمان اذا لم يندفع الا به
ولا يجب لها كل ولا طيب ولا ما تنزين به كحضاب وخوجه فان
هياه لها وجب عليها استعماله ويجب لها ايضا دواء مرض
ولا اجرة طبيب وحلجهم وخاتن وقاصد **قوله** يليق بها اي ولو
ياجن لو انها تملكه لانه امتناع ويقصد بعض الزمن بخلاف ما
يتم من النفقة والكسوة والادوم والادوية والتنظيف وغير ذلك
فانها تملكه ان كانت حرة وسيدتها ان كانت امه وللحرة التقرب
لها بما شات وليس غيرها ما لم تمنعها الزوج فتأمل **قوله**
وان كانت من خادم مثلها اي في بيت اهلها او زوج قبله و
سواء في وجوب الادخام الزوج الحر والرفيق والمعتسر وغيره
اما الزوجة الرقيقة كراه او بعضا فلا ادخام لها ولا يعرف
لها تحتم نفسها وان كانت جميلة **قوله** ادخامها قال الملة
ابن قاسم نقله عن العادمة الرملة واقرة ويكفي خادمة واحدة
وان لم تكفها بخلاف المرض فتأمل **قوله** اقامته قال
يحتاج ان ادوية تقديم امته على الحرة ليعلق بها ما بعد من
استجار فتأمل **قوله** او مستاجر ولا يلزمه غير الاجرة وان

كانت حرة **قوله** الا بالانفاق على من صحب الزوجة اي ولو امة وعليه
نفقتها وكسوتها وفطرتها وغيرهما من كسوتها دون الخدمة جنسا
ونوعا وصفة وقدر ولا يجوز لمن لا تخدم ان يتخذ خادما ولو باجرة
من مالها بغير اذن زوجها انفسه يجب عليه اخدا مريضة وزيار
ماتة لا نه الحاجة وان تعدد **قوله** وان عسر اي الزوج بان عجز عن
لنفقة المهرين ولو بغيبة ماله في مسافة الفرس ويجوز عن الكسب
فلو لم يجد الا نصف مد غدا او نصف مد عشا فلا نسخ كما
به العلامة الرمي ولا يلزمها قول نفقة اجبي عنه الا من اب
اوجد او سيد عن محرمه لغيره لودفعها اجبي للزوج ودفعها
الزوج لها وجب عليها القبول لعدم المنة فلا نسخ **قوله**
بنفقتها او كسوتها بخلاف الا دم ونحوه والمسكن ونفقتها
والا خدام فلا نسخ بشئ بذلك لان النفس تقوم بدونه وخالف
العلامة الرمي في المسكن فتفسخ به وتبطل مشاغلها وكيفية
النسخ ان ترفع امرها الى القاضي وتثبت اعساره ويجهل ثلثه ايام
ثم ترفعه ثانيا اليه وفي صحيحة الرابعة يفسخه بنفسه او نبيه او
ابا فان لم يفسخ وليس لها الفسخ بنفسها الا اذا عجزت عن الحاك
هذا الحكم ايضا وليس لها منع الزوج في مدة النهار من التمتع بها
في غير وقت حاجتها وليس له منعها من الخروج لكسب النفقة
وتعود الى محلها **قوله** ان عسر زوجها بالصدق كل
او بعضه على المقدم سواء علمت بفساده قبل المقدم المقتدي
اذا انحته عالمها عساره بالصدق انه لا يفسخ لان الضرر لا يجز
كل يوم بخلاف النفقة فتأمل **قوله** تسقط نفقة الزوجة
بجسها ظمنا وحقا ان كان الحابس لها هو الزوج ويؤخذ منه

بالدفع

بالدفع سقطوا بحسبها فتأمل **فصل** في بيان احكام نه
عضاته بفتح الهاء المهملة ويسمى الكفالة ايضا وهو نفقتها ذكره الشارع
وبها نوع ولادة وسلطنة ولكن النساء بها اليقين فمن اشفق
واهدى الى الرزية وامر يوم القيام بها واودعها لدم كذا في
وتنهي بالبلوغ والافاقية **قوله** وهي النفقة **قوله** لضم الهمزة
لغة الطفل اليه اي الجنب **قوله** وشرعا الى لوقال وشرعا
ربية من لا يشمل بما يصلحه ودفع ما يضره كان اولى وانسب لادها
تقدم بفصل جسده وشبابه ودهنه وحله وربطه في المهد ونحوه
ينام ويحذو ذلك مما يشير اليه بعضه فتأمل **قوله** وله منها ولد
يذكر ان كان اوانثى غير مميز ومثله المجنون كما قاله الشارع **قوله**
بطعامه وشرابه كان اولى ان يقول باطعامه وسقيه فتأمل
قوله على من عليه نفقته اي ان لم يكن له مال والافاقية **قوله**
اذا امتنعت الزوجة الا افاد بذلك ان امتناعها يسقط حضا
تها وانها لا تجر عليها وهو كذلك ان لم تجب نفقة المحض
عليها او قبل الام في الاشياء غيرها **قوله** لومها فانفس
تقدم عليهن بنته ان كانت وزوجته ان كانت مطيعة للوط
والا فلا يجوز تسليها اليه والمراد بامهااتها الوارثات وتقدم
بنهن القرية فالقرية ثم امهاات الاب كذلك ثم اخت ثم خالة
ثم بنت اخت ثم بنت اخ وتقدم ذات القرابتين على ذوات القرابة
والامة وقراءة الام على قرابة الاب ثم بعد المخارم كبنت خالة
وعمة وبنت عم لغيرهم ثم الذكور المخارم كالاخ وابنه ثم غير
المخارم كبن عم لكن لا تسلم مشتبهاه لغير محرم بل لنفقة معه كبنته
وتقدم الانثى **قوله** سبع سنين ليس قيد **قوله** على سنين

اي من غير نظر الي سن من سبع سنين او اواكثر بحث يكون عارفا
باسبابه الاختيار وهو موكل الي اختيار الحاكم **قوله**
المميز اي باذيكل وحده ويشرب وحده ويستحب وحده
بيد ابويه اي الصالحين للحضانه وان علت الدم او فضل احدهما
بيد او مال او محنة تجنون اي او كفر او رقا او فسق ونكحت
اجنبيا **قوله** واذا لم يكن الاب الخا اي الخا والام وابنته و
العم وابنه كالوب مع الدم والام تحت لغير اب والخا كالام وله
بعد اختيار احدهما اختيار اخي ولا يجوز اليه وان تكرر ما لم
يظهر ان ذلك النقص يتغير فيجعل عنده من كان عنده قبل التيميم
ولو لم يختر واحد منهما فقد ادم وان اختاره اقرع بينهما وجوز
واذا لو اختار الذكر اباه حرم عليه منعه من زيارته امة اختار
امه يحرم فعندها ليلاد وعند الاب نفارا واذا اختارت الانثى
ومثلها الخنثى احدهما فعنده دائما ولا يمنع الاخر من نيارتها على
العادة مع الاخر ان من نحو خلوة محرمة واذا مرضت عند الاب
فالدم الي وليه بترضيها عنه ان رضي والا فعندها ولم يناد بها
عليها **قوله** مبيع اي براكث اذا وصلها بعضهم الي خوخته
عشر سنة شرط واستاتي **قوله** في سنين كاوي ان يقول في سنة
ويجوز ثبوت الحضانه في ذلك اليوم بوليها قال العلامة الرمي
ولم اري لهم كلاما في الغشاء والا قرب ان الحاكم يستيب عنه
ومن اغنامه ولو قبل عجيها من وفي النكاح لم يبعد فتا مل
قوله برفقة كان الاوي ان يقول لمن فيه رق لشغل البعض
فتا مل **قوله** واذا نسيدها اي ولا عرق باذن لانها و
ية نعم لو اسلمت ام ولد كافر تبعا ولدها وحضانه لها ما لم

نكح **قوله** الدين صريح كلام الشارح ان المراد بالسلام ولد ذلك اورد
عليه حضانه كافر ولو جعل الشارع كلام المصنف شاملا
لها بمعنى انه يشترط اتفاق الحاض والمحضون في الدين كما اوي
وانسب بلد بما يكون عدول المصنف اليه لاجل ذلك ولا يرد
عليه جواز حضانه مسلم كافر لانه معلوم بالاولي من المسلم
فتا مل **قوله** على المسلم اي لحضانه لذي كفر وفي دين اسلام من
كر او اتى والشارح انما اقتصر عبارته على الاثبات نظر للاختلاف
بين ع الولد المسلم ندبا من اقارب الكفار وان لم يصح اسلامه
اختيار الحاض من الكفار ويحضره المسلمون وان لم يكونوا من اقاربه
اموته في ماله ثم على من تلزمه نفقته ثم على المسلمين **قوله** الفقه
والامانة هما بمعنى واحد وهو العدالة كما يشير اليه الشارع ولو
عبر بها لكا اولاد واخضر والعنه بكسر الميم الكف عما لا يحل ولا
يجوز قاله في المحكم للحكم والامانة ضد الخيانة فكل امين عفيف وعكبه
وجمع المصنف بينهما التداوم فافتا مل **قوله** فلا حضانه لفا
ومنه او مثله بركة الصلوة ولا لغير رشيد من صبي وسفيه
وعوذ ذلك **قوله** الظاهر اي ان لم يقع فيها نزاع قبل انه
سلم الحاض المحضون والادلاب من ثبوتها عند الحاكم وهي
العدالة الخاصة **قوله** في بلد الميز لو قال في بلد الولد او
المجنون كان اوي وانسب بتدليل ما بعد فتا مل **قوله** بان
يكون ابواه مقيمين لو قال بان يكون الحاض مقيما كان اوي
وانسب بما بعد فتا مل **قوله** فلواراد احدهما اي الابوين
كما هو صريح كلامه فتا مل **قوله** سفر نقله في بلد من محل محل
اخر فتا مل **قوله** فلولا ب اوي وكذا بقية العصبه ولو غير

نكح

الحارم حفظا للنسب ثم ان لم يثا من الطريق او المقصد فالامر
اولي **قوله** فيزعم فيها فان استمرت معه دام حفظها وسواء
الولد صغيرا او كبيرا **قوله** خلوا من المير قد تقدم ان التفسير المحضون
هو الاول في تمام **قوله** من محارم الطفل صوابه في هذا وما
بعد ان يقول له حق في الحضانه بدليل ما قبله كما جئني عنه فلا حظ
لها وان رضي الزوج في تمام **قوله** كل من لم لا يخفى ان حق الحضانه
في ذلك الزوج والزوجة معا فلما معني هذا الرضي فتامل **قوله**
نسقت حضانتها اي والمانع قائما بها فان زال ولو بطلان
رجعي في المروجه عادة الحضانه ايها من غير لايه حاكم ومثلها
في ذلك الاب والجد والناظر بشرط البواقف **قوله** كما تقدم
شرح مفصلا اي في كلامه **تتم** بقي من الشروط ان لا
يكون الحاض صغيرا ولا مجنونا ولا ابرصا ولا اعمى لم يجد من
يأثر عنه فان وجد من يباشر عنه بغير حقه ولا امرضا بما يشغل عن
امر المحضون ولا مفقدا ولا مناعا يمنع من الحره لمباشرة امور
المحضون ولا مرضعت ولا متنت من الرضا عا واعلم انه اذا
بلغ المحضون رشيدا ذكر اكان او انثى فله حيث سكن ان يسكن
حيث شاء والاولى له عدم مفارقة مخصوصه نفسه كانت
ولو يقول الحاض او خوف عليه في الافراده كما مر مثلا منع من
المفارقة وان بلغ غير رشيد كالصبي والخشي كالانثى كما مر في الاشارة
اليه **كتاب احكام الجنايا وما يتعلق بها** وهي بكسر الجيم
اختلاف في انواعها وهي تشمل الجناية على الاموال وليست امرا
هنا الا في الرقيق لكونها اجنبيا وكذلك قتل ان التعبير في الجراح
اولي واجيب بان شمول ما لا يتوهم دخوله وليس فيه فساد

حكم

حكم اخف من اخرج ما يتعين دخوله وفي اخرج فساد حكم
والا عمل فيها قوله تعالى كتب عليكم القصاص الاية وخبر لا يحمل دية
امري مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى اثله
بالباب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة و
في اهل الكليات الجنس واصل مشروعتها حفظ النفوس لان
الماضي اذا علم انه يقتص منه جنائية يكف عنها **قوله** جمع جنائية
بكسر الجيم **قوله** او جرحا وكذا احشما او قلعها او غيرها كزواك
سمع ولا تدخل فيه الحدود ولا ينفى جنائية عرفا ولذلك لم
يقلها المصنف فيها كما ياتي **قوله** القتل اي بمعنى حيث هو وهو
حصول النباشي عن فعل ولو حكما كالسحر وثقة صرف الشيء في
غير محله وشرعا مزاولة النفوس الجنينة لينشأ عنها امر خارج
لعادة ويقال لغيره مات خنفا انه وهو اذا كان متعمدا ظاهرا
بما الكبار بعد الشك بالله تعالى وتصح التوبة منه ولو يستحقه
عذابه ولا مخلوده في النار اغلب وان اصر على عدم التوبة وذكر
المخلود في الاية الشريفة محمول على المكث الطويل والمقتل له واذا
نظر الوارث او عفي ولو تجانا سقط الطلب في الاخرة كما قال النووي
ومن ذهب اهل السنة ان الفعل لا يقطع الجمل وانما موته باجله
خلو في المعترلة واما جرح المقتول لتعلق بقائه يوم القيمة ويقول
بارب ظلمي وقتلني فقطع اجلي فكلم فيه وثقبت برصته فهو
محمول على مقتول سبق في علم الله تعالى انه لو لم كان يعطى اجلا
لان **قوله** لا رابع لها اي بحكم القتل والوجوب لانه ان لم يقصد
عمدا المجني عليه فهو الخطا سواء كان بما تقتل غالبا او لا وان قصت
في المجني عليه فان كان بما تقتل غالبا فالعمد والا شبه العمد

قوله محض خالص ونشر الشارح المحدثين واعيانا ومعناه الاصل
 بقوله وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه القصد فتأمل
قوله عمد بفتح الميم **قوله** وعمد خطأ ويقال له ايضا شبه عمد وخطا
 عمد وخطا شبه عمد **قوله** اي عمد بكسر الميم كما علم من قول الشارح
 بوزن ضرب **قوله** اي شيئا ايا فشره بذلك ليدخل السحر وكخوه فتأمل
قوله غالبا اي بالنسبة للشخص من القصد ومنه عن زبارة مثله
 في مقتل او غيره وتال المحدثات ومنه ضرب تقتل المريض من الصحيح
 وهو تفسير العمد في ذاته ويعتبر في اجاب القصاص ان يكون
 ظلما اي حراما فيجوز قتل المرتكب وكخوه فانه واجب وقتل الغازي
 فزبه الكافر اذا لم يسب الله تعالى او رسوله فانه مكروه فان سبها
 فقتله صحيح مندوب وقتل الامام الا سيبر عند اسوا الخصال
 فانه مباح **قوله** بذلك الميثي اي ظلما **قوله** فيجب القود
 بفتح الواو وسمي بذلك لانه لو ايقودون الجاني الى محل القصاص
 بجبل او غيره **قوله** وما ذكره المصنف الخ قال شيخنا قد يقال
 هنا تفسير لقوله بعد الى نداء ان ذلك معناه وليس قد راد
 عليه صرح به تقسيم القتل الى ثلاثة اضراب اذ لو اعتبر هذا زيادة
 على مقابلة لزم من زيادة الاقسام فتأمل **قوله** او قطع اطراف
 الخ هذه جملة زائدة عليها في كلام المصنف فتأمل **قوله** في حق
 المسلم اي ويهدد الخزي في حق مثله وفي حق المرتد ولا يهدد
 المرتد مع مثله **قوله** عن الجاني اي على الدابة لا من كلام المصنف
 فان عني عنه مجازا واطلق فلا قصاص ولا دية ان كان العاني
 مجرما عليه وسواء عني عن نفسه او عن عضو من اعضائه لانه
 اذا سقط كل بوضعه سقط كل لعدم جبرته به وهل قتل ذلك

شعره

شعره وظفره راجعه وقضية الحاقه بالطلاق انه كذلك وكذلك
 يسقط القصاص بعفو المستحقين للعللة السابقة **قوله**
 وينكر المصنف بيان تفليظها اي في فضل الدية فيصيب رجل
 الاخر هو مثال لا قيد قال شيخنا ولو قال انسان لكان اوجه
 واعلم ومثل الرمي ما لورلق وتوقع على انسان فقتله **قوله** بل
 عليه دية اي لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتخرج برقية مومنة
 ودية مسلمة الى اهله فاجب الدية ولم تعرض للقصاص **قوله**
 وينكر المصنف بيان تخفيفها اي في فضل الدية كايان **قوله**
 على العاقلة اي لغير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على
 عائلة الجاني وفيها ان امرأتين اقتلنا ~~مختصة~~ فخذت احدهما
 الاخرى فقتلها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالدية جثتها غرق عبدا وامة وقضى بديه المرأة على عاقلتها
قوله في ثلاثة سنين اي ان كان المقتول كاملا بحرية وذكورة
 واسلامه واوله في كل سنة قدر ثلث الدية المذكورة لا وثن
 والحكومات والاطراف كالدية **قوله** وعلى الغني وهو من عيله
 زيادة على ما يفي بالعم الغالب عشرين دينارا فاكثر فان كان اقل
 من عشرين دينارا او فوق ربع دينار فهو متوسط والوفو
 فقير فلا يعقل **قوله** كما قاله المتولي وهو الامام ابو اسعد عبد
 الرحمن بن المامون النيسابوري المتولي صاحب ثمة ودينار بنو
 سنة ست اوسع وعشرين واربعماية وتوفي ليلة الجمعة ثامن
 عشر شهر شوال سنة ثمان وسبعين واربعماية ببغداد عصبة
 الجاني اي المعصيون بانفسهم وهم الاحوة لغير الام ثم بنوهم
 والاسفلوا ثم الاعمال لغير الام ثم بنوهم ثم معتق ثم عصبة

ثم مقتق ابيه ثم عصته وهكنا ويقدر من كان له اب وام عليهما كان
 له اب حفظا فيؤخذ موافقة من كان غني بصفدين او من كان
 ربع دينار ويشري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان اكر
 للمقدم ومن العاقبة بحيث يزيد المأخوذ منه على الواجب نقص
 منه بالقسط فان لم ينف ثلث الدية انتقل الحكم الي من بعدهم
 مرتبة بعد اخي حتى يصير المأخوذ قدر الثلث فان نف انتقل
 الي ذوي الارحام ان لم ينظم من بيت المال والافعليه فان فقد
 فاعلى الجاني وعقيق المرأة يحمل عاقبتها والمعتقون كالمعتق الواهب
 ويورث الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤوسهم
 وكل واحد من عصبه ككل معتق يحمل ما كان يحمل ذلك المعتق او
 شرط العاقبة ان يكون مكلفا حر ذا كرا غير فقير موافقا في الدين
 لا الحرة وكفوه وابتدأ اجل الدية من الرهوف وغيرها من الجنابة
 لكن لا يؤخذ ارثه الا بعد اداء مال ومن ماتت من العاقلة في
 اثناء السنة سقط من واجبه **قوله** الاصل وفرعه اي اصول
 الجاني وفروعه لا يعقلون عنه وكذا اصول كل معتق وفروعه
قوله بعض خفيفة اي بحيث ينسب القتل اليها لا خوف لم
 مثله لان موافقة قدر **قوله** قال القراء اول من يسمع بالقرآن
 هذه عصا في وائمه عصاي كما قال الله تعالى وما تلك بميمتك
 يا موسى قال هي عصاي الآية قال العلامة الرسلي كالفرز
 شارح المنهاج وغيره **قوله** وسيدكر المصنف بيان تغليظها
 في فضل الدية **قوله** في بعض النسخ كما قاله الشارع وهو
 في بيان احكام شروط وجوب القصاص وما يتعلق به من نقص
 وهو القطع ومنه المقص او من اقتصاص الاثري تبعه واقتصر

عليه الشارع **قوله** اربعة بل خمسة كما ستعرف **قوله** فلا يقتاص
 على صبي هو بالمعنى الشامل للصبي فتأمل **قوله** ولو قال
 انما اذن صبي الى عبارة غيره او قال هو انا صبي الاذ وامكن فلا
 يؤد ولا يحلف انه صبي لان التحليف لاثبات صباه ولو ثبت له بطلت
 تيمينه في تحليف ابطال التحليف **قوله** عاقلة اي حال جنابته
 وان جن تعدها وتقتص منه حال جنونه ويصدق فيمن ان ادعا
 حال الجنابة وعقد له واعلم ان الشارع قد توجهم ان كلام
 المصنف في حال الاقتصاص منه المحنون فنكر ما قاله ليس
 بذلك اللهم الا ان يحمل ما قاله الشارع على ما ذكره العلامة
 الحلي من ان جنونه لو كان متقطعا بجنابته حال افاقته مضو
 بخلافها وقت جنونه فتأمل **قوله** ويجب القصاص الى اي ات
 السكران المعتدي بسكره كالمكلف وان كان غير مكلف عند
 النوري تغليظا عليه **قوله** والذالمقتول اي اصله وان
 عملا ذكر اكان او انثى ولو كافرا **قوله** يقتل وله محله اذ كان
 الولد من النب وان كان منقيا بلعان فان كان من الرضاع
 فالقصاص عليه ولا يقتل بقتل من يرثه ولده كان قتل با
 زوجته فكانت الزوجة وله منها ولرلده اذ لم يقتل بجنابته
 على من له في قتله حق او **قوله** قال ابن حجر هو قاضي القضاة
 ابو لوقاسم يوسف ابن احمد ابن حجر الدينوري كان ريبا
 عالما زاهدا قتل بالدينور قتل العياث ليلة سبع وعشرين
 من رمضان سنة خمس واربعمائة **قوله** نقص حكمه اي عالم
 بين اصحبه وذبحه كالبهايم فان اصحبه وذبحه كالبهايم فانه
 يقتل فيه ويقتل الولد بقتل والده او مكاتب قبل اياه المملوك

له على الراجح **قوله** بكفر اوراق وكذا اويامان ومما رة او اصاله كالم
قوله حك الروياني ان بعض فقهاء ايسان سئل في مجلس امرها
 عن قتل الحر بالعبد فقال اذن محرمة قبل ذلك كنت في ايام فكري
 سيقاد قائما ذات ليلة على شاطئ نهر الدجلة اذ سمعت غدا ما بين
 ويقول
 فذو ابي هذا الفزال فانه رماي بسهمي نعليه على بعد
 فلا تقتلوه يا عبيد **قوله** ولم ارا احدا قط يقتل بالعبد
 فقال له الامير حسبك فقد اغتيت عن الدليل قال التعلابي
 في تفسيره وكان ابو الحسن الماسرخي يثبتني دسسه هذين
 وقوله خذ ابي يدي وهو الدية حتى لا ياتي في **قوله** بعد
 ذلك فلا تقتلوه **قوله** فلا يقتل مسلم اي ولو زانيا محصنا
 ولا يقتل ذي ارمع اعدا او مو من المرتد ولا تضيرهم من
 الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا نظر لحدوث الاسلام **قوله**
 ولا يقتل حر اي كاملة الحرية **قوله** برقيق اي بمن فيه رق وان
 اقل كالمبعض ويقتل الارقا بعضهم ببعض ولا نظر لبر واستلاء
 او حدوث عتق ولا يقبل ببعض كمثلته وان زادت حرية احدها
 على الآخر ولا يقتل سيد بعبد ولو اياه نظر المصلحة **قوله** ولو
 كان المعتول انقض الى ابي لا يفرانقاوت في الذكورة والذكورة
 والخنوثة والعلم والجهل والشرف والخنس والطول والقصر والجم
 الحشمة وصفها والحاصل ان من قتل شخصا عمدا قتل به اذا
 كان مكافيا له فيقتل السلطان بالزبال والجاهل بالعالم بالثريد
 بالوضيع والرجل بالمرأة وتقتل الجماعة بالواحد وفي بعض النسخ
 الواحد اي وان تفاوتت جراحتهم عدد او فحشا او ضربا بينهم

كذا

كذلك او القوة في جراح او من شاق بشرط المذكور في كلامه
 طوان الامر الى الدية وزعت باعتبار الروس في الجراحات لا ت
 تأثيرها لا ينضبط وعلى عدد الضربات لانها تلد في الظاهر ولا
 يظفر فيها التفاوت هذا اذا تواطوا وليس ضرب كل واحد قات
 تلو لو انفراد واحد فلو قصاص في الاول وتورع دية شبه العمد
 على ضربا بينهم ويجب على الجميع في الثانية فاذا اختلفت ضرباتهم
 بلك فلكل حكم ولو قتل واحد جمعا مرتبا قتل باولهم او معا
 فواحد منهم بقرة فللباقين الديات وانما تجب القرعة عند
 التنازع فان رصوا بتقديم واحد منهم جارا ولكم الرجوع الى القرعة
 ولو اقرع بعضهم سبق اقتص منهم منه وليه وغيره تخلفه
 ان كذبه وكذا لو قتل واحد من اولياءهم فقتل ولو قتلوه دفعه
 واحد دفع موزعا عليهم ولكل منهم ما بقى من دية مورثة والمبر
 بدية المقتول لا القتال **قوله** في الاطراف اي كاليد والاذن
 وكذا المعاني كالسمع والبصر **قوله** اثنان هو جرح عن شرائط لا عتا
 الجنس فيه بالاصناف او انه اطلقه على الاثنين مجازا او حقيقة على
قوله من اذن اويدي الخ هو جارات كلام المصنف ولو
 قال كاذن ويد كان اولى وانما اذا تقطع سفة العليا
 السفلى ولا غل باخري كذلك ولا اصعب باخري كذلك ولا حاد
 باصية **قوله** فلا تقطع بميم ميسري اي لا يجوز ذلك ولا يعتد
 به وان تراصيا على ذلك فلا يقطع قصاصا وفي المقطوعة بدل
 الدية دون القصاص نعم التراضي المذكور يتضمن العفو عن القصاص
 فنجيب الدية **قوله** ولا عكسه محله ما لم يرضى الجاني عليه فان رضي
 جاز له دون حقه **قوله** شلل بفتح الشين ولا يمين بعدها

قوله يشلا بلد وان رضى الجاني بها او شلت بعد الجناية فلو
خالف وقطع لم يقع قضا صا وعلية ديته وله حكومة الشاة
سري الى النفس وجب عليها القصاص ولا اثر لعرقه وقصر وخفة
اظفار وسوادها وكذا صمم وخشم وعنه وخصي **قوله** على
المشهور انه هو المعتقد **قوله** بالحيمة الى هو بالحاء والسين **قوله**
قوله ان يقع هو بفتح النون من قطع **قوله** ثم اسنا والمصنف لقائه
اي اخري **قوله** من مفصل هو بفتح الميم وكسر الصاد المضملة فيه
القصاص ومنه قلع السن فلو قلع مشقوقا بالمثلثة وهو من سقطت
اسنانه الرافض من غير مشغور انتظر عودها في وقتها فان لم
تقد فيه وجب القصاص كبر وتنتظر كمال صغير ولو قلع من غير مشغور
لم يسقط عنه القصاص لما عادت اليه لانه نعمة جديته فان قلعت
من الجاني ثم عادت قلعت ثانيا فقط وقيل ثالثا وقيل اكثر من
ذلك **قوله** وما لا مفصل له الى لو قال ولا قصاص في القطع
من غير مفصل كان اولى وانسب لان المقصود منه بنحو مبردا
منشارا لا قصاص في كسر العظام لغير ان امكن في السن اقتصر
منه بنحو مبردا او منشار فان كان قبل المكسور مفصل اخذ وله
حكومة الباقي وخنم بالعظام غيرها كعين واذن وشفة ولسان
وذكر وانثيين وحرف الفرج والالية ففيها القصاص وهو
بالجر اينة لا بالمساحة نعم لا تؤخذ عين صحيحة بعينيا ولا لسان
ناظون باخر من **قوله** واعلم الى اخره هو توطئة لكلام المصنف
كما يشير اليه الشارح بعد قال شيخنا وهو عرق مناسب
كما ستعرفه فتأمل **قوله** شجاج السراس الى هو بالشين المعجمة
المكسورة جمع شجة بفتحها قال شيخنا تخصيصه الاضافة لاجل

النسبة لانه في غيرها سمي جرحا لا شجاجا وفيها سمي شجاجا
وجرحا فتأمل **قوله** عشرين اي بالاستقرار العرب **قوله** بمهمل
اي من حرص القضا والثوب اذا شقه بالدق **قوله** ودامية
بتخفيف المشاة التحتانية تدمية بضم التاء المشاة الفوقية
فك سال الدم قيل لها دامية بالعين المضملة قال ابو عبيدة و
لهذا صارت احد عشر **قوله** وباضعة بموحدة ثم صاد معجمة ثم عين
مهملة **قوله** وسحاق بكرالسين والحاء المصملتين مأخوذة من سحاق
الطن وهو الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملطاة ولا الملتطاة
واللطية **قوله** بين اللحم والعظم اي وتسمى الجلد بذلك ايضا
وكما كل جلد رقيقة **قوله** تواضع العظم من اللحم لو قال تصل
الى العظم كان اولى وانسب قال شيخنا لعله راى وجه النسبة
فتأمل **قوله** ومنقلبه بالتشديد **قوله** وتنقل بالتخفيف التشدة
قوله وما مورقة بالهمز **قوله** تبلغ مزبطه الدماغ وهي الحيلة التي تزيها
الخ ولا تخزقها **قوله** وتصل الى ام الراس لو اسقطه الشارح كان
اولى واظهر ما لا يخفى من ان خرقها يصل الى الخ فتأمل **قوله**
واستثنى المصنف الى قال شيخنا لا يخفى ان ما ذكره الشارح في كلام
المصنف فيه قصور وايضا حكم غير صحيح بان الجرح علم في سائر البدن
كما مر محمله على خصوص الشجاج لا وجه له وفيه ايضا ايضاعات
الجرح في غير الوجه والرأس لا يعلم حكمها وان الموضحة في غيرها
لا قصاص فيها وليس كذلك فلو علم الجرح واستثنى منها المو
ضحة في غيرها لا قصاص فيها كما هو صريح كلام المصنف اذ في
المراد انتهى ويهينة القصاص في الموضحة ان تعتبر بالمساحة
طوله وعرضه من راس الشاج ويعلم عليها كسواد ونحوها وتوضح

بالموسى ونحوه **قوله** الى في موصحة اي اذا كانت في الراس والوجه
ففيها الارش وهو خمسة ابعق سواء صفت او كبرت فتأمل
فصل في بيان احكام الدية طاحوذة من الودي وهو
الدية يقال وديت او القليل بكسر الدال او دياوها فمها عوض
عن فا الكلمة والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل موصا خطاه
فقر برقبة مومنة وذية والحاديث طاحوذة بذلك والادعاء
منعقد على وجوبها وذكر المصنف عقب القصاص لانها بدل
عن القصاص على الصحيح **قوله** على حرج الرقيق فالواجب فيه
القيمة بالغة ما بلغت تثليثها له بالذوب مجامع الملائكة او اطراف
هو بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع فتأمل **قوله** على ضربين
اي من حيث التغليظ المطلق والتخفيف المطلق **قوله** ولا تاله ثمان
من تلك الحسية وقد تكون تغلظة من وجه وتخفة من وجه
آخر لان التغليظ يكونهما على القاتل ومجاولها وتثليثها والتخفيف
مما يتاجلها وتخفيفها وتوحيها على العاقلة وقد يجب نصفها او
ثلثها او ثلث خمسها في النفوس وكذا في نحو الاطراف واما الارب
والحكومات فلا ضابط لها ويعتبر التغليظ والتخفيف ايضا
الارب الحرم والاشهر الحرم والرحم والمجرم فالمغلظة الى قال
شيخنا هو مبتدأ ومثله جزم وهذا هو الموافق لما تقدم فافعله
الشاعر حذف الصواب لانها مائة من ذواتها **قوله** وهو صريح
في ان كونها مائة من وجوه التغليظ وهو غير مستقيم كما مر
انتهى **قوله** وهذا كله بناء على ما في بعض النسخ من اسقاط لفظ
مائة وفي غايتها اثباتها وجه فلا صورية فتأمل **قوله** بسبب
قتل الذمير المسلم الى هو مصدر مضاف الى المفعول وتفيد

بغير الجنين والمنتهدر ويكون القاتل حرا مائلا للاحكام
ولو انني سواء اوجبت بغير او ابتدا ولو قهر القاتل الولد
ولده وموت الجاني قال شيخنا وسكت المصنف عن كونها
على القاتل وكان الوحيد ذكر فتأمل وسبق معناها اي بان
التحفة ما استحققت ان يطرقها الفحل اول تركب ويجعل عليها
والجذعة ما القت مقدم اسانها **قوله** خلفت هو جمع لا فرق
له من لفظه عند الجمهور وقال الجوهري جمعها خلف بكسر الخاء
وفتح كذا مر وقال ابن سبيل جمعها خلفات **قوله** والمعنى الخ
رفع به توهم ان الحمل لا يسمى ولذا في بطن امه فهو من الجاز فتأمل
قوله بقول اهل الحجة اي اثنين من عد ولهم بسبب قتل الذمير
المسلم فيه كما تقدم **قوله** عشرون جذعة الى قال شيخنا قدم هذه
الجذعة على الحق وبنت على بنت المخاض وكان لا وجه للعكس انتهى
الهمم الا ان يقال الواو لا تقتضي الترتيب ولان التعقيب
تأمل والمخاض الحوامل واللبون ذوات اللبن قال
شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغلظة من
حيث تثليثها فقط كما مر من الاشارة اليه فتأمل **قوله** ومتى و
حيث ابل اي فلا يقبل فيها معيب بما في البيع الا برضى المشتري
بذلك اذا كان اهله للترغ لا الحق له فله اسقاطه من غالب
ابل اقرب البلاد ما لم تبلغ مسافة الفرس وما لم يكن لنقلها
مونة تزيد على عن مثليها فتأمل **قوله** فان عدت ابل
اي حيا او شرعا بما مر **قوله** انتقل اي قيمتها اي وقت وجوبها
يغالب فقد ابل فان غلب فقد ان يحتر الباني بينهما هنا
ان لم يهل الدافع فاشهل بان قال له المشتري انا اصرحتي

الاول لرمة امثاله لا ينفصل الاصل فاذا اخذت القيمة فوجرت
الابل لم تزد الا بل لا انفصال الامر بالاحتفال **قوله** فان
اعوزت اي فقدت **قوله** وهو الصحيح اي والمعتد **قوله** وقيل
في القديم الجاحز هو اشارة الى تضعيفه وعدم اعتبار فنامل
قوله فان غلظت اليه كان لا ولي اذ يقول وقيل ان غلظت
اليه لانه وجه مرجوع على القول المرجوع لان صل على القديم عدم
الزيادة لان التغليظ في ابل انما ورد بالسن والصفة لا بزيادة
العدد وذلك لا يوجد في الدراهم والدنانير فنامل **قوله** وتغلظ
دية الخطا اي في النفس وغيرهما من حيث التثليث فقط خرج به
قتل العمد وشبهه والقيمة والاطراف التي لا دية فيها في هذه الموضع
فنامل **قوله** اذا قتل في الحرم اي ولو بمروءة السهم فيه مثله او يكون
القاتل المقتول مسلما فلا تغليظ في الكافر مطلقا عند العلامة
الرملي ومن تبعه وقال العلامة ابن حجر تغليظ فيه اذا كان كافرا
واقترع بعضهم هذا اذا كان مقتولا وما اذا كان الكافر قاتلا
عليه في الحرم ايضا اتفاقا **قوله** اي حرم مكة اللدم فيه للعهد الشريف
او الذهني يخرج به حرم المدينة وغيره وحالة الاحرام في غير الحرم
كذلك اشارة **قوله** على الصحيح هو المعتد **قوله** او قتل مسلما وغيره
قوله في الاشهر الحرم اي ولو بمروءة السهم فيها ان امكن كافي الحرم
قوله اي ذي القعدة وذي الحجة هما بفتح القاف وكسر الحاء على ما
ينهما سيما بذلك لقعودهم عن القتال في الاول ولوقوع الحج
في الثاني وفيه اشارة الى ان ذي القعدة او الحجة هما وهو الرابع
فيهما ما رتبته في التوابع لافضلته لان افضلها الحرم ثم رجب
ثم الاخران وعددها الكوفيون من سنة واحدة فقالوا الحرم وذي

وذو القعدة وذو الحجة ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا ائذ
صامها مرتبة فعلى الاول يبدي بذي القعدة وعلى الثاني
بذو الحجة **قوله** والحرم هو الميم وفتح الحاء وتشديد الراء
سمي بذلك لما قيل ان اول حريم القتال كان فيها ولد له
تعالى حرم الجنة عليه وليس يقال له شهر الله الحرم لما قيل
انه اسم اسلامي لا من جهة العرب ودخلة اللدم دون غيره
من الشهور لانه كقيل وقد رذل ذلك **قوله** ووجب سمي بذلك
لان العرب كانت ترجب اي تعظمه وسمي الاصل لانه لا يسمع رن
في صوت الحرب وسمي الاصل لانصاب الخيرات فيه وانما لم
يلحق ومضان باله شهر الحرم وان كان سيد الشهور لان
المعتد في ذلك التوقيف قال تعالى فلا تظلموا فيمن انفسكم
مع ان الظلم محرم في غيرهن ايضا **قوله** او قتل قريبا اي مسلما
كان او كافرا ذكر او انثى **قوله** ذي رحم اي قرابة وهو المحرم
فيما لا بد منها **قوله** كبت لم وكذا ابنته وكذا لو كان محرم لورحم
له كالحوا المصاهرة والرضاع فلا تغليظ ايضا وكان حق الخارج
ذكره لانه مفهوم رحم فنامل **قوله** ودية المرأة اي مسلمة كانت
اولا سواء كان القاتل مسلما ذكرا او انا **قوله** والخمسة المشكل اي
كالمرأة احتياط لان كذا وشكوك فيه **قوله** نفسا وجرحا اليه
نسبة ارش الجرح دية كالمروءة تغليب كمال فنامل **قوله**
ودية اليهودي الى اي المذكور منهم **قوله** ثلث دية المسلم اي كان
ذكرا او انا فسدس دية المسلم او المراد المقابلة اي ثلث دية المسلم
الذكر وثلث دية المرأة للمرأة والخمسة **قوله** نفسا وجرحا فيه تقدم
قوله واماديه المجوسي الى الذكر في الاثني نصف ثلث الخمس قالوا

وحكمة ذلك ان في نحو اليهودي خمس فضائل كتابه ودينه الذي كان
حقا وحل كاحد ودينته وتقريبه بالجرية وليس في المجوسي الا
جزء فقط فكان فيه خمس دية اليهودي ويعتبر في التولد اشرف ابوة
كالكنانة مع غيره سواء الذكور والانثى وماله يعرف له دينه كالمجوسي
ويكمل دية النفس اي بحيث الملية كاملة اي ودية المجوسي عليه ذكر
كان او انثى مسلما كان او كافرا تغليظا وتخفيفا ولو قتل الشارح
كذلك كان اولى واخص **قوله** وسق انهما مائة من الابل اي في
حق الكامل بالاسلام والحرية والذكورة واعلم ان القيمة في الرقيق
كالدية في الحر فتكمل قيمته فيما تكمل فيه دية الحر من اطرافه وغيرها
قوله كل من اليمين واليمينين الى لوقال في قطع اليمين واليمينين
لكان اولى واخص والمراد باليد الكف مع الاصابع فان زاد عليها
وجبت حكومة الزايد في كل اصبع عشر دية صاحبها وفي كل املة ثلث
دية الاصبع في الابهام ونصفها فيه نعم في الزائد من ذلك
حكومة **قوله** وفي قطع ما اي مفا او مرتبا لان كل مفعد وجبت
فيه الدية فهي موزعة على افراده مطلقا **قوله** وجب اشده اي
الايضاح وهو خمسة ابغره للكامل ويقال نصف عشر دية
صاحبه ولا ينسج في دية الاذنين فدية الانف معه وفي بعض
الاذن تبسطه بالمسافة **قوله** ولو ابس الاذنين اي بحيث
منعت الحركة منها وفي قطع اليابستين حكومة **قوله** عين اهل
وهو من في عينه خلل دون بصره **قوله** او اعور وهو فاقد
احدي الخ العينين وقطعت الجناية على عينه الصبيحة **قوله**
او اعشى وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف يسير في بصره
وكذا الاحفص وهو صغير العين واعشى وهو من لا يبصر ليل

نجلون

واجب

واجب وهو من لا يبصر نهارا وكن من بعينه بياض رقيق
لا ينقص الضوء فان نقصه وجب قسطه ان ضبط والا حكومة
قوله وفي كل جفن بفتح الجيم وكسر هاء **قوله** ربع دية اي ولو باستحاش
ويجب خل فيه حكومة الهدب لان فيه حكومة لوازيل وحده كسائر
الشعور وفي بعض الجفن قسطه ان ضبط والا حكومة وكذا لو نقص
بأية في ازالة الجفن المستحقة حكومة **قوله** سليم الذوق اي في لسان
الاخرى ولو طاريا حكومة وفي الذوق وحده او مع اللسان
دية يمدية اللسان **قوله** لا تغ وارث وكذا طفل لم يبلغ اوان
ينطق فان بلغه ولم ينطق فحكومة وفي بعض قطع بعينه
مع ثناء نطقه حكومة لا قسط من الدية **قوله** والشفقين ويدخل
فيها حكومة الشارب وغيره والسقفة طواد ما بين الشقين
وعرضا معظا اللغة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي نقاص
بأية حكومة ولو كانت معد مشقوقتين فالواجب فيهما الدية
او ثلث دية حكومة الشق او شلدين فالواجب حكومة وكذا
لو شققهما بلا ايانة وذهاب الكلام كله اي ولو لو كن
واشغ ونحوه يكفي في وجوبها دعواه مع امتحانه وقول اهل
انه لا يعود **قوله** بقسطه من الدية اي ان بق كلام مفهوم
والواجب كل الدية **قوله** في لغة العرب واي وفي غيرهما
بقدرها قلت او كثرت تفسم لو نقص بعض الحروف
بجناية مثله فالترتيب على باقيةها ولو اذهب له حرفا فعاد
له حرف لم يكن بحسنه وجب الذاهب قسطه من الحروف التي
كانت يحسنها قبل الجناية واما لو تكلم بلفظين فتوزع الدية
على اكثرهما وان قطعت شفتاه فنهدبت اليم وجب ارشها

مع دية ديتها في وجه الوجهين اما لو تكلم بالعربية وغيره
فصل يعتبر اكثر ايضا او يعتبر العربية قلت او كثر عن غيره
قال ابن هشام صاحب السيرة في كتاب اليتيمان العرة بالعربية
منها ويدل عليه كلام العربية العلامية ابن حجر وقال العلامة
ابن ابي لو كان يحسن العربية وعمرها وزع على العربية وقيل على
اكثرهما حتى وفا وقيل على اقلها انتهى وقال شيخنا الشارح
المعتبر اكثر حررها اخذ من العلة والافتقار بالحروف فتأمل
قول وذهب البصري ولومع في العين وكذا بدعواه ان
قال اهل الحيرة انه ذهب او امتحن عند عدمهم بما يظهر منه
صدق مع يمينه وفي نقصه من عين واحد قسطه ان عرف بان كان
يري من مسافة تضارب يري من نصفها او ربعها مثلاً والافضل
قول وذهب السمع وهو اشرف من البصر على الاصح لعمومه
لسائر الجهات ومع عدم الضوء مثلاً وتجب دية في الحال
ان تحقق زواله ولو بقول اهل الحيرة انه لا يعود فلو اخذت
ثم عادت استرت كبقية المعاني ولو ادعي زواله امتحن واخذ
الدية بيمينه **قول** وان نقص من اذن واحدة اي وكذا من اذنه
فقط انه عرف والافضل حكومة وقد ذكر الشارح كيفية ضبط
قول من المجرمين اي ومن احدهما نصف الدية ولو ادعي زواله
امتحن في غفلة بالروايج الحادة فانهش للطيب وحسن
صدق الجاني بيمينه **قول** وضبط اي وليكن ضبط **قول** و
ذهب القائل اي العزيزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف
المكاتب وهو ما به حسن التصرف فيه حكومة فان ادعي زوال
العزيزي امتحن وان لم ينظم حاله اخذت الدية منه بلويين

والا صدق الجاني بيمينه وان ادعي عوده انتظر وسمى عقدا
لانه يعقل صاحبه اي يمينه من ارتكاب مما لا يليق وتخل القيد
على الرجوع وله شفع متصل بالدماع ولذلك كان لا نقصان
فيه ولو ادعي هو او غيره من المعاني بعد اخذ الدية استودت
بخلاف سائر الاحكام ما عدا من غير المتغور وجلد الملوخ
اذا ثبت والافضل اذا التزم فانها تسترد ديتها بعد دهان
قول مع الارش اي او الحكومة **قول** ففي قطعها وحدها
دية اي ولا يزأ بقطع الذكر معها شيء وفي بعضها بقسط
اي بيمينين اي مع جلدتين فان قطعها دون الجلدتين بان
سلفها **قول** حكومة وان قطع الجلدتين فقط ففيها حكومة **قول**
في الواضحة اي من الراس او الوجه فقط والافضل حكومة
قول وفي السن اي الاصلية التامة المتغورة كما رقلها او
ابطل منفعتها سواء قلع معها اصلها او لا ولو كانت كلها
صفحة واحدة وجب فيها دية طاجيها على الاصح والبعض با
القسط منها ولو انتهى صغر السن الي ان لا يصلح المصنع فله
فيها الا الحكومة ولو قال المصنف وفي السن نصف عشرة
طاجيها كان اولى واعلم ان شمل الذكر والاني والمسلم والكافر
شامل **قول** خمس من ادبل اي سواء كبرت الموضحة او صغرت
وتقدم ما فيها ولو كانت مع هشتم عشرة او مع تنقل ايضا
خمس عشرة وفي كل واحدة منفردة خمس **قول** لا منفعة فيه
اي كما لا شل ففيه حكومة اي وكذا في تقويم الرقبة وتسويد
الوجه وفي حلماتي الرجل والختي بخلاف حلماتي المرأة ففيها قطعاً
مثل ديتها وفي احدهما نصفها **قول** وفي اي الحكومة **قول**

جزء من الدية الخ فاعلم انها لا تبطلها وفيما ذكره جعل الرقيق اصل
 للحر وسياقي عكسه **قوله** ودية النفس اي اذا لم تكن الجناية على
 عضوله مقدر والاد فالنسبة الى ذلك المقدر **قوله** وبدون
 تسعة قال بعضهم صوابه ربها تحمل ثم رايت في غالب النسخ
 الشائع وبها وقع فله اصولية فتأمل **قوله** ودية العيب الخ
 قال شيخنا في تفسيره بالدية بخور ولعله حاول ان القيمة في الر
 قيق كالدية في الحر فتجب كلها فيما تجب فيهما الدية في الحر ونصف
 كنصفها وهكذا في جميع اعضائها ومعانيها وجرا حاة وامر
 فالحر اصل الرقيق في هذا ولو عبر به كان اولى واعلم ولا فرق في
 الجناية عليه بين العمد وغيره وبين المكاتب وام الولد وغيرها
 فتأمل **قوله** قيمة وان زادت على دية الحر في الاصل هو المقدر
قوله ودية الجنين اي ذكر اكان او غيره ولو لما قال اهل الحرة
 فيه صور تخفيفه بخلاف ما لو قالوا لو في تصور فك شيئا
قوله المسلم لو اسقطه كان اولى لادبها كلمة ان المصنف لم يقل
 بها وكان يستغني عن ابراره عليه ولديها انه لا فرق في الكافر
 ان فيه عشرة ثاوي عشر دية امه كما سيأتي ان كانت امه
 معصومة صوابه ان كان هو معصوماً لان العرق بعصمته لا
 بعصمة امه كجنين غير حر في من حريمه بان وطئ مسلم او ذم
 حربية بشبهة **قوله** حال الجناية اي سواء كانت تلك الجنا
 ية ضرب او قول او كنه يد او شرب دوا او بصوم ولو
 في رمضان او بتجوي كنع من طعام او شراب نعم لو شرب
 دوا الضرورة لم تضيق وكذا لو ضربت ضربة خفيفة لا تؤذي
 او هددت بقدر لا يؤثر او اقامة مث بعد الضرب القوي

ثم التفت **قوله** عرق واصلها البياض في جبهة الفرس تطلق
 على الخمار من الشيء وتقدر بتعدد الجنين وفي بعضه بعضها
 بقسطه كما في الدية ويقدر في جوبها انفصال الجنين كله او بعضه
 ولو جرح رأسه مثلاً ميتاً ولو بعد موتها بجناية في جيا
 فان انفصل حيا ومات حاله جناية او دوا امه حتى مات
 في يوا لدفله ضمان ومات حاله جناية كما لو انفصل ميتاً بله
 جناية ولو لم يكن معصوماً كجنين حربي عن حر بية وان اسما
 بعد الجناية او كانت امه ميتة او لم يظهر على امه شيء او كان
 هو وامه مملوكين للجاني فله ضمان في ذلك **قوله** اي نسمة وهي
 في الاصل اسم للواحد من الاشخاص وفيه اشارة الى ان القاء
 في القرة للوحد وسواء كان الجنين تام الاعضاء ناقصاً ثابت النسب
 ام لو كنت لا بد ان يكون معصوماً كما مر وان يكون مضموناً على
 الجاني عند الجناية وان لم تكن امه معصومة او مضمونة عندها
قوله عبد او امه بالرفع بدل من عرقه ولجرا على الاضافة **قوله**
 في كلام المصنف لجاز ولا يتعين كون القرة بيضاء والخرة لدفنها
قوله سليم لو قال سليم كان اولى واشب ومنه كبير لم يفرق بهر
 وصغير ولو ابن يوم فتأمل **قوله** نصف عشر الدية اي دية
 امه مسلماً كان اولاد وهو يباوي نصف عشر دية امه ولو عمر
 به كان اولى واشب ويتشترط في القرة التمييز ولو قبل سبع سنين
قوله فان فعدت اي حراً او شرباً كما في الدية **قوله** وهو
 حنة ابقره اي في المسلم الحر وفي غير نسبه **قوله** ودية الجنين
 الرقيق اي المعصوم كما مر ذكر اكان او غيره **قوله** عشر قيمة امه
 اي ولو مكاتباً او مستولدة ويقدر سلامتها وسلامته وان لم

ثم التفت

يكن ارض سلما ورقها وان كانت حر واسله مها ان كان مسل
وان لم تكن مسلمة ويجعل العشر المذكور عاقلة الجاني كما في الفرق
قوله يوم الجناية الى اخره هو احد وجهين فيه والذي في اصل
الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الجناية الى وقت لا جهاض
وهو المعتقد **قوله** ويكون بها وجب لسيدها لو قال لسيده كان
اولي لانه قد يكون لغير سيدها بخو وصية وتكون الام لاخر البذل
لسيده لا لسيدها لوجبي عليها مملوك سيده لم يجب
عليه **قوله** لو كان الجاني مجتنب مبعضا اعتبر قد رفا فيه من الرق
والحرية من القيمة والدية **قوله** وجب في الجاني اليهودي المملوك
الشارع هذا من مدحول كلام المصنف كان اولى وانسب كما مر في
قوله اليه مع ان الوجه تقديمه على الرقيق فتأمل **قوله** في
احكام القنامة بفتح القاف ويعبر عنها بدعوى الموم ايضا وقيح
بين العبارتين فيقال دعوى الام والقنامة وهي مأخوذة من
القسم بمعنى اليمين لكن هذا لا يسم خلاص يكون اذ يمين حاشية
وكونها من جانب المدعي ابتداء واعلم ان ايمان الدماء ولو من المدعي
عليه حسن كايان **قوله** سواء اقرن اي وجب **قوله** بدعوى
المدعي اي معها بان استند الى لورث **قوله** بالمثلثة شاحون
من التلويت وهو التلطيح **قوله** وهو لغة ضعيف كذا في الشارع
وقال العلامة بن قاسم هو لغة القوة ويقال الضعف انتهى **قوله**
منفصلة قيدا لا بد منه حلف المدعي بخي بينا لكن بشرط ان تكون
الدعوى ملازمة وان تكون مفصلة وان يكون المدعي عليه ميمنا وان لا
يتناقضها وان يكون كامن المدعي والمدعي عليه مكلفا وان يكون
للاحكام وكذا كل دعوى **قوله** على المذهب هو المعتقد بخلاف في اللغات

لانه لا يوط على ماضي بخلاف ما لو مات في اثناء الايمان فلا يبي وارثه
بل يستأنف لانه لا يتحقق احد بعين غيره بخلاف ما لو مات بعد تمام
الايمان وبخلاف ما لو اقام شاهدا ثم مات لان شهادته كل شاهد مشقة
وبخلاف ما لو جن المدعي عليه او مات في اثناء الايمان فانه يبي هو
وارثه لان هذه ايمان في تنقيد بنفسها ولا تتوقف على حكم قاض
فان عزل وولي غيره اي ومات وولي غيره **قوله** وجب استينافها
اي بالادمان وتوزع على الورثة بحسب الارث ويجز المنكر في ام
تخلف الام ثلاثة عشر فرضا ورد الاموال بنت الباقي كذلك وكذا في
كل الصول احد الورثة او ثلثا حلف الاخر خمسين ميمنا ولا ينفذ
ما يخصه وكون كل احد الورثة او غايب حلف الاخر خمسين ميمنا
لاخذ حصته استحق الدية اي حالة مغلظة على القاتل في العمد
ولا يجب قود لوجه ضعيفة ومغلظة ومجلة على العاقلة في شبه
العمد والمخفة عليهم في الحظا **قوله** واذا حلف المدعي الخ لو قال
المتحقق لكان اولى واعلم ليشمل السيد والوارث والعبد والمكاتب
في عبده والمسلم والكافر والعبد والفاسق ويذلل ما لو ادعى الماذون
له بقتل عبد التجارة فان الذي ينقسم السيد له العمد فتأمل **قوله**
وفي قطع طرف اي ولو في ازالة معنى ولو في الاموال والقول فيها
قول المدعي عليه بميمنه وهو حسن ميمنا في الدماء و الاموال ومن
لو ارث له ينصب القاضي من يدعي عليه من ينسب اليه ما القتل
ويحلفه فان كل حيس اي ان يقرأ ويحس **قوله** فيحلف خمسين ميمنا اي
على المعتقد بخلاف البلقيني حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل منهم خمسين
ميمنا ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل
واحد من المدعي عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه من انفراد بل يشبه

لانه

وكل من المدعي لا يثبت لنفسه بل ما ثبت الواحد لو انقضى بل ثبت
 بعض الارش ويختلف نقد الحصة **قوله** وعلى قاتل النفس اي ولو
 صبي او مجنون او يكتفى عنها وليها بغير الصوم ولو صار الصبي جاه
 وعبد او يكفر بالصوم ومباشر او مسبا الشاهد الزور ومثله وكبر
 كبر الرء وخاف من عدوانا او منقرا او دخل فيه ايضا المسلم والذي
 واكتفى ونفسه وما لو كان القاتل متعديا فليس كل من الشراكاة
 على المعتد **قوله** المحرمة اي عيل القاتل ولو عبده ونفسه وخبيثا ولا
 كفارة في قتل امرأة وصبي حربيين لان الحر متلحق بالمسلمين ولا في
 قتل باغ وصال ومرتد واذان محصن بغير المساوي له وحرب وطمع
 منه ومنابط ذلك ان يقال يجب لكفارة على غير حربي بقتل
 عليه وان يكون نقد دامه ويجب فوراً في عمد تداركا لانه بخلاف
 الخطا **تنبيه** لا ضمان ولا كفارة في القتل بالدعا ولا بالاحمال ولا
 بالعين وينبغي للامام حبس الغايب او امره بلزوم بنية ونيية **بمعاني**
 ان يدعو التفتيت بان يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة
 الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره او يقول عصتك بالحق بيقول الذي
 لا يموت ابدا ودفت عنك سوء بالف الف لحوول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم **قوله** القاضى حية وهكذا ينبغي للانسان اذا
 رجا نفسه سليمة او حاله معتدلة ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا
 للشيخ اذا استكرهت نادمه او استحسن حاله ان يقول ذلك
 وكذا للولد ونحوه **قوله** من ماله اي من ماله هو **قوله** عتق
 اي قد تقدم ما يتعلق بذلك في الظاهر **قوله** ولا يبرأ
 نية التتابع انواع ثلاثة احدها يلجب تاييم وهو صوم رمضان
 وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة الظهار عمد وصوم

النذر

النذر الذي مشروط فيه التتابع وثانيها ما يلجب تقريفة وصوم التمتع
 والقارن وفوت النكاح وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط
 فيه التفرق وثالثها ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان
 كفارة الجماع في احرام النكاح وكفارة اليمين وفدية الخلق والصبي
 والشجر واللبس والاحصار وتقليم الاظفار ودهن شعر الراس
 او الخيطة في الاحرام وصوم النذر المطلق **قوله** في الامم هو المعتد
 بغير اطعام ستين مسكينا اليه هو مرجوح والراجح ان كفارة القتل
 لا اطعام فيها وكن ذلك قال العلامة الخطيب قضية اقتضت على
 ما كره انه لا طعام هنا عند الفجر عن الصوم وهو كذلك على الاظهر
 اقتضاه على الوارد فيها اذا المنفعة في الكفارات الفصل لا تقياس
 ولم يذكر استيفاء في كفارة القتل غير القتل والصوم انتهى ومثله
 العلامة ابن قاسم **كتاب النسيان** بيان احكام النسيان
 سميت بذلك لانها نهايات مضبوطة وجميعها الحصة لا اختيار
 انواعها قبل وكان له ولي التفسير فيها بابا لها من شمول الخلق
 لها وقد تقدم رده **قوله** بعضهم وشرعت زجر الادب باب
 الغايى عنها فاذا علم الزاني مثلاً انه اذا زني حدامتعه منه وهكذا
 انتهى اقول وهذا بناء على ان الحد ووزاجر والصحيح نهايتها في مسلم
 جوارز لسقوط عقوبتها في الاخر يستوفي في الدين في الكافر
 زواج **قوله** المنع اي وشرعا عقوبة مقدمة يستحقها من
 ارتكب ما يوجبها ارتكب كما ياتي ولعل هذا غلب على ما سياتي في قول
 من حد قد ربان الشرع قدرها فلا يراى عليها ولا ينقص عنها
قوله يجد الزنا الى هو بالقصر لفة بخارية وبالمد لفة نيمة وانفق
 اهل الملك على حربي لانه من اخش الكياير **قوله** الزاني اي المشتق

من

من الزنا الذي هو علة لحد وهو ايادى الحقة الواضحة حشفة الودية
المتصلة او قدرها من مقطوعها في فن قباله او دبراً محرماً فيه
مشتها طبعاً فاحد على صبي ومجنون كما ياتي ولا يعض الحشفة ذكر
بيان ولا يشكوك في اصالته ولا يقبل خيخي ولا يوطئ في غوحيض ولا
بوطئ بهيمة ولا ميتة ولا يوطئ شبهة في الفاعل او المجل او الملق
ويذكر حليلته نعم يوطئ جارية بيت المال **قوله** فالمحصن اي من
او امرأة كما ياتي **قوله** لا يضخم بفتح الحاء المعجمة اي كبير **قوله** وغير
المحصن اي ومثله الموطوء في دبره ولو محصناً سميت بذلك اي مائة
جلد بفتح الجيم لا تضاً لها بالجلد تكبير الجيم **قوله** لو دني غير
محصن ثم زني محصناً قبل الجلد وجب جلد ثم رجمه كما صح في اصل
الروضة في باب اللعان وافق الشهاب الرمي وهو المقتد
قوله وتقرّب عام اي للرجل والمائة ولا تقرّب المرأة الا
زوج او محرماً من ضاه ولو باجرة ومثلها الدمروا كجمل **قوله**
براي الا مام فلو تقرّب بنفسه عاماً لم يجب **قوله** من اول سفر
الزاني الى اخره فلو ادعى انقضاء العام صدق ويحلف ندباً لانه حق
الله تعالى وينبغي للمام ان يشك عنه اول العام **قوله** لا من صور
وبه قال القاطني ابو الطيب والمعتد الاول **قوله** مكان التقرب الى
يوثق منه انه معين من جهة المام وهو كذلك ولا يجوز له
العدول عما عينه له ولم الانتقال فيه الى بلد اخر ليس دون مكان
القصر فانه عاد الى دون مسافة القصر استنف استأنف التقرب
سنة ولم استصحب جارية يستر بها قال العلامة بن حي كالحليب
بتعالما وروي الروياني وكذا ما لا للتجارة واقربها شيخنا وقال
العلامة الرمي قضية كادهم عدم تمكنه من حمل مال زائد على النفقة

متجه

متجه خلاف لما وروي والرويان ومن تبعهما وهو المقتد اهله
وعشيرته لكن لو تبعوه لم يمتنعوا عنه **قوله** فلا حد على صبي الى
انما عدل عن ان يقول فلا احصان الى الذي هو مفهوم الشرط
لوفادة حكم لا بد وعده الجدل لا زمله عدم الاحصان بخلاف علمه
فتأمل بما يبرز جرحها اي ان كان لها نوع تمييز **قوله** الحرة اي ولو
كانوا حراً ولو غيب حرة حشفته في كالج وصحنا الكتفهم وهو
المقتد فهو محصن فلو عقد له ذمة ثم زني رجم وخرج بعقد
له ذمة المستامن فلا نقيم عليه الحد **قوله** من ضم اي او ذمي اي كان
او ابني قال شيخنا واعلم ان هذا قيد لا قامة الحد لا للاحصان
كما علمت فكان الاول عدم ذكره انتهى اقول وفيه نظر لا شرط
للاحصان ايضاً فتأمل **قوله** تقييب الحشفة وان لم تزل البكارة
حالة كون الواطئ بالغاء عاقله ولو في يوم او سهوا او اكراد **قوله**
والعبد ولا ذمة اي البالفين العاقلين ولو كافرين **قوله** حدهما
اي من الجلد لان الرجم لا نصف **قوله** وحكم اللواط اي بغير حليلة
والافقه المقريران وان تكرروا وهو كبر اللوم الوطئ في الدبر ولو
لا نفي نسبة الي قوم لوط عليه الصلاة والسلام لانهم ياتون
الرجال ادبارهم شهوة من دون النساء وكذلك قال الجدل
السيوطي في اروايات اول من اي الرجال قوم لوط انتهى قال
العلامة الميدا في نقله عن العسكري وغيره ولم نقل الجاهلية الفرس
والعلم اللواط بعد قوم لوط قبل الاسلام لانه لا وجود له عندهم
واما الحديث ذلك في صدر الاسلام حين كثر الفرس وطلالت
الفية عن النساء وسبوا بنات فارس والروم من الذرية فاستخذ
مؤهم فطلالت الخلوة بهم سولت الشياطين لبعضهم انهم يحرمونهم

في الجملة فطلبوا منهم ذلك فاطاعوا الشدة الانقياد ففعلوا
ذلك واجز وهم مجري النساء تعالى الله عن ذلك وكان اول ذلك
مجري الانسان **قوله** حكم الزنا اي من وجود الحد في اللواط على الزنا
في ايتان البهائم على المرجوح والاصح ان فيه التعزير فقط وقال
بعضهم مراده بقوله حكم الزنا اي من حيث ثبوت كل منهما لا
لا في ثبوت المذبذبة لان ايتان البهائم تعذب فيه وانما فيه التعزير
كما مر وهذا ما حمل على العلامة البلقيني وقرر شيخنا في ذلك
المرة العديدة وكذلك قال العلامة الخطيب ما ذكره المصنف من ان
ايتان البهائم في الحد كالزنا فهو احد الاقوال الثلاثة في المسئلة
وهو مرجوح وعليه فيفرق بين المحض وغيره لانه حد يجب بالوط
كذا على صاحب المذهب والنقذيب والثاني واجبه القتل محض
كان او غير محض لقوله صلى الله عليه وسلم من اتي بهيمة فاقتلوه وا
قتلوهما معه يواه الحاكم وصحة اسناده وابهرها احد فيه
كما في متن المنهاج كما صله لان الطبع السليم ياباه فلم يخرج الي نراج
لحد بل يميز روف في النسي عن به عباس رضي الله عنهما ليس عليه المذي ياتي
البهيمه حد ومثل هذا لا يقوله للا عن توقيف والمراد في الحديث والتميز
معه ذبحها ان كانت مأكولة والامرفيه للنسب **قوله** على الله
هو المعتمد والثاني يقتل مطلقا وفي كيفية قتله اوجه احدهما
بالسيف والثاني بالرجم والثالث يهدم جذرا ورميه من شاة
قال في لروضة قلت الحكم بالسيف والله اعلم اما المفعول به ف
كان غير مكلف او مكرها فلا حد عليه ولا مهر له وان كان مكلفا طابعا
فيجلد ويغرب لا غير ذكر كان او انثى محصنا كان او لم يكن **قوله** كل الزنا
الاي هو المعتمد ومن وطئ الي اخره ليس قيدا للمعاقبة والمفاوكة

والقبلة ونحوها كذلك وكذا كل معصية تحدث فيها ولو كفارة غابا
كسب فانه ليس بقذف وكذا سرقة ما لا يقطع به وتزوير وشهادة
زور ومنع حق ونشوز **قوله** عزراي بما يراه الامام من ضرب
او تجريس او تشويد وجه او قيام من مجلس او توبخ كلام او غير ذلك
والامام العفو عن تعزير مئة تقا ولا يجرى عليه **قوله** يفر
من واقف الكفار في اعيادهم ونحوها ومن يمسك الحيات ومن
يدخل النار ومن يقول للنجي يا حاج فلان ومن سمي زائرا فبورا لصا
عاجا ولا يجوز الشفاعة في الحد ودولة العفو من الامام عنهما **قوله**
ارني الحد وراي لمن يفر رها اي لا يجوز له ذلك وهذا في التعزير
مع الجمل فتأمل **قوله** في بيان احكام القذف وهو بالذال
المحتمل لغيره وشرعا ما ذكره الشيخ وهو من حقوق الادميين ومن
الكبار والالفاظ الدالة عليه ثلاثة اقسام صريح بالبراءة يحتمل غير القذف
وكناية ان احتمله وغيره وليس بقذف وان قواه من هذا المخرج
الحلول وما انا بزان وما انا ابن زنا وما انا ابن زانية وليست اي
بزانية وما انا ابن خمار او اسكاف او نحو ذلك **قوله** وهو لغيره
الرجم اي مطلقا **قوله** كقولهم زنت او زنت بفتح التاء و
او يا زاني او يا زانية في الذكر والذني **قوله** ثلثة اي بل ستة بزيادة
عدم الاكرام وعدم الازن والزام الاحكام فلا يشترط اسلامه
ولا حرية **قوله** لا يجدان اي بل يادبان ان كان لهما نوع يتميز
بالبلوغ والفاقة **قوله** عفيف عن الزنا اي وكذا عن وطئ زوجته
في دبرها وعن وطئ مملوكة محرمة بنسب او غيره ولا يجد قاذف من
فعل شيئا من ذلك وان وطئ بعد القذف ولا تبطل العفة بوطئ
جيلة في عدة شبهة او في نحو مريض او اخر امر او في عدة ردة او رجعية

وحوزه اذا لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر ويجوز التوازي
 بالجس غير المسكر كما تقدم ولو صرفا بشرطه السابق وخروج المسكر
 ما يجد العقل ليقطع كالا يثوب وعونه فيجوز كله بغير التوازي
 ومنه اذالة العقل ليقطع عضو متاكل ويقتل دعوى جهل مخبره وان
 نشأ في الا سلام ويحد من علم الحر من جهل المحل **قوله** عداي
 بعد صحوه وجوبه فان حال سكره اعتد به على الاصح **قوله**
 اربعين جلدة اي بسوط او باطراف فياب او عصا مقتله فيها
 ايلام السوط وذهب الية الثلاثة رضي الله تعالى عنهم الى انها ثلثة
 جلدة ويجب اجتناب الوجه ونحو القاتل ولا بد فيها من امر الامام
 او نائبه ولا بد من تواليها ولا يجوز للفارس ان يرفع يده فوق
 راسه مثله لما فيه زيادة الايلام ويجب الذكر قائما والاشي جالسة
 ولا يفرق بينهما الا بموجبة مخشوة او قروة مثله والعشرون في الرق
 كالا ربعين في الحر على وجه التقدير الخ هو الاصح وله من الجس ففقرات
 مختصة بعدد مخصوصة مستثناة لوروده ها بذلك عن القحالة
 رضي الله عنهم اجمعين ولذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنهم ان
 ربعين اجودا **قوله** وقيل في مرجوح **قوله** بالينة اي ولا يحتاج
 الى تفصيل كالا **قوله** اي رجلين اي سواء تشهد بشرة
 اقراره فلا يجب فيه ذلك مما ذكره ولا يبرح مسكرو ولا بكرو **قوله** ولا
 يعلم القضاة اي لانه لا يقض بعلمه في حد ود الله تعالى نعم سيد
 العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه **فصل** في بيان احكام
 السرقة بفتح السين وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح السين وكسرها
 والاصل في قطعها **قوله** تعالي والسارق والسارقة فاقطعوا
 اي يها واركها ثلثة سارق وسروق وسرقة وكلها تعلم من

كلامه صريحا او ضمنا **قوله** قطع السرقة اي قطع السارق لاجلها
 خفية خرج **قوله** المختلس والمنتهب وهما ياخذان المال جهرة والاول
 يعتمد الدرب والثاني يعتمد القوة والشدة وخرج ايضا جاحدا
 ودية **قوله** ظلما خرج ما لو اخذ مال غيره بضمنه مال نفسه **قوله**
 من حرز مثله اي بشرائط تاتي ولما نظم ابو العلاء المعري بينه الذي
 شكل على اهل الشريعة الفرق بين الدية والقطع في السرقة
 وهو **قوله** : : : : :
 يد بخمس مبي عسجد وديت : ما بالها قطعت في ربع دنيان
 اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي **قوله** : : : : :
 عن الامانة اعلاها وارخصها **قوله** ذوالخيانة فافهم حكمة
 وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا البيت لما كانت امينة كانت
 ثمينة فلما خانت هانت **قوله** بثلاثة شرائط اي بالنظر للسارق
 وحده والسنة في النسخة الاخرى بالنظر للمسروق ايضا وسبيل
 ما يعلم من انها المكثرة من ذلك **قوله** مسلما كان او ذميا اي حر
 كان او ذميا **قوله** ومكره بفتح الراء وكذا مكره بكسر هاء نعم يقطع
 ان كان اعجيا يعتقد الطاعة وكذا لو نهب الحر ثم امر صبياعير
 ميرا او غوه بالادخار منه فخرج فانه يقطع الا مرابطا فان امر ميرا
 او فردا فلا يقطع لانه ليس له ولدان الحيوان اختارا فان قيل هل
 كان غير المير كالقرد قلنا اختار القرد اقوي فان قلت لو علم القتل
 ثم ارسله الى انسان فقتله فانه يضمن فهل وجب عليه الحد هنا قلت
 يجب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السب بخلاف القتل ثم ان
 القرد مثال فيقاس عليه حيوان معلم ولو غرم على عفت فخرج
 ضابا من حرزه هل يقطع اول الظاهر الثاني كما لو اكره بالفاء ميرا

على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما **قوله** فلا قطع عليه اي لانه
غير ملزم للحكام فهو شرط اخر **قوله** في الاظهر هو المقتضى **قوله**
شرطي السارق اي لانه كمن لا تقدم ولو قال شرط لقطعه كالذي
بعد لكان اولى وانسب بالنظر للمسروق لانه ركن ولو زاد والسرقة
لكان اولى مستوفيا للركن الثالث لانه قول ان يسرق مصدر موصول
وهو السرقة والمعنى فيه وان لوجب مسروقة ويكون المسروق نصا
الى **قوله** ربع دينار الى قال شيخنا لا يجزئ في كذا المصنف والشأن
من القلاقة والقصور والتكرار لان المعنى في النصاب ربع دينار
مصر وب من الذهب والمسروق ان كان من الذهب المضروب لم
يجزئ الى شيء وان كانت من الذهب غير المضروب اعتبر وزنه وقيمه
وان كان من غير الذهب ولو من فضة اعتبر قيمته بالذهب المضروب
ولا نظر لقيمة الصنعة فيقطع سرقة اثناء التقديس ان بلغ بدون
صنعتة نصابا ويكتب لا يحل الانتفاع بها ان بلغ ورقها وحلها
نصابا وحلها وكذا المصنف والشأن لا يوافق شيئا من ذلك
تنبيه قد علم مما ذكرناه لا قطع بما لا يقول به تجلد مائة وخمسة
ولو حزمته وكتب ولو معلما نعم ان صار الخمر جلا قبل اخلجه او
بيع الجلد ولو بنفسه ثم اخلجه قطع **قوله** من حرز مثله لكان
الحرز لم يرد له ضابط لفة ولا شرعا اعتبر فيه العرف وقد اشار الش
الي بعض افراده بقوله فان كان الخمر قد ضبط العرف الى العرف بما
يعد صاحبه مضيقا **قوله** وشرط الملاحظ بكسر الحاء والمهمل
قوله لا ملك له فيه اي فلا قطع بسرقة ماله الذي عند غيره ولو
برهن او اجارة او شركة ولو في زمن الخیار قبل القبض الثمن او هبة
قبل قبضها وان سرق مع ذلك المال الذي عنده ولا يسرق مشتركة

وان

وان قرضه ويشمل الملك ما لو حدث قبل اخلجه من الحرز
بارت وخونه وان كان يدعواه وان كان كاذبا او يسرق ما اشتراه
من يد البائع ولو قبل التسليم الثمن او هو في زمن الخيار او بما باعه
من يد المشتري في زمن الخيار او ما وقف عليه او ما اتهمه وقبله
قبل قبض او سرق فقير الموتى للفقر اختلف ما لو سرق له شخص
ما او من له قبل الموت وهو ظاهر وكذا بعد وقبل القبض ولو
ملك المسروق بعد وقبل الرفع الى الحاكم فلا قطع وكذا لا قطع
بنقصه عن النصاب باتلاف ولو بطله منه او تضاعفه بالطيب
مثلا **قوله** ولا شبهة اي ولو بشبهة عامة فلا يقطع المسلم
بما يفرش في المسجد كالبساط والحصر وخود ذلك ولا يقنار بين
شريح فيه ولا بسرقة مصحف موقوف وان لم يكن قاريا ولا يتر
عوا الغر ودكة المؤذنين والمنارات ويقطع الذي يجمع ذلك
ويقطع المسلم بقناديل الزينة معلقة وبالجذوع والجدار والنار
والسوارى والسقوف والتانير وخونها ويسير المنبر ان خيط
عليه ولا يقطع ومثله ستر الكعبة ولا قطع بمال المصالح وان كان
غنيا ولا بمال بيت المال ان افرز لطائفة هو منهم ولا بمال صدقة
وهو فقير او غارم ولا يقطع ذي ولا مسلم بمال موقوف على
الجهات العامة او على وجوه ائمة بخلاف القناطر وخونها
ليقطع بها الذي لا تانتفاع بها الضرورة اقامته بدارنا
بما **قوله** فلا قطع بسرقة مال صل وفرع ولا بمال لا صلبه
او فرعه فيه شبهة كما اذا افرز من مال بيت المال شيء لقطا
فيها وصف اصاله او فرع دوله وسواء الحر والرقيق منهما
وسواء المتحد بينهما او اختلف **قوله** ولا بسرقة رقيق مال

سيد اي ولو مكاتبان اختلف دينهما كما مر **قوله** يد اي بعد
ثبوت السرقة بينة مفصلة رجلين فقط او اقرار مفصل وباليمن
المردودة كما في المنهاج وخالف في الروضة ومشى عليه في الحاوي الصغير
وهو المعتمد عند العلامة الرمي لان القطع حق الله تعالى واما المال
فثبت قطعا وبعد طلب المال ايضا من ماله ولو تائب وجب له
حيث ثبت وان لم يثبت القطع كشهادة رجل وامرأتين نعم يجب
القطع باقرار المستفيضة والريق بالسرق ولا يلزمها المال ويندب
التعريض للسارق المقر بالرجوع **قوله** اليمن اي ان انفردت ولو
معيبة او ناقصة او شاذ ان آمن بترف الدم او اربعة الاصابع
فاقتتها خلقه او عروضا فان تقدمت تكفي الاصل منها ان عن
او واحدة اذا شتبهت وعليه هذا الوسق ثانيا فطعت الثانية و
ترد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا فطعت جله المير وقد
يقال لاحد ترد لان كلامه مبني على الخلقة المعتادة ولو سرق مرار
قبل القطع كفي قطع واحدة **قوله** من مفصل الكوع اي عادة بعد
ان تمت تختلج لتسهيل للقطع وكذا يقال في رجله اليسرى وما بعد
قال في الروضة وليكن المقطوع جالسا ويضبط ليلا يتحرك واكثر
يضم كافي المعظم الذي يلي ابهام اليد والبوع هو العظم الذي يلي
ابهام الرجل ومنه قولهم ما يعرفه كوعه من بوعه اي ما يدري
لفباهه ما اسم العظم الذي عند كل ابهام من اصبع يديه من العظم
الذي عند كل ابهام من رجله **قوله** قطعت رجل اي بعد ان مال
يد وكذا ما بعد **قوله** اودهن نعلي اي في الحضر ويجسم في البدن وبالنسبة
وهو حق المقطوع فونته عليه **قوله** وقيل يقتل صبرا قال بعضهم
شارحيه لمراره بعد التبع الكثير في كلام الواحد من الائمة الحاكين

له بل اطلقه من وقفت على كلامه منهم فلعن ما قيد به المصنف من تصرف
اوله فيه سلف لم اظفر به وعلى كلامه من هو منصوب على
المصدر انتهى قال النووي في تهذيبه الصبر في الغة المحببة قتله
صبرا حبسه للقتل انتهى ووافق في الصبح حيث قال قتل فلان
صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل وقال في القاموس صبرا يصرح به
وصرا لا نسان وعمر على القتل ان يحبس ويرمي حتى يموت وقد
قتل صبرا وصبر عليه ورجل صبور ومصور للقتل انتهى قال
العلامة ابن قاسم يكن المراد هنا انه يمك وتقتل **قوله** منوخ
اي ومحمول على مستحله او نحو ذلك بل صرح الدارقطني وغيره بضعفه
وقال ابن البراءة مفكرا اصله **فصل** في بيان احكام قاطع الطريق
ماخوذ من القطع وهو المنع لمنعه الناس من المرور فيها كما يدل له
قوله الشر والاصل فيه قوله تعالى اما جزاء الذين يجارون الله ورسوله
لاية **قوله** وهو مسلم ليس قيد اذ لو فرق بين المسلم والكافر قال
شيخنا ولو قال ملزم لادحكام كان اولى وانسب ليشمل الذمي والمتر
والريقه واقول انما قيد بالمسلم لان جميع احكام الباب
فيه كالنسل والصداة وعونها بخلاف الكافر فامل **قوله** مكلف اي
تخار قوله له شوكة اي بالنسبة الى من يريد الظفر به بحيث يقاوم
من يريد له مع البعد عن المفوت ولو واحد خلق لو ظفر امرأة
برجل وقصرته شب اليها قطع الطريق وترتب عليها الاحكام
وخارجها ذكر المختلج والمنتهب والصبي والمجنون والمكره نعم يفرز المجرم
والمجنون الذي له نوع التمييز **قوله** خرج من قاطع الطريق وفي
بعض النسخ بقارع الطريق وهي اولى **قوله** ويعتد الهرب وكذا
المنتهب الذي ياخذ ويعتد القوة والشدة مع الفت كاتقدم

ساء والمرء اذا تاب اسقط عنه القتل ومحل السقوط بالتوبة
 في الظاهر اماما بينه وبين الله تعالى فانها تسقط قطعا **فصل**
 في بيان احكام الصيال واقلها اتيهايم مأخوذ من الصيول
 واقدام جراحة وقوة وهول لغة الاستطالة والوثوب وشرعا
 الاستطالة والوثوب على الغير بفريق المبرع عنها باستطالة مخصوصة
 والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي
 عليكم وجزان مرخاكم ظلما او مظلوما والظايل ظالم فيمنع من ظلمه
 فذلك **بضم قوس** ومن قصد الخ قال شيخنا لا يخفى ما في كلامه
 المصنف والشافع من القصور والخفا والخاص ان اذا اصاب شخص
 ولو غير عاقل المجنون وبهيمة او غير مسلم او غير معصوم ولو ادميته
 حاملا على معصومه او لغيره نفسا او عضوا او منقعة او بضعا
 ولو لغير انثى او مالا وان قل او اختصا صا كذلك فله دفع اليه
 وجوبا في غير المال والاختصاص وجواز فيهما نعم لا يجب له دفع عن
 نفس قصدها مسلم معصوم ولو مجنونا بل يندب الاستلام
 انتهى اقول ومحل ما لم يكن المصول عليه عالما تواحدا او شجاعة
 او سلطانا متوحدا والى فوجب الدفع عنه ويجب الدفع ايضا بضع
 مربية او حرف وان قصده مسلم معصوم فلو تقارض عليه من
 ثلثون ولم يقدر عليه منع الحبيب بخير في دفع من يقدر عليه فلو تقارض
 عليه صايل على امثلة للزنا وصايل على ذكر اللواط ولا يستطيع له
 دفع احدهما فقال الرمي يدفع عن امرأة لان الزنا لا يحل بوجه
 وقال العلامة بن حجر يدفع عن الذكر لانه لا طريق الى حله وقال
 العلامة الحلي لا يخبر بينهما التقارض المعينين **التم** بضم اوله
 اي كثر ثابته مبنيا للمفعول **قوله** في نفسه وماله ليسا

قوله عمداي عدوانا قيد الابد منها قوله حتماي وجوبا فلا يسطع
عنه ذلك ويقتد البند ينجي بما اذا قصد واواخذ والمال وهو كذا
قوله وصلبواي ثلاثة ايام فان خيف تغييره قبلها نزلوا والمراد
بالتغيير التغير لا مجرد ظهور الراحة والصلاة عليهم اي ان
مسلمين قوله اليد اليمنى والرجل اليسرى اي رفعتا او على الود وقطع
اليدين المبرورة وقطع الرجل المحاربة على الا شبه ولا بد من طلب المال
واثباته كذا المسرقة قوله في الصحيح هو المعتقد قوله حبسوا اليدين
قوله وعزبوا اي بما يراه الامام من ضرب وغيره مما مر قوله ويؤرم
الماعظما التغيير على الحبس عام لانه منه ولا ما تركه لو مات قبل
قتله وللولي المصوب مال لكن لا يسقط القتل بعفوه ولا يحتم غير القتل
والصلب قوله ومن تاب اي رجع عن قطع الطريق بشرط لا ت
الموتى لغة الرجوع عن الدعوى جاع الى الطريق المستقيم وشروطها ما
ثلاثة الذم على ما وقع والاقلاع عنه والفرم على عدم العود وان كانت
حقا دعي شرط رابع وهو الخروج من المظالم كما مر قوله قبل القدر
اي قبل قبض الامام او نائبه عليه وقال شيخنا قبل امتداد يد الامام
مام اليه قوله رحمه اي نحو ذلك فان عفى عنه مستحق للقصاص
قتله الا قتل قصاص لاحدا وكذا قطع اليد تقطع منه وان تاب بخلاف
الرجل فانه متى تاب سقط منه قطعها كما تقدم قوله التي لله اي
وكذا حقيق الادميني كما اشار اليه المصنف بقوله واخذ بالحقوق
ودخل فيها حقوق الله تعالى كالزكاة والكفارة وبذلك علم ان
الموتبة عن سائر الحقوق لا تسقطها من قتل او اخذ مال او ب
عرض او قذف او نحو ذلك ومنه كافر زاني ثم اسلم فانه يجد على المعتد
عند العلامة الرمي وخالف العلامة ابن حجر فقال لا يجد نعم كالصلاة

کند

قيد في قوله او حرمة اي الشامل لزوجته وولده وقريبه
فقال اي دفع الضائل عن ذلك المذكور بالدخف والدخف
فلا يجوز الضرب مع امكان الهرب والاستغاثة ويجوز باليد
مع الدفع باليد ولا بالمثل مع الدفع بالعصبي ولا بالسيف مع
غيره ومتى خالف ذلك الترتيب كان امنا ولو اتهم القاتل لم يجب
الترتيب او لم يجب المصون عليه الا بالسيف لا بالدفع به ابتداء
قال شيخنا الاستاذ مر وكذا في ارتكاب الفاحشة فخالفوه
ولا كفارة اي ان راعى الترتيب المذكور كما مر في شرحه
الدابة اي وان كان معه سائق وقايد وعلى الاول من المراكب
ان نسب اليه فعل وان كانا لوتنا رعا جعلت بينهما لان ايديهما
وكان وجه تضمين المقدم لان سيرها منسوب اليه لا نحو طفل
وحركته ويستوي السابق والقايد في الضمان هذا اذا كانا على ظهر
فان كانا في جنبها متحاذيين فالضمان عليهما ولو ركب ثالث بينهما
على الظهر فقل العلامة الرمي لوالده يقتضي الوسط وحده وقد
شيخنا كالعلاقة ابن قاسم بتعالف العلامة الطلاء ويضمنون
سواء ولو تقدم احدا لثلاثة مثلا وزع الضمان على اروس
الضمان ما اتلفه اي وكذا ما اتلفه ولدها معها ان كان عليه
وحمل الضمان فيما اتلف ان يقصر صاحبه نعم لو ركبها انسان
ومجنونا بغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو تخسها انسان بغير
اذن ركبها لوردها حين شردت فالضمان على الناحس والراعي
والضمان على راع تفرقت على الدواب فقرأ عليه نحو ظلمه اورد
وان بالت اوراشت الى محل عدم الضمان بذلك في غير
العاديين لانهم مقصرون باقيا فمنهم في اد سواق والطرق وال...

تلف بوقوعها ميتة او بوقوع ركبها كذلك لو كان الموت المرض
بعارض الريح الشديد ولو كانت الدابة وحدها فان تلف شيئا لم يرم
وبغيره فان كان في وقت حرمت العادة يضطها فيه ليله او نهارا ضمن
صاحبها ان لم يقصر صاحب المتاع والهرة وكل حيوان عهد منه
لا تلوف يضمن صاحبها ومن يابويه ما يتلفه ليله ونهارا لا يدفع
لا خف فالدخف كالضمان نعم لا ضمان ما يتلفه الطيور ومنها
الكل لونه العادة ارساها ومنه الحمام كذلك ولو كان بداره
بغير عقور او دابة جرح وانسان باذنه ولم يعلم بالحال فعوضه
كحب او نحة الدابة اي رفته ضمن وان كان الداخل بصيرا ودخلها
اذن او اعلم بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه و
يجوز حبس الحيوان في اوقاص وخوفها لمن يتعهد بها بما احتج
بها في بيان احكام البقاة من البغي كاياي قالوا وليس
بغير هذا وصف له مذمومان لكونه يتاويل صحيح وكذا قلت
شهادتهم وصحقتا قضيتهم وخوذلك ماله يستحلوا ان دما نا
واموالنا ونقار الحد وفي دارهم كدارنا والاصل فيه قوله نقار
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الاية وليس فيها ذكر
الخروج على الدمار صريحا لكن تشمله لمومها وتقتضيه لانه
لا طلب لقتال البغي طائفة على طائفة فالبغي على الدمار او في
قوله العادل ليس قيد فان اعتبار العدل احد وجهين والراجح
خلقه فلا فرق بين العادل وغيره هنا وفيما ياتي وفي شرح مسلم
يجوز الخروج على الدمار الجابر اجماعا ويجاب عن خروج الحسين
رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد ابن العاص
رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان وخوفا فان المراد به اجماع

ماتلف

الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم **قوله** وهو الظلم
اي وجاوزه الحد سموا بذلك لظلمهم وعدولهم عن الحق
ويقابل اي وجوبا **قوله** بفتح ما قبله اخذ اي مع ضم اوله على البناء
للجهو ويجوز بناء الفاعل وضمير عائد الى الخط الامام المعلوم
من المقام وليس هو من خدفا الفاعل كما قيل بل هو اولى **قوله**
يقال لهم الامام اي اوثابته **قوله** امنعه بفتح النون والعين
المهملة وفسرها الشافعي بالقوت والشوك بحيث يمكن معونها
مقاوية الامام **قوله** وبمطاع الا هو عطف على تقوا قوة ويقضي
ان المطاع من المنفعة المذكورة وهو ممكن ان يجعل زيادة على ذلك
قوله عن قبضة الامام اي عن طاعته بانفرادهم بموضع ولو من الصلوة
قوله ما يبا او غير لا فرق بين ان يكون لله تعالى ولا في قلة العداوة
البرسيلة ويدخل في هذه الضابط كما قال العراقي ما لو قاتل فينا من المؤمنين
فاصل الامام بينهم انه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع اليه
ما فترك ذلك والافقات عليه فلعحق متوجه عليه **قوله** ما
بمهملة اوله ومجته اخذ **قوله** مستحل اي المصلحة من الكتاب والسنة
بحيث لا يقطع ببناء كما اشار اليه الشافعي فالمراد به غير الفاسد
وخرج بهذه القواعد الخواص وهم الذين يافرون وتركيب للكبرى
وتتركب الجاعات فليسوا ببقاء ولا يقطع لكن ان قاتلوا ما لنا
دفعهم قال بعض الاصحاب اي اصحاب الامام الشافعي رضي
الله عنه **قوله** اهل للصفين اي والنهر وان وجه بكسر اونه وثنا
فيه المشقة اسم بلدا واقليم وكذا لنهر وان **قوله** حتى يبعث
اي وجوبا وكون المبعوث عارفا واجيب ايضا ان بعث لنا
للمناظرة والافتح كما قال الازدي كالزركشي وهو المعتقد

التواب مطلقا وكنا العمل اذا اتصلت بالموت **قوله** قطع
سلام اي من المكلف الذي يصح طلاقه ولو سكرانا متعدد يادى
ومجنون ومسكر وخبر به المنتقل من دين الى اخره فانه لا يسمى
مرتدا وان كان لا يقبل منه الا سلام **قوله** كسجود لضم الالف
بان كان في بلادهم مثلا او امن به بذلك او خاف على نفسه **قوله**
او كذب برسول او نبيا او نبي او اسبى او اسخف به او باس له او
الله تعالى او بوعد او امر او نهى وخوذلك **قوله** في الدماء
هو المعتد **قوله** ويقابل الدماء من جوع **قوله** وفي الثأب
المنجوع ايضا **قوله** فان تاب اي ترك وان كان زنديقا
فكرر ذلك منه **قوله** قتل اي وجوبا ولو امرأة والامير
قتل النساء الذي استند اليه ابو حنيفة رضي الله عنه ان صح
منسوخ او محمول على الحريات لا يباح ق وكنهه اي كفر
مثلا **قوله** في الدماء هو المعتد **قوله** ولم يغسل اي لم يغسل
قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين اي لا يجوز دفنه فيها ولا
يجب دفنه مطلقا بل يجوز ان يكذب على جيفته او ان
حصل انما بعد دفنه **تنبيه** ولد المرتد اذا اعتد قبل
الردة او فيها وله اصل مسلم فسلم اوله اصل مرتد مرتد
فيستتاب بعد بلوغه فان هتاب والقتل هتاب والصحي
خوذلك **قوله** ان من عاتب من اولاد الكفار قبل بلوغه
في الجنة خد ما لاهلها المسلمين فيها ومال المرتد يجعل
عادل ويقضي منه دينه ولو تله تعالى وقيمة ما ائلفه فيها او
وينفق على من عليه وتصرفه ان يحتمل الوقف كالبيع وخو
والمنوقوف **قوله** في ربيع العبادات فمنهم من ذكره

الاذان ومنهم من ذكره بعد الجنازة كالغزالي ومنهم من ذكره
قبل الجنازة كالمرني والجمهور قال الرازي واعلمه اليق وتبعه النووي
في المنهاج وذكره المصنف كغيره هنا وكل قناسة تعلم بتأمل
فصل في بيان احكام تارك الصلاة المفروضة على العيان
اصالة حجتا او غيره ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** با
صلي الخمس بغيرها ومنذورة **قوله** ان يتركها اي بجزائها
عن وقتها او لي يصلي اصلا وذكر المصنف هذا الترتيب لا حاجة
اليه هنا لان الجحد كان في كفره ولو ركعة من واحدة منها وحيد
تركها الجمع عليه كذلك **قوله** وهو مكلف اي وليس معذورا
بجو قرب عهده بالسلام **قوله** التارك لو قال الجاحد
لها او بمن المعتد وجوبها كالتالي **قوله** ان يتركها
اي او يترك ركنا او شرطا من شروط الجمع عليه لا نحو وضوء
او اية **قوله** حقن وقتها اي وقت العذر فلا يقتل بالظهر
او بعد غروب الشمس مثلا **قوله** هل يقتل بالجمعة
اذ اخرجها عن وقتها او لا نعم يقتل وان قال اصليها ظهر لكن بشرط
ان تكون البلد مصر لان ابي حنيفة رضي الله عنه لا يوجبها في القرى
وبشرط في المروك ان يكون متفقا على وجوبه **قوله** فيستتاب
اي لا يباح له اقامة ثلاثة ايام بان يتوعد الامام او نايبه في
وقت المودة انه متى فات وقتها ولم يفعلها قتل فان اصر
على التارك حتى حنح الوقت قتل الامام او نايبه كما ياتي وان ابد
عذرا كالنسيان او انه صلي ولو كان بالمرتد ولا يقتل بترك القضاء
واما المرتد فتوبته واجبة والفرق بينهما جرمية المرتد بخلافه
في النار بخلاف تارك الصلاة كسلام **قوله** وان لم يثبت اي بان

الاذان

لم يصل **قوله** قتل اية بالسيف لا بغيره من انواع القتل فالهيئة
كخنق وخنزقة وسخ ووسيط وتكبير وتشريك او خوذ لك
قالوا اول من احدث القتل بالهيئة السلطان طبرس في زمان
والا ثم عليه ومن قبله لا يقتل بل يجلس حتى يصلي او يغزركم في ترك
الصوم والى والزكاة مردود بالنص هنا مع ان الصوم متصور المانع
منه والى على التراخي الى الموت والزكاة تأخذها الاطامر من المنع
فقط عليه **تم** هذا لا كفر اي ويسقط بالتوبة لوجود النص
ايضا **تم** قال القرابي ولو زعم زاعم ان بينه وبين الله
حالة اسقطت عنه الصلاة او حلت له كثر من مثل ذلك او حوزت
له اكل مال السلطان فلا شك في وجوب قتله على الاطامر فتأمل
كتاب بيان احكام الجهاد المتلقى من سيد صلوات الله عليه
وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وكانت سبعا وعشرين
وقيل تسعا وعشرين والذي قاتل فيها بنفسه ثمانية منهم
والرابع والخندق وقريظة وخيبر وحند والطائف والصحيح انه
لم يقتل بيده الشريفة ارحل واحد وهو ابي ابي خلف في غزوة
احد ومن بعوثه ايضا ويقال سراياه وهي التي لم يخرج فيها بنفسه
وكانت سبعا واربعين والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
كتب عليكم القتال وقوله تعالى واقتلوا المشركين كافة وخر القوم
انه صلى الله عليه وسلم قال امرت انا اقاتل حتى يشهدوا ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله ويعلموا الصلوات ويؤتوا الزكوات فانما قلوا
عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على
الله تعالى وخر مسلم ايضا العدو وروحة في سبيل الله تعالى خير من
الدنيا وما فيها وهو ما اخذ من المجاهدة وهي المقاتلة على

اقامة الدين **قوله** وكان الا مرصوبه وكان وكان الا يتان به فتا
قوله بعد الهجرة اي في حياته صلى الله عليه وسلم **قوله** في ضريبة
واما قبل الهجرة فكان ممنوعا او مطلقا ثم ايج له قتال من قاتله
ثم ايج له الابتداء في غير الشهر الحرام ثم ايج مطلقا في السنة الثانية
بعد الفتح بقوله تعالى انكروا خفا فافتقروا فقاتلوا المشركين كافة
ويج اية السيف وقيل التي قبلها **قوله** واما بعد اي بعد موته
صلى الله عليه وسلم **قوله** في كل سنة اي مرة فان احتيج الى زيادة
زيد قدر الحاجة **قوله** اهل ذلك البلد اي المحل ولو عبدا
وصيانا وبناء وان لم يباذن لهم السادة والاولياء والزواج
قوله وجوب الجهاد اي مقاتلة الكفار **قوله** سبع خصال
اي احوال او اوصاف جمع خصلة واعاد الشارح الضماير
عليها من كونه باعتبار كونها اشياء فتأمل فلا جهاد على كافر
اي ذمي او غيره هو بالمعنى الشامل وعن بعضهم انه استثنى هذا
من تكليف الكفار بغزو الشريعة **قوله** فلا جهاد على صبي
هو بالمعنى الشامل لذني او انها تدخل في المرأة فيما يأتي
لمومر او لولية فلا جهاد على رقيق اي ذكرا وانثى **قوله** ولو
امر سيده اي فلا تجب عليه بامر لانه ليس من المستحدم
نفس السيد استحقاق غير الكاتب للخدمة ولدم بعض ائيان
قل الرق **قوله** فلا جهاد على مريض الا فلا يضرب خوصرا خفيف
ووجع ضرس وعرج يسير وقطع اقل من الاصابع يديه وجميع
اصابع رجله ان امكنه المشي من عرج وعرج ولو مرض بعد عرج
غير بين الرجوع وعدمه وان حصل الصنف **قوله** الطاقة على القتال
في بعض النسخ الطاقة للقتال اي بما له الذي يجب بذله في الج

ومركوب وقدرة على الركوب ويجزى سفر جهاد بغير إذن أصول
المسلمين من ذكر وكأنا أو أمانات من جهة الأب أو الأم حتى لو كان
بعضهم ولم يأذن الباقي امتنع السفر وسفر غيره بغير إذن أصول
مطلقا وبغير إذن رب الدين الحال عليه وإن قل فإن إذن له وأخذه
ثم رجع بعد خروجه وجب عليه العود وإن لم يحضر الصف وأمن
الطريق وكذا لو فرغت نفقته نعم لا يجزى سفر لتعلم فرض ولو
كفاية بغير إذن أصوله **قوله** لا تخير فيه للأمام أي أو نائبه
بنفسه لبي بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الذي
قاله النووي في تحريرين ويصرون كما موال القيمة ومنهم الذي
والمبعضون لا يسري الرق إلى بعض الحر كما عقده العلامة الرمي
ويأتي بإيته الحر التخيير بين الرق والن والفق **قوله** والمجانين
الأرقا الكفار أي أيد المسلمين مع استرقاقهم **قوله** يسار
المسلمين أي فلا يرقون بالأسر **قوله** الرجال الباقون دخل في ذلك
عتيق الذبح لا عتيق المسلم فتأمل **قوله** والأمام أي والد مير
الجيش كما في بعض النسخ **قوله** الاسترقاق أي ولوائه أو غيره أو
شخص على المصحح في الروضة إذا راه **قوله** ولا يسري الرق في
هذا إلى باقيه **قوله** أما المال أي ياخذ منهم سواء كان من
لهم أو من مال تحت أيديهم ويكون مال الفداء وقابضهم كمال
أموال الذي في أيدينا لهم بما لا يبدلونه لنا قال العلامة
الرمي ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما لا ريب
فيه ويفرق بينه وبين منع مبيع أسلحة لهم مطلقا بأن
ذلك فيه أعانتهم ابتداء من الأعداء فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا
أمر في الدوام فجاز أن ينظر فيه لمصلحة وخرج بقولنا بما لا

أسرانا فيجوز أن يفازي سلامة أسرانا على الوجه فتأمل
قوله أي بالرجال ومثلهم غيرهم أو بأهل الذمة كما بحثه بعضهم
هو ظاهر **قوله** كالمهتدين الكاف هنا استقضاء أولاد خال
لنا ذمة فتأمل **قوله** وصغار أولادهم أي الأحرار وإن سفلوا
لا يتبعون في الإسلام وخرج بالأحرار الأرقا فانهم تابع
لأبائهم من أموالهم ويعصم أيضا حمل زوجته وبعضهم
يعلم لهم لأنه استرقت أمه قبل الإسلام فلا يبطل الشدة
كما انفصل وإن حكم بأسلامه وولد ولده وكذا ولد المجنون ولو
مد بلوغه **قوله** يجوز استرقاق عبد ذمي وزوجه الحرة
بعد عتيق الذمة وينقطع نكاحه على حمل كذا في الشارع لا عتيق مسلم
أو ذمي وزوجه ومتى رقا أحد الزوجين الحرين انقطع نكاحه ويبقى
بين حرين على مثله برف أحدهما كذلك بخلاف مالوكان لغرض
وعلى غير حرين فلا يسقط برف أحدهما **قوله** لا يعصم زوجته
في الحادثة بعد عقد الذمة له **قوله** ويجزم للصبي أي والصبيبة
بوالص كما قاله العلامة ابن قاسم على أن لفظ الصبي يشمل الذكر
والأنثى كما نقله الأسنوي عن حم قاصم مثله والمجنون **قوله**
أسلمه أي بأسلامه طاهرا أو باطنا هنا وفيما بعد من
نحو وصف الكفر هنا أو فيما بعد بعد البلوغ أو الفارقة صار
بناجلا بخلاف أسلامه بالدار كما سيأتي **قوله** عند وجود الثلثة
أي وفي بعض النسخ ثلثة أسباب عند وجود واحد منها
قوله أحد والدية المراد أحد أصوله وإن بعد حيث ينسب
بذكر كان أو أنثى وارثا كان أو غيره من كان أو رقيقا أو كان
بجهة الأم أو كأميا أو كان لأقرب حيا واستمر كافرا فإذا بلغ

لوافق ووصف الكفر فترد قال العلامة ابن قاسم وقد وقع
السؤال عن ذي غاب واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولد
ووقع الفرع في ان بلوغ ولد قبل اسلامه وابعده ولا يبعد
تصديق الاصل بقا الصبا الي الاسلام واما اصل بقا الكفر الي
بلوغ الولد فقد ضعف بوجود الاسلام فتأمل **قوله** فكا الصبي
اي فتكم باسلامه **قوله** والسب الثاني في الحاجة الي هذا
هذا وما بعده فتأمل **قوله** او بسببه مسلم وفي بعض النسخ
ان بسببه
مسلم فتكم باسلامه ظانا وباطنا سواء كان السبب بالفاء عاقلة
او لا كما تقدم **قوله** ولو سابه ذي اي منفرا عن ابويه كما هو ظاهر
فلو سباه مسلم وذي يحكم باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره
القاضي وغيره واقره في شرح الروض **قوله** في الصحيح الا هو المعتد
قوله بل هو على دين السبب اي فلو كان سابه يهودياً ونصانياً
صار هو كذلك وان كان ابواه يهوديين او وارثين مثلاً ومن
هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين او نقصهم
في النشور والتضرع وهذا مما يتوقف مواضع كثيرة فليست غرضنا
له ولو سبى ابواه بعد سبي الذي اباه ثم اسلم احكم باسلامه خلاف
الحلي **قوله** وفيها لمسلم اي بحيث يمكن كونه منه واسير او تاجل
او مختار وانما ان استلحقه كافر بيينة تبعه في النسب والكفر وانما
حكمنا باسلامه في هذه الامور الثلاثة فبلغ وحكي الكفر هل يكون
مرتداً اولاً فان كان اسلامه تبعاً لاحد ابويه او للسبب فيستتاب
والقتل لانه مرتد والفرق بينهما ان تبعته الدار ضعيفة بخلاف
ما قبلها كما مر فتأمل **مسئله** في بيان احكام السلب وقسم

القيمة

القيمة والسلب بفتح السين واللام ادخنا فمرا وشرعا اخذ ما يتعلق
بقتل كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيها قوله تعالى اعلموا
انما غفتم من شيخي الية وهي حضايص هذا لامة لقوله صلى الله عليه
وسلم احلت لي الغنائم ولم تحل لنبى قبله **قوله** ومن قتل قتيلاً
اي من الحريين والقتل ليس قتيلاً بل الدار على ادراك منفعة
بقتل او غير كما ياتي وانما قيد بالقتل موافقة للحديث الشريف
قوله مسلماً اي عاقلاً اولاً بالغا اولاً **قوله** او عبد اي لمسلم نعم
السلب لمخذل ولد مرجف ولا خائن ونحوهم **قوله** ثبات القتل
التي عليه اي ولو بالقوة ليدخل ما لو نزعتها واقاتل في البحر او غرانا
على المعتد **قوله** والمراد بالراء والنون **قوله** واللات الحرب
هل ولو تعددت كرمحين وسفين فيأخذ الجميع اولاً يأخذ
اللات واحدة قال بعضهم يأخذ الجميع وقال بعضهم يأخذ
اللات واحدة والظاهر الثاني وهو المعتد **قوله** او مسكته
بمانه اي او امسكه غلامه مثلاً والتفقة التي معه اي ولو
بهما نهما **قوله** والمجنبة اي الحبيبة واما فيها من نقد وغير
وهي وبماء يشد على حقوا البعير والفرس ما لم يجعلها وقاية لظهور
بلون قد دت الجنايب اختار واحدة منها لان كلاً منها جنسية من
انزال منفعة وكذا كل ما تعدد من انواع واحده **قوله** شذ ذلك
الكافر اي المقاتل او المذبذب عن القتال والحرب قايمة ولو صبي
وامرأة فلو لم يقاتلا لم يؤخذ سلبهما ولو اعرض مستحق للسلب
عنه لم يسقط حقه منه **قوله** كاتافق اعينيه كان اولي ان يقر
كايمة لم يشعل باذا كان بعين واحدة فتأمل **قوله** او يقطع
يديه ورجليه اي او يديه ورجليه او يدا ورجلا فلو قطع شخص يدا

والاخر جلد بعد فهل يكون السلب لهما او للثاني فقط فيه
نظر قال شيخنا والقياس انه يكون للثاني لانه هو الذي ازا من الغنمة
بخلاف ما لو قطعنا معا فافانهما يشتركان وكذا لو اسره **قوله** وهو الرجوع
اي رجوع المسلمين مال الكفار **قوله** وشرعا المال ومثله الاختصاص
قوله الحاصل للمسلمين خرج به الكفار فيما حصلوه فهو لهم **قوله**
اهل حرب قيد الدب منته **قوله** واجاب اي اسرع **قوله** خيله
او ابل لو سكت عنهما فخان اولى واظهر ليشمل نحو حمير وبغال وسفن
ورحالة ومنه المشرق وما حصل باختلاس او صلح او هدية لتلوا الميراث
قائمة **قوله** المال وكذا الاختصاص ايضا **قوله** الحاصل اي للمسلمين
تسلم الغنمة اي وجوب **قوله** بعد اخراج السلب منها وكذا بعد
اخراج المون للخدمة كاجرة فقط ونقل حمار وراع وكحوز ذلك
قوله لمن يشهد اي لم ولو في اثناء **قوله** اي حضر وليس مرجعا وغيره
مما مر فكم يستحق نحو جاحوس ارسله الامام وسره كذلك ويكون
اي مع الامام **قوله** لادبني القتال ومنه تاجر ومخترق وخياط
وبغال وكحوز ذلك **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله** ويعطى اي
الامام او نايبه **قوله** لفرسه اي الذي معه وان لم يركبه ولم يقابل
عليه وان كان معصوبا ما لم يكن مالكه حاضرا والافله سواء كان
عربيا او مبرزونا وهو ما ابوه عجميان وهجينا وهو ما ابوه عربي
فقط او تغرفا بجم مضمومة فقا في سائنة فرامكسورة فقا وهو ما
عربية فقط فلو ركب شخصان فرسا واحدة وشهد الواقعة وقعة
عليه الكد والغزهما اعطيا اربعة اسهم سهمان لهما وسهمان
للفرس وان لم تقف على ذلك فلهما سهمان فقط نعم لا يعطى الفر
لا نفع فيه ولا سهم لغير الخيل **قوله** سهم واحد اي لفعله صلى الله عليه وسلم

ذلك

ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا ير اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلمة
بن الأكوع رضي الله عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه
وسلم رأى منه خصوصية افتضت ذلك **قوله** والذكورية اي الصحة
قوله او رقيقا اي اوردنا او ذميا لكن لا يوضحه الا اذا حضر باذن
الامام بل استجار ولا اكراه والا فلا شيء له في الاول بل لا دام تقرب
اليه اجرت في الثانية واجرة المثل في الثالثة ولو بلغت سهم الرجل
على الاصح في باب السير والظاهر انها لو بلغت سهم الفارس جاز ايضا
بحسب الحاجة قاله العلامة البرلسي واقره شيخنا **قوله** والرضخ بالصاد
الخاء والمعينين وباهمال الثانية ايضا **قوله** بحسب رايه لكن لا يبلغ
سهم راجلهم **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله** والثاني وهو مرجع
قوله كالقضاة اي والعلماء والموزنين ومعلمين القرآن والارامل
وغيرهم وسدا للثغور وعماق المساجد والقناطر والخصوب
قوله قال في الاحياء لو لم يرفع السلطان الى المستحقين حقوقهم
من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم اخذ شيء منه او لا فيه اربعة
منها بحدها يجوز اخذ شيء منه اصله من اخذ منه شيئا فهو
فلول تأنيها لاخذ بكل يوم قد سرقوه ثالثها اخذ كفاية سنة
بعضها يامنا يعطى وهو حصته وهذا هو القياس واقعه في المجموع
قوله وكسد تغور جمع تغربا للثلاثة والفين المفجعة وهو اهل
الصالح **قوله** وسهم لذوي المسلمين منهم **قوله** وهم بنو اهل
بنو الخطاب فلا يعطوا بنو خويهم بنو فل وعبد شمس لاقتضاء
صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الاولين مع سؤال بنو الآخرين
له رواه البخاري ولا نعم لم يفرق قوه جاهلية ولا اسلاما بخلاف
بني الآخرين فانهم كانوا يؤذونهم والثلاثة الاول اشقاؤهم

اي وجوباً خلد فالديمة الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا لا نجس
بل جميعه لمصالح المسلمين ولينا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من
أهل القرى الآية فاطلقها هنا وقيد في القيمة فكل المطلق على
المقيد جميعاً بينهما وان اختلف السبب بالقتال وعدمه كما هنا
في الظاهر على المومنة في كفارة القتل **قوله** على خمسة اي من
قوله وسبق قريباً بيانه الخمسة اي في الكلام على القيمة
قوله الذين عينهم الامام **قوله** المرتزقة سموا بذلك لطلب
من قسم من مال الله تعالى **قوله** وهم المظلوحة ويقال لهم
المصدرون لانهم صدوا انفسهم للذنب عن دين الله تعالى وخبر
بهم المظلوحة فيعطون من الزكوات لان الفتي عكس المرتزقة وعن
عباله اي من اولاد وزوجات ورفيق لحاجة عز وولخدمة اعتادها
الاخوة بخارة ويزاله بزيادة ذلك **قوله** فيعطون اي ولوليد
موته حتى يستغنوا بزواج الانثى واشبات الذكر في الديوان
او تكسده وانظر لو كان من تلزمه نفقته كافر اصل بعد اولادها
قرب انه لا يعطى ومعه مومه انه يعطى في حياته بل لو اسلمت
زوجته بعد فانه لا يعطى لانها العلة **قوله** ويراعي اي الامام
قوله الران وان كان اي ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما
يحتاجه للقتال معه او لخدمة اذا كان عن نخدم **قوله** وفي مصالح
المسلمين ومنها مروف الامام اولاد العالم بعد موته كما كان يصرفه
له في حياته من مال المصالح وكما من الفتي كما قاله السبكي فراجع
قوله على الصحيح هو المعقد **قوله** في بيان احكام الجزية
للاخذة من الكفار وهي مغنياء الى نزول عيسى صلى الله عليه
وتم وعلي نبينا وسلم فلا يقبل منهم ح الا الاسلام والاصل

أخوهم إلى أبيهم والبر في الناس إلى الأبا فلا يعطي أولاد بناتهم
لأنهم ليسوا من الأول لغة قتل بنونا بنو ابننا بنوهم أبناء الرجال
الاجابات ولأنه صلى الله عليه وسلم يعطى زيدا وعثمان مع أن أم كل منهما
يتمة **قوله** وسهم لليتامى المساكين منهم فأولاد الكفار اليتام
لا يعطون من ذلك لأنه مال أخذ من كفار فلا يرد إليهم لا يعطون
من مال المصايا **قوله** لأب له أي معروف شرعا فيدخل فيه وللتزنا
واللقيط والمنفي بلغان أو حلف فلو ظم للقيط أو المنفي تب
استرجع المرحوع لهما فيما يظهر وهو المعتمد **قوله** لأجداد أولادهم
تجب نفقة على جده لفرقه أيضا أما لو وجبت نفقة على جده لفت
فهو مكفي بها فليس بفقر **قوله** ويشترط فقر اليتيم أي أن لا يقدر
يشربه واليتيم في البهايم مالا أم له وفي الطيور مالا أب له ولأم له
فأقدالأم من الأرميين يقال له منقطع **قوله** وسهم للمسكين بالمعنى
الشامل للفقر **قوله** وسهم لابن السبيل أي بشرط الحاجة ولا يشترط عدم
قدرة على الاقتراض **قوله** ويسبق بيانها قبل كتابها أي فليراجعها من
أرادها **قوله** في بيان أحكام قسم الفقة على مستحقه وهو
لغة وشرعا ما ذكره المصنف والأصل فيه قوله تعالى ما آفأ الله على ربه
من أهل القرى الآية ولو قال المصنف في الفقة وقسم لكان أولى اللهم
الآن يقال أنه رأي كذا المصنف فتأمل **قوله** من فاء أي بالمد
بغني فإما **قوله** ما لو اسقط الدم لكان أولى وأظهر ليشمل الأخفا
ككلب ينفع خيل ولا بيل لو اسقطه لكان أولى كما مر في الغنية فتأمل
قوله كالجزية وعشر التجار أي من الكفار وخروج ضرب عليهم
على اسم الجزية وما تفرقوا عنه ولولا خوض نزل بهم ومالك مرتد
على الروث ومال ميت لا وارث له أو غير مستغرق **قوله** ويقيم

فيه قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالآية واخذوا الله عليه
لها من مجوسى حجوا من اهل جرات واركانها خمسة غاقد
معقود له ومكان ومال وصيغة **قوله** اي كفت عن القتال قيل
من الجزا وهو القضاء قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا اي لا تقضي **قوله** وشرعا مال الخ وتطلق ايضا على
العقد المفيد لذلك **قوله** بعقد مخصوص اي والآجواب والقبول
قوله ويشترط اي بعقدها الامام الخ قال شيخنا الشريفة متوجهة
الي عقد الامام لانه ركن من اركانها الخمسة المتقدمة فتأمل **قوله**
او ناييه اي الخاص اما الامام فلا يصح ان يعقدها الا بالانصراف له
بها **قوله** فيقول الخ هو اشارة الى الركن الثاني وهو الصيغة وشروط
لفظ مشرباها المقصود ومنه ما ذكره الشر **قوله** بارا السلام هو اشارة
الى الركن الثالث وهو المكان **قوله** غير الحجاز اي الذي هو مكة والمدينة
واليمامة وطرفها وقراها ويمنع من حرم مكة مطلقا وله دخول غيره
لنحو تجارة بشر اخذ شيئا منها ولا يقيم بوضع اكثر من ثلاثة ايام
قوله وشرايط وجوب الجزية اي شرائط من تعقد له او تجب عليه
بعد عقدتها **قوله** لزمت الجزية اي ان كانت عقدة له حال اوف
في هذه والتي بعدها **قوله** لغت ايام الافاقه اي ان امكن فان
يمكن فالظاهر ان يجري عليه احكام الجنون فان قل زمن الافاقه حين
فلا اثر له كالمجنون وهو ظاهر ولو طر الجنون في اثناء الحول لزمت
كونه حينئذ **قوله** فلا جرت على رقيق اي لا تعقد له ولو عقدت له
تجب عليه ايضا وان عتق ولا نظر لما يملكه المبعوض ببعضه **قوله**
اخذت منه اي ان كانت عقدت له بطلبه والوفاء وبهذا الج
بين التناقض ولذلك لا تؤخذ عن اقامتها الا سلام مدة ولم

يعلم

يعلم به **قوله** وجن مربط في شه المذهب اي وهو المعقد كما مر
قوله الذي تعقد الجزية هو اشارة الى الركن الرابع وهو المعقد
الذي هو الكافر **قوله** لمن احدا بويه وثقاي ولو بان تكون كتابية
والاب وثنا مثلا **قوله** بصحف ابراهيم وكذا صحف شيث لان الله
تعالى نزل عليهم ما صحف ابراهيم وموسى وكذلك الزبور قال الله
تعالى وانه لفي زبر الاولين وتسمى كتابا كما مضى عليه الامام الشافعي رضي الله
عنه فانه وجب في قوله تعامن الذين اوتوا الكتاب وما من ليس لهم
كتاب وما شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والقمر والملائكة
ومن في معناهم كمن يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب الهة
لا يقررون الجزية واذا وجد عقد الذمة لاحد تناوله ماله و
بيده وزوجته وصغار اولاده ومجاينتهم وان لم يشرط دخولهم
فيما من له به علفة نحو قرابة ومصاهرة من النساء والصبيان
ومجاينين والارقان بشرط دخولهم فيه **قوله** واصل منا يجب الي اخر
هو اشارة الى الركن الخامس وهو المال **قوله** على كل كافر اي ولو
زنا وشيخاها او اعمى وراهبا واجيرا ونحو ذلك **قوله** دينار
اي فلا تعقد بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ القيمة عنه بعد
ذلك ويجزي ذلك فيما ياتي ومحل كون اقلها دينارا عند قوتنا
والا فقد نقل الدارمي عن المذهب انه يجوز عقدها باقل
من دينار قال لا ذرعي وهو ظاهر متجه **قوله** في كل حول
وتجب بالعقد فلو مات في اثناء الحول وجب بقسطه **قوله**
ان اعيما كس اي عند العقد وعند الاخذ ان عقدا وصفا كان
يقول عقدت لكم الجزية على المتوسط دينارين وعلى القناري
دينارين فان عقد على الاشخاص فالما كس عند العقد فقط **قوله**

اربعة دنا يراي وتجوز الزيادة عليها والنقص عنها والعبارة في
التوسط الا هو معروف في الحالة الاولى وهو ما اذا عقد على الاوقاف
اما اذا عقد على الاوصاف ما اذا عقد على الاشخاص فكل من عقد على
وجب عليه وان افتقر بعد ذلك ويصير دينا في ذلك اذا عجز عنه وتردد
الزركشي ضابط الغني والمتوسط والمتجه انه لا نفقة يجتمع انه في
مقابلة منفعة تقود اليه لا العاقلة الا اذا لم يولد له هنا ولا العرف لان
تختلف كما يصح كما باختلاف ضابطها باختلاف الابواب قال
العلامة ابن حجر والمعتمد انه كالعاقلة **قوله** وفي دار الاسلام تتبع في هذه
الاذرع في احد قوليه والراجح منهما انه لا فرق وصرح به العلامة بن قاسم
وغيره **قوله** ان يشترط عليهم اي على غير فقير من غني ومتوسط
في العقد برضاهم **قوله** ان رضوا بهذه الزيادة اي التي هي الضيافة
ويكثر فيها عدد الضيفان خيلا ورجلا على كل واحد وعلى الجميع
ايام الضيافة ومحل اقامتهم من كنيه او غيرها وجنس طعامهم
وقدرهما وفي النخاير نقلا عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويج
الضيف كفاية يوم وليلة وللضيف حمل الطعام من غير كل واحد
يعوضه ويذكر ايضا علف الدواب ويحمل على العادة نعم ان ذكر
شيم كقوله مثله ذكر قدره ولا يلزمهم لولا حد زيادة على دابة الا
ان كان العبد المشروط عليهم اكثر منها **قوله** قال الجمهور في الجفوة
المعتمد ويكفي في الصغار في الآية اجب الاحكام الاسلام عليهم
فسره بذلك مجمع من الاصحاب وتفسيره بان يجلس المأخذ ويقدر
الكافر ويطأ ذاسه وينحني ظهره ويضع الجزية في الميزان وتقضي
المأخذ لحيته ويضرب لهرمته وهما مجتمعا اللهم بين المأخذ والمأخذ
من الجانبين مردوديان هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها

اشد

شد بطلانا بل لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من خلفاء
الهدى انه فعل ذلك **قوله** كالتزدي اي والسرقة او نحو ذلك بخلاف
مالا يقتدون بحريم كثر بخرم الحر ونحوه **قوله** ان لا يذكروا الخ
وان خالفوا ذلك عن وافان شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض
قوله الا بالخير وفي بعض النسخ الا بخير **قوله** ماء فيض مر على
وفي بعض النسخ ضرر المسلمين ويمنعون من سقيهم مسلما حرا او
طعاما حرا حنظريا ومن اظفار عبيد لهم وناقوس وخنزير
ومن احداث نحو كنيسه او ترميها او اغادتها الا يلبس فتح صلحا
على ان الارض لهم ولنا وصالحناهم على السكنى فيها وشرط ذلك
ساوات البناء الجار مسلم وان رضي به اذا كان بناء المسلم على الوجه
المعاد بان لم يكن قصيرا عادت والافيجو مساواة والزيادة
عليه لانه مقصر وحذا في الابتداء مالوا اشتر الكافر بناء مسلم فاد
يجب حدمه لكن يمنع من صعود الزائد على بناء المسلم المجاور
قوله ويعرفون اي وجوبا في المكلفين كما اشار اليه الشارع وهو
بنية المشيئة التحية وسكون العين المصمتة وكسر الراء المنخفضة وضبط
الملازمة الخطيب بنجم المشيئة التحية وفي العين المصمتة وتشديد
الراء المفتوحة على البناء للمفعول **قوله** بان يخطب النجاء الخ
ويكتفي عن الحياطة بالعمامة والطرطور كما على العمل الان **قوله**
والنصراني الا زرق والذهب ويقال له الرامادي **قوله** و
الامر الواو يعني او **قوله** لكن مقتضى كلام الجمهور انه المعقد
قوله وهو بن اي محبة اي مضمومة **قوله** فوق الثياب اي
في حق الرجل وفي المرأة تحت الازار مع ظهور بعضه وليس
بهم ابدل ذلك بمنطقة او منديل او نحوهما والجمع بين الغيار

والزنا مندوب ويجب عليهم اذا تجردوا ان يجعلوا في اغناقهم
خوطة رق ويسمي الخاتم بين رصاص وخوذه لا من فقد ويمنعون اي
التحتم بالنقدتين لما فيه من التظاهر والجلها ومن التشبه بلباس
اهل العلم والعقضاء وخوهم وتجعل المرءه لحقها لوني ويمنع
لصناع المسلمين وفعلهم ان لا يعملوا لهم كنيسة ولا صليبا
ولباس بفعل الغيار والزنا **قوله** ويمنعون اهل الذكور ان
العقل من ركوب الخيل اي في بلدنا **قوله** ولا يمنعون من ركوب
الحمار اي ولا البغال ولو تقيسها لونها خسية في ذاتها قاله شيخنا
وقال شيخنا الشيرازي يمنعون من ركوب البغال النفيسة
لأنها صارت مركوب العلماء والعقضاء ويركب الذي عسوف
بان يجعل رجليه من جانب وظهه من جانب سواء وكانت الساق
قريبة او بعيدة ويركبون بالاكاف لاسرعة ويركبون حشبة لاجل
ويمنعون من الجمع المزينة بالنقد ومن خدمة الملوك الولدية
علي المسلمين ويلجئون الي اضيق الطريق عند ضيق عن الرحلة
ولا يمشون الا فراسا متفرقين ولا يقرؤون في مجلس فيه مسلم
وجوبا ويجرم الميل اليهم بالقلب ويجوز لادامان ان يجعل علي
عرفا مسلمين ليعرفوه من مات منهم او من اسم او بلغ او دخل
فيهم وامان يحضرهم ليود الجزية او يشتكون الي ادمان من
تقدي عليهم منا او منهم فيجوز جعل عرفا لذلك ولو كانا
واما اشتراط اسلامه في الغرض الاول اذنا كافر لا يعقد خبر
كتاب بيان احكام الصيد والذبايح من حيث ما يجلي
منها وما لا يجلي ولما كان الصيد مصدرا افزده المصنف
يشمل القليل والكثير وجمع الذبايح لاختلاف انواعها

الذبايح

الذبايح تكون بالسكين او بالسهم او الجوارح والاصل فيه قوله
تعالى واذا احلقم فاصطادوا وقوله تعالى اذا ما ذكيتم وخبرها
تخالف وذكر المصنف هذا كتاب وما بعده هنا تبعا للزني
لنهماج وغيرهما وخالف في الروضة فذكره في اخر ربع الفبا
قال بعضهم وهو انت ولعل وجه الانسية طلب الجلود
فرض عين واركان الذبايح اربعة ذابح وضبوح وذبح **قوله**
والذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة **قوله** والضحايا جمع ضحية
واضحية وسياق لغاتها **قوله** والاطعمة جمع طعام وسياق
الكلام عليها والصيد مصدر اي مصدر صا يصيد صيدا
وهو صيد **قوله** اي والحيوان الى هو اشارة الى احد الاركان
الاربعة وهو المذبوح **قوله** البري اي المقابل للبحري **قوله**
الماكول اي فلا ذبح غيره وان قصر بطول الحياة **قوله** بضم
اوله على البناء للمفعول **قوله** علي ذكاته بالمعنى الشامل المأكل
اي حال اصابته ولو باعياه عند عدوه حالة صيد ذكاته الى هو
اشارة الى الذبح الذي هو من الثاني وشرطه القصد ولو عموما
واحدة من سرب طبا وكذا الوري شيئا يظنه حجر افيان صيدا
او قصد وقصد واحدة بعينها فيان غيرها هل ذلك لصحة
فصل ولا اعتبار بظنه وخروج هبه ما لومنه سكينه فذبحت
حيوانا فانه لا يجلي وكذا الوارسل سهما او جارية للصيد فقتل
صيدا فانه لا يجلي ايضا ولو اجال سيفه فاصابه فذبح صيدا وارسل
سهما في ظلمة راجيا صيدا فقتله حرم في حلقه الى فلا يكتفي ذبح
في غيرها والاول مندوب فيما قرع عنقه كالخيل ونحوها والاخر
مندوب فيما طال عنقه كالابل ونحوها ويسخرها قايمة معقولة

السيار بخلاف ما قرع عنقه فيضجع لجنبه الايسر وترك رجله
 ايمني بلا شد وتشد باقي قوائمه وليس للذراع بان يحس بشفرته
 بحيث لا تراه الذبيحة وان يسقيها ماء وان لا يذبح واحدة بحيث
 الاخرى وتوجه ذبيحته للقبلة وان يقول عند ذبحها بسم الله
 وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقل بسم الله
 واسم محمد لا يهانه التشريك واما الذبيحة فلا تحرم الا ان قصد التشريك
 والتحل ذبيحة كتابي المسيح او غيره مما سوى الله تعالى كموبي عليه السلام
 ولا ذبيحة مسلم صلى الله عليه وسلم او لكعبة او غيرها مما سوى الله
 تعالى لانه مما اهل به لغير الله تعالى بل ان ذبح لذلك تغضبا او عداوة
 كفر كما لو سجد له **قوله** على الصحيح هو المقيد **قوله** بضم اوله اي
 على البناء للمفصول كما تقدم **قوله** كشاة اي شاة توحشت اليها هذا
 من افراد ما يجلب بارسال الجارية كما ياتي فيخرج به نحو برفانه وان
 حل بالجحر لا بالجارحة لانه مقدور عليه تعدد رذجه والفرق بين
 الجمع والجارحة ان الحريد يستيا بالذبح مع القدره بخلاف فعل الجارحة
 حيث قدر عليه متعلق وهو من القدره على امكن الاضافه في الجارحة
 الصيد لا من القدره على نفس الصيد ولذا لم يسمي هذا عقر النبي
 انه ليس الحاق ولو في اللبنة ولو تروى بغير فوق بغير اخر مثلا في نحو
 ففرز سر محاق الاول فنقد الى الثاني فهو فهو حلال ايضا وان لم
 يعلم به فان مات بشقل الاول لم يجز وكذا لو وصل اليه لرمح وشك
 هل مات به او بالتقل لم يجز ايضا كما في فتاوي البغوي وغيره قال
 في شرح الروض ومحل عدم الحل في صورة الشك ما اذا اشكنا
 اهل صنادقة الطعنة حيا او ميتا اما اذا علمنا ان الطعنة اما
 قبل موته وشكنا هل مات بها او بشقل البعير الا على فانه محل

ووجب

ويستحب في الزكاة الخ فيه تغليب المذنب على الواجب مع تسا
 بينهما فتأمل **قوله** اربعة اشياء اي مجموع هذه الامور الاربعة
 من كمال الذبح فلا ينافي ان قطع الخلقوم والمرى شرط الحل المذبح
 بسم الله كرم الحظ وهذا كقولهم يندب الطهارة في نحو الوضوء ثلاثا
 مع ان الاولى واجبة فتأمل **قوله** وهما اخر اي مع المذبح **قوله**
 رفته واحدة ليس بشرط بل يجوز التعدد بشرط ان يبقى في المذبح
 حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في اخر من وبه علم انه لو خضع شخص
 سماء المذبح بوجه مقارنا للذبح لم يجز وكذا لو وضعها سكينان خلفه
 واما ما وتلقيا معا في قطع عنقه فانه لا يجز ايضا ولو قطع بسكين
 سموم بسم مزقت لم يجز ويكفي خلف الحياة المذكورة وتعرف
 بانقاراع الدم او الحركة المضيغة تعلق وصل بالمرض الي حركة مذبح
 ثم ذبح حل لعدم ما يحال عليه الصلوات فتأمل **قوله** من الخلقوم
 والمرى اي ولو مع بقية العنق فيكفي قطع الراس كله وان حرم للتغدي
 قطع ما وراي الودجين اي اي جهة القفا والاما امامها من الجذع
 فان اخل السكين مثلا من اذنه وان حرم عليه ذلك فلا يندب
قوله اي اكل المصنود انما فسر به الاطباء لانه المقصود اخذ
 ما بعده وان كان الفعل حلا ايضا والمراد به ان يكون ممن
 تحل ذبيحته فتأمل **قوله** معلية بالجروحة جارية فتأمل **قوله** و
 الفس بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها فمع فتح النون وكسها
 سمي بذلك لتفرقه واختلاف لون جسده يقال تفرق لون اذا
 تفرق وتغير لونه لا يوجب غالبا الا غضبانا معجبا بنفسه اذا شبع
 ثلثون ايام وفيه رائحة طيبة وهو معروف اخبث من الاسد

قوله كصقر يفتح الصاد المعجمة والزاي والسين ايضا **قوله**
اي موضع كان جرح اسباع اي في اي موضع من بدن المصيد
نسب اليه الموت وذكر الجرح لحضور المقام والافا لمقتول بثقل
الجراحة لو صدمتها طال ايضا فتأمل **قوله** وهو الكسب ثم
كواب ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم **قوله**
وشرايط تعليمها لوقال وشرايط تعليمها او شرايط حملها
لكان اولي واظهر **قوله** معلمة لو اسقطه كان اولي واخصر
اذ التعليم داخل فيه الشروط المذكورة فتأمل **قوله** اذا ارسلت بالبناء
للمفعول فتأمل **قوله** استرسلت بالبناء للفاعل اي هاجت **قوله**
بضم اوله اي مبنيا للمفعول **قوله** انزجرت اي وقعت في الوباء
او الالقي وهذا شرط خاص بجراحة السباع لانها يمكن زجرها
ارسالها بخلاف جراحة الطير اذا ارسلت فلا يطمع في زجرها
ولا يعبر فيها ذلك على المصطفى عند العلامة الخطيب الرمي وقال
العلامة الخطيب يعتبر فيها ذلك **قوله** تاكل منه اي من لحمه
جلده وحشوته وغورها ولا عرق بلعق الدم ونسف الرشاش او
الشعر سواء قبل قتله او عقبه وهذا فيما ارسلها صاحبها
اليه ولا يضر اكلها مما استرسلت اليه بنفسها **قوله** ان يتكرر
ذلك اي المذكور من الشروط الثلاثة السابقة فقوله اي يتكرر
الشرايط الاربعة خلاف الصواب فتأمل **قوله** لم يحل ما اكله
اي وقت فساد التعليم ولا ينقطع التحريم على ما مضى **قوله**
الا ان يدرك ما اخذته الجراحة حيا اي حياة مستقرة كما مر
قوله ثم ذكر المصالة الذبح اي وهو الركن الثالث وكان المناس

تقديمها

تقديمها على الاصطيات فتأمل **قوله** بكل محدود خرج بالثقل
كبدقة وسهم بلوتصل فلا يحل ولو مع محدود تغليب الحرام ويخرج
المصيد به في حيوان يموت كالعضاير ويكره في غيره
قوله وخائس اي ورصاص وخشب وقصب وقضه وذهب
وطاهر وخمس وغيرها **قوله** وبياض العظام اي متصلة
ومتفصلة نعم ما قتل بثقل الجراحة او ظفرها حلال
كما تقدم وعطفا العظام على ما قبله من عطف العام على الخاص
فتأمل **قوله** من يصح منه التذكية هنا هو الرابع وكان المناسب
تقديمه قال شيخنا وعبر بالتذكية دون الذبح ليعلم الاصطيات
بالسهم والجراحة انتهى اقول وفيه نظر لان التذكية مختصة بالذبح
ولهذا عطف عليها العلامة الخطيب قوله وصيد فتأمل
قوله كل مسلم اي ان انفرد بالذبح وكذا بالصيد فلو شاركه
من لا يحل تذكيته او صيده لم يحل كان رمي مسلم ومجوسي مجمين
فاصا بالصيد معا او شك فهو حرام وان سبق احدهما حل
بمقتضاه وكذا الهذبحا معا فانه لا يحل المذبوح **قوله** ذبح مجنون
خرج بالذبح الاصطيات منه ومن الصبي غير الحميز فهو خلاف
والراجح حل اصطياتهما لان لهما قصدا في الجملة بخلاف التائب
فتأمل **قوله** في اوضح هو المعتمد وكذا صيته ايضا **قوله** ذكاته
اعني قال شيخنا لو عبر بالذبح كالذي قبله كان اولي ليخرج اصطيا
ايضا فانه لا يحل اتهم اقول وقد تقدم ان الذكاة هي الذبح
فلا يحل فيها الصية وحي فلا اعتراض فتأمل **قوله** ذكاته
مجوسي اي في الاصلين او في احدهما **قوله** قال في المجموع
قال اصحابنا اولي الناس بالذكاة فالرجل المسلم الماقل

ثم المرأة المسلمة العاقلة ثم لصي المسلم ثم الكتابي ثم المجنون
والسكران قال الشهاب الرمي وأصبى غير المميز في معنى الأخيرين
فراجع **قوله** وذكات الجنين أي سواء انفرد أو تعدد وليس علقه
ولا مضغه وكذا جنين في جوف هذه الجنين **قوله** هذا إذا وجد ميتا
وفي بعض النسخ أن وجد أي يذبح أمه بأن سكن عقب ذبحها بل ولم
مهلة لم يوجد نسب يحال عليه الموت فلموات قبل ذبحها
أو ضربت على بطنها ثم ذبحت ثم فوجده ميتا أو خرجت رأسه
ميتا ثم ذبحت واضطربت عقب ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم
يجز **قوله** وفيه حياة غير مستقرة فلو أخرج رأسه فيه حياة
مستقرة ثم ذبحت أمه فمات قبل انفصاله حل قول الشارح
بعد حر وجه المراد به بعد تمام خروجه ولو شك هل مات بذلك
أمه أو لا فالظاهر عدم الحل فراجع **قوله** فهو ميت أي فهو ميتة
ذلك الحي طهارة ونجاسة فمن السمك والجراد والودج والخن
طاهر ومن نحو الحمار والشاذ نجس **قوله** أو الشعر ومثله الصوف
والوبر والريش وإن كان ملقي على نحو المزابل ونحوها نظر الدليل
لغير أن كان انفصاله على قصعة لم تقصد فنجس **فصل** في بيان
أحكام الأصحة جمع طعام والأصل فيها قول تعاقل لا أحد فيما
أوجب إلى محرما الآية **قوله** استطاشه العرب أي اتان
منهم ويرجع إلى سميتهم له فإن اختلفوا فيه فالأكثر ثم تكرر
ثم يعتبر بالاشبه به فإن لم يوجد فبالأول ويعتبر كل زمان يعرفه
به فيما لم يوجد فيه كلام لمن قبلهم **قوله** أهل ثروة أي سواء كانوا
سكان بوادي أو لا فخرج المحتاجون وأهل الخبز وأجلاف
البوادي وحالة الضرورة فلا يعتبر شيء منها **قوله** أي

جبراه

حيوان هو بالرفع في كلام المصنف ومنتهى القواعد الخوية أن يكون
منصوبا فتأمل **قوله** ورد بالشرع أي شرعنا لأن شرع من
قبلنا ليس شرعا وإن ورد في شرعنا ما يوافق خلقا فالشيخ
الاسلام ومما ورد بالشرع ما أجمع عليه كالنول بين مأكول
ومعز فإنه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنف منطوقا ومنفردا
قوله بجزءه أي لو فرض أنهم استخبثوه **قوله** فلا يرجع
فيه لاستطاعتهم للحاجة إليه فتأمل **قوله** من البائع هذا
وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة وهو
قاعدة أخرى فلذلك اختار المصنف ذكره قال شيخنا ولوقال
من الحيوانا أو غير الطيور كان الأول واجب **قوله** ماله ناب
ويستثنى الصنع كله لأنه أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم
ولأنه ناب ضعيف لا يتقوى به وهو من أحق الحيوانات
لأنه يتناول حتى يصاد وهو اسم للذكر والذئب ومن عجائب
أنه يحض ويكفون سنة ذكرا وسنة أنثى **قوله** كاسد ذكر
بأنه خالويه أنه له خمسة أسماء وزاد عليه علي بن جعفر مائة
وثلاثون **قوله** وبه تقدم الكلام عليه في الصيد والذبايح
فراجع **قوله** وشاهدين والحاصل أن كل ما حل قتله حرم
أكله كالحدائق والفاروق والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما
حرم مأكله كالخطاف وهو المسيبي يعصفو الجنة والمهدد
والرخمة ونحو ذلك **قوله** ويجز للمضطر الخ لما فرغ المصنف
من بيان حكم ما يؤكل حالة الاختيار شرع في بيان حكم ما يؤكل
حالة الضرورة والمراد المعصوم غير العاصي بسفرو أي يجب عليه
لأنه جواز بعد منع فخرج به الحزبي والمراد تارك الصلوات

وقاطع الطريق والغاصي لسفرو فاديباح لهم ذلك لقد رتبهم
على عصمة انفسهم بالتوبة في المحصنة بفتح الميم الجماعة ومنهم
من عبر عنها بالجوع الشديد **قوله** او انقطاع رفقة اي ضا
عن شئ او ركوب بل المدار فيه على كل ما يبيع النية **قوله** من
الميتة المحرمة عليه لكن يجب تقديم ميتة المأكولة اي الحيوان الطاهر
في حياته على غيره قال بعضهم وتقديم ميتة المأكول على غيره وميتة
غير الادي عليه والذي في شرح الرقوع انه يخبر في ميتة المأكول
وغيره نعم لا يجوز الاكل من ميتة النبي مطلقا ولا اكل الكافر من ميتة
المسلم كذلك ولا يجوز طبخ ميتة الادي الا اذا تعذرت اسان
غتها بدونه ولا يجوز لمن معه لقمته ان يأكل من الميتة حتى يأكلها هو
يجوز للمفطر قتل من له عليه قصاص ولا يفرض الا اذا اراد
قتل غير معصوم لم يرتد وزان ومحض وتارك الصلاة وحزني
ولو صبيا وامراة ومجنون قال ابن عبد السلام وينبغي تقديم
البالغ الحربي الذكرا على اصبى والمرأة مراعات لحق الفاعل وغيره
ان ذلك يقتل اسرهم والاقهر ارقا لنا معصومون ولذلك يجوز
قتل ذمي ومطاهر المعصية وقتل جزء المعصوم **قوله** اي
بقية روحه هو تفسير للرمق فالسد بالسيد المعاملة وقد يفسر الرمي
بالقوة والشدة بالشين المعجمة قال بعضهم ويجوز كل منهما في الآخر
لان المراد دفع الخل الخاضع بالجوع نعم ان لم يصلح دفع الفر
لسد الرمي فله الزيادة عليه بل يجب ولا تزود من الجراد وان رجي
الوصول الى الجراد **قوله** يجب تقديم الميتة على طعام
يبدله ما اكله ولو بموضع ولم يجد ميتة فله اكل طعام غايب يبدله
وخاض غير مفطر كذلك والمفطر المعصوم اخذ منه فله

عليه

عليه والضمان لو قتله الا ان كان المفطر كافرا وصاحبه مسلما
ليضمنه حرة وخروج بالمعصوم غيره فلا يجب بذله ولا يجب على المفطر
بذل طعامه لمفطر اخر لكن ليس له ايتار مسلم معصوم ويجوز
قطعه جزء نفسه كاجل اكله لا لغيره الا بالنبي فيجب **قوله** ولنا
بشأن خلا لودن قال شيخنا لو اخر لفظ لنا عن جلودن كان اولى
وانما انتهى قولنا وهذا مبني على ان الجراد والجور متعلقان
بمتان وليس كذلك وانما هما متعلقان بجلودن في فاد اولية
ولا يبرها قتل **قوله** وهما السمك وهو كل حيوان يكون عيشه
في البر عيش من يورج ولو على صورة خنزير مثله ويجل اكله ولبه
ولو حيا وقبله كذلك ولا يتخيل الزيت بما في جوفه ويكره قطعه
حيا الا سمكة كبرى تقطع حيا تقا ومثله في ذلك الجراد والجراد
مشتق من الجرد وهو د بري ويجري وبعضه اصفر وبعضه احمر
وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها واذا اراد ان يبيض القمل المواد
الصغيرة فربما يذنبه فتفرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضا
له ومريبا وله ستة ارجل يذنب في صدره وقائمتان في وسطه
ورجلان في مؤخره طرف رجله صفرا وان وفيه خلقه عشرة
من جناح برج البوادي وجه فرس وعين فيل وعنق صرور و
قربا بل وصدر اسد وبطن عقرب وجنا حارس وفخذ جمل
ورجله نعام وذنب حية ولبس في الحيوان الكثر فساد منه
قال الاصمعي ايتت البادية فرأيت رجلا يزرع برا فلما اقام
على سوقه واجاد سبيله جاء اليه جمل فجعل الرجل ينظر اليه
ولا يعرف كيف العمل فانشأ يقول
مر الجراد عيل زرع فقلت له لا تقتل ولا تشغل يا فساد

فقام منهم فوق سنبلة **هـ** انا على سفل يدي من زاده
ولما به سمر على الاشجار لا يقع على شئ الا فسك **قوله** ولما
مات حلالون فيها ما تقدم فراجع **قوله** وهما الكبد بفتح الكاف
وكسر الموحدة على الا فصح **قوله** والطحال بكسر الطاء المهملة لاغ
قاله في شرح التوضيح وغيره **قوله** احدها ما لا يוכל اي وان تولد
من مأكول وغيره كالثقل مثله فانه يجر ما كاه واما الزرافة
فهل تكل او لا فيها تردد والاصح في المجموع انها تحرم وفي العباد
انها حلال وبه قال البغوي وصوبه الا ذري والزر كشيء من
حيوان طويل اليد ينقص الرجلين عكس اليربوع قيل انها متولة
من سبع حيوانات لان الزرافة بمعنى الجماعة لغة ولها راس
كالابل وجلد كالنمر وذنب كالنبي وتروك وقوائم واظلاف
كالبقري الثلاثة لكن لا ركب لقاي يديها وقيل غير ذلك
فصل في بيان احكام الاضحية مشتقة من الضحوة سميت
باسم اول وقتها وهو الضحى واول طلبها في السنة الثانية من الحج
والاصل فيها قوله تعالى فضل لربك وانحر فان اشهر الاقوال ان
المراد بالضحية صلاة العيد وبالنحر الضحيا وجز ما عمل ابن ادم
يوم النحر من عمل احب الي الله تعالى من اراقة الدم للحديث
في الا شهر وقد تكسر الياء فيها مخففة مشدودة وجمعها اقفا
بشد يدا الياء وتخفيفها ويقال ضحية بفتح الضاد ونسرها
جمعها ضحايا كعطية وعطايا ويقال اضحاه بكسر الضمة وضمها
وجمعها اضحى بالتنوين كاركاه وارطى فهذه ثمان لغات
وهي الاضحية **قوله** والارضحية بمعنى التضحية لانها فعل الفاعل
وهو الذي يتضفف بالسنية وغيرها واما الاضحية فهي

المعين

المعين المضي بها وفي بعض النسخ الاضحية باستفاط الواء
سنة مؤكدة اي في حقنا واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم فهي
افضل من صدقة التطوع لمسلم بالغ حر ولو مبعضا مكمها زيادة
على مومنه في يوم العيد واما التريق الثلاثة وليس للمكاتب ان
يسيد لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا او من
اهل البوادي او امرأة **قوله** على الكفاية اي لغير المنفرد والد
سنة عين **قوله** من اهل بيت اي بشرط ان تكون نفقتهم واحدة
وثوابها خاص بالفاعل والحاصل لغيره سقوط الطلب فقط
ويكفي كذا من العلومة الرملة ما يوافق ظاهر كلام الترمذي من حصول
الثواب للجميع فراجع **قوله** الا بالندس وكذا بقوله
هذا اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك وبين لمن
تقع عنه ان لا يرسل شيئا من شعره او طفره في عشرين الحجة
ولو في يوم جمعة مثله مثله حتى يضحي وبين ذبحها للرجل بنفسه
ولغيره التوكيل فيه ومن وكله ان يشهد بها لقوله صلى الله عليه وسلم
لما طمى رضى الله عنها قومي الي اضحيتك فاشهد بها فانه باول
قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنبك رواه الحاكم **قوله**
ماله سنة ايها الم يجوز مقدم اسنانه قبلها فان اجدع
قبل تمامها بان وقع اسنانه اجزاء على الراح والحكمة في تخصيص
هذا السن اما الاجزاء ان الحيوان المذكور لا يبلغ الا يقول
اهل الحرة والشيء يكمل عند بلوغه والمعنى فيه ان هذه الاسنان
لا تحل انشاها وتروا ذكرها قبل ذلك **قوله** وطعن في الثانية
هو لزوم السنة وان لم يجز ع وكذا تبعه وانما ذكره المصنف لانه
ان هذه الاسنان تحديته وعلم من اقتضاه على النعم انه لا يجزي

غيرها من الحيوانات وهو كذلك وهذه المصنعة شاملة للذكر
والأنثى والخنثى وهو كذلك وايضا كمن الذكر افضل ان لم يكن ثور
والا فالانثى افضل ويجمع بين كل امرين المتناقضين من تفضيل
الذكر على الانثى وعكس **قوله** وتجزي البقرة وهي الواحد من ابل
ذكر اكانا واني او خنثى **قوله** قال في التمه ليس من الحيوان
خنثى الادامي والابل يقال النروي وقد يكون في البقر جاني من
انثى في يوم عرفة ستة ابيع وسقيين وست مائة قال عند ذك
بقرة خنثى لو ذكر لها ولا فرج وانما لها خرقة عند ضرعها يخرج منه
فضلاتها فهل تجزي اصبحة والافقلت لا تخلوا اما ان يكون ذكر
واما ان تكون انثى كلاهما تجزي في اصبحة وليس فيه ما ينقص اللحم
قوله عن سبعة اي سبعة اشخاص او سبعة بيوت ولو حكم
ليدخل في ذلك شخص طلب منه بيع شيعة لاسباب مختلفة مكنع
وقران وغيرها قال العلامة ابن قاسم ويظهر فيما لو قصد السبعة الا
صبحة مثلا وجوب التصديق من حصته كل منهم لانها بمنزلة
سبع اصابع ولو كان احدهم ذميا لم يقدر فيما قصده غيره من
اصبحة وغيرها ولو اشترك اكثر من سبعة في بيع لم يكف عن
واحد منهم **قوله** في التضميمة ليس قيدا وقال شيخنا
هو تقييد لخصوص المقام والاول فالهدي والعقيقة كذلك
ولهم قسمة اللحم لانه اقرب **قوله** عن سبعة كذلك اي اشتركوا
فيها **قوله** وتجزي الشاة المعينة من ضأن او من مخرجه بالبيعة
الاشراك من سبعة في بقرتين معيتين او بقرتين في شاتين بلي اثنتين
فانه لو يصح وكذا لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين معيتين او بقرتين
كذلك لم يجزي عنهم لان كل واحد لم يجبه سبع بدنة او بقرة من

كل واحد من ذلك **قوله** عن شخص واحد اي فلو تجزي مع اشراك
غيره معه في ثوابها وجعلها عنه وعن اهله فلو يضر ولو ضحي
بدنة او بقرة بدل شاة فالزائد على البيع تطوع ويصرفه
مصرف التطوع ان شاء والمتولد بين ابل وغنم لا يجزي عن
اكثر من واحد يعتبر في ذلك علا السنين **قوله** وهي شاة
اي المرأة **قوله** من مشاركة في بيع ابي او بقرة وافضل منها
اثنان فاكثر الى سبعة فهي افضل من البدنة وافضل انواع
الاصبحة الا قال شيخنا هذا الذي ذكره المصنف اجناس من الانواع
ففيه تجوز وافضل الجواميس على العرب والضأن على المعز
وافضل الالوان لا بيض ثم الاصفر ثم الاعفر ثم الاحمر ثم الابلق
ثم الاسود قيل للتعبد وقيل للحسن المنظر وقيل الطبيب اللحم
وروي الامام احمد حديث لدم عفر احب الي الله تعالى من دم
سوداوين والسمعي افضل من غيره **قوله** العور بالمد وهي
ذاهبة احد العينين **قوله** الظاهر عورها المراد به من
علا ناظرها بياض يمنع الضوء والخفيف منه لا يضر ولذلك
قيد المصنف بالبين عورها وقد علم من عدم اجزا فاقدة احد
العينين بالاولي والعمى بالاولي منها **قوله** في الاصح هو المعتمد
قوله العرجا بالمد **قوله** البين عرجها اي بحيث يسبقها
صوابها اي المري **قوله** بسبب اضطرابها اي اختلاوها
تحت المسكين مثلا **قوله** البين مرضها اي بحيث يحصل لها ضرر
قوله ولا يضر لبيير هذه الامور اي الثلاثة **قوله** العجفاء
المد **قوله** ذهب نخها بضم الخاء المعجمة **قوله** اي ذهب دماغها
وفي بعض النسخ اي دهن دماغها وهي اولي وعبر عنها في الحديث

بالعفاء التي لا تنقي ما عوذة من النقي بكسر النون واسكافا لقا
وهو الخ اي لا يخرج لها **قوله** من القزل اي بسببه وعدم سنها
دليل عليه ومثلها المجنونة لقله رعيها والتولا ويقال لها
الدورا كذلك ولا تجري الجريا وان كان الجرب يسيرا ولا الحامل
ولا قريية الوالدة لرد لحمها وبذلك علم ان المصنوع لو سكت عن
العدو كان اولي وانسب ولعله راعى لفظ الحديث الوارد في
الحضو والمكري والموجد اي المروض عروق البيضين لانه
صلي الله عليه وسلم صلى بكبشين مرجوين يحيم مضومة وهرة
مفتوحة بين الواو والياء من الرجا بكسر الواو وهو القطع ويجوز
حضا الحيوان المأكول في صفره لطيب لحمه ان لم يؤثر الكسر
اي كسر القرن **قوله** في اللحم اي لان العيب هنا كل انقص اللحم
قوله فاقد القرون اي خلقه لان كل عضو خلافه بعض النعم لا يضر
فقد خلقه **قوله** بالجماع يحيم ثم جاء المصممة بينهما لام ساكنة **قوله**
ولا بعضها وتجزي مشقوقتها ومشقوقها ان لم يزل معصما
منها **قوله** ولا المخلوقة بلا اذن اي لانها عضو لدن لكل حيوان
منها ويضر شللها بحيث لا يتوكل قال العلامة ابن قاسم وكس
عن فقد بعض الاذن خلفه انتهى اقول والدقرب عند الاجزاء
لعدم تأثيره في اللحم مع وجود اذن الخري فتأمل **قوله** ولا
المقطوعة الذنب بخلاف المخلوقة بلا ذنب والية اوضح فان
نفا تجزي **قوله** ولا بعضه اي وان قل نعم ما يقطع من طرف
الالية في الصفر لا يضر ولا تجزي فائدة الاسنان بخلاف المخلوقة
بلا اسنان فانها تجزي والفرق بينهما ان فقد جميعها من عضو
كبير كخنج مثله **قوله** وعبارة الروضة الا هو القيد والافضل

تاخير

تاخير المضحية الي مضي ذلك بعد ارتفاع الشمس كرمح خروجا
من الخلاف **قوله** انتهى اي عبارة الروضة واصلا **قوله**
اي عزوب الشمس اي تمام عزوبها بحيث لو قطع الحلقوم والمري
قبل تمام عزوبها اخرها صحت اضحية فلو ذبح قبل ذلك او بعد
مريقع اضحية ومعا وان لو خرج وقت الاضحية المندورة لزمه
ذبحها قضاء **قوله** عند الذبح اي عند اذنه **قوله** خمسة اشياء
ي بل اكثر من ذلك **قوله** بسم الله ولا يجوز ان يقول
باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد **قوله** فان قال ذلك حم
وحرمات الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان اطلق كره
ان قصد التشريك لم يكره ولا تحرم الذبيحة فيهما ولو قال باسم
الله واسم محمد بالرفع لم يجرم بل ولا يكره كما قال العلامة ابن
قاسم فتأمل **قوله** فلوله يسمى حل المذبح وما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فانها نزلت لسبب هو
انهم كانوا اذا ذبحوا ذبيحة سموها الهتهم عند ذبحها والكلوا
منها هم الله تعالى ان ياكلوا ما سميت الهتهم عند ذبحه لانه عباد
لهم نكحوا واما اذا ذبحنا نحن ولم نسم الله تعالى فلا تحرم الذبيحة
لان التسمية عندنا سنة **قوله** الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ويندب جمع السلام معها ايضا ويكره تركها وكن التسمية
قوله ويكره ان يجمع الخ تقدم الكلام عليه في كتاب الصيد
والذبايح فراجعها ان اردت ذلك **قوله** قبل التسمية
وبعد ما اي وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
ثلاثا اي فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ويروي بعد الثلاث
الله اكبر وينبغي حصول سنة التكبير مرة **قوله** فتقبلها

قال العلامة ابن قاسم وهذه السنن جارية في غير الاضحية اله
التكبير فانه خاص بها كما نقل عن النص وصرح به الماوردي وغيره
قوله ولا ياكل المضحي اي يحرم عليه الاكل وكذا من تلزمه نفقته
من الاضحية المندورة ولو قال الواجبة كان اولى وانسب ليشمل
الواجبة بقوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك
من وسواء في المندورة المعينة ابتداء وعماء في الذمة ولو تلفت
الاولى بلا تقصير فلا ضمان عليه وتبقي لزمه الاكثر من قيمة مثله
يوم الخمر وقيمتها يوم التلف يشتري بها مثلهما واكثر ردونهما
وان تلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها للتاخذ ويشتري ذلك ولو
تلف في الثانية بقي الاصل واليهدي بالمندور ودم الجزاء كالاضحية
المندورة **قوله** يجمع لحمها ويحلبها وقرنها **تنبيه** له
في الاضحية الواجبة شرب فاضل لبنها عن ولدها كلها لكنه مكره
واكل ولدها كذلك وكذا بعد ذابحه في وقتها وجوبا وله اسما
بماله يضربها واعارنها كذلك لا اجارتها لانها بيع المتافع
وله جزء صوفها وشعرها وبرها ان ضربقاوه وهو ملكه
قوله لزمه ضمانه المندورة ولو قال ضمانها كان اولى **قوله**
علي الجدي هو المعتمد ورجح النووي مرجوح **قوله** وقيل يهدي
ثلاث على المعتمد وشرط المهدي اليه والمتصدق عليه ان يكون كاهن
نهما مسلما ولو مكاتبين **قوله** للمسلمين الاغنياء اي ولا يتصرفون
فيها الا بالاكل فقط **قوله** يبيع شيئا من من الاضحية فان باع
لم يصح ويقع الموقع ان كان المشتري من اهلها **قوله** ويحرم ايضا
جعله اي جعلها **قوله** اجرة الجزاء وفي بعض النسخ اجرة الجزاء
وله اهداؤه وجعله سقا وخفا وخوذ ذلك **قوله** ويطعمهما

في يجب عليه الصدق بجزء من لحظها ينادي غيره كالجد مثلاً ويكون
قل ما يتحول **قوله** الفقراء والمساكين أي ولو واحد منهم
لهم التصرف فيه ببيع أو غيره **قوله** يحرم على الفقراء أو غيرهم
لعلمهم الذين شيئا من الأضحية وأهداء شيئا منها لهم
وبيع شيئا منها لهم كذلك لأنها ضيافة الله تعالى للمساكين
وقال شيخنا الشبراغملي وهو المعتمد **قوله** أولقما والأول
بونها من كبدها **خاتمة** يجب النية في الأضحية من الذابح
ومن وكيله أن فوضها إليه الألف المعينة بالنذر ابتداءً ولا يجوز
تضيعة على واحد بغير إذنه ولو ميتاً أو بآذنه يجوز وصورة في
ميت أن يوصي بها ويشتري أو يشتريها في وقفه ولا الرقيق
أن أذن سيده له فيها فهي لسيد الألف المكتتب فهي له كما مر
وشارك **فصل** في بيان أحكام العقيقة والأول في تسميتها
بنيحة ونسكة بل يكره تسميتها عقيقة وهي لغة والمرع ما ذكره
المصنف **قوله** الشراي من شعور رأسه حين ولادته **قوله** مسجة
أي لمن سنت له الأضحية بأن قدر عليها ولو في هذه النفاس
ولو امرأة في ولد زنا وتخفيفها خوف الهشيمة ويدخل
فيها بانقصال جمع المولود وحديث الغلام مرتين بعقيقة
قل لا يمتوا عن مثله وقيل لا يشفع في والديه يوم القيامة وقيل
غير ذلك **قوله** من السبع وفي بعض النسخ من السبعة وهذا
في العقيقة وأما الحلق والختان فمحل الحلق في الشهر والناس
والفرق بينهما ظاهر وهو أن يوم القيامة محل الختان والحلق
الختان لأجل الكمال فتأمل **قوله** ولو مات المولود أي فناد
تفوت بموته **قوله** أما هو أي المولود بعد بلوغه **قوله** وينبع

بالبناء للمعول **قوله** شاتان اي ويجزي من بعير او بقرة **قوله**
 فيحقل الخلق بالعلم اي وهو المعقد **قوله** اي بالجارية الخ
 وتتعد بالعقيقة الا قال شيخنا لكن تتدخل فيكفي واحدة عن
 كذا قيل انتهى اقول وهو المعقد كما صرح به العلامة الترمذي حيث
 قال ولو نوي بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة محصله
 خلوف المني زعم خلوفه وهو العلامة ابن من حجر **قوله** فيصير
 اي ولو مندورة **قوله** جلوي اي فيكره بما مضى وقال العلامة
 قاسم انه خلوفه الاول فيعطي رجلها بينه للقبالة والافضل
 كونها الرجل اليمنى قال شيخنا البايلي فلو تعدت الشيا
 بعدد من فظاهرات اتحدت فهل يقسم او يقرع واجاب
 شيخنا بان رجل الشاة يعطى ليمين ويحكيرون بين قسمتها او
 بعضها بعضا وكذلك اذا تعدت الشاة والقوابلي وكانت
 المشاة اقل منهن ويسن نكحها عند طلوع الشمس وان يقول
 عند نكحها بسم الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك
 اللهم هذه عقيقة فلان **قوله** ولو نكحها عوي اي ولو جعل
 كالوليمة يدعوا الناس اليها بل الافضل حملها مطبوخة خامعة
 الى الفقراء والمساكين ولا يكر عظمها تغدو بسلافة اعضا
 المولود فلا يكره بل يكون خلوقا الاول ويكر لطبخ راسه ب
 خلوف القول الحسن البصري رضي الله عنه بذبذبه وغسله ويندب
 لطبخ راسه بخوز عفران مثله **قوله** واعلم ان سن العقيقة
 الى نفسه لا يجب التصديق بجزء منها **قوله** في اذن المولود
 اليمنى اول ما يطرق سمعه حين خرج من بطن أمه الى الدنيا
 وذكر الله تعالى ولانه كما قيل لا تضره اما الصبيان اي التابعة من

ولذلك باب ان من كبر
 في ذلك فليعلم ان
 من كبر في ذلك فليعلم ان
 من كبر في ذلك فليعلم ان

قوله قال ابن القيم
 اذا نذرت عتبت اهل البيت
 انه ان جازي كذا يكون
 جزي كذا ويكون من اهل
 القدر

اي وهي المسماة بالقرنا **قوله** فيصنع ويندب ان يكون من
 يصنع من اهل الجز والصلوح **قوله** يوم سابع ولادته
 اي بعض النسخ يوم سابعه وقيل ولومات او كان سقطا
 ولو لم تعرف ذكرته ولو انوثته يسمى باسم يطلق على الذكر
 والا يني حنوطه وهند ونحو ذلك وبين ان يحسن اسمه
 افضله عبدا لله وعبد الرحمن ومحمد واحمد وذلك لقوله صلى
 الله عليه وسلم في الاسماء ما عبد او حمدا وسئل شيخنا عن اسم
 محمد واحمد لشهرته عندهم بذلك وبالنسبة لاهل الاسماء احمد
 الذي فاذا اراد شخص ان يسمي ابنه محمدا واحدا فالفضل
 له وقال شيخنا سلطان محمد افضل مطلقا واختلف فيه
 على العصر وهو المشهور بسؤال الباشاة ولا تكرر التسمية
 سماء الملائكة ولا باسماء الانبياء خصوصا نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم لما ذكر وتكره بما يتطهر منه اثباتا او نفيا كشهاب
 مررب ومرة وبركة ونحو ذلك وتحرم القاب بما يكره
 ان كانت في المقام الملقب كالا عشرين وخوه لكن يجوز ذكرها
 بترتيب ولا ينهي عن القاب المحسنة بل سن لاهل الفضل من الرجال
 النساء وتحرم الكينية باي القاسم ولو لم يكن ليس اسمه محمد وبعد
 رتبة صلى الله عليه وسلم ولا يكره كافر ولا فاسق ولا مبتدع الا
 في وقتة منهم لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف غيرهم
 ليس ان يحلق راسه كلها ولو انثى يوم السابع من ولادته بعد
 العقيقة وان يتصدق بزنة شعرة ذهبيا فله امر به
 فضة وبين حلق الراس مطلقا في النسل والافضل للمرأة
 زينب ايضا في اسلام الكافر ولو انثى والخلق في غير ذلك بدعة

ولا تأس بالتطبيق وليس خلق الغانة للرجل ونفقها للمرأة
ونفق الايط مطلقا وتقليم الاطافر ودهن الشعر وشرجه
وقص الشارب وازالة الخيمة المرأة ويكون القترع وهو بالثان
والراء المعجمة وبالعين المهملة خلق بعض الراس ومنه
الشوشة المعروفة وما يفعل الختان عند ختان الاولاد
ويكره تقيل الشيب ونفق وخلق الراس المرأة الا لضرورة
كتاب بيان احكام السبق والرمي بمعنى
والمنافسة وهذا الكتاب من متبكرات الامام
المشافي رضي الله عنه التي لم يسبق اليها احد كما قال المزي
الاصل فيه مسابقة صلى الله عليه وسلم على الخيل المضيق من الخيل
الي ثنية الوداع على الخيل التي لم تضر من الثنية السابقة الي
مسجد بني رزيق والاولي خمسة اميال وستة والثانية
ميل واحد والحقيا بالماء والقصر موضع بالمدينة على اميال وبهم
يقدم الياء على الفاء وهو بفتح السين المهملة المشددة وسكون
الياء الموحدة مصدر سبق بمعنى تقدم وتجرى بها المسابقة وتقل
التحريك اسم الموضوع بين اهل السباق وهو يكون في الخيل
والرعي يكون في السهام وخوها وكل منها مندوب بلوغ
للرجال والنساء المسلمين وان كان يقصد الجهاد ومباح لا
يقصد شيء وحرام يقصد المعصية كقطع الطريق وقد ورد
ان عائشة رضي الله عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم على
الاقدام واما بالعوض فذكروه للنساء وفيه التفصيل الاتي للرجل
فتأمل **قوله** على ما هو الاصل الى اشارة تقيد عموم الدواعي
في كلام المصنف وتقييد المسابقة فيها بدليل ما بعده فتأمل

وقيل هو

٤٢

وقيل هو معرب وجمع قبله قال شيخنا ولو ذكره وما بعده
بصفة الجمع كان اولى واظهر اقوال انما افرده ليناسب ما
قبله من خيل وابل فان كلاهما اسم جمع الي اسم جنس فتأمل **قوله**
من في كلامه للبيان فلا تجوز المسابقة على غير هذه الاجناس الخمسة
قوله في الاظهر الخ هو المقتد **قوله** على بقراي ولو طر وكادوب
بخوها فيجزم مع العوض ويجوز بغير عوض وهذا خارج بذكر
جناس **قوله** وممارست الديكة اي والمصراع والشباك و
تطس في الماء والسباحة وهي الصبوم والمشي على الاقدام والوقوف
بالرجل والمسابقة بالسفن ولعب نحو الشطرنج وشيل نحو الحجير
يجوز بغير عوض وهذا خارج بالمسابقة واما مصارعة
نبي صلى الله عليه وسلم لو كانت رضي الله عنه على قطع من الغنم
كانت لاجل اسلامه ولذلك لما اسلم رد عليه غنمه **قوله** وح
الفاصلة بالضاد المعجمة اي عقدها بعوض ودونه على ما ياتي
قوله الحرامات لوقال المقالة لكان اولى بل صوابا لان الحرامات
ان يرعي كل من الشخصين الى الاخر وليست مراده هذا لانها
تخرج العقد عليها وهي حرامات لم تغلب التلازمة وثقلها التقاق
هو عند العامة بالدال المهملة وكذا لعب البهلوان المشهور **قوله**
السهام والجمجمة منها يقال لها الشاب والابرورمي الحجارة
بدا ومقلدغ والمتجنيق وكل نافع في الحرب **قوله** اذا كانت
للسافة الخ هذا مشروع في مشروط صحة العقد السابق وخصها
الش بالمناضلة اخذ الظاهر فيما قول المصنف وصفة الفاضلة
علومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك القول مقرونة
اجل ما ذكره بقوله ويخرج العوض اخذ المتسابقين والوجه

كوبها باجعة لكل منهما وتخصيص بعض افراد الفاعل بحكم الخاص لا يقتضي تخصيصه به فتأمل **قوله** معلومة وكذا مسافة تجري الفا رسيك مثله **قوله** وكانت صفة المناضلة وكذا صفة السبق ويج في خوالجبل بالسفق وفي خوالجبل بالكتف ويشترط تعيين الفرسين مثله في المعين وصفة فيما في الذمة وينفسخ العقد بموت أحدهما في الاول ويبدل بمثله في الثاني ويشترط ايضا إمكان سبق كل من الآخر وتطرح قطعها المسافة وتعيين الراكبين بالرؤية لا بالصفة فتأمل **قوله** من قرع الخهوبيان المكفية الفاضلة وذكرهنا مندوب ومنها الخواي وهو ان يمس السهم الارض قبل وصوله الى الفرض ومنه الحرم بان يجرم طرف العرض فان اطلقا الاصابة حملت على الفرض ويشترط قدر الفرض طولا وعرضا وارتفاعا في نفسه وعن الارض ان لم ينعرف والا فلا يندب وفوق شاهدين عند الفرض ليشهدوا على من وقع منه الصواب او الخطا وليس على من بوج في المصيب ولا ذم للخطي لانه يخل بالنشاط وليس لأحد الرايين الا اقتراحا على صاحبه ولا التجريح عليه ويشترط الترتيب من الرايين وبين المبادي منهما واما ذكر المبادرة او المحاطة فيس شرط ويجعل العقد على ما اقل الثوب وهو سهم وسهم فان ذكر أحدهما عدا كان بيد أحدهما من بعد ومعلوم من عدد معلوم مثله من عشرين او يزيد أحدهما على الآخر في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم عمل بشرطها ولا بشرط تعيين قوس وسهم فان عين أحدهما في وجار ابداله بمثله من نوعه فان شرط عدم ابداله فسد العقد **قوله** واعلم ان عوض السابقة الا هو توطئة لكلام المصنف وتخصيص السابقة باختصار المصنف عليها والا

فالعوض

فالعوض في المفاضلة كذا كان يقول ان سبقتني باصابة فاذ لك فلان علي كذا وان سبقتك باصابة لذل لك فلي يليك كذا ولابد من المحل في هذه **قوله** ويخرج العوض اي يكره حال العقد ويجوز ان يكون العوض من اجنبي ولو من الامام من بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق الملتزم كاجارة ولا يجوز فسخه والزيادة في العوض او العمل و نقص في احد والترك العمل قبل الشروع فيه او بعد **قوله** من المتسابقين اي والمترايين كما ياتي **قوله** حتى انه الخ موبان كيفية العقد فتأمل **قوله** استرده اي لم يلزمه شيء وكذا اذا جاوز اليه معا فباخذ المال صاحبه **قوله** اخذ في استحقاقه سواء اخذه او تركه **قوله** وذكر المصنف الثاني في هو كون العوض منهما **قوله** وان اخرجاه وهو على اللغة الرأية يخرج به على جعل الثاني مستدا فكان الصواب ان يقول وان مرجع المتسابقات او تنسكت عن لفظ المتسابقين فتأمل **قوله** يصح اخراجهما لو فرغ من الجوان بالحرية والجو الفساد واسنده الى العقد كان اولى واظهر واعلم راعي ظاهر كلام المصنف **قوله** ويصح بخلافه كون دابته كفوا لدايتها اي مساوية لكل واحد منهما ويسمى بذلك في ذلك اهل العقد باخراجه عن القمار المحرم المسي بالمرأنة وهذا يصح في غير السابقة ولذلك لو تراهن رجلان مثله على احتيا فتورهما بصعود جبل او ما صخرت او قطعها او المشى الى غروب الشمس مثله او اكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو من اكل اموال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من ترك الصلاة وفر المنكرات **قوله** اخذ العوض اي سواء جاز المتسابقات تبعد معا

او مرتبا **قوله** لم يفر من لهما شيئا اذا سبقا معا او مرتبا ايضا
ولا شيئا لاحد هما على الاخر ان سبقا معا وان جاء المحلل مع احدهما
فان سبق الاخر في حاله لنفسه وتأخذ مال صاحبه ايضا وان تأخر
فماله بين المحلل ومن معه ومال الاول لنفسه وان توسط المحلل
بينهما فلا شيء له ومال المتأخر للاول وان جاء الثلاثة معا
فلا شيء لاحد على احد وجملة الصورة المذكورة ثمانية منها
اربعة في كلام المصنف على **تقرير خامسة** لو تسابق اكثر من اثنين
كثلاثة مثلا فعلا ما ذكر وان شرط الثاني مثل الاول على الرجوع فلا
~~يكون له شيء~~ **بيان احكام الايمان** والندور وجمعها
المصنف في كتاب واحد لا يشترط في لزوم الكفاية كما في رتبة
مها ايضا على الاقضية والشهادات للذهاب اليه في حقها
غالبها والاصل في الايمان قوله تعالى لا يؤاخذكم في اللغو في ايمانكم
وقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزوة قرشيا ثلثة اثم قال في الثالثة
ان شاء الله واركتها اربعة طائف ومختلف به ومختلف عليه
وصيغة **قوله** بفتح الهزة واما بكرة فهو التصديق بالقلب
قوله ثم اطلق اي اليمين **قوله** على الحلف اي لانهم كانوا اذا
تعالى فواخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وقيل مأخوذة من القوة
لانه تقوي الحث على الوجود او العدم ويسمى المصنف يمين الوجود
قوته ومنه قوله تعالى لاخذنا منه باليمين اي بالقوة **قوله** وشرعا
الخ فيه الاستيفاء الوركين الاربعة المتقدمة فتأمل **قوله** والتفرد
انما جمعها لا اختلاف انواعها فتأمل **قوله** لا ينعقد اليمين الخ
هو الاشارة الى احاد الركان الاربعة وهو المحلوق به وشرطه ان
يكون اسما من اسماء الله تعالى او صفة من صفاته **قوله** اي بنية

لا يخفى

لا يخفى ان الحلف ليس بالذات وانما هو بالاسم الدال عليها فلو
قال ان الشرب باسم من اسماء ذاته لكان اولى بل صوابا وكان
يستغني عن العطف بعده فتأمل **قوله** او باسم من اسمائه هو من
عطف الفاعل على الخاص فتأمل **قوله** التي لا تستعمل في غيره وهو
ليس بالاسماء تعالى المختصة به سواء كانت من اسمائه الحسنى
والماشقة اوله واختصاصه تعالى بها اما بغير اضافته كما انته
ايضا صفة كبر العالمين ومالك يوم الدين ومنها مثل الشارع
وبغير ذلك كالذي اعبد او اسجد له ولا تقبل منه ارادة غير الله
تعالى ما لم يرد غيره كالرحم الخالق والرازق وتنعقد ايضا بالاسماء
المستعملة فيه وفي غيره سواء ان راده تعالى كالموجود و
في العالم **قوله** او صفة عطف على قوله باسم فتأمل من صفا
ته اي الثبوتية وتزدوج الاسلام في صفات ذاته السلبية
عدم جسميته وعرضيته وعن القاضي صحة اليمين بها لا بها قسمة
سلبية به واما صفاته الفعلية فخلق ورزقه فلا تنعقد اليمين
بها الخ لا فالحقان **قوله** لعلمه وقدرته اي ومشيتة كبريائه
وعظمته وكلامه وحقته لم يرد بالحق العبارات وبالقية محل ظهور
نارها فليست بيمين والمصنف وكتاب الله والقران يمين مالم
يرد بالقران الخطية وبالاخر عن النفوس والاوراق وقد علم
ان خصر الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالبنين
وجبرئيل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصد بل يكره الحلف به
لان سبق اليه لسانه قال العلامة ابن قاسم ولو شرب بي
ما تنعقد به ويعزم كوالله والكعبة فالمتجه عندي الانعقاد وسواء
شد الحلف بكل او اطلق او بالحق **قوله** وضابط الحالف

اي الماحوذ من الحلف اي شرط لانه ركن **قوله** لكل مكلف الخ
الصبي والمجنون والمعنى عليه والتام والناهي والسكران وغير
المتقدي والاشارة من الناطق واما الاخرى فاشارة كالنطق
وخرج ايضا لغو اليمين وسياتي **قوله** ناطق اي او اخر من اشارة
مفهمة **قوله** ان اتصدق بما لي ليست هذه صفة الحلف وانما
هي صفة تدرج حصة ويجب فيها الوفاء بما التزم وصوابه
ان يقول والله لا تصدق بما لي لان فيها شبهة حلق من حيث
الصيغة وشبه نذر من حيث التزام القرابة او يقول الله لا تصدق
بما لي ان فعلت كذا لان فيها شبهة اليمين من حيث المنع فقام
قوله في الاظهر هو المعتمد **قوله** وفي قول الخ مرجوح **قوله** وقول
المرجوح ايضا **قوله** واد شئ في لغو اليمين هو مفهمه
اليمين فيها من قتال **قوله** في وقت اخر اشار به الى ان اوجع
بيد الله وولي والله في وقت واحد كانت الاولى لغو والثانية
منعقدة كما قاله الحارثي المعتمد عدم الانقضاء مطلقا لان
الله الغرض عدم القصد فتأمل **قوله** ان لا يفعل شئ هو اشارة
الى المحلوف عليه الذي هو الركن الثالث كامر واليمين تابعة
له حلال وحرمة وتصحح على ماض ومستقبل نفيا وايجابا فيهما وفي
الطاعة طاعة وفي المعصية حرام ويجب الحنت والكفارة على من
حلف على ترك واجب او فعل حرام ويجزى الحنت في عكسه وينبذ
الحنث وعليه كفارة وفي الحلف على ترك مندوب او فعل مكروه
ويكفي الحنت في عكسه ولا يتعلق بالنجاسات ولا عهده في فعله
او تركه ولا كفارة عليه واما **قوله** المنهاج وعليه كفارة فعمله
العلامة الرملة على ما اذا كان في اليمين حشا و منع او تحقيق جز

او اضافة

واضافة الى الله تعالى **قوله** كبيع عبده او جاريته ومعينا او
مطلقا او لا يعتق عبده فكاتبه وعتق بالادل لم يحنث او حلق على
حلق رأسه او بقاء داره او ضرب انسان فامر من يفعل ذلك
لم يحنث **قوله** فانه يحنث اي لان الوكيل في النكاح سفير محض
وكذا لو حلف لا يراجع زوجته فوكل غيره فانه يحنث ايضا على
المعتمد لانه سفير محض كامر ولو حلف لا يتزوج ثم حبس فعقد ولله
لم يحنث لعدم اذنه فيه وهو ظاهر **قوله** والله لا لبس هذه
اليمين فان حلف على لبس ثوب فان خيطا منه وعنه لم
يحنث وكذا لو حلف لا يركب هذه السفينة فترع فيها لوج
فانه يحنث والفرق بينهما ان اللبس يشار جميع البدن غالبا
فالبنا يجلد في الركوب وعنه فتأمل **قوله** وكفارة اليمين وهي
تجب والحنث معا على الراجح **قوله** اي الحالف اشارة بذلك الى
الضمير مبتدأ وخبره محذوف والجملة خبر عن كفارة ولو جعل الضمير
لفعل واللسان وخبر عن كفارة لكان اولي وانسب اي وكفارة
ليدين مجزئ فيها الا فتأمل **قوله** بين ثلاثة اشياء اي ان كانت
من رشيده ولو كان فراضية بخيرة ابتداء ولا ينتقل الى الرابع او عند
الجزع عنها فهي مرتبة انتهى **قوله** عتق رقبة اي اعتاقها
او امر في الظهار **قوله** او كسب هو عطف تفسير هو على عمل العطف
عام على خاص فتأمل **قوله** او اطعام عشرين مساكين اي عليهم
ذلك الطعام فلا يكفي عشرة ولا دون مائة واحد فلو اعطى
لأحد العشرة لاحت عشر مسكين لم يكف واحد منهم **قوله** وطرد
او ثلثا اي بالبنغادي وهو نصف فتع بالكيل المصري **قوله**
من غالب قوت بلد المكفر اي وقت ارادة التكفير وضابطه

ما يجري في الفطرة **قوله** ولا يجري غير الحب اي ان لم يقتاتوه فان
اقتاتوه **قوله** يسمي كسوة اي فليس المراد بالتوب ما يسمي
لثوبه فاما **قوله** او كساة اي وازاد او طيبان او مقف
اورد او احرام او فوطه او منديل مما يجعل في اليد **قوله** ولا يقدار
اي ولا مكف ولا نعل ولا فلسوة ولا طافية المعروفة والمزوجة
المعروفة كذلك ولا يكفي ايضاد سرع من جديد ولا خاتم ولا قلعة
ومن قال باخر العزمية يحول على ما جعل تحت السرعة فتأمل **قوله**
امراة وفي بعض النسخ او ثوب امراة وكذلك ثوب حرير فتأمل **قوله**
جديا لكنه مندوب سواء كان مقصورا او لا نعم ان كان مطبقا
النسخ بحيث لا يدور قدس الثوب مثله فانه لا يكفي **قوله** لم يرد
قوته اي ولو من خوليا وصوف او كان مشولا او متخشا ولم يرد
بنجاسة لا يكفي خيش العيين ولا طعام حمسة وكسوة حمسة مثله ولا
يكفي ثوب كبير العشرة وان اضموه بخلاف اعطائهم العشرة
فانه يكفي فان قطع الثوب الكبير قطعاً بحيث يسمي كل قطع منها كسوة
ودفع لم يكفي **قوله** شيئا اي زائد على ما يفى بالمر الغالب له ولو
او كان رقيقا او سفيها او مجورا فليس **قوله** فليزمه اي ان كان مثله
قوله صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف صومها على اذن سيد الرقيق
الا ان حنت بغير اذنه وكان الصوم يضره في الخدمة ولا يجوز
لسيده ان يكفر عنه باطعام او كسوة الا بعد قوته لانه لا يرق
بعد الموت نعم لو كان مكاتباً جاز له التكفير بها باذن سيده
وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر بالصوم بل ينتظر ولو فوق
مسافة القصر على الراح والمبعض الغني كالحري الاطعام والكسوة
لاي الاعتاق فتأمل **قوله** في الاظهر هو المعتمد **قوله**

احكام النذر وهو لغة وشرعا ما ذكره الشارح من المصنف عتبا
لايمان ناكله من ما عتد بيقينه المرء على نفسه تاكيدا لما والتمه
والاصل فيه قوله تعالى يوفون بالنذر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم
من نذر ان يطعم الله قليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه
وهو قرينة في نذر التبرر دون غيره واركانه ثلاثة ناذر ومندوب
وصيغة **قوله** وهو اي النذر **قوله** غير الدزمة لو قال
لم تتقيني كما قال غيره لكان اولى وانسب لان غير الدزم يشمل
فرض الكفاية مع انه يصح نذره اللهم الا ان يقال غير الدزمة عينا
فتأمل **قوله** والنذر اي حسب صيغته التي هي احدى اركان المتقدم
فتأمل **قوله** نذر الحاج اي بان تشمل الصيغة على ما تعلق
به حيث او منع او تحقيق خبر كما اشار اليه المصنف بعد بقوله
ان يخرج اليمن فتأمل **قوله** بان يقصد الناذر اي الذي هو
هو احدا لاركان المتقدمه ايضا والمعتبر كونه له قصد بان يكون
مكلفا مختارا غير مجبور عليه فيما يندره ولا بد ان يكون مسلما
ايضا فتأمل **قوله** نذر المجازات اي المكافات وصوابه
بان يقول نذر عني الحاج وهو نوعان ويقال له نذر التبرر
التبرر وهو تفعل من البرسي بذلك لان الناذر يطلب به البرر
التقريب الي الله تعالى **قوله** احدهما اي احد النوعين من نذر
التبرر **قوله** ان يعلقه الناذر على شيء وفي النسخ ان لا يعقله
بشيء وهو يلزم ما فيه مجرد وجوده ولكن على التراخي ان لم
يقيد به وقت معين **قوله** على نذر مباح المراد بالمباح هنا ما
قابل الحر المقيد بكونه طاعة كما اشار اليه الشارح بقوله الاتي ثم مر
المصنف الى واما نذر المباح في نفسه فسيأتي في كلامه فتأمل **قوله**

في طاعة المراد بالطاعة هنا المندوب لتشييع الجنازة وقراءة
سورة معينة ولو في صلاة فرض أو نفل وطول قراءة في ذلك
قوله المأذري في نذر المجازاة وهو المعلق على شيء فتأمل
قوله مما نذره أي عند وجود المعلق عليه أي الفور أيضا **قوله** ما
يقع عليه الاسم ما لم يقيد بقدر معلوم من الصلاة أو الصوم
أو الصدقة **قوله** وأقلها ركعتان أي بقيام مع القدرة أي بناء
على الأصح من أنه يسلك بالنذر مسئلة أقل واجب الشئ من
كل مطلوب **قوله** وهي أي الصدقة **قوله** أقل مما يقول صوابه أقل
متمول فتأمل **قوله** وكذا المأذري التصديق بما لا عظيم أي فإنه
يلزمه أقل متمول لأنه المتعين **قوله** أن لا ينعقد أي فعلا أو تركا
سواء كانت لذلك بها كترك الجزاء لغيرها كما لصلاة في أرض
بان صرح بالفصص في نذره أما لو لم يصرح به كان قال الله عليان
أصلي في هذه الأرض مثلاً وكانت مفعولة **قوله** فإنه يصح نذر المكروه
فإنه يصح عند الله وهو المرجوح والرائح **قوله** أنه لا ينعقد ومثله
له بصحة صوم الدهر محل من لا يكره له صومه بأن كان عاقداً راعياً
والأفاد يصح نذر المكروه لما رخصه في يوم الأحد والجمعة بصوم
مثلاً لأنه لا سراحات وهو لا فرد لذات العبادة فإنها لا كراهة
فيها بخلاف إذا كانت الكراهة لذات العبادة كالالتفات في الصلاة
فإنه لا يصح نذر فتأمل **قوله** واجب على المعين أي اكتفا بما
يجاب للشرع فيه **قوله** فيلزمه أي ينعقد نذره **قوله** كالصلاة
الجنسية أي كصلاة الجماعة في الفرائض وكذا الجمعة وهو الراجح **قوله**
كما يقتضيه كل ما روضه أي والمعتد ولا يلزم النذر راجحاً أو
إلزاماً نذر المباح لا ينعقد فعلاً ولا تركاً وهو المعتد فتأمل **قوله**

بخواكل كذا هو عبد الهمة لمناسية ما بعده وهذه مثله للمباح
الذي لا ينعقد النذر فيها وإن قصد فيها التقوى على العبادات
على الراجح فتأمل **قوله** والبس كذا الواو بمعنى وفتأمل **قوله** لزوم
كفارة المعين إلى مرجوح لكن قضية الروضة إلى هو المعتد
كتاب بيان أحكام القضاء والشهادات ومعناها
لغة وشرعاً ما ذكره المصنف وجمعها لا اختلاف متعلق بها والمامل
في القضاء قوله تعالى وإن حكم بينهم بما أنزل الله وخبر الصحيحين
إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فادج وإن أصاب فله أجران وغير
ذلك من الآيات والأحاديث الكثيرة **قوله** جمع قضاة كقبا
واقبة **قوله** وهو أي القضاء **قوله** بين خصمين أي شخصين **قوله**
مصدر شهود أي شهود شهادة **قوله** والقضاء فرض كفاً
أي في حق المصالحين له بالناحية التي هي مسافة العدوي إن تعدد
ثبوت الأمان فيها من يصلح له ليقوم به وخرج بالصالح لم غيره فإد
يجوز توليته ولا ينفذ حكم الضرورة فتأمل **قوله** لزومه مطلبه
أي ولو علم عدم الإجابة على الراجح والمراد بالتعيين وعدمه في المنا
حية وهي من وطنه وما زاد عليه أي مسافة العدوي كما مر تبين
التعيين لمسافة القص **قوله** ولا يجوز أي ولو يصح **قوله** أن يلي
القضاء وهو بمعنى الحكم بين الناس فتأمل **قوله** الأمان شكت
فيه أي اجتمعت فيه وفي بعض النسخ الأمن استكمل **قوله** من أهل
الذمة أي على الحكام بينهم **قوله** لم ينفذ حكمه أي الذي وجد
قبل انقضاء نظير الظاهر وهذا صريح في أن الحكم أن يعترف فيه ما فيه
نفس الأمر وإن أنقضت بطلت توليته وحكمه من قبل أن القضاء **قوله** في
الذهب هو المعتد **قوله** لا شبهة له فيه هو متعلق بفاسق أي

الفاستق تباويل تضح ولايته وهذا احد وجهيه والرجح خلوفه
قوله احكام الكتاب وهو قران العزيز والسنة وهي
 الاحاديث الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر
 للصحة وكالعام والخاص والمطلق والمفيد والمجمل والمبين وغيرها
 والمتصل والمرسل وحال المروءة قوة وضعف التمكن بمعرفة ذلك
 من تقديم بعضها وعدم العمل ببعضها وهكذا وايات الاحكام
 كما قال البديهي والماوردي وغيرهما خمسة وعشرون وعن الماوردي
 ان احاديث الاحكام كذلك **قوله** علي طريق الاجتهاد والمطالع
قوله من اتمه هذا الصريح هذا ان اتفاق هذه الامة على حكم لا
 يسمى اجماعا ولا يعتد به فتأمل **قوله** بل يكفي اي يقينا او ظنا
قوله معرفة الاختلاف اي المتوصل به الي الاحكام اي والقياس
 بحسب اعتبار القياس **قوله** للواقع بين العمري فلا يخالف في اجتهاد
قوله كيفية الاستدلال اي في الاحكام باعتبار نظره في ادلة
قوله من ادلة الاحكام اي والقياس بانواعه وهي اربعة والمنادى
 والادون والاول كقياس ضرب الوالدين على الثانيين والثاني
 كالحاق ما لا يثبت على اكله في التحريم فيها والثالث كقياس التثاق
 على البر في الربا مع الطعم **قوله** من لغة وهي معرفة اللفاظ
 المفردة **قوله** وحقه وهو معرفة اللفظ المركبة **قوله** و
 صرف اي ونهي وجز ويوم وخصوص وحوها **قوله** تفسير
 كتاب الله المأخوذ منه جميع الاحكام وهذا وما قبله من
 جملة طرق الاجتهاد والادلة يعرف الادلة المختلفة فيها
 يتمكن من اخذها او يتركها **قوله** ان هذا كله في المجتهدين
 المطلق الذي يعني في جميع ابواب الشرع اما المقلد لذهب امام

خاص

خاص فليس له الاقواء عدا ماله فقط فلا يعدل الي الاجتهاد
 بخلافه **قوله** ان يكون سميعا الى ويعلم منه الا شراط النطق
 بالاولي فتأمل **قوله** ولاية اعمى ومنه من بري الدشلاء ولا يفيد
 الصور وان قربت نعم لو عي بعد سماع بينة مثله فله القضاء بها
 ويجوز كونه اعور وكذا كونه يبصر نهارا او ليلا فقط عند المدة
 الرمي ومن تبعه وخالف العلامة الخطيب فقال لا يكفي كونه يبصر
 ليلا فقط واجاز الاطام مالك رضي الله عنه ولاية الاعمى لانه صلي
 الله عليه وسلم ولي ابن **قوله** رضي الله عنه على المدينة واجب عنه
 بانه استخلفه في امارة الصلاة فقط لاني الاحكام او يقال انها
 كانت زعامة وليايسة لا امامة **قوله** كما قال الرضا في هو المعتمد
قوله البصر قوة في العين يدرك بها المحسوسات والذائق
 البصر للقلب بمنزلة البصر للعين لانها قوة في القلب يدرك
 بها المحسوسات **قوله** والاصح خلوفه وهو عدم اشتراط كونه
 عارفا بالحناب لانه صلي الله عليه وسلم كان اميا لا يكتب ولا يحسن
 الحديث الصحيح **قوله** مستيقظا وفي بعض النسخ مستيقظا فان
 قدرت جميع هذه الشروط في رجل فولي سلطان له ستوة غير كافر
 باسقا ومقلدا عند قضاءه للضرورة ليلد تتعطل مصالح الناس
 ومحل اشتراط ذي الشوكة ان وجد مجتهدا والافلا فله يشترط
 ذو الشوكة **قوله** بان اختلف نظره الي هو الصحيح ككلام المصنف وهو
 معلوم مما تقدم واما تفسير المتيقظ بقوى الفطنة والحنق
 الضبط فهو مندوب لا شرط على الصحيح **قوله** بحرم
 تولية غير الصالح مع وجوده ولا ينفذ حكمه ولا ينفذ قضاؤه
 ان اصاب فيه ويجوز ان يحكم اثنان فاكثر اهل للقضاء مطلقا

او غير اهل له مع عدم قاض اهل له او مع طلب مال له وقع ولا
ينفذ حكمه عليهما الا برضاها **قوله** شرع في ادايه اي القائي
ومنها ان يكتب له موليه كتابا بما ولده فيه ويؤوليه وان يشهد
عليه شاهدين يخرجان معه الي محل التولية يخرجان اهلها بها
يكفي عنها الاستفاضة فيه وان لم يبي خله يوم الاثنين او الجنب
او البت وعليه عمامة سوداء **قوله** وفي بعض النسخ وان يترك
وهو اولى **قوله** في وسط بفتح السين في الاشتهر **قوله** ان لم يكن
هناك موضع صم معتادا اي كثر ونحوها **قوله** في موضع
ويسن ان يكون مقبرا يجلسه علي مرتفع نحو كرسي او علي فراش
ونحو سادة وطيل وعمامة معروفة كالعرف المشهور ان
وان كان مشهورا بالزهد والتواضع وان يشاور الفقهاء بعد
بحثه عنهم ممن يقبل **قوله** لا خوف اسق وجاهل لقوله نكح
وشاورهم في الامر قال الحسن البصري رضي الله عنه وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن اراد بصلته تعالى ان يهر
ذلك سنة للحكام بعده ويجب عليه ان ينظر اولاد في اهل الحبس
لانه عذاب من انهم على خصم خطيبا بمقتضاه ومن ادعي ختم
انه مظلوم فعلى خصم الحجة ومن كان خصم غائبا بعث اليه ليحضر
ثم ينظر في الاوضاع عند القوي وان يتخذ كتابا وشرطه
ان يكون عدد ذكر اهل عار فاكتابة محاضرة وسجلات وكتب
حكمة فالاولي جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة بين
الخصمين والثانية جمع سجل وهو ما سجل فيه الواقعة ايضا
مع تقييد الحكم وامضاء والثالثة جمع كتاب وهو ما فيه
الواقعة ايضا لكن يكتب القاضي خبطة عليه ويعطي للخصم وهو

المعروف

المعروف لان باج ويندب كونه فنيها عفيفا وافر العقل جيد
الخط وان يتخذ مترجمين ومسمعين ان كان ثقیل السمع اهل
شهادة ولا يضرب فيها العمى وان ياتي المجلس راكبا **قوله** اي ظاهرا
وليس ان يتخذ درة بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة و
ول من التقتها عمر رضي الله عنه وكانت من فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وضارب بها احد علي ذنب وعاد جلب وكانت
هيب من سيف الحجاج وان يتخذ ايضا سجنا لاداء الحق والمغزير
ليست كونه واسعا واجرة علي المسجون واجرة السجلان علي
ما جرت له **قوله** ابوابا كره تخلف في الواحدة لرجلة او في
ثلاثة فانه يكره **قوله** ولا يثق اي يكره له ذلك اخذنا مما بعد
قوله كره محله ما لم يتاذي بنحو مطرفا في تاذي به لم يكن وثقة
شيء بل اكثر منها استواوها في الدخول عليه في القيام لها فانه
من من يستحقه او ياتي به لمن لا يستحقه وفي رد السلام عليهما
فان سلم احدهما انظر الاخر حتى يسلم وان طال الفصل المقدس
بطلاقة الوجه لهما وفي غير ذلك من سائر وجوه الاكرام **قوله**
يرفع علي الذي اي وجوبا **قوله** فلا يسمع كلام احدهما ولا جواب
سلام من الخطبة بالظاء المشالة **قوله** ولا يجوز **قوله** اي يحرم فان
بنت الهدية اي وان قلت ومشكها الهبة والضيافة والهبة
الصدقة والزكات ان لم يتعيى دفعها اليه وكذا يحرم
بول الرشوة وهو ما يدفع للحاكم ليقتضي له بغير الحق وليتمنع
من القضاء بالحق **قوله** لم يحرم اي لم يكن سببا للقضاء ولم
من له خصومة **قوله** ولا عادة له بالهدي وكذا لو كانت له عادة
الحصل فيها زيادة عليها ولو من جنسها ومتى مر قبولها

لم يملكها ويجب رده لما لكها فان تعف وجعلها في بيت المال
ويكره له المعاملة بنفسه او بوكيله معترف وينبذ ان يثبت
ما لو قبولها وليس للقاضي حضور وليلة الحد الخصى ولا ههنا
ان يضيف احدهما كذلك وله ان ينفع عند احدهما وان يفر
عنه وان يعيد المضي ويشهد الجنازة ويزور القاديين من السفر
تنبيه لا يحرم على المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم قول
شيء من الهدايا اذ ليس لهم اهلية الالزام قال شيخنا كوفي
التزهر عن ذلك **قوله** في عشرة مواضع بل اكثر من ذلك **قوله**
في الغضب هـ اي ولو ثبت تقاضي على الراجح **قوله** حرم عليه القضاء
قال شيخنا مقتضاه عدم نفوذ حكمه حينئذ وفيه نظر فراجعه
اقول بل الظاهر النفوذ حيث قال اضطر اليه في الحال ويرشد
الى ذلك قول العلامة ابن قاسم وقد يتعين الحكم في صور كثيرة
فتأمل **قوله** والفرج هو السرور والنشاط والانبساط وقيل
هو لينة القلب بنبيل ما يشتهي **قوله** المفطر ظاهر كلامه رجوع
للفرج وحده والوجه رجوعه لما قبله ايضا وفي بعض المخطوطات فتأمل
قوله وعند المرض اي المولم كافي الروضة واصولها **قوله** ومداينة
الاخيذين او احداها او الراجح ولو قال عند مدافعة الحرب كان
اولي واخصر **قوله** بسوء خلقه ومنه الفرع الشديد ونحو الهالك
قوله مع الكراهة اي لانها الامرخاوع **قوله** ولا يسأل اي ولا
يجوز للقاضي ان يسأل المدعي عن وجوب ادعوي **قوله** الادب
كال وفي بعض النسخ الالبع التام **قوله** من الدعوي اي بشرطها
المعتبة في كل دعوة وهي كونها معلومة بتفصيلها وملزمة و
ليست مناقضة لدعوي اخر او تعيين كل من مدعي ومدعي

عليه

عليه والزامها للادحكام **قوله** ولا يحلفه اي لا يجوز له ان يحلف
قوله الا بعد سؤال المدعي اي طلبه **قوله** ان يحلف القاضي
المدعي عليه قبله لم يعتد به ولو حلف المدعي عليه قبل طلب القاضي
عنه المدعي لم يعتد به ايضا ولا يجوز للقاضي ان يحكم على المدعي
عليه الا بعد طلب الحكم من المدعي **قوله** ولا يلحق القاضي اي لا يجوز
ذلك وكما لم يدعي الشاهد لكن يجوز ان يعرفه كيف يشهد **قوله**
وهذه المسئلة اي وهو تعريف المدعي كيف يدعي ساقط في بعض
النسخ الحق اي استغناء عنها بما قبلها وينبذ له ندبها الى الصلح
بمجيء ويؤخر الحكم يوما ويومين برضاها **قوله** ولا يعتد
بشهادتي زيادة بالباء **قوله** كان يقول الخ ليس ما ذكره من
اعتدت وانما منه ان يقول لم تشهدت ويستغني منه مو
ثق عليه ولا يجوز له ان يصرح على الشاهد ولا بزجر **قوله**
بنت عدالة ويسمي ع عدلا بالها **قوله** عمل بشهادة الخ اي
لقاضي اي يحكم بشهادة من عرف عدالة ورد شهادة من عرف
بنيته ولعل هذا من القضاء بالعلم فيقيد بكون الحاكم مجتهدا
قوله طلب منه التزكية فاذا زكي الشاهد ثم شهد في واقعة
اخرى قبلت شهادته بانه تزكية ايضا ان لم يكن من المرتبين
عند القاضي لصحة اي بكثرة المعاشرة خصوصا في السفر
قوله من يفضله اي بان يفرج لحزنه ويجوز لفرحة ولا
يشرط ظهور العادة ولا يضر عدالة الدين فتقبل شهادته
المسلم على الكافر لا عكسه **قوله** ولا شهادة والمدعي له
لوقال ولا شهادة شخص لبعضه كان ولي واعم لو ادعي
السلطان على شخص بمال بيت المال فشهد له به اصله وفرعه

قلت كما قاله الماوردي لعموم المدعي به وفهم من كلامه انها تقبل
عليه لكن محله ما لم يكن بينهما عداوة واذا شهدا ببعضه وعينه
قبلت لغيره لانه تغريقا للصفقة ولا تقبل شهادة لاحد فرعية او
اصلية على الاخر على المعتمد ولا شهادة برشد اصله ولا بتعديل
اصله او فرعه **قوله** بما فيه اي الكتاب قال في شرح الروض وغيره
حكم بجنونهما ولم يشهدا فله الشهادة بحكمه والاصل ان
ان انشاء الحكم بجنونهما لا يحتاج فيه الى قوله اشهد واعلى
بخلاف وقرئت الكتاب لا بد فيه من قوله علي بما فيه والمكتوب
اليه بطلب وجوب تركية الشهود الحاملين الكتاب **قوله** وفي
الاصحاب اي اصحاب الشافعي رضي الله عنه **قوله** واشهد
بالكتاب فلو كان وليس خفة بعد قراءة على الشاهدين بحضرة
ويورخه ويقول لها اشهد كما اني كتبت الي فلان بما سمعنا
مني ويضعان **قوله** بما فيه ويرفع لهما نسخة اخرى بلا ختم
يطالعاها ويتذكر عند الحاجة واذا ذكر الخصم المحضر ان المالك
المذكور عليه حكم القاضي عليه ان ثبت ان المكتوب اسمه باقرار
وبينة ولم يشاركه فيه غيره ولا يلتفت الى انكاره اسمه مع
والا طلب من القاضي الى الخاتبة زيادة تمزله فان توجب
وقف الامر الى ظهورها نعم لو تمكن معاصر المدعي المدعي
عليه ولا مقامته لم يصح الدعوي ولا يحكم عليه وبني عن كتاب
القاضي ان يشاف وهو في عمله قاضي بل لا غائب بما ذكره **قوله**
ان لانها بالحكم بمعنى مطلقا او بسماع البينة وبعضه فيما ذكر
مسافة العدوي وهي التي يرجع منها مبكر الى اهله في يومه
دون مسافة القصر **قوله** بتعديل القاضي الكاتب اي لانه

تقدير

تعديل قبل اداء الشهادة ولا شك تعديل المدعي شهوده
وان الكتاب انما ثبت في بقوله **فلو ثبت به عند التهم**
ثبت بقولهم والشاهد لا يزكي **فصل** في بيان
احكام القسمة وكيفيتها وما يتعلق بها وهي لغة وشرعا
ذكره الله والاصل فيه قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وقسمته
عليه الله عليه وسلم الغنائم بين اربابها والحاجة داعية اليها
يمكن كل واحد من الشركاء التصرف في ملكه على الكمال ويخلص
من سواء المشاركة واختلاف الايدي واركانها ثلاثة قاسم
ومقسوم له وشيء مقسوم ولو طلبها الشركاء من الحاكم امتنع
اجابتهم فيما يبطل نفعه بالحلية ويعرض عليهم فيما ينقص نفعه
ويجبهم في غير ذلك وهو ثلاثة انواع لان المقسوم ان تشارك
ابن ابوه فهو قسمة المشابهات والمآفون لم يخرج الى سرديني
فهو قسمة الرد وثنائي الثلاثة في كلامه **قوله** وهي اي القسمة
لغة وقيل معناها لغة التفرقة وشرعا تميز بعض الانصبا من بعض
والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر
فارض بما قسم المليك فانما **قوله** قسم المعيشة بيتا فاقسامها
قوله ويعتقر القاسم ومثله المحكم **قوله** الى سبعة شرائط لو قال
ليبر فيه اهلية الشهادة كان اولى واحضر اذ لا قال بدين السبع
والبصر والنطق والضبط وغيرها فاما **قوله** وفي بعض النسخ
الى في صحة كل من النسختين مع التصريح بلفظ الشريكان نظر
ظاهر من حيث العربية انتهى وجعله لعلامة ابن قاسم بدو
من المالف في تراصيا فاما **قوله** الى شروط السابقة اي مجزوا
اذ لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان فيهم محجور عليه لو

قال المصنف اي المذكور من الشروط الحكماء اولى وانسب فتأمل **قوله**
على ثلاثة انواع لو اسقط المصنف لفظة على المكان اولى واخصر
فتأمل **قوله** القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة الافراز وليست بها
ويجبر المحتسب منها عليها وذراعا في ذراع اي وعد في معدن
قوله ويكتب في كل رقة منها والخبرة في كتابة الاجزاء او
المشركاء والبداءة بآي الامرين منقوط بنظر القياس واذا اختلفت
الاجزاء او الشركاء الا نصيا روي بالمقصور على اقلها وكتبت الر
قاع بعد ذلك وجب البداءة بالاول لئلا يلزم تفريق حصته واحدا
من الباقيين **قوله** من طين اي وعجين او نحوهما **قوله** وهو
وفيه الاجزاء على الاصح **قوله** لجودته فلعل امكن قسمة الجيد وحده
والاخر وحده تعين **قوله** النوع الثالث وهو بيع ايضا لكن الاجزاء
فيه **قوله** اي المال هو تفسيره لغيره ولو جعله المصنف واجعا للقسمة
المعلوم من القسمة كان اولى واقرب الى المقصود وشرطا ما
بقراض يعني الشركاء بعد القرعة بما اخرجته ولو ثبت بحجة حيف
غلط في قسمة قراض بغير الاجزاء لم تنقض ولا نقضت ولو استحق
بعض المقصور فان كان معلنا سواء لم تنقض ولا نقضت
والاصح جوازه اي اذا كان مجتهدا فان كانت تبطل منفعته با
الكلية كجوهرة مثلاً فلا يجاب ويمنع منها كما تقدم **قوله**
في بيان احكام الدعوي والبيانات وفي بعض النسخ تقديم هذا
على الفصل الذي قبله والاحكام جمع حكم وهو لغة يصدق على
شيء بشيئ بالقول او بدلالة القصد وعلى الوجه انشأه لآخر
بحق وعلى نسبة امر لآخر اجابا او سلبا بالجنان او باللسان وفي
فيما نخطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلفين بالافضاء و

الخبر

تخير وقيل هو معرفة الحوادث استبهاطاً خوز من حكمة
للجامر والدعوي لغة الطلب والحق ومنه قوله تعالى لهم ما
ينعون وشرعا اجبا بحقه على غير الحاكم والبيانات جمع بينة
يهم الشهود سمو بذلك لان الحق بيدين بهم والاصل في ذلك
قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الاية وخبر
يعطي الناس بدعواهم لادعانا ناس دماء رجال واموالهم
لكن البيهقي على المدعي عليه وروي البيهقي ولكن البيهقي على
المدعي والبيهقي على من انكر **قوله** مع بيته اي انه يصدق بيته
قوله والمراد بالمدعي اليه اشارة الي ان المدعي لم يصدق لانه
خالف للظاهر من برات ذمة المدعي عليه وهذا قد اعتضد
بموافقة الظاهر فقدم قوله على قوله الاخر وانما طلبت البينة من
المدعي لضعف جانيه ليقوى بها لانها اقوى من البيهقي **قوله** رت
اي المدعي وليس للقاضي اعلامه انه اذا حلف خصمه ثبت حقه وحكم
عليه ولو قال القاضي للآخر احلف كان بمنزلة التناول والمكالمات
يؤد الى الحلف قبل الحكم بنكول حقيقة او تنزيه والاولو لان برني
لخصم والبيهقي تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بيته المدعي
بعد ولا يعز ر الخصومة الخالف خلد فالما بفعله جهلة القضية **قوله**
يخلف اي المدعي فان لم يخلف بيده الرد ولا عذر له سقط حقه من
البيهقي والمطالبة الا ان بيدي غدر فيمهل ثلثة ايام وجوبا واذا
قام بيته قبلت منه **قوله** ويستحق المدعي به اي مجرد فراغه عن
الحلف لان البيهقي الردودة كما لا قرار وكالبيته ولا تسمع بعد حاجته
سقط كاد او ابر **قوله** او يقول القاضي لخصمه احلف فهو بمنزلة
النكول واذا طلب الا مبال عند عرض البيهقي عليه لم يجهل الا برضي

٢٢٠
الحكم

المدعي بخلاف ما لو طلب الامتثال فانه يهل الي اخر مجلس القاضى
 قاله قول صاحب اليد وتقدم بينه ولو شاهد او عينا على
 لواقاما بينتين لكن لا يقيم بينة الا بعد بينة الاخر ولو قال ثلث
 في يده هو ملكي اشترت به منك ولم تدفع الي قدمت بينة من ليس
 في يده لزيادة علم بينته **قوله** تحالفنا في موضع اليد
 الاول وعد مهنا في الثانية ولواقاما بينتين رجت بينة الشاهد
 والخراتين على الشاهد اليمين ولا يرجع الشاهدان على الشاهد
 المرأتين على الدربع نسوة ولو ترجع بزيادة شهود احداهما على
 خريف لو كانت احداهما سائفة في التاريخ عمل بها ولو كان بين
 ثالث قدمت يمينه فان لم يكن له يمين بينة حلف لكل منهما عينا **قوله**
 جعل المدعي بينهما اي عند الشاوي في الحلف او البينة او اليد او
 كما مر وكذا لو كان بين ثالث واقاما بينتين واخذتة فعمل لوان
 احدهما بتاريخ سابق ففعله وعلى من هو في يده اجرة وزيادة ح
 صلة من وقت التاريخ **قوله** على فعل غيره اي وليس عبده ولا بهيمة
 والاحلف فيما على البيت ايضا او فعل مملوكه وداية كفعل نفسه
 على في العلم وله الحلف على البيت ايضا كما قاله القاضي ابو الطيب
 وغيره لانه قد يعلم ذلك واما لو حلف القاضي فيه على البت فقد
 ظلمه لكن يعقده **قوله** اما النفي المحصور اي المقيد بزمن
 معين كان طلعت الشمس او كان ذوالظاير عزرا فان طال الوقت
 وادعت انه غراب وانكره فانه يحلف على البيت **قوله**
 يسر تقيظ اليمين بامر في اللعان فيما ليس مالا وفي مال بلوغ
 زكاة وفيما اذا دخل الحاكم جرة الحالف ولا ينفع الحالف التورية عند
 الحاكم فلوروي بان قصد خلاف ظاهر اللفظ او تاويل بان اعتقد

خلاف

لادفينة القاضي لم يدفع اثم اليمين الفاجرة لان اليمين انما شرعت
 لهاب القاضى الخصم الا قد امر عليها خوفا من الله تعالى قال
 بلقييني ومحل ذلك اذا لم يخالف محقا فيما نواه والا فالعبرت
 بينة الي بينة القاضي فاذا ادعي انه اخذ ماله بغير اذنه فسأله رده
 كما انما اخذ من دين له عليه فاحاب نفي الاستحقاق فقال
 خصمه للقاضي حلفه انه ما اخذ من مالي شيئا بغير اذني وكانت
 في اجابته لذلك فلم يدعي ان يحلف انه لم يلف من ماله بغير اذنه
 بنوي بغير استحقاق ولم ياشم بذلك انتهى وافره شيخنا وليس
 حاكم ان يحلف بالطلاق او العلق والذرة فان بلغ مولية ذلك
 من له كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه **مسألة** في بيان
 مقام شروط الشاهد المأخوذ من الشهادة وهي اجزاء بحق
 فبره على عيزه بلفظ مخصوص والاصل فيها قوله تعالى ولا تكتموا
 شهادة وخبر ليس لك الا شاهدك او عينا اي الخصم واركانها
 خمسة شاهد وشهود له وشهود به ومشهود عليه وصيغة
قوله اي شخص وهو الشاهد الذي هو احد اركان الخمسة المذكورة
قوله خمس خصال بل اكثر من ذلك لان منها كونه ناطقا يقظا نا
 من ورة متهم رشيدا فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور
 لان غلب ضبطها ولا اخرس ولا من لا يتخلق بخلق امثال
 زانا ومكانا ولا متهم في شهادة سفيه كما في الروضة واصلاها
 بعد الشروط معتبرة حال الاداء واما وقت التحمل فان كان فيما
 يوقت صحة على الشهود كالنكاح فذلك ولا فيجوز ان يحملها
 غير الكامل ثم لم ان يود بها بعد كماله او الفاسق فلا تقبل مطلقا
 لتقبل بشرطه **قوله** كما فرأى خلافا للامام ابي حنيفة رضي الله عنه

في الوصية لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس بمرء
 وليس من **قوله** فلا تقبل شهادة اي لشدة وعلمه وقيل لا ما واصله
 شهادة البصيان فيما يقع بينهم من الجراخات ما لم يتفرقوا **قوله**
 فلا تقبل شهادة رقيقة اي خلافا للحصان احمد رضي الله عنه
 واختاره به المنذر وغيره من ائمتنا **قوله** او مدبرا اي مبعضا
 العدالة اي فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتبينوا اي فتبينوا **قوله** اذا كان الشاهد يعلم فسقه وكان صافيا
 في شهادته فهل يحل له ان يشهد او لا فيه خلاف واعتد العلامه الرافعي
 منه الحل **قوله** صاحب كبيره كالزنا فلو نوى العدل فعله كبيره عن
 الزنا لم يضره بذلك فاسقا بخلاف نية الكفر في البحر **قوله** علي
 القليل من الصغار اي على شئ منها **قوله** مذكور في المطول
 منها تقديم الصلوة وتأخيرها عن وقتها بل عذر ومنع الزنا
 وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وتأسيس
 القرآن بعد حفظه واليأس من رحمة الله تعالى والامن مكره واكثر
 الربا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان بلا عذر وعقوق الوالد
 والزنا واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم بغير حق والقتل
 مطلقا وغيبة اهل العلم وحلة القرآن وترك الواجبات التي
 المتعلقة بالعبادات والمعاملات مع القدرة على تعلمها كما
 ما يصح العقود كالبيع والمجانة وغيرها واما الصغار فمنها النكاح
 الي المحرم وحجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنيحة وشق الحيت والتجمل
 في المشية وادخال من عليه من البصيان والمجانين المسجد واسته
 تجاسة او ثوب لغير حاجة ونية فعل الكبيرة واللعب بالزرد
 والطول او بالطاب وسناع الملاهي وستر الجدران بالحرير و

نصونه

بقتول الحيوان والتفرج على ما لا يجوز ومنه الزينة التي جرت العادة
 بقبول الشهادة لا العدالة فتأمل وتقبل شهادة الحسية عند الحاجة
 اليها في حقوق الله تعالى المحضة كالصلوة وفيما فيه حق موكد كطلاق
 وعتق وعنف من قصاص وبقا علة وانقضائها ونسب وحدود
 الله تعالى واحضان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفرو اسلام و
 تحريم مصاهرة ووصية ووقف التي غلت جهتها ولو بالآخر
 كالفقر تقبل دعوي الحسبة فيما يقبل فيه شهادتهما في محضته من
 حد ود الله تعالى وكيفيه شهادة الحسبة ان تقي الشهود الى القاء
 ويقولون له نحن نشهد على فلان بكذا ان حضره نشهد عليه فان
 ابتدأه وقالوا فلان وزني مثله فم قد فقه **قوله** في بيان احكام
 بعد الشهود والمشهود به والاسباب الملتفة من القبول والفظ
 فصل ساقط من بعض النسخ **قوله** والمحقوق اي باعتبار عد
 شهود وفيها وهي خمسة انواع كما يعلم بما سيأتي فتأمل **قوله**
 فاما حقوق الادمين الى قدمها لانها الغلب وقوعا ومراعات
 الشوا والاولي وهو غير المرتب **قوله** فلا يكفي رجل وامرأتان اي
 ولا رجل وامرأتان **قوله** ويطلع على الرجال اي هو عصف على قوله
 لا يقصد الى فصحها قيد ان فيه كطلاق اي لا سواء كان بقول من
 لم يعرض ان ادعت الزوجة فان ادعاء الزوج يعرض ثبت
 شاهد ويمين **قوله** ونكاح اي ورجعية واقراره بقوله وموت
 ووكالة وصاية وشرعة وقصاص وكفالة وشهادة **قوله** اي شهادة اذا
 اريد في ذلك اثبات العتق والولاية فان اريد في النكاح اثبات
 المهر او الارث وفي نحو الوكالة اثبات جعل في مال الشركة اثبات
 حصته من المال او الدرع او نحو ذلك فينبغي قبول الرجل والمرء

وان لم يثبت النكاح وعينه بذلك **قوله** ومن هذا الضرب الى اما
عقوبة لادعي فهي داخلية في عبارة المضمة هنا وسياتي ما يميز
قوله ويجب ان يذكر في اي لان اختلاف الحجة ويجب الربط
فيها بذلك حتى يصير كالنوع للوحد **قوله** فيما شهد به اي
استحقاقا قلما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصديق واني مستحق
لذا قال الامام ولو قد ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد
فلا بأس به **قوله** في الاظهر هو المعقد **قوله** وهو ما كان القصد
منه المال او عاقل اليه من عين او دين او منفعة او بما يؤلف
اليه من عقدا وفسخ كبيع وحوالة واقالة وضمان وخيار واجل
ومنه الموقف على المعقد **قوله** ورضاع اي وبكارة ويجب ان
يحت ثباتها والمراد به ما بين السرة والركبة ولوامة وخبر بما
يحت ثباتها ما في وجهها وكيفية فلا يثبت الا بالرجال وكذا الشاهد
بالرضاع من غير التذيي **قوله** واعلم الى هو معلوم من كلام المصنف
وكما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالا قوي منها بالا ولي **قوله** واما
حقوق الله تعالى غير المالية والمراد بها الحدود تغليباً **قوله**
اقل من اربعة واعتبارها بالنظر للحد فقط فلو اثنان وفسره
بالزنا ثبت فسقه وليس قاذي **قوله** وهو الزنا وهو اللواط
وايتان البهائم والميتة وحكمة الاربعة فيه انه فعل شنيع فهو
كفلي وطلباً للستر فيه لانه من اعظم الفواحش وخبر بالزنا
مقدمة فلا يحتاج الى اذكار الاقرار به **قوله** وردت شقاً
اي ما لم تغلب طاعتهم على معاصيهم لانه صغيرة وباب ان يقول
من اين الحشفة في الفرج وان لم يقولوا كما مرود في المحلة فان
اطلقوا استقصوا ومثل الزنا فيما ذكر وطى المشبهة

اذا

واكان القصد منه المال كما مر **قوله** في الاظهر هو المعقد كحد
لرب الخمر ومثله الردة وقطع الريق وقطع السرقة **قوله** وهو
هنا دل شمر رمضان اي بالنسبة للصوم وصدقة التزويج وجماع
الوتر لا للوقوع نحو طلاق وعتق وحلول اجل الا ان تعلقت
الشهادة وتلخز التعليق عن ثبوتها كان قبل ثبوتها بواحد ان
ثبت رمضان فانت طالق او انت حر **قوله** دون غيره من الشهود
هو واحد الوجهين والراجح خلافه فان شهد واحد به دل شوا
من الاصل ما في وصوم الايام البيض ونحوها او به دل رجب
وصوم او به دل ذي الحجة للصوم والوقوف ونحو ذلك
قوله تقبل بشهادة الواحد لا يخفى ان هذا من الاخبار والاف
شهادة فتأمل **قوله** بعد واحد ومنها انه يكفي في الاساءة
لميت للصلوة عليه وغيرها لله رث ومنها لسمع المختص كلام
لقاضي وغير ذلك ولا يشترط في الشهادة على الفعل الا بصر
ولونه أصم كالزنا والشرب والفصم والله في الاموال وفي
شهادة على القول السماع وابصارها كبيع وفرائض
واجازة فلا يكفي شهادة الاعرج في ذلك ولا فيما يأتي بعده
قوله في خمسة هو غير منسوب لا صغافنة الى مواضع ولو قد
نظم مواضع على الذي قبله لكان اولى فتأمل **قوله** من باب
اي وام **قوله** او قبيلة ولد المعتق ولو من معين والوطا والنكاح
والوقوف بالنسبة باصله لا بشرط الا ان ذكرت مع الشهادتين
به والقضاء والجرح والتعديلات والرشد والاثار واستحقاق
الزكاة والرضاع وبين الشاهد الشهادة جاز ما بها ولا يقر
سمعت من الناس مثلاً لانه يورث ربه في شهادة ويقول

اشهد بعتق فلان وان فلان حراً وعتيق ولا يقول اعتقه
فلان او ولدته فلان لعدم الابصار في ذلك الفعل المشروط
فيه كمال **قوله** بالا ستفاضة اي من جمع كثير من الناس ولو
اورقاء ممن تواطئهم على الكذب ولا يشترط عدالتهم كما لا يشترط
في عدالتهم وان ذلك علم ان ذكر المحنة في كلام المضمر غير متعين
فتأمل **قوله** على الاصح هو المصدق **قوله** والترجمة اي بان يجعل
القاضي مترجماً عنه لا بدوغ كلام الخصوم **قوله** ساقط في بعض
النسخ الحق اي لانه سادس والمضمر عن هنا خمسة فيما مر وقد
علم ما فيه **قوله** معروف في الاسم والنسب نعم لو عي و يد هاريد
المشهور عليه في يده فشبه عليه في الاول مطلقاً مع عينية له من
خصمه في الثانية لمرور الاسم والنسب قبلت بشهادة وهذه
من جملة المضبوطة الا في **قوله** يجوز الا على وطئ زوجة لعماد
على صحتها للضرورة ولا يجوز له الشهادة عليها اعتماداً على ذلك
لان الوطئ يجوز بالنظر وبني الشهادة على العلم **قوله** جازية
هو بتشديد الراء المهملة من الجر وهو التحصيل **قوله** بالماذون
له في النجاسة هو قيد للغالب فلا تصح له مطلقاً ولزود شهادته
ايضاً لغيره ميت او عليه حجر فليس وبراة من ضمنه براء او
بجراحة لورثته قبل ان يها بها بخلافه بعد ان يها بها او ليرث
وتد شهادته ايضاً با هو وني او وكيل او فيه ورجي او قسم
ولو يدون جعل فيها ومكاتبه اي لاله به علقه نعم لو شهد
بشراء شخص لشخص ومكاتبه اي لاله فيه شفعة قبلت بشهادته
كتاب العتق بكسر الهمزة والمهمله واسكان التاء المشناة **قوله**
بمعني الاعتناق وهو لغة وشرعاً ما ذكره الشارح والاصل فيه

تعالى فك رقبة ومومنة اعتق الله بكل عضو منها اعضوا
منه من الناحية حتى الفرج بالفرج وخصت الرقبة لان الرقيق مع
الذباية المربوطة بجعل يجعل في عنقها وخص الفرج بالذكر
لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة ولانه ربما يتوهم اجن او نجسه
وقد اعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثة وستين وعاش كذلك و
اعتقت عائشة رضي الله عنها ستين واعتق عبد الله
بن عمر رضي الله عنهما الف عتيق واعتق عبد الرحمن بن عوف رضي
الله عنه ثلاثين الف واعتق ذاكرا ع المحيري رضي الله عنه
في يوم واحد ثمانية الاف واعتق جهم بن خزام رضي الله عنه مائة
نطوقين بالعضة رضي الله عنهما جميعاً واركان ثلاثة معتق و
عتيق وصيغة **قوله** اذا طاروا واستعمل او من قولهم عتق
الغريب اذا سبق فكان العبد اذا فك من الرق تخلص واستقل
بنفسه **قوله** تقر بانه تفتا ويؤخذ منه انه قدبة وهو كذلك
وان لم تظهر فيه لانه في حق المسلم وغيره في حق الكافر **قوله** فلا
يصح عتقها وهو حر امر بفعله ارسى ما كوله بقصد اياحتين
بالخنة لم يحرر من ثا حنه المقر في بالاكل فقط لا طعام غيره
نه على المحقق **قوله** من كل مالك هو اشارة الى احد اركان
الثلاثة فتأمل **قوله** جاز التصرف فاشارة الى شروطه وهون
يكون اهلاً لتبرع ولو مختالاً **قوله** وسفيه ولد من فلس ولا
من مبعوض ولا من مكاتب ولا من مكره الا بحق كثرائه بشرط
العتق نعم يصح من الولي عن مولي لزمته كفارة ودخل في الضابط
والذي هو الحرز اولاده وسواها اعتقه مسلماً او اسماً بعد عتقه
ويصح منجز او معلقاً بصيغة معلومة او مجهولة وموقفاً ويغور

وتصح الوكالة في العتق لاني التعليق **قوله** بصرح العتق هو متعلق
 بصرح وهو اشارة الى الصيغة التي هي احدا لو كان كما مر **قوله**
 او حر را وانت حر ولولامة وانت حرة ولولذ كر هذا حر او حرة
 حرة كذلك وكان اسم امته قبل ارقاها حرة ثم سميت بغيره فقال
 لها يا حرة عتقت ان لم يقصد اندالها باسمها القديم فان
 كان اسمها في الحال حرة لم تعتق لانه قصد العتق ولو اقر
 بحرية رقيقة خوفا من المكس وقصد بذلك الاخبار لم يعتق
 باطنا وهو كاذب في جزه ويحكم بعقده ظاهرا كما قاله الفراء وغيره
 وان قال الاستوي لا يعتق ظاهرا وباطنا بخلاف ما لو قال
 هذا ابني فانه يعتق ظاهرا وباطنا كما اني بذلك العلامة الرمي
 حيث كان في يمكن ان يكون منه ولو قال لعبد افرغ من عملك
 وانت حر عتق فان قال ابدت حر من العمل لم يقبل بطل
 ظاهرا ودين ولو زاحمت امرأة في الطريق فقال لها تاخري
 يا حرة فبانت امته لم تعتق ولو قال لاحد عبيد انت حر مثل
 هنا عتقا مما او قال مثل هذا لعبد عتق خلدا فالله استوي
 ولو قال لشخص ان تعلم انك عبيدي حر عتق باقراره وان لم
 يعلم المخاطب بحريته لا ان قال انت نظن او تري فلو يعتق وفاء
 الاولى بانه لو لم يكن خرا فيها لم يكن المخاطب مالاجريته وقد
 اعترف بعلم والظن وخوفا بخلافه وقال الاذري وينبغي استند
 في صورتي الظن وتري ويعمل بتفسيره **قوله** في الاصح هو المعتمد
قوله الى نية اي نية اعتناق بل لا غير نية غير ولو احتاج الى
 قبول ولا اضافة فلو قال اعتقت الله واصافته اجزته مبتل
 كله نعم بشرط ان يعرف معنى اللفظ ليخرج ما لو لقنه اعلم لا يعرف

معناه

معناه **قوله** والكتابة بالمون عطف على بصرح فتأمل **قوله**
 مع النية اي المقرنة ولو بلغت جزء من اللفظ الذي هو
 المبتدأ والجزء ومنها الكناية بالسفوقاينة **قوله** ونحو ذلك
 اي من كل لفظ احتمال العتق وغيره ومنه صريح الطلاق وكنايات
 وصراح الظهار وكناياتها فكانها كنايات هنا ومن الكنايات
 ما لو قال لعبد يا سيدي كما قاله الامام واعتمد العلامة
 الرمي ومثله **قوله** واذا عتق جائز التصرف لا وفي بعض النسخ
 ومن ملك ملكا ليس قهر يا فدا سراية في نحو الارث ومثله
 ما لو وهب لرفيق جزء بعض سيده لانه يدخل في ملك سيده
 قهر **قوله** بعض عبد اي جزء معين منه كيد او شايعا كبر
 وهذا اشارة الى الركن الباقي من الاركان الثلاثة وهو العتق
 وشروطه ان لا يتعلق به حق لانم كرهن ووقف ولو يضرب الاستيلاء
 والكناية والاحارة ونحوها كالوصية والتدبير **قوله** عتق
 جميعه اي سراية كالطلاق ان كان المباشرة لعتقه المالك او
 شريكه باذنه فان كان وكيله اجنبيا فان اعتق جرا شايعا
 معين ك نصف عتق والا فلو يعتق منه شيء ولو قال
 المقطوع عبي يملك حر لم يعتق لعدم السراية وسواها هنا
 الموسر وغيره **قوله** شر كالكبر الشئ المعجزة وسكونا لراء المهمة
قوله اي نصيبا فالشيخنا هو ظاهر من الشركة ويحتمل انه بمعنى
 الشركة ووجه الحاجة لما اوردته الشئ عليه بعد انهي قولنا
 حمل الشئ على النصيب لانه الاصل ولان الانسان لا يتصرف في ملك
 غيره الا باذنه فتأمل **قوله** على الصحيح هو المعتمد **قوله** على الاظهر
 هو المعتمد **قوله** وفي قول الا مرجوح **قوله** وقت الاعتناق فلو

اعسر فيه لم يسر عليه وان ايسر بيعه وله يمنع المدين عليه من البيع
قوله بغير نصيب شريكه اي ويقتمة بعض نصيبه سواء كان شريكه
مسلمًا او كافرا محجوبًا عليه اوله كثر نصيبه ام اقل نعم لو كانت مستولية
كان استولسها وهو محسوس لان استياد المعسر لعقده وامر الولد
لا تنقل نعم يستثنى وجوب قية نصيب شريكه مسئلتان الاولى مالو
وهب الاصل لفرعه شقصًا من رقيق وفتنه ثم اعتق الاصل ما
بقى في ملكه فانه يسري الي نصيب الفرع مع اليسار ولا قية عليه
الراجح الثانية مالو باع شقصًا من رقيق ثم حجج على المشتري بالفسخ
فاعتق البايع نصيبه فانه يسري الي باقية الذي له الرجوع فيه بشرط
اليسار ولا قية عليه لان عقده صادقة مالو كان له ان يرجع فيه **قوله**
قيمة نصيب شريكه وللشريك مطالبة العتق ويدفع القيمة واخبار
عليه فلو مات اخذت من تركته وان لم يطالبه طالبه القاضى اذا
اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرًا او قرب العهد
ورجوع اهل التقويم او مات او غاب او طال العهد صدق
المعتق في الاظهر **قوله** يوم اعتاقه اي وقته كما مر وهو متعلق
بقيمة **قوله** ومن ملك اي دخل في ملكه وهو حر كله فخرج من
فيه رق ولو مكاتبًا ومبعضًا فلو يعتق عليه بالتضمنه الولد ويسر
له من اهله وانما عتقت ام ولد المبعوض بعبودية فانه حى اهل للولد لا
تتفع الرق عنه بالموت فتأمل **قوله** واحدا من ولديه بكسر اللام
المهمله فيها اي شئ من اصوله او من فروعه ولو قهر عليه من الذكور
او من الاناث الموافق له في الدين او المخالف له في الارث او وصية
او صبة بقبول او سيدة **قوله** عتق عليه اما له حول فلقوله تقا
واحفض لهما جناح الذك من الرحمة وله تيا خفض الخفض مع

الاسترقاق

الاسترقاق واما الفروع فلقوله تقا وما ينبغي للرحمن ان يخذ
ولدا ان كل من في السموات والارض الا ابي الرحمن عبداً اول
ذلك على نفي اجتماع الولدية والعبودية وخرج بالاصول و
الفروع الا انه فلا يعتق عليه بملكه نعم ان كانت تقته تلزم لصبي
او مجزى له قبول ووجه **فصل** في بيان احكام الولد من ثبوته
ومستحقته وهولته وشرعا ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تقا
وعوم لا ياتهم الي قوله مولكم وجز انما الولد لمن اعتق اي لا غير
الخليف **قوله** وهو اي الولد بمعنى القرابة وهي المعاونة والمقاربة
قوله معتق بفتح التاء المشددة فوق **قوله** بالمدى مع فتح الواو
قوله من حقوق العتق اي اللزوم له الي لا ينفي بنفسها سواء
كان العتق مجزاً او معلقاً او بتدبير او باستيلاء او بكناية
او شرا من الرقيق لنفسه او بيع ضيق او بهبة كذلك سواء
تعلق بالدين او اختلفا فيه بغير لو اعتق عبداً كافرا ثم
لحق بدار الحرب واسترق ثم اشتراه شخص آخر واعتقه
فولده له لهذا الثاني ولو اعتق الامام عبداً من بيت المال
فولده للمسلمين وكذا لو اوصى قرش شخص جارية عبداً ثم اشتراه
فانه يعتق عليه ولا يكون ولده له له هو موقوف لان الملاك
بزعمه لم يثبت له وانما اعتق مواخذه له بقوله **قوله** اي حكم
الارث بالولد وفي بعض النسخ وحكمه اي حكم الارث به قال
شيخنا واعا دالمضم الضمير للورث وهو غير المذكور لانه المعهود
ذهنا ولا جل قوله حكم النصيب ولو اعا دالضمير فلولاب و
الورث كان او لم يكن لا يفيد ان غير الارث مثله كولاية الزوج
وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنائز وغسل الميت ودفنه

انتهى واقول انما حمل الشك كله على الارث لانه الاصل ومما
 عداه بالبقية فتأمل **قوله** عند عدم اي عدم التعصب من النسب
 لانه اقوي **قوله** وينقل الولاء اي الاستحقاق به وما يترتب عليه
 فلا ينافي ان الولاء ثابت لجميعهم مع وجود المقتق لكن على
 الترتيب كما في النسب فتأمل **قوله** لا كنت المقتق واخته وكذا
 بقية اقاربه غير المتعصبين بانفسهم ولعل انما ذكر البنت
 لأجل المسئلة التي قيل انه اخطأ فيها أربعاً ما يقي غير المتعصبين
 وهي ما لو اشترى امرأة اباه فمقتق عليها ثم اعتق الاب عبد
 ثم مات عتيقة المذكور عن البنت وعن اخ لها فمقتق للاخ
 المذكور لانه عصبة النسب للاب المقتق بخلاف البنت ووجه
 الفلط والغفلة ان البنت اقوي في الولاية اليه من الاخ وصور
 بعضهم مسئلة القضاء المذكورة بان الاخ والاخت والاخ اشترى
 اباه فمقتق عليهما والحكم فيه كالاول بل فرق ولومات المقتق
 عن ابني واخوات فمات أحدهما عن ابن قالوا له دونه وان
 كان هو الورث لابيه لان المقتق لومات يوم موت عتيقه
 كما عصبة الابن دون دون ابن الابن وهذه الصورة ومخبرها
 معني ما ورد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما اذ الولاء لكبير يضم الكاف
 اي لكبير في الدرجة والقرب دون السن فانه مات الآخر وخلف
 تسعة شهور قالوا للعشرة بالسرية لانه لومات المقتق يومئذ
 وورثه كذلك لانهم ولو اعتق عتيق اباه عتقه فكل منهما الولاء
 ولو اعتق اجنبي اختين له بوي لا لب فاشترى اباهما عتق عليهما
 ولا ولده ولا احد هما علي الاخر لان عليهما في كل عليهما ولده
 مباشر فاذا مات أحدهما فله خري نصف ما لها بالاختوة

الباق

الباق لعتقها بالولاء والعتق كافراً مسلماً وله ابن مسلم وابن
 كافراً مات المقتق بعد موت معتقه فولد له المسلم
 فقط فان اسلم الاخر قبل موته فولد له لها وان مات في حيات
 معتقه فمقتق له لبيت المال اذ الميراث للمقتق ولد مسلم بولده
 والا فهو لولد المسلم **قوله** لو نكح عبد عتيقة فمات بولد
 فولد له لموالي الام فان عتق الاب انتقل الولاء لواليه ولو يعود
 الى الام فاعتق الجد قبل الاب انجز لموالي الجد فان عتق لوب
 بعد اجر والي موالى الاب فان ملك ذلك الولد اباه حر ولاخوة
 من موالى امه ولا يحر ولا نفسه فلو مرض على هذا موت اخوة
 من موالى الام خاصة فصر يورثونهم من حيث ان لهم الولاء
 على هذا قولك الذي له الولد وعلى اخوته من حيث العتاق والاب
 لظاهر نعم قاله العلامة البرلسي **قوله** كتر بينهم في الارث
 المعتدان الولاء ثانياً للجميع **قوله** لكن الاظهر ان المعتد
قوله ولا هية اي لانه كالنسب **قوله** في بيان احكام
 الدين من البراءة الموت دبر الحياة ولان السيد دبر نفسه
 في الدنيا باستخدام الرقيق وفي الاخرة يعتقه وهو لغة وشرعاً ما
 ذكره الحنفية وكان معروفاً في الجاهلية واستمر باقراره صلى الله عليه
 علي بقائه والاصل فيه ان رجلاً دبر غلاماً له ليس مال غيره
 فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في دينه كان عليه فتقرير صلى الله
 عليه وسلم له وعدم انكاره عليه دليل على حوازه واسم الغلام يعقوب
 واسم الرجل ابو من كور بالذال المعجمة واركانه ثلاثة معتق وعتيق و
 صيغة وشرطه في العتق بالتكليف والواو شرط في المقتق ان لا
 يكون ام ولد وشرطه في الصيغة الاستمرار بالتدبير بصرح او كتماناً

كما سيذكره المصنف فعلم منه انه يصح من سفينة ومفلس ومبعض
وكافر ولو حربيا وسكران ومرتد لكن ان مات مرتد ابني
فناذه ولكما فزحلي مدبره لدار الحرب ان لم يكن مسلما ولو حكم
ليدخل المرتد فانه كالمسلم والمسلم واذا امر بزوال ملكه عنه فان
لم يفعل بيع عليه **قوله** عن دبر الحياة اي معلق بموت
السيد وحده **قوله** ومن لا يشاركه في اركان الثلاثة المذكورة
فتأمل **قوله** اذا مات انا ذكرنا تضييع المنفعة لا فائدة الخ التضييع
المكتمل **قوله** فانت هي وكذا عصوة تخويف لحرمة ويكون جميع
مدبر الان كل تصرف قبل التعليق صح ايضا فانه الي بعض محل واما
الجزء الشايع كنصفه مثله والمذموم ما ذكره فقط **قوله** وله ايضا
فيه وهو من عطفنا العام على البيع وهذا في غير السنية لانه لا يبيع
تقره ويبطل ايضا التدبير بايلود المدبر لا بردة من احدهما ولا بردة
المدبر له ولا بوطي بقول ويصح تدبير مكاتب وعكسه وشديد معلق
وخونه وكتابه معلق وعكسه ويعتق بالوسيق منها ويتبع ومن
دبر تعامله ولدها وان انفصل قبل موت السيد ولا يبيع مدبر
ولده بل يتبع امه وقا وحرية ويصح تدبير الحمل ولا يتبعه امه **قوله**
في الاظهر هو المقيد **قوله** القن هو بكسر القاف وتشديد النون
وفي كلام النووي انه عز المدبر والمكاتب والمعلق حقيقة واما الولد
قوله المدبر كالموقوف في الحناية منه وعليه فيبقى التدبير
بحاله ان افناه سيده ولا يلزمه ان يقتل ان يترقبته عبدا بان
يشوي بقمته مثله ويوقف **قوله** ومع يكون كالمكاتب المدبر ليس
اي فحشي من الزكاة متوثة فان ادعى المدبر انه كسبها بعد موت
السيد وامكن صدق يمينه وكذا تقدم بينته لو اقاما بينتين

بخلاف

بخلاف ولد ادعت المدبرة انها ولدت بعد موت فيصدق
الوارث يمينه لانها تزغ حرته والحر لا يدخل تحت اليد
قوله في بيان احكام الكتابة وكيفيةها وما يتعلق
بها وهي لغة وشرعا ما ذكره المصنف ولفظها اسلوبي لم يعرف
في الجاهلية ولا صل فيها قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا
وجز المكاتب عبد مابيع عليه درهم وهي خارجة عن قواعد
لعلم ملوك لدوراتها بين السيد ورقيقه لانها بيع ماله
بماله والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا يبيع نفسه بالمتوقفا
بالعبد لا يشتر لكسب ثمنه اذا علق عقده بالتخييل والادب
وسميت كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق
واركانها اربعة قن وسيد وصيغة وعوض وشرط القن التكليف
والاختيار وعدم تعلق حق لدم به وشرط السيد اهلية التبرع
والولد والاختيار لاصبي ومجنون ومرتد ومكاتب وسفينة ومفلس
ومبعض ومكره وشرط الصيغة مستق كتابة فقط لا بيع وخونه
وشرط العوض ان يكون ماله **قوله** والكتابة مستحبة اي تجزا
في عقدتها من السيد مندوب لسؤال العبد ولا تجب وان
طلبها الرقيق العبد او الامة ليله تتحكم المالك على المالك
قوله وكان كل منهما في هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال
لأمانة والقدرة على الكسب شروط المندوب ولا تكفه عند
فقد واحد منها بل تباع الا ان كان كسبه نجوس فقكره بل قال
الاذري لا يبعد عريمها له لتضمنها التكن من الفساد انما قال
الامة الرمي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من
احدهما صرفها في محرم **قوله** عدلا اي امينا المراد به من لا يضيع

المال وان لم يكن عدلا كثر كماله مثل **قوله** يوفي به ما التزمه
 ائتمعه مؤلفه **قوله** الا بما ان في ذمة المكاتب عينا
 او دينا موصوفين بصفات السام معلوم اي جنسا او نوا
 عا او قدرا او صفة **قوله** موجد اي فله تصح على طالب
 ولو في مبعوض قادر عليه ولا على منفعة على لانها لا توافر
 فيجوز جزمه شهر ود يتارولو في اثناء الشهر او بعد فزاع
 فلو قال في شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح وان فوفها
 ولو كانت ثلاث اعمد على مال ونحوه بنحو صح لا تحاد المال
 يوزع عليهم باعتبار قيمته ويكون ما يخص كل واحد منهم بنحو
 بنحو وتصح كتابة من بعضه حر لكتابة مشتركة الا من الشراك
 لو كالة واحد منهم واذا عجز احدهم لم يخر لغيره بقا نصيبه مكاتب
 ولو ابراه احد من نصيبه او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب
 شركائه وان اسروا له غار المكاتب للرق **قوله** عند المحل كسر الحاي
 المهمة اي وقت الخلو **قوله** امتناع المكاتب اي او غيبته اي ما
 القصر وان حضر ماله وليس للحاكم الا اذ من مال المكاتب بل يملك السيد
 مع النسخ **قوله** وله الخ لو عجز بالغا كان اولى فتأمل **قوله** وان
 كان معه ما يرق به واذا استعمل سيده عند المحل بسبب عجز
 سن له امهاله او لبيع ماله او له حضارة من دون مسافة القصر
 امهاله وان لا يزيد في الامهال على ثلاثة ايام ولو الكسار واد
 الكتابة بجنونه ولا لغما ولا جرسقه ويقوم ولى السيد مقامه
 والحاكم مقام المكاتب وهو بفتح المشاة الموقية التصرف فيها
 في يده اي بما لا يبيع فيه ولا خطر فلا يبيع نسبه ولو برهين
 ولا بقرض وحيث صدق لا بما العادة المحل من نحو لم وجروا

من يعتق

من يعتق عليه الا باذن السيد ويتبعه رقا، وعتقا ولو بصراغة
 ولو كتابة ولو باذن السيد وليس له وطع امته ولو باذن
 السيد وله ان يتزوج باذنه والولد من وطئه نسبه ولا تصير لامة
 ام ولد له مملوك لونه وليس للعبد التصرف في شئ من ماله
 المكاتب **قوله** بعد صحة كتابته عبده خرج الكتابة الهاسية
 فلا حظ فيها **قوله** ولكن الخطا ومن الدفع وكونهما في النجم
 لا يخر او في حط ربع النجوم او في من سبعه نعم لو ابراه من النجوم
 او باعه من نفسه واعتقه ولو بعوض لم يجب شئ وكذا لو كاتبه
 في مرض موته والثالث لا يجمل اكثر من قيمته او كاتبه على منفعة
 قال الجرحا في **قوله** الا باذن جميع المال وكذا الاداء البر
 وحوالة العبد سيده على اجنبي ولا يصح عليه **خاتمة** لو
 ادعى الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه حلف المنكر فلو
 اختلفا في قدر النجوم او الاجل ولا بينة محال فان لم يرتقا
 على شئ فسخها الحاكم اوها او احدهما كما في البيع ولو قال
 السيد كاتبتك وانا مجنون او مجنون على صدق ان عهد
 له ذلك ولو مات السيد والمكاتب من يعتق على الوارث
 عتق عليه فان كان ثم روجبه انفسخت كالأشترى احدهما
 الاخر وانقضى من الخيار للبائع فيهما **فصل** في بيان
 احكام امهات الاولاد من حيث الادا وحكمه والعتق به واخر
 المصنف الفصل عن العتق لانه العتق فيه يستعقب الموت
 الذي هو خاتمة امر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على
 عمل عمله العبد في حياته والعتق فيه فقري مشوب بقضاء
 او طار وهو قربة في حق من قصد به حصول ولد وما يرتب

عليه من عتق وعجزه وقد قام الاجماع على ان العتق من القربا
 سرا المنجز والمعلق ولما تعليقه كان قصد به حث او منعه
 او تحقيق جز فليس بقربة والد فموقرة والاصح ان العتق
 الملقظ اقوي قطعا بخلاف الاستيلاء ويجوز موت المستولي
 اولى ولدان العتق بالقول بمجمع عليه بخلاف الاستيلاء ومما
 يضم الهمة وكسرها جمع امهته اصطلاح او جمع امر واصلاها
 بدليل جمعها على ذلك قال الجوهري وقال بعضهم الامهات
 للناس والامهات للبهائم قال اخرون يقال فيهما امهات
 وامات لكن الاول اكثر الناس والثاني اكثر في عجزهم وانشد
 الزمخشري للمثامون
 وانا امهات الناس اوعيت مستودعات ولدا با واباء
 فيه اي في ذلك مجموع احاديث عند بعضهم بعضا كجز
 انه صلى الله عليه وسلم قال ما رية القبطية سريته صلى الله عليه
 لما ولدت منه ولدها ابراهيم اعتقا ولدها اي اثبت لها حق
 طهرته لانه اغتقها حقيقة وجز عايشة رضي الله عنها ما
 تلك رسول الله صلى الله عليه وسلم دنيا اولادها ولا عب
 ولدا ممة وكانت مارية من جملة المتخلف عنه ولم يثبت انه اعتقا
 في حياته ولا علق عتقها بموته وجز اي سعيد رضي الله عنه قلنا
 يا رسول الله اتاني السبايا وحب اثمان ثماري في ثمر الغلال عليكم
 ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة لا اوجه كائنة وفي رواية
 فكان من امن يريد ان يتخذها اهلا وصا من يريد البيع فتراجع
 في العزل وفي رواية فطالت العزبة ورغبنا في الغد فاردنا ان نمتنع و
 نفرل قال الله البهيقي فلوله ان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والاول

يكفي

لا يمكن لعزله لاجل محبته الاثبات **فاسقة** وجز ابن عباس
 رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اياما ولدت من سبيها
 في حرق عن دبر منه وجزه اي بنا ام الولد حرق وان كان سقطا وجز
 امهات الاولاد لا يبعن ولا يهب ولا يورثن يمتنع بها سبيها
 دام حيا فاذا ماتت فهي حرة وجز ابن من اشراط الساعة ان
 امهاتهن يربهن وفي رواية زبها اي سبيها قاقا من الولد مقام
 به وابوه حر فكن هو وروى عن عمر رضي الله عنه انه قال كيف
 يبيعها وقد خالطت نحو من الحومها ودماءنا ودماءها
 وعن عثمان بن عمار وقد استنبط عمر رضي الله عنه امتناع بيع امر
 ولد من قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض
 وتقتطعوا ارحامكم فقال واي قطيعة اقطع من ان تباع
 ام امرئ منكم وكتب الى الافاق لا تباع ام حر فانه قطيعة
 رانه لا يحل واشتهر عن علي رضي الله عنه انه خطب يوما على المنبر
 فقال في اثناء خطبته يا معايلي المنبر اجتمع راي عمر علي امهات
 الاولاد لا يبعن وانا لا اري يبيعهن فقال له عبيدة السلماني رايت
 مع راي عمر وفي رواية مع الجماعة احب اليك من ذاك وحدثك
 فاطرق راسه ثم قال اقضوا فيه ما انتم قاضون فاني اكون
 ان اخالف الجماعة واما خبر كذا ببيع سرارنيا امهات الاولاد
 والنبى صلى الله عليه وسلم يحرر لا يبيع بذلك باسا فاجيب
 عنه بانه منسوخ او منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم اجتهادا او
 استدلالا فيقدم ما نسب اليه قوله ونصا وهو نهى صلى الله
 عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد كما مر وانه صلى الله عليه وسلم
 لم يعلم بذلك كما ورد في خبر المخابرة ان ابن عمر رضي الله عنهما قال

كناخا براربعين سنة لا نؤي بذلك باسنا حتى اجزنا رافع من خديج
 رضي الله عنه انه صلي الله عليه وسلم مني عن المجاورة فتركناها قال
 البيهقي ويحتمل ان النبي صلي الله عليه وسلم لم يشعر بذلك ويحتمل
 ان يكون ذلك قبل انهي او قبل ما استند به عمر من امر النبي صلي
 الله عليه وسلم بعثتهن ومن فعله من لم يبلغه ذلك **قوله** وان
 الواو ولو سئل عن امرها المص على انهما يخص بالشكوك والمو
 والنداء خلاف اذا فانيها للمتيقن والمظنون ولا شك ان احوال
 الاما كثير مظنون بل يتقن ونظيره اذا تم الي الصلوة وان كنت
 جنباً فخص الوضوء باذا التكرار وكثرة اسبابه والجنابة بان ذلك
 وكثرة المص من الموت حتى صار كانه منى شكوك فيه اي بان
 معبر في نحو ذلك ممت وليق باذا في اذا من الناس من مع ان الموضع
 لان نحو وان تصبهم سيئة لندرتها لفة في تخوفهم واخبارهم
 بانهم لاي من ان يسهم شيء من العذاب وان قل كما اشار اليه بتكرار
 لفظ طهر المحس فتأمل **قوله** السيد اي البالغ فلا ينفذ استيلاء الصبي
 وان الحق الولد با مكان كونه منه **قوله** مسلما ولو مجنون او مكره
 او سفيها او نايما او عالما او جاهل او مكره او بعضا لا مكاتب
 مات رفيقا قبل الفجر او بعد فلا تفتق بموته في الاصح لوماد
 له في القجارة ولا مفسدا محورا عليه وحله في البعض في امة بخلاف
 ما لو احبل امة فزعه فانها لا تصيرام ولد والفرق بينهما ان الاول
 البعض لا تثبت له شبهة الاعتاق بالنسبة لبعضه الرقيق فتأمل
قوله او كافرا اي اصليا او مرتدا لم يثبت على رده **قوله** امة
 اي المملوكة له ولو نقل الملك اليه بوطئة تشغل مالوك كانت ماذونة
 وهو موسر ولم تنبع الدين والامة التي اشترها بشرط العتق

اذا

اذا استولدها ومات قبل ان يفتقها فانها تفتق بموته ولا
 ينافي ذلك قولهم الاستيلاء ولا يجزي لانه ليس باعتاق اذ معناه
 انه لم يبق عند اطلب العتق بذلك لانها لا تفتق بموته كما قد توهم
 والاول مات اشتر الابن امة بشرط العتق فاحباها ابوه فهل ينفذ
 ايده وتوخذ منه القيمة كون للولد اولا نصير مستولدا لانت
 الشارع من بيعها وسد باب نقلها على المشتري فان اشبهت
 استولدة الابن جزى عليه الزكيات على الاول وسويح الاسلام
 على الثاني ثم قال ولا يقال لا يولد للمشتري اياه نافذ وكذا
 يولد ابيه وهذا هو المعتمد وانما لومات المشتري للحجارة
 بشرطه قبل العتق فاولدها الوارث ولعل والفرق ما ذكره
 بين استيلاء المشتري لها واستيلاء اصله والامة المشتركة ويرى
 الاستيلاء الى حصة شريكه ان ايسر قيمتها والا فلا يبري ويثبت
 الاستيلاء في حصة خاصة فاذا وطئ شريكه الاول وان كان
 موسرا لانا شرط السراية ان لا يثبت استيلاء حصة وقد ثبت
 بان السراية تتضمن النقل حتى لو استولدها احدهما وهو موسر
 ثم استولدها الاخر مطلقا ثم اعتقها احدهما لا يبري والامة
 المروجة وهي ملكه وملك فزعه والامة المكاتبه له ولفرعه
 والمدير كذلك المعلق عتقها بصفة والمرهونة موسر ولم
 يتبع في الدين او كان مفلسا وانفك الجعنة قبل بيعها او ملكها
 في الصورين بعد البيع ومثلها الجانية وكذا مستولدة الوارث
 من تركته التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث هو
 موسر نعم لو كانت كافرة وليست مسلم ثم سببت واسترقت
 بطل استيلاءها ولا يهود يملكها ومثلها مستولدة الحربي اذا



رق ولو تهرت مستولدة الحرني سيدها عتقت في الحال
 نعم لو تهرت ربيعتها او البتدق بتمتها او وصي بعتقها او
 خرجت من التثا اتم استولدها لم ينفذ استيلادها في الص
 رتين لا قضاة الى ابطال الوصية في الثانية **تلييه** وقع الولد
 في الدرس لو كان لشخص امتان فوطي احدهما حلت منه
 علقه فامخدتها الامة الثانية ووضعتها في فتجها فتخلقت
 ولدت ولدا فهل نصير الامة الثانية مستولدة اولد وقع فيه ترك
 واستقر شيخنا الشراعية انها لا نصير مستولدة بذلك
 لم ينفذ من مبيته ومنيتها في هذه الحالة وليحقه الولد فتأمل **قوله** ولو
 كانت خالفا اي نفسها **قوله** ولم يصبها الى هو استدلال
 على كلام المصنف لو قال اذا احللت كان اولي واعم فتأمل
قوله ولكن استدخلت اي امته هو اما امته فمعه اذا استدخلت
 ما ه فهل هو مثل وطئه ام لا اذا شبهة ملكة فامته قيدا
 منه **قوله** ماؤه المحترم اي قبل موته وان ولدت بعدة بخلاف
 ما لو استدخلت يوم موته فيثبت النسب الحرية دون الاستيلا
 بخلاف غير المحترم وهو ما خرج منه على وجه محرم فلو ماتت
 الولد بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقية لم تعتق الا بتام
 على المعتمد وتي فيثبت الاستيلا فتأمل **قوله** وما يجب فيه
 غرة ولو احد قومي وان لم ينفصل الباي مطلقا ولو
 الولادة **قوله** اي لحرم اي او جز منه **قوله** تبني اي ظهر **قوله**
 اولد هل الحرة من النساء اي اربع من القوابل وتقييده بكونه
 من النساء لا مفهوما له لانه يكفي فيه جبريه او رجل وامرأة
 فلو اختلف اصل الحرة هل فيها خلق ادعي اولد فتم المثلث على

الباي



الباي فيما يظهر لانه معه زيادة علم ولو كان الصوري في بعضها
 كفي فيما يظهر قال العلامة الطبلدوي ومثله العلامة
 البرلسي **قوله** ويثبت الا اي ولو بعضها منها ولو ضما ولن
 تعتق عليه او بشرط الفتق حتى لو حكم حاكم بصفحة بيعها ذكر هذا
 لانه المقصود بالحكم وما ذكره المصنف مرتب عليه كما اشار اليه
 فتأمل **قوله** حرر عليه بيعها المخالفة الاجماع كما تقدم باعها
 الا من نفسها اي فيصير لان عقد عتاقة قال شيخنا واذا خرا
 منها فهل يبري الى بايتها اولد انتهى **قوله** حيث جعل عقد
 عتاقة فانه يبري الى بايتها والسراية على السيد ويكون الولد له
 كما لو اعتق بعض رقيقه وبيعها عتقا كما صرح به البلقيني
 بخلاف الوصية بها لكن نقل شيخنا عن الشهابي
 ان البيع قيد بمبروف في شرع ولذا كشيخ الاسلام في شرح
 المنهاج والروض ان البيع ليس قيذا وافر شيخنا الشراعية
 وحل صحة بيعها من نفسها ان كان السيد حرا كما مله فان
 كان مضافا يصح لانه لا يثبت له العتق لانه ليس من اهل الولد
 ويشتمل بيعها فتمت نفسها كما يصرح به شيخ الاسلام في شرح
 المنهاج ويجب عليها رد مثلها لان محل رجوعه في عيني المقرض
 ان لا يتعلق به حكم لازم وقد صارت عتقه لان بقرضها
 نفسها ملكته فعتقت ولا يصح وقفها **قوله** والوصية
 بها اي واي ولها لها فله يصح ذلك ايضا ولو قال
 انصم ولم يصح التصرف فيها بما يزيل الملك كما كان واي
 واخصر **قوله** وجاز له اي السيد **قوله** بالاستخدام اي لا
 فيها كالتنة في جميع الاحكام الا ما استثني هل يجوز مكاتبها

اولا قولان احدهما لان عقد على رقيتها كالبيع والهبة والثاني
نعم لانه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاء كما لا ينافي استيراق
استيراق النكاح وهذا هو المقدم والوطي اي له وطئها الا لما منع كماله
المحرر وامة مكاتبه وامة البعض ونحو المروجة والمسلمة مع الخواف
وخرج بالوطي وطئها ونبتها **قوله** والاجارة وفارقت الاضحية
المعينة بخر وجهها عن ملكه ولا يصح ان تستاجر نفسها من سيدها
لان المستحق لا يملك منفعة نفسه لها استعارة لنفسها منه عند
العلامة الخطيب كحر استعار نفسه من متاجره وخالف العلامة
الرملي في ذلك ويوجب بان العبد لا يملك وان ملكه السيد بخلاف
الحرفانة عليه وقف العبد على نفسه لا يخرج عن ملك السيد واذا
مات السيد بطلت اجارته لغيره وانفسخ العقد فيها لانها ملكت
منفعة نفسها فان قيل لو اعتق رقيقه الموهوب لم تنفسخ فيه الاجارة
فهذا كانه هناك كذلك اجيب عنه بان السيد في العبد يملك منفعة
الاجارة فاعنائه مشترك على ما يملكه وامر الولد ملكت نفسها بموت
السيد ببعضها **قوله** فانفسخت الاجارة في المستقبل وتزوجها
بغير اذنها اي ولو كان السيد ببعضها **قوله** الا اذا كان مملوكا
اخره لاحاجة اليه لعدم الولاية فيه **قوله** واذا مات السيد عن
المنكورة **قوله** ولم يقتلها له ويصرح الراعي في باب الوصية
والمسئلة نظاير وهذا مستثنى من قاعدة استحلال شئ قبله
لو انه عوقب عوقب بحرمانه **قوله** لو ماتا معا او شاك
في المعية فانظر كيف يكون حكمها قال العلامة البرلسي قال
العلامة به قاسم وقد يقال حكمها في العتق في الاول بناء على ان
العلامة تغاوت المملوك بخلاف الثانية للشد في سبب الحرب

والسيرة

والباقي دوام الرق **قوله** من زاس ماله وان اوصي بعتقها
من الثلث وتلفوا هذه الوصية لانه من باب الاتلاف لان هذا
اتلاف حصل بالاستمتاع فاشبه اتفاق المالك في الذابين والشهوات
كما قاله شيخنا البنايل وبذلك فازدججة الاسلام **قوله** قبل
دفع الدبوت الى خلاف التدبير فانه لا يعتق الا بعد موته من الثلث
والفرق بينهما ان التدبير من باب التبرعات والاستيلاء من
باب الاستدانة **قوله** بعد استيلاؤها الى هو قيد لا بد منه وخرج به
الولد الحاصل قبل استيلاؤها من زوج او زنا فهو للسيد يتصرف
فيه بما شاء من بيع او غيره اي بمثلها اي في جميع ما من غير ليل
وطوءه ان كان انثى ولا اجبار على النكاح ان كان ذكرا فان و
طئها هل يصير مستولدة كما لو كانت ولد مكاتبه فانه يصير مكاتب
او لا ينبغي ان يصير مستولدة بوطئها وفائدة الحلف والتعايق
واذا مات السيد عتق بموته وان ماتت امه في حياة السيد ولو
ادعت ولدا بعد الاستيلاء وبعده موت السيد وانكر الوارث
صدق بيمينه بخلاف ما لو ادعت ما لا يفيدها انها اكتسبت بعد
موت السيد فانها المصدقة بيمينه لان اليد لها في المالك
دون الولد **تنبيه** اولاد المستولدة احزاب ان كانوا
الاناث والا فليان الولد يتبع امه في الرق والحرية **قوله** و
اصا ب المراء وحملت منه **قوله** مملوك لسيدها اي بالايجاع
تبعاً لامة **قوله** اما لو عزا اليه هو استدراك على الحكم بمهر ملكه
وقالوا لامة من غير لانه في هذه حر قال في الروضة ومثله
ما لو نكح امه بشرط كونه اولادها احرار اذا الشرط صحيح والولد
الحاصل منه حر **قوله** لو تزوج حر جارية اجنبي ثم ملكها



ابنه لو تزوج عينا جارية ابنة ثم عتق لم يفتح النكاح لانه دوام
 ولو نصير مستولدة باسئله دهاكم قاله الشيخان **قوله** منسوبة
 للمعا على اي وقت ولادته وخرج بذلك شبهة الطريق والكماله
 فالولد فيها رقيق **قوله** كنهها امته الخ هذه شبهة محل فتاامل
 او زوجته الحرة اما لوطنها زوجة الامه فالولد رقيق والاسيد
 ان ملكها جزما وسواء كان حرا او رقيقا ولو كان لشخص زوجة
 حرة وامه فوطي الحرة طانا انها الامه فالولد شبه كما قاله الزرقي
 انا الولد حر كما في امه الغير اذا طنهما زوجة الحرة فولدت منها حر
 اي نسب نظر الظن لان طنه الحرة يصير الولد حر **قوله** لو استحل
 الامه حر نايام فملقت منه فالولد حر نسب لانه ليس بزنا من جهة
 ويجب قيمته الولد عليه ويحمل ان يرجع بها عليها بعد العتق قاله
 النووي البغوي في فتاويه وهل مثله المجنون ولو معتدا **قوله**
 وعليه قيمته للسيد اي وقت ولادته لانه اتلفه عليه بظنه **قوله**
 في الحال بلا خلاف الخ تقييد في الحال لاجل عدم الخلاف وسيد
 مقابله **قوله** المطلقة لو حذفت كان او لم يكن صوابا فان ملكه تزوج
 ولو حاملا منه لا نصير ام ولد وان عتق عليه ذلك الحمل اذ ان
 امكن كون الحمل حادثا معه ملكه ولو احتمل **قوله** بعد ذلك
 اي بشر الوارث او نحو ذلك **قوله** لم يضر امر ولد له اي خلا
 له ما مر ابي حنيفة رضي الله عنه واما لو ملكها حاملا من نكاح
 عتق عليه الولد كما قاله في المجر ومعلوم ان الولد المالك انعتق
 كما قاله الجلال الحلي وقال الصبي لاني صورة ملكها حامدان
 تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها ولو ويطا وها بعد الملك
 ولدون اربع سنين **قوله** بالوطي اي لا نكاحا علقته به في غير

ملكه



ملكه فاشبه ما لو علقته به في نكاح مثله ملكها وبعد و
 طنها بشبهة سواء كانت حرة او طه حرا او رقيقا ثم عتق
 وملكها بعد لكن في صورة العبد نصير ام ولد قطعا
قوله وهو الارح في المذهب اي والمعتد وما قاله
 المصنف مرجوح والراجح الثاني واعنا اعدنا التعليل لاجل الا
قوله لو شهد اثنان باسئله وامه ثم رجعا لم يفر ما
 شيئا فان مات السيد غرما قيمتها بخلاف ما لو شهد بتعليق
 عتق ثم وجد الصفة وجمعا فانها يفرمان القيمة ولو غرما
 المستولدة فالولد حر وعليه قيمة السيد ولو غرما السيد عن
 النفقة على ام الولد اجر على ايجارها وتخليتها للكتب ولو جبر على
 عتقها ولو على تزويجها فان عجزت عن الكتب فنفعتها في
 بيت المال **قوله** والله اعلم كان الشيخ قصد بذلك
 البري من دعوى التعلية فتامل **قوله** بالصواب اي باضا
 الحق بما يوافق الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطا
 كما ضبطه الله في الخطبة وتقدم الكلام عليه **قوله** وقد ختم
 المصنف اي كغيره من المصنفين قال في المصباح وخاتمة الشيء
 اخر وقد تقدم الكلام على اسم المصنف ونحوه شبه وما يتعلق
 به في الخطبة **قوله** رحمه الله هو جملة جزية لفظا انشائية بمعنى
 قصد بها الدعاء المصنف عمدا بما يلزم من مكافاة الاخلاق
 من التشاء والحمد الدعاء من الشارح للمصنف لا عتق اذ بالفضل
قوله كتابه هذا المسمى بالتقريب ويقارقه المختار كما قاله
 الشافعي في الخطبة واشهر بين الطلبة بابي شجاع **قوله** بالعتق اي
 بالكلام على ما يتعلق به من الاحكام وعجزها رجاء بالممدوسيات

الكلام عليه **قوله** لعن الله اي ولقاريه وشارحه ومحشيه
ولجميع المسلمين **قوله** لقائي اي التزعة على اليليق به **قوله** من
النار اي نار جهنم وهو في الاصل اسم لبعينة القعر كما قاله
في القاموس **قوله** وليكون اي تاليف لهذا المختصر **قوله**
سبب اي له **قوله** في دخول الجنة اي التي هي في سماء الدنيا فوق
السموات السبع مأخوذة من الاجنات وهو المستور سميت
بذلك من جنة جنة اذا استرته لشدتها النفاها واطلاها
قال شيخنا في معراج وجه في الاصل اسم للبتان **قوله** دار الير
جمع بزواهم المومنون الصادقون في ايمانهم **قوله** وهذا
ما تقدم ذكره **قوله** اخي شرح الكتاب هو بالجم وتقدم معنى
الشرح والكتاب في الخطبة وفي اول كتاب الظهارة **قوله**
غاية الاختصار اي المسمى بذلك وتقدم ايضا معنى الغاية وال
ختصار في الخطبة بلا اطناب اي بطول **قوله** فالحمد لله
ايضا معنى الغاية الكلام عليه في الخطبة كقربنا اي خالقنا ومننا
وتقدم الكلام عليه **قوله** المنعم الوهاب اسمان من اسمائه
لقائي واختار المتعم على غير من الاسماء لانه هو الذي يبد
بالنوال قبل السؤال والوهاب ما خود من كثير النعم والمواهب
دايم العطا **قوله** وقد افنه اي هذا الشرح **قوله** عاجلا اي سريعا
قوله في مدة يسيرة وهي من الزمن والمرجوا اي الموئل والرجا
عند الناس فهو مجتوب وقوع امر محبوب على قريب واستماله
في غيره كما في قوله لقائي ما لكم بترجون من الله وقال اي لا تخافون
عظمته مجازا محتاج الى قرينة واما الامل والتمني فالاول ما تقدم
له سبب والثاني خلافة **قوله** ممن اطلع فيه اي في نظره فان النظر

تأمل

تأمل الشيء بالعين كما في الصحاح **قوله** على صفوة اي زلة قال
في المختار والصفوة وقد هي يهفوا هفوه **قوله** صفوة
اي الصفوة او كبيرة **قوله** اي صلحها اي يستر من اطلع
عليها فلا يظفر بالمواخذة عليها والتشيع **قوله** ان لم يكن جواب
عنها اي عن هذه الصفوة المذكورة **قوله** على وجه حسن اي رضي
قوله ليكون اي من اطلع على هذه الصفوة المذكورة واصلحها واجا
عنها حسن **قوله** ممن يدفع السيئة اي الاذي فان ما كل هفوه قد
ذنبنا وله كل عشرة توجب عقبا **قوله** وان يقول من اطلع عليه من
الطلبة واهل العلم **قوله** على القوائد المذكورة والقوائد جميع فا
تدعي وهي ما يكون الشيء به احسن حال منه بغير وفيها كلام طويل
هذكرناه فيما كتبناه على المحامي **قوله** من جاء بالخيرات وهي في الاقل
كل ما شاب الفاعل عليه اذ الحسنات كالصلوات الحسن ونحوها
قوله في هي السيئات اي الذنوب جمع سيئة وهي ما يسمى صاحبها
الذخر او في الدنيا **قوله** جعلنا الله اي لما املناه من كثرة الانقطاع
به **قوله** بحسن النية اي القصد وتقدم معنى النية وما يتعلق
بها في المفضل الموضوع **قوله** تاليفه اي تاليف هذا الشرح وهو
اولي من التصنيق الاستدعاء زيادة وهي ايقاع الالف بين الونوع
المتميزة وتقدم بعض ذلك في الخطبة **قوله** مع النبي والصديقين
اي افضل اصحاب الانبياء عليهم الصلاة والسلام لمباقتهم في الصلوة
والتصديق **قوله** والشهداء اي القتل في سبيل الله وتقدم
معنى الشهيد وما يتعلق به في فضل الجنائز **قوله** والصالحي
معنى الصالح في فضل اركان الصلاة **قوله** وحسن اولئك رفيقا
اي رفقاء في الجنة **قوله** بان يستمع برويتهم وزيارتهم

والخصور معهم فيها وان كان مقبضهم الدرجات العاني علي
غيرهم كما قال ان عطية ان قد رزقوا الرضا بحاله وذهب عنه
ان يقلقنا مفضل انفسا المحنة وفي الجنة التي يختلف فيها
المراتب علي قدر الاعمال وعلي فضل الله علي من يشاء من عباده
قوله في دار الجنان وهي اسم عام وانما تعد باعتبار اوصافها
فاعلاها وفضلها جنة عدن وهي مقر الانبياء والشهداء
والصالحين ثم جنة الفردوس وقيل عكسه ويرجع بعضهم لما
ورد انه سبحانه ونفاي خلقها بيده ثم جنة الخلد ثم جنة النعيم
ثم جنة السلام ثم جنة المأوي وجنة الجلال وجنة المقام والقرار
وقيل الجنان باعتبار من يدخلها ثلثة اقسام احدها جنة الاعمال
وهي التي ينالها الناس باعمالهم فاما من فريضة ولا فلة ولا فعل خير
ولا ترك حل ولا وله جنة مخصوصة ونعيم مخصوص وثانيها جنة
الميراث وهي القرالمؤمنون من الكفار وثالثها جنة لا يدخلها
الاطفال واهل الفترات ومن لم تبلغهم دعوة الرسالة **قوله** و
سأل الله اي لاغيره والسؤال هنا بمعنى الطلب منه **قوله** الكرم
المنان بفتح الكاف علي الاصح ويجوز كسرهما والثاني الذي هو
المنان بفتح الميم وتشديد النون هما اسمان من اسماء تعالي ومعنى
الاول المنعم بكل مطلوب محبوب ومعني الثاني الذي يسرف عباده
بالامتنان بما له عليهم من الاحسان **قوله** الموت وهو عدم الحياة
وتقدم الكلام في فضل موجبات الفسل **قوله** علي الاسلام وهو
لغة الاستسلام وشرعا التلطف بالشهادتين من القادر عليها
بشرط التصديق بالقلب كما تقدم **قوله** والاديان لغة التصديق
وشرعا التصديق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من عند الله

٢٢٢
لغة وقيل هو التصديق بذلك والافراد علي الاول الاقرار
بشرط لاجل احكام الدنيا وعلي الثاني جماعة ابو الفضل عباسه
بن عبدان وهو الراجح وتقدم بعض ذلك ومن اراد الكلام علي
احكام الاسلام وعلي الثاني والايمان فعليه بالمطولة في ذلك
قوله بجاه سيد المرسلين وقد تقدم الكلام عليه ايضا في
الخطبة **قوله** بن عبد الله وكنيته ابو قثم وقيل ابو محمد وقيل ابو
احمد وقثم مأخوذ من القثم وهو الخجوع للخير وهو من اسمائه
صلي الله عليه وسلم ايضا **قوله** بن عبد واسمه شيبه الحمد علي
سمي به لانه ولد وفي راسه شيبه وقيل اسمه عامر وكنيته ابو الحارث
كنى بابن له هو اكبر ولوده وانما قيل له عبد المطلب لوزاياه هاشما
قال لاخته مطلب وهو بمكة حين حضرة الوفاة اذ كان عبد
لا يشرب من ثم سمي عبد المطلب وقيل لادن عمه المطلب جابه الي
مكة رديفه وهو بهيمة رنة فكان يسأل عنه فيقول هو عبد
حياء من ان يقول هو ابن اخي فلما ادخله واحسن من ماله
اظهر انه ابن اخيه وهو اول من خضب بالسواد من العرب
وعاش مائة واربعين سنة وقيل غير ذلك **قوله** ابن هاشم واسمه
عمر وسمي بذلك لانه كان يهشم الشريد لقومه في الحزب **قوله**
السيد الكامل هما اسمان من اسماء صلي الله عليه وسلم وتقدم
لفظ السيد في الخطبة لالكامل اي في جميع مآثوره الفاضل الخاتم
هما اسمان من اسماء صلي الله عليه وسلم ومعني الاول الفاضل الي
بواب الايمان والهداية الي صراط مستقيم وبيان اسباب التوفيق
وما استغلق من العلم وهو من الفتح بمعنى الحكم في كل حال
خالقة فتحة ما انطلق بين حاضرين باحيائه الحق وايضا حقه وامانة

الباطل وادخاضه ومعنى الثاني الخاتمة النبيين بمعنى اخر هم
قال بن عبد الله ما زال فلان النبوة داير الي ان عاد الامر من حيث
بدا وختم من له كل الاصطفا فهو الفاتح الخاتمة ونور الانوار و
الاسرار والمجلى في هذه الدار وتلك الدار على المخلوقات منار
وامهم فخا **قوله** واحمد الله في تقدم الكلام عليه في الخطبة كما مر
الاشارة اليه **قوله** الهادي الي المرشد المدل والمهدي هو الاسلام
وقال في العوارف الهدي وجوز القلب موهه القلم من الله تعالى
واما الهداية فهي امالة الطلب الي الحق **قوله** في سبل الرشاد
طريقه وهو صند اليقين **قوله** وحسينا الله اي كافنا اليه من بين
عبده ومن يتوكل على الله فهو حسبه **قوله** ونعم الوكيل اي الموكل
اليه لان فيه رخصا للذباب واستغنا عنها بمسبها ومن كتبه
به لم يخيبه ابدا بل ويكشف هم ويزيل غمه ولو ان احدا انجس الي ملك
من ملوك الدنيا لها به طالبه وكف عنه اعظاما لما لطم اليه تكليف
من يكتب برب العالمين ويكتف به عن الخلق اجمعين **قوله** وصلى
الله على سيدنا محمد لما افتتح المصنوع رحمه الله تعالى كتابه بالجملة
والصلوة والسلام على رسول الله واله وصحبه وسلم ارامان تحية
بما ابتداء به ليكون مكتفيا بآي هدين وصلاتين وسلامتين
فيكون احدا والاد وامن النفع به ورجان قبول ما بينهما وقد
فعل الله تعالى له ذلك من اطلاق اجل العصر على الاسماء شغلا
بتصا ينفع خصوصا هذا الكتاب **قوله** وعلى اله وصحبه وسلم
تقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** تسليم مصدر **قوله** كثير الى اخر
هو صفة لقوله تسليم **قوله** دائما اي مستمر **قوله** ابدا هو تأكيد
قوله الي يوم الدين اي الجزا وتقدم معنى الدين في الخطبة **قوله** ورني

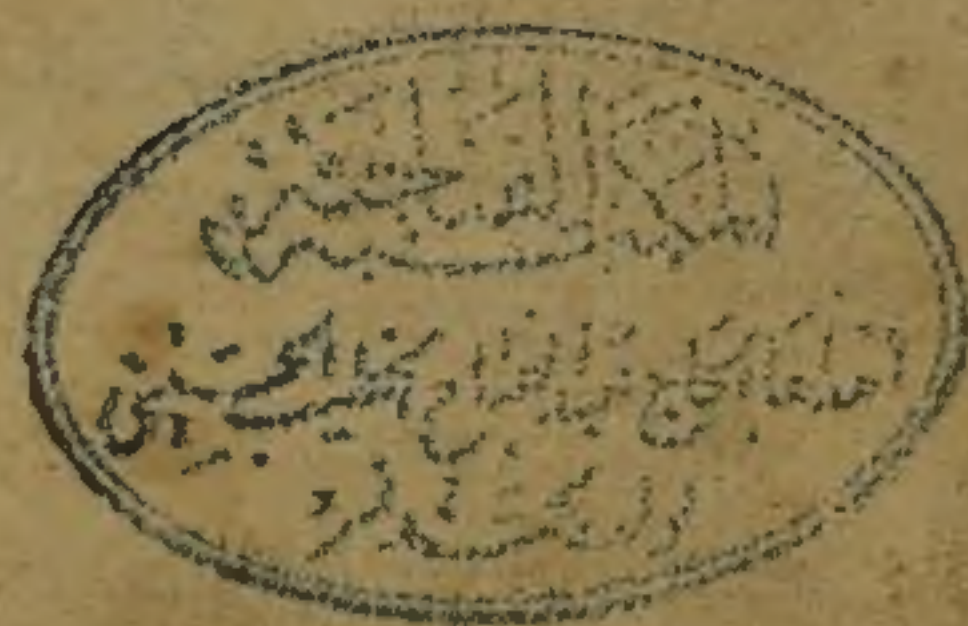
الله

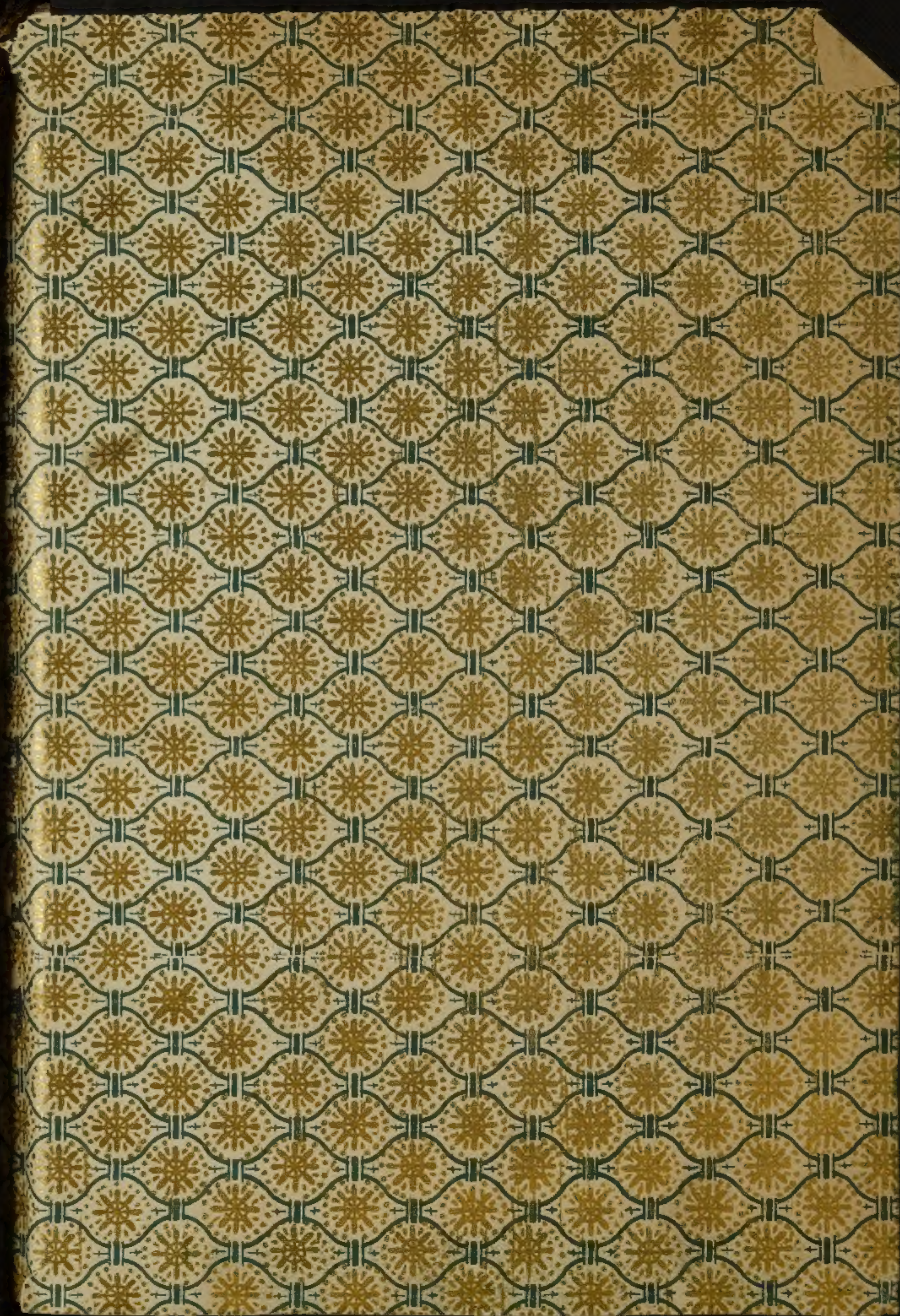
الله بقا في تقدم معنى الرضاء في الخطبة **قوله** عن اصحاب جمع
صحب وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** رسول الله تقدم
الكلام عليه ايضا **قوله** اجمعين هو تأكيد لصحابته وتقدم
الكلام عليه في الخطبة **قوله** امين امين هو بمعنى استجب
يا الله وتقدم سائلتك عليه في فضل اركان الصلوة والحمد
له رب العالمين تقدم الكلام عليه في الخطبة والله سبحانه
وتعالى اعلم ونسأل العزيز الفتاح ابرشدين ومجيبنا
الي طريق النجاة والاصباح ومن راني في هذا الكتاب قد ر
عشرة في موضع ويحتاج الي الصلوة قال يعفوا وليع فان
الصلح رباح وهذا من ما يبره الله تعالى من تاليفه
الحشة لسيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين
مولانا واستاذنا الشيخ ابراهيم البرماوي رحمه الله
امين بارب العالمين وصلى يا رب على

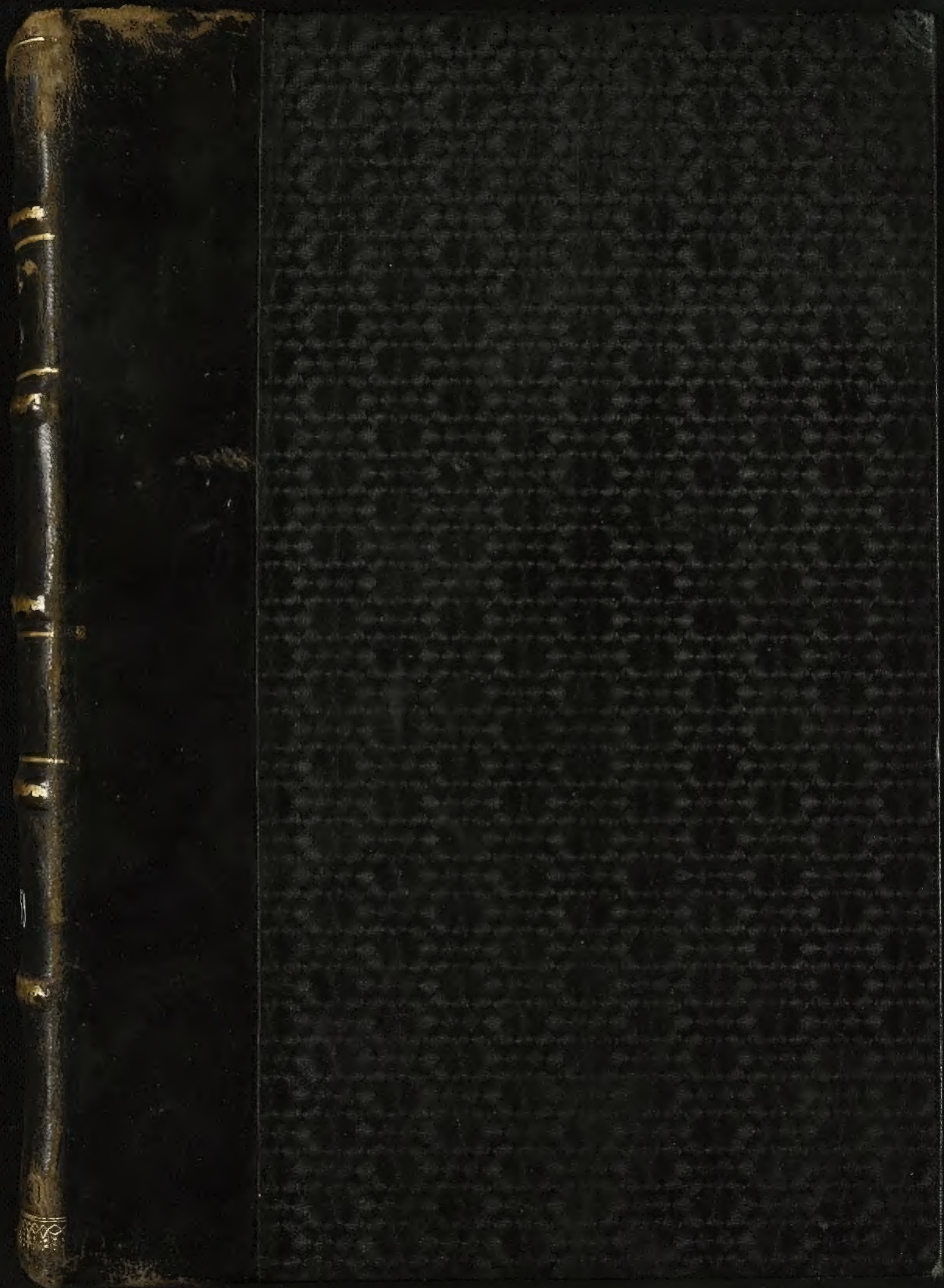
محمد وآله
اجمعين
امين

وكان الفراغ من هذه المصححة المباركة يوم
الثلاثا وقت المغرب يوم التاسع من شهر
رابع جماد من شهر رمضان سنة
على يد احقر الفقير جاسم بن محمد
بن جابر احمد مذهبنا
الشافعي في الدين
اسم له ولحقه
له سورة
الفاتحة
م

1361







الباطل وادعاه ومعه الثاني الخاتم النبوي بمعنى اخر
قال بن عبد الله ما زال فلان النبوة دأب الي ان عاد الامر من حيث
بدأ وختم من له كاللاصطفا فهو الفاتح الخاتم ونور الانوار و
السيرار والمجلى في هذه الدار وتلك الدار على المخلوقات منار
وانهم فخارا **قوله** واحمد الله ان تقدم الكلام عليه في الخطبة كما
الاشارة اليه **قوله** الهادي الي المرشد المدل والمهدي هو الاسلام
وقال في العوارف الهدي وجوار القلب هو الله تعالى
واما الهداية فهي اعادة الطلب الي الله تعالى
طريقه وهو صدق النبي **قوله** وعبد الله
عبد من يتوكل على الله
اليه لان فيه رضاء
به لم يجبه
من ملوك
بمن يكتب بر
الله على سيدنا محمد
والصلوة والسلام
بما ابتداء به ليكون
فيكون احب راد وامر الله به ورجا ان يقول ما بينهما وقد
فعل الله تعالى له ذلك من اطلاق اهل العصر على الاسماء شغال
بتصايفه فصوصا هذا الكتاب **قوله** وعلى الله ومحمدا وسلم
تقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** تسليم مصدر **قوله** كثير الى اخر
هو صفة لقوله تسليم **قوله** دائما اي مستمر **قوله** ابد هو تأكيد
قوله الى يوم الدين اي الجزا وتقدم معنى الدين في الخطبة **قوله** وربي



الله

الله تعالى تقدم معنى الرضاء في الخطبة **قوله** عن اصحاب جمع
صحب وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** رسول الله تقدم
الكلام عليه ايضا **قوله** اجمعين هو تأكيد لصحابته وتقدم
الكلام عليه في الخطبة **قوله** امين امين هو بمعنى استجب
يا الله وتقدم سالتك عليه في فضل اركان الصلاة والحمد
له رب العالمين تقدم الكلام عليه في الخطبة والله سبحانه
وتعالى اعلم وسأل العزيز الفتاح يرشدني ومجيبنا
الي طريق النجاح والاصباح ومن راني في هذا الكتاب قدر
عشرة في موضع ويحتل في الصلوة قال يعنفوا وليص فان
الصلوة رباح وهذا من ما يروى الله تعالى من تاليفه
الحشية لسيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين
مولانا واستاذنا الشيخ ابراهيم البرماوي رحمه الله
امين يا رب العالمين وصلى يا رب على

محمد وآله
اجمعين
امين

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم
الثلاثاء وقت المغرب يوم تاسع من شهر
ربيع جماد من شهر رمضان سنة
على يد احمدا الفقيه جاسم بن محمد
بن جابر احمد مذهبنا
الشافعي في الحديث
الله له ولئن قرأ
له سورة
الفاتحة
رحم

